بسم الله وتبركا به والمقصود تحصيل التيمن والتبرك فی مفاتيح الافعال لا ايقاع الافعال عليه ومنه ظهران الباء فی حديث الابتداء للاستعانة فقط فسقط توهم التعارض اذ الابتداء به علی ذلک التقدير الامر المشروع فيه التبرك بسبب الحمد والتسمية وانما قدر العامل موخرا مع ان حقه التقديم افادة للحصر ورد اعلی المشركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والعزی نفعل كذا فيوخرون افعالهم من ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشأنه بالتقديم فيجب علی الموحدان يقصد ذلک فی اسم الله تعالی فانه الحقيق بذلک واشعارا بان اسم الله اهم الاشياء عند المؤمن ونصب عينيه واعترض باقرأ باسم ربک اجاب الزمخشری بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم قال السيد السند قدس سره فی حواشی المطول يعنی من الامر باختصاص القراءة اذ لايناسب المقام فلا يرد مايتوهم من كون غير اسم الله اهم منه انتهی وانت خبير بان المتبادر من الاهمية الاهمية بالقياس الی اسم الله تعالی اذ الكلام فيه لا بالقياس الی ما ذكره علی انه لاحاجة اليه لاذكره قدس سره فی حواشی شرح المفتاح من ان اسم الله تعالی وان كان اهم عند المؤمن ونصب عينيه الا انه اذا وقع فی التركيب فربما وجب تاخيره فی الكلام لوجود مايقتضی تقديم غيره وذلک لاينافی الاهمية الثابتة فی نفسه واجاب السكاكی بتقديرها متعلقة باقرأ الثانی واعترض بعض البصريين بانه يلزم الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا تاكيد ههنا بل امر اولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة مقيدة ونظيره قوله تعالی الذی خلق خلق الانسان من علق ومثل هذا الاية ليس توكيدا ثم هذا الاشكال لازم علی قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثانی اذ المنع من كونه توكيدا فكذا التقييد الاول ولو سلم نفصل الموصوف عن صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرو اضارب فكذا فی التوكيد وقد جاز الفصل بين المؤكد والمؤكد فی قوله تعالی ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن مع انهما مفردان والجمل اجمل للفصل والقاعا للموافقة بين الاسم والمسمی فكما ان ذاته تعالی مقدمة علی الموجودات ينبغی ان يكون اسمه مقدما فی الذكر علی الافعال المشروعة فيها متلبسة به فی المغنی جملة البسملة ان قدر ابتدائی باسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابتدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور فی التفاسير وكتب الاعاريب ولم يذكر الزمخشری غيره والاسم عند البصريين من الاسماء التی حذفوا اعجازها لكثرة استعمالها وبنيت اوائلها علی السكون وادخل عليها مبتدئا بها همزة الوصل ويشهد له تصريفه علی اسماء وسمی حيث يدل علی ان اصله سمو كما قال البصريون ولو كان من السمة كما قال الكوفيون لكان جمعه اوسام وتصغيره وسيم وليس كذلک فاصله عند البصريين سمو بحركات السين حذف آخره كما فی يد ودم فبقی حرفان اولهما متحرک والثانی ساكن فلما حرک الساكن اسكن المتحرک للاعتدال واتی بهمزة الوصل وقيل للاطراد والتخفيف لكثرة الاستعمال حذفوا آخره ولم يجوزوا ان يحذف اوله لقادياعن الاجحاف فحذف حركته واجتليت همزة الوصل وقيل اصله امر من سما يسمو ومن سمی يسمی مثل ادع وارم فجعلوا هذه الصيغة اسما وادخلوا عليه وجوه الاعراب واخرجوها عن حد الافعال ومن السمة عند الكوفيين واصله وسم فحذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة علی ما حذف صدره فی كلامهم وقيل لاحذف ولا تعويض وانما قلبت الواو همزة كما فی اشاح واعائم لكثرة الاستعمال ثم عاملته همزة الوصل وفائدة الخلاف هی ان من قال باشتقاقه من السمو يقول انه تعالی لم يزل موصوفا قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم لاتاثير لهم فی اسمائه وصفاته وهو قول اهل السنة القائلين بان الواضع هو الله تعالی ومن قال باشتقاقه من الوسم بمعنی العلامة يقول كان الله فی الازل بلا اسم وصفة فلما خلق الخلق جعلوا له اسماء وصفات وهو قول المعتزلة وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله لان التبرک والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن اولا

اسماء الله تعالى كثيرة فلذا قال باسمه لتوهم ان الاستعانة والتبرك بهذا الاسم فقط ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال
اقرأ باسم ربك فطولت الباء عوضا عنها والله علم للذات واجب الوجود المستحق لجميع المحامد الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقصان
والزوال المحتاج اليه البريات المكون للكائنات وقيل اسم لمفهوم واجب الوجود والمستحق للعبودية فيكون كليا منحصرا في فرد وفيه نظر لانه
لو كان كذلك لما كان قولنا لا اله الا الله مفيدا للتوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا فان المراد
بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وقيل والاظهر
وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف
به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه
بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا انتهى وفيه بحث لان الواضع هو الله
تعالى على ما ذهب اليه كثير من المحققين من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة ولو سلم فعدم كون ذاته
معقول البشر بلا اعتبار امر آخر لا يستلزم استحالة وضع لفظ لمجرد ذاته وايضا قوله تعالى وهو الله في السموات ليفيد معنى صحيحا على القول
باشتقاقه لمعنى الاصل وقيل اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف وادغم اللام في اللام ثم الهمزة ان حذف بنقل الحركة الى
ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة يكون التزام الادغام على خلاف القياس لان الادغام فيما تحرك المثلان من كلمتين جائز لا واجب
وان حذف مع الحركة يكون تخفيف الهمزة على خلاف القياس ووجوب الادغام على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس
كما ان مسماه خارج عن دائرة القياس وطرق العقل قيل لما جعلوا اللام عوضا عن الهمزة وصارت بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين
في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسي او نقول وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع ح في كلمة واحدة قال القهستاني
في شرح الكيداني واصل الجلالة الاله وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول اكد اختصاصا بحذف الهمزة كما في كشف البيان نحوه
الرحمن المفيض للجود والكمال الصوري على الكل بحسب قابليات الاعيان كما هو مقتضى حكمته الباهرة وقدرته القاهرة والرحيم المفيض
للكمال المعنوي المخصوص وهو ما وعد الله للمتقين والتائبين من عباده وكلاهما اخذا من الرحمة التي هي لغة رقة القلب والعطاف
تقتضي التفضل والاحسان باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي هي انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة
البناء يدل على زيادة المعنى كقطع وقطّع وذلك تارة يكون باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه
يعم المومن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المومن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها
جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم
من حيث انه لا يوصف به غيره وانما خص التسمية بهذه الاسماء ليعلم الشارع ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود
الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها وجليلها وحقيرها **قوله** الحمد لله اللام فيه للجنس اذ لا يحتاج فيه الى الاستعانة بالقرائن
مع انه يفيد ما يستفاد من الاستغراق من اختصاص جميع الافراد به تعالى اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد
اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد لغيره تعالى لكان الجنس ايضا ثابتا له في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا به تعالى والمقصد خلافه

ورد الاستغراق بقرينة المقام فيكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى مختصة به اما عند اهل السنة فلان متعلق الحمد اما صفة له تعالى ذاتية كانت او
فعلية او مخلوق له تعالى كالافعال الاختيارية للعباد التي تتعلق بها الحمد واما عند المعتزلة فلانهم وان قالوا بكون العباد خالقين لافعالهم
الاختيارية الا انهم قالوا بكون التمكين والاقدار على ذلك من الله تعالى فيمكن لهم القول برجوع الحمد المتعلق بالافعال الاختيارية اليه
تعالى فان قلت كيف القول باختصاص الحمد المذكور بالله سبحانه تعالى مع رجوعه الى العبد كسبا على الاول وخلقا على الثاني قلت
لعدم الاعتداد بحمد العبد وجعله كالعدم اما على الاول فلانه لا اعتبار للكسب بالقياس الى الخلق واما على الثاني فلان خلق العبد
لما لم يتصور بدون التمكين الذي هو سببه جعل كالعدم وقدم الحمد لكون المقام مقام الحمد فيقتضي اهتماما بشانه مع ان وظيفة تقديم الخبر
يحصل من تقديم الحمد لان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا في الخبر والحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل قيل الجميل
ان كان متناولا للاختياري وغيره ليصدق التعريف على المدح مع انه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان خص
بالاختياري وحده لزم ان لا يكون وصفه تعالى بالصفات الذاتية حمدا له لانها ليست باختيارية لاستلزام الاختياري الحدوث
وهي قديمة اجيب بان الجميل عام لكونه محمودا به والمحمود عليه هو الجميل الاختياري المراد في التعريف وللبعض منع صحة المدح على
ما ليس باختياري وحمل مثال اللؤلؤ على مدحها لاجل صانعها والوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فقد قيل هو خطأ من الجمهور وقيل بادل
بدلالته على الافعال الجميلة هذا ما قيل وانت خبير بانه يلزم منه ان لا يكون الوصف على الصفات القديمة حمدا لله تعالى مع انها هي الكمال
الحقيقي الجزئي ان يحمد عليه اذ ما يحوم حوله الحدوث والعدم ليس بكمال حقيقي بل هو كمال صوري الا ان يمنع استلزام الاختيار على الاطلاق
للحدوث والحق ان الحمد عام يتناول المحمود عليه الاختياري وغيره وكيف ومعناه اللغوي الذي نقله العلماء هو مستودون وهو عام
وعرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح والشكر لغة فعل ينبئ عن
تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما
الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى تلقي ما ينبئ عن مرضاته والاجتناب عن منهياته والنسبة بين
الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلقا وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا
اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر وان لم تقيد كانا متحدين قال السيد السند رحمه الله ولا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه
الاربع بحسب الوجود تامل انتهى والنسبة الثالثة هي النسبة بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وكون الحمد اللغوي اعم مطلقا من الشكر العرفي
انما هي بحسب الوجود وان الحمد اللغوي يوجد فيما يوجد فيه الشكر العرفي لا بحسب الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف اللسان فقط ولا يخفى
ان النسبة الثانية ايضا بحسب الوجود لا الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف واحد من الثلثة وذلك لان الفعل المذكور في التعريف اللغوي
مقيد بكونه فعلا واحدا من الثلثة فمفهوم التعريف هو الفعل الواحد من الثلثة المنبئ عن التعظيم بسبب انعامه وهذا المفهوم لا يصدق على صرف
الجميع كما لا يصدق مفهوم صرف اللسان عليه نعم ان كان مفهوم الشكر هو الفعل المنبئ من غير تقييد بكونه واحدا من الثلثة وما كان
في نفس الامر كذلك يكون محمولا على صرف الجميع لكن يشكل بالحمد اللغوي وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فانه ايضا غير مقيد باللسان
وان كان في نفس الامر كذلك فينبغي ان يكون النسبة بينه وبين الشكر العرفي ايضا بحسب الحمل لا بحسب الوجود الا ان يقال المتبادر
من الوصف هو الوصف باللسان فيجعل بحسب التبادر داخلا في وضعه بخلاف الفعل في الشكر اللغوي فانه ليس متبادرا فيما ذكرنا

ان الشهادة من افعال اللسان ايضا وهو فعل الجوارح فينبغي ايضا ان يحمل ما افاده في وضعه ولم يحمل الفعل الذكر وما يشمله فعل القلب والنسبة بين الحمد العرفي والشكر العرفي عموم مطلق لعمومه النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر ولان فعل اللسان والقلب وحده قد يكون حمدا وليس بشكر اذ قد اعتبر فيه شمول الآلات ولان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق لغيره تعالى بخلاف الحمد والنسبة بينهما والمعنى اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه هذا ما قال السيد السند قدس سره في حواشي لشرح المطالع واعلم ان القول المخصوص ليس بحمد مخصوص بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية انتهى فحقيقة الحمد ماهيته ما يدل على صفة الكمال لا قول القائل الحمد لله كما يسبق الى الاوهام العامية ان الحمد ما يشتمل على لفظة الحمد او ما يشتق منها ثم الحمد يحتمل ان يكون بمعنى المصدر المعلوم والمعنى ان الحامدية مختصة به تعالى ايذانا بان الخلق عاجزون عن انشاء حمد يليق به كما قال صلعم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهو اكمل الحمد وان يكون مجهولا والمعنى ان المحمودية مختصة به تعالى اشعارا بان لا محمود عليه الا ذاته باعتبار صفته او ليس في الحقيقة الا صفته او فعله وهو ايضا اكمل فرد للحمد مغاير للاولى فليس المقصود من اختيار احدهما اختيارا على طريق شمولها الا اختيار اكمل طريق الحمد فما قيل كون الحمد مصدرا مجهولا لا يكون معنى وفائدة المصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال حمدت زيدا وحمد زيد فلا يلائم ابتداء وجه آخر لا يقال المراد يكون المصدر مجهولا كونه محمودا لانا نقول يابا لفظ الحديث لانه لا يلائم الابتداء به ليس على ما ينبغي فتأمل ثم الحمد اصله النصب عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والاستمرار والمبتدأ الذي خبره ظرف يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل صرح به العلامة التفتازاني في المطول لكن العدول ههنا قرينة على تقدير حاصل فيفيد الثبوت فاندفع ما قيل ان الاسمية التي خبرها ظرفية تفيد التجدد كالفعلية فكيف يكون الجملة الاسمية ههنا مفيدا للثبوت مع ان الخبر ظرف والجملة اما خبر او انشاء وعلى التقديرين يكون حمدا قوله لوليه لم يقل لله اختيارا للاسلوب الغريب ليفيد النشاط والانبساط مع ما فيه من الاشارة الى ان الحمد على الذات لا يكون بدون ملاحظة صفة من الصفات فالاستحقاق الذاتي للحمد في حق الله تعالى عبارة عن استحقاق الذات للحمد باعتبار الصفات الذاتية القديمة غير المنفكة عنه تعالى لا الذات البحت والاستحقاق الوصفي عبارة عن استحقاق ذاته تعالى باعتبار الصفات الفعلية وليس فيه اختصاص استحقاقه للحمد بوصف دون وصف اذ المقصود ان علة الحمد ملاحظة الصفة مع الذات اي ذات كانت لا الذات البحت لان علته ليست الا هذه الصفة ثم لما كان ذكر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم رديفا لذكره تعالى كما يشهد به كلمة ام الكتاب والشهادة والصلوة مع ما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني انه قال صلعم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة علي فهو اقطع ممحوق من كل بركة هكذا ذكره القهستاني رح في شرح الخلاصة وشرح مختصر الوقاية قال والصلوة على نبيه عاطفا بالواو واشعارا بالجمع بينهما بلا تراخ وصلة وهذه الجملة كالاولى خبر او انشاء وما افاده للثبوت ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز ورعاية للسجع فان قلت السجع مذموم منهي عنه فكيف يراعى قلت المذموم والمنهي عنه التكلف فيه والاعتقاد عليه لا مطلقا كما ورد اياك والتكلف في السجع يدل على ذلك وجود الفواصل في القرآن والنبي فعيل بمعنى فاعل بدليل مجيء جمعه جمع السلامة ومجيء تكسيره على افعلاء لا بمعنى المفعول كما قيل ان الفعيل بمعنى المفعول لا يجمع جمع السلامة ولا يجيء تكسيره الا على فعلى في الشافية وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى نحو جرحى واسرى وقتلى وجاء اسارى وشذ قتلاء واسراء ولا يجمع جمع الصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الاصل ثم الفعيل صحيح اللام جاء جمعه على فعلاء وافعلاء كظرفاء وصدقاء فما قيل بمعنى المفعول من الشهادة اي الرفعة كما قيل وانما جمع على انبياء وان كان صحيح اللام لا جمع على فعلاء كفرقاء لانه لزم التخفيف مما

صار مشل منقش اللام کاصفیا الیس علے ماینبغی فتامل من النبوة بمعنی الرفعة او من النبأ بمعنی الخبر انسان بعثه الله تعالی الی الخلق
لتبلیغ الاحکام وبینه وبین الرسول مساواة عند بعض لکن یخالف ماروی عنه صلعم انه سئل عن الانبیاء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقیل
کم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر وقیل الرسول انسان بعثه الله تعالی لتبلیغ ما اوحی الیه فان کان صاحب کتاب او ناسخ شریعة
سابقة فهو نبی وعلی هذا یکون النبی اخص وهذا ایضا یخالف ماروی وظاهر قوله تعالی وما ارسلنا من قبلک من رسول ولا نبی
وقیل الرسول من کان صاحب شریعة جدیدة والنبی اعم وفیه ما ذکره القاضی فی تفسیر قوله تعالی فی حق اسمعیل علی نبینا و
علیه الصلوة والسلام وکان رسولا نبیا من انه یدل علی ان الرسول لا یلزم ان یکون صاحب شریعة متجددة فان اولاد ابرٰهیم
علی نبینا وعلیه الصلوة والسلام کانوا علی شریعته قیل وفیه ایضا ما ذکر فی شرح الصحائف ان داؤد علی نبینا وعلیه الصلوة والسلام
لیس له شریعة متجددة وکذا عیسی علی نبینا وعلیه الصلوة والسلام لیس صاحب شریعة مستقلة بل امر المتابعة موسی علی نبینا وعلیه الصلوة
والسلام مع انهما من الرسل انتهی وفیه بحث لان ظاهر قوله واٰتینا داؤد زبورا یدل علی ان داؤد علیه الصلوة والسلام
صاحب شریعة متجددة اذ الظاهر من الایتاء انه اتاه ابتداء لا انه امر بمتابعة شخص آخر وکذا ظاهر قوله تعالی واٰتیناه الانجیل فیه هدی و
نور ومصدقا لما بین یدیه من التورٰیة وهدی وموعظة للمتقین ولیحکم اهل الانجیل بما انزل الله فیه ومن لم یحکم بما انزل الله فاولئک
هم الفاسقون لما ذکرنا وقال القاضی والاٰیة تدل علی ان الانجیل مشتمل علی الاحکام وان الیهودیة منسوخة ببعثة عیسی علیه السلام
وانه کان مستقلا بالشرع وایضا قال القاضی فی قوله تعالی حکایة عن عیسی علی نبینا وعلیه الصلوة والسلام ولاحل لکم بعض الذی
حرم علیکم ای فی شریعة موسی کالشحوم والثروب والسمک ولحوم الابل والعمل فی السبت وهو یدل علی ان شرعه کان ناسخا لشرع
موسی علیه السلام وایضا قوله تعالی وقالت الیهود لیست النصاری علی شیء وقالت النصاری لیست الیهود علی شیء یدل
علی ان لکل فریق دینا علیحدة فی الکشاف حتی ارتفعت اصواتهم فقالت الیهود ما انتم علی شیء من الدین وکفروا بعیسی والانجیل
وقالت النصاری لهم نحوه وکفروا بموسی والتورٰیة وقیل الرسول من بعث لتبلیغ الاحکام ملکا کان او انسانا بخلاف النبی فانه
مختص بالانس وقیل بینهما تباین فالرسول من معه کتاب والنبی من لا کتاب معه وقال القهستانی فی شرح المختصر الرسول
من انزل علیه کتاب بخلاف النبی فانه اعم وفیه ان کثیرا من المرسلین بلا کتاب کلوط واسمعیل ویونس وغیرهم فالاولی ان
یقال ان النبی اخص فانه مامور بالابلاغ بلا انزال کتاب هذا کلامه وقال ایضا وقیل متباینان فالرسول من جاء بشرع ابتداء
والنبی من لم یأت به وان امر بالابلاغ کما فی شرح التاویلات وهو الظاهر من قوله تعالی وما ارسلنا من قبلک من رسول ولا نبی
انتهی اقول القول بالتباین یرده قوله تعالی وکان رسولا نبیا ویرد تخصیص الرسول بمن انزل علیه کتاب ان عدد الرسل ازید
من عدد الکتب اذ روی ان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والکتب مائة واربعة روی انه علیه الصلوة والسلام سئل کم انزل الله تعالی
من کتاب فقال مائة واربعة کتب واحتمال تکرر نزول الکتب عقلی لا عبرة له فی مقابلة الروایة وما قیل یکتفی بالکون معه ولا یشترط
النزول علیه لا یتمشی فیه وانما یتمشی فیما قیل الرسول من معه کتاب والنبی اعم قیل ویؤیده قوله تعالی وما ارسلنا من قبلک
من رسول ولا نبی قیل وجه التائید امران احدهما ان العطف یدل علی المغائرة ولا قائل بالمباینة فاما ان یکون الرسول اعم
من النبی او بالعکس والاول منتف والا لم یحتج الی ذکر النبی لان نفی العام یستلزم نفی الخاص فثبت العکس وهو المطلوب

فثانيها ان الحديث تدل على ان عدد الانبياء ازيد من عدد الرسل انتهى اقول لا بد في العطف من المغايرة ولو بالاعتبار فلا يرفع
المساواة ولو سلم فعدم القول بالمباينة ثم كيف وقد ذهب اليه البعض على ما عرفت وازدياد الانبياء يرفع المساواة وعموم الرسل
لا المباينة فالعموم من وجه يرد قوله فالاولى قوله تعالى خطابا لنبينا صلعم يا ايها النبي وقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول
ولا نبي اذ لو كان كذلك لم يحتج الى ذكره اذ لا حاجة الى ذكر الخاص بعد نفي العام وقوله وهو الظاهر من قوله تعالى تم وقال السيد السند قدس سره
في شرح المواقف والرسول نبي معه كتاب وشرح والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل امر بمتابعة شرع من قبله هذا كلامه اقول
ظاهر كلامه يشير الى ان بين الرسول والنبي تباينا وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبي من لم ينزل عليه كتاب سواء وجد معه كتاب
امر بمتابعتها ولم يوجد يشير اليه قوله امر بمتابعة شرع من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان المباينة على ما سبق الرسول من معه كتاب والنبي من
ليس معه كتاب وقد عرفت ما فيه مع ان في قوله والرسول نبي حمل احد المتباينين على الآخر ويمكن حمله على عموم الرسول وانه من معه كتاب ما
انزل عليه او لم ينزل عليه بل امر بمتابعته والنبي من معه كتاب لم ينزل عليه بل امر بمتابعته وقد عرفت ما فيه ايضا مع ان فيه حمل الاخص على الاعم

الاركان المخصوصة شرعا ويراد به الرحمة لعلاقة
لركوعه وسجوده وسمي الداعي مصليا تشبيها له في
تخشعه بالراكع والساجد فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا وقيل تقويم العود بالصلوة ثم قيل للرحمة
صلوة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها تجوزا وقيل معناه الثناء الكامل الا ان ذلك ليس شيئا وصفا فاجاب
نحل ذلك اليه تعالى وقيل التعظيم فمعنى قولنا صل

قالوا الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار

لان ذكر اختلاف المسند اليه عند بيان اختلاف المعنى يشعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد يختلف باختلاف الموصوف ولا يدل على انها
موضوعة لمعان مختلفة باوضاع متعددة ليلزم الاشتراك واليه ذهب ابن هشام في المغني حيث قال الصلوة لغة بمعنى العطف
ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ثم الصلوة في العرف صار شعارا لذكر
فكره على غيرهم استقلالا ويجوز تبعا وتعديته بعلى لتضمين معنى النزول اي الرحمة الكاملة نازلة من علو جناب الحق على نبيه فيكون خبرا عن
نزول الرحمة الكاملة من الله تعالى عليه صلعم وانما كان ان جملة الحمد اخبار عن رجوع جميع المحامد اليه تعالى واللهم صل على محمد وعلى آل محمد
فيكون انشائية دعاء من الشيخ قدس سره له صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا عليه اي قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
فيكون معطوفة على جملة الحمد اذا كانت انشائية انشاء الحمد وتم وعلى تقدير كون جملة الحمد خبرية يقدر في المعطوف نقول وعلى هذا
فاضافة الصلوة الى الله تعالى ظاهرة اذ لا بد في الدعاء من اضافة الفعل الذي يراد للمدعو له الى الله تعالى ثم لما كانت الصلوة
على الآل رديفا للصلوة عليه صلعم كما يدل عليه الصلوات المروية عنه صلعم فصار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الآل كانه لم يكن قال
وعلى آله فاصلا بكلمة على ردا على الشيعة الشنيعة المفترية عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فصل بيني وبين آلي بكلمة على فليس منا والآل
بدل من الهمزة المبدلة من الهاء بدليل اهيل الا انه مختص بمن له شرف وحظ ديني او دنيوي كما قال لهم فالتقطه آل فرعون بخلاف
الاهل وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو رئيس الكوفة سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل واويل

وال ام اہل ہو اسم جمع لذوی القربی لغۃ والمراد منہ عرفا المؤمنون من ہذہ الامۃ **قولہ** واصحابہ من عطف الخاص علی العام تنبیہا علی شرف الصحابۃ وانفسادہم واسطۃ الصحبۃ وتبع صاحب قال العلامۃ التفتازانی فی المطول الاظہار جمع طاہر کصاحب واصحاب والفاعل یجمع علی افعال کما صرح بہ سیبویہ وشمل لصاحب واصحاب وارتضاہ الزمخشری والرضی فالعقل انہ جمع صحب بالسکون او اسم جمع او بالکسر مخفف صاحب انما نشاء من عدم التصفح ہکذا ذکرہ القہستانی فی شرح المختصر والصحابی من لقی النبی صلی اللہ علیہ وسلم من الثقلین ومات علی الاسلام **قولہ** المتادبین بآدابہ ای الذین حصل فیہم التادب بادبہ وتادیبہ ایاہم صلعم وفیہ تنبیہ لشانہم حیث تادبوا بتادیبہ کما قال صلعم ادبنی ربی فاحسن تادیبی **قولہ** وبعد من الظروف الزمانیۃ المقطوعۃ عن الاضافۃ لفظا المبنیۃ علی الضم واذا حذف المضاف الیہ لفظا ومعنی یکون معربا واذا کان معربا مذکورا یکون منصوبا علی الظرفیۃ ای ونشرع بعد الحمد والصلوۃ فیما یتعلق بالتالیف فنقول ہذہ فالفاء زائدۃ للتفسیر اللجزاء بناء علی توہم اما او تقدیرہا فی نظم الکلام کما قیل لان توہم اما لم یعتبرہ احد من النحویین وتقدیرہا مشروط بکون ما بعد الفاء امرا او نہیا ناصبا لما قبلہا او مفسرا لہ صرح بہ الرضی ہکذا ذکر القہستانی فی شرح المختصر قال الرضی وقد یحذف اما لکثرۃ الاستعمال نحو وربک فکبر وثیابک فطہر والرجز فاہجر وانما یطرد ذلک اذا کان ما بعد الفاء امرا او نہیا وما قبلہا منصوبا بہ او بمفسرہ فلا یقال زیدا فضربت ولا زیدا فضربتہ بتقدیر اما واما قولک زید فوجد فالفاء فیہ زائدۃ وقولہ وقائلہ خولان فانکح علی کلا مین عند سیبویہ وعلی زیادۃ الفاء عند الاخفش انتہی کلامہ ثم المشار الیہ بہذہ اما ما بین الدفتین او النقوش الدالۃ علی المعانی بتوسط العبارات وکلاہما مبصر فیکون ہذہ علی اصلہ من کون المشار الیہ قریبا مبصرا وکون النقوش فوائد باعتبار الدلالۃ علی المعانی واما المعانی المخصوصۃ او الالفاظ الدالۃ علیہا او الالفاظ مع المعانی او مع النقوش او النقوش مع المعانی او المرکب من الثلثۃ فعلی ہذا یکون مجازا بتنزیلہا منزلۃ المحسوسات **قولہ** فوائد جمع فائدۃ وہی ما استفید من الغیر وما ذکرہ الشارح قدس سرہ یحتمل ان یکون البعض منہ فوائد والبعض من خواص طبعہ الا انہ سماہ فوائد بالنسبۃ الی المستفیدین لا ان کلہ فوائد بالنسبۃ الیہ **قولہ** وافیۃ ای کافیۃ **قولہ** بحل مشکلات الکافیۃ ای بحل ما یشکل فہمہ فی نظرہ قدس سرہ **قولہ** للعلامۃ صفۃ للکافیۃ بتقدیر الکائنۃ للعلامۃ رعایۃ لجزالۃ المعنی والتا للمبالغۃ لا للتانیث حتی یکون الظاہر فی المشہور التانیث **قولہ** فی المشارق والمغارب ای فی البلاد المشرقیۃ والمغربیۃ **قولہ** الشیخ لقب لہ **قولہ** ابن الحاجب کنیۃ **قولہ** تغمدہ اللہ ای ستر اللہ تعم ذنوبہ مقارنا بغفرانہ والغفران آمرزیدن **قولہ** واسکنہ بحبوحۃ جنانہ ای جعل اللہ تعم خیار جنانہ مسکنا لہ والجنان بکسر الجیم جمع الجنۃ **قولہ** نظمتہا ای جمعتہا شبہ جمع الفوائد بنظم اللولو فاشتق منہ صیغۃ الفعل **قولہ** فی سلک التقریر من باب لجین الماء والسلک الخیط وکذا السمط **قولہ** للولد متعلق بنظمت ای نظمتہا لاجل نفع الولد وقرائنہ **قولہ** ضیاء الدین لقب الولد **قولہ** یوسف علم لہ **قولہ** حفظہ اللہ دعاء للولد سبحانہ مصدر حذف فعلہ قال الرضی یجب حذف الفعل قیاسا فیما اذا ذکر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا الیہ او بحرف الجر لا لبیان النوع بخلاف ضرب زید اکرامہم وسمی لہا سمیتہا **قولہ** بالفوائد الضیائیۃ نسبۃ الی ضیاء الدین فی المفصل المضاف علی ضربین مضاف الی اسم معروف یتناول مسمی علی حیالہ کابن الزبیر وابن کراع ومنہ الکنی کابی مسلم وابی بکر ومضاف الی ما لا ینفصل فی المعنی عن الاول کامرئ القیس وعبد القیس فالنسب الی الاول زبیری وکراعی ومسلمی والی الثانی عبدی وامرئی ہذا کلامہ واما فصل الکنی فقال ومنہ الکنی استعارا بان الثانی فیہا غیر مقصود بہ مسمی علی حیالہ وانما تنسب الی الثانی اجراء لہا مجری الاصل **قولہ** لانہ لہذا الجمع والتالیف

قيل الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة انتهى وفيه بحث لانه يشعر بحصول المساواة بتركه مع
انه ليس كذلك وايضا نسبة الاخراج الى الجمع غير متعين بل دائرة بين الجمع والتاليف بل المناسب ان ينسب الى التاليف وقيل
في رده لا يشترط المساواة في الفقرتين وثم يذكره احد لو تهما ففيه بحث اذ قد قيل احسن السجع ما تساوت قرينتاه ثم ما كانت الثانية
اطول من الاولى طولا لا يخرجه عن حد الاعتدال كثيرا والثالث قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثماني لفظات والثانية تسع **قوله** وسائر المبتدئين اي باقي **قوله** وما توفيقي
الا بالله اي وما كوني موفقا حاصلا باستعانة شيء من الاشياء الا باستعانة الله وحسن توفيقه **قوله** وهو حسبي اي كافي وكافي و
نعم الوكيل قال العلامة التفتازاني في المطول عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة
الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فرح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح
وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
هذا كلامه وظاهره انه اعتراض لا تحقيق للمقام كما نقل عنه في الحاشية ولذا قال السيد السند قدس سره استصعب الشارح العلامة
هذا العطف والامرين انا نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة وهو حسبي لكنا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اي وهو
نعم الوكيل ومتناه ح على ما هو المشهور وهو مقول في شانه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق جزءها جملة فعلية انشائية ولا شبهة
في صحة عطفها على الجملة الاسمية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى يحسبني فان الجمل التي لها محل
من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات وعكسه واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه
ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد نودي للصلوة وصل
في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي وليس هذا الجواز
مختصا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا اشتباه من يمسكه في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه فاضل وما اجوده انتهى وقال
في شرح المفتاح والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليس النسب التي بين اجزائها مقصودة
بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية وقال في الحاشية معللا بقوله دون المحكي اذ لا يحتمل ان يعطف فيه الجملة
بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقدر تقديره وقلنا نعم الوكيل وقد رد بعض الافاضل بان هذا انما يتم لو لم يكن في الاية الكريمة غير
البعيد وليس كذلك اذ يحتمل ان يكون الواو في الاية من المحكي بتقدير المبتدأ في المعطوف او بعطفه على الخبر المقدم ولا بعد في تقدير المبتدأ
فلا يكون الاية حجة قاطعة على الجواز وقيل ان تقدير المبتدأ على الوجه المذكور تاويل بعيد اذ المشهور ان يقدر المخصوص بالمدح مبتدأ كقولنا
حسبنا الله ونعم الوكيل الله وكما في قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب فعلى هذا يكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار انتهى **قوله** وهو حسبنا
وهو نعم الوكيل فليس فيه تاويل بعيد فان تقدير المبتدأ هناك ظاهر قريب بقرينة ذكره اولا في المعطوف عليه حال كونه مبتدأ مقدما على الخبر
بخلاف نحو حسبنا الله اذ لم يذكر فيه اسم الله مبتدأ مقدما اذ المبتدأ هنا هو حسبنا دون اسم الله ثم كلامه حيث قال او بعطفه على الخبر المقدم
انتهى اقول وفيه بحث لان وجه البعد الذي مخالفة المشهور يلزم ان يكون التاويل في قوله حسبي ونعم الوكيل ايضا بعيدا فصحيح قوله ان
تقدير المبتدأ ثمه قريب والذي عدم ذكر المبتدأ في المعطوف عليه موجود في الاية ثم كيف والمبتدأ في الاية اسم الله وحسبنا خبر كما حسبنا

كما زعم القائل كيف وهو نكرة لكونه لمبنى الفعل صرح به الرضى وبالجملة ان علل البعد بما في الفتح المشهور فكلا التقديرين بعيدان وان
علل بعدم وجدان القرينة على المحذوف فليس شيء منهما بعيدًا اما وهو حسبي ونعم الوكيل فلما اعترف به المعترض واما حسبنا الله ونعم الوكيل
فلان اسم الله في المعطوف عليه مبتدأ لا خبر كما زعم المعترض كيف وحسبنا نكرة على ما عرفت وكون المبتدأ في الاول في المعطوف
عليه مقدما على الخبر دون الثاني لا تفاوت به الحال في القرب والبعد كما لا يخفى على ذي بصيرة وعلى تقدير المخصوص مؤخرا كما هو المشهور
لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار على الاطلاق بل ان جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اذا جعل مبتدأ خبره نعم كما ذهب اليه كثير من النحويين
وجزم به الرضى واستدل على عدم جواز كونه خبر مبتدأ محذوف فلا كيف ومعناه وهو مقول في حقه نعم الوكيل فقول القائل فعلى هذا يكون من
قبيل عطف الانشاء على الاخبار في حيز المنع ثم انه قد رد على الشارح بعض الافاضل المذكور ان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل
لا الاخبار عنه بانه كاف وهو ظاهر والفقير يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية انتهى اقول
الرد الثاني انما يتم ان لو كان عطف الانشاء على الخبر جائزا باعتبار عطف القصة على القصة على الاطلاق واما لو كان عطف القصة
على القصة مشروطا بكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة كما يشير اليه كلام السيد السند قدس سره حيث قال يعني انه
ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة مع الاولى بل من عطف جمل مسوقة لغرض على جمل آخر مسوقة لغرض فالمقصود
بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين مجموع القصتين وقال صح ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع
مثلها فليس بتام والرد الاول مردود بان الاصل في الجمل الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل قوله لم يبتدأ ان
قيل قولنا الحمد لله ونحوه ليس حمدا لكونه مشتملا على لفظ الحمد بل لكونه منبئا عن التعظيم ومظهرا من صفات الكمال فكلما يكون مظهرا يتحقق فيه الحمد
والمصادر والتسمية في اول الكتاب للعمل بالحديث فيتحقق فيه الحمد الخ قلت المراد التصدير على وجه الجزئية فلعله لم يكتب التسمية في اوله
اصلا فضلا عن ان يجعله جزءا على التخييل المذكور والعمل بالسنة يكفيه ان يذكر التسمية باللسان او يخطر بالبال او يكتب على قصد التبرك
من غير ان يجعله جزءا من الكتاب او نقول مقصود الشارح انه لم يجعل جزءا على الاستقلال كما يجعله السلف كذلك بناء على ما يفهم من ظاهر لفظ
الحديثين اذ تعلق الخبر على ترك كل منهما على حاله يشعر بالاستقلال على ان في بعض حواشي شرح العقائد ان التسمية في كتب العلوم ليست
جزءا منها وانما ذكرت في اوائلها للتيمن والتبرك واما التحميد فقد قيل انه جزء من كل كتاب وقيل ليس بجزء ايضا اعلم ان القيد قد يكون قيدا
للنفي وح يتوجه النفي الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل مثبتا صرح به العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القاهر حيث قال
ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم
اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل للشك فيه انتهى وقد يكون قيد اللنفي فيوجب نفي اصل الفعل الا انه قد يشتبه احدهما
بالآخر فيحتاج الى بيان انه اعتبر القيد اولا ثم النفي او العكس وقد يكون بحيث لا يصح ان يكون قيد الاثبات اصلا وح لا حاجة
الى البيان كما نحن فيه والعجب من العلامة انه كيف قال ان تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة
في الاقتصار تقريبا ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاقتصار لم يكن للتقريب والتيسير
بل لامر آخر مع ان القيد المذكور لا يصلح ان يكون قيدا للنفي حتى يتصور توجه النفي اليه قوله بتخييل ان كتابه اي باتباعه
في الخيال لانه في الواقع كذلك قوله لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه ولو في ضمن البسملة اذ هي ليست بجزء من الكتب

11

اتفاقا بجهات اخر

من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف والحاصل في نفسه عظيم الشان ذا بال فرعي الجهتين ثابتة بالبسملة المشتملة على الحمد ولم يبدأ بالحمد استقلالا
كابه السلف به وفيه بحث لانه ان اراد انه غير ما ذكره الشارح بحصول العمل بالحديث في هذا الوجه بالحمد المشتمل عليه التسمية فانه غير مسموع
كيف وقول الشارح ان اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه تمام يشمل الحمد المشتمل عليه التسمية لما عرفت وان اراد انه غيره بحصول متابعة
السلف فيه فهو ليس ببعيد اذ الكلام ليس في المتابعة الخاصة وبالجملة فهو ليس بوجه آخر كما زعم بل ليس بوجه والحاصل ان
من وجه ثم قال فان قيل التحميد من العبادات وترك العبادات من شهوات النفس فكيف يتوهم يتبين ان ترك التحميد والحاصل عبادة في
نفسه الا انه من حيث يبتدأ به امر غير ذي بال ليس بعبادة لان ابتدائه به تحقير له كالصلوة في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة الا انه
من حيث انه غصب حرام انتهى وفيه بحث لانه لا ورود لهذا السؤال على ترك العمل بالحديث على ما ذكره الشارح قدس سره وان سلم فالمراد من كون
الامر ذا بال في الحديث هو كونه ذا بال في نفس الامر لا من حيث الانتساب ولا شك ان الكتاب ذو بال في نفس الامر كما اعترف به
ايضا والحاصل ليس ذا بال بالتمثيل فكيف لا يكون ابتدائه به عبادة وكيف يكون تحقيرا او لهذا لا ما عرفت وان حمل مورد السؤال ترك اتباع
السلف او حمل ذكر السؤال والجواب تقريبا والحاصل ذكر الغابالي حسنه فالجواب ليس مبنيا على ما عرفت ولان كونه غير ذي بال على الا
ثم كيف وكونه ليس ككتب السلف لا يستلزم كونه غير ذي بال كما اعترف به هذا القائل ايضا ثم قال وههنا توجيه غريب في غاية الغرابة وهو
ان الظاهر ان كتابه هذا اول كتب صنف فاقتدى باول سورة نزلت وهو اقرأ حيث لم يبدأ بالحمد مطلقا اعم من ان تجعله جزأ او لا لان النبي
صلعم قرأ كما نزلت ولم يبدأ بالحمد بعده ولا باسم الله على ما رواه البخاري في صحيحه انتهى وفيه بحث لان قوله ان الظاهر رجم بالغيب ما لم يذكر عليه
دليل ولو سلم فذلك لا يدفع الاعتراض الوارد على ترك العمل بالحديث لان ذلك كان في بدء النبوة والحديث صدر منه صلعم بعد ذلك
ولو سلم فالتسمية انزلت في اول اقرأ وكذا في اول كل سورة غير براءة اذ لو لم يكن منزلة لما اثبتها السلف كيف وقد بالغوا في تجريد القرآن
عما ليس منه حتى لم يكتب آمين في المصاحف المفصل بين السور والتبرك بالابتداء بها عند الحنفية وجزء من كل سورة عند الشافعية
فلعل النبي صلعم ابتدأ بها ولو سلم فقد ابتدأ بقوله تعالى باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق وهو يشتمل الحمد والتسمية اذ الحمد يعتبر
عند اشتماله على لفظ الحمد بل كل ما يدل على تعظيم الذات والصفات فهو حمد والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله تعالى
وتقديم العامل لا ينافيه اذ العامل والمعمول جملة واحدة ولو سلم فالابتداء الواقع في الحديث اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا **قوله**
فتى لم يعرفا من المعرفة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا في ضمن فرد خاص فاختيار احدهما لا انهما محصلان للمقصود والتخصيص ولا التقديم
في ذلك حصوله من غيره ايضا اذ للمخير ان يختار ايهما شاء الاستواء في تحصيل المقصود **قوله** لكون افرادهما اجزاء كزيد وعمرو مثلا جزءان من جاء
زيد وذهب عمرو **قوله** ومفهومهما اي الكلمة الجزئية على الاستلزام جزء من مفهوم الكلام الجزئي كزيد مثلا مفهومه جزء من مفهوم
زيد قائم وليس مفهوم الكلمة الكلية ولا الجزئية جزء من مفهوم الكلام الكلي **قوله** مشتقان من الكلم قال الرضي هذا اشتقاق بعيد واشار
اليه الشارح قدس سره بقوله قيل وذلك لان هذا الاشتقاق لو كان لكان من الاشتقاق الاصغر والمعتبر فيه ان يدخل معنى المشتق منه
في المشتق وليس معنى الكلم بسكون اللام داخلا في مفهوم الكلمة والكلام وكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر انما يعتبر في الصغير والا
وهو ليس منها اذ المعتبر في الاصغر موافقة الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة في المعنى بان يكون فيه معنى الاصل والمعتبر في الصغير

موافقة الحروف بدون الترتيب نحو كنى وناك والمعتبر فى الاكبر المناسبة فى الحروف اما بحسب المخرج نحو الثلب والثلم فان الباء والميم
شفقيتان واما بحسب الصفة نحو الرجم والرقم فان الجيم والقاف من الحروف الشديدة والمعتبر فيها المناسبة بان يكون معنى احد اللفظين
مناسب معنى الآخر هكذا ذكر فى شرح الاصول وحاشية الفاضل الابهرى عليه فان قيل قالوا الاشتقاق مطلقا رد لفظ الى آخر لموافقته
فى حروفه الاصول ومناسبته فى المعنى وهذا يشعر بان كون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر جار فى الاصغر ايضا قلنا لا بل المناسبة
اعم من الموافقة فالمراد من المناسبة فى المعنى ان يكون معنى احد اللفظين يوجد فى معنى اللفظ الآخر اما مع زيادة او نقصان كما فى الا
الاصغر او يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر كما فى الاكبر والصغير ولو سلم فذلك لا يخرجه عن البعد اليف لاستغرقه **قوله** لتاثير معنا
وفيه ان ما هو معناهما اليمين بموثر وما هو موثر ليس معناهما بل معنى معناهما اللهم الا ان يعتبر معناهما كالجرح يعنى ان معناهما يشبه معنى الكلم
وهو الجرح فى التاثير فكما ان الجرح موثر فى النفس كذلك معناهما يوثر فيها تاثيرا تنقبض به او تنبسط فالتشبيه فى مطلق التاثير بقرينة
ان التناسب المعتبر فى الاشتقاق هو التناسب المطلق الحاصل بين المعنيين باى وجه كان الا انه اشار بقوله وقد عبر الى ان بعض
المعانى قد يبلغ فى التاثير مبلغا يطلق عليه الجرح بل صار نوعا منه من حيث لا يلائم فاندفع ما قيل ان الكتفى بمطلق التاثير يكون جاريا
فى الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر يدل على انه اراد التاثير بجراحات الالم وكذا ما قيل فى وجه البعد لان التاثير
المناسب لان يشبه بالجرح تاثير لصحة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الشم **قوله** بدليل قوله تم وبدليل انه لو كان جمعا لم يكن
جمع قلة لان اوزانها محصورة وهو ليس منها بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهو لا يرد وايضا لو كان
جمعا لم يرجع الضمير الواحد اليه وايضا لو كان جمعا لم يرد فى النسبة الى الواحد هكذا ذكره الرضى فى مباحث الجمع **قوله** حيث لا يقع الا
على الثلث فصاعدا ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو مم كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال كما صرح به الرضى
فى مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مستند **قوله** والكلم الطيب ما دل ببعض الكلم يحتمل ان يكون معناه ان البعض
مقدر فى نظم الآية وان يكون الكلم ما دل ببعض الكلم وايا ما كان ان كان منعا المقدمة من دليل الخصم يدفع بان الظاهر ما ذكره الخصم والحمل
عليه متعين ما لم يوجد عنه صارف والصارف غير ظاهر وان كان جوابا عما قيل كيف القول بانه جمع مع تذكير الوصف يرد عليه ان ترك الظ
وادعاء خلافه لا بد له من دليل حتى يتم وما قيل ان الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لا جميع الكلم فلا بد من اعتبار
حذف المضاف وتقدير البعض فهو صفة للمضاف المحذوف ليس بتام لانه ان اراد ان الصاعد هو الطيب لا جميع الكلم من الخبيث
والطيب فلا بد من التقدير فلنا الآية الكريمة لا تدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير كيف والمنصوص عليه
بالصعود فيها الكلم الطيب لا مطلق الكلم وان اراد ان الصاعد هو المقبول من الطيب لا جميع الطيب فالتقدير ضرورى لكنه يفيد صعود بعض الطيب
قلنا هذا الفيلح دليلا لو كانت الآية تدل على صعود بعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذ الطيب ح صفة للبعض ولا فرق بين ان يقال
يصعد الكلم الطيب او يصعد بعض الكلم الطيب فى ان اللازم هو صعود الطيب بتمامه فظهر ان ارتكاب التقدير لا يفيد بالا جلة يرتكب
فارتكابه محالا حاصل له فضلا عن ان يكون ضروريا مثبتا بالدليل هذا والعجب من بعض افاضل الكرام انه كيف خفى عليه ما هو فى غاية الظهور حتى
تكلم فيه تقليدا فى حواشيه واما ما قيل فان الصاعد فى محل العرض ليس الا البعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم
فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان فى قوله تع ان رحمة الله قريب من المحسنين فان اراد به بيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الظاهر من كلامه

۱۲

اذ ما صدق الكلم الطيب لما كان بعضاً بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد بها بعض الكلم الطيب كما ذكر الرحمة ويراد بها الاحسان فلا مناقشة
فيه لكن الكلام فى اباحة التاويل والتشبيه المذكور بما لا حاجة اليه اذ المقصود يتم بدونه الا ان يقال انه قصد زيادة الايضاح فان قيل لعل المراد
كان تذكير الخبر فى تلك الاية بما ر فمن اين ذلك لان القريب فيها بمعنى الفاعل وكل فعيل بمعنى الفاعل لا تستوى المذكر والمؤنث فيه بل
يذكر ويؤنث ههنا ليس كذلك لا جرم اول الرحمة بالاحسان لكن تذكير الوصف صار فى متعلقة لا يجوز ان يكون تذكير الوصف صار نا
ههنا اذ السائل لا استدل بتذكيره على نفى الجمعية ادعى المجيب خلاف الظاهر واجاب به وحينئذ لا يمكن ان يكون التذكير دليلا عليه بل لا بد له
دليل آخر فتدبر وان اراد بيان القرينة على التاويل والموجب فليس بتام كما لا يخفى والتشبيه المذكور ايضا لا يجدى فى ذلك نفعا
هذا وقيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع
فلا يبطل فيها معنى الجمعية لم يؤنث الخبر انتهى اقول وفيه بحث اذ بطلان الجمعية باللام بالكلية ثم كيف وقد قال العلامة التفتازانى
فى المطول فرق بين المفرد والجمع المعرف باللام من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد
والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لانه وزانه فى تناول الجمعية فى الجنس وزان المفرد فى تناول الجنسية
والجمعية فى حمل الجنس لا فى وحدانه بعد ما قال فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا ما قررته الا
وشهد به الاستعمال وصرح فى بعض الحواشى بل يراد الى الثلثة على الصحيح والى الاثنين عند البعض وعلى التقديرين فالجمعية باقية لما بلى
فلو اراد على الثانى فلان التشبيه من مراتب الجمع صرح به القاضى فى سورة البقرة فى قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك ولو سلم ذلك فالمقالة
ممنوعة كيف وقد قال الله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والنحويون يراعون التشاكل اللفظى حيث قالوا انما امتنع وصف المفرد المحلى باللام
المجرد عن معنى الوحدة بصفة الجمع نحو الرجل الطوال محافظة على التشاكل اللفظى فلم لا يجوز ان يكون التانيث لمجرد الصيغة وان فات
عنه معنى الجمعية بالكلية هذا وما قيل هذا التاويل بعيد عن مقال الاستعمال جدا اذ ليس من اداب اللغة ان يقع فى مقام ايراد الحكم
على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون او قال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم ان اراد به انه صحيح فى
نفسه لكنه ليس من قوانين اللغة فليس على ما ينبغى وان اراد انه ليس بصحيح ومع ذلك فيه خلاف ما ابهم اليه من التصحيح والحق فى الجواب عن اصل
الاستدلال ان تاويل الجمع بالجماعة تاويل غير لازم لجواز ان يأول بالجمع كما صرح به الرضى فى مباحث التانيث **قوله** ويمكن حملها
على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة وفيه ان المعهود الخارجى يكون حصة معينة من مفهوم المعرف باللام وههنا الكلمة
وهو المراد وعلى تقدير كون اللام للجنس فلا يصح الحمل على العهد الخارجى ووجه ظهور ما قال بعض الافاضل اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا
فلان كون اللام الداخل فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم
مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومه وما ليس على ما ينبغى اما الاول فلان الخروج عن جادة
التعريف على ذلك التقدير ممنوع وانما يلزم ذلك لو اريد به العهد الفرد الشخصى وليس كذلك بل اريد به ما اريد على تقدير كون اللام للجنس
واما الثانى فلانه يوجب امتناع الحمل على العهد لا ضعف الحمل الا ان يراد بالامتناع فتوجيه العهد ان يقال اريد بالكلمة المعنى
اللغوى وهو التكلم به قليلا كان او كثيرا مهملا كان او موضوعا فيصير الكلمة المذكورة على السنة النحاة فردا من هذا المفهوم ويكون
الامكان اشارة الى ضعفه لان ارادة المفهوم المذكور من الكلمة بعيد مخالف للاصطلاح **قوله** ثم نقل فى عرف النحاة قال الرضى

اللفظ فی الاصل مصدر ثم استعمل بمعنی الملفوظ به وهو المراد آه انتہی یعنی استعمل فی اللغۃ بمعنی الملفوظ وہو المراد فی مصطلح النحاۃ ثم ہو فی اللغۃ
انکان اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما کما ذکر فی بعض الحواشی فما ذکرہ اولی مما ذکرہ الشارح قدس سرہ والا فما ذکرہ الشارح قدس سرہ اولی
مما ذکرہ لانہ ان لم یلتزم النقل یلزم خروج المنوی من الکلمۃ والا یلزم النقل من الخاص الی العام وہو غیر متعارف **قولہ** اذ لیس
من مقولۃ الحرف والصوت اصلا یعنی لا یحمل علی المنوی الحرف والصوت قطعا فلا یقال انہ حرف او صوت کما یقال فی الحقیقی فلا مدخل تحت
التلفظ بالفعل ولم یوضع للتعبیر عنہ لفظ اصلا فلا یدخل تحتہ بالقوۃ کما فی المحذوف فاذا ہو امر اعتباری لا وجود لہ فی الخارج بل
فی الذہن وما قیل انہ لا وجود لہ فی الذہن ایضا لان الموجود الذہنی عبارۃ عن مثال الموجود الخارجی فلا بد لہ من الوجود الخارجی ففیہ
انہ منقوض بالکلیات الفرضیۃ اذ لا وجود لہا فی الخارج اصلا مع انا نحکم علیہا باحکام موجبۃ مثل ان قولنا اللاشئ معدوم و قولنا
اجتماع النقیضین ممتنع ولا بد عند ذلک من حصول صور تہا فی العقل علی ما تقرر من انہ لا بد من تصور الموضوع قبل الحکم وہذا ہو الوجود
الذہنی فقد تخلف الوجود الذہنی عن الخارجی والتیقیۃ الجزئیۃ کون المفہوم مانعا من الشرکۃ والکلیۃ کونہ غیر مانع ولا شک انہما امران اعتباریان
لا وجود لہما فی الخارج بل فی الذہن نعم الوجود الذہنی اثبتہ قوم ونفاہ آخرون فلیس الوجود الذہنی مستلزما للوجود الخارجی علی الاطلاق
کما زعم ہذا وبما ذکرنا ظہر ان المنوی لیس کیفیۃ للفظ الذی اعتبر فیہ حتی یکون من مقولۃ الکیف کما قیل کیف والکیف من الموجودات الخارجیۃ
علی ما عرفوہ بانہ عرض لا یتوقف تصورہ علی تصور غیرہ ولا یقتضی القسمۃ واللاقسمۃ فی محلہ اقتضاء اولیا وہو امر اعتباری لا وجود لہ فی الخارج
اصلا وظہر ایضا ان ما ذکرہ الشارح قدس سرہ لا ینفی کون مرجع المنوی صوتا او غیرہ بل کونہ صوتا او حرفا فما قیل انہ تارۃ یکون واجبا وتارۃ
یکون ممکنا جسما او عرضا وتارۃ یکون من مقولۃ الصوت اذا رجع الضمیر الی الصوت فقولہ لیس من مقولۃ الحرف والصوت اصلا لیس
علی ما ینبغی لانہ ان اراد ان المنوی یکون واجبا او غیرہ باعتبار رجوعہ الیہ کما ہو الظاہر من قولہ اذا رجع الضمیر الی الصوت فلا کلام
فیہ وانما الکلام فی انہ لیس فی نفسہ صوتا او حرفا وان اراد انہ فی نفسہ واجب او جسم او عرض ففسادہ اظہر من ان یخفی ثم ان مقصود
الشارح قدس سرہ من نفی ما یحتمل ان یکون المنوی ایاہ ہو نفی کونہ موجودا لفظا لا وجہ لا قیل لا ادری من ای مقولۃ ہو فتامل **قولہ**
باستعارۃ لفظ المنفصل لہ لکونہ مرفوعا مثل المنوی والدلیل علیہ ان ہو وانت منفصل والمنوی متصل فلو کان المنوی ہو وانت
لکان منفصلا وانہ خلاف الاجماع ولقائل ان یقول جاز ان یکون المنوی ہو وانت الا انہ ما دام غیر متلفظ متصل واذا صار متلفظا
صار منفصلا فالاختلاف بکونہ متصلا مرۃ منفصلا اخری باختلاف صفتہ فالاولی ان یقال الدلیل علیہ انہ لو کان المنوی ہو وانت
لزم ان یکون ہو وانت محذوفا فی مثل اضرب اذ لا نعنی بالمحذوف سوی ما ترک التلفظ بہ مع کونہ مرادا وقد اتفقوا علی ان الفاعل
فیہ لیس بمحذوف کیف وحذفہ بلا سد شئ مسدہ غیر صحیح ہذا ما ذکرہ بعض الافاضل **قولہ** فی بعض الاحیان قال الرضی قد اذا دخلت
علی الماضی والمضارع فلا بد فیہما من معنی التحقیق الا انہ یکون فی الماضی مع التقریب والتوقع ایضا وفی المضارع یکون فی الاغلب مع
التقلیل وقد یستعمل للتحقیق مجردا من معنی التقلیل نحو قد نری تقلب وجہک ویستعمل ایضا للتکثیر فی موضع التمدح انتہی فقد تجیء للتحقیق
فلا یلزم استدراک احد الامرین وما قیل انہ قد یستعار فیستعمل للتحقیق ایضا لیس علی ما ینبغی **قولہ** لانہ لم یقصد الوحدۃ ای لم یجوز
قصد الوحدۃ بایراد لفظۃ حیث قال فی الایضاح ان اراد بہ اقل ما یطلق علیہ اللفظ کضربۃ فہو فاسد لان اقلہ حرف واحد
وان اراد عددا مخصوصا ینتہی الیہ فلیس مشعرا بہ وان اراد معنی اللفظ کان باللفظ اولی للاختصار ورفع الاحتمال انتہی والتاء

فى الكلمة للوحدة النوعية لا الفردية ولو سلم فالفردية مستفادة من تنكير لفظا فلا احتياج الى زيادة التاء هكذا ذكر بعض الفضلاء فان قلت نحو عبد الله وبعلبك وتابط شرا وغير ذلك من الاعلام المركبة داخل فى الكلمة عند المصنف ام لا قلت الظاهر انه داخل على ما فسر الشريف قدس سره اللفظ المفرد وبمعنى المفرد فان قلت كيف القول بالدخول وهو ينافى ما ذكره المص فى مختصر الاصول وكيف التفسير بما ذكره قدس سره عليه حيث قال المفرد اللفظ بكلمة واحدة وقيل ما وضع لمعنى لا جزء يدل فيه بخلاف المركب بخلاف فيها فنحو بعلبك مركب على الاول لا الثانى وتحو يضرب بالعكس وبلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا ينحصر مركب بذا كلامه فلم لم يفسر المعنى المفرد بما يستفاد من اللفظ المفرد والفظ المفرد بما فسره المص فى مختصره حتى لا يكون ما ذكره ههنا مخالفا لما ذكره فى المختصر قلت لعل فى ذلك اشارة الى انه يلزم ان يكون نحو اضرب داخلا فى الكلمة بل قال الا قال الاول وقلت على ما ذكره السيد السند قدس سره فان قلت فالطريقان متساويان فى الورود فكيف الترجيح لاحدهما قلت قد اجاب بعض الافاضل عن رد المص بارادة الاجزاء التى هى الفاظ مترتبة قلت مع كون ذلك الجواب محملا لا يتيسر به تطبيق على ما صرح به ذلك البعض يكون الجواب عادما وعلى المصنف ايضا بارادة كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر بالفعل ولا بالقوة وقيل لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها فى الكلمة بل لانه لا احتياج الى قصدها فيها لقصد تمامه بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافى هذا كلامه قوله والا اى وان كان عدم القصد لعدم الصحة لم يصح قصدها فى الكلمة لكن التالى باطل لصحة قصد الوحدة فى الكلمة بل لارادة الوحدة فالمقدم مثله اما بيان الملازمة فلانه لو لم يصح قصد الوحدة فى لفظ يعنى لفظا يتلفظ به مرة ولا يتلفظ به مرتين باعتبار بالاصح قصدها فى الكلمة يعنى كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر باعتبارها كما قال هذا القائل عند قوله واللام فيها للجنس التحقيق ان التاء ليس للوحدة الجنس اشار اليه اللام بل الجنس افراده هذا الجنس مشروط بالوحدة فى كونها افراده حتى لا يصح حمل كلمتين بما فرد المفرد واللفظات المساواة بين المحدود والحد لعدم صدق المحدود على عبد الله وبعلبك وتابط شرا لكونها اكثر من كلمة باعتباره مع صدق الحد عليها فاذا قصد الوحدة فى الحد وجب ان يقصد فى اللفظ الا انه ترك التاء فى لفظ لعدم الاحتياج لصدق اللفظ بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم فانه لا يصدق على الكلمة الواحدة وهو كما ترى يبنى على اتحاد معنى الوحدة فى اللفظ واللفظ فى غير المتن فعلى ما ذكره تعريف المص مساو لتعريف المفصل لخروج جميع ما يخرج من تعريف المفصل منه ايضا ودخول جميع ما دخل فى تعريف المفصل فيه ايضا وهذا الظاهر ان قوله لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة الى آخر ما ذكره لا يبنى لرد ما يقتضى ما ذكره فتامل قوله لعدم الاشتقاق التراخى بين للعبد والجز انما يجب تثليث شرطا احدها ان يكون الجز مشتقا او فى حكمه وثانيها ان لا يكون ما يجرى فيه المذكر والمؤنث كجريح وثالثها ان يكون رافعا الضمير المبتدأ فلا يؤنث فى نحو هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه فان قلت اللفظة بمعنى الملفوظ فالتاء فيه موجودة قلت قال الرضى الا ان اصله مصدر وكثير الاصل فى مسئلة كامرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وقال فى مباحث الجمع اما الوصف الذى كان فى الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز اعتبار الحالة المستعمل فيها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول وامرأة عدلة فلا يجىء من الصفات الا ما ورد وصفا انتهى فتدبر وما ذكرنا ظهر ان قوله مع كون اللفظ اخصر ليس بمرجح احد المتساويين فى الجواز

فما قيل مع ان الامثلة اخصر فرجح على اختيار اللفظة ولم يجز اختيار ايهما شاء على السوية تتقول **قوله** الوضع تخصيص شيء بشيء اي تخصيص اللفظ بالمعنى اعترض عليه بان الباء انما تكون داخلا على المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي فالمعنى ان اللفظ مقصور على المعنى الذي اريد منه لا يتجاوزه الى غيره فيخرج المشترك عن تعريف الوضع لان المشترك ليس مقصورا على المعنى الواحد بل هو موضوع لمعان متعددة وان كان داخلا على المقصور على ما هو الاستعمال الشائع العرفي فالمعنى ان المعنى مقصور على اللفظ واللفظ منفرد به غير مشارك للفظ آخر في الوضع له فيخرج المرادف عن التعريف اذ معنى المرادف ليس مقصورا عليه واجيب بان القصر ليس حقيقيا بل اضافيا فسقط الاعتراض على التقديرين اذ فيه مثلا لفظ زيد مقصور على الذات المشخصة بحيث لا يراد غيره نظرا الى هذا التعيين والاصطلاح وذلك لا ينافي ان يراد به غير الذات المشخصة باعتبار تخصيص وتعيين آخر وكذا الذات المشخصة مقصورة على زيد بحيث لا يراد من لفظ آخر باعتبار هذا التعيين وهو لا ينافي ان يراد من لفظ آخر باعتبار تعيين آخر فان قلت ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح من ان هذه قوله مغلطة نشأت من اشتراك لفظ تخصيص الشيء بالشيء بين قصر المخصص على المخصص به وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بالحصول للمخصص به وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ بالمعنى اي تعيينه لذلك المعنى وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ صريح في انه لا يجوز ان يكون الباء في تخصيص اللفظ بالمعنى داخلة على المقصور عليه بل الباء فيه داخلة على المقصور وجوبا فكيف يصح ما ذكرت من جواز ان يكون الباء داخلة على المقصور عليه قلنا لا دليل للشارح العلامة على نفي هذا الاحتمال كيف والعلماء قالوا به وانما حمله على ذلك تمشية المذهب لا لقيام الدليل عليه ان الحمل على هذا المعنى ينافي وقوع المشترك بخلاف الحمل على المعنى الثاني لانا نقول كما ان الحمل على هذا المعنى ينافي وقوع المشترك كذلك الحمل على الثاني ينافي وقوع الترادف فلا يكون ما ذكرت دليلا على اختيار الثاني فان قلت يرتفع المنافاة بحمل القصر على الاضافي في الثاني قلت فكذلك يرتفع المنافاة في الاول بالحمل عليه فلا وجه لتقييده فظهر ان المقابلة انما هو باعتبار ان الباء في الاول داخل على المقصور عليه وفي الثاني على المقصور لان القصر ليس بملحوظ في الثاني يدل على ما ذكرنا قول السيد قوله على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره فانه راجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا خصصتك بالعبادة معناه ميزتك وافردتك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة عليه نعم ان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على فهم المعنى اذ الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين اجيب بان العلم يتوقف على تصور المعنى وبيان حقيقته لا على فهمه من اللفظ وان قوله متى سور كلي لتشبيه الفهم كلما اطلق او احس فيقتضي الى فهم المعلوم وتحصيل الحاصل اذا كان المعنى معلوما قبل ذلك واجيب بان المراد من فهم المعنى من اللفظ انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى ثم انه قد قال البعض الافاضل قوله الوضع تخصيص شيء بشيء اللعل الى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع انتهى يريد ان قوله المعنى لا يظهر تعلقه بالوضع المفسر بالتخصيص اذ ثاني مفعول التخصيص يكون بالباء واما الوضع المفسر بالتعيين فتعلق قوله المعنى به ظاهر اذ ثاني مفعولي التعيين يكون باللام وانت خبير بان هذا انما يصح ان لو كان تعدية الوضع وتعلقه بالمفعول الثاني باللام باعتبار كونه مفسرا بالتعيين لا باعتبار نفسه وهو ممنوع كيف لو كان كذلك لما صح تفسير الوضع المعدى باللام بتخصيص شيء بشيء واللازم باطل فالملزوم مثله فالوضع له تعلق بالمفعول الثاني باعتبار نفسه فلا باس بالتفسير بتخصيص شيء بشيء واما ما قيل يمكن ان يقال ان تعدية التخصيص والنجان في اللغة بالباء الا انه في عبارة المصنفين باللام حيث قالوا تخصيص شيء بشيء والمخصص له ولم يقولوا المخصص به فتأمل التعلق

١٤

بقوله وضع على تفسير تخصيص تسمى تسمية اليه فليس بموجود وان كان من حيث لا ان اراده في عبارة المصنفين تحكمي فلما والله اعلم

لا يدفع الاعتراض الشارح قدس سره الوارد والمراد ان اراده لم يحكي وفي عبارة المصنفين بالمرة اصلا فوضع ثم كيف والشارح

قدس سره من المصنفين وقد وقع في عبارة ما لم يأت اليه في عبارة العلامة التفتازاني قدس سره في التلويح المصنف غيره على سما

منه حتى لو اولم يقولوا المخصص منه في حيز المنع وقوله سيظهر التعلق لقوله وضع على تفسير تخصيص تسمى لشيء بالاسمى لاشتمال قوله والاطلاق الخ

فلا صحة غير صحيح اي لا يصح اطلاق الحرف المستعمل في معناه فلا صحة اصلا كالاف ما اوام يستعمل في معناه ولم يتحقق هو مال يصير اسما كما

الاطلاق من لا صحة غير صحيح فانه لا يصح لا صحة بل لا ادوه للتسمية حيث لا اسم فانه مع ما قيل فيه لعله لا انه اوقيل الطلاق من بدون القرينة

غير صحيح فلا شك في صحته مع انه لا يفهم معنى من ح فلا بد من اعتبار امر آخر في التعريف قوله ولا يبعد ان يعني حيث يسمى المطلق التي الخ

مجمعا اي يستعمله اهل اللسان في محاوراتهم منه التي الثاني بالنسبة تخصيصه على ان الظاهر المتبادر فالمجاز غير داخل فيه كيف وهو لا يفهم

منه بواسطة القرينة لا بالنسبة تخصيص والتعيين صرح العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال كل لفظ معين للدلالة على معنى بنفسه

هو موضوع لقرينة المانعة عن ارادته وذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة

هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها فلا يتم

هذا على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لا متى المطلق الخ اقتصر او اطلقه ارباب اللسان في محاوراتهم ليفهم منه المعنى الخ

من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين لها ليس من افراد الوضع هذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع

وما كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان معه قرينة ثم اجاب بان القائل عن اصل

السؤال فالصواب ان يقال المراد يفهم المعنى عند اطلاق الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف

يفهم معناه اجمالا انتهى وفيه بحث لان الامر الاجمالي ليس معنى الحرف كيف ومعناه الامر المخصوص المتعلق الشيء المخصوص المتعلق بتمامه

والامر الاجمالي معنى مستقل ولو سلم فهمه منها ليس لكونها دالة عليه بل العلم بالوضع والتعقل لكونه مفهوما منها عند التركيب سبق الذهن

منه اليه ووجه ما ذكره السيد السند قدس سره في حواشي شرح الاصول فان قيل فعلى ما ذكر يخرج المشترك عن التعريف اذ لا يفهم

بلا قرينة قلنا لا يفهم منه لا اذا اطلق بلا قرينة يفهم منه جميع معانيه عند العلم بالوضع وان لم يفهم المراد منه والدلالة هي فهم المعنى

من اللفظ لا فهم المراد كما قال الفاضل الابهري في شرح الاصول لم يحتاج الى القرينة عند الدلالة على احدهما بعينه لدفع المزاحمة

لا لان يكون الدلالة بواسطة قال الشريف قدس سره في حواشي المطول فان قيل على تقدير المزاحمة لا دلالة على احدهما بعينه

فيكون فهمها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهو بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلنا المقتضي للدلالة

نفسه كان حاصلا و مزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضي الذي اقتضاها

وليس عدم المانع من تتمة المقتضي واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا تحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهي من

تتمة المقتضي وبذلك يتضح الفرق بين قرينتي المشترك والمجاز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه وان المجاز لا يدل على

معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة انتهى قال البعض الفضلاء لكن ذكر في موضع آخر منها ان من شرط الدلالة ان يكون اللفظ بحيث متى

اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل كثيرا

من المجازات الكنايات دالة على تلك المعانی بل الدال علیها عنده المجموع المرکب منها ومن قرائنها الحالیة او المقالیة ومن منعها
بکون اللفظ بحیث اذا اطلق فهم منه المعنی لم یشترط ذلک اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربیة والاصول والاول انسب
بقواعد المعقول هذا کلامه فتامل انتهی اقول لعل الغرض من الاستدراک والامر بالتامل هو الاشارة الی ان بین کلامیه تنافیا
حیث یفهم من الاول ان الدال هو المجموع المرکب من المجاز والقرینة کما هو الظاهر من کون القرینة من تتمة المقتضی عند اهل العربیة
لان ما ذکره توجیه لتعریفهم الوضع ومن الثانی ان الدال عند الفریق الثانی الذی هو اهل العربیة کما هو الظاهر من قوله وهذا هو المناسب
بقواعد العربیة المجاز لا المجموع بل صرح بذلک فی حواشی شرح الشمسیة واعترض بعض الافاضل بان الدال علی المعنی المجازی اذا کان
اللفظ مع القرینة لم یکن المجاز فی نحو رأیت اسدا فی الحمام مجازا فی المفرد بل لم یوجد مجاز فی المفرد اصلا وهو خلاف ما صرحوا به اقول و
فیه بحث لان قوله بل لم یوجد مجاز فی المفرد ممنوع کیف والقائل بان الدال المجموع المرکب من اللفظ والقرینة قال القرینة اعم من
ان یکون حالیة او مقالیة وعلی هذا انما یلزم کون المجاز مرکبا اذا کانت لفظیة واما اذا کانت معنویة فلا اذ المجاز المرکب هو اللفظ
المرکب المستعمل فی غیر ما وضع له وعلی تقدیر کون القرینة معنویة اللفظ مفرد لا غیر وایضا القرینة المانعة عن ارادة الموضوع له قد
یکون لفظیة وقد یکون معنویة صرح به صاحب التوضیح ان القرینة کیرمی مثلا اذا کانت مانعة عن ارادة المعنی الموضوع له عن
اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم یکن المجاز مرکبا اذ المفردات فی مجاز المرکب یکون علی ما کانت علیه قبل هذا التجوز من کونها حقیقة
او مجازا والمجاز انما یکون فی المجموع المرکب وههنا لیس کذلک اذ المجاز انما هو فی المفرد الا ان لفظا آخر قرینة علی کون ذلک المفرد مستعملا
فی غیر ما وضع له واعترض البعض ایضا علی کون الدال المجموع بان الدال المجموع اما بالقرینة او لا والاول یستلزم التسلسل والثانی
یستلزم تحقق الدلالة بدون القرینة انتهی وفیه ایضا بحث لان المجموع اذا کان عبارة عن اللفظ مع القرینة المانعة عن ارادة الموضوع
له یکون الدال هو اللفظ مع القرینة فکیف یحتاج الی قرینة اخری حتی یلزم التسلسل وکیف یلزم تحقق الدلالة بدون القرینة
علی تقدیر عدم الاحتیاج الی قرینة اخری ولو فسر الوضع بتعیین اللفظ بنفسه لمعنی فعدم الورود ظاهر فان تعیینه له لیس بنفسه
بل بالقرینة وکذا لو فسر بتعیین اللفظ للدلالة علی معنی بنفسه فان تعیین المجاز لما یتعلق بالموضوع له لیس للدلالة فانه یفهم منه بواسطة
القرینة لا بواسطة التعیین حتی لو لم یثبت من الواضع هذا التعیین لکان انفهام المعنی والدلالة علیه بحالها علی ما مر وعلی هذا فالمجاز
خارج بقوله للدلالة وقد یجعل قید بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسه ان یکون العلم بالتعیین کافیا فیها ولا یفتقر
الی قرینة والمجاز لیس کذلک فان العلم بالتعیین لما یتعلق بالموضوع له غیر کاف فی الدلالة علی معناه المجازی بل لا بد من قرینة مانعة
عن ارادة الموضوع له لیکون اللفظ مستعملا فی المعنی المجازی ودالا علیه بخلاف ما اذا لم یوجد القرینة فان اللفظ مستعمل فی المعنی الحقیقی جوابا
علی ما هو الاصل وح وان لزم من تصور المعنی الحقیقی تصور اللازم البین بالمعنی الاخص ویفهم منه لامتناع الانفکاک واستلزام تصوره
تصوره لکن اللفظ بالنسبة الیه لا یسمی مجازا لعدم استعماله فیه فضلا عن ان یکون دلالة علیه بنفسه کما قال بعض الافاضل فی شرح الوضعیة
لا یخرج بقید بنفسه جمیع المجازات فان ما یکون معناه لازما لما وضع له غیر منفک عنه فی التصور دلالة علیه بنفسه بالمعنی المذکور اللهم الا
ان یقال المراد الدلالة علیه من حیث انه مراد فانها هی الدلالة المعتبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة فانها یتوقف علی القرینة او المراد
بکونها بنفسه ان لا یکون فهمه بواسطة شیء آخر وفهم اللازم بواسطة فهم الملزوم محل تامل ثم الوضع بالمعنی المذکور هو المعتبر عند الجمهور

19

وهو المراد بلفظ الوضع عند الاطلاق وبلفظ الوضع المأخوذ في تعريف الكلمة وتعريفي الحقيقة والمجاز فظهر ان ليس للمجاز وضع شخصي ولا

نوعي يكون سببا لفهم المعنى المجازي بل الفهم بواسطة القرينة وما ذكر في بعض كتب الاصول ان المجاز موضوع بازاء المعنى المجازي

وضعا نوعيا مبني على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه هكذا ذكر السيد في حواشي المطول نقلا

العلامة التفتازاني في التلويح ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه

على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول

ما ألحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات

الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعيانها بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب

وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئات وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ

معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى

انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام

القرينة بحالها ومثله مجاز فالوضع عند الاطلاق يراد تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين

او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الوضع الشخصي والقسم الاول من النوعي

هذا كلامه فظهر ان ما قيل من انه ان اريد بالوضع في تعريف الكلمة الوضع الشخصي يخرج عن تعريف الكلمة ما فيه وضع نوعي من بعض الكلمات

وان اريد الاعم من النوعي والشخصي يدخل المجاز في التعريف ليس بشيء قوله لانه مخفف معنى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة لكثرة الاستعمال و

قيل لحرف الحلق وقيل هذا الابدال اصطلاحي وقيل هذا الوجه مبني على انه قرأ معنى بكسر النون كذا قال بعض الفضلاء قوله مبني على تجريده

واللام مقصور تعلق قوله وضع بقوله معنى فلو قلت كما انه لم يتعرض تعلق قوله وضع بدون التجريد عن اي قوله المعنى كما لا يتصور اسناد

الى ضمير راجع الى اللفظ بدون التجريد عن اللفظ فلم يتعرض له الشيخ قدس سره قلنا احاله على المقايسة فان قلت فلم لم يعكس قلنا ليس

مقصوده بيان التجريد المحض بل المقصود جعل قوله المعنى قيد الاحتراز فما تعرض للتجريد ليدخل في ذلك ما حال على المقايسة اليس لم

دخل في ذلك فان قلت التجريد خلاف الاصل وهو لا يرتكب بدون النكتة فما النكتة فيه قلنا تكثير الفائدة وهو جعل قوله مفرد صفة للفظ

والمعنى قوله فيخرج بالمهملات لما لم يصح المقابلة بينها وبين الدال بالعقل فقط وصح بينها وبين الدال بالطبع على زعم ميكر الدال بالعقل

على الشيء بذكر المهملات وذكر الدال بالطبع لوجود الاشياء فذكر الدال بالعقل ثم ترك الدال بالطبع بعده كما فعله الفاضل الهندي ليس

على ما ينبغي قوله بقيت اي بخلاف وضع لمعنى خصص اللفظ بحروف الهجاء خصصت وضعت لغرض التركيب قوله وخرجت ايضا المعنى

هكذا في الحواشي الهندية فتوهم تفرد الشارح بجعل قوله المعنى قيدا مخرجا على ما توهم بعض الافاضل حيث قال لم يقصد الى بيان التحويل

لانه جرى كل ذلك على ما اصل فما اصل بل قصد اليه ليتوصل به الى امر مليح تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيد المخرجا

لا بيان الواقع ليس على ما ينبغي قوله فان قلت ان قلت كيف الورود ولهذا السؤال مع تفسير المعنى بجعل المعنى بما يقصد بشيء فان كلمة

ما عام شامل للفظ والمعنى قلنا حمل السائل كلمة ما على المعنى فقط بناء على ما اشتهر من ان اللفظ مقابل للمعنى قوله العقل فاللفظ بالا

المكنات بقرينة ان المقصود من السؤال بيان فساد التعريف بعدم كونه جامعا لبعض افراد المحدود قوله المعنى ما يتعلق به القصد

اللام فيه للعهد اي المعنى ماتيعلق به القصد المعهود المذكور اي القصد من شيء فيؤل الى مايقصد من شيء والا فلا يلزم من كون مايتعلق به القصد عاما من الالفاظ وغيره كون المعنى ايضا عاما لكونه عاما من المعنى **قوله** فان قلت لما كان مورد هذا السوال هو السوال الاول وقد اتحدا في الدفع اورده بعده والا فنشائه **قوله** مفرد **قوله** لبعض الكلمات صرح بالكلمات وان كان السوال قرينة على ارادة الكلمات من الالفاظ دفعا لتوهم عموم الالفاظ في السوال الاول واكده بقوله المفردة رفعا لارادة الالفاظ من الكلمات اجراء لهذا السوال على طريقة السوال السابق الذي يتوهم فيه عموم الالفاظ **قوله** قلنا حاصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معاني كلمات مفردة ومن حيث انها الفاظ معان مركبة **قوله** ولا يخفى عليك كلام على السند لانه مساو **قوله** منقوض محكوم عليه بالبطلان وليس المراد من النقض المصطلح لاهل المناظرة **قوله** وان كان عاما معنى كون الوضع عاما ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظ نحن له مع غيره ولفظ هذا لكل مشار اليه مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام **قوله** لكن الموضوع له خاص هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل والا ولكن ليسا بحرفين بل هما للاستدراك ولكنهما واقعان موقع الجزء والجزء يقدر بحسب مايقتضيه المقام فيقدر في المثال المذكور زيد وان كان غنيا افنا عنده وانما كان عنده غنا لو لم تكن بخيلا لكنه بخيل ويقدر في الكتاب فان الوضع فيها وان كان عاما لا ينفع المجيب وانما ينفعه لو لم يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص **قوله** فليس هناك اي في مقام اشارة الضمير وامثالها من الموصولات والمعرف بلام العهد الخارجي الى الفاظ مخصوصة او مركبة **قوله** مفهوم كلي هو الموضوع له هذا ما افاده بعض المتاخرين واما عند المتقدمين فالمضمر والموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام العهد الخارجي موضوعة لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح التلخيص والمص ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون **قوله** ما لا يدل جزء لفظه على جزئه خص باللفظ لان الكلام في المعنى الذي وضع بازائه اللفظ لا لانه لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد كما قيل اذ هو في حيز المنع كيف وقد قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط الدوال الاربع مشاركة للكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد جزؤه من جزء ما يدل عليه وقال الشيخ الرضي الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم يوصف الدوال بالطبع والعقل بالافراد فاطلاق التعريف لا يخلو من اختلال في حيز المنع كيف وقد صرح الرضي بان اح دال على معنى مفرد بالطبع وهو السعال والشيخ ابن الحاجب في الايضاح بانا لو سمعنا لفظ ديز من وراء الجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذاته فهي لفظة دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظ به وبه ظهر ان ما ذكره هذا القائل في تقديم وضع على مفرد انه لو قدم مفرد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا في حيز المنع **قوله** وفيه انه يوهم لانه وصف بما هو حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد حال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوهم لظهور المراد **قوله** فان اتصاف المعنى اي المعنى الذي يدل عليه اللفظ وضعا **قوله** انما هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع **قوله** او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سره في حواشي الرضي وبه يتوهم ان مفردا في عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ احترز بها عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التاخير يوجب الالتباس

وانه صرح في شرحه بخلافه انتهى ويمكن ان يقيم المحذور في الالتباس هو انعكاس المقصود بذهاب الذهن الى خلافه وهو ليس كذلك لانه ان اريد
اللبس بين ان يكون صفة له وبين ان يكون حالا من ضميره في ضمن فهو ليس كذلك كما لا يخفى وان اريد بين ان يكون صفة وحالا من صحيح
فهو ايضا ليس كذلك اذ افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ لا بد لانه ليس هذا من قبيل الالتباس لانه انما يكون اذا كان احد الامرين اصلا والآخر
خلاف الاصل بان تقديم النعت المفرد ان لم يكن واجبا من الجملة فمنه الكل فلا اقل ان يكون اولى ولا شك ان ترك الاولى خلاف
الاصل والثاني على الاصل نعم لو اعتبر اول الامرين كونه صفة والثاني كونه حالا من معنى الكان كلاهما خلاف الاصل لكون الحال
عن النكرة خلاف الاصل صرح به الفاضل السندي في حواشيه على ان ذلك منقوض بما ذكره الرضي في اول بحث المفعول به من
قوله وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى ليظن ان المقدم
مبتدأ حيث حكم بوجوب التاخير مع ان الوجهين خلاف الاصل اذ المفعولية توجب تقديم المفعول والابتدائية كون الخبر مفردا فان
قلت لعل ذلك لان الرضي لا يرى كون الخبر جملة خلاف الاصل حيث منع كون الاصل في الخبر الافراد قلت لا يلزم من المنع كونه
مرضيا له ولو سلم فمنقوض بتجويزه الامرين في امرا ونفسه حيث قال الواو والمعنى مع او للعطف مع ان اصل الواو للعطف صرح به في
بحث المفعول معه وصرح ببعض الفضلاء ايضا في حواشيه بجواز الامرين فيه فظهر ان ما قيل في جواب النقض بجواز الوجهين في نحو جئت
انا وزيدا مع ان اصل الواو ان يكون للعطف دون المفعول معه من ان الحمل على الوجهين مع كون احدهما اولى انما يمتنع اذا لم يكن هناك
قصد احدهما قرينة تدل على انتفاء الآخر اما اذا كان فالحمل على كل منهما جائز وههنا النصب يدل على كونه مفعولا معه دون العطف والرفع
يدل على كونه للعطف دون المفعول معه ليس على ما ينبغي هذا وانت خبير بان القول بجواز الامرين في امرا ونفسه مع القول بان عمروا في نحو
ضربت زيدا وعمرا واعطيت اتفاقا مفعول معه على ما صرح به الرضي مشكل **قوله** والآخر مفردا فان قلت الانسب فيما اذا وقعت
بها خلافا لبعضهم بين
ما قالات **قوله** وان
لم يبادر ورسم الخطا اي ليس مساعدة رسم الخط ضروريا للاختلاف اولان الالف انما يكتب في المنصوبات لا في المحلات **قوله** بخلى اذا كان
من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان كذلك حيث قال الرضي اذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية
يعلم بها صاحب الحال جاز ان تجعل الاقامة به من الفاعل والمفعول به وان لم يكن وكان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب
صاحبها لازالة اللبس وان لم تقدمه فهو من المفعول قلنا المحذور في اللبس انعكاس المقصود وتغير المعنى وهو ليس كذلك اذ افراد المعنى
يؤول الى افراد اللفظ فلا يتغير على ان الزمخشري جوز وقوع حال الفاعل بعد المفعول ولم يقل بوجوب التقديم حيث قال في المفصل
قولك ضربت زيدا قائما تجعله حالا من ايهما شئت واليه يشير لفظ المصنف ايضا **قوله** لا دس اي المعنى قال النحاة الحال من النكرة لا تجوز الا اذا كانت
النكرة مختصة بوصف او اضافة او جنسية مثل المعرفة لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها في سياق النفي او النهي او معناه
واقعة في حيز الاستفهام او قبيل الانتفاء بالنفي او مقدما عليها على ما سيذكره الشارح قدس سره وقد قالوا ايضا لا يتقدم الحال على
صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا وبالحرف عند سيبويه واكثر البصريين فاذا كان ما ذكره مطلقا على ما هو الظاهر وكانوا لا يجوزون الحال
عن المجرور بالحرف الا اذا كان معرفة او مختصا فما ذكره الشارح ليس على ما ينبغي والا فما ذكره ولا يخلو من شيء **قوله** لكنه متقارن لم

بحسب الزمان ان اراد به ان زمان الوضع والاتصاف بالمعنى بالافراد متحد فهو مناف لقوله فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما
هو بعد الوضع الا ان يقال البعدية ذاتية وفيه انه خلاف الظاهر والسباق وان اراد انه جعل الحاصل بعده كالحاصل معه ففيه انه تجوز
لكن يسقط به ما اورد على قوله وهذا القدر كاف من انه لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا تفاوت في الحال قوله يخرج به عن حد الكلمة
قسمان من المركبات الغير الكلامية احدهما ما يجب جزوه مما لم يجعل للمجموع اعراب واحد بل اعطى الكل منهما ما يستحقه من الاعراب والبناء
مثل الرجل ورجل بالتنوين فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وثانيهما ما كان ينبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدة الامتزاج
لفظة واحدة ولم يعط الكل من الجزئين ما يستحقه بل جعل للمجموع اعراب واحد يجعل الثاني محلا له اعرابا بحيث لا يلاحظ كونه كلمة وهو قائمة و
بصرى قوله وامثالها بالرفع عطف على قائمة المعطوف على مثل الرجل لا الرجل والا لغا امثالها اى امثال قائمة ولما كان امثالها وامثال
بصرى متحدة في الحكم اكتفى بذكر امثالها او امثال قائمة وبصرى يجعلها كلمة واحدة لاتحادهما في الحكم وبهذا التوجيه الذي ليس فيه كثير صرف
للظاهر ظهر ان ما قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج فرية بلا مرية فتدبر وان ايراد
الفضلاء واحد بعد واحد على الشارح قدس سره ما اورده السيد السند قدس سره على الرضى وعلى قوله هذا في نحو بصرى وقائمة وجلى وحمرا ظاهر لان
الاعراب في آخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا بل انما المستحق فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي المثنى والمجموع ان جعل
العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثاني
الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه ومن الجزء الاول ليس بوارد قوله واعرب باعراب واحد يجعل الثاني محلا للاعراب او اعرابا
فما يلتفت الى ما يستحقه فلولا الامتزاج التفت الى ما يستحقه وقيل الانسب ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لا صفة فيكون المعنى انه
اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وفيه ان المفهوم المخالف لولا الامتزاج لاعربا باعراب اللفظين بجعله مضافا اليه لا يدفع ما ذكره تركيب
قوله مع انه معرب باعرابين قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط المركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجرى الاعراب على
جزئيه معا فقيل هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت باعرابين نظرا الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصرح في حد الكلمة وقيل هو كلمتان
نظرا الى اللفظ وهو المناسب لتحديد الكلمة باللفظة الدالة آه والانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة
اذا جعل علما كالحيوان ناطق قوله بالغرض من علم النحو وهو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فالمفرد على هذا ما يكون من حيث
اللفظ مفردا وان كان معناه مركبا والمركب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان معناه مفردا قوله لو كان الامر بالعكس بان
يكون قائمة وبصرى وامثالها داخلا في حد الكلمة وعبد الله وامثالها خارجا عنه قوله لكان انسب لانه يخرج يكون اللفظ داخلا
في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجا نظرا الى اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان
على سبيل الحكاية لانه يقتضي التعدد في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل الحكاية لا يمنع كون اللفظ مفردا لفظا قوله
لو لم يخرجه اى مثل قائمة وبصرى قوله يترك اى بترك قيد الافراد بان يقال اللفظة الدالة على معنى بالوضع قوله لكان انسب بدخول
ما كان مفردا من حيث اللفظ في حد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر اليه وفيه انه يدخل ح في حد الكلمة اضرب لانه لفظة وكذا
الا وقالوا وقلت على ما صرح به الرضى والسيد السند قدس سره في حواشيه قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر
هو ما يحصل بالوضع لانه نسبة بين الشيئين يحصل بها الانتقال من احدهما الى الآخر فحقيقة يستلزم تحققهما هذا وانت خبير بان الوضع

بهذا المعنى ليس بمتحقق في حروف المباني والا لفهم منها غرض التركيب متى اطلقت او احدث واللازم بط فالملزوم مثله فلا يكون دالة عليه
اليه بل المعنى الاحداث والتقدير يعني قوله موضوعة للتركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بمقابلتها داخلة في الوضع هو بمقابلتها
في مجرد لفظ الوضع يعني انما يصدق عليها بانها وضعت ولو بمعنى آخر لا بمعنى تعيين اللفظ للمعنى اولا دنيفسه ولا بمعنى تخصيص شئ
بشئ بحيث آه قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لا لانه غير مراد
فاندفع ما قيل بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف المباني المعربة من الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة
وما قيل في الجواب عنه ويمكن ان يقال ان الوضع يتناول حروف المباني كذلك يتناول الدلالة على ما مر من الشارح قدس سره حروف المباني
ايضا لان الشئ الآخر يتناول المعنى والغرض معا فتنبه بحيث على ما عرفت قوله اللفظ ونبه اختاره لتعيين دلالة العقل على وجود اللافظ
قوله من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ
فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه الا بدلالة
اللفظ عليه عقلا انتهى كلامه وحاصله ان المسموع من المشاهد لا ينحصر العلم بوجود اللافظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لافظه بالمشاهدة
ايضا فلا يظهر بخلاف المسموع من غير المشاهد فانه لا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي
شرح المطالع من قوله وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس
لا بدلالة اللفظ وشرح التلخيص من قوله لان وجود اللافظ معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ليس صريحا في نفي دلالة اللفظ كالاول
فما قيل في بعض الحواشي لم يظهر دلالته او لم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالاخير كما هو الظاهر او بالمجموع
ليس على ما ينبغي قوله وان يكون بالطبع اي طبع اللافظ فانه يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ
به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع قوله كدلالة اح اح بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة يقولها الرجل اذا
اذا سعل واما اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة فدلالته على الوجع هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي
شرح المطالع اخ بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل على الوجع واذا فتحت الهمزة دلت على التحسر انتهى قوله لا بد من ذكرها
ليخرج عن الكلمة الدال على المعنى المفرد بالطبع او العقل وكون الافراد مستلزما للوضع ممنوع كيف ويوصف الدال بالطبع والعقل وكذا
بالافراد على ما مر ولو سلم فالالتزام مهجور في التعريفات ولو سلم فالمراد بذكره اعم من ان يكون مطابقة او التزاما فاندفع ما قيل يجوز ان
يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما مر في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الافراد
فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله اي منقسمة اشارة الى انه ليس بيان حكم من احكامها بل تقسيم لها على ما هو الغالب من ذكر التقسيم
بعد التعريف اذ به ينكشف الشئ زيادة الانكشاف ويعين اقسامه لانه عبارة عن ضم قيود متخالفة الى امر كلي هو المقسم ليحصل اقسام
متفاوتة ولا فهم من قوله اسم وفعل وحرف الحصر والسكوت في معرض البيان بيان قال ومنحصرة فيها فيكون الدليل على حصر
الانحصار ويتعلق اللام به قوله لما عرف فيه معنى الشرطية مثل ما من لفظا ومعنى وجوابه كذلك والتعارف فيه ترك الفاء على ما صرح
السيد السند قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفاء قوله والوضع يستلزم الدلالة
دفع لما يتوهم كيف يصح الحصر باعتبار الدلالة وهي غير ماخوذة في تعريف الكلمة قوله يعني اما جملة اسمية مقرونة بالفاء جواب لما

قوله من صفتها هذا التقدير احسن من التقادير المشهورة وزيادة من اكمال الحسن اذ لولاها لكان صفتها مبتدأ وان تدل خبره فيلزم حصر الصفة في الدلالة وعدمها مع انه ليس كذلك على ما هو الغالب من ان المبتدأ اذا كان معرفا باللام او مضافا بالاضافة التي للجنس اقتضى حصر المسند اليه في المسند صرح به بعض الافاضل الهندي في هذا المقام فاندفع ما قيل الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غنى عنه قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة رد على الفاضل السندي حيث فسر حصول المعنى في نفس الكلمة بكونه مدلولا لها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول لغيره وهو كما ترى فاسد

قوله ان تدل عليه بنفسها آه فان قلت هو صفة الكلمة فكيف يفسر بما هو صفة المعنى قلت يفهم منه ما هو صفة المعنى وهو كونه مستقلا او كونه مدركا اصليا بنفس الكلمة كما عرفوا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ مع ان الفهم ليس صفة للفظ لانه يفهم منه ما هو صفة اللفظ وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى قوله اعني الابتداء والانتهاء فان قلت ليس الابتداء والانتهاء المطلقان ولا الخاصان المقصوران اصالة معنى الحرفين المذكورين بل خاصان متصوران تبعا ووسيلة لمعرفة حال شيء آخر على ما يجيء فكيف التفسير المذكور قلت قد جرت العادة على تفسير معاني الحروف بامثال ما ذكر فيقال معنى من هو ابتداء الغاية فعبر عن الابتداءات المخصوصة المتصورة تبعا بالابتداء المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين الى غير ذلك مع انها ليست معانيها والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الحرفية والاسمية انما هي باعتبار المعنى بل متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق قوله في الفهم عنها آه اندفع ما يتوهم ان المعنى المفهوم من المصدر ايضا مقترن باحد الازمنة في الواقع فينبغي ان يكون فعلا قوله من السمو عند البصريين وقد مر طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من الوسم وهو قول الكوفيين واشار بقوله وقيل الى ضعف قولهم لان امثلة الاشتقاق وهو سمي يسمى واسماء وسمي يرد هذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصار اليه بلا دليل قوله تضمنه فان قلت ما تضمنه الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم بكسر الفاء وهو ليس بمصدر بل اسم للحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدرا ايضا يدل عليه قوله تعالى واوحينا اليهم فعل الخيرات واقام الصلوة وايتاء الزكوة قوله وان الحرف آه يعني علم من وجه الحصر اعتبار المميز للحرف عن اخويه الى الكلمة التي هو مشترك بين الثلثة وكذا الفعل والاسم وذلك لان كل تقسيم حقيقي كما فيما نحن فيه يشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يمتاز كل عن اخواته وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك فاعتبار الامر المشترك فيما ذكره ليس لتوقف المعرف عليه بل لانه كذلك في التقسيم فالمعرف للثلثة نحو المأخوذ من التقسيم من اعتبار المميز الى المشترك فقوله قدس سره فالكلمة مشتركة اشارة الى ان التقسيم حقيقي وان المعرف هو ما حصل منه فظهر ان ما قيل ولا دخل له فيما هو بصدده من انه علم لكل واحد حد لعين المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقق المجرد والمميز وكذا دفعه بان هذا بناء على راي متأخري منطقيين فانهم يشترطون التركيب في الماهية حدا كان او رسما القول قوله لكنه الاولى تركه على ما قيل لانه لا بد في حد كل من الاقسام مما يميزه عن الآخر فحد الفعل انما يتم بانضمام قيد الاقتران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى في نفسها كما ان حد الاسم يتم بانضمام عدم الاقتران اليها فلا معنى للاستدراك قبل تمامه فاندفع ما قيل لا ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسه في مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسه توهم منه انه يكفي في الفعل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد يعني عند ارباب العربية قوله الا المعرف الجامع المانع لا ما يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب المعقول قال السيد السند قدس سره اعلم ان ارباب العربية

٢٥

٣٦

والاصول المستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع اغلاط بسبب الغفلة من اختلاف الاصطلاحين **قوله** وسرة المتوج قال الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو كناية من فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب اليه تعجبا متعجبا منه لان العرب تنسب الشيء العجيب الى شيء عظيم يريدون التعجب منه فينسبونه اليه ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله **قوله**

اشار الى حدود ما يفسر بها الفاظ ثم نبه عليها النسبة المتوسط ثم صرح بما يليها النفي **قوله** هو مجموع لو جعل المتضمن بالكسر الكلمتين والدال على النسبة الحكمية هو الحركة الاعرابية لفظا او تقديرا او محلا او هو وكان على اختلاف فيه كما هو الظاهر او المتضمن بسبب الاسناد ولا يكون بدونه لم يحتج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذا جعل المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فان قيل الاسناد بمعنى النسبة جزء الكلام المعقول لا الملفوظ وانما الجزء منه ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه لجزئية الدال عليه فلا يرد عليه ان جعله جزء منه سهو وسواء اريد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى الآخر لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مدلول لاجزائه وليس فيه ان جعل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار مذهب التاويل ولو جعل الهيئة التاليفية جزء صورية للكلام لم يلزم ان يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا لا يختص به بل يعمه وما ذكره الشارح قدس سره وفيه الصحيح وجعلها اختيارا ردا بالحجة لا مجال لتوهم انه كما لو جعل الدال على الاسناد داخلا في المتضمن حتى يحتاج الى التاويل فثم يحتاج اليه مع ذلك لو جعل الباء للمعية كما جعل الرضي حيث قال السيد السند قدس سره قيل يرد عليه ان الاسناد ح يكون داخلا في المتضمن بالفتح ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط فيحتاج الى ان يؤول تضمنه كل واحد من الاجزاء الثلثة وفيه بعد انتهى وانت خبير بان هذا انما يرد عليه على ما عليه جمهور النحاة من ان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء ح ظرفا مستقرا صفة للكلمتين اي تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد واما على ما عليه الرضي وصاحب اللباب من انه لا منع من كونها لغوا فلا ورود له وجزئية الاسناد وفيه الغموض عن جزئيته الدال ولعل **قوله** قيل اشارة اليه نظرا الى ان ما قيل بعد نقل القولين المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزء للكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزء له كما في الشرح احتيج الى التاويل ليس على ما ينبغي **قوله** او حكما كالجمل الواقعة موقع المفردات فانها لو قوعها موقعها النسبة لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية لمنزلة سباقتين في حكم ما يدل عليها اجمالا من المفردات والمركبات التقييدية والاضافية فان المحكوم عليه او به فيهما الخاص الموصوف او المضاف كما هو الظاهر من جريان الاعراب عليه ومن قولهم المضاف اذا اضيف من حيث هو كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا فذاك والا فنسبتها اليه اجمالية لوقوعها موقع المفردات فهي بمنزلة المفردات **قوله** فائدة تامة بان لا يكون المخاطب ينتظر اللفظ آخر انتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاره للمحكوم عليه عند ذكر المحكوم به ح لا يتوجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبا تاما لان المخاطب ينتظر ان يعين المضروب ولم يقم ما الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان **قوله** والغير الكلامية عطف على الكلامية فيكون وصفا للمركبات فيلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان غير المتوغلة في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد ليعرف بالغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون ويمكن ان يقال انه بمعنى النكرة كالجار واللئيم او ان غير معرفة بالاضافة لاشتهار المركب التام بمغايرة المركب الناقص او ان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا والكاف نكرة ولم يوجد ذلك البتة في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كما تهم

بحث الكلام

جعله وبمعنى المغايرة هكذا ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح ومن ذلك قول الشارح قدس سره العزيز الكلامية

قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار التركيب بين الكلمتين وجعل بدون عروض حالة لهما يصير من جملة المركب حتى يشكل على الشارح قدس سره بقائه في التعريف كما زعم المحشيان ومجرد الذكر بعد المركب لا يجعلها من جملته كما لا يخفى فلا يصدق التعريف على مجموع زيد قائم حبشي كما قيل بل على زيد قائم وعموم التعريف لا يتناول الا ماله نوع تعلق بالكلمتين يصير من جملتهما على ما هو المتبادر منه

قوله وحيث كانت الكلمتان الى قوله دخل والا لما دخل اذ لا بد في الكلام من ان يكون احدى الكلمتين مسندا والاخرى مسندا اليه فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع في الجملة التي وقعت جزءا على مذهب الترادف لكنه لم يصدق عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لانه ليس بين كلمتين فالتعميم ضروري على ان المقصود ادخال الامثلة الثلاثة باعتبار اسناد المركب الى زيد كما يشير اليه قوله فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات وذلك لا يتصور بدون التعميم ولا مساس له لغيره فاقيل ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما محل بحث **قوله** فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فلما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح اعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف هو عرف مع ضميره وان الوصف في مثل مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الخبر والوصف على الجزء الاول لان الجزء الثاني له اعراب في نفسه انتهى وذكر في حواشيه ومن زعم ان الخبر والصفة هو عارف وحده لا مع فاعله الذي هو الضمير او ابوه مثلا لزمه ان يقول مثل ذلك في زيد عرف فيحكم بان الخبر في زيد عرف مفرد هو الفعل وحده وبان الصفة في نحو جاءني رجل عرف ابوه هي الفعل وحده لا الجملة وهذا مما لا يلتزمه من عنده شمة من الادب انتهى ويمكن ان يقال لا يلزمه ذلك لان منشأ توهمه جريان الاعراب على الجزء الاول وليس فيما ذكره كذلك فظهر ان ما في بعض الحواشي في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ليس على ما ينبغي **قوله** في حكم الكلمة المفردة اذ لا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام اذ به تم المسند الى زيد الا ترى انك لو قلت قام زيد وادقعت النسبة بينهما لم يرتبط لغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه ذلك لم يرتبط بزيد قطعا **قوله** اعني قائم الاب يشير الى ان الركن في المركبات الاضافية هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون الركن المضاف مع ان المقصود بالاخبار في قولنا زيد قائم الاب ليس مجرد قائم قلت المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا صرح به الشريف قدس سره في حواشي شرح الشمسية وكذلك فالخبر ليس قائما فقط بل قائما المضاف الى الاب فان قلت قد بين في مباحث الصفة المشبهة ان الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اذا ارتفع ما بعدها فلا ضمير فيها واما اذا نصب او جر بالاضافة ففيها ضمير فقائم المضاف الى الاب فيه ضمير راجع الى زيد فهو مع الضمير مركب فليس قائم الاب كلمة مفردة فلا يفيد جعل تلك المركبات في حكمه ما هو مقصوده قلت ان القول بان قائم في زيد قائم الاب فيه ضمير يرجع الى زيد لا يخلو عن خدشة اذ القيام صفة الاب لا صفة زيد فكيف يقال بان في قائم في زيد قائم الاب ضمير زيد هذا ما سنح في الخاطر الفاتر ثم وجدت في الرضي بعد برهة من الزمان ما يؤيده فادرجته في الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب

لكونها في اللفظ جارية على السبب خبراً او نعتاً او حالاً وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن
الوجه فانه حسن بحسن وجهه اولا نحو زيد قليلة الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على
صفة له في ذاته لم تجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما الا انه لا معنى لقبح الا
انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فتستتر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحب ثور مفهوم
من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب انما حسن جبان الكلب لانه كناية من كرمه اي هو كريم هذا كلامه وهو صريح في ان
استتار الضمير في الصفة انما هو اذا دل صفة السبب على صفة السبب الا لم يجز فظهر ان اشكال الفاضل التاشكندي ساقط عن حقيقة
عما ذكره الرضي وبه ظهر ايضا ان ما ذكره مولانا عصام الملة والدين في حواشي تفسير القاضي على جواب العلامة الثاني المحقق
التفتازاني عن اشكال على قوله تعالى بديع السموات من ان الضمير في بديع بعد اضافته الى الفاعل يرجع الى الله تعالى مع انه تعالى
منزه عن كونه بديعا بانه يصح وصفه تعالى بالبديع باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا لها من قولهم وفيه انه يجوز وصف زيد في قولنا
زيد اسود البقر باعتبار ما يلزمه من كونه مالك البقر ليس على ما ينبغي لان ذلك الوصف فهم من كون البقر سببا لزيد لا من صفة
السبب اذ لا يلزم من كون البقر اسود كون زيد مالكا له ما لم يكن متعلقا به ومنسوبا اليه بخلاف قوله تعالى بديع السموات فانه
يلزم من كون بديع صفة السبب هو كون السموات مخلوقا كون المرئية فالعالم ففهم ان قياس زيد اسود البقر عليه قياس
مع الفارق ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة للسبب وهو ظاهر وصرح به الرضي حيث قال في
مباحث الصفة انما يجوز استتار الضمير فيها من المعمول ثم نصب المعمول او جره انما كان ليحصل لصاحبها المتقدم وصف بالفاعل
مرفوعها لفظا كما قلنا في باب الصفة المشبهة فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم واسم الفاعل المسند الى الضمير لما كان لعدم
تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة في نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم مشابها للخالي عن الضمير نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام
جعل الجميع مفردا مثل الغلام واعرب في نحو جاءني رجل قائم ورأيت رجلا قائما ومررت برجل قائم والذي يدل على ان هذا الاسناد غير
معتبر عند النحاة جعل النحاة نحو زيد قائم نظير الكلام الذي ركب من كلمتين بينهما اسناد واليه يشير كلام الشريف قدس سره اذ لولا ذلك
لكان قائم مركبا وفيه بحث لانه يحتمل ان قولهم ذلك لما ان الفاعل خارج عن الجزء الوصف عندهم قال الشريف قدس سره
في شرح المفتاح ولشبهه بالخالي وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة وبهذا ظهر ان اعتراض
بعض الفضلاء على قول العلامة التفتازاني في المطول حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم ظاهر هذا الكلام ان
اسم الفاعل مع فاعله المضمر ليس جملة ولا مبنيا لانه معرب وليس بصحيح فان الاعراب من خواص الكلمة والمركب من كلمتين ليس
بكلمة ان اريد ان اجزاءه معرب فهذا لا ينافي كون المجموع مبنيا كزيد اللسان فالوجه البين حذف الاعراب من البين ساقط لان
السيد السند قدس سره في شرح المفتاح والذي يدل على ان عارف مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف
هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في مثل زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه
المجموع لسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه

لايكون مبنيا وليس بعارف وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يلزم من اعرابه الجزء الاول ان يكون المجموع
معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبر المبتدا كان للمجموع اعراب آخر محلي بحسب
اعراب الموصوف دون الاعراب الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدا وبحسب اعراب موصوفه فدل
على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة انتهى فان قلت قد علم مما ذكره قدس سره ان المجموع اذا كان مبنيا لا يجري
اعرابه المحلي على احد اجزائه ككذلك المجموع واذا كان معربا يجري اعراب المجموع على احد اجزائه اذا كان الجزء الاخير مشغولا باعرابه او ضميرا مستترا
وهو منقوض بقولهم كلمته فاه الى في باجراء الاعراب المحلي للجملة الواقعة حالا وهو النصب على احد اجزاء الجملة وهو المبتدأ قلنا قد قال السيد السند
قدس سره في حواشي شرح المفتاح قد سبق الى اوهام القاصرين ان نحو فاه الى في جملة مبنية مع اجراء اعرابها الذي استحقه على الجزء
الاول اعني فاه وليس بشيء فان ذلك الاجزاء انما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار بمعنى مشافها من غير ان يلاحظ هناك مفهومات
هذه المفردات اصلا كما صرح به الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل فيكون مفرد الا جملة بهذا الغلط فان قلت يشكل بنحو جاء الضارب حيث
اجري على الضارب الاعراب الذي يستحقه الموصول مع الصلة مع انه مبني قلنا ليس كذلك بل وجه اعراب الفاعل ان الصلة وقعت في صورة
الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف فاجري الاعراب على الاسم المركب هذا ما ذكره قدس سره في حواشي شرح المفتاح
فاجراء الاعراب على الضارب مثل الاجراء على الرجل في جاء في الرجل فلا يكون من قبيل اجراء الاعراب المبني على احد اجزائه وانت خبير بانه لا يخ
عن خدشة فان قلت مجموع اسم الفاعل مع الفاعل في نحو زيد قائم ابوه قد وقع خبرا فالمجموع معرب مرفوع الا انه اجري اعراب المجموع
على قائم لشغل جزئه الاخير باعرابه فما حكم قائم وحده اهو معرب ام مبني قلت بل هو معرب لانه لما جعل المركب ككلمة واحدة معربة لما عرفت
صار الكلمة الواحدة المعربة فاما لم يشتغل ابوه باعراب نفسه فصار قائم بمنزلة قائم الاب فاندفع ما قيل ان قلت فيلزم ان يكون
قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف في المعربية وليس كذلك قلت بل هو كذلك لان المصرح ذهب الى انه لا
في المعربية مع الصلاحية الاستحقاق وهو يحصل بالتركيب مع العامل ولا تركيب معه بخلاف ابوه اذ هو مركب مع عامله وهو قائم و
التنزيل بمنزلة ان يقول مبتدأ قائم في زيد قائم بعين ما ذكره مع ان فساده اظهر من ان يخفى قوله وحيث كانت الكلمتان وقع لما ذكره الرضي كان
على مقدار ان يقول كلمتين او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ثم انه استعمل الشارح رح قدس سره كلمة حيث في عبارته استعمالها
لما ان لفظ حيث يستعمل استعمال لما لكن استعماله للشرط بغير ما قليل فقوله وحيث كانت الكلمتان بمنزلة الشرط وقوله دخل في التعريف
بمنزلة الجزاء او وجه ان يقال حيث ظرف زمان متعلق بقوله دخل والواو في الحقيقة داخل على دخل والمعنى ودخل في التعريف ما ذكر وقت
كون الكلمتين اعم وحيث يجيء للزمان الفصيح به في المغني قوله فانه اي المسند اليه في التركيبين المذكورين قوله في حكم هذا اللفظ والتاويل
ضروري في نفسه لما ان المبتدا لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظ تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولو جعل الباء للمعنى مع يحتمل احتمالين احدهما ما ذهب اليه الجمهور وان الباء للمعنى مع لا يكون الا
ظرفا مستقرا فيكون الباء صفة للكلمتين والمعنى تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد وح يتعين التاويل وثانيهما ان يكون الباء ظرفا لغوا فيكون
الباء ظرفا للتضمن والمعنى تضمن مع الاسناد كلمتين وح لا يلزم ان يكون الاسناد بين كلمتين فلا يحتاج الى التعميم بالنظر الى التعريف لكنه
ضروري لما ان المبتدا لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فظهر ان ما قيل ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف

اذ لا يحتاج الى التعبير بكلمتين مع قوله باسناد مع ان المحمولة عليه حقيقي وكون المعنى ما تضمن كلمتين بالاسناد ولم يحتج لانه يتضمن كلمتين بهو مقلوب ويرد عليه
مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لو دخل مثل جسق مهمل ليس بصحيح على الاطلاق ولابد الاحتياج الى التعميم لادخال مثل جسق مهمل منقوطة
على طريقه ثم ان التاويل بهذه اللفظ مستبين فيما كان فيه اذ لا يصح ان في جسق وديز ادعيه بها اللفظ والتلفظ اذ ادعيه اللفظ يكون جملة
لان ذلك الاصطلاح من النحاة وانه يكون اذا كان اللفظ موضوعا بالمعنى لا مطلقا قال الرضي اذا قصد بلفظة ذلك اللفظ دون معناه
تقول ذلك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع حقيقي بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل
من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ او اللفظ وهو صريح في ان اللفظ المراد به نفسه انما يكون علما اذا نقل من المعنى الى اللفظ لا مطلقا
فلا يلزم من القول بان الالفاظ الموضوعة للمعاني اذا اريد بها انفسها دون معناها كانت اعلاما بمنقوله وضع المهملات لانفسها
وما ذكره السيد السند قدس سره من ان الالفاظ تحضر في ذهن السامع بانفسها لا في ضمن الدوال فيحكم عليها فلا يخلو عن شبهة لان
قولك من حرف جر وضرب فعل ماض وزيد ابو ف والرجل صحيح اذا حكم فيه باعتبار حضور الالفاظ المذكورة بانفسها في ذهن السامع
لا في ضمن الدوال فلا شك انها ليست باسماء مع اسناد وقعت مبتدأ ولا شك ان الاسمية لازمة للمبتدأ فلا بد من القول بتضمنها لمعنى معلوم
بانها اعلام حيث لا تاويل فيه ولا محذور ولا تاويل وهو غير صحيح اذ المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فالقول بانها تاويل واجب
نظرا الى ما قيل بان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن هي اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا انها
لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه اذ ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم
بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين
والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض قس عليه ما يبنى فتأمل **قوله** اعلم ان
كلام المصنف يحتمل انما قال ذلك لجواز ان يراد بتضمنه الكلمتين تركبه منها كما صرح به الرضي قوله نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام
يصدق على المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مجرد ضربت وعلى اعتبار كل واحد من المتعلقين على حدة معه فيتعدد
كلام واحد باختلاف الاعتبار لكن لا بأس به ولا يتصور مثله على طريق المفصل لتحقق الافراد من الكلام في ضربت اقوم وهلا ضرب
وهو قائم لا يرد على تعريف المفصل كما قيل لان كل واحد منها كلام على حدة ولا انه يلزم على طريقه تعدد الكلام الواحد باعتبار الثلاثة
والاثنين وكل واحد مع الاول كما قيل بتحقق افراد من الكلام مختلفة بالذات لا يختص بواحد من طريق المصنف المفصل ويكون خبرا
في قولنا زيد ضربت عمروا في داره مجموع ما ذكره الاتفاق على ان خبر المبتدأ جملة لا يستلزم ان يكون الكلام عند صاحب المفصل مجموع
ما جعل خبرا ولم لا يجوز ان يكون كون الخبر جملة عنده باعتبار بعض الاجزاء الاشرف فلا يكون عدولا عن مذهبه ولا عن عبارة تعريفه كما
قيل بل عدولا عن مذهبه **قوله** لانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه انما لان كلام صاحب المفصل صريح فيما ذكر ولان
الكلام منحصر في المركب من كلمتين بناء على ان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا على الخبر والمتبادر من المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى ان لا جزء سوى الكلمتين لذلك المركب وان الاسناد انما هو بين الكلمتين لا غيره وحمل الالفاظ على المتبادر منها واجب فيجب
التاويل بالكلمة حقيقة او حكما اذ كان الاسناد بين الكلمة والجملة دون ما عداه وكان الاسناد بين الكلمتين لكن يكون للمسند متعلقات اذ المتعلقات
ليست من جزء المسند فاندفع ما قيل انما ان كلام صاحب المفصل صريح في ان المجرد ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه فانا نتم اذ كان

قولنا هذا الشيء مركب من هذين و الاعلى ان اجزائه هذا ان لاخير دان قولنا زيد ابوه قائم في قوة الكلمتين دون ضربت زيدا قائما لمجموعه و في كلا المقامين بحث **قوله** ذهبا الى ترادف الكلام و الجملة حيث قال الاول الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى و يسمى الجملة و الثاني هو تركيب الكلمتين او ما يجري مجراهما بحيث يفيد السامع و يسمى كلاما و جملة **قوله** على الجمل الخبرية و قيدها لان الانشائية لا تقع جزاء دون التاويل على ما حققه السيد السند قدس سره في حاشية المطول و شرح المفتاح و بعد التاويل يكون اما مفردا او جملة خبرية حيث يأول نحو زيدا ضربه زيد مقول في حقه ان يضرب او يستحق ان يضرب و كذا اذا وقعت صفة فخينئذ زيادة قيد اخراج الجملة عن الكلام لا يكون الا جملة خبرية وقعت جزاء او وصفا الانشائية و لو سلم فالمقصود هو الذكر على وجه التمثيل **قوله** و في بعض الحواشي اي حواشي الفاضل الهندي و اعترض عليه بعض الفضلاء بان تقييد الاسناد بالمقصود لذاته لا قرينة عليه سوى الاصطلاح على اشتراط ذلك لكن الاصطلاح مشترك اذ البعض اصطلحوا على اشتراطه و البعض على عدم الاشتراط فتعارضا تساقطا فلم يوجد قرينة اصلا فاذا اريد ذلك لزم ارادة المجاز بلا قرينة موجبة للعدول عن الاطلاق الذي هو الحقيقة و مثله لا يجوز في غير الحد ففي الحد اولى انتهى و يمكن ان يقال انه مشهور مشهورة كون الكلام اخص من الجملة و ان المتبادر من الاسناد ان يكون بين الكلمتين بالايقاع بالفعل و كل ما فيه الايقاع بالفعل فهو اسناد اصلي مقصود لذاته **قوله** الا في ضمن اثنين اي لا يتحقق العام الا في فرد خاص حصل من جنس او اعداد من جنسين و لا يلزم منه تحققه في ضمن جميع الافراد و جعل في المعنى من و ان يدفع اشكال الظرفية لكنه يورث اشكالا آخر يدفع باعتبار العموم فالتوجيه ابقاؤها على معناها **قوله** لان التركيب الثنائي الذي لا بد منه في كل كلام ليكون احدهما مسندا و الآخر مسندا اليه و لما لم يتصور كونهما فيما عدا القسمين المذكورين انحصر الكلام مطلقا فيهما فظهر ان ما قيل حصر التركيب الثنائي في ستة و الثلاث ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين و المدعى حصر مطلق الكلام ليس على ما ينبغي **قوله** فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول ان قلت كيف قال لفظ الموصول و قد جعله موصوفة حيث فسره بالنكرة لانه قال اي كلمة قلت قلت بل جعله موصولة و فسره بالنكرة اشعارا بانه للعهد الذهني لان المراد اي كلمة كانت لا على التعيين و كما يجي المعرف باللام للعهد الذهني كذلك الموصول يجي له قال العلامة التفتازاني ناقلا عن الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه و هو كقوله و لقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني غير المغضوب وصفا له انتهى و انما قال التذكير مبني على لفظ الموصول اذ لو بني على المراد منه و هو الكلمة كما قال به الشارح لانث الفعل او المسند الى ضمير الموصول و لو لفظيا يجب تانيثه **قوله** باعتباره في نفسه لما توهم من رجوع الضمير الى المعنى انه لا معنى لكون المعنى حاصلا في نفس المعنى اشار الى انه متعلق باعتباره و هو اما متعلق بمعنى نظرا الى الاصل اي دل على ما يقصد لسبب كونه معتبرا في ذاته اي لاجل ذاته لا تبعا لغيره او صفة له اي دل على معنى معتبر في ذاته **قوله** على معنى في غيره اي لسبب كونه معتبرا في غيره اي لاجل غيره لا لذاته **قوله** و محصوله ما ذكره بعض المحققين قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح و هو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال الضمير في دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح يعني عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق سوا قصده او لا فظهر ان ما قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد السند قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف و ليس كا قاله ليس على ما ينبغي **قوله** قائما بذاته ليس تابعا وجوده لشيء آخر كالجوهر **قوله** قائما بغيره بحيث يكون وجوده تابعا لوجود المحل كالسواد و البياض التابع وجودهما لوجود المحل و الاقرب لفهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى

مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته وانت اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فهناك شيئان احدهما ان تكون متوجها الى
تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة مع انك فى مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر
باعتبارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتكون الصورة مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر ان فى المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات
واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة اعنى القوى الباطنة قوله مثلا منصوب على المصدر او الحال او المفعول
منه وقع توهم التخصيص بالمذكور وقبله قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية قال الشريف قدس سره وذلك بعد ملاحظة هذا الوجه ان
لقيد متعلق مخصوص فيقول مثلا ابتداء سير البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واعلم ان الابتداء اذا
ملحوظا كان معنى مستقلا وان كان متعلقا بمتعلق مخصوص كابتداء سير البصرة فذا اعتبار ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من
المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل
من حيث هو حالة لذلك المتعلق بجعله آلة لتعرف حاله ويكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار حالة غير مستقلة لا يصلح
ان يحكم عليه او به فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص الملحوظ بالاعتبار الاول ولا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه فكما لا شك
لا شك فى ان المفهوم المستفاد منه فى قولك سرت من البصرة على الوجه الذى استفيد منه لا يصلح لشىء منهما فتعين ان يكون معناه الا
الخاص بالاعتبار الثانى وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق آلة لملاحظته ووسيلة الى تعرف حاله قوله ولذا يتحقق مستلزمة
مانعة الابتداء اى انه لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا لملاحظته حيث لا يكون بدونه
كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها فرؤية المرآة هنا ليست مقصودة بالذات بل هى آلة لمشاهدة الصورة
قوله فى الدلالة عليه اى فى كون لفظ الابتداء والاعلى ذلك المعنى الملحوظ بالذات قوله بنفسه اى كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد
معتبرا لاجل الذات لا لغيرها قوله فى نفس الكلمة الدالة عليه فمعنى كون المعنى فى نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره ومعنى كونه فى غيره
معتبرا لاجل غيره وانه آلة لمعرفة غيره قوله لفظ اسم فعل بمعنى انتبه وكثيرا ما يصدر بها الكلام المفيد المهمة كما حرر فى محله مذكور هنا اى اذا عرفت ان الابتداء
الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فاعلم عن جملة معنى من قوله ما بين السير والبصرة فيكون المتوجه اليه بالقصد والذات هو السير والبصرة
ويكون الابتداء متوجها اليه تبعا لانه آلة لتعرف حالهما من كونهما مبتدأ ومبتدأ منه كرؤية الصورة اذا كان المقصود رؤية المرآة قوله المتعلق
من حيث انها حالات والابتداء المخصوص المتعقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فهو مفهوم مستقل يصلح ان
يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة قوله لعدم مسبوقيته اشار بان ارجاع الضمير اليها باعتبار مسبوقيته وان اذا انتقى فالانسب ارجاع
الى المعنى وذلك لقربه ورجوع المعنى الاول اليه وكونه مدار الفرق قوله مثل فوق فهو موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة
كالعلية والفوقية لا بالنسبة المقيدة اليها فليس مفهوما لا يتحصل الا بذكر متعلقه بل هو مستقل بالتعقل والتزام الاضافة لا يقتضى عدم
الاستقلال فلذا يقع محكوما عليه وبه قوله الى غير ذلك من قيد وقيس وقاب وذى بمعنى ذو اى فهو موضوع للاضافة المطلقة
فى ذاتها المفهومة منه غير الاعتزاز الا ان الغرض من وضعها انما استعمالها فيما اضيفت الى متعلق مخصوص فلهذا الغرض لزم ذكره لا لتميم
اصل المعنى فاندفع ما قيل كون الملحوظ تبعا لا يصلح لان يكون محكوما عليه او به ولا ان التعميم بدون ذكر المتعلق باطل لان كل رجل مضيفه
ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل صح محكوما عليه ولا يلزم ذكر المتعلق ثم قال اذا كان هو نفس المعنى به

لملاحظة غيره ابدا كيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة بينه وبين ما اضيف اليه لتحصيل المفهوم
المركب الاضافي تحصيل المجموع ملحوظا بالتبع لملاحظة الافراد وفيه ما فيه **قوله** لانها الغرض من وضعها اي الاضافة الى متعلقات مخصوصة
قوله باعتبار معناه التضمني المتبادر من اطلاق المعنى هو المطابقي وقد حمله على خلافه اذ لو حمل عليه لخرج الفعل بقوله في نفسه
لعدم استقلال معناه المطابقي فيصير **قوله** غير مقترن مستدركا وفي هذا دعلى الفاضل الهندي حيث حمل المعنى على المطابقي ثم اشكل
بان معنى المطابقي للفعل ايضا غير مقترن فاجاب بان المراد غير مقترن جزئه ويمكن ان يقع ذلك بناء على مذهب من يقول بخروج النسبة
عن مفهومه على ما قيل او كونه موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهذا المجموع معنى مستقل مفهوم من اللفظ عند الاطلاق لكن
الحق انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين اذ لو كان موضوعا للنسبة الى شيء ما لكان حيث ما استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسب
الى موضوع معين بنوع لتعيين ح ايضا لو كان معناه شيئا له الحدث لاحتمل الصدق والكذب وحده لانه ح يكون الموضوع الذي توجه
اليه النسبة معلوما منه عند الطلاقه فيرتبط به النسبة وينعقد الحكم وكل محتمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل ولا يمتنع
حمله على شيء فتعين انه موضوع للنسبة الى معين لكن ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم ح مدلوله الذي
هو النسبة الى معين كما في لفظة من فانه اذا لم يكن معها ضميمة لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء الخاص فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها
ليفهم معناها التي هي نسب مخصوصة من حيث انها ادوات بين المعاني الخارجية كذلك يجب في الافعال التامة ذكر الفاعل ليفهم منه النسبة
المعتبرة في مفهوماتها بين حدث داخل فيها وموضوع خارج وكذا في الافعال الناقصة يجب ذكر معمولاتها ليفهم منه النسبة بين امرين
خارجين عن مفهوماتها ومنه ظهر ضعف ما ذكره الشارح في اول بحث الفعل من ان الفعل يشتمل على ثلثة معان الحدث والزمان والنسبة
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ثم كون مطلق الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار الحدث ظاهر على قول من يقول بدلالة
الافعال الناقصة على الحدث واما على قول من لم يقل بها فمشكل بقي انه يفهم من سماع ضرب بدون الفاعل الحدث الذي هو جزؤه ولا
يفهم المعنى المطابقي فوجد التضمن بدون المطابقة مع انهم اتفقوا ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ويمكن ان يقع التضمن والالتزام
عند البعض هو فهم الجزء واللازم اعم من ان يكون في ضمن الكل والملزوم او لا فمعنى عدم وجودهما بدون المطابقة انهما لم يقعا وابدونها
كتصورها بدونها في البسيط والذي لا لازم له بالمعنى الاخص المعتبر في الالتزام وعلى هذا فلا اشكال نعم يشكل لو قيل التضمن والالتزام فهم الجزء
واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلقا كما ذهب اليه كثير من الناس ويمكن الجواب بمنع كون ذلك الفهم دلالة التضمن عندهم بل التضمن هو فهم الحدث
في ضمن الكل بعد ذكر الفاعل فان قيل اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم مجازا ينبغي ان لا يكون تضمنا او التزاما لعدم الفهم في ضمن الكل او الملزوم
قلنا بل يفهم في ضمنه فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له ويفهم جزئه في ضمنه ثم بواسطة القرينة يدرك انه ليس بمراد وان المراد
هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وارادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون
الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثاني اعني ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله وكذا في الالتزام وقد يجاب بان الدلالة
المطابقية متوقفة على الارادة ارادة جارية على قانون الوضع وارادة المعنى المطابقي تلك الارادة لا يكون بدون ذكر الفاعل
والتضمن هو فهم الجزء في ضمن تلك الارادة لا مطلقا فتدبر **قوله** اعني الحدث قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع
الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم

قوله اما متقولة خبر لجميعها انث باعتبار ومونثا لتانيث المضاف اليه كما في سقطت بعض اصابعه يعني ان الجميع لا يخرج عن النقل او موجود في بعضها من المصادر الاصلية وفي بعضها من المصادر التي كانت في الاصل اصواتا فالنقل فيه اولا من الاصوات ثم منها الى اسماء الافعال وفي بعضها من الظرف وفي بعضها من الجار والمجرور وفيه بحث لان المشتق منها والمرتجل ليس بمنقولين عن شيء **قوله** فليس منها الدالة آه بل كل منها دال على معنى مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان المنقول والمرتجل ليس لها الا وضع فعلي والجار والمجرور كعليك واليك والظرف المضاف كامامك ليس لها بحسب الوضع الاول لكونها مركبين ومنه ظهر ضعف ما قيل ان الوضع الاول لها النقل الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والحق ان هذه الجملة اريد بها اسماء الامور اللفظية قال الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض **قوله** على تقدير اشتراكه يشير الى ان كونه حقيقة في احدهما مجازا في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لحقا الحال حتى يختلف النقلا فيه **قال** ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لكون الكلام فيها الا التقصير كما قيل والا فالاولى دخول اللام وما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع من زعم انه كل خواصه وليس فليس **قوله** من التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها ثم بين على ما ذكر لا ينافي ان يكون اتيانه لسبب آخر كمعرفة الحكم حتى يعم منها لو لم يات به لكن ان الحكم يعني الحكم عارض التنبيه على انه غير منحصر الا ما قل جميع الكثرة بحصره **قوله** وخاصته الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود الشيء في الشيء بحيث لا يوجد في غيره فقوله يختص به تمام التعريف اي معناه ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح رح ذكر قوله ولا يوجد في غيره دفعا للغفلة وازالة للاشتباه وانظارا لان الباء في غيره داخل على المقصور واتكال المتعارف في الاستعمال دخوله على المقصور ومن قال ان قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما تضمنه يختص من جزئه السلبي آن اراد به ان يختص تضمن جزئين ايجابي وسلبي وقوله ما يختص به جزء ايجابي فحظه لانه لا فسر جزئه السلبي بقوله ولا يوجد في غيره وجزء يختص عن جزئه السلبي فمجموع تعريف للخاصة فلا غبار عليه وان اراد ان قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما يختص به وتفسير البعض من الاختصاص وعليه ما قيل ان الكثير الشائع في النفي اذا دخل على كلام فيه قيد ان يتوجه الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل مثبتا فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان تمت على ما ذكره يلزم الدور لان معرفة الخاصة موقوفة على ما يختص به ومعرفة ما يختص به موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف تحقيقيا لغرض تحصيل صورة غير حاصلة بل هو لفظي لغرض تفسير مدلول اللفظ والدور من مفسدات الاول لا الثاني **قوله** اي لام التعريف اشارة الى ان اللام يعني عنها الاضافة على ما هو مذهب البصريين او عوض عن المضاف اليه على ما هو مذهب الكوفيين **قوله** لعدم شهرتها ولان الميم ليست حرف تعريف على حدة بل هو مبدل من اللام كما ذكره الشيخ قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضا حيث قال في تعريفه وهو من طي ابدل الميم من لام التعريف **قوله** اي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اليها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف والمالخوان الا تعتبر فليجدد لانا عندهم جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما هذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول

لما لم يتغير معنى ما قبله ولا ما بعده صار كلا فصل وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله انتهى فتامل **قوله** زيدت همزة الوصل وفتحت مع ان اصل همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال **قوله** لتعذر الابتدا بالساكن فازيل بحرف يثبت في الابتدا ويسقط في الوصل لئلا يزول الخفة المطلوبة مهما الامكان بخلاف ما لو حرك **قوله** الى انها اي اداة التعريف ال بكمالها وحذفت الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال **قوله** التعيين معنى مستقل ولو تعيين جزئي يعني تعيينه للكل فلا ينتقض باللام الداخلة على الصفة المشبهة ان قيل انه تعيين الذات فقط **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة اي دلالة غير ضمنية فلا ينتقض بالمجاز على ان كون دلالة اللفظ على المعنى المجازي التزاما كيف وقال العلامة التفتازاني ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا ولا التزاما **قوله** كالموصولات واللام التي صارت لازمة في الذي ومتصرفاته زائدة لا اداة التعريف على ما صرح به الرضي في بحث المعرفة والنكرة ولو سلم فالمراد من الدخول هو تحصيل التعريف ولا يخفى انه ليس دخوله في الموصول للتعريف بل صارت جزء من الكلمة والتعريف باعتبار الصلة **قوله** وكذلك سائر الخواص اي باقي الخواص اورده الجوهري في الاجوف الواوي وقال انه بمعنى الجميع وقال المطرزي في شرح المفصل انه يجيء بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الفائق انه بمعنى الباقي لانه من السور وهو مهموز واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه هكذا ذكر الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول **قوله** الخمس بالتذكير لتانيث المعدود كقوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام **قوله** واما الاضافة اللفظية هذا الاعتذار انما يحتاج اليه على ما ذهب اليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه المصرح من تقدير حرف الجر فيها على ما هو ظاهر عبارة المتن وصرح به المصرح في شرحه فغير محتاج اليه **قوله** لان لا يخالف الاصل بالتانيث لكونه مسندا الى ضمير المؤنث وللتذكير ايضا وجه وكذا قوله بان تخص او يزيد عليه **قوله** اعني اه تفسير للاولى **قال** الاسناد اليه من الخواص الحقيقية للاسم لم يوجد في غيره اصلا على ما عليه الرضي الاسترابادي حيث قال اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وهذا كما ترى صحيح لا غبار عليه ولا يلزم منه وضع المهملات اذ هو من الاصطلاحات النحوية كما ان القول بمنع فعلة في قولك فعلة وزن طلحة للعلمية والتانيث من مصطلحاتهم وما قال بعضهم من ان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد جاز ذلك اللفظ على النفس ذلك اللفظ فالمراد منه انه علم من حيث الاصطلاح لا ان وضع لفظ المعنى يتضمن وضعه لنفس اللفظ على ان هذا الدعوى مما لا صحة له فلا يحمل عليه كلام الغير اذ او جدله محل آخر وارادة اللفظ من المهملات ضروري غير محتاج الى الاصطلاح حتى تكون موضوعة ولو سلم فالاهمال لغة لا ينافي الوضع اصطلاحا نعم لو حمل على ما حمل عليه بعض الفضلاء قول العلامة التفتازاني لا خفاء في ان اللفظ نفسه كاف في التعبير عنه وانه يصح ان يطلق ويراد نفسه وانه ليس بموضوع لنفسه وضعا قصديا لكن هل يلزم كونه موضوعا لنفسه وضعا غير قصدي حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق ويراد نفسه فالظاهر اللزوم من ان معنى الوضع الغير القصدي انه اذا قال الواضع مثلا ضرب عينته فكذا فلا شك ان قصده في هذه الحال الى التعيين ضرب بالمعنى ولكن وقع منه الملاقة وارادة نفسه منه فقد وقع في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه ايضا ولم يوجد مثله في المهملات لكان وجها ومن الاضافية على ما عليه ابن مالك حيث قال الاسناد معنوي ولفظي وجعل الاول المختص

٣٥

بالاسم والثاني بعيد للتكلم الثلث والجملة اليه مسند وضرب في ضرب فعل ماض باق على الفعلية والاخبار عنه بحسب لفظه لا باعتبار معناه وكذا من في من حرف جر وقال الشريف قدس سره والحكم بكون من وضرب اذا اريد بهما نفسهما اسمين ليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا بشهادة ان الالفاظ المهملة كذلك حيث يحمل وده عوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب دال على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو بنفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع بازائه انه فعل ماض لسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلوله هو فعل والالفاظ متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها اذا ثم المذكور من ضرب ومن وقع مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ اي ما انه لازمة له اذا استعمل في معناه وان لم يستعمل فلا كذلك فقول الشيخ المبتدأ هو الاسم مخصوص او يأول والتأويل ليس ببعيد وكذا يوصف بالمعرفة واما ان يتم حضر في الذهن معينا والتعيين بالاداة من مما له تعدد وما افراد او يأول وهو الرضي للشريف قدس سره والحق القول بانه علم قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه وقع لدفع مشهور وهو ان الاسناد القائم بالاسم لا يمكن ان يوجد في غيره فالحكم عليه بانه من خواصه يكون لغوا وحاصل الدفع لان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالقياس الى البعض مفيدا دون البعض كالانسان فان الحكم عليه بالحيوانية يكون لغوا اذا اخذ من حيث انه حيوان ناطق ومفيدا من حيث انه جسم وانت خبير بان هذا انما يرد ان كان المراد كون الاسم مسندا اليه في الخارج واما ان اريد صحة جعله مسندا اليه فلا قوله اختصاص لوازمها اعلم ان التخفيف بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع وحذف الضمير وتعويض اللام منه لازم الاضافة اللفظية والتعريف مع التخفيف والتخصيص معه لازم للمعنوية فالموجود في الفعل ليس بلازم والملازم ليس بموجود فالايراد بعدم اختصاص التخصيص بالاسم كما اورده واحد بعد واحد ليس على ما ينبغي قوله لان الفعل اي لان الدليل لتعلق الاسناد من جهة الحرف والفعل هو الفعل على ما مر والفعل وضع آه فاندفع ما قيل هذا لا يتمشى دليلا على انتفاء الاسناد في الحرف فكانه دليل على بعض المدعى قوله لان الفعل او الجملة لكن المصنف رح لا يقول به بدليل قوله المضاف اليه كل اسم نسب آه بل عنده يقع في يوم ينفع بتاويل المصدر فما ذكره ليس سببا للتغيير مما ذكره عند المصنف رح بل عند القائلين به لانه لعلم ارادوا ان الفعل او الجملة يقع مضافا اليه ظاهرا وان كان في الحقيقة ماوله بالمصدر فيصلح سببا للتغيير عند المصنف رح ايضا لانا نقول لا يصلح وذلك بدليل قوله تعو وقد يقع فانه في يا يريد بقوله لان الفعل آه انه قد يقع مضافا اليه بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تغيير عبارته وبالجملة ان المصنف رح وان لم يلتزم استيفاء الخواص الا ان حمل الاضافة عنده على المعنى الاعم اوفق ليوافق ما ذكره فيما بعد قوله وقد يقع هذا هو الموافق لا ينسب اليه المصنف رح قال الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو آتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك آتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليه واما في الحقيقة فالمصدر هو المضاف اليه للزمان في الجملتين قوله فان مررت مضاف على ما هو ظاهر قول المصنف المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر

لفظا او بتقدير او زيد مضاف اليه وقد سماه سيبويه مضافا اليه قال الرضي لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم

فانه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في

مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر في المنهل والحق ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح

به الزمخشري وغيره فمررت ما دل بالمرور قال معرب قال المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد

وهو محل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ان من الاعراب المع

باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء انتهى اقول قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه يشير الى ان الاعراب

بالمعنى العرفي وان لم يكن مصدرا الا ان القول بالاشتقاق منه باعتبار معنى التحقق فالاعراب العرفي سواء كان بمعنى الاختلاف

او ما به الاختلاف لا يجوز الاشتقاق منه بالنظر اليه ويجوز لغيره وان الاعراب فاصل التحقق والمجرور الى المعرب فمعرب على الفاعل

متحقق فيه الاعراب فالمعرب في الحقيقة محل تحقق الاعراب فقوله لان القياس معرب بكسر الراء ان اراد به انه كالاتي اسم المفعول منه

لا يجيء الظرف اليه واسم الفاعل غير صالح فانتفى القول بالاشتقاق منه فهو في حيز المنع وان اراد به انه انتفى الاشتقاق منه الا ان اسم الفاعل

غير صالح وان جاز اشتقاق الظرف منه فالتقريب غير تام قوله الذي هو قسم من الاسم اشارة الى انه تعريف للقسم المعهود المذكور

سابقا قوله اي الاسم اشارة الى ان المركب صفة موصوفه الاسم واللام فيه بمعنى الذي فلا يرد ان مبني الاصل ولا ان المراد من المركب

هو المجموع قوله اي لم يناسب فسره به ليخرج المتضمن والمضاف فانه مناسب لمبني الاصل وان لم يكن مشابها اذ المشابهة هو الاشتراك

في الكيفية قوله موثرة في منع الاعراب فلا يلزم في التعريف جهالة كما قيل فذ بين تلك المناسبة في اول بحث المبني قال في المفصل

وسبب بنائه مناسبة ما لم يتمكن اما بتضمن معناه نحو اين او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلته للواقع موقعه كفجار وعدم

موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ قوله هي الاصل في البناء بيان لكل المبني من جملة الاصل يعني انه

التقييد للاصل في التركيب الاضافي حتى يكون اخص مطلقا لا من وجه فيكون الاضافة ... بيانية ولو سلم فكونها بيانية بحسب الكل قوله

هو الماضي وكذا الجملة من حيث هي صرح به السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط ... بغير اللام قيد به ليخرج المقرون باللام لان

الامر بحسب عرف النحاة حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وصرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وقال السيد السند قدس

سره في ترجمة الشريفية لفظ امر در اصطلاح نحويان اطلاق كرده ميشود بر امر غايب خواه معلوم خواه مجهول وبر امر حاضر خواه معلوم

خواه مجهول فاندفع ما قيل لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام

قوله اعلم ان صاحب الكشاف الى قوله هي معربة من كلام السيد الشريف قوله وليس النزاع الذي بين المص وصاحب الكشاف في الاسماء

المعدودة العارية عن المشابهة قوله من قولك اعربت الكلمة اي اجريت الاعراب عليها قوله لا يحصل الا باجراء الاعراب وبعد الاجراء

لا يتصور النزاع في كونها معربة قوله فاعتبر العلامة في كون الكلمة معربة اصطلاحا قوله مجرد الصلاحية اي كونه صالحا لان يتقيد

انه يستحق الاعراب بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل لا الحصول بالفعل قوله واعتبر المص في كون الكلمة معربة اصطلاحا

مع الصلاحية اي كونه صالحا للاستحقاق بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل قوله حصول الاستحقاق بالفعل بان تركب

مع غيره تركيبا تحقق معه عامله فاذا حصل الاستحقاق بالفعل بما ذكر يصير الاسم معربا واما وجود الاعراب بالفعل فانما هو خارج عن

مفهوم المعرب الاصطلاحي على المذهبين يدل عليه ذلك باعتبار الاستحقاق قوة وفعلا وانما فعل ذلك لانه لا يتيسر جريان الاعراب لفظا في جميع الاسماء **قوله** ولذلك اي لاجل عدم اعتبار وجود الاعراب لفظا في كون الاسم معربا يقال لمن قال جاء زيد بدون الاعراب تنبيها على خطائه لم تعرب الكلمة اي لم تجر عليها الاعراب لفظا اليها القائل والحال انها معربة لا مانع فيها من الاجراء لفظا على ما هو المقتضى من تقييد الجوتا بالجوتا الى اليه اذ انه من الجملة الالية على ما يشهد به الفطرة السليمة وموارد استعمالها الانكار على عدم الاجراء لفظا وهو انما يتجه اذا كان الاجراء ممكنا كزيد وعمرو مثلا لا كالقاضي وعصا على ما توهم البعض فظهران ما قيل لم يوجد على طريقة المعرب اصطلاحي ولم يعرب لا نح لانح من اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة من المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الملابس عليه ما ينبغي **قوله** من ان المعرب ما اختلف آخره قال المصرح في الايضاح اعترض على هذا الحد بانه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته وذلك ان ما اختلف آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا وتوقف معرفة كونه معربا على معرفة اختلاف آخر لكونه حوف حقيقته به توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقه انك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فالم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره وتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور واجاب البعض بانه يجوز ان يعرف الاختلاف بالاستعمال او بالاستدلال فلا دور ورد جوابه السيد السند قدس سره بانه لا يكفي عليه ضعف ان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف باحوال الكلمات في التركيب من لم يتتبع لغة العرب الى آخره وحاصله ان الدور وان لم يلزم لو عرف المعرب بما عرف به الجمهور بالقياس الى المتتبع واما بالقياس الى من دونه ممن لم يعرف احوال الكلمات منه وهو غير المتتبع فالدور لازم لان المقصود من معرفة المعرب ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فمعرفة المعرب بالنظر اليه مقدمة على معرفة الاختلاف فلو عرف به المعرب يلزم الدور وهو من مفسدات التعريف فالمقصود من قوله قدس سره فالمقصود من معرفة المعرب مثلا بيان ان معرفة اختلاف الآخر متوقفة على معرفة المعرب بالقياس الى غير المتتبع فظهران ما قيل يشير بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الى آخره الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود من التعريف ليس على ما ينبغي واما المتتبع فلا يعرف الاختلافات النحوية اذ احوال الكلمات معلومة له بالتتبع ولو عرف تشخص اسمائها فليس المقصود من معرفة المعرب معرفة اختلاف الآخر فليس في كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع المتتبع لان كون الغرض من تدوين النحو ان يعرف احوال الكلمات غير المتتبع لا يستلزم ان لا يعرف المتتبع اصطلاحهم ولو سلم فمنع ان ليس الكلام مع المتتبع لا يدفع الدور **قوله** لان الغرض اي المهم فالمقصور على معرفة احوال اواخر الكلم هو الغرض المهم لا المطلق فلا يرد ان تعريف المبتدا يستلزم الحصر على الخبر انه ليس كذلك اذ من الغرض معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير الى غير ذلك ولو قيل ان يعرف به احوال الكلم كما في عبارة السيد السند قدس سره لم يرد **قوله** اي من جملة احكام المعرب اشار به الى ان للمعرب احكاما كثيرة والمذكور واحد منها فيكون اضافة الحكم الى المعرب للجنس لا للاستغراق **قوله** آثاره المترتبة عليه فيه اشعار بان اضافة الحكم المفسر بالاثر واثر الشيء هو ما حصل من الشيء والاختلاف ليس حاصلا من المعرب بل من العامل انما هو بملابسة الترتب وكونه خاصة له بحيث لا يوجد في المبني **قوله** من حيث هو معرب اي المبني يكون جهة ترتبه عليه اتصافه بوصف الاعراب وتحقق العامل معه قال يختلف آخره اي آخر المعرب ج باختلاف آخر من الاستفهامية في نحو جاني رجل منو ورايت رجلا منا ومررت برجل مني **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب

بالحركات الثلثة قوله او حكما كما اذا كان بالحرفين قوله حقيقة كما اذا كان الاعراب بالحركات الثلثة قوله او حكما كما اذا كان بالحركتين
قوله باختلاف العوامل اللام قد ابطل معنى الجمعية فانه للجنس اذ ليس القصد الى عهد ولا استغراق قال العلامة التفتازاني في التلويح
فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلثة في الجمع ثم قال
هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل البر بركوب واحد وعلى هذا فالمعنى يختلف آخره باختلاف
جنس العوامل قوله الداخلة عليه خرج به اختلاف آخر المستفهم عنه بكلمة من نحو جاء زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من
زيد لان الحركات في الآخر حكائية لا اعرابية وقيل به خرج عن حكم المعرب اختلاف آخر منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة
على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر انتهى وفيه انه اخراج المخرج لما عرفت وايضا الحاق الحروف الثلثة في آخر من
انما يكون اذا كان المستفهم عنه نكرة واما اذا كان معرفة فلا بد في الاتيان المعرفة بعد من مرفوعة او محكية على ما صرح به في المفصل
وشرح اللباب وعلى هذا فالصواب ان يقول جاء رجل آه قوله اي يختلف لفظ آخره اشارة الى ان التميز عن النسبة الى الفاعل
فاعل كما انه عن النسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي محل آخره المفروض
قوله قد اختلف العوامل فيه فان الفعل تقتضي النصب والباء الجر الا ان المحل غير قابل فالاتفاق انما جاء من قبل المحل لا من قبل العامل
على ما هو الظاهر المتبادر والقول بان الفعل والباء ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف في حيز المنع ثم لو
فانه قد اختلف العوامل فيه اي اختلف جنس العامل لما مر من انه اذا لم يكن القصد الى العهد والاستغراق كما في هذا المقام يكون اللام
للجنس والاصل فيه ان يتعلق الحكم بالجنس فاندفع ما قيل ان العوامل جمع واقل الجمع ثلثة لا اثنان فانظر ان له اراد بالاختلاف
اختلاف جماعة من العوامل واراد به ما فوق الواحد خلاف الاصل قوله وقولنا اي لئلا ينتقض بعبارتنا المفهوم من التقسيمين المذكورين
وهو كل من لفظي المثنى والمجموع على سبيل البدل لاشتراك التقسيمين فيهما على ما يشعر به قول الشيخ وتبعه والغرض منه الاشعار بكون
كليهما مادة النقض فقوله وقولنا معطوف على قولنا على ما هو الظاهر والمثل للتعميم المتعارف على وفق قوله المثل قولنا وقيل وقولنا معطوف
على قولنا ونحو تقديره لئلا ينتقض المثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه
انه لا يصلح الا ان يكون مثنى او مجموعا ليس على ما ينبغي اما اولا فلانه لا حاجة الى جعل قوله مثنى او مجموعا متعلقا بالمثل على ما عرفت
واما ثانيا فلان المقصود من اتيان المثل بحسب المتعارف استغراق افراد كلي لا اضيف اليه المثل لا ادخال ما يجانسه في التصحيف قال
قوله فان قلت لا يخفى على الناظر ان هذا السؤال غير وارد واولا منشأه الا ان يقال منشأه توهم شمول هذا الحكم لجميع افراد المعرب وما قيل
منشأه الجزم بان كل حكم معرب اختلاف فليس لشيء اذ لا وجه للجزم به مع قول الشارح قدس سره اي من جملة احكام المعرب قوله مع عاملها
ابتداء او في اول الامر اي من غير ان يكون مسبوقا بكلام آخر فلا يرد ما قيل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز
ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يحقق معه عاملان معنويان فتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل
اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع على ان قوله
وذلك لا يوجد فيما فرض ثم كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيب يحقق فيه
العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون اما منصوبا او مجرورا فتحقق اختلاف العوامل واختلاف الآخر ان قلت تحقق فيهما

احتلاف العاملين بالعدد قلت المراد اختلاف جنس العامل لكن يبقى ان وجود الاختلاف غير متعين او يحتمل ان يكون العامل الثاني ايضا
لاعلالا ان مد احتراس حسن صحيح • اما ما حكم به الفاضل المحشي من ان الاختلاف غير موجود اصلا فيما اذا كان الاسم المركب مع عامله مبنيا
مبنيا فليس بعامل … غير صحيح واخذ الحصر المذكور من قوله ان محل العامل المعنوي ليس الا الرفع ثم كيف وقال النحاة • اما العامل
المعنوي فانه متعلق باحد بما معنى مثل ما هو من عجيزه وانه يرفع اذا كان الاخر وسعه ظرفا وان لم يكن ظرفا مستقرا نحو ما كان فيه معنى الفعل
ولم يكن مشتابها له نحو هذا وليت • امثال العامل بين الاتي الحال نحو هذا بعلي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيد اي المشار اليه في الدار زيد
او في المفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم وكذا المفعول المطلق ان يعمل فيه معنى الفعل فمن لا يرى الحذف اي حذف العامل في مثل لبيه على الف
رجم هوفا • كذا في … صوت صوت حمار العامل فيه صوت حمار معنى الفعل الماخوذ من قوله صوت والمصنف لما ثاني من علماء …
ما يبين … حسن • … احد بما الابتدا والثاني رفع الفعل المضارع كذا في شرح اللباب قوله اي حركة او حرف اي حرف
ما يساكن لشهرة الاعرابية بالحروف به فلا يرد ما في الحاشية المنسوبة له قدس سره من قوله لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند احراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة والتقابل الموصوف على الوجها المعنى هادات
جيران هادل على ترجيح الاحا وقوله لو القيت يدل على ترجيح التخصيص على تعينه لان كلمة لو للامتناع وجعلها بمعنى ان ليتم
لا يدفع ترجيح التخصيص له ذكر كلمة اذ الدال على ترجيح الاتفا والحق ان الحرف ان قيد بما قيدنا فالاولى التخصيص والا فالاولى ارتفاعها
واسناد الاخراج الى السببية ولا يرد عليه مجموع العامل والمقتضي عالا عراب لان المركب من القريب والبعيد لا يطلق عليه السبب القريب كما
لا يطلق على مجموع الجدار والسقف جدار ولا سقف فاندفع ما قيل اختص تخصيص كلمة بالمزية اخرج المجموع فيترجح التعيين في الانتفاء
تم الحاشية المعقد له ايرادا من عموم السلب الذي يفهم من قوله لا يرد العامل والمقتضي على ما هو المطلق الجميع والنفي ومن قوله لكنه اذ
لو كان المعنى على سلب العموم في العامل وعموم في المقتضي لما كان للاستدراك معنى لان المعنى ح لا يرد كل عامل بل البعض وقد
اجيب بان المراد من كلمته الحرف الاخير لو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لمرتبة عامل على حرفه اجمع
قوله وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لانه لما قرن بالحركة التي لا دلالة لها على شي علم ان المراد بالحرف حرف المباني التي لا دلالة
لها على شي وفيه بحث لانه وان خرج بما ذكر عامل … حرف واحد كالباء الجارة الا انه يخرج به من التوجيه ما هو فرد له وهو الحروف
الاعرابية لانها من حروف المعاني لدلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة • الحركات الاعرابية الفرد التي عليها فكيف يتبادر
مقارنته الحرف بالحركة كون الحرف حرف المباني قال الفاضل الاسفرائني في شرح اللب اصول الحركات الاعرابية موضوعة للمعاني
المعتورة على الاسم لكن لما وضعها تحصيلا لو عيا علم بالاستقراء وعلى هذا يكون كلمة وحرفا فالدال للمعاني على خلاف معناها وقد يجاب
عن هذا السؤال بان الباء لما الة فلا يرد والعامل والمقتضي اما عروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة الموثرة ولذا سموه
عاملا وليس علة موثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو عامله … واما عروج المقتضي فلان تلك التسمية سبب قريب والمقتضي
ليس كذلك ورد بان المفهوم من كلمة الباء السببية لا الالة اقول تحل للرضي يمكن الاعتذار للمعترض بما على … اعني ان العامل
كالعلة الموجدة بان يقيم بالاستعانة وهو لمعاني الالة اكثر منه في الموجد واعترض بعض على قوله قدس سره فان المتبادر من السبب
السبب القريب بان المتبادر من لفظ السبب السبب القريب لا من كلمة الباء اقول هذا الاعتراض ساقط لان العلامة التفتازاني

قال في بحث مساقة المتكلم من المطول ان السبب القريب هو السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه بالسببية وما هي كذلك قوله

على ذلك ويصدق التعريف اي كل واحد من الحركات الثلث ذا الحروف الثلث لان المراد بسبب القريب الغير التام الا ان

كون ذلك متبادرا انما استعمل فيه الباء محل تردد قوله وحين يراد شرط و قوله لا يرد العامل والمقتضي خ قال العلامة التفتازاني

في مباحث الفصل والوصل في شرح المفتاح ولنا مين تو يستعمل استعمال لما قوله بما الموصولة المفسرة بالنكرة اشعارا

بانه للعهد الذهني قوله من الاسباب البعيدة فان العامل سبب للاختلاف بعيد بواسطتين وهما المعاني والاعراب والمقتضي

سبب له بعيد بواسطة واحدة وهو الاعراب قوله معرب على اختيار المص رح قال صاحب اللباب والاعرف بين النحاة انه

مبني لاضافته الى المبني لا يوجب البناء عند المص لانه ليس بمبني الاصل قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب

الى الكسرة واما حركات ما قبل تاء التانيث وعلامتي التثنية والجمع فخارجة بمرجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات

ليست معربة كذا قيل وفيه بحث لانه ان اراد ان آخر غلامي تحول من الاعراب الى الكسرة حين الاضافة ففيه انه حين الاضافة ليس

بمعرب فضلا ان يتحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكما ان حركات ما قبل تاء التانيث وعلامتي المثنى والمجموع خارجة عن التعريف

بقوله كلمة آخره بواسطة رجوع ضمير آخره الى المعرب وهي ليست معربة فكذلك يخرج حركة غلامي اليضا لانه ليس معربا حين الاضافة

قال الرضي ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمونث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها

لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم ثنيته وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا

لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف وان اراد به ان غلامي في نحو جاءني غلامي مثلا كان في الاصل غلام ثم اضيف

الى ياء المتكلم كما قيل ففساده واضح وان اراد به ما قيل انه اذا قيل جاءني غلام ورايت غلامي فيتبدل حركة المعرب بحركة اخرى

ففيه ان المتبادر من تبدل حركة المعرب بحركة اخرى انما تبدل بسبب عروض حركة اخرى بسبب وقوع المعرب في التركيب كسرة

غلامي ليست كذلك قوله اختلاف هذه الحركة اي اختلاف حصل بسبب هذه الحركة قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل

عامل الجزم بل قبل مطلق العامل كذا قيل وفيه بحث لانه لا يكون الاختلاف المذكور في آخر المعرب بل في آخر المبني لان المعرب عند المص

المركب الذي لم يناسب مبني الاصل فخرج بقوله آخره اذ الضمير يرجع الى المعرب كما خرج به ايضا حركات ما قبل تاء التانيث وياء النسبة

وعلامتي التثنية والجمع والرضي قد اخرج الجميع بقوله آخر المعرب وبالجملة ان اعتبر تحقق وصف الاعراب حال الاختلاف المذكور

فالجميع خارج بقوله آخر المعرب وان جعل من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب بتقييد الحيثية قوله كانه اراد بهذا المعنى اي

اراد بقوله ليس من حيث تمام الحد انه تم حد الاعراب جمعا ومنعا بدون قوله ليدل ولا يريد انه خارج آه واللام معطوف على اسم

ان وخبرها فهو في قوة لا ان اللام في ليدل متعلق بامر خارج قوله فانه بعيد عنه للنفي قيل ان المص رح ومن قال هو جاء ووضع

الاعراب اراد انه متعلق به ليطلق الغرض على الفعل ولو جعل متعلقا باختلف لم ينطبق الغرض عليه لان اختلاف الآخر لا يستدعيه

الدلالة على المعاني بل يستدعي وضع الاعراب مطلقا وفيه ان الدلالة على المعاني المختلفة يستدعيه اليه يشير قول الشارح قدس

سره ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني قوله غاية البعد اذ المتبادر الى الفهم كونه متعلقا بقوله اختلف

فالمتبادر الذهن بل لا يتوجه الى كونه متعلقا بوضع الاعراب الذي لم يلاحظه في التعريف اصلا قوله ليدل الاختلاف وما به الاختلاف

الاولی ان یقال باختلاف ویعلم منہ جلیۃ الاختلاف ایضا فی الدلالۃ او تعلیق الحکم علی المشتق وما فی حکمہ یوجب علیۃ ماخذ الاشتقاق نحو اکرم الرجل الکریم حیث یعلم منہ ان وجہ الاکرام کرمہ **قولہ** علی صیغۃ اسم الفاعل ہذا ہو المشہور ووجہ ان تغییر المعانی طاریۃ کما قالہ الرضی انتہی

علاقۃ وشمل ہذا

اعنی الحرکات وجعلت فی بعض الاسماء حروف المد کالاسماء الستۃ والمثنی والمجموع وقال الفاضل الہندی علی المفعول ووجہ ان الاسم الاول مشتملا علی تلک المعانی ومتصفا بہا وبوجدہ والمرفوع ما اشتمل علی علم الفاعلیۃ **قولہ** علی تضمین وہو ان یلاحظ فی فعل او صفۃ معنی فعل او صفۃ اخری بقرینۃ ذکر متعلق الملاحظۃ بعدہ بحیث یکون الاول قیدا او الثانی قیدا علی الاغلب **قولہ** والاعراب علی صفتہ ای الاثر یدل علی صفتہ التی لاتخفی ان الموصوف کونہ فاعلا وکونہ مفعولا وکونہ مضافا الیہ اصطلاحا ہو اللفظ فالاولی ما قال الرضی بانہ دال علی وصف الاسم والدال مشابہ الوصف بعد الموصوف **قولہ** فالانسب ان یکون الدال علیہا ای علی الصفۃ وہو الاعراب متاخرا عن الدال علیہ ای الموصوف وہو الاسم فجعل الاعراب فی الآخر او فی حکمہ رعایۃ للطریق الانسب **قولہ** وہو ماخوذ من عرب ای الاعراب الاصطلاحی ماخوذ من مصدر اعرب بمعنی اوضح وہو الاعراب بمعنی الاظہار ای منقول عنہ للعلاقۃ وبہذا التقریر اندفع ما یتوہم من انہ یدل علی اشتقاق المصدر وہو لیس مذہب البصری بل ہو مذہب الکوفی **قولہ** او من عربت ای او ہو ماخوذ من مصدر عربت **قولہ** علی ان یکون الہمزۃ ای ہمزۃ باب الافعال **قولہ** للسلب ای لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل وہو مصدر الثلاثی نحو اشکیتہ ای ازلت شکایتہ **قولہ** ای انواع اعراب الاسم ثلثۃ اشارۃ الی ان الخبر مجموع الثلثۃ لا کل واحد فاسقط ما توہم من انہ فان قلت اذا کان الخبر المجموع لا کل لصدق المستحق للرفع ہو المجموع فما وجہ اجراء الرفع علی کل واحد من الرفع والنصب والجر قلت وجہہ کون کل من الثلثۃ خبرا من حیث اللفظ وان کان فی الحقیقۃ لیس کذلک وایضا لما لم یکن بین الالفاظ الثلثۃ ارتباط یکون لسببہ تعلق اعراب فی نفسہ وللمجموع اعراب آخر اجری علی البعض بل الارتباط بینہا انما وقعت بہیئۃ الاجتماعیۃ خبرا الا قیاسا اجری الاعراب علی کل منہا حذرا من تعطیل الاسم المتمکن من حیث الصورۃ من الاعراب وہذا الترجیح بلا مرجح بقی ان عطف النصب وجر علی رفع لا یخلو من اشکال لان رفعا لیس منسوبا الی شیء حتی یکون نسبۃ التابع الی ذلک الشیء مع نسبۃ المتبوع الیہ مقصودا بل لا نسبۃ الا بہ الا ان یقال النسبۃ اعم من ان یکون حقیقۃ ومن حیث الصورۃ والاولی ان یقال ان قولہ ثلثۃ تقدیر الخبر وقولہ رفع ونصب وجر بیان الثلثۃ **قولہ** مختصۃ بالحرکات والحروف الاعرابیۃ قال الرضی القاب الاعراب کما یطلق علی الحرکات یطلق علی الحروف ایضا ہذا علی مذہب المصنف والذی یغلب فی ظنی ان المتقدمین لم یطلقوا القاب الاعراب الا علی الحرکات المعینۃ ثم انہم یطلقون علی الحروف لقیامہا مقام حرکات الاعراب اسماء الحرکات مجازا **قولہ** بخلاف الضمۃ والفتحۃ قال الرضی فی ہذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والکسر فی عبارات البصریۃ فہی لا تقع الا علی حرکات غیر اعرابیۃ بنائیۃ کانت کضمۃ حیث او لا کضمۃ قاف قفل مع انہ قد یقع علی الحرکات الاعرابیۃ ایضا کقول المصنف بالضمۃ رفعا وقال فی بحث المبنی الضم والفتح والکسر القاب مطلق الحرکات سواء کانت حرکات المبنی کقولک حیث مبنی علی الضم او حرکات المعرب کقولک فی زید انہ متحرک بالضم فی حال الرفع او لا ہذا ولا ذاک کقولک فی جیم رجل انہ متحرک بالضم انتہی وقال الفاضل الہندی الضمۃ والفتحۃ والکسرۃ بالتاء واقعۃ علی نفس الحرکۃ لا بشرط

بشام بن معاوية هو الفاعل فقال الرضي والبيت جيد لانه جعل الفعل الذي في هو الجزء الاول بالقائم اليه كذا فسار غيره
من الاسماء فقط قوله وفي مررت برجل ابا ما اختلف في غلام زيد فقيل ان العامل الحرف المقدر وقيل للمضاف قوله ثم
معنى ولا يجوز حالا حقيقة ولا خطأ فرق ما في حكم المثنى من الاسماء الستة وغيرها وخروجها بالقيد الانصراف كما قيل انما هو ان قيل بالتواتر
بين المنصرف وغير المنصرف على طريق العموم قوله اي الذي لم يكن بنا الواحد فيه سالما بل متغير الاصل الجمع في اوزانه فخرج نحو سنين
بكسر الفاء وجا بضمها ايعني في سنة بفتح الفاء وثبون بكسر الفاء في جمعه بضمها وغير ذلك لان ذلك التغير ليس من قبيل التكسير مثلا انه جمع تصحيح حقيقة
جمع سلامة حقيقة بل عوض من الفاء واللام المحذوفين لنسيانها قد رفع انه قيل تعرض لسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم من وجودها
في المكسر تمام ان اعرابها بالحركات الثلث تجره وجاء من القاعدة بالمنصرف انتهى علمه ان في بعض نسخه تحيل النون معتقب
الاعراب فيهما على خلاف القياس فيجري فيها الحركات والتنوين قوله الا ان يكون بالحركة لخفة الحركات وثقل الحروف فكانت
فروعا للحركات في باب الاعراب قال التفتازاني نصبا هذا من باب عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين لكن المجرور مقدم وهو جائز
عند الجمهور قال صاحب المغني اجمعوا على منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلام
بكرو اما معمول العاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكرو ليس كذلك بل
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو
او عمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج و
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع كما في
زيد وعمرو الحجرة هذا كلامه ومنه يظهر ان ما قيل قوله والفتحة نصبا من قبيل عطف المعمولين على معمولين عاملهما مختلف بعاطف واحد
غير جائز عند سيبويه مطلقا جائز عند الفراء مطلقا والجمهور على جوازه في صورة تقدم الجر وليس على ما ينبغي قوله ومما يلون بالالف التاء على سوم
المجاز فدخل فيه نحو سجلات وخرج نحو ثبون وقلون وقيل بتقدير المضاف اي صيغة جمع المؤنث وتقدير المعطوف اي جمع
المؤنث السالم وما في صيغته قيل فيه انه لا يمكن لخروج نحو ثبون وقلون واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله واحترز به عن
المكسر المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث فالعلم مسند الى الكسر باعتبار حكمه لا اليه نفسه واما الكسر
غير المنصرف فهو داخل في غير المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس لانه علم لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم الكسر مطلقا بل المنصرف
قوله فان النصب فيه تابع للجر اي جرا ضوله جر امفعول له لقوله تابع فان قلت كيف نصبه مع ان شرطه وهو اتحاد فاعله وعامله
مفقود قلت المعنى فان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجرا فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة على ان البعض الغي الاتحاد كاية شرط
تشاركهما في الفاعل قال الرضي وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول
امير المومنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس
والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما لا يكون حالا من الفاعل وكذا انجاز العهدة
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا وقال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا قوله اجرا للفرع وهو جمع المونث السالم على وتيرة الاصل اى على طريقته وجعل الفرع على طريقة الاصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد ولم لم يجر على طريقة اصله فى الاعراب بالحرف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح فى آخره قوله والفتحة نصبا وجرا نظرا الى ذاته من حيث انه غير منصرف والكسرة فى نحو مسلمات علما ليس من حيث انه غير منصرف بل لكونه جمعا رعاية لاصله فلم يعتبر عدم انصرافه على ان ذلك ليس على الاطلاق بل اذا جعل نحو مسلمات علما فذهب الزمخشرى انه منصرف وحال اعرابه كحال قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه باقيا على ما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة قوله منقوصات واوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان قوله لاهه لقولهم افواه وفويه قوله اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جاء جمعه افواه فدل على التحريك اذ لا يجمع عليه ساكن العين قلت لا مطلقا بل الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات وثوب واثواب قوله وهو لفيف مقرون بالواوين كذا فى الحواشى الهندية وقال الرضى لامه ياء لان عينه واو بدليل ذوا بذوات وواذ واو وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اذا اشتبه الامر اولى قال والدليل على تحرك عينه مونثه وهو ذات واصله ذوات كنواة لقولهم فى تثنيتها ذواتا فحذفت العين فى ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لقلت فى المونث ذية كطية انتهى ولا يخلو عن قدح فتامل قوله لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لانه وضع وصلة الى جعلها صفة قوله فاعرابها بهذه الاسماء الستة يشير الى ان الحكم عليها بعد التجريد عن الخصوصية والا لكان الحكم على الجزئى المذكور والمقصود الحكم عليه وعلى امثاله كذا قال الفقهاء واحدا بعد واحد واقول متمسكا بحبل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذ الحكم عليها بعد تقييدها بكونها مضافة الى غير ياء المتكلم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو القيد وان الخصوصية غير معتبرة فى الحكم بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال اخوك وابوك الى آخرها وامثالها معربة بالواو والتى فيها رفعا والالف المنقلب منها نصبا والياء المنقلب من الالف جرا وبه اندفع ما قيل فى وجه التجريد لئلا يمتنع الحكم عليها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا واليه يشير قول الشارح ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وبالجملة تحقيقه يقول الشارح بان الحكم فى المتن على الشخص والمراد الحكم على النوع فلا بد من التجريد اصلا لا فى المتن مع قوله ذلك وكيف يتقول بكون الحكم على قوله ابوه بالواو لغوا مع قوله بان معنى المتن فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو والقرينة عليه ان المقصود بيان الاعراب وانما يكون لغوا لو كان المراد ابوه كائن بالواو وليس كذلك فقول الشارح قدس سره فاعراب هذه الاسماء الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاه لا انه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظهر ان ما قيل فى توجيه الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مساه بها فيصح ان يأول ابوك بالصفة التى اشتهرت وهى كونها اسماء ستة ليس على ما ينبغى وكيف يقول لا بد من التجريد لئلا يصير قوله مضافا الى غير ياء المتكلم لغوا مع قوله ولم يكتف فى هذا الشرط آه والحاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضى التجريد والذى يقتضى التجريد ليس معناه فالقائلون بالتجريد كانهم جردوا النظر عما يقتضيه الكلام قوله مضافة قيل آخره عن قوله بالواو لانه جعل حالا من المستتر فيه فيكون العبارة محمولة

على التقديم والتاخير والا فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي وفيه ان المتعارف في امثاله التعرض للتغير عن المركز بلا تعرض
وفيه تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف ممتنع عند سيبويه اما الاخفش فيجوز بشرط تقدم المبتدأ نحو زيد قائما في الدار وما نحن فيه
كذلك فلا يحتاج الى العذر الذي يفتح باب التقديم ويسد باب المنع **قوله** لانهم لا يجعلوا اعراب المثنى آه فيفهم منه ان المثنى والمجموع اعرابا قبل ما
ستة على ما يشعر جعل الجعل الثاني مسببا عن الاول مع ان الظاهر ان اعرابهما بعد المفردات فالاولى ما ذكره الرضي من انه انما جعل اعرابها بالحروف
توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات
في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا ان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين فكرهوا ان يتفرد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين
للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي
هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها **قوله** وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل آه قيل هذا الوجه في غاية الضعف
والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع والو عشرون فجعلوا في مقابلته كل فرع
اصلا انتهى وفيه بحث لانه قد جاء في الملحق هذه وان وثنتان فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كانت ذه تثنى ثم ثني لم يكنه مثل ذا
في ذيان وتيان وذلك لان معنى ثنا لو استعمل طرف الحبل وليس الطرف الواحد معنى لتنفيه فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالمثنى في مجموع الحبل
لا في كل واحد من طرفيه وبهذا ظهر ان وجهه اقرب الى غاية الضعف من وجهه قدس سره **قوله** ولوجود اي ولامكان العمل
بالمشابهة فيما بين هذه الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف صالح او وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف
آه فالوجه على هذين التوجيهين هو المشابهة مع وجود حرف صالح فاندفع ما قيل فيه ان القرب والبعد والقريب والبعيد والاقرب
والابعد وسائر الاضافات كذلك على ان ذلك في الفم غير ظاهر ولو لم يكن اللام في قوله لوجود حرف صالح لكان صالحا للاصلاح
ويحتمل ان يكون قوله ولوجود حرف صالح عطفا على قوله لانهم لا يجعلوا فصار نكتة لجعل اعراب الاسماء الستة بالحروف على ان قوله
ولو لم يكن الى آخره يشير الى ان عبارة الشارح غير صالح للاصلاح وهو لغو اذ قد عرفت الاصلاح وقوله يحتمل ان يكون آه بعيد
غاية البعد لا يلتفت اليه الذهن اصلا اذ المتبادر بل المتيقن انه عطف على قوله المشابهة فانا العطف على قوله لانهم لا يجعلوا لكون من
قبيل التعقيد اللفظي بل من قبيل الالغاز مع ما فيه من بقاء قوله المشابهة غير موجه بل غير مفيد وقوله على ان ذلك في الفم غير ظاهر لا نسلم ان
الاب كما يستلزم الابن والاخ يستلزم الاخ وذو يستلزم المتصاحبين كذلك الحم هو الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل
والفم يستلزم مدخل الفم بلا تفاوت لان كلها اضافيات **قوله** حرف صالح للاعراب في اواخرها فاستراحوا عن كلفة اجتلاب حروف
اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قيل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجلوبة للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب فجعلوا الواو التي هي اصل فيها علم العمدة
ثم جعلت يا والفا في الجر والنصب قال الشيخ الرضي والاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع
علم العمدة والالف والياء في حالة النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل حركة ما قبلها من جنسها
للتخفيف وقال المبرد ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في الاربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون
من سنخ الكلمة فهي بدل لعقد ما لم يعقده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت لعقد التأنيث بخلاف الواو التي هي اصلها فلا يجيء

ذو على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه وفيه عليه اى محذور ويلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة الغرض التخفيف كما فى المثنى والمجموع اذ علامة التثنية والجمع من سنخ المثنى والمجموع انتهى قيل وللمصنف ان يقول ان علامة التثنية والجمع ليستا من حروف المبانى بل من حروف المعانى انتهى اقول وفيه بحث لان كونهما من حروف المعانى تم ولم لا يجوز ان يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما لما ان تلك الدلالة تحصل عند الزيادة ولو سلم فكونهما من حروف المعانى لا ينافى كونهما من سنخ الكلمة على الاطلاق ثم كيف وياء التصغير والف الجمع والفاعل وواو المفعول نحو رجيل ومساجد وضارب ومضروب مع الحركات تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا حروف المضارعة تدل على معنى فى المضارع وعلى حال الفاعل ايضا صرح به الرضى ومنع كونها من سنخ الكلمة بديهى البطلان ولو سلم فكونها من حروف المعانى ليس متفقا عليه بل مختلف فيه فيكفى له ان يقول اى محذور فى جعل الاعراب من سنخ الكلمة كما جعل فى المثنى والمجموع من سنخها ولو عند البعض ثم كون الاسماء الستة معربة بالحروف الثلث فى الاحوال الثلث هو المشهور وفيها اقوال آخر فعند سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى امرأ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه كيف خالفت الاربعة منها اعنى محذوفة اللام اخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة واى شئ الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب وفيه ان الرد ليس قياسيا بل سماعيا فلا يطلب له التعليل والفرق بينها وبين يد ودم بل سمع هذه هكذا ويد ودم هكذا وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الذا فلا يجعل مثلها اعلاما للمعانى وقال المصرح ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف وقال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو وهى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ايضا ضعيف على ما مر آنفا وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويشكل عليه بقاء المعرب وهو فوك وذو مال على حرف واحد ولا نظير له وقال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحها كما فى ماجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك بضرورة الشعر ايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واما هى فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون فى الرفع اعراب ظاهر ضعيف لدلالة الواو فى النطق على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب فيدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا انها مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصرح كلام سيبويه **قوله** وهو كالالف بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها فى المؤنث كما فى اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا فى اثنين ومن الياء عند السيرافى لسماع الامالة فيه ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان ذوات الياء اعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد المعنوى الا المعارف

فلا يضاف الى النكرة فلا فائدة فيه في النكرة المتعينة صرح به صاحب المغني **قوله** وكذا كتا على وزن فعلى والالف للتانيث جعل اجراؤكالالام في كلاو التاء للتانيث فلذا جاز قوسطا بل فيه زائدة منه لكونها بدلا من الالف لما تقرر ان تقلب ما قبلها ولم تبق الى الوقت كثابت واخت وعند الجرمي وزنه فعيل قال الرضي ولم يثبت في كلام العرب الحاق الا بحلا مضافا الى مؤنث اتصح سيبويه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو **قوله** الى مضمر قال الرضي لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جائني الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جائني بعد ذكر شخصين فلما كان تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيها وان لم تتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اولا يتبعها في اعرابه كما عرفت هذا كلامه تم ان ما ذكره انما يصلح البنوئي من قوله لانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيد المثنى التبعية ليس بصحيح لانه ينتقض **قوله** وانما قيد بذلك اي بكونه مضافا الى مضمر ولم يطلق ولم يقل مضافا الى مظهر **قوله** اعرب بالحركات قال الرضي وكذا يعرب مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** لان آخره الف يسقط الاوهل له في التقدير بل انما ذكر بيانا للواقع لانه لا يضاف الا الى المثنى المعرف باللام **قوله** واذا اضيف الى المضمر قال المصنف لغات الفصيحة والاولى ان يجري مجرى المقصور في جميع الاحوال فاجريت مجرى عصا ورحى اذا اضيف الى الظاهر والاخرى وهو الاكثر ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف ووجه انه اذا اضيف الى المضمر متصل به صار كانهما كلمة واحدة فقوي امر التثنية فيهما لفظا ومعنى فاجريت مجرى المثنى في هذا الباب وقال اكثر البصريين انه معرب تقديرا مطلقا وقلبت الالف في النصب والجر ياء تشبيها لها بالف لدى وعلى في لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى لا يقعان في الرفع فتثبت على حالها وهو جيد الا ان ما ذكرنا اولى لقوة المناسبة المذكورة ولان قلب الالف في لدى وعلى خلاف القياس في اللفظ وقال الرضي كنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** فلذلك قيده اي لانه لاحاجة اليه كما قيل لان قوله لان كلا الى آخره تعليل وتوجيه لقوله وانما قيده بذلك فلا وجه لتعليله ثانيا **قوله** والكاف مفردة اذ المثنى ما لحق آخره الف ونون ولم يثبت له واحد **قوله** اولو ليس هو ايضا يعني جمع المذكر السالم في اصطلاح النحاة وهو اسم جمع بالواو والنون ولكن ان يكون له واحد مذكر كالمسلمين اذ لا نقول اولون ولا يثبون ولا عشرون وغير ذلك فلا حاجة الى حذف المضاف او المعطوف **قوله** اي نظائرها يشير الى ان اطلاق الاخوات على ثلثون وغيره من قبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة **قوله** والاصح اطلاق عشرون اي لم يثبت من اهل اللغة ولم يسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في الاصل على كل ما فيه سواد ثم غلبت على الحية السوداء لكن لم يثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بصحيح فاندفع ما قيل انه ذهب مليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فانهما ليس موضوعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص ثم قال مما يفيده هو ان يقال الاعداد المثنية من الاعداد حاصلة من تكرارها الا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كان اولى في مانا واحدا لما من لفظها انتهى اقول وفيه بحث لان كونها مما من الوحدات لا يمنع ان يكون واحد عشرين عشرة بمعنى عشرة وحدات فيكون عشرون عبارة عن ثلثين وحدات واو بعض وغير ذلك ولا يلزم من ذلك تركيبها من المراتب اعلم ان ايراد اللام في مثل هذا التركيب اعني قوله والاصح كثير من تراكيب

المصنفين وكانهم اجروا كلمة ان مجرى لو هكذا ذكر السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح **قوله** وايضا هذه الالفاظ وايضا
لو كان عشرون واخواتها جمعا لكان جمعا بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفات العقلا
وعشرة ونظائرها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وامثالها على فوق العشرة وايضا يسمع اطلاقها
على العشرة فما دونها على ما هو الاصل في جمع القلة **قوله** وفي آخرها حرف يصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو
في الآخر مع كون النون بعدهما قلت قال الرضي اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى
كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة **قوله** فناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرهما المجلوب قبل الاعراب
علامة التثنية والجمع وفي المثل ثبت الجدار ثم النقش اعرابا فالكيفية المخصوصة في اعرابهما من جعل الالف والياء للمثنى والواو
والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخرهما كذلك ووضعهما على تلك الحروف فظهر انه ليس في توزيع اصلا فضلا عن ان يكون
التوزيع مسببا عن رفع الالتباس وبقاء احدهما بلا اعراب **قوله** ولا جعل اعرابهما بالحروف ان اراد بالحروف الحروف التي
وجدت في آخرهما ووضعت التثنية والجمع عليها فقوله وكان حروف الاعراب ليس على ما ينبغي وان اراد الحروف المجلوبة للاعراب
يصح قوله وكان لكن يخالف قوله وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب **قوله** ولا جعل اعرابهما الى قوله فوزعت لا يخلو عن خدشة
لانه انما يتصور لو كان الحروف مجتلبة للاعراب بعد تمام التثنية وليس كذلك بل الحروف موجودة فيهما قبل الاعراب علامة لهما فجعل
ذلك الحرف الموجود فيهما اعرابا كما يدل عليه قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما وعلى هذا فلا معنى لقوله فلو جعل
وقوله لو خص لانه اعلم يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام ينافيه وايضا الاعراب لا يلاحظ عند الوضع
بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها قال الرضي وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جالبه قبل
الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة
عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع ثم ارادوا اعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعلوا الالف
المثنى والمجموع وواو الجمع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هو اولى بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب
والجر اولى بها فقلبت الالف والواو ياء في الجر فاتبع النصب بالجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة وترك فتح ما قبل الياء
في المثنى بقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع للياء والفرق وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل
والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو
وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب انتهى **قوله** فوزعت الظاهر ترك الفاء اذ المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا
او معنى بدون الفاء **قوله** وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارية للاعراب قال الفاضل الهندي قدس سره وجد
في آخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجا عن الترادف تخصيص كل منهما بمعنى وجعلا محلا فيها اختلاف
الاعراب والظاهر هو ما ذكره الفاضل لان تعريفهما يؤيد ما ذكره وما ذكره الشارح قدس سره يصح ان يحمل على كل منهما **قوله** ولكثرة
التثنية لعدم تقييده اتفيدا ولوجوده في الجمع بخلاف الجمع فانه مشروط بالشرائط وغير موجود في التثنية **قوله** الذي اشير اليه
تقسيمه اليها فيما سبق يشير الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقديرا التفصيل لاختلاف الآخر لاختلاف العوامل وان اللام في

٤٥

قوله التقدير واللفظي بعد قوله في الاسم المعرب الذي جعله موصولة مع ان الظاهر كونه موصوفة لكونه قائما مقام الجر بل خراج
ما فيه من حسن الموافقة لما سبق لان الطريق الذي اختاره الشارح قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضاف فيرجح كونه موصوفة
وذلك لان حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد ولا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها
ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ لاتصالها مع الموصوف بجزء الجملة صرح به الرضي في بحث المبتدأ
والجر منا قوله فلا بد من جامد فظهر ان ما قيل اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة لمرجح القياس وفي خبر المنع ثم انه لم يجعله مصدرية حسنة كما جعله
الفاضل الهندي لئلا يفوت حسن الموافقة لقوله اللفظي فيما عداه قوله لتعذر الاعراب فيه اعلم انها ختلف في حذف العائد المجرور
من صلة بمذهب سيبويه والاخفش جواز خلاف الجار والمجرور معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والحذف بتعلق
الصلة ومع ما المحل فلا بد من بحذفهما مع الجر وربما مذهب الكسائي الاتساع بان يحذف اولا حرف الجر قياسا فالجر الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت به اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا المتعلقان
معناه اي العاملان وربما يحذف المجرور بحرف ان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي مررت به صرح به الرضي في بحث الموصول
هذا وما في الشرح مبني على الاول من الثلثة لا على الثاني لمكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لفقدانه شرطي حذف
المحذوف وهو تماثل العاملين قوله اذ لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة بعدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه مبنيا
على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغاله بحركة اما حركة المناسبة كغلامي او حركة الحكاية كما في قيل مرا ومن زيدا
من زيدا بالفتحة ومن زيد بالكسرة في استعلام من قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثالين للاشارة الى التعذر
وكذا ذكر المثالين في الاستثقال انما هو للاشارة الى ان الاستثقال على نوعين لانه اما ان يكون بثقل الحركة على الآخر كثقل
الضمة والكسرة على الياء الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة محسوس او بثقل حرف الاعراب باقترانه بالغير كمسلمي في رفعه
تعلق الواو والتي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جاء ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم ومسلمو القوم ورأيت
مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم اذ قد ثقل فيهما حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين فمستثقل لا متعذر يدل عليه وقوعه في
كلامهم وقد عده العلامة التفتازاني في كتابه المسمى بالارشاد من المستثقل فعلى في مثل صالحي القوم وصالحو القوم ورأيت صالحي القوم
من المتعذر على ما في بعض كتب النحويين حتى ما ينبغي هذا والحاصل ليس الغرض من ذكر الامثلة الاستيفاء حتى يتوجه عليه ان يذكر الحكي و
ما فيه التقاء الساكنين في بل الاشارة الى انحصار اربعة اقسام ولو سلم فالامثلة ستة فاما او تقدير كرت للاقسام الاربعة وان لم يذكر
لتقسيم القسم الثاني من كل منها ولو سلم فتقدم الذكر مع ان التقدير في المتروك للتعذر او الاستثقال لا يبطل قوله واللفظي فيما عداه مع
ان المراد بما عدا المتعذر والمستثقل كما زعم بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في حسن التقدير يبطل قوله واللفظي فيما عداه ولو اجيب
عنه بانه داخل في باب غلامي نظرا الى العوامل والى اللغة الاخرى فيه وهي في لبق الاشكال في الاعلام المحكية هذا ما ذكره وفي ضعف لا نظر
الى ما قال لا الى من قال اذ الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قوله للمناسبة فيه اشارة الى ان هذه الكسرة لا يمكن جعلها ما
اليه بعد دخول اللام والالزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد وهو ممتنع قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ احتمال
الحرف الحركتين مختلفتين كانتا او متفقتين مستحيل ضرورة فصل الشرطية ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو في بعض الاحوال ممتنع

ولذا فرع عليه قوله فما ذهب اليه **قوله** استثقل ظهور الاعراب في لفظه اما لثقل الحركة الاعرابية على الآخر كالقاضي او لثقل حرف الاعراب كسلمى ونحوه **قوله** فانه مختص الاعراب بالحركة فاذا ان لم نجوز الحكاية في التثنية او جعل فيما جاءنا ذا **قوله** وكسر ما قبل اليا قال الرضي لا تمام ما شرحوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قرينة من الطرف والطرف محل التغير من ثم لم يكسر في نحو مُسَيْلِمَ ومُسَيْلِيت اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة تصير وربما مع المتحركة كحرف واحد فنحو مُسَيْلِمَ كبيام انتهى وبه ظهر ان ما ذكره قدس سره في بحث الاضافة من قوله وكسر ما قبلها لانها لا انقلبت يا ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها اليس على ما ينبغي وكذا ما وقع في بعض الحواشي توجيها لوجوب التغيير من قوله لان اليا الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا الا انه ان اراد الكل فهو تم والا فلا ينتهض دليلا وكذا ما قال بعض فضلاء الكجرات لما تقرر من قاعدتهم ان اليا اذا كانت ساكنة والضم ما قبلها انقلبت اوا **قوله** يعني فيما عدا ما ذكر اشير الى ان الافراد مبني على التاويل والا فالواجب التثنية اذ المراد كلا المعطوفين قال الرضي انما لا والكن ويل وام واو واما فمطابقة الضمير لهما وتركها موكد لان الى تعمد المتكلم فان تقصدت احدهما وجب افراد الضمير نحو زيدا وعمروا اتاك وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيدا وعمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وهذا اباجو هرا وعرض وهما مثبتان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما انتهى فظهر ان ما ذكره القاضي في تفسيره من قوله والضمير في بهما الى ما دل عليه المذكور وهو جنسا الغني والفقير لا اليه الا لوحد ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه يجب الافراد مطلقا فهو تم وان اراد عند قصد احدهما فهو مسلم لكن المراد في الآية الكريمة كلاهما فالتاويل الذي ارتكبه ما لا مساغ له فهنا احسن ان يكون ضروريا وان ما وقع في بعض الحواشي قوله ما ذكر اشير بانه يحتاج في افراد ضمير ما عاد اليه مع رجوعه الى المتعدد الى تاويل المتعدد بما ذكر ولكن لا حاجة الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجب افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع اليه ليس لسديد فتامل **قوله** تواتر ان باجتماعهما يشير الى ان المؤثر مجموع العلتين لا كل واحد منهما **قوله** وامتناع شرط الخ دفع لما قيل تعريف المعرج غير مانع لصدقه على نوح وهند ومسلمات علما وما فيه اللام او الاضافة وفيه علتان من تسع مع انها منصرفات وحاصل الدفع انه ليس المراد بالعلتين مطلق العلتين بل علتان مستجمعتان للشرائط ومن الشرائط ان لا يوجد فيهما معارض وفيما ذكر يوجد معارض اما في الاولين فخفة السكون المعارض لاحد السببين واما في الثالث فعدم تمحض التاء للتانيث ولذا لا ينقلب في الوقف ها واختصاصها بجمع المؤنث يابى التقدير تاخرى او رعاية اصل المنقول عنه واما في الرابع فدخول اللام والاضافة الموجب لضعف المشابهة مع الفعل وفيه انه يشكل بمنع هند اذ لو كان الامر على ما ذكر لكان منصرفا البتة وكان تحرك الاوسط والزيادة شرط تحقق تاثير التانيث المعنوي لا شرط الحكم ويكون مذهب التفصيل فيما فيه اللام والاضافة انسب بما عرف به المتن غير المنصرف على ما حكم به الشارح قدس سره اذ الانسب على ذلك التقدير مذهب الانصراف وذلك المذهب انما يكون انسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام او الاضافة مما فيه علتان من تسع غير منصرف على ما حد المص لكنه ينتقض بتصرف هند والقسم رعاية التناسب في سلاسل اليه معارض فينبغي ان يكون منصرفا على قياس ما ذكر الا ان يقال انه ليس بقوي قوة المذكورات فكانه ليس بمعارض كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فيما بعد اي جعله في حكم المنصرف آه **قوله** من صلل تسع قيل او من تسع جلل قيل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع صلل لانه لم يوجد شرط حذف المضاف اليه انتهى

قال الرضي المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع سد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكما آتينا
او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بديهة سابح اخذا من استقرا كلامهم انتهى اقول الحاصل
تعويض التنوين من المضاف اليه مختص ببعض الكلم وبعض ما ذكروا وان كان يلحق مع الثاني والا مع الاول وانما عدم الاختصاص من حيث
الذي من كلامهم الرضي وغيره وقوع التعويض في كلام مقول في غير ما ذكر قال العلامة التفتازاني في التلخيص ولا تقول لما مثلنا لا تقول ان ابا او في الجيد
آية لملمة او ملمة آية فحذف المجرور ثم حذف الموصوف او المميز انتهى ومعلوم ان ليس الموجود من شروط الحذف فيه الا التنوين وقال الفاضل
السندي في حواشي الالفية على قوله وهو في المعنى ليس الى سبب ذلك التعاكس والتنوين بدل من الاضافة انتهى وقال الفاضل الاجهر
في حواشي شرح ملا اصول على قوله ليس هو الا الفرد اقول التنوين في قوله عوض من المضاف اليه اي ليس قول القائل وانه قال الرضي
وما نسب ان ليس الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في نحو قواعده من كونها معرفات بتقدير الاضافة قريبا من ذلك انتهى
انتهى قوله الجر والمتى انطق والوزن يعني بسبب العدل لا ولا بالذات محض استقامة الوزن لا لشيء آخر من التراخي زمانا او رتبة وهو لا ينافي ان
يقصد منه تأنيه ومن في الاول التراخي رتبة ارتفاعا القيامة مقام السببين في الثاني انحطاطا كما قيل فقول بعض افاضل الكرات
ان التراخي في الزمان ولا في الرتبة ليس شيء ما ينبغي واما عدم استقامة الوزن على تقدير الواو فنظرا الى تحرير البيتين لبسيط وجميعه
مستفعلن فاعلن فلابد في جميع اجزاء البيت الذي من ذلك البحر من مستفعلن فاعلن منفردا وسالما فقوله وجيه بالتنوين تقطيعه متفا
عبول مستفعلن ثم تم فاعلن وهو ذكر الواو لم يحصل فاعلن فيختل الوزن وقوله سوا قري منونا او غير منون ليستقيم الوزن اذ
على الاول تقطيعه من ثم تم مستفعلن وعلى الثاني عثم ثم مفاعلن وله في المتن عروض واحد مخبون وخربان مخبون ومقطوع وزحافه يجري في كل
مستفعلن ومستفعلان هو الخبن والطي والخبل وفي كل فاعلن القطع والخبن فظهر ان تعريف الفعل في قوله ووزن فعل على ما وقع في بعض
النسخ غلط والصواب تنكيره اذ على الاول تقطيعه ووزن الفعل مفاعيلن وهو ليس من اجزاء هذا البحر ولا من فروع اجزائه قوله النون
زائدة بالرفع على انه صفة النون بزيادة اللام او حذف الموصول اي النون التي هي زائدة كذا في الحواشي الهندية وفيه بحث اما في
الاول فلان الظاهر ان اللام للعهد الذهني يجوز وصفه بالنكرة وصرح به الرضي في بحث المعرفة والنكرة واما في الثاني فلانه يلزم فيه حذف
الموصول مع بعض صلته وانه غير جائز الا ان يقال انه مبني على القول بجواز حذف الموصول مع بعض الصلة صرح به الشريف قدس سره في
اول شرح المفتاح وفيه انه لا احتياج اليه مع جواز وجه آخر قوله وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها اذ الظرف مع الفاعل
حال من النون او من ضمير زائدة فقد اعتمد الظرف على ذي الحال قوله او مبتدأ خبره الظرف المقدم وهو الارجح عند بعض يجوز كونه
فاعلا وقيل الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيه ان الاصل عدم التقديم والتاخير وقيل انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام
عن الاكثرين قوله والظرف متعلقا بالزيادة اي بلفظ الزيادة لا بقوله زائدة والا لكان المناسب ان يقول بها او بزائدة والتقدير
يتبع النون اعرف حال كونها زائدة ولم يجعله متعلقا بزائدة لانه لو كان متعلقا به لكان المعنى انه زائد في مكان هو قبل النون وليس المقصود
ذلك بل المقصود ان الالف متقدم على النون في الزيادة وسابق عليه فيه ويلزم منه زيادة النون ايضا اذ كون الشيء مقدما على
وسابقا عليه في شيء يستلزم ان يكون المسبوق شريكا له في ذلك الشيء اذ لا يتصور السبقة بدونه قوله وايد بزيادة الالف قبل
النون بشتراكهما في وصف الزيادة ان تلك من اي قبيل هذه الافادة قلت من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وذلك لان

قوله والنون معناه ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف متقدم على النون وسابق عليه في وصف الزيادة وهو ليستلزم كون النون ايضا زائدة ومسبوقا والالف سابقا عليه في هذا الوصف قوله وقوله مبتدأ وهذا القول تقريبا بيان له قوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابطة فيه والجملة اذا وقع خبرا لابد فيه من الرابطة قلت تقديره يعني به او هو ما دل بالمفرد اي و قوله مفسر بان ذكر العلل آه قوله وقال بعضهم آثنان احدهما الحكاية في وزن الفعل مع العلمية كيزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسرة والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه انه لا يتناول نحو احمر وانفصل علما الا ان يعتبر الاول اصلا ثم حمل عليه بالبين منقول او يعتبر في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وثانيهما التركيب في البواقي ولا يخفى ان اعتباره فيهما تكلف بارد قوله قال بعضهم ادرج عشر التسعة المذكورة والف تشابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى قال الرضي واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع عن التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتهما لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اعني الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث لكون الهمزة في الاصل الفا دون الالف في نحو سكرى والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو احمر قال تقريب لهما الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة اما كونه صوابا بالقياس الى الثاني فقط لان اعتبار الحكاية لا يخلو من خدشة كما عرفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكلمتين لا ما تكلفوا من تركيب العجمة مع العلمية او تنكيرها في العربي في العجمي وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة علتين تقديرا الا ان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر و في نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين الى غير ذلك واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعده على حدة وان الالف المقصورة التي للالحاق وان كانت مشابهة بالف التانيث صورة وامتناعا لكنه في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبر فالمعتبر هو الزائد الذي لم يكن في مقابلة الحرف الاصلي اصلا او لم يقبل التاء وقيل لان مشابه الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد علحدة قوله وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة دون احمدا وغيره بعد طلحة على مقتضى الترتيب في البيتين اشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف قسمان لفظي ومعنوي قوله من حيث استاله انما قيد به لان عدم دخول الكسرة والتنوين ليس مترتبا على غير المنصرف الا من هذه الجهة قوله ان لا كسرة فيه تقدير لخبر لا والجملة خبر للمبتدأ وخلت عن الضمير لكونها في تاويل المفرد او تفسير للمبتدأ قوله وهو الجر والتنوين دون سائر ما يختص بالاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ثم منع الجر قصدي عند البعض وتبعي عند الاكثر قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسرة اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب

الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف كالوقف واللام والاضافة فزاد واالنقص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذف خواصه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل قوله لان العدل فرع كون الاسم معدولا فرع المعدول عنه اذ لا يتصور اعتباره بدونه كالان الاسم المعدول فرع قوله لانك تقول قائم ثم قائمة يعني المزيد فرع المجرد والمذكر ماليس فيه علامة التانيث والمؤنث ما فيه ذلك فاعتباره فرع اعتبار المذكر وجه المعنى بالفرعية قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني الحاجة الى التعريف انما هو اذا لم يحصل الغرض من التنكير فاعتبار التعريف فرع اعتبار التنكير والنكرة ماليس فيه اداة التعريف قوله والالف والنون فرع ما زيدتا عليه هذه الفرعية معتبرة عند الكوفية لا عند البصرية فخارج الى التانيث في التاثير فالوجه ذكر الفرعية المعتبرة عند البصرية او ذكر الفرعيتين على المذهبين كما قال الرضي والالف والنون فرع الى التانيث كما يجئ بعدا وفرع ما زيدتا عليه واما ذكر الفرعية على مذهب الكوفية وترك ما هو المعتبر عند البصرية فلا وجه له قوله ويجوز صرفه للضرورة قال الرضي ولا يعرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة وقال شارح اللباب يستثنى ما في آخره الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة تلجئه الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين ويسقط الالف فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه انتهى وفي الوجيز وقيل يجوز انتهى اقول قوله ولا ضرورة تلجئ اليه ثم كيف وتحتمل ان يكون القافية النون الساكن او النون الموصول وفي الصورتين الضرورة تلجئه وبالجملة الحكم بعدم الجواز مطلقا على المقصورة غير مستقيم قوله اي لا الممتنع يشير الى ان ليس المراد من الجواز الامكان الخاص ولا الامكان العام المقيد بجانب عدم حتى يقابل الوجوب بل المراد منه الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب قوله لا يلزم منه الاسم منهما ان اريد الخلو عن مطلق العلتين فلا كلام فيه وان اريد من المستجمعين للشرائط عدم الخلو عنهما على تقدير دخال الكسرة والتنوين تناسب ثم كيف والتناسب معارض قوله انكسار يخرجه يعني بالانكسار التغيير المخرج مثله في اصول بحر من البحور او في اصول بحر خاص الى اصول بحر آخر كالبيت الاول فان بحره كامل واصله متفاعلن ست مرات فلو لم ينون مصائب لصار مفاعلن ولا يجيء في اصوله فيخرج عن الوزن وان جاء الكف في مفاعيلن كالبيت الثاني فان بحره طويل واصله فعولن مفاعيلن اربع مرات فلو حذف تنوينه فانه لم يخرج عن الوزن اذ الكف جاء في مفاعيلن الواقع في الطويل بل يخرج عن السلاسة والدليل على انه جاء في العروض والابتداء والحشو معتبر في الاول سلامة الحشو من المعاقبة الاول والضرب قوله ان ذكره بالفتح يستقيل مقدر يدرمه مربالكسر للتحقيق ما يلوح بالعجز فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب وقيل ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح لا دلالة فيها على السببية الا عند قوم من الاصوليين انهم اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل وقال في حواشيه ذكر قوم من اصحاب اصول الفقه ان كلمة ان المكسورة تدل على السببية ورد عليهم آخرون بان ما دل على السببية هي المفتوحة المقدرة باللام دون المكسورة واما قوله عليه الصلوة والسلام فانها تحشر يوم القيامة وقوله فانهم يحشرون واوداجهم تشخب دما فليس للاولين فيهما حجة بل السببية ههنا مستفادة من الفاء انتهى لكن قال العلامة التفتازاني في المطول ان قد تجئ للتعليل مثل ان في وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وامثال ذلك مما يقصد بها تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه يعني عن الفاء انتهى قوله عن الزعاف

اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفا قوله ليس بضرورة لعدم اخراجه الشعر عن الوزن بل عن السلاسة قوله
عن بعض الزحافات اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا فالاولى عنه او ترك البعض قوله عند الشعراء فخروج البيت
عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فانه قد تكرر فيه يشير بالفاء السببية الى ان التكرار سبب عن كون الجمع بالفاء على
صيغة منتهى الجموع فوجه اعتبار صيغة منتهى الجموع ان تكرار الجمعية الذى هو سبب قيام الجمع مقام السببين عند المص رح يتحقق
فيها حقيقة فى البعض وحكما فى بعض آخر كما قال الرضى فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير ليس على ما ينبغى وقال بعضهم انما قوى
حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى والاكثرون على
ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته كونه لا نظير له فى الاحاد العربية قال الرضى واما نحو اكالب اجال فانهما وان لم يات
لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عضد جمعيتهما قوله وهى الفا
التانيث من حيث هما الفا التانيث فالعلة فى الحقيقة هو التانيث بالالف اى كون الاسم مونثا بالالف ممدودة كانت
او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بكمال سببية فكانه العلة قوله المقصورة اى الالف المقصورة فعلامة التانيث
فى حبلى هو الالف والممدودة اى الالف الممدودة مقتضى السياق ان يكون الالف فى حمراء للتانيث مع انه ليس كذلك اذ علامة
التانيث هو الهمزة المنقلبة عن الالف لا الالف والجواب ان الهمزة لما كانت همزة صورة والفا حقيقة قيل علامة التانيث
هو الالف الممدودة اى الالف التى هو سبب المد تنبيها على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم الهمزة واما اسم الالف
فلا على ما صرح به الرضى فى بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام
المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الالف فهو اسم للهمزة فكيف يصح قوله الف
حقيقة قلت لا اشكال فى اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما اطلقه الرضى ايضا فاما ان يكون ما ذكره بحسب اللغة والاطلاق
بحسب الاستعمال او يكون هذا الاطلاق ايضا بحسب اللغة كما قال الجوهرى الالف لوعان لينة ومتحركة واللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى
همزة واما ارادة الهمزة من الممدودة فى عبارة الش قدس سره فبعيد لانه يخالف قوله المقصورة قوله اى كل واحدة منهما دفع
لما يتوهم من لفظ التثنية ان الثانى مجموع الالفين قوله مصدر مبنى للمفعول لا نوقش بان العدل بمعنى الصرف والاخراج
وهو صفة للمتكلم فكيف يحمل عليه ما هو صفة الاسم اجاب بان المصدر الصريح كما يكون للفاعل يكون للمفعول ايضا كما يشهد به موارد
الاستعمال والوقوع فى كلام الفحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصدر الضمنى ايضا كذلك ممنوع ولم لا يجوز ان يكون الضمنى
لا يناسبه صيغة فعله على ما هو الظاهر فاندفع ما قيل كون المصدر موضوعا للمعنيين لا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص رح
فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضُرِبَ زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على
ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام
المبنى للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيامه
به ولو سلمنا انه ليس بموضوع له قلنا انه مجاز فيه مجازا مشهورا الشهرة كونه بمعناه فيما بين العلماء قوله اى كونه مخرجا ان قيل
يصدق على كونه مخرجا كونه خارجا اذ قد يوجد فى ضمن الاخراج الخروج فلا حاجة الى التاويل الذى ذكره بل لا يجوز لان

٥٥

الحروف لازم تكيف يا اول بالمعدول تمثلا ما ذكره ليس تاويلا بل بيان حاصل المعنى اشعارا بان العدل لا بد فيه من اعتبار
الاخراج **قوله** يقتضي الاصل والقاعدة العواب ترك لانه يشعر بان دليل غير منع الصرف على وجود الاصل في العدل
التقديري مع انه ليس كذلك كما اشار اليه الشارح قدس الله سره بقوله نفي لبعض تلك الامثلة يوجد آه وقوله كون الداعي الى
تقديره وفرضه منع الصرف لا غير وقوله ولم يكن فيها دليل على وجوده غير منع الصرف تم الكلام من العبارة كما لا يخفى ان الشارح
للمقتضية مقدمة على بالاخراج فاندفع ما قيل الدال اليه لا تقتضيه ضرورة منع الصرف الى ان الحكم بانه معدول حكم بانه
بهم الفاصل من العبارة فهم ايهم حاصل من المادة خرجت من صيغة تقتضيه على مقتضى للقاعدة وهي ما مر ذكره الساسية
حواشي المتوسط من قوله خرجت الاسم عن صيغته التي كان اصله ان يكون على تلك الصيغة من وانكان لا يخرج من شئ **قوله**
خرجت المشتقات اذ لا يقع فيها ان المعرب مثلا صيغة ضارب فليس تخرج الاسم من صيغة الى صيغة بل انه صيغة من صيغة
بخلاف العدل حيث يقع فيها ان صيغة المعدول عنه صيغة المعدول الخ ما يقتضيه ذلك فيه ان ثمت ثلث صيغة ثلثة مثلثة
دليل يقتضيه كذلك في جميع امثلة العدل التحقيقي وكان ان ثلث وصف بكذلك المكرر لم يستعمل الا وصفا صرح به السيد السند
قدس سره في حواشي المتوسط والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فاندفع ما قيل فيه ان صيغة الاسم الخ ان المعنى صورة تعرض
لحروف الاصول هيئة ضرب هيئة الضارب وان كان المعنى ما تعرض المادة في وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثمة ليست هيئة مثلث ان
ما وضع له ثلثة مثلثة انفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به ولو سلم فمعنى صيغة الاسم انما هيئته يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون
موضوعة لمعناه ولا انما موضوعة له **قوله** ان يكون المادة باقية ان اريد بقاء المادة ان يكون شخصها باقية فمثل المعاهد فانما
ما ابدل فيه حرف من حروف المادة بحرف آخر ليس المادة فيه باقية فهو خارج لقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه
الى قوله ولا يبعد آه كما وقع من المحشي الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية شخصها او بقيام البدل
مقامها فنحو معام ومختار خارجة بقوله ولا يبعد لا لقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يبعد آه كما وقع
من المحشي الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان ما فيه شخصها او بقيام البدل مقامها فنحو مقام و
مختار خارجة بقوله ولا يبعد لا بقوله ان يكون المادة باقية كما ذهب اليه بعض الافاضل **قوله** وحيث لم يستعمل الواحد منها
علم انه معدول يستعمل الشرح حيث للشرط مع انه لم يجئ الشرط بغيرها الا قليلا ويمكن ان يقع حيث ظرفا لقوله علم
قوله ولا يبعد ان يعتبر ان قلت يخرج بهذا القيد ما خرج بالثاني من محذوف الاول والاوسط والآخر وما يجري
به كما تقرر ان الاولى اعتباره دون الثاني فلم اختبره الشارح قدس سره قلنا لانه المتبادر وهذا القيد ليس بمتبادر وان
فاعتبارها اليه الا لضرورة واظهار الفائدة اخرى وهي ان المادة يكون باقية في المعدولات هذا وقوله وان خروجه عطف
على وان المتبادر ويجعله داخلا في حيز التبادر على ما في بعض الحواشي وهم **قوله** فان الظاهر منع والاصل كيف وان الخ
وعلى هذا فالاولى الواو دون الفاء **قوله** الى ارتكاب تلك التكلفات فان قلت ما ذكره ظاهر كما يشير اليه قوله ولا يخفى
التبادر في البعض وحمل الالفاظ مطلقا على الظاهر والمتبادر واجب خصوصا في التعريفات فكيف يكون تكلفا قلنا
الظهور والتبادر بلا ثبت عليه تكلف ويحتمل ان يكون المراد من قوله لا يخفى ينبغي ان لا يبقى خفيا بعد التنبيه والله

في نفسه على ان البعض المنفي عن احد الاولين بل عن كليهما لا كان تكلفا لكونه غير ظاهر ولا تباذر على الجميع تكلفا قوله الا انهم تنبهوا الشهود ان

العدل التحقيقي لم يعتبر المقتضي اعتبار الاخراج من غير منع الصرف او لانهم وجدت الامثلة غير منصرفة للعدل وسبب آخر والله قد نفي

ذلك وقال العدل التحقيقي ايضا اعتبر لمنع الصرف بعد التتبع في كلام العرب ووجدان الامثلة التي اعتبر فيها العدل التحقيقي غير منصرفة

مع انه لم يوجد فيها غير سبب حد ذا النظر في التتبع انكان اولا في اعراب الكلمة وبنائها فالحق ما ذكره الشارح قدس سره وانكان

اولا في معرفة الاصل وغيره فالحق ما هو المشهور لان الدلائل على وجود الاصل تدل على اعتبار الاخراج ايضا كما لا يخفى لمتامل فيها

واما اثبات بمجرد كون الدلائل دالة على اعتبار الاخراج ايضا فلا يسمن ولا يغني من جوع وكذا ارادة الخروج عما هو القياس

عن الخروج المحقق حيث لا يصلح توجيها للمشهور اذ لا يستلزم كون الحكم بالعدل التحقيقي لغير المنع على ما هو المشهور اذ تتبع النحاة اولا

في صرف امثلة التحقيقي وعدم صرفها على ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا الدليل على وجود الاصل وان دل على اعتبار الاخراج

كما يدل عليه قوله وحيث لم يستعمل لواحد منها علم انه معدول الا انه لا يثبت ما هو المشهور وهو كون الحكم بالتحقيقي لغير المنع فكانه لا يدل

فصح قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف ثم قوله فجعلوه غير منصرف للاشعار بان جعل او راعمر غير منصرف ليس متفرعا على تنبيه العدل بل الامر

بالعكس فاندفع ما قيل الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا نعقل كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل قوله

فوجوده محقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين فنفيه كما يصدق مع اليقين يصدق مع الظن الذي هو طرف راجح فاندفع

ما قيل انت تعلم ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدماته ظنية

قوله وفي بعضها الا دليل غير منع الصرف غير الغائر بالذات بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظر لجواز كون مجموع وجدان عمر غير منصرف

في كلامهم وعدم السبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود

اصل للمعدول ولا شك ان هذا المجموع غير منع الصرف فكيف يصح قوله وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف لان هذا المجموع عين

منع الصرف مستتباعة لا مقابلة قوله فانا اعتبار اخراج لمعدول عن ذلك الاصل آه فلا يصلح سببا لانقسام العدل الى التحقيقي

والتقديري كما هو مبني المشهور لانه مفروض مقدر فاندفع ما قيل اذا اعتبار الاخراج امر محقق لا مقدر فلا يصلح الانقسام اليهما بسبب

الاعتبار قوله الى رباع ومربع فما اختل هذا هو الصحيح ونص عليه البخاري في الجامع الصحيح في كتاب التفسير وقال السيد السند قدس

سره في حواشي المتوسط قال المص في شرحه وبل يتجاوز فيما عداه الى التسعة او لا يقع فيه خلاف اصحها انه لم يثبت وقد نص البخاري في صحيحه

على ذلك وقال الرضي وقد جاء فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليهما الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس

ومسدس من السماع مفقود بل المستعمل على وزن فعال من احد الى عشرة مع ياء النسبة نحو خماسي سباعي وثماني وتساعي وقال بعض افاضل

الكجرات قال الشيخ ابو حيان الصحيح ان البنائين مسموعان من احد الى عشرة وحكى البنائين ابو عمرو والشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت من

احاد الى عشار انتهى وقد جاء سداس في قوله احاد ام سداس في احاد فما قيل قوله والصواب بحيثهما الصواب مجيء عشار ومشعر ليس على ما ينبغي قوله

لان معناه في الاصل اشد تاخرا وكل فعل معناه الزيادة فهو افعل التفضيل فآخر اسم التفضيل واحتمال المجاز والمبالغة يدفع

بالاصل ويكون التبادر من المعنى الحقيقي وان افعل ليس من صيغ المبالغة والاولى ما ذكره الرضي حيث قال وهو افعل التفضيل

بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون

الا فاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فتثبت آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى نحو جاءني زيد ورجل آخر رجل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني قوله ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى هذا كلام الرضي وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عما لا كان شاذا ولكان له استعمال آخر غير المذكور ولا شك ان كليهما منتف فثبت انه مخرج فدليل وجود الاصل قد دل على اعتبار الاخراج الا ان دلالته لا لتثبيت ما هو المثبت وصار كانه ليست بدلالة على ما عرفت فاندفع ما قيل قد كسر هذا الكلام ايضا من ان المعدولية يعلم من عدم القراءتها ووجود الاصل من الادلة قوله واما لم يذهبا قيل هذا الوجه ضعيف لان عدم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضهما في الاصل المعدول عنه ومنها بون بعيد والوجه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاء رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا والا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقيل يمكن ان يقال ان قاعدتهم في فرض الاضافة في الاصل وذلك انهم قالوا ان في كل اذا لم يذكر المضاف اليه يكون معربا كقول الشاعر فساغ الى الشراب الخ مع انه كان اصله الاضافة لان الكلام في الظروف المقطوعة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبني على ان الاستعمال في الاصل كذا وهو في حيز المنع او يجوز ان يتغير الاستعمال الذي كان في حين التفضيل لان التفضيل قد انمحى بالكلية وصار اللفظ بمعنى غير انتهى اقول منعوا ايضا ان قاعدتهم من بناء لفظا واتيان التنوين فيه او اضافة اخرى انما يكون اذا كان المضاف اليه مقدرا في نظم الكلام اما الذي ليس له مضاف اليه مقدرا في نظم الكلام كآخر بل الاضافة في المعدول عنه فلا يجري القاعدة فيه وما ذكره المجيب اولا لا يثبت انتفاء المعترض لانه ان اراد ان التنوين يؤتى فيه عوضا من المضاف اليه وان لم يكن مرادا فهو خلاف الواقع كما يدل عليه كلام الرضي في بحث الظروف وان اراد معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتكلم عليه وكذا ما ذكره ثانيا لا يغني ما اثبته لان انمحاء معنى التفضيل لا يستلزم تغير الاستعمال المذكور وانما كان كذلك لو كان الاستعمال مختصا بالمعنى التفضيلي او منافيا للمعنى الثاني وليس الامر كذلك قوله لانها توجب التنوين قال الرضي ولا مانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه والاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا انتهى قوله وان كانت اسماء قال ابو علي والحق ان جمعاء اسم لا صفة قال الرضي ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان جمع الاسم كذلك جمعاوات على جمعاوين شاذا اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع انتهى وقيل والاولى ان يقال انه علم جنس لتأكيد وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم علما لمذكر عاقل لا كونه علما مطلقا قوله فاصلها يعني لما كان جمع بضم الفاء وفتح العين غير قياس في اجمع جمعاء اسما وصفة فاصلها ما يجمع بضم الفاء وسكون العين او غيره مما هو قياس فيه من جماعى او جمعاوات ولا يخفى ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضير في كون التكسير معدولا عن السلامة فاندفع ما قيل لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنه قوله والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما في الرضي قال العلم فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار اسما بالغلبة في التأكيد فهما عنده كاسود وادهم وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل

من ابنية الصفات هو احسن باب احمر حمر ام من باب الافضل الفضلى ولا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها اذ ليس افعل فعلاء لا يجئ في الاغلب الا في باب الالوان والحلى والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل لشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرأتي من كل شئ ثم جعل لمعنى جميعه والمحي عنه معنى التفضيل فعدل عن لوازم افعل التفضيل ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وجمعه جمع كاخرى والجواب انه لما المحي عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض لوازمه عما هو قياسه ولا يبقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو علم افعل وهو صفة فيجاز جمعا كحمر اذا جاز لك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكراتها احسن واخشن واعلى لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل انتهى **قوله** لا يبقى فيه معنى الصفة اذ لا يخرج الوصف العام بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا اطلاق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لكن المقصر في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ هذا ما ذكره الرضي وليس المراد انه يبقى وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن يبقى وقوله ثم جعل لمعنى جميعه والمحي عنه ولما المحي عنه اذ الامحاء بسبب الغلبة فما يتصور في المتفرع عليه كونه بطريق العموم فظهر ان اجمع كاحمر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل وفيه بحث لانه قد صار اسما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر معنى ثم قوله والآخر الصفة الاصلية اختيار من الشرح لما هو المختار عند المصرح فاندفع ما قيل كلام الشرح لا يخلو عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه السبب الصفة الاصلية **قوله** وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل في اخر وجمع من قوله وحيث لم يستعمل لواحد منها علم انه معدول وقوله فاذا اعتبر اخرا آه لا يرد على الدليل نقض او ورد الفاضل الهندي بالجموع الشاذة وقوله واما الغيرات الشاذة دفع لنقض با اورده الفاضل الهندي على التعريف وعلى هذا فلا تكرار كما قيل فاندفع ما قيل الاولى ان يذكر هذا الكلام قبل تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري ذيل التحقيقي الذي ذكره بقوله واعلم انا نعلم **قوله** فلا تنفذ في هذه الجمعية جواب لو لكن المتعارف في الجواب هو الماضي مثبتا كان او منفيا مع اللام او بدونه ولا يجئ جوابها جملة اسمية والزمخشري يجوز وقوع الاسمية جوابها كقوله تعم ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وعند غيره جواب لو محذوف والاسمية جواب القسم صرح به الرضي وبالجملة وقوع الاسمية بالفاء جوابا لها نادر بل غير معلوم ولعل الشيخ قدس سره اطلع على ذلك **قوله** لما وجدا غير منصرفين سلّمه قوله اعتبر فيهما العدل والا فالقياس صرفهما وعدم اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف فاستتم لثبوت فاعل وعدم تحتم قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارا ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان تقدر العدل فيه ونمنعه عن الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما اذا وجدا وان جمع الشرطين لكنه منع في كلامهم منصرفا فلا تقدير العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية واما فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا يعرف له مثال وكذا ان جاء له فاعل

٥٩

قيل العلمية مع ثبوت فعل اليه محملا لكلم وخشيع عليه لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل
في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان اختل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق تجنيسه عمر وزفر كان جاء فاعل قبل علمية
جاء فعل اليه نحو عمر مع عمره وزفر السيد بهذا ما ذكره الرضي ان المراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في العدل التقديري
انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وان كان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالدال على الوصف
فيه منع الصرف لا غير فثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة له لا ينافي ما ذكره الشرح من ان المعدول عنه في العدل التقديري
غير ثابت فاندفع ما قيل ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت اذ لو كان ثمه
فاعل في نفسه مستلزما لكونه معدولا عنه لفظا ان كان منافيا دليس فليس قوله من غير ذوات الرا العدل التقديري ان كان
عبارة عما قدر لمنع الصرف او البناء والحمل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندي فالمناسب عدم التقييد به فيكون ذوات
الرا اشارة الى الثاني وغير ذوات الرا الى الثالث عند بني تميم وان كان عبارة عما يقدر لمنع الصرف فقط كما ذكره الشريح وكان
الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات فالمناسب التقييد به
لكن ما نقل عن المصنف من ضرب الخط عليه وحذفه على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المصنف وكم
فيها لغة قطام منالت قاربها عنه انتهى فهذا المصنف قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم ما يقتضيه التقييد ينافي التوجيه
على تقدير صحته قوله مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تسميه سهيلا وكانه مؤنث معنوي لانه
في اعلام الاعيان انوثته في الفصل حضار لاحد المحلقين وظمار للمكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار علم لبقعة فضيعة
قوله فانها مبنية في بعض النسخ فانهما مبنيتان والوجه الاول ليكون موافقا للقول بعينه بهذا فاعتبر فيهما فانا اعتبر
فيهما اعتبب فيهما اي يعني ان ذوات الرا مبنية في لغة اكثر بني تميم وبعضهم وبه تخصيص البناء بذوات الراء ان التقدير
الاعراب والبناء مشترك في جميع الاعلام الشخصية المؤنثة تقصد الا انه شخصية الموجبة لخفة المستحقة لثقل ثبوت الكسرة المعنى
كسرة والراء اي لا يحصل الا بالبناء قوله وليس فيها شيء من الاسباب الموجبة للبناء المبنية في اول المبنيات قوله الا سببان العلمية
والتأنيث مثل قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصود منه نفي سبب يجب للبناء مطلقا بالكلية اذ نفي ذلك
على الاطلاق واثبت الا ما يتصور كونه موجبا للبناء اشعارا بانه ليس فيها فاندفع ما قيل لو اريد انه ليس فيها شيء الا السببان
فيلزم المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الا السببان فعليه انهما ليسا موجبي بناء قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء
اي لتحصيل احد جزئي سبب البناء ادافق السبب على الجزء الاخير اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء كاسر وسالم قوله كون الاسم دالا
على ذات مبهمة منه خرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما ذكرت من ذلك مقام مقام ومكان
نسبة القيام الى الشيء او ذات ما فيه القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شيء ما او ذات ما له القيام فان قيل لم تقييد بها ثانيا بهامها
قيد في ما دل على ذات مبهمة فانه الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد به لم يخرج اسم الزمان والمكان والا لم يكن للتعريف بجامع
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفات
تلك الذات بل هي عليها مبنية كيف وقال السيد السند قدس سره وتعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير منتقض باسم الزمان

كما زعم البعض لان مرادهم بالذات فى تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما اى مبهمة لا تعين لها اصلا وقد صرحوا بذلك فقالوا
الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين ولا يندرج اسم المكان فى التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار ما هذا
كلامه وكذا ما قيل خرج بقيد الابهام ما دل على ذات معينة وبقيد مع بعض صفاتها خرج اسما الزمان والمكان اذ المضرب
مثلا مكان فيه الضرب لا مكان له الضرب ليس بشئ وبالجملة الذات فى الصفات مبهمة لا تعين فيها لا شخصا ولا نوعا وفى
اسم المكان لها تعين نوعى فكيف يتصور عدم خروجه عنه مع قيد الابهام وكيف يسند خروجه الى بعض صفاتها وهل هذا الا اخراج
المخرج فان قلت كل من القيدين مخرج لاسم المكان واخواته فقط فيكفى احدهما فما فائدة ذكر الآخر قلنا المقصر فى التعريفات
شرح الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فى التعريف ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات والاولى ان يكون لكل
القيد فى الآخر وما نحن فيه كذلك على ان فى الثانى فائدة اخرى ولا يشكل بالفياض لانه مشتق من الفيض وهو الانصباب عن امتلاء
صرح به القاضى فى تفسير قوله تعالى تفيض من الدمع وهو اعم من ان يكون فاعله ماء او غيره فمعناه شئ ماله الانصباب يؤيده ما ذكره
القاضى فى قوله تعالى ان افيضوا اى صبوا من الماء او مما رزقكم الله من سائر الاشربة ليلائم الافاضة لانه تشكل به اذا كان
مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضوضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادى قلنا لا يفهم منه الاختصاص بالماء فمعناه شئ ماله السيلان
بطريق الكثرة ولو سلم فمعناه شئ ماله الكثرة وان كان ذلك الشئ فى الواقع ماء لا غير لاختصاص الكثرة به وبالجملة ليس الماء داخلا فى مفهوم
الفيض ولا بالتصغير لان المقصر تعريف وصف يكون سببا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك هذا وخرج عن التعريف ايضا نحو
آلة وكتاب وغير ذلك من الاسماء لانه اعتبر فى مفهومهما مع خصوصية المعنى خصوصية الذات لا ذات مبهمة ولو سلم فخرج بقوله ماخوذة
مع بعض صفاتها لان ما بعد كلمة مع يكون متبوعا وما قبلها تابعا فيكون ملاحظة الوصف فى الاوصاف اصلا ومتبوعا وملاحظة
الذات تبعا ولذا يقع صفة ولا يقع موصوفا وفى تلك الاسماء ملاحظة الذات متبوع ولذا يقع موصوفا ولا يقع صفة قال السيد السند
قدس سره فى شرح المفتاح والمعيار فى تميز الاسماء التى دخلت فى مفهوماتها المعانى عن الصفات ان توصف ولا يوصف بها على
عكس الصفات فيقع مثلا اله واحد قديم ولا يقع شئ اله ويقع كتاب كريم ولا يقع شئ كتاب فظهر ان ما قيل ولا شك ان تعريف الصفة
يصدق على الآلة فلا يصح فالاولى ان يقال ان الوصف كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما هو المشهور ليس على ما ينبغى
واعلم ان المراد من الصفة المعنى المصدرى القائم بالغير مواء سند عنه او لا ملاحظة الذات معه عبارة من تعلق ذلك المعنى بتلك الذات
تعلق القيام او تعلق الوقوع فالذات والغير الذى قام به المعنى متحدان فى الفاعل ومتغايران فى المفعول فظهر ان ما قيل المراد بالصفة
الامر القائم بالغير ويشكل بنحو مضروب لان المصدر ليس قائما بالذات المفهومة منه باطل واقعا على الذات تقول **قوله** للذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التى هى الحمرة قيل والمذكورة ايضا فيه انه ان اراد ان الصفة المذكورة مما يدل عليه اللفظ وان لم يكن له مدخل
فى كون الاسم وصفا قلنا ليس الكلام فى اى صفة كانت بل فى صفة هى سبب لكون الاسم وصفا وان اراد انه يجعل الاسم
وصفا نحو فى خير الشئ وايضا المعنى بالصفة صفة يكون ملاحظة الذات تبعا لملاحظتها على ما يدل عليه قوله اخذت مع بعض صفاتها
والمذكورة بالقياس الى الذات ليست كذلك **قوله** فعلم ان معناه اى معنى اربع المذكورة فى المثال المذكور وعلى هذا فالاولى ان
يقع موصوفه بالاربعة بدون قوله مررت بنسوة كما لا يخفى **قوله** موصوفة الاولى كما قيل متصفة لمعنى بنسوة ثبت لهن الاتصاف

بالاربعية لان الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه لقولهم موصوفة اذا النسوة متصفة في الشر الا
بالاربعية لانه وصفهن احد مما مع ان فيها ايهام خلاف المقصود وهو ان المتكلم وصفهن بالاربعية اي كونهن اربعا واشتهار اطلاق
الموصوف على من قام به المعنى يقتضي من شانه ان يوصف سواء وصفه احد ام لا الايدفع الاولوية بل الصواب ايضا وكذا كون الحسب
هو الوصف والثابت هو الوصف العارضي لايدفعهما على ما قيل فتدبر **قوله** ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اختصاصه ببعض افراده
اذا كان معنى غلبة الاسمية عند النحاة ما ذكر كان بقاء معنى الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي
ولا يخرج الاوصاف بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن
مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يصح القول بان غلبة الاسمية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي عند البعض دون آخر
ولا بان ظاهر كلام المص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة بل يجب ان يأول انظ كما اشار اليه الشارح قدس سره ولعله
بقوله الاول للحية السوداء وبقية معنى الغلبة عنده وليس ما ذكرنا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم
يصير بكثرة الاستعمال في احدها بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان
عاما في كل واحد من بني العباس ثم صار شهيرا في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوانه وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة
قوله في الفهم منه الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل واحد منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف نحو رجل
اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال **قوله** فلذلك المذكور اشار الى ان المشار اليه مثنى فالحق في اسم الاشارة التثنية لكن
اتى بالمفرد بتاويل المذكور قال الرضي يشار بالواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه
بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور **قوله** يرجع في قولهم تقدير لمفعول الم يسم فاعله لقوله صرف ذهبت بسورة كرجع لا يصلح الا بتجوز اشار اليه ان اصل المحتمل
يرجع بقوله نسب الصرف الى الكل لانه معتبر لجزئه وكان التعرض عليه بانه غفل عن ان جعل المنسوب الى الكل الكل لا كلا وان غفل عما قصده ونسب
اليه ما هو بريء منه من ان المراد بالكل اصالة الوصف وعدم معتبرة الغلبة **قال** وافعى قال الرضي لعلهم لم يعتبروا الصفة الغالبة
ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لقطا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها
قوله الاول للحية السوداء الالحية مطلقا كما يشعر به عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عند المص ما ذكره الشارح قدس سره فلا يبقى وصف الشمول
الي فظ كلامه بل انظ معروف عنه تعيين للغلبة وتحقيقا لها فانه دفع ما قيل ان ظاهر كلام المص يدل ان الوصفية زالت في الاشياء حيث جعلها
اسماء للحية فقط والقيد فقط ومع ذلك ليغير الوصف الذي زال عنها بالكلية ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب
سيبويه فانه لا يمكن له ان يحمل عدم استعمال المتكلم اجدل واخيل وافعى بمعنى الوصفية سببا للصرف ويجزم ببطلان منع الصرف فيها
فيجوز ان يكون ذلك مثل اسود وارقم على ان سبب الصرف عند المص عدم تحقق كونها اوصافا في اصل الوضع بل توهم انها موضوعة
للصفة لان افعى انما للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وكذا توهم في الاخيل ان معناه في الاصل طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا على ما
ذكره الرضي لا لعدم استعمال المتكلم في معنى الوصفية **قوله** اللفظي الحاصل بالتاء تقديرا لمتعلق معرفا وان كان المشهور تقديره الفعل او منكرا
لحاجة المعنى اذ لا يكون حيث جاز الا بناء على جواز انتصابها من المبتدا او على تاويل بان المقصود بيان شرط التانيث بالتاء لا حال كونها

والحاصل ان الآل واحد فجزالة المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقدير المعرف فتقدير المعرف ليس مما لا دليل عليه ولا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة لان اسم الفاعل للاستمرار لا للحدوث ولو سلم فذلك جائز عند البعض على ما مر بقي ان في جعله ظرفا لغوا متعلقا بالتانيث على انه مصدر ليوافق السياق اليه جزالة المعنى واعمال المصدر المعرف باللام قليل في غير الظرف واما في الظرف فكثير اذ هو مما يكفيه رائحة من الفعل فلم لم يذكر اللفظي لا احتمل ما ذكره التوجيهين **قوله** لان الاعلام اي الاعلام العربية واما الاعجمية فربما اتصرف العرب فيها بالنقصان لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المناسب مع عدم مبالاتهم بتغيير من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فقالوا في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس جبرال وميكال وارسطو **قوله** محفوظة عن التصرف اي بالنقصان فنا عايشه رض كر اجعفر صارت لازمة لا يحذف الا في الترخيم واما بالزيادة فان كان الحرف الزائد لا تفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو مغرى لم تجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له والا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا جازت مطلقا ان لم يخرج بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون **قوله** بقدر الامكان واما اذا دعت الى التصرف بالنقصان ضرورة كالتخفيف الداعي الى الترخيم فيتصرف فيها **قوله** اي كالتانيث اللفظي الا ان اشتراط اللفظي بها بالتصيير التاء لازمة وتحصيل سبب آخر بخلاف المعنوي فانه تحصيل سبب آخر فقط اذ لا يتصور العروض مع التقدير **قوله** ان يعارض ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره كذا في بعض الحواشي الهندية منع الجر والتنوين عن غير المنصرف كان لمشابهته له من حيث ان فيه فرعيتين كما ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم على ما ذكره الشارح قدس سره سابقا وهو الظاهر من كلام النحاة وانا تيسير قوله فيما سياتي لئلا يعارض الخفة احد السببين ثم قول صاحب المفصل لمقاومة السكون احد السببين فجوده ثقل السببين لا دخل له في منع الصرف حتى يعارضه الخفة بل وجوده وعدمه سيان بالقياس الى المنع ومعارضة الخفة على هذا ان الفرعيتين وان حصل بها المشابهة الا ان سكون الوسط يثبت عدم المشابهة حيث لا يوجد فعل ماض ثلاثي ساكن الوسط وضعا فبانتفاء المشابهة به من فعل خاص لا مطلقا يعارض احد السببين لا كليهما والكان من حيث ان في اعتبار كل سبب فرعا لآخر ثقلا بالنسبة الى الاسم لينبغي ذلك فيشبه الفعل لثقيل لدلالته على الحدث والزمان والنسبة فيثقل كل من السببين له مدخل في منع الصرف ومعارضة الخفة له ظاهرة **قوله** ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وقد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المستجمعان للشرائط على ما ذكره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان المعارض وقد وجد المعارض فيه وبالجملة الاطلاق والتقييد لا يخلو عن مناقشة واما الثلاثي الساكن الاوسط المنقول عن العلم المذكر كزيد علم امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف حتما كماه وجور نظرا الى التانيث بالطريان وابو زيد وموسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله **قوله** واما سقر فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة وقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمزى جمزي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادي الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف

السماد وسمد اما **قوله** بالمونث المعنوي المراد منه ما كان التأنيث فيه مقدرا لا المونث الحقيقي صح به الرضي وهو بهذا المعنى اذا سمي به مذكر لا يحتاج الى شرط آخر غيره ذكره المصنف وان نحو نساء ورجال اي ما فيه ليس بتقدير التاء باعتبار ولذا هي بالجماعة منصرف اذا سمي به مذكر لا يحتاج الى شرط آخر وكذا نحو حائض ليس التأنيث فيه مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك قلت تقول في تصغيره وتصغير الترخيم حييضة كالتقول في سماء سمية وليس كذلك لانك تقول فيه حييض تصغره بعد التسمية للمذكر وصرف نحو زينب باسم امرأة اذا سمي به مذكر ليس بعد مذكرا حقيقيا وعدم اعتبار كونه مؤنثا الا ان قبل التسمية بالمؤنث كان مذكرا بمعنى النعم وبعد التسمية به اليه صار مذكرا فاعتبار له كما انه لا اعتبار بعصر النخل عين الدمين بل هو ومصغر وكذا وجوه معرفة بمعنى السماء الذي غلب استعماله مذكرا بعد التسمية المذكر به ليس الاصل المغلوب كالعدم وجعل الغالب هو الاصل واللفظ مذكرا كما غلب استعماله مؤنثا فالوجه ترك الصرف اذا سمي به المذكر وجاز الصرف فيه وما يساوي استعماله مذكرا ومؤنثا اذا سمي به المذكر فيه الصرف والترك وكتب من الرضي انه كيف قال ويشترط منع صرف المونث اذا سمي به مذكر ترك كما اعلم بعد ما فسر المونث المعنوي بالقلة منه وقال ايضا فان سمي به اي بالمونث المقدر ما الذي عبر عنه بالمعنوي فانما يشترط الزائد الزيادة على الثلاثة او تاء منع الشرطان الآخران فعنه انه لا يصح جوابا من الترك كالاخفى ثم لا يصلح جوابا عن شبهة اعتبر ان الجواب عن الاول وانه فيه اعتراف بان نحو نساء ورجال وحائض ملحق من المونث المعنوي وليس الامر كذلك كمن سرقه الجواب اخرجا حقه **قوله** لان الحرف الرابع يعني مثلا او الخامس فيه قائم مقام التاء لا بمعنى ذلك من دليل قال الرضي وما يسد مسد التاء اما حرفي الزائد على الثلاثة آن موضع الثاني كالاسم فوق الثلاثة فعود الحرف الاخير يعم الرابع والخامس ففي المسلسل اعتبر الزائد وهو ايضا عام وبالجملة تقول بان جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ليس على الاطلاق ثم اقول بان تخصيصه بالقيام مبني على حروف ميزان التصغير وان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في بنية التصغير اربعة لا يزيد عليه اما بمقابلة فاء الثاني حرفا رابعا الا بعد ان لم يجبر شيء الزائد قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير نحو عناكب عناكيب الكان الالف الذي هو حرف خامس الاخير عنه حرفا رابعا الان في مقابلة حرف الميزان لان تصغيره نحو محيصيح واليا من منزلة الزائدة لانها ليست مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد به وجعلوا الحرف حرفا رابعا كونه نعسه لا يد من الميزان موزونة لتصغيره الا ان تصغير نحو ذا احدا الوحد والثلاثة المذكورة في تصغيرها من بعيد فيه استشهاد الرائد اي الكان من الحروف الزائد اذ في الحسن ودني تسمية في تصغير جحمرش فرزدق تحريش وفرزيرق كذلك لانهامن الزوائد ودال الشبيها مانيها وهو التاء الثالث ان يبقى حروفها ستول صغير على كسر الحكيم ففي التصغير اي ما في فتاوله الثانية فلان المراد من شكل وتمثيل صورة الحروف والحركات والياء او اعتبار الحروف الاصول ولذلك قبل يكره ما فيه نعدم اعتداد بياءين لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام ليس على ما ينبغي مع انه يلزم منه فساد على ان الالف الزائد في مصباح كان معتدا به حيث صارت ياء فاسا فلا معنى لعدم اعتداد الياء المنقلبة منها في المصغر **قوله** اي بكون هذا النوع بنصب النوع لانه صفة لاسم الاشارة الواقع خبر الكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي ولا شك انه نوع من الى مطلق التعريف تأمل قوله قدس سره كونه علما بهذا النوع وفيه انكرا الكون وعدم استقامة حمل كونه علما على هيئة

٦٥

فی قوله یکون الراجع الی التعریف رد علی من زعم انه لا یجوز حمل البا علی المصدریة لما ذکر فان قلت لم لم یقل المعرفة شرطها علمیة لئلا یحتاج الی التاویل قلنا لیجوز حمل البا علی النسبة ایضا وقیل لیس هذا اللام بدلا عن المضاف الیه کما فی قوله التانیث بالتاء شرطه العلمیة قلنا الابدال عن المضاف الیه لیس منحصرا فی اللام بل التنوین ایضا یبدل عن المضاف الیه اذا کان المضاف امر نسبیا وههنا کذلک وقد قال به هذا القائل ایضا فی قوله من قسمی قوله وانما جعلت شرطا لئلا یتعرف او العلمیة تنافی اللام والاضافة فاذا اجتمعا معها جاز ان یمنع ما یعاقبهما ایضا اعنی التنوین رعایة للعجمة حین امکنت فیتبع الکسر التنوین علی ما هو رایه ویبقی الاسم بعد ذلک قابلا لسائر تصرفات کلامهم واما بدونها فیقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فیقبل التنوین ایضا مع الجر مع سائر التصرفات فیصیر کالکلمة العربیة قوله لئلا یعارض الخفة احد السببین ای الاعجمی المجرد کونه ثلاثیا ساکنا وسطه یشابه کلام العرب ویصیر کانه خارج عن وضع کلام العجم لان اکثر کلامهم علی طول ولا یراعون الاوزان الخفیفة بخلاف کلام العرب فانه مع ما قیل فیه بحث اذ الکلام فی الالفاظ العجمیة وهی ثقیلة علی لسان العرب فاین الخفة حتی تزاحم احد السببین قال

تحرک الاوسط او زیادة علی الثلثة واعلم ان الزیادة علی الثلثة معتبر عند الکل واما التحرک فلا اعتبار له عند سیبویه واکثر النحاة فلذلک عندهم منصرف وجوبا کنوح قال الرضی وهو اولی وذلک ان تحرک الاوسط فی المونث انما اثر لقیامه مقام الساد مسد علامة التانیث واما العجمة فلا علامة لها حتی یسد مسدها شیء بل الاعجمی المجرد کونه ثلاثیا ساکن وسطه او تحرک یشابه کلام العرب والزمخشری تجاوز عما ذهب الیه المص ایضا بان جعل الاعجمی اذا کان ثلاثیا ساکن الاوسط جائزا صرفه وترک صرفه مع ترجیح الصرف فقد جوز تاثیر العجمة مع سکون الاوسط ایضا فکیف لا یوثر مع تحرکه ولیس لشیء لانه لا یسمع نحو لوط غیر منصرف فی شیء من الکلام والقیاس المذکور ایضا یمنعه وعلی هذا قدم قوله تحرک الاوسط مع ان المناسب تقدیم الزیادة اهتماما بکونه شرطا للمنع لمکان الاختلاف ولهذا ایضا قدم ما هو متفرع علیه علی ما هو متفرع علی الزیادة قوله هذا اختیار المص وعند غیره نوح کهند هکذا فی حواشی الهندیة وقال بعض الشارحین لما قوله وعند غیره نوح کهند لیس علی ما ینبغی لان نوحا متحتم الصرف عند سیبویه واکثر النحاة وانما حکم نوح کحکم هند عند الزمخشری هذا کلامه اقول قال الزمخشری فی المفصل وما فیه سببان من الثلاثی الساکن الحشو کنوح ولوط منصرف فی اللغة الفصیحة التی علیها التنزیل لمقاومة السکون احد السببین وقوم یجرونه علی القیاس فلا یصرفونه انتهی وهو بظاهره یشعر بان القائل بجواز الامرین فی نوح قوم من النحویین وهو قد نقل قولهم واشار الی ترجیحه بقوله فی اللغة الفصیحة التی علیها التنزیل وبقوله وقوم اشعارا بان القائلین به مجهولون فظهر ان قوله وانما حکم نوح علی سبیل الحصر لیس علی ما ینبغی وان الاعتراض علی الحواشی ساقط وان المسألة خلافیة علی ما یشیر الیه کلام الشارح فما فی بعض الحواشی لا یخفی ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولی لان غرضه التنبیه علی ما اجمع علیه النحاة وسهی فیه البعض لیس علی ما ینبغی الا ان یقال ان نسبة منع صرف نوح الی قوم علی ما وقع فی المفصل سهو وان لم یذهب الیه احد الا ان دعوی ان منع المعترض تام ومنع العلامة قاصر ونحوها الفساد قوله لوجود الشرط الثانی اعلم ان الشرط الاول صار کانه داخل فی المشروط اذ لا یبقی بدونه عجمة بل یصیر کانه عربی سواء کان متحرک الاوسط او زائدا علی الثلثة بخلاف الشرط الثانی اذ بدونه یبقی عجمة ولکن لا یکون سببا ووجود الشرط من حیث هو لا یکون مرادا فی نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثانی کنایة عن وجوده مع المشروط فالمنع فی الحقیقة متفرع

على الشرطين فاندفع ما قيل ان هذا الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع شتر وابراهيم وهو غير صحيح لان علم الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلمية وواحد من الزيادة وتحرك الاوسط قوله من انصرافه نحو نوح فانتفى فيه الشرط الثاني بالكلية وكان يرى في الظاهر انه غير منصرف وكان في الحقيقة الكلية وهما معا بخلاف لجام فانه ليس بعده الشابة فلا يحتاج الى ذكره بخلاف شتر فانه وان كان الحق عند البعض ان الحكم فيه لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيبويه والاكثر ليس هو جامعا حتى ينبه عليه اولا بل الحق العرف بالنظر الى الدليل وليس المراد ان التخصيص لتنبيه المذكور فقط فظهران قوله ولهذا قدم انصرافه لا اعتبار عليه فاندفع ما اورده عليه واحد بعد واحد من انه غير تام لان سيبويه واكثر النحاة ذهبوا الى انصراف شتر والحق عند البعض عدم انصرافه قوله مع انه الصيغة التي كان اولها الى قوله اوسطها ساكن كذا في الحواشي الهندية وقال بعض الشارحين لها وفيه بحث حيث ليشمل قوله بغير اصلى هذا التفسير لان ما يكون الثاني فيه نحو قرازنة بعد الفه ثلثة اوسطها متحرك فيخرج بعيد صيغة منتهى الجموع ويمكن ان يقال ان ذكره تحقيق المقام اولان المراد بالاوسط الياء المدة تشهد تفسيرية منتهى الجموع بالمفاعل والمفاعيل فيكون ما فيه الياء من قبيل الاول قوله وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى تفسير آخر لصيغة منتهى الجموع يعلم منه وجه التسمية بمنزلة التفسير للاول فلا يرد عليه النقض بكلالات والنقض بصحاري انه مندفع بشهرة كون اول الحرفين او الحروف بعد الالف فيها مكسور لفظا او تقديرا والصحاري ليس كذلك وما قيل لم يتحاش من دخول صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخول الاسم تعريفه وهو غير منصرف لاجل الالف للتانيث ليس بسديد اذ بعد جعله من افراد المعرف لم يذهب الوهم الى كون سبب المنع غير الجمع فيلزم ان يكون الجمعية سببا بدون الشرط قوله ولهذا اي لاجل ان هذه الصيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى واعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره وبيان انه اولى بذلك من غيره وليس علة للاطلاق فلا يصح ان ينتقض لوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالنقض بسبال بناء على انه مجموع غير قابل للتكسير غير صحيح قوله صيغة منتهى الجموع اي صيغة هي نهاية مجموع التكسير اي تجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن جمعه مرة ثم يمتنع اخرى جمع تكسير قوله الا انها جمعت ليس هذه مستقلة بنفسها لان الظاهر ان تقديم قوله بعد الكسر ولا نه واما قد صل فالنسب في المرتبة الثانية العطف بل هو علة للعلية مستفادة من قوله لهذا اي ما قيل يعني هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع هو تعدد الجمع في بعض الصور مرتين او مرارا قوله فانتفى تكسيرها يشير الى ان الامتناع متفرع على تعدد الجمعية قال بغيرها منقلبة عن تاء التانيث يستلزم نفي التاء بطريق البرهان وكذا التوجيه الثاني يستلزم نفي لما تقول بغيرها ويعم نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من تاء التانيث اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما شبهها فلا يرد واشاعثة وقرازنة وجواديه اذ التاء فيها ليست للتانيث بل في الاول عوض عن الياء المنسبة لانه جمع اشعثي وفي الثاني للدلالة على ان واحدها معرب لكن الكلام في ان التاء التي عوضا من الياء بل بعينها في الوقف لا في الحق وبنت لا بعينها في الوقف بعدما صارت عوضا عنها كان في الاصل للتانيث قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني مما كان جمعا ثم صار مع الحقه يا النسبة قوله فانه مفرد نحيض والكلام في جمع يكون جمعيته محققة باقية على حالها وشيء من هذا الجمع لا يوجد فيه يا النسبة نعم اذا صار علما وزال بعض جمعيته كمساجد ومداين فانهم علما حين جاز دخول يا النسبة عليه صح لا يبعد جمعيته الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق يا النسبة وايضا باستخراج الياء

خرج عن الصيغة المعتبرة هذا اذا لم يكن يا النسبة في مفرده اما اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كراسي
في جمع كرسي هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط ومنه يظهر ان الحكم على مدائني بانه مفرد محض ليس جمعا في الحال
ولا في الاصل على ما في الشرح والحواشي الهندية ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان الجمعية الاصلية لما لم يعتبر فكانه ليس في الاصل
وقد يجيب بان المراد بالجمع الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائني لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه اعترض
عليه بانه اذا كان المراد الجمع بجميع حروفه لصاغ قوله بغيرها لان نحو فرازنة ليس جمعا بجميع الحروف لخروج التاء عن صيغة الجمع
وقال بعض الافاضل وفيه نظر لان فرازنة جمع مع التاء والا لكان مع التاء مفردا ولا واسطة بخلاف مدائني فانه مع الياء مفرد وبدونه جمع فافترقا
انتهى وفيه ان مقصود المعترض ان التانيث بداخل في صيغة الجمع لعروضها وعدم وضع صيغة الجمع عليها كالياء وكونه مع التاء
جمعا لا يدفعه لانه ليس مراده من قوله جمع مع التاء ان التاء لازم للكلمة لانا نقول قد صرح هذا القائل بخلافه حيث قال التاء
في وزن فعاللة انما تكون لازمة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة واما اذا كانت للاعجمي فلا كجواربة في جمع جورب لصحة
ان يقال جوارب وفرازنة للاعجمي فلا يكون التاء لازمة اياه ووجه لزومها في جمع المنسوب دون الاعجمي ان التاء في جمع
المنسوب عوض عن ياء النسبة فيلازم بخلاف الاعجمي اذ التاء فيه ليست بعوض عن شيء فلا تكون لازمة هذا وانت خبير بان
قوله فلا تكون التاء لازمة اياه انما يصح اذا كانت التاء في فرازنة للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا عن
الياء فلا اذ التاء ح يكون لازمة قال الرضي في بحث المؤنث واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المدة وان
يكون لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء قوله فرزين او فرزان
بكسر الفاء وهو معرب قوله فعلم ما سبق اي من قوله بغيرها قوله احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها كتثبت الاجمال المقتضي
للتفصيل فيكون اما للتفصيل وفيه رد على الفاضل الهندي حيث قال ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام
آخر الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف قوله فاما ما كان بغيرها اشارة الى تفصيل
المجمل وتقدير لما لا بد منه في التفصيل من تعدد واما قوله واشاله مما هي قدرته ليكون موافقا للثاني في تثنية الاجمال الذي ذكره
وكان المناسب للسياق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرازنة فمنصرف قوله هذا جواب سوال مقدر نشا من قوله الجمع اذ المراد منه
كون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار المعنى فظهر منه ان السبب هو الجمعية فنشا منه ان حضاجر ليس فيه معنى الجمعية فكيف يكون
غير منصرف فاندفع ما قيل منشاه هذا البيان في الشروح حتى صار جمعا عليه وانما يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا عما سبق وغير
ذلك قوله يطلق على الواحد والكثير مما لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء الجمعية قوله فينبغي ان يكون منصرفا لانه
منعه مستند على الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فاندفع ما قيل ان انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف
لانتفاء الاسباب لا يندفع لان السوال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف قوله حال كونه علما الشيخ ظاهر في انه حال عن المبتدا
على تجويز البعض ويجوز ان يكون حالا من ضمير غير منصرف على جعل غير بمعنى لا وعلى التقديرين التقييد اما لان المراد من كونه
علما ما يتبقى به الجمعية فيشمل التنكير ايضا او لان الموجود فيه بالفعل ما يتبقى به الجمعية العلمية والتنكير انما هو بعد فيهما او للرد على سعيد بن
الاخفش حيث قال ينصرف نحو حضاجر علما مع كونه خلاف الاستعمال فاندفع ما قيل لا يصح ان يجعل حالا عن قوله حضاجر

الا على قول من يجوز الحال عن المبتدأ وعن ضمير قوله غير منصرف لعدم تعين منع صرفه لكونه منقولا عن الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف فذلك بعد التنكير ايضا على ان حضاجر بعد التنكير منصرف على راى لبعد العهد بالجمعية والصحيح منعه وقيل هو على الخلاف كباب احمر صرح به الفاضل الجعفري في كتابه المسمى بالارشاد وهذا واما جعله حالا من مفعول يعيذ المقدر فليس بموجه كما لا يخفى وان كان من وجيه **قوله** والتانيث غير مسلم رد على بعض شارحي اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على الانثى **قوله** لانه علم لجنس الضبع اه الضبع وان كان انثى الضبعان كما قال المعترض مصرح به ايضا حيث قال الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين واليه ذهب الفاضل السندي وقال الرضي وبعض شارحي اللباب والضبع لا يطلق الا على الانثى الا ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع وغيره وليس علما لجنس هو الضبع كما زعم المعترض يدل على ذلك الحاشية المنقولة منه قدس سره والمكتوبة على قوله لانه علم لجنس الضبع وهو على هذا المعنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع وغيره لا الجنس هو الضبع فظهر ان منع التانيث مبني على انه ليس علما للضبع لا على كون الضبع هاما في اللغة هذا انفا مثلا ان المحشيان قد نقلا عن الصراح ان الضبع يشمل الذكر والانثى وعبارته قدس سره يصلح للحمل على هذا المعنى ولكن حملنا على ما ذكرنا للحاشية المذكورة **قوله** وهو الاكثر قال الرضي الاكثرون على انه غير منصرف وقال ابو الحسن ان من العرب من لا يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه نظرا الى قوله عرب كما عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه اياه بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا **قوله** شابه الاعجمي الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف **قوله** لعدد قيل قال سيبويه ومعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل ومحمل على ما يشابهه فوجه بعضهم قوله بانه على قوله غير منصرف للموازنة من غير سبب اولا سبب فيه سوى العجمة والتانيث المعنوي وهما لا يوثران بغير العلمية وسراويل ليس بعلم وبعضهم بان الحمل على الموازنة بسبب ما اشار والشارح قدس سره وبان الحمل من قبيل الجمع مكارها والصواب وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية قال الرضي وعدم النظير عنده سبب لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز ان يعتبرا في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن **قوله** وقيل والقائل المبرد **قوله** ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاز ذلك في الاعلام كما ثبت في مدينة معينة او امتناع اطلاق الجمع على الواحد في الجمع الحقيقي دون الفرضي **قال** فلا اشكال بالنقض به فاندفع ما قيل كيف يصح نفي جنس الاشكال مع انه يشكل على صاحب بانه يوازنه مفرد او هو سراويل فينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمفرد العربي وهو الاعجمي باعتبار وبتقدير الجمع فيه صرف اولم يصرف لاختصاص هذا الوزن بالجمع **قوله** فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في اللباب وشرحه **قوله** الا ان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف اذ ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فالضرورة يكون مقدما على ما يعرض للكلمة بعد الوضع بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع كانه تصور عند الوضع ان الياء في الآخر ثقيل عليها الضمة والكسرة مثلا فحذفها وبنى الاحكام على اعتبار الاصل لانه اولى به اذا احتيج اليه من خلافه والكلمة ح في حكم التام اذ للاكثر حكم الكل فامتنع

ماقيل فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عن مايعرضه في التركيب وان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناء على ماذكره من ان الاعلال مقدم على مايعرض الكلمة بعد تمامها وكذا ماقيل فيها لهذا القائل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية على منع الصرف لانه انما يتعين بالضمة والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وعروض احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما مقدم فهو مسلم لكن لا ينفع ذلك وذهب بعضهم وهو سيبويه ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاعلال يشعر بتقديم الاعلال على منع الصرف وهو تقول به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان الاعلال مقدم على منع الصرف الا انه قال بتعويض التنوين عن اليا بعد حذف تنوين الصرف احترازا عن رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية دون تنوين على ما في الرضي وغيره **قوله** عوض عن اليا المحذوف اوعن حركتها في حواشي المتوسط اصله جواري بالتنوين فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذف اليا وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا عن حركة اليا وبقيته بعد حذف اليا حذف تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن اليا او حركتها تنوين آخر في الرضي قال المبرد التنوين عوض عن حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة لتخف التقل بحذف اليا للساكنين انتهى ولو لم يعوض لبقي اليا لعدم موجب الحذف فيثقل لفظا بكونه باليا مع كونه جمعا ومعنى بالفرعية فما قيل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا يظهر فيها بحال واللازم منتف فالملزوم مثله ليس بشيء اذ ليس فيه شيء مما ذكر من باعث التعويض على انهما اسمان عجميان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تعويض عن حركته على انهما بالالف اخف منهما بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى وشتى كما في جوار لانهما بالالف اخف منهما بالتنوين وجوار بالتنوين اخف منه باليا فما في الحواشي والشرح يشعر بان تعويض التنوين من الحركة جاز عند القائل بتقديم الاعلال على منع الصرف وقد عرفت انه جاز عند المبرد القائل بتقديم منع الصرف على الاعلال ايضا فان ثبت ذلك او ثبت رواية لتقديم الاعلال من المبرد فحصر القائل بتعويض التنوين عن الحركة في المبرد مع قوله بتقديم المنع على ما في بعض الحواشي حيث قال قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم ان من جعله غير منصرف بجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن اليا او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده ليس على ما ينبغي وان لم يثبت واحد من الامرين فما في حواشي المتوسط والشرح مشكل **قوله**

٤٠

وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قليلة خبيثة اختارها الكسائي وابن يزيد وعيسى بن عمرو **قوله** فلو تطرق اليها التغير بجعلها معربا على ما هو المفهوم من سوق الكلام والمراد ان كان مطلقا فالملازمة ممنوعة على تقدير وان خص باللفظ فالملازمة مسلمة لكن لا يلزم منه كونها مبنية لجواز كونها معربة تقديرا كما قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاحواب الحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا

لكونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها حكيته لدلالتها على قصة غريبة لكان اولى لانطباقه على التسمية ووجه الاحتراز عنه التقدير الاعراب ما عرفته انفا الا ان الشارح قدس سره بنى على انها عند المصنف مبنية لكن الرضي صرح بخلافه ناقلا عنه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام واما بعد التسمية فهي حكاية اللفظ فلا يطلق عليها انها معربة في الفظ ومبنية على هذا القسم وجه الاحتراز ظ قوله كان على المصنف ان يعلم انها مبنيات عند المصنف واما اذا كانا معربين عنده كما هو مذهب البعض فيرجح عدم التقييد فلا ورود للسؤال قوله كما في التسمية اي بكلمة اشتك لان كون بناء المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا فيما يليه غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا ما هو المبنا ومنه وهو التضمن بالفعل فيخرج منه ما صارعلما وكذا بناء المركب الذي كان الثاني منه صوتا غير متيقن كونه مبنيا بعد تعينا لان بناء الصوت والتجئ مذكور فيما بعد فيحتمل ان يكون مبنيا بعد التركيب ايضا ويكون قوله والا اعرب الثاني مخصوصا بالبعض الذي يكون معربا غير منصرف بعده ويكون قوله الا على عمومه قال الالف والنون المعدود ان اشارة الى ان اللام للاشارة الى ما ذكر سابقا في تعداد الاسباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشرط لا يخصصه بحيث يخرج ما ليس منه اذ يقرر شرط العلمية لا يخرج ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدة نحو حسان من الحسن بخلاف سائر الاسباب فان الشروط فيها مخصصة فلا بد فيها الى تلك الاشارة فان قيل الشرط الاول وان لم يكن مخصصة لكن الثاني مخصصة لفعلانه وفعلى مختصان بفعلان فلم ترك منه زيادة فلا احتياج الى البيان قلنا يحتج البيان دفعا لتوهم الاطلاق من اشتراط الاول قبل الوصول الى الثاني قوله لكونهما مزيدتين هذا قول الكوفيين قال ابن هشام في مغنيه قول النحاة امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة قد اشتهر والصواب خلافه وهذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالف التانيث ولذا قال الجرجاني ينبغي ان يعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية في الاسم وزنة سكران في الصفة لان الزيادة لا يقوم بها ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالتهم عن علة الاعتبار فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الف التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه قوله والمشابهتها لالف التانيث هذا مذهب البصريين والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير لالف التانيث وهذه الفرعية اعتبرها البصرية لا عرفت من دلالة كلام المغني عليه ولان الرضي قال والالف والنون فرع الف التانيث لا يخفى بعد اوقرب ما يزيد عليه المغني والاول اشارة الى مذهب البصرية والثاني اشارة الى مذهب الكوفية وقوله لا يخفى بعد اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون وهو ان الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا فمن هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما بوجوه اخر ايضا فانهما نحو تساوي الصدرين فنحو سكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدتين نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة لمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك لان هذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وعطشان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيد من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا

كزيادة ہذا ہي حمرا معا فكون الزائد الاول في الموضعين البنا فانہ اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل
على ہذا ہو الامتناع من تا التانيث ہذا كلامہ وبهذا ظهر ان ما قال صاحب الغالي معترضا على قول اللباب وہذان الاخيران
يعني الف الالحاق والالف والنون المعتبار عتان لا يعد ان سببين اصليين بل هما فرعا الفي التانيث من قولہ ہذا في الف ارطے
ظ اما في الالف والنون ففيہ نظر لان النحويين ذكروا انہ فرع على المزيد عليہ كما ان التانيث فرع على التذكير فثبت فرعيتہ من ہذہ
الجهة لكن ذكروا الوجہ التقوية معنا رعيتهما لالفي التانيث لان فرعيتہ تتوقف على الشبہ بخلاف ارطى فان فرعيتہ تتوقف على الشبہ
ليس بشيء فانہ رفع ما قيل وح لا فرعية كما صرحوا مع انهم صرحوا ان غير المنصرف لاشتمالہ على علتين تتضمن فرعيتين فبين التنافي تحين
تنافی ہذا ثم ان البصريين بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل المشابهة اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر
ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبہ عن المشبہ بہ وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران
وذہب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها
يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب لا شرط **قولہ** والراجح ہو القول الثاني لما عرفت ولان اشتراط انتفاء
فعلانة على القول الاول غير ظاہر كان وجہ الرجحان ان الاول تحقق في ندمانة ايضا مع انہ منصرف وفيہ ان المعتبر محض الزيادة
وبعد لحوق التاء يلحق بالاصل انتهى اقول وفيہ بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد زيادة التاء نعم كان لہ معنى لو كان الزيادة مختصا
بعد الاصلي وہو مہم **قولہ** لوحظ معها صفة يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل على العكس
وہو الحق فكيف يصح المذكورة قلنا قد يراد بكلمة مع مجرد المصاحبة صرح بہ الشريف قدس سره في حواشي شرح المفتاح وہو المراد
اذ ليس المقصود التعريف بل ما يمتاز بہ الاسم عن الصفة فيكفيہ مجرد المصاحبة بخلاف المذكور في الوصف فانہ لتعريف والتعريف ليفيد
فائدة زائدة مقصودة في ہذا المقام وہو ان الاسم المقابل للصفة قد يعتبر في مفهومہ مع خصوصية الذات خصوصية الوصف ايضا كآلة وكتاب **قولہ**
ہو ہذا المعنى بقرينة مقابلتہ للصفة **قولہ** لا الاسم الشامل للاسم والصفة ہذا المعنى ہو الظاہر والمتبادر من الاسم في امثال ہذه المواضع
فلذا احتاج الى نفيہ واما المعاني الآخر فليس في ہذا المقام وامثالہ فلذا لم يحتج الى نفيہ **قال** فشرطہ العلمية قال الفاضل الہندي
يحتمل ان يكون الفاء يعني في قولہ فشرطہ في جواب اما المحذوفة قبل قولہ الالف والنون وقال بعض الشارحين لہا وانما احتاج الى
تقدير اما ولم يجعل جواب اذا الشرطية لان العامل في اذا الشرطية ہو جوابہ وما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة كما
في فسبح بحمد ربك ہذا كلامہ وفيہ بحث اما اولا فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا بہ او بمفسر
لہ نحو قولہ تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربتہ صرح بہ الرضي وما نحن فيہ ليس كذلك فكيف
يتم تقديرہا واما ثانيا فلان حصر العامل على الجواب ليس عند الكل بل عند الاكثرين وعند البعض العامل فيہ ہو الشرط فيجوز ان
يكون قولہ فشرطہ جواب اذا عند ذلك البعض فلا احتياج الى التوجيہ الذي ذكره مع انہ ليس بتمام قال الشيخ ابن الحاجب في الايضاح
شرح المفصل والعامل في اذا كانت شرطا مختلف فيہ منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وہم الاكثرون في المنہل شرح الكافي
واما اذا فعاملها ما اشتمل عليہ جوابها من فعل وشبهہ ہو قول الاكثرين والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليہ فلا يرد
الاعتراض بان المضاف اليہ لا يعمل في المضاف وقال الرضي واما العامل في اذا فالاكثرون على انہ جزاؤه وقال بعضهم ہو الشرط

كما في متى واخواته ثم قال ورد الاطلاق الفريقين والاولى ان نفصّل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه
وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى جئتك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزاء دون الذي
في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف فعلى ما ذكره يتعين ان العامل في اذا في لفظ الكتاب هو الشرط اذ المراد بتضمن اذا معنى الشرط
كونه للوقت المبهم كما ان المراد بعدم تضمنه معناه كونه للوقت المعين الا انه كثيرا ما يستعمل في المبهم قال الحلبي في الايضاح شرح المفصل
متى للوقت المبهم لانك تستعملها الا فيما لم يتحقق وقوعه كقولك متى جاء زيد ولا تقول متى طلعت الشمس واذا بالعكس والمكانت اذا قد تستعمل
كثيرا في المبهم هذا وبالجملة انكان اذا للشرط فالعامل فيه الشرط وان لم يكن فالغالب مانعه عن العمل صرح به الرضي حيث قال ولما
كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله عن الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرط استعمال اذا المتضمنة
معنى ان وذلك مجيء الفعلين بعده على طريق الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء وانما قيد الجملتان ترتيب الشرط والجزاء ليدل التركيب
على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل
ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى ائذا ما مت لسوف اخرج حيا فان قلت
ما العامل في اذا بعد تقديرها امّا هو الجواب فان قلت ما بعد الفاء الجزائية كيف يعمل فيما قبلها قلت الا ما فاء في الفاء الا انّ على ان اما
انما يمنع اذا كانت في موضعه وهو صدر الجزاء اما اذا اخرت عنه فلا يمنع وده خيرت عن الصدر لئلا يقع في الابتداء هذا وتفصيل ما في الحواشي على
طريق الاكثرين والاحتمال الآخر المشار اليه فيها اشارة الى ما ذهب اليه البعض **قوله** باعتبار المناسب واحدة من نظر الى المناسب
افراد الضمير ان نظر الى ذاتيهما تثنى في قوله انكانا نظرا الى ذاتيهما وكان النظر الى كونهما سببا اليه جائزا واما قوله فشرط فالاولى فيه اعتبار كونه
سببا لان الشرط صار واحدا اليه بعد ما كان المقام باعتبار ويحتمل الاحتمال الثاني **قوله** ادشرط وذلك لان الاسم احتمال بعيد فيخالف
السياق والسباق **قوله** تحقيقا اللزوم زيادة مبنى اذ باللزوم يصير الزيادة قوية فتوتر والعلية والمكانت وضعا انما لا يجعل الزيادة من
من نسج الكلمة يعني انها صارت اصليتين حقيقيا في كونهما زائدتين بل بمعنى انها صارتا كالتي من اصول الكلمة في اللزوم وعدم الانفكاك
وهذا ناظر الى القول الاول او ليمتنع دخول التاء هذا ناظر الى القول الثاني **قوله** كعريان جاء في الاسم حركات ثلث في العين لم يحكي
مكسور الفاء ومضموم الفاء ويكون مؤنثه بالتاء البتة فيكون منصرفا قطعا العريان مؤنثه عريانة فيقصود بعدم دخول التاء في مؤنثه
هو فعلان بفتح الفاء لا غير ولا يبعد ان يقع قوله فانتفاء فعلانة اشارة الى ذلك في المنقل قد تتبع الامام جمال الدين ابن مالك ملحقا
فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا وجبانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا
وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وانحن نصرانا وقد وجد لفظان نظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن قاسم فقال مزيلا لتلك الابيات
وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا تم فيه الجبلان بجا مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدخنانا بدال مهملة يعني اليوم المظلم
والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل المسوف كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة و
شناة تحتية اليوم الذي لا غيم فيه والصوحان بصاد وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة الرجل الكثير النسيان
وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب
والندمان النادم والنصران واحد النصارى **قال** او كانا في صفة اشار بتقدير كان الى انه من عطف الشرط والجزاء وليس

من عطف على معمولی عاملین مختلفین لانہ لیس مما جوز ولہذا علی تقدیر کون کلمۃ فی مذکورا مع صفۃ واما اذا لم یکن مذکورا علی ما علیہ بعض النسخ فمن عطف علی معمولی عاملین مختلفین لانہ من قبیل ما جوز **قولہ** فانتفاء فعلانۃ ظ فی ان المراد ان لا یکون مونث الصفۃ بالتاء الا انہ یحتمل الخصوص ففسرہ الشارح قدس سرہ و فعالہ بقولہ یعنی امتناع دخول تاء التانیث علیہ ای علی الالف والنون او علی الصفۃ لانہ بمعنی الوصف سواء کان بفتح الفاء او ضمہا او قیل انتفاء فعلانۃ تقید لظاہرہ عدم دخول تاء التانیث علیہ فیلزم عدم انصراف عریان والصراف عریانۃ ففسرہ بامتناع دخول تاء التانیث علیہ تفسیر الاعم بالاخص بقرینۃ قولہ وقیل وجود فعلی فانہ یدل علی ان المراد انتفاء فعلانۃ فی مؤنثہ لا فی نفس کلمۃ فیہ الالف والنون انتہی وفیہ ان الضمیر المجرور فی المفاد والظاہر ان الکان الی فعلان بفتح الفاء فتفسیر الشارح قدس سرہ لیس بصریح فی ردہ اذ الضمیر فی عبارتہ لیس متعین الرجوع الی ما نقلہ غیرہ والکان الی الالف والنون فاستلزام ذلک عدم انصراف عریان ثم علی ان تفسیر الشارح قدس سرہ لا یدفعہ اذ المراد من الضمیر المجرور فی عبارتہ الیہ الالف والنون والکان المراد نفس کلمۃ فیہ الالف والنون والکان المراد المذکر فکونہ ظاہرا بل مستفاد من انتفاء فعلانۃ ثم علی ان المشہور ان التانیث طار علی التذکیر فالاستلزام ثم **قولہ** لانہ متی کان مونثہ فعلی یشیر الی ان المقصود من ہذا الشرط انتفاء فعلانۃ لکن یخدشہ انہ اذا کان المقصود من ہذا الشرط انتفاء فعلانۃ ایضا ینبغی ان یمنع رحمان عند ہذا القائل لحصول ما ہو المقصود وہو انتفاء فعلانۃ الا ان یقال المقصود عندہ انتفاؤہا بناء علی الدلیل وہو وجود فعلی اذ کل ما جاء منہ فعلی لم یجیء منہ فعلانۃ فی اکثر لغات العرب لا انتفاء مطلقا وبعض بنی اسد یقولون فی کل فعلان جاء منہ فعلی فعلانۃ ایضا نحو غضبانۃ وسکرانۃ فیصرفون ہکذا فی الرضی وفی المفصل ان بنی اسد قاطبۃ یصرفون ویقولون فی مؤنثہ سکرانۃ لیس علی ما ینبغی **قولہ** فی انہ منصرف او غیر منصرف ظاہرہ لا یوافق المقسم اذ الاختلاف فی احد الامرین لا فی المفہوم المردد وتفسیر ان المعنی سنی وقع انہ منصرف او غیر منصرف ای دفع ہذا التردد وقیل یعنی اختلفت فی ہذین الامرین فان اخذ محل النزاع انصرافہ فقد اختلف فیہ وان اخذ عدم انصرافہ فکذلک اختلف فیہ ووقع فی الخاطر الفاتر ان المعنی اختلف فی رحمن فی وقت تفتیش انہ منصرف او غیر منصرف وعلی ہذا یکون فی انہ ظرفا للاختلاف وعلی الاولین بدلا من رحمن **قال** دون سکران حال من رحمن ای من اجل الاختلاف فی الشرط اختلف فی رحمن متجاوزا من سکران وندمان فالاختلاف فی الشرط سبب للاختلاف فی البعض والاتفاق فی البعض ولو لم یکن الشرط مختلفا بل متحدا لکان اتفاقا فی الکل فاندفع ما قیل ان الاختلاف فی الشرط لا یکون منشأ عدم الاختلاف فی سکران لانہ علی تقدیر الاتفاق ایضا یثبت عدم انصراف سکران وانصراف ندمان **قال** وزن الفعل قد شاع ارادۃ الصیغۃ من الوزن وہو المراد ہہنا یؤیدہ قولہ کشمر وقولہ او یکون فی اولہ زیادۃ لا کیفیۃ تحدث فی الحروف والاضافۃ من قبیل اضافۃ العام الی الخاص علی ما فی الحواشی الہندیۃ فاندفع ما قیل علیہ ان العام انما ہو الموزون لا الوزن اذ العام لا بد وان یصدق علی الخاص ویصح حملہ علیہ والوزن بالنسبۃ الی الفعل لیس کذلک الا انہ لما کان المتبادر من الاضافۃ وزن لہ زیادۃ تعلق بالفعل بالاختصاص او الغلبۃ فیلزم اذ کرہ الشارح قدس سرہ علی وجہ یصیر بہ ذکر الشرط مفیدا وعلی وجہ یعلم منہ کون وزن الفعل صفۃ للاسم علی قیاس سائر الاسباب ہو مفہوم من المقام لا تفسیر للوزن فاندفع ما قیل فی تفسیر وزن الفعل بکون الاسم علی وزن آہ نظرا لان الوزن لیس مصدرا بل کیفیۃ تحدث فی حروف الفعل ولا ضرورۃ ولا داعی الی حملہ علی ہذا المعنی وقیل یجوز ان یکون الاضافۃ للاختصاص ویفید الجز

من حيث انه يفيد ان التشهد واحد او مرين اما الاختصاص الحقيقي او الحكمي بالاصل بالنسبة مبنية على الدليل وهو وجود زيادة فكر بادة الفعل
وهذا التعميم لا يستفاد من الاضافة ولا يخلو عن مناقشة قوله على وزن يعد من اوزان الفعل والعدكا يكون بالاختصاص وبالغلبة
يكون بالوجود نوع وجوده مع وجوده في غيره مكونه هذا الوزن المشترك من اوزان الفعل مشعرا بمزيد اختصاص له بالفعل ثم فلا يكون التعميم
تاما قال ان يختص بالفعل يعني انه لما كان المتعارف في الاستعمال والغالب في الاختصاص في لفظ التخصيص الاختصاص
والمخصوص ادخال الباء على المقصور يعني الاصالة وكان حمل على هذا المعنى غير صحيح اشار بقوله معنى الى ان التخصيص في المتن مستعمل
ما هو الاصل فيه وهو ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الاصالة واشار الى وجه ما ثبت حمل هذا المعنى من انه كيف
توجد في الاسم لعله الا منقولا من الفعل او في نسخة والضمير الى الوزن على ما هو المتعارف والشائع ويجوز ان يرجع الى الاصل
ليكون موافقا لنسخة الاولى وانما ست على خلاف المتعارف قال ولا يوجد في الاسم العربي يشير الى ان الاختصاص اضافي
بالقياس الى الاسماء العربية فلا يضره وجود هذا الوزن في الاسماء العجمية قال كشمر بشين معجمة ما كان في الواقع مما نعرض ربطه بقوله
لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل ربطا لطيفا وجعله مثالا له ولذا قيده بقوله على صيغة الفعل الماضي المعلوم والا ماضي فعيل
معلوما ومجهولا لا يصلح مثالا للاختصاص وقدمه على ضرب واشكال ثلاثيا لانه صيغة معلوم وللمعلوم شرافة على المجهول ولانه من ابواب
معلوما ومجهولا بخلاف ضرب او معلومه ليس من الخواص فان قيل يؤيد كونه على تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لا يخلو عن مناقشة
قوله فانه نقل من هذه الصيغة الاولى نقل من الفعلية الى الاسمية وجعل علما قوله وكذلك بذر بموحدة وذال معجمة من بذر
اسرف قوله لماء اي اسم لماء كذا في الرضي وبعض شروح اللباب في المفصل بذر بموحدة وذال معجمة اسم ماء قال شاعر سقى الله اطلالا
عرفت مكانها حرابا وملكوما وبذر والغمر وبده كلها آبار مكة كذا في الصحاح وقيل ان البيت انكان استشهادا على انه اسم ماء او
حراما وحبر وبيان لاسوا بافعوله هو آبا كما تيا فيه وامكان استشهادا على انه اسم البئر على ان حراما وامواه بيان عنوله مكانها فعوله
او الاسم بالاثبات ثم فيه جرابا بالجيم كغراب وملكوما كالمضروب والغمر بفتح معجمة كغلس قوله وعثر بمثلثة فوقية قوله وخضم بمعجمتين
معجمتين قوله رجل في المفصل قال الجوهري وهو اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة
الخضم وهو المضغ قوله لما الموضع بالشام في المفصل وبه اذ ثبت القاسم قوله على البناء للمفعول وهو من خواص الافعال لم يكن
في الاسماء ودئل اسم قبيلة من الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لابي الاسود الدئلي وان لم يعلم انه اسم له ودية فهو ايضا منقول من
الفعل المجهول وهو قولهم دئل فيه سرح من الدالان وهو مشي فيه سرعة فان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس في الحال
قيلا القول عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وبقولهم تحت وحنوط للطائرين وان سلمنا انه ليس بمنقول
قلنا انه شاذ في الرضي ان صح ما نقل ان دئل لغة في الدئل ثم بمعنى الاست فشاذ في الجار البروي ثم للاست ودئل
لغة في الدئل من الاجناس المنقولة من الافعال قوله غير مختص باعتبار المقام التمثيل المختص وسمه لا تقول لم يذهب ليس جماعا
ثانيا التعميم اذ لو ذهب اليه الجمهور لا يصح تمثيله فيه في هذا المقام بل حينئذ تمامه جواب لا يقع هذا الوزن المشترك غير الغالب وهنا لو
عند البعض بما لا قوله اي مع مصدرا اي ضرب المعلوم الذي ليس مختص ولا غالب قوله الا بعض النحاة وهو يونس وعيسى بن عمر
فالاول اعتبر مطلقا لتسمية العرب الى يحرمل وعضد وكتف وصغر وحاتم اعلاما والثاني بشرط كونه منقولا من الفعل كما في الرضي وغيره

من الحواشي ووقع في الحواشي الهندية لوسمي بخو ضرب ودحرج معروفا ينصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو وغيرهم من النحاة
وزعم عيسى انه لا ينصرف **قوله** او يكون دخل في الشرط الاول كل ما هو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادته او لا وخرج منه ما ليس
بمختص لكن البعض منه وجد غير منصرف للوزن وسبب آخر نحو اثمر فالجمهور قال لا دخاله او لتغليب زاعمين ان وزن افعل غالب الافعال
والمص قال بنكر الا مذكوره او يكون في اوله زيادة كزيادته موجبا بان هذه الزيادات لاطراد زيادتها في اول الفعل صارت
اشد اختصاصا به فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا فيه فتظران قوله غير مختص وقع ممزوان اوليغ الخلو ودون الجميع واليه يشير
قوله غير قابل للتاء فالمحتاج اليه غير المختص لا المختص وان حمل كلام المص على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة المبنية على الدليل وهو
وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل لا اطلاقا على ما في الحواشي الهندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان
احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لا ينصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل
على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني
انه راى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في افعل وقال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومنها يجيء افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاحرج
واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ويجيء افعل ماضيا من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاحرم واجم واتمر ويقابله في الاسماء جميع
الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع واكل وارتب الظاهر من كلام المص انه تثبت الغلبة باعتبار الانواع والافراد جميعا اما الاول
فلانه اثبت ان افعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المبني على الثلاثي قليل يعارضه ما جاء من الاسم غير
مبني على ثلاثي واما الثاني فلانه حكم بان افعل التفضيل يجيء من جميع الافعال الثلاثية غير الالوان والعيوب ومنها يجيء افعل الصفة
فيكون افعل اسما اكثر افرادا من افعل فعلا ايضا ويرد عليه ان قوله كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل
ليس على الاطلاق كيف وهو لا يبنى من الافعال الناقصة ولا من فعل لازم للنفي ولا من فعل غير منصرف ولا من فعل لا يكون قابلا
للقلة والكثرة ثم الرضي رد عليه حيث قال وللقائل ان يقول على قوله افعل الفعلي لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما عرفت
انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب الفعلي والذي جاء في مثل
يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد
على افعل فعلا اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب هذا كلامه فعلى هذا افعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة
يعارضه افعل المتكلم بل يزيد عليه اذ افعل الصفة لا يجيء الا من فعل مكسور العين في الماضي المفتوح في المضارع وافعل المتكلم يجيء
منه ومن مفتوحي العين وما يجيء افعل الصفة من غير باب فعل فهو قليل ملحق بالعدم لا يعارض شيئا ولو سلم فافعل المتكلم من باب
آخر يعارضه ويبقى افعل ماضيا سالما من المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل يجيء افعل التعجب
ليس على الاطلاق كيف اسم التفضيل مبني مما ليس بمستمر وافعل التعجب لا يبنى منه بل مما حصل في الماضي واستمر كما صرح به نفسه في
بحث فعل التعجب **قوله** اي في اول وزن الفعل آه هذا الترديد بمجرد بيان لمرجع الضمير اذ المراد على التقديرين الاول اليه وزن الفعل
الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادته فمآل التقديرين واحد **قوله** اي زيادة حرف تقدير للمضاف اليه المعوض عنه التنوين

في المضاف وقوله او حرف زائد تقدير للموصوف وجعل المصدر بمعنى الفاعل صفة له وعلى التقديرين تشكيل الطرفية اذ ليس
في اول احمر مثلا وهو الهمزة زيادة حرف والاحرف زائدة والجواب ما ذكره الفاضل الهندي من ان بينهما عموما وخصوصا من وجه
والاعم يصلح ظرفا للاخص واما ما قيل على الاول مع نقيضه في لان الصفة تنسب الى موصوفها يعني نفيه ان ما هو صفة بعينه
منسوب الى الموصوف وما هو منسوب ليس بصفة نعم لو لم يقدر المضاف اليه وقيل في اوله صفة الزيادة كما قال به الفاضل الهندي
لاستقام ولا حاجة الى الجعل في بعض الكلام كما قال به بعض الافاضل معللا بان صفة الزيادة ليس بظروف للاول بل قائم به وصفة
تنسب الى موصوفها يعني كالاعراض الى محالها وفي جعل ما ذكره الشارح قدس سره اولا راجعا اليه تخلف بارجاع ما ذكره الفاضل
الهندي في الاجوبة من قوله ويراد اول حروفه الاصول نفيه ان زيادة الحرف ليس في اول حرف من حروف اصول وزن
الفعل كما في احمر مثلا فالشبهة باقية كما ان ما الاان يقال في بمعنى على كما ذكره بعض الشارحين لما وما قيل الاول من تقسيمي مبني
بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصود لان اول الوزن ظرفا لصفة الزيادة لا لنفس الزيادة الا ان يقال اذا كان الزيادة
في اوله يكون الحرف الزائد في اوله اذ الحرف لا ينفك عنه فليس بوجيه والحاصل من وجيه فتامل قوله من حروف اتين ولا يراد
بها معاني بل الدال بمجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره في حواشي الرضي ولو سلمت فتقيدة على الدخول
ولو سلم فالمراد اشباهها المتحدة بالنوع معها قوله اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل اشارة الى ان قوله
غير قابل حال من المضاف اليه وهو الضمير في اوله قوله ولم يجعله حالا من قوله وزن الفعل شرطا لانه يوجب التقييد لا اعلى شرطا
وزن الفعل مطلقا مع انه ليس كذلك فاما قيل يحتمل ان يكون حالا من ان اي قوله وزن الفعل شرطا لانه من جملة موانع الصرف فلو قال
معنى ولا من قوله زيادة فلان جواز الحال من اسم كان مختلف فيه والتصريح عن ارتكاب بحث زمانية ان غير قابل اوغير قابل لان
يكون حالا من زيادة فتذكيره فما قيل الصدر يذكر ويؤنث فمردود لم يكن مع التاء والتاويل بان مع الفعل عند العمل لا مطلقا
الا ان يقول التاويل نكتة بعيدة عند تكثير الفعل او نحو ميلا مع ذلك قول السيد السند قدس سره العزيز في شرح المفتاح في بحث التعريف فاعل
ناسب مصدر مضاعف يتاول بان يضاعف قوله اختصاصها بالاسم مصيرة بمنزلة الحرف الاخير منه حتى اجري
الاعراب عليه بخلاف الالف واللام فانهما يختلفان مختصة بالاسم لكن لعميره من الاسم فلم تخرج الاسم به عما هو من وزن الفعل
والمراد من القبول الامكان الوقوعي الذي لا يبقى فيه شائبة امتناع الغير لا الامكان الذاتي فاندفع ما قيل الخروج على تقدير تحقق التاء
لا على التقدير قبولها والكلام فيه وتدقيق عند الوزن بعد التاء عن وزن الفعل لا حاجة الى القيد لان الكلام في وزن الفعل لانا نقول
قيده ليحكم على المثال الاول بالتاء والمؤنث بالانصراف والقيد لتعميم الحكم غير منصرف ويعلم قيمته قوله قياسا بالاعتبار
الذي يمتنع من الصرف او يمتنع تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس قاعدة
القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضي في بحث جمع التكسير قال الرضي في ذلك الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتاء والغالب في الاسماء الجوامد ان الفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منها كعير واتان وقد جاء العكس
ايضا في كليهما كامرء وامرأة والافعل والفعلى وسكران وسكرى وكما مر وامرأة هذا كلامه وليس فيه تصريح بكون الفرق بالتاء
خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة في الصفات ايضا غير غالب مع انه ليس خلاف القياس والمص قال في الشافية

وافعل للتعدية غالبا وفعل للتكثير غالبا مع ان المعاني التي غيرها ليس خلاف القياس نعم الغلبة يستلزم كون خلافها قليلا ولا قلة

لا يستلزم خلاف القياس وايضا الحكم بالغلبة في كلامه ليس في مطلق الاسماء بل في اسماء الجوامد واسود ليس منها **قوله** بالاعتبار الذي اي غير قابل للتاء باعتبار ذات السبب الذي امتنع اي قرب من الامتناع وزن الفعل او ما كان على وزن افعل لاجله اي لاجل ذلك السبب اذ لا يمتنع حقيقة بمجرد ذلك السبب الذي شرط عدم قبول التاء باعتباره بل لا بد من اعتبار وزن الفعل اليه فعدم القبول مقيد باعتبار ذات السبب لا باعتبار السبب من حيث هو حتى يرد ان امتناع الصرف انما يعلم من تحقق الشروط والعلل في الاسماء فلا بد ان لا يعلم تحقق الشروط من امتناع الصرف ثم ان القيد ان كان قيد النفي فعدم القبول باعتبار ذات الوصف ثابت لاسود وان كان باعتبار لا باعتباره بل باعتبار آخر منتفيا عنه وانتفاء المطلق بهذا المعنى لا يستلزم انتفاء المقيد حتى يرد على هذا التقدير يشكل بنحو اسودة لان المطلق اعني عدم القبول منتف فينتفي المقيد بهذا القيد وان كان قيد المنفي فالقبول المقيد باعتبار ذات السبب منتف عن اسود وثابت ليعمل حيث قبل التاء باعتبار ذات الوصف الذي قرب ان يمتنع لاجله فلا يرد ما قيل يشكل على هذا التقدير بنحو يعمل لان القبول بهذا الاعتبار منتف لان الاعتبار منتف لانتفاء منع الصرف وكذا اولى في قوله تعالى اولى لك فاولى علما للوعيد اي الشر القريب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لانه لا يقبل التاء باعتبار العلمية بل باعتبار آخر قال الرضي والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم وقبول التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا هذا كلامه وكذا اربع اذا جعل علما غير منصرف للعلمية ووزن الفعل حيث لا يقبل التاء باعتبار الاسمية بل باعتبار آخر وحين العلمية لا يقبل التاء فلا اشكال عن ان يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج الى التقييد بقوله قياسا فيظهر ان اربعا بعد التسمية غير وارد على المعرّف على تقدير عدم التقييد بقوله قياسا **قوله** فان لحوق التاء للتذكير اي لحوق التاء في اربعة واخواتها لاجل ان مميزها مذكر فمنشأ اللحوق هو تذكير المميز فلا يكون قياسا في التاء ان يكون لحوقه لاجل التانيث ثم المميز من الثلثة الى عشرة يكون مجموعا فيلحق التاء بها اذا كان المميز مذكرا ويترك اذا كان مؤنثا والتذكير والتانيث ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكرا يؤتى بالتاء وان كان لفظ الجمع مؤنثا نحو ثلثة حمامات وان كان الواحد مؤنثا يترك وان كان لفظ الجمع مذكرا نحو سبع ليال هذا وما ذكره الشارح قدس سره في بحث اسماء العدد صريح في ان لحوق التاء لاجل التانيث حيث قال وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة وثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويمكن ان يقال انه غير قياس ظاهرا اي من حيث ظاهر اللفظ وقياس باطنا من حيث المعنى والتاويل بالجماعة ويرد عليه ان التاويل بالجماعة غير لازم في الجمع بل يجوز ان يأول بالجمع والتانيث في هذه الاعداد واجب عند تذكير المعدود وقال الرضي في وجه تانيث الثلثة الى العشرة عند تذكير المعدود والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا يقع في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا بسبب كونه على عدد

فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا بسبب عرض هذا العرض فتانيث العرض في نعته اولى ثم انه غلب على الفاظ
العدد التعبير بها عن المعدود فصار عليها اوضح معنى الوصف الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ معنا لمعنى رجال ثلثة رجال معدودة
بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة فلما جرت
الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدود ات كثيرا نحو رجال ثلثة واذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها
مضافا اليه نحو ثلثة رجال وما بين نحو ثلثة من الرجال جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمونث بالتا
فبقيت الاعداد واذا كانت صفة لجمع المذكر بعد تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع
والجمع مونث فلو اثبتوا التا فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائها مجرى الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المونث لان
تانيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية
كتانيث جمع المذكر لا الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في الستة قال نسوة كما ازال التانيث العارض
التذكير الاصلي في رجال واما لم ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطارى ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة
لان الشي لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفا تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التا
كانت في الاصل التانيث بمجرد العدد وتانيث المعدود انتهى كلامه وبهذا اظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التا باعتبار
اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة والاعداد لا يقبل التا باعتبار الوضع العهدى بل بعد عروض الوصفية
وظهر ايضا ان ما قيل المراد عدم قبول تا التانيث والتا في اربعة لا لتذكير ليس بشي وظهر ايضا ان ما قيل ان التا في اربعة ليست لدلالة
على اربع لان اربعة للمذكر وارباع للمونث والمذكر مقدم في الرتبة ليس على ما ينبغي وظهر ايضا ان انصراف نحو اربع كما انه منسوب
الى عروض الوصفية يجوز ان يكون منسوبا الى فوات شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التا فتدبر **قوله** اى من اجل اشتراط
عدم قبول التا لا يخفى ان عدم قبول التا قيد للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المقيد
من حيث هو اذ لا يتصور وجوده بدون المقيد فاندفع ما قيل لا يخفى ان امتناع احمر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان
يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الى المجموع على معنى عدم قبول الزيادة التا **قوله** امتنع احمر وزعم امتناع لفظ فيه وصف
اصلي على اشتراط الزيادة بعدم القبول وهو في الحقيقة جعل وجود الزيادة بشرط علة الامتناع لفظ فيه وصف اصلي لا
جعل وجود الشرط علة للمشروط حتى يرد عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ويحتاج الى تكلف في الجواب **قوله** كل
كل اسم جعل ما موصوفة فاحتاج الى التقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو الظاهر في القواعد ولو جعلها موصولة لا احتاج الى
التقدير لافادة العموم والاستغراق **قوله** بالسببية المتعينة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كاحمر او لا كبزيد بشكر
ومع العدل في اسم يوضع الاعلام كعمر واما مع عدل كان قبل العلمية غير منصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه
لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل لبطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن باشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر ما اقرب جمع اذا العلمية وضع آخر وقول سيبويه اقرب
لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ انتهى كلام الرضي اقول انظر ان قوله وقول سيبويه اقرب الخ لا اعتبار سيبويه العدل في آخر

وجمع وتضعيف لقول الاخفش والكوفيين بان عدلها اولفظي غير مبتين على المعنى فلاينافيه كون العلمية وضعا آخر بخلاف عدل أحاد
واخواته فانه والثان عبارة عن اللفظ الا ان اعتباره مبني على المعنى فيزول بزواله كما اشار اليه بقوله وزوال العدل لا لاعتبار بعد
في نحو مثنى وثلث لانه مذكور في جنب اخر وجمع لا في جنبهما ولانه ذكر اعتبار العدل عند سيبويه في اخر وجمع لا في مثنى وثلث بل ذكر اعتبار
العدل فيهما عند الجرمي وابن باشاذ وقال وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولان قوله وزوال العدل ببطلان
معنى العدد يشعر بان منشأ العدل فيهما المعنى حتى زال بزواله وليس لفظيا فقط فكيف توجه بقوله لان العدل امر لفظي وربما يؤيد ذكرنا
قول صاحب العباب وانصرف احاد ونحوه كثلاث ومثلث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان
معنى العدد وقال الجزولي انه غير منصرف لاعتبار العدل الوصفي مع العلمية واما نحو اخر وجمع علما فمنصرف عند الاخفش والكوفيين
قياسا على احاد واخواته وعند سيبويه غير منصرف اعتبارا بالعدل الاصلي فان عدلها باعتبار حكم في اللفظ فلا يبعد ان يقدر ذلك مع العلمية
بخلاف عدل نحو احاد فانه باعتباره في مسماه فظهر ان ما في بعض الحواشي من ان نحو مثنى وثلاث علما غير منصرف عند البعض اعتبارا
للعدل الاصلي والیه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق ليس على ما ينبغي وان ما في المنهل شرح الوافي من قوله وهذا الذي
ذكره المؤلف من قوله وينصرف نحو احاد للعلمية لمذكر ليس مذهب الجمهور وانما ذهب اليه بعض النحاة ليس بشئ **قوله** لا تاثير فيه اي في منع الصرف
للعلمية معها خلافا للجزولي فانه قال بتاثيرها معها **قال** اذا نكر اي جعل نكرة ولو مجازا او بارادة غير المعين مجازا من الموضوع المعين
ليتعين التعريف فيكفي في الانصراف وتوقفه على الانتفاء حقيقة ممنوع ولو سلم فهو حقيقة في عرف النحاة فلا يرد ما قيل يصير بهذا التاويل في
حكم النكرة فلا يلزم انتفاء التعريف حقيقة فلا يلزم الانصراف **قوله** بان يأول العلم بواحد اي بفرد من الجماعة الملحوظة بعنوان انها مسماة
بذلك العلم وفرد بهذا الاعتبار هو مسمى بذلك العلم كما يشير اليه قوله فانه اريد به المسمى بزيد ويحتمل ان يراد انه يأول بلفظ واحد وتقيد بقوله
من الجماعة المسماة به وعلى هذا قوله فانه اريد به باعتبار المآل ثم في العبارة اشارة الى ان هذا التاويل انما يكون بعد الاشتراك وقيد الجماعة
اتفاقية فانه اريد به المسمى بزيد **قوله** الالف واللام سواء كان حرف تعريف او بمعنى الذي للعهد الذهني **قوله** عن الوصف المشتهر صاحبه
تقييد به لان المسمى كل علم اوصافا كثيرة فلا بد في ذكر العلم وارادة الوصف من مرجح يرجح وصفا دون وصف كالاشتهار **قوله** فان
كل واحد من هذه الاسباب الاربع الاولى الاربعة **قوله** مستثنى مما اي من المستثنى منه المقدر الذي بقي فيه العدل ووزن الفعل
من الاستثناء الاول ولم يخرج به وفيه اشعار بان الخارج بالاول كثير والباقي قليل وبان اخراج الثاني بعد اخراج الاول كما
قال الرضي مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل تمكنا المستثنين
من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا انتهى وقال في مباحث المستثنى في نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا
عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو ولعل ذلك للاشارة الى ان المعاني مترتبة على
حسب ترتيب الالفاظ فاعتبار الاخراج في الاستثناء الاول قبل الثاني وفي الثاني قبل الثالث على حسب عبارة الاول والثاني
والثالث لا لانه اخراج الكل معا وقيل للاشارة الى تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد وفيه بحث لانه ان اراد ان تعدد الاستثناء على الوجه المذكور
مطلقا غير جائز فهو غير مسلم كيف وهو جائز اذا كان الاداة متعددة وان اراد انه غير جائز اذا كان الاداة واحدة فهو مسلم لكن

٨٠

اه کرر لیس بنصر علی ان ذلک جائز ایضا عند جماعة قال الرضی استثنا شیئین باداة واحد و بلا عطف غیر جائز مطلقا عند اکثر الشیخ

اداة الاستثنا اذ الاصل فیه الا وهی حرف فلا یستثنی بها شیئان وجوّز مطلقا عند جماعة قوله لا یوجد شیئ من الامر الا بینهما الی

منه بسبب الدائر صدقه من المجموع واحد بها ختلالا ما تیه وغیره حتی یلزم خلاف الواقع ولا المختص برا صدمنها حتی یلزم استثنا الشئ من نفسه

بل لا یکفی ان هذا التوجیه حسن فی غایة الحسن لا سماجة فیه کالمن غیران قوله لا مجیء عمادا وان لم یوجد مثله فی کلام العرب العرباء لکن کثر فی عبارة

العلماء فی الکشاف فما ارسلناک الا نذیرا الا خفیفا بی وسماعلیهم ما کان ذلک الابعنا دعنادا لا شبهة فی الاسلام وما هی الا تنبیه

لا خیر صرح به العلامة التفتازانی والشریف جح فی شرحها المفتاح قوله ای لم یبق فیه سبب من حیث هو سبب با نتفا العلمیة

نیتفی ذات احد السببین و وصف السببیة من الآخر فیما هی شرط فیه انتفات مالعصیرة واحد من الاسباب التی ثمان منها

سبب لمنع وان بقی ذاته لکنها لیست سببا انما سببا بالمعنی المذکور رجا اندفع ماقیل وفیه نظر لان المراد بالسبب اما التام

فیعقل بقاؤه علی سبب واحد بهذا المعنی وانما لا تم فذات السبب لیسبب نافتقد بقی بهذا الوصف مع انتفاء العلمیة قال ای بقی

سبب واحد فیما هی لیست شرطا فیه بقی فیه کونه واحدا من الاسباب حیث مافات منه بالعصیرة احدا منها وهذا هو المراد من بقائه

کونه سببا فاقیل انتفاء العلمیة یستلزم انتفاء تاثیر السبب سواء کان شرطا له اولا ولا تحقق التاثیر بدون الاثر لیس بشیء قوله هو وزن

لا قوله لم یجامع مع وزن الفعل بکذا عبارة السید قدس سره فی حواشی المتوسط قوله وایضا قد عرفت اه دفع لما قیل ان لو جد واحد

من الآخر واخر من فغیه العدل مع وزن الفعل اذ منع صرفه لا یقتضی اعتبار الاعراج لوجود السببین فیه غیر العدل وهما وزن

الفعل والصفة الاصلیة هذا وما ذکره الشریف جح ان قیل بان جعل آخر معه ولا من المعرف باللام کان الآخر ایضا معه ولا من المعرف

باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن والجواب انه غیر مختص لجواز ان یکون اخر معه ولا من اه من بنی علی ان حدث من بلا وجب

العدل لکونها غیر داخل فی الصیغة ولو حکی ولو قیل انه یوجب العدل علی ما ذهب الیه البعض فالجواب ما ذکره انه لا اجاب بعض

الافاضل من ان احمد علی وزن الفعل لانه لم یکن علی اوزان العدل المشهورة فینبغی ان یحمل شاذ الاسعد ولا اذ هو لا یمنع من تمامه

قال وخالف سیبویه الاخفش فی الرضی قال الاخفش فی کتاب الاوسط ان خلافه فی نحو احمر انما هو فی تقتضیه القیاس من الم

نوع علی منع الصرف قوله ولما کان قول التلمیذ الی قوله جملة مهملاة وسنده المخالفة الی الاسناد فان قلت کون قول التلمیذ

کونه موافقا القاعدة قد ذکره المصنف حیث و نکته تجعل قول التلمیذ اصلا و سنادا النعت الی الاسناد و بعد الثبوت فلا بد ان یعلم توجیهها

من المتن لیطلب لها نکتة فمن ای الفاظ المتن اعلم ذلک قلنا من نصب قوله اعتبارا وذلک لانه یجب ان یکون منصوبا علی انه

مفعول له لیکون صریحا علة ومستند المذهب سیبویه وهو انه اذا لحظ بعد التنکیر الانصراف فعلله الصرف بیان وحده وذلک فی

جملة مفعولا له بخلاف جعله حالا او ظرفا او مصدرا فانه لا یفید کونه علة صریحا و یجب ان یسند الی الفته الی سیبویه لیوجد شرط

نصب المفعول له وهو اتحاد فاعله وفاعل عامله بخلاف ما لو جعل الفاعل الاخفش فانه لم یوجد ذلک الشرط والمعتبر

ذات خیر ان الشرط المذکور رای الجمهور واما عند البعض فلیس بشرط وهو المرضی للشیخ الرضی قوله ای معنی الوصفیة منه

قبل العلمیة ظاهرا ورانا شیا من مجرد نظر علی ما هو الظاهر فیخرج افعل التفضیل المقرون بمن عن کونه حالا خلافا لما ظاهره من

من الفعلیة باندفع ما قیل کیف القول بمنع التفضیل المقرون بمن بلا خلاف مع صدق ما هو المراد من نحو احمر علی ما بینه الله علیه

وجعل قوله بلا خلاف قيد للنفي على ما قيل لا يجري في ذلك اذ منع التفضيل المذكور بالوفاق على ما في الرضي وبعض شروح اللباب

قوله فيدخل فيه سكران واشاره نحو ثلث وثلاث اذ حكمه بعد التنكير حكم احمر على ما في حواشي السيد السند قدس سره على المتوسط واللباب والرضي **قوله** وكذلك افعل التفضيل المجرد قيل وكذلك ثلاث انتهى كما ان افعل التفضيل المجرد عن كلمة من منصرف بعد التنكير بالاتفاق كذلك ثلاث بعد التنكير منصرف بالاتفاق وفيه بحث اذ فيه اختلاف بعد التنكير مثل احمر على ما عرفت **قوله** لاجل اعتبار الوصفية الاصلية قال الرضي معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار الانه ذا الحيثية لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز نظرا الى زوال المانع وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر **قوله** لزمه ان يعتبره اي يجعل الوصف الاصلي كالثابت مع زواله لكونه اصليا لا ان كلا الوضعين مشترك في عدم لزوم اجتماع المتضادين حقيقة وكون الوصف اصليا زائد ومحصل الجواب ان اعتبار المتضادين وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه بمنزلته فاعتبارهما في منع صرف لفظ واحد كجامع غير مستحسن فظهر ان ما قيل الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين ليس على ما ينبغي **قوله** فان العلم اي الشخصي اذ هو المتبادر من الاطلاق والعلم الجنسي علمية تقديرية ضرورة على ان عدم الخصوص فيه تم كيف وهو موضوع لماهية مشخصة موجودة في الذهن واستلزام ذلك امتناع اطلاقه على الافراد حتى يحتاج تم كيف واطلاقه على الافراد بخصوصها مجاز **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد قد عرفت ان المحذور هو جعل المتضادين كالثابت معا في منع صرف لفظ واحد لا جمع المتضادين في التاثير حتى يرد عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه **قوله** فان قلت التضاد آه على ما ذكرنا من تقرير الحواشي على ما هو ظاهر لفظ المتن لا ورود لهذا السوال الا انه ذكره زيادة للايضاح ورفعا للاشتباه حتى لا يتوهم ان اعتبارهما محال **قوله** لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا اي كما يطلق على الحركات الاعرابية فيه ان الاطلاق على الحركات الاعرابية انكان بطريق المجاز كما صرح به الفاضل المحشي فالصواب ترك التقييد وانكان بطريق الحقيقة فهو يخالف ما هو المشهور من ان الضم والفتح والكسر مختصة بالحركات البنائية ويخالف اليه قوله قدس سره اي بصورة الكسر قال الفاضل المحشي رح في توجيهه يعني اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بابا من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحركات الاعرابية مجازا انما لظان يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء هذا كلامه لا يقال مخالفته للمشهور لا يضر لان ذلك مبني على ما هو المختار عنده وهو ما ذكره في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا لانه لو كان كذلك لما اختار التاويل وايضا ما ذكره لا يوافق المشهور وهو ظ ولا ما ذكره المحقق الرضي اذ المفهوم مما ذكره عدم اختصاص الضم والفتح والكسر بالبناء مطلقا والرضي صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق ووقوعها على الحركات الاعرابية ايضا بالتقييد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة فاء فعل ومع التقييد تقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المص بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين في الآخر مطلقا ولو جعل موافقا لما ذكره المحقق يصير مخالفا لما ذكره فكيف يبني عليه لا يقال ما ذكره الرضي

في اول المبنيات يخالف ما ذكره وقبيل قوله وانواعه رفع ونصب وجر وهو ما نقلته ان القاضية قد ذل الضم والفتح والكسر القاب
مختص بالحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع
او الاعراب ولا في ذلك كقولك في ميم رجل انه متحرك بالضم حتى لا نقول ليس كذلك اذ قد قيد الضم في ما قوله في زيد انه متحرك بالضم بقوله
في حال الرفع فهو لم يترك الا لفظ التقييد يدل على ذلك ما ذكره وبعد هذا الكلام من قوله والتمييز بينهما بحسب حركات الاعراب وحركات
البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين تحقيقه بعضهم وتسامح بعضهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني و
على العكس ولا يفرقون بينهما بهذا اللفظ وبالجملة التاويل لا يوافق ما ذكره في المبنيات ولا قوله الا ان الكسر اه وهو يخالف ما ذكره في
المبنيات ان حمل موافقا لما ذكره المحقق الرضي والا فما ذكره في الموضعين موافق لكنه لا يوافق المشهور ولا ما ذكره المحقق الا انه يتم على ما
بني على المشهور لانا نقول ما ذكره في المبنيات ، ولو تعليقه تكليف مبني عليه فان قلت ما ذكره ه موافق لما ذكره في المبنيات
المحمول موافقا لما ذكره المحقق الا انه ترك التقييد اعتمادا على ما سياتي والمعنى لان الكسر لا يختص على الحركات البنائية فقط فتناسخ كون
ما ذكره ه خلاف الا التقييد حاصل معنى لان كسر غير المنصرف لا يكون الا في حالة الجر وان قلت نعم لو قيل بان المبني كما ان غير الجر
الجر قد يكون بالفتح كذلك لم يقل ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر غير المنصرف يكون بالفتح فلما لم يختص انجرار
غير المنصرف بالكسر بسبب اللام والاضافة باحدى العبارتين لا جرم صح بينهما لم يعد وصح ان يظهر لقوله ايضا فائدة الا ان المناسب
ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ايضا وما ذكره لبعض الفضلاء في توجيه ان الكسر من القاب البناء فكيف ينكسر
غير المنصرف به وجه ان لم يكن قوله ايضا آبيا عنه فتامل **قوله** اعني بيان لانسبة الدخول اليهما تغليب **قوله** اللام واخواتها
لمؤثرتين لفظا ومعنى وسائر الخواص ليس بهذه المثابة في مشابهة ما قيل فيه نقض طرد بان الاسناد اليه من خواص الاسم مع انه لا يغير فليتنبه
قوله ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا كذا في المفصل شرح الوافي وشرح اللباب قال الرضي اذا دخله اللام او الاضافة فاكثرهم
من المنع غير منصرف على حد المعرب [illegible] غيره وهو منصرف [illegible] وقالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين وقالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا [illegible]
قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامة تمكنه التي هي التنوين وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر في الحذف
الاسم غير منصرف وتوجيه هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فعلى قول هؤلاء
نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد حتى يحذف وقال بعضهم لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر
واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا اعدم مع اللام والاضافة لمنع الصرف هذا كلامه اقول في المذهبين [illegible]
منافية قال [illegible] الاطلاق فيه نظر الى الاول والثالث سواء ثبت العينان اولا وهو لا يخلو عن اشكال **قوله** وسقط التنوين
اي بقي ساقطا من الفعل الاصل بانه غير منصرف ولم يعد كما عاد الكسر لعدم موجب العود وفيه اشارة الى رد ما قيل ان حذف التنوين
في المحلى باللام والمضاف لاجلهما لا لمنع الصرف وذلك لان منع الصرف مقدم عليهما بدليل انهم جعلوا الاضافة في نحو حواج بيت الله
معاقبة للتنوين المقدر لمنع الصرف [illegible] التنوين الملفوظ بها [illegible] وذلك ان سبب منع الصرف لازم لذات الكلمة من غير توقف
على الاستعمال فبناؤها ضرورة يكون مقدما على ما يعرضها بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة **قوله** ان العلمية تزول بانه مراد اذا
كان للتعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذي هو في الاصل مصدر او صفة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل [illegible]

قال الرضي انما دخلت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للمح الوصفية الاصلية وكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمى
بها او صفا والمصادر اجريت مجرى الصفات فاندفع ما قيل فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان في الاصل مصدرا
او صفة كالفضل والحسن **قوله** وهذا القول انسب الا نسبية اذا التقى صدر المصنف رح على الاطلاق واما اذا قيد بما قيد به الشارح
قدس سره للملائمة تقع نحو هندا اذ اسرف فلا اذ يقدر دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول
اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان معتبران كما في هندا اذا اعتبر معاوضة سكون الوسط
لاحد السببين **قوله** جمع المرفوع لا المرفوعة تمهيد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا ينفي
كونه وصفا للشئ آخر اذ حاصله ان المرفوع في هذا المقام يتعين ان يكون صفة للاسم بقرينة كون الكلام في الاسماء ولو جعل مختصا
بالاسم اصطلاحا كما هو الظ فانا بعد التخصيص اجري مجرى الصفات فيقع صفة للاسم لا موصوفا فاندفع ما قيل انه نظرا الى اللغة
عام والى الاصطلاح اسم لا صفة **قوله** لان موصوفه الاسم الى قوله ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذي لا يعقل فلا يضر كون
بعض ما صدق عليه الاسم مونثا نحو حمزة وطلحة فالاعتراض عليه بان بعض الاسماء مونث وبان بعضها يعقل ساقط غاية
السقوط وكذا الجواب عنه بان المراد بالمذكر ما يقابل المونث الحقيقي اي بازائه ذكر من الحيوان والاسماء ليست بازائها الذكر
من الحيوان فتدبر **قوله** الدال عليه المرفوعات ولالة الجمع على المفرد **قوله** اي المرفوع ظاهر صريح في بيان المرجع واما ما قيل تحمل
بيان المرجع وتقدير المبتدأ فضيه فقال لا للافراد اذ التعريف يكون بالجنس والفصل او الخاصة وحدها او مع غيرها وشئ من ذلك
لا يفيد شرح المفرد من حيث هو بل لا بد في ذلك من ذكر المشخصات اليه **قوله** والمراد باشتمال الاسم عليها لما كان المتبادر من
الاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء واشتمال الظرف على المظروف وقد اطلق على اشتمال المتبوع في التلفظ على التابع فيه قال
تعيينا للمراد ودفعا للاشتباه والمراد باشتمال الاسم دار ويكون الاسم موصوفا بالضمة والواو والالف وجود شئ منها معه
وجود الصفة مع الموصوف ويؤيده قوله لفظا او تقديرا الا الوصف بدلول الرفع لمدلول الاسم لانه ليس معنى اشتمال الاسم
على علم الفاعلية ولانه لا يكون ح لقوله لفظا او تقديرا كثير فايدة فاندفع ما قيل مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان
الاتصاف بدلول الرفع لمدلول الاسم على انه لا حاجة الى اتصاف مدلول الاسم فان الاسم متصف بدلول الرفع كالمدلول انما الحاجة اليه
في الرفع فيكون من قبيل جعل الدال على الصفة صفة لا من قبيل ما ذكره رح **قوله** ان يكون موصوفا بها اي يكون الاسم مذكورا معه
العلامة ذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون الصفة بعد الموصوف كذلك يكون علامة الفاعلية بعد الاسم بالفعل لفظا وتقديرا
اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفعل او محلا اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعد ما فرض في محله فنزل الواقع بعد الواقع
في محل الاسم المبني منزلة الواقع بعده تصحيحا للتوسيم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في ضربت لا رفع فيه لفظا ولا تقديرا وكذا هؤلاء
في جاءني هؤلاء **قوله** اذ معنى الرفع المحلي انه في محل اي الاسم في محل لو وقع في ذلك المحل اسم معرب لظهر بعده الرفع فجعل ظهور الرفع
بعده بمنزلة الظهور في المبني لعلاقة المجاورة ومعنى الرفع المحلي خلاصة الشرطية وزبدتها وهو عدم رفع المعرب فالمبني لا البتة لو وقع في المحل
قوله وكيف يحصل الرفع اي يجب ان لا يحصل التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية الواقعة فاما جعله بان يقال المرفوع ما
اشتمل على علم الفاعلية لفظا او تقديرا الا محلا فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا كما هو ظاهر لفظ الحواشي الهندية بل يحسب التاويل

على وجه يشتمل تلك الاسماء ليكون التعريف جامعا واما التفسير بمعنى انه تعريف لنوع خاص كجعل المرفوعات اشارة الى قسم
من قوله وانواعه رفع ونصب وجر وبجعله تعريفا لا ينظر فيه الا اشتمال فلا كلام للشارح فيه فاندفع ما قيل لعل الباعث على تفسيم
عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد وقد فسر العهد بما ذكرناه **قوله** وهو بحث عن احوال الفاعل اذا كان
مضمرا متصلا اى تخصيص بما عدا الرفع المحلي والحال ان المصرح يقول بكون المضمر المتصل في ضربت مثلا فاعلا اذ البحث من احوال
الفاعل فرع اعتقاد كونه فاعلا سلمنا ان التخصيص يقتضي ان لا يكون الضمير المذكور مرفوعا وكونه فاعلا يقتضي كونه مرفوعا فانه مع
ما قيل ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز ان يكون
بحث عنه تقريبا هذا واعلم ان كون اسم ان واسم لا التبرئة وخبر كان مرفوعا محلا لمعنى آخر غير ما ذكره فانه قيل صرحوا بالرفع المحلي في
اسم ان وخبر كان وامثالها وبيانه لا يصدق عليه ليس لشئ **قوله** اى من المرفوع وهو الظاهر لان المتعارف بعد الفراغ عن التعريف
تقسيم المعرف وكون قوله ومنها المبتدأ آبيا عنه ثم **قوله** او مما اشتمل وقرب الضمير لا يعارض المتعارف وقيل لكن باعتبار حالته الاجمالية
فلا يرد عدم ورود التقسيم على صورة التعريف وفيه ان المرجع ان لوحظ بعنوان المرفوع فذاك وان لوحظ بعنوان ما اشتمل
فلاحظه الى الة الاجمالية لا يدفع ذلك الايراد **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية والمصدر ما اول بان مع الفعل والصفة التي بعد الاستفهام
والنفي والموصول اسم صورة فعل معنى على ما بين في موضعه واقتصنا باقي الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به **قوله** التي هي اصل الجمل
وذلك لان الغرض من الجمل الافادة وهي فيها اظهر **قوله** ولان عامله لكونه لفظيا وفعلا وهو الاصل في العمل اقوى من عامل
المبتدأ والخبر وخبر ان وخبر لا التبرئة واسم ما ولا المشبهتين بليس فذكر المبتدأ على التمثيل تعقيل اقوى من عامل المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم
خبر المبتدأ او المبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات بما يثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا ولا يخلو عن خدشة **قوله**
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذ لم يعرض له موجب التاخير بخلاف الفاعل فانه لا ينظر فيه الى الاصل المذكور بل اخر
وجوبا بموجب التاخير وردوا ذا ثبت اصالته بهذا الاعتبار بالنسبة الى الفاعل الذي هو اصل المرفوعات ثبت اصالته بالنسبة الى
سائر المرفوعات وقيل اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المسند بالنسبة الى اسم ما ولا امران متفقان ظاهران فاعتمد
عليه في ثبوت المدعى اقول وكون المسند اصلا بالنسبة الى اسم ما ولا ثم **قوله** اى اسم فسره لان الكلام في الاسماء ولان الفاعل
معنى العموم يتناول الفعل والحرف فالتخصيص ضروري ثم اندفع ما قيل لم لم يقل العموم كلمة ما ليستغني عن التعميم **قوله** والظرف قال
الرضي الاكثر ان بعد الظرف معمول متعد اي على معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو معمول للعامل المقدر
لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فمذهب المصرح الثاني الاول لما
فذكر الظرف حسن واما الثاني كما صرح به الرضي حيث قال ولم يقل او معنا ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بعدها الفعل
المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور فذكره غير حسن على هذا فالاولى
وتقدم في الحواشي المندية عطف على اسندا وحال بتقدير قد وقيل جعله حالا
بتقدير قد خال عن الاستقامة انتهى اقول الخلوص عن الاستقامة ثم **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل صرح به الرضي حيث قال
كل ضمير مرفوع ضمير المبتدأ يجوز ان يقع هو مسندا الى المبتدأ وان يقع هو مسندا الى ذلك الضمير والمجموع مسندا الى المبتدأ وكل خبر رافع

٨٥

لغير ضمير المبتدأ فهذا مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ انتهى زيد هذا كلامه وفي الحواشي الهندية فان قيل الفعل فيه مسند الى ضميره ونه قيل بل اسند اليه ايضا والاسناد فيه منكور كما عرفت في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فمبنى على تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد انتهى والحق ان اسناد مجرد الفعل الى زيد في زيد قام انكان مما اعتبره النحاة كما هو الظاهر من كلام الرضي فالقيد للاحتراز وانكان مما لم يعتبره النحاة كما صرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم وقال في المطول لا نم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تصانيفهم انما هو مع الخبر لا غير وما يقع في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فانما باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقع للفعل مع ضميره المتصل به فعل فالقيد لدفع الوهم واليه ذهب المصرح في اماليه وقوله لان الاسناد الى ضمير شئ ليس على ما ينبغي لان المتبادر من اسند اليه الفعل هو الاسناد بلا واسطة لا الاعم حتى يكون وقدم عليه للاحتراز هذا وقيل الاحتياج الى ما ذكره اذا جعل قوله وقدم عليه قيدا لكلا الامرين واما اذا جعل قيدا لشبه الفعل فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره لانه لا يضمر فيه بل نقول على ما ذكره الشرح قدس سره قيد لاحد الامرين فكانه قيل ما اسند اليه احدهما وقدم احدهما اليه وعلى هذا ايضا لا اشكال اقول جعل قوله وقدم قيدا لشبه الفعل خلاف الظاهر وقوله قيد لاحد الامرين ان اراد به انه قيد لاحدهما فقط فهو مم والا فان اراد به نفي الاشكال نفي الاشكال في كلا الصورتين فهو مم وان اراد في صورة شبه الفعل فقط فهو مسلم لكن يبقى الاشكال في صورة الفعل **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا اي تقديم الفعل او شبهه على ما اسند اليه تقديما واجبا **قوله** نحو كريم من يكرمك فانه بعيد ق عليه ان الصفة اسندت الى من يكرمك على ان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة وقد عرفت فينبغي ان يكون فاعلا فلا قيد التقديم بالوجوب خرج **قوله** وجوب تقديم نوعه اي نوع الفعل او شبهه على ما اسند اليه لا نوع ما اسند الى الفاعل حتى يلزم اخذ المعرف في المعرف ولا نوع المسند حتى يرد انه ليس تقديم نوع المسند واجبا وعدم كون تقديم نوع الفعل على ما اسند اليه واجبا بل جائزا بحيث يجوز تاخيره اليه مم كيف ولو كان كذلك لكان زيد في زيد قام فاعلا كما ان الخبر في كريم من يكرمك خبر في الصورتين واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا القيد لاخراج المثال المذكور فلو لم يكن التقديم واجبا لما كان مخرجا بل لغوا ومجرد كون قام في زيد قام مسندا الى زيد على ما بينه الشارح قدس سره لا يقدح في الوجوب فاندفع ما قيل الجواب ساقط لانه يشكل بقام زيد لان نوع قام بل خصوص قام لا يجب تقديمه على اسم اسند اليه لجواز ان يقع زيد قام فانه مسند الى زيد على ما بينه الشارح قدس سره **قوله** اي اسنادا او واقعا على طريقة قيام الفعل ظاهر بل صريح في ان الجار والمجرور متعلق بواقعا وانه صفة لمصدر اسند فما قيل قوله اي اسنادا او واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسند او صفة لمصدره ليس على ما ينبغي وقيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ورده بعضهم بان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك انتهى اقول فيه بحث لان المراد بطريقة القيام ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها وهو صفة للفعل وشبهه فكيف لا يكون الفعل اليه هذا واعلم انه اذا جعل قوله على جهة قيامه به معمول اسند ولم يجعل قوله وقدم عليه حالا بل عطفا على اسند يلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول الا انه يجوز ذلك اذا كان العامل قويا ومثله كذلك **قوله** زيد قائم ابوه قال الرضي تمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل الفاعل ليس نصا فيما قصد

لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابراه لكان نصا ورده الفاضل المحشي بانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم انتهى اقول انما وجب التقديم ثمة لئلا يلتبس بفاعل الصفة والالتباس ممتنع فابوه في المثال لا يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعم الرضي فان قلت ما الفرق بين هذا المثال وبين قائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلت الفرق ما ذكره الفاضل السندي من انه اذا كان احد الوجهين على خلاف الاصل والآخر على الاصل فحقه ما يخالف الاصل يلتبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق خاطره اليه فيختل المقصود وان استويا اصالة ومخالفة عن الاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتميز احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه انتهى كلامه وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا للصفة والآخر وهو كونه مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل وفيه ان عمل الصفة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قال الرضي في بحث اسم الفاعل عليها الفاعل والمفعول والاصل فيهما على خلاف ضعفها وقال الفاضل السندي في حواشيه في بحث خواص الاسم ان اتصاف الصفات بالفاعل فرعي لا يعتد به فيكون ما جوز فيه الوجهان لا من قبيل الالتباس الا ان يقال الابتدائية توجب امرين كليهما على خلاف الاصل احدهما ما ذكره والآخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والفاعلية يوجب خلاف اصل واحد والمشتمل على خلافي الاصل واحد كالاصل بالنسبة الى المشتمل على خلاف الاصلين وفيه ان كون الخبر جملة خلاف الاصل لم على ما ذكره الرضي في بحث الخبر وايضا يشكل على هذا قائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف اصل واحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين كون المسند مبتدأ والآخر كون الاسم فاعلا للصفة فلا يكون من قبيل جواز الامرين مع انه والا قوله كما في زيد قائم فالمذكور في النسخ التي رأيناها اسم الفاعل وليس في زيد قائم شئ مما يوجب تقديم المبتدأ على الخبر فضلا عن ان يكون مقيسا عليه فلعله سهو من الناسخ والصواب كما في زيد قائم هذا وبما نقلنا من الفرق بين صورة الالتباس وجواز الوجهين ظهران ما ذكره الفاضل المحشي في بحث المبتدأ من ان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين خلاف الاصل ليس على ما ينبغي وبالجملة ان قيل بان عمل الصفة خلاف الاصل يكون زيد قائم ابوه من قبيل جواز وجهين لا من قبيل الالتباس كما قال الفاضل المحشي فلعل قول الرضي مبني عليه لكن يرد عليه ما ذكره في بحث المفعول به من قوله كذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره ولسبب التقديم كما في نحو ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ مع ان كلا الوجهين خلاف الاصل فان الابتدائية يوجب كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والمفعولية يوجب تقديم المفعول على العامل وهو ايضا خلاف الاصل فيه ان ذلك لان الرضي لا يرى كون الخبر جملة خلاف الاصل فيكون احد الوجهين اصلا والآخر على خلاف الاصل فيكون من قبيل الالتباس لا من قبيل جواز الوجهين وفيه انه يرد عليه تجويز الامرين في قام ابوه ونفسه مع ان احد الامرين على الاصل والآخر على خلاف الاصل وبهذا ظهر سقوط اعتراض بعض الفضلاء على ما ذكره الفاضل السندي من قاعدة جواز الوجهين بما ذكره الرضي من حكمه بوجوب تاخير المفعول في نحو ضرب موسى عيسى وان لم يقل به يكون من قبيل الالتباس على ما ذكره الفاضل السندي الا ان الرضي لا يرى ذلك ولذا جوز الامرين في قام ابوه ونفسه مع تصريحه بان كون الواو للعطف هو الاصل وان النقل غير الرضي حيث جوز الامرين في زيد قائم ابوه صاحب المغني حيث قال يجوز في المرفوع نحو افي الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله الاسم التالي للوصف نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد لما ذكرنا ولان الاسباب واقعة رفاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل في الخبر انتهى كلامه فتدبر قوله اي ما ينبغي اشارة الى ان الاصل بمعنى الاولى الا ان في التعبير عنه به اشارة الى ان وقوعه بعد الفصل الخبرية الاصل والمقام

قوله ان على الفعل المسند اليه ومسند الفعل بالمسند اليه اشارة الى ان اللام فيه اشارة الى الفعل المذكور فى قوله المسند اليه الفعل وهو بيان للواقع او وقع لما يتوهم فى ضربنى واكرمنى زيد باعمال الاول على قول الكوفى نهو انه كيف يقع ان زيدا ليس على الاول مع انه على الفعل وقيل اشارة الى ان الفعل ليس على حقيقته بل المراد منه المسند ليشمل شبه الفعل وهو بعيد قوله اى يكون بعده من غير ان يتقدم اشارة الى ان الولى اخص من البعد قوله شئ آخر من معمولاته اشارة الى ان المخرج للفاعل عن الاصالة انما هو وقوع شئ من معمولات الفعل مكانه قوله لشدة احتياج الفعل اليه اذ الفعل لا يتصور حصوله بدون الفاعل بخلاف سائر المتعلقات لا نها ليست بهذه الثابة قوله يدل على ذلك اى على كونه كالجزء على ما اعتبر النحاة اسكان اللام الذى ثبت من العرب فيما اذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل اذ لولا ان اسكانهم لان الفاعل كالجزء لشدة الاحتياج لا للاتصال ولا لنفس الاحتياج والا لاسكنوا فى ضربك اليه واللازم منتف فالملزوم مثله قال وامتنع ضرب غلامه زيدا اى امتنع تركيب يتصل منه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم عند الجمهور للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عندهم خلافا اى يخالف قول الجمهور بمنع ذلك التركيب او بلزوم الاضمار قبل الذكر خلافا للاخفش وابن جنى قائلين بالجواز ومنع اللزوم قياسا واستعمالا اما قياسا فلان المفعول به لشدة اقتضائه للفعل كالفاعل او لم يكن رتبته مثل الفاعل فلا اقل ان يكون له التقدم على ما اضيف اليه الفاعل فلا يلزم الاضمار قبل الذكر واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم وعلى هذا فالمراد بقوله واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام ان اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم لضرورة الشعر ومراد الجمهور بعدم جوازه عدم الجواز فى سعة الكلام فالبيت الذى تمسكا به ليس محل النزاع ولو سلم فلا نم ان الضمير مرجع الى العدى ولم لا يجوز ان يرجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل فتظران الترتيب المناسب بين الجوابين هو ما ذكره الشارح لا العكس على ما توهم البعض وان خلافا فما ليس مبنيا على كون المفعول عنده مثل الفاعل فى الوقوع بعد الفعل بلا فصل لشدة اقتضائه الفعل كالفاعل على ما قال به بعض الافاضل من ان قوله خلافا ليس متعلقا بعدم جواز الاضمار قبل الذكر وان ضمير قوله عدم جوازه ليس يرجع الى الاضمار حتى يبنى القول بكون قوله خلافا متعلقا بلزوم الاضمار على ما توهم البعض بل بقوله وامتنع او بقوله فيلزم الاضمار قبل الذكر وليس فيه كثير صرف للفاهم ان المذكور فى الكتب شاهد له اذ المذكور فيها انهما جوزا اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل وترجيه الدليل قد ذكرنا وقد ذكره بعض الافاضل ايضا فتامل وانصف وانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال اذ الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قال الرضى وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا وكذا يقول نحو اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثانى وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى وقيل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلت ضرب غلامه زيدا هذا كلامه فتامل تجده شاهدا لنا لا علينا قوله المتقدم ذكره صريحا فى قوله فمنه الفاعل قوله فى ضمن الامثلة لكن رجوع الضمير ليس باعتبار العموم بل باعتبار الخصوص وكونه فاعلا قوله اى الامر الدال اى المعنى الدال كالمعنى الدال على تعيين الفاعل فى اكل الكمثرى يحيى او اللفظ المستعمل فى المعنى المراد الدال على شئ آخر كما يشهد به تتبع موارد القرائن اللفظية فلم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل فى المعنى المجازى قرينة حالية فما قيل القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعين المحذوف لا ما يدل على المعنى ففيه بحث لانه ان اراد الانفصال الحقيقى فينتقض بالمعنى الذى فى اكل الكمثرى يحيى يكون التخييل قرينة المكنى وان اراد ما

يبعد ان يطلق آه هذا لكن [illegible]

يكون الاعراب قرينة لعله لا يقول بكونه قرينة على الفاعلية والمفعولية والاضافة التي هو موضوع لها بل قال بكونه قرينة على التميز لا ليس بموضوع له بل لازم له وضع له الاعراب واللام في قول الرضي في هذا المقام لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتميز بينهما اي الاعراب ليس صفة للوضع بل للغرض وكذا التاء موضوع لتانيث الفاعل وقرينة على التميز بين الفاعل والمفعول وبهذا يحل ما اشتهر بين الفضلاء من ان التاء موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة عليه والتفصيل ما ذكره الشارح قدس سره في خبر كان واخواتها من قوله كلا المبتدأ او الخبر فان الاعراب فيما لا يصلح للقرينة مشعر بان الاعراب في خبر كان واسمها يصلح لان يكون قرينة وهذا يلائم ما ذكره قوله او مستثنا لا يخفى ان الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد ما صلح للتاخير ولا مستثنى ليس كذلك قوله بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لا حاجة اليه لان المقصود من كون الاعم في ان يلي الفعل ومن انه قد يحصل ذلك بعارض الى الوجوب انه لا يقع موقع الفاعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية او اصلا لا انه لا يتقدم على الفعل فالمثال المذكور خارج عن البحث قوله بشرط توسطها بينهما لا يحتاج اليه على مذهب الاكثرين واليه يشير ظاهر لفظ المصنف وذلك لانهم لم يجوزوا التقديم المفعول الواقع بعد الا على الفاعل

[illegible]

اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فليستثن بها شيأن وان جوزه جماعة وان اردت ان زيدا مقدم معنى والمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمروا فالمعنى لا ينعكس الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولا للمستثنى او مستثنى منه كما جاءني الا زيدا احدا او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد ظريف ومعمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما اتيتك الا وقت مناحكنا فاكان مذهب المصنف يوافق مذهب الاكثرين كما يشعر اطلاق لفظه فالتقييد كما في الحواشي الهندية حيث قال او وقع مفعولا بعد الا فقد يحتاج الى ما اذا وقع بعد الا ومعناه كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جائز سوا قصد استثناء عمرو وتقديم الاعم على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين وتبعه الشارح قدس سره ليس على ما ينبغي وان كان يوافق ما ذهب اليه البعض فالتقييد ضروري لكن قول الفاضل الهندي على قوله او وقع بعد الا اي مجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو ظاهر عبارة المصنف مشعر بعدم العلم بمذهب المصنف لا يتم ما ذكرت من عدم العلم بمذهب المصنف باطل كيف وقد قال بعض الفضلاء معترضا على ما نقلنا من الفاضل الهندي ان المصنف حكم بمنع تقديم المفعول على الفاعل في نحو ما ضرب زيد الا عمروا مطلقا سوا قدم مع الا بان يقال ما ضرب الا عمروا زيد او بدونه وصرح بذلك في العبارة حيث قال ابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين فتقييد كلامه بقوله فقط لاخراج نحو ما ضرب الا عمروا زيد ليس كما ينبغي بل كلامه ناظر الى ما ذكره غير صحيح كيف وفي الحاشية ليس يصرح بما يدعيه حيث قال واذا اردت قصر العامل على المفعول بالنفي والاستثناء فالاولى ان يقدم الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول وانه واجب مع انما لان التاخير ليس كما في ذا اي بخلاف التاخير في ما ضرب زيد الا عمروا لان كل ما وقع بعد الا من الفاعل والمفعول فالمحصر فيه سوا قدم مع الا على الآخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمروا زيد ان زيدا مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمروا لم ينعكس المعنى واما اذا اردت ان زيدا وعمروا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمروا زيدا اختل المعنى لان ضرورة مصروح صارت مختصة بزيد وكان المصنف لا يجوز ذلك لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف غير جائز

مطلقا عند الاكثرين واما اذا قدم الواقع بعد الا على الآخر دون الا فينعكس والتعليل الذي ذكره المص اختار التقديم في الصورة الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل المحصر بالا على المحصر بانما اليجري الحصر على سنن واحد هذا كلامه قال تجده شاهدا بالا للمعترض **قوله** فللتحرز عن الالتباس وكون تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ثم عند من يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل كيف وهو من قبيل جواز الوجهين لكون كل من الوجهين على خلاف الاصل فكيف تقتضي التحرز عن الالتباس المخل امتناع ذلك التقديم وجوازه ثم عند من لم ير ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فاندفع ما قيل لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضربه عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود وقد صرح هذا القائل الشريف بجواز الوجهين فيما اذا كان كل من الوجهين خلاف الاصل فتدبر **قوله** لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها اذ المقصور فيما ضرب الا زيد عمرا زيد هو الضرب الصادر عن زيد لا مطلقا الضرب وفيما ضرب الا زيد عمرو اهو الضرب الواقع على عمرو لا المطلق **قوله** نسبا لكلام من يتوهم به القيام اشارة الى الحكمة الباعثة على ترك المطابقة بين السوال والجواب وهي ان التردد انما هو في الذات لا في القيام فتقدير الخبر لا يناسبه لانه يفيد التقوي بتكرر الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم وقوله وانما قدر الفعل اشارة الى مرجح لتلك الحكمة والتعليل في الحذف اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكر فانه دفع ما قيل في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السوال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن ان يحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير هذا وقال السيد السند قدس سره ان السوال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فتبيه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السوال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد وردا على الاصل اذ لا مانع فيهما هذا كلامه واعترض البعض عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء من ان المسؤل عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه انه انما يلزم الشك في الفعل ان كانت الهمزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشاء من ان القول بان الهمزة في اقام زيد ام عمرو وازيد قام ام عمرو لطلب التصور مبني على الظاهر وفي الحقيقة لطلب التصديق اذ السائل تصور المسند والمسند اليه بوجه وبعد الجواب لم يزد على تصورهما شيء بل بقي على ما كان فالتصديق الحاصل قبل السوال هو الثبوت لاحدهما مطلقا والمطلوب به هو الثبوت لاحدهما معينا الا انه لما كان التغاير بين التصديقين باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه والمسند هذا ما ذكره قدس سره بقي ان قوله

مشبه بالفعل نحو ثم كيت وهو يستلزم كون دخوله على الاسم في قوله تعالى وانا لك ... اولى واللازم باطل فالملزوم مثله وان اراد

انه بالفعل اولى لان الفعل المسئول عنه بهذه مسلم لكن الاستفهام فيما ذكر ليس لطلب التصور بل لطلب التصديق وهو لا يستلزم

كون اصل من قام اقام زيد ام عمرو ولانه لعل ذلك مبني على انه وتوسع القوم لانا نقول البناء عليه يستلزم ان يكون اصل من قام

ازيد قام لان السؤال لخصوصية المسند اليه فيكون نظير قولهم ازيد ليس في الالف حسن لا لخصوصية المسند حتى يكون اصله اقام زيد ويكون

نظير قولهم افي الخابية ام في الزق والا لكان اصله اقام زيد ام قعد وانه قد مر سره وتقرر في بحث الانشاء ان كلمة من مختصة بطلب

التصور ليس لطلب التصديق اصلا وتبين وجه ذلك هناك وقد ذكرنا ان معنى من قام وقام زيد ام عمرو ويلزم منه ما القول بعدم

اختصاص كلمة من بطلب التصور والقول بكون كلمة ام المتصلة لطلب التصور حقيقة قوله نحو قول الشاعر هو ضرار بن نهشل على ما في

في المطول وفي الرضي البيت للحارث بن نهشل وفي المغني قول الحارث بن ضرار بن نهشل قوله ليبك قال الرضي يقال بكيته اي بكيت عليه

بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس قوله بقرينة السوال المقدر المدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه لما تبين ان الخاص من

على السامع فيسال عنه كانه قال من يبكيه فقال يبكيه ضارع قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة

الفعل كذا ذكره الرضي قوله اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مبهما

بل صار حشوا لا يخفى ان كثيرا من مواضع حذف الفعل لا يصدق عليه هذا القانون الكلي مع انه من جزئياته اذ حذف الفعل فيه وجوبا

قياسا كالمواضع المبينة في اول المنصوبات التي حذف فيها الفعل الناصب للمفعول المطلق نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا وغير ذلك

اذ لم يفسر الفعل المحذوف فيها بل لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بل لم يفسر اصلا بل فيها قرينة واقامة شيء مقام المحذوف

مما لو ذكر الفعل المحذوف معه لم يعتبر شيء لو ذكرا والتكرار في المثالين المذكورين اذ لا الغوية في قولنا ما زيد الا يسير سيرا وزيد يسير سيرا سيرا وانه قوله تعالى

ولو انهم صبروا من جزئيات القانون المذكور مع انه لا يصدق عليه اذ لم يفسر المحذوف بل لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا الا

في قولنا ولو ثبت انهم صبروا الا ان يقال وجوب حذف الفعل قياسا نوعان نوع حذف فيه الفعل واقيم شيء مقامه ونوع حذف فيه

الفعل ثم فسر فلو ذكر المحذوف صار المفسر حشوا كالآية المذكورة وامثاله نحو لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي والمقصود بالبيان فيه

هو الثاني لا الاول وقوله تعالى ولو انهم صبروا من القسم الاول لا من الثاني كما جعل الشارح منه وعلى هذا فالصواب ان يقال ثم فسر

الا ان هذا التوجيه لا يلائمه قوله لان مفسره قائم مقامه مستغن عنه لاشعاره بقيام المفسر مقام الفعل فلا يصح المقابلة وقوله لعدم قيام ما يؤدي

مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك قوله ثم فسر اي ذكر بعد الحذف مفسر قال الرضي ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح

كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق بمعنى اذ ان وانه بمعنى ثبت وتحقق والمراد ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض

عن المسند الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكون ان مع ما كالفعل الصريح المفسر وذلك يستلزم خاصة قوله

فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك والصواب ان استجارك احد من المشركين قوله هذا الحذف جائز يعني ان كان

واجبا لوجود القرينة وقيام شيء مقامه وهذا هو المراد بوجوب الحذف لا لعدم قيام ما يؤدي مؤدى المحذوف والا لما يجب الحذف في باب الا

قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه ان اراد قيام مقام الفعل القائم لزم وهو لا يفيد ما فسره الجملة من النسبة التامة والمسند اليه

مبحث التركيب

District ... TONK (Rajasthan)

ما يجب ان يؤدي مؤداه وفيه ان كون القائم مقام الفعل او الفاعل مشهور طابما ذكرتم كيف ولو كان كذلك لما قال النحاة بوجوب الحذف في نحو ما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا او زيد سير سير البريد افادة قائم مقام الفعل بافادة اذ القائم في الاولين الا وانما على ما صرح به في المنهل وغيره وفي الثالث التكرار صرح في الايضاح بان التكرار نائب مناب الفعل باتفاق في مثل زيد سير سيرا وقولك الطريق الطريق واللازم بط لقولهم لوجوبه في هذه المواضع لقيام القرينة وسد الا وانما والتكرار مسد الفعل فالملزوم مثله واليه قال الرضي في بحث حروف الشرط في اما زيد فقائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر ومعلوم ان جزء الجزاء القائم مقام الشرط لا يفيد بافادة الشرط وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل على قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه ونقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه ليس على ما ينبغي

قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال والمطابقة مطلوبة فلا تترك بلا مانع بخلاف ما اذا منع منه مانع كما في جواب من قال كما عرفت فاندفع ما قيل فيه انه ينبغي ان يكون الجواب عن السؤال السابق وهو قوله من قال جملة اسمية ليحصل التطابق وحسن التاكيد في جواب المتردد ولا يوجب كون الجواب جملة اسمية لجواز الاتيان بالفعلية موكدا فلما قيل وايضا في جواب المتردد حسن التاكيد وهذا يحصل من الجملة الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر فهو ممنوع وان اراد ان نفس الفعلية ليس بموكد كالاسمية فهو ليس بمفيد وانما يفيد لو لم يجز الاتيان بالفعلية موكدا او هو تم قوله بل العاملان في المنهل المعروف من كلام النحو بين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى زيدا ان يخرج انه على اعمال الثاني لعدم صحة لعل زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا الواجب الاولى ليقبل لعل وعسى زيدا خارج وليس لو اضح اذ لا يقع عسى زيد خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان خبر لعل يتعين بان كثيرا فكيف يجب عند اعمال الاول ان يقع خارج واي محذور في حذف منصوب عسى هذا كلامه وقال الفاضل الهندي في الارشاد واتفقوا على ان لا يعمل من الحرفين المتنازعين ان لم يختلفا عملا الا احدهما بالغاء الآخر وعلى ان يعمل الجار واللفظي لفظا وغيره والمعنوي محلا وكفى في ذلك يترجح الجار بالاختصاص واللفظي بالظهور فان الراجح حقيق بالعمل الراجح وبحسبك هذا هذا كلامه ولا يخفى عن مناقشة لان معنى التنازع عندهم ان يعمل في المتنازع فيه هو في مكانه كل واحد من المتنازعين على سبيل البدل والمجرور مع كونه متصلا بالجار لا يصح ان يعمل فيه كفى على قياس ما قالوا في المضمر المتصل بالفعل ولان الابتداء هو كونهما مجردين للاسناد وهو لا يوجد مع اللفظي فكيف يتنازعان

قوله ظاهرا في الحواشي الهندية مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب اقول قوله من باب دفع لما يتوهم ان التفاعل لازم فكيف يقتضي المفعول فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدي الى واحد كتضارب المنقول من ضارب المتعدي الى واحد فانه لازم اما اذا كان منقولا من فاعل المتعدي الى اثنين فانه يتعدى الى واحد كتجاذب المنقول من جاذب المتعدي الى اثنين حيث يقع جاذبته الثوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدى الى واحد قوله اذ هو اي الفصل الاول اي كل واحد من المتقدم والمتوسط يطلبه بلا معارض لانه اذا ذكر ان قبل ذكر الثاني فتعين معمولا له قبل ذكره فبعد ذكره لا يبقى مجال للتنازع قوله نحو لا يتصور تنازعهما في المضمر المتصل وكذا في المجرور المتصل نحو كفى بالله لانه مع كونه متصلا بالجار لا يصلح ان يعمل فيه كفى على سبيل البدل

حتى يتصور التنازع وكذا فى ان زيدا قائم اذ لا وجه للمعنوى مع اللفظى كيف وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد ولو سلم
لا يصلح عمل المعنوى فيه مع وقوعه فى ذلك المنع وهو بعد اللفظ مع انهم قالوا بالتنازع فيهما على ما عرفت **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع
بعد جار بعد الفعلين لكن لا مطلقا بل بشرط كونه واقعا بعد الا كما دل عليه المثال والدليل وصرح بذلك صاحب اللباب ايضا حيث
قال وان كان الاسم الموجه اليه ضميرا منفصلا سواء كان مرفوعا او منصوبا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا فامتنع ما قيل ههنا ستعرض من قوله
اقائم ام قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا فى انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ممنوع لان
قوله يمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية ممنوع كيف وهم يوجبون كون الضمير مبتدأ لانهم لا يجوزون انفصال الضمير فى الصفة
وهو افقهم للمصرح بل حكى فى امالية الاجماع على ذلك ثم قال ولا يخفى عليك ان قائما مستتر فاعله ههنا مبتدأ فى الكلام حتى يكون خبر الم
هو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فيتعين هو للمبتدأ اقول قد عرفت انه لا اتقاض على مذهب الكوفية وكذا على مذهب
البصرية ايضا فانهم جوزوا انفصال الصفة بلا باعث فيحتمل ان يكونوا يوجبون الانفصال فى هذا التركيب لباعث حفظ القاعدة
فان سلم وقوع مثل هذا التركيب فى كلام العرب والا فالنقض بالمصنوع لان مادة النقض يجب ان يكون موجودة فى كلام
العرب لا يقال ينتقض بنحو اضارب وعمرو انا فان الانفصال فيه جائز لجوازه فيما اذا وقعت الصفة على همزة الاستفهام او حرف النفى
صرح به الرضى وعليه قوله الى اراغب انت وطريق قطعه ايضا جائز على مذهبهما فانه يقطع بايراد الضمير المنفصل فيقال ما ضارب هو
مكرم انا صرح كل من الصنفين مبتدأ من القسم الثانى رافعا لظاهر او ما يجرى مجراه من الضمير المنفصل اذ عدم تصور قطع التنازع بالاضمار
القطع عندهم فى الضمير المنفصل ليس مطلقا بل بعد الا كما عرفت ومادة النقض ليس كذلك على ان قوله وطريق قطعه ايضا ليس بصحيح لما
عرفت **قوله** لكن لا يمكن قطعه لان المعنى ان كان هو الاول اضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فانه كان بدون الا حاله بهذا ما ضربت
هذا كرمنى الا انا فيصير الضرب منفيا من المتنازع به ما كان مثبتا وان كان الاضمار فى الثانى بالا قلت ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا ولا
يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع الذى التزمه البصريون لان الثانى فى باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل
فى المتنازع فى ناحية اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائى اذ يكون فيه نائبا عن المتنازع اعنى الضمير فى كوضربا واكرمت
الزيدين فيظهر كونه مثنى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر فى الا انا الذى بعد ما ضرب نيابة من الا انا الذى بعد ما اكرم كما ظهرت فى الضمير نيابة عن الزيدين
فى قوله ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب مبنى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء هذا كلام الرضى وبنظر ان ما ذكره ينبئ
المستفيد من قوله اقول المتبع ههنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما يترتب عليه من فساد المعنى واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به فلا تحمل ما قيل
الا انا وما اكرم الا انا فيه فساد وان قول الشاعر قدس سره وهو اضمار الفاعل فى الاول آه بيان لطريق القطع عندهم فيما اعنى
النفى الفاعلية لا مطلقا والا فطريق القطع عندهم ليس منحصرا فى الاضمار كما يشير اليه قوله ما يكون بل حذف المفعول ايضا طريق القطع
عندهم وان الاضمار فيه ليس بمعنى الاستتار بل بمعنى الاتصال فقوله لانه حرف لا يصح اضماره ليس على ما ينبغى **قوله** ومراد المصنف
بالتنازع ما يكون يشير الى وجود تنازع لا يكون طريق قطعه اضمار الفاعل وهو ما طريق قطعه حذف المفعول فاندفع ما قيل فيه بحث
لانه يخرج منه مثل ضربت واكرمت زيدا عن هذا البحث لان اضمار الفاعل للقطع غير متصور وكانه اراد اضمار الفاعل وحذف المفعول
قوله خصصه بالاسم الظاهر وفيه ان طريق القطع كما لا يجرى فى مطلق المضمر لعدم جريانه فى المنفصل المرفوع بعد الا كذلك لا يجرى فى مطلق الظاهر

جريانه في النظائر الواقع بعد الا الآن ليقع الاضمار بحيث يكون نائبا عن التنازع لا يتصور في ما ضرب واكرم الا انا ويتصور في النظائر حيث يمكن ان يقع ما قام الا هو وما قعد الا زيد فافترقا الا انه لم يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد صرح به الرضي وفيه انه لو كان كذلك لثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا سد شيء مسده وح لا معنى للانكار على تجويز الكسائي حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد في كلام العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب وبالجملة ان ثبت ذلك في كلامهم ثبت حذف الفاعل ايضا وقد حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر وايضا حيث تارك بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو اضرب من حيث حذف الفاعل وهو الواو واكرموا القوم والجواب بان الامثلة المذكورة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا منسيا ليس بشيء لانه لما ثبت ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو نسيا لانه من باب التنازع على ان كون المحذوف في باب التنازع منسيا ممنوع كيف وفيه اقتضاء ولذا وقعت المنازعة بينه وبين عامل في معمول بعدهما ومجرد حذف المعمول لا يرفع الاقتضاء وايضا هذا المجيب قد صرح بان التنازع في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي معموله من مضمر او محذوف او مذكور والعجب من هذا المجيب انه جعل نحو ما ضرب واكرم الا انا من باب تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الا ان ليقع هذا بناء على ان هذا التركيب ليس من باب التنازع **قوله** واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل مما لا حاجة اليه والصواب ان ليقع الا على مذهب الكسائي فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعملان معا عنده يقطع بالحذف على ما هو دابه ومذهبه عند اعمال الثاني واقتضاء الاول الرفع وبالضرورة وعدم تصور القطع بما هو طريقه عند اعمال الاول واقتضاء الثاني الرفع **قوله** فيعملان معا الاولى ترك الفاء هذا الظاهر يشعر بالتشريك مطلقا مع ان المنقول انه انما يشرك اذا اعمل الثاني واقتضى الاول الرفع واما اذا اعمل الاول واقتضى الثاني الرفع فانظر الحذف لعدم تصور القطع بما هو طريق القطع **قوله** واما على مذهب غيرهما الى آخره مما لا حاجة اليه والتقرير الحسن ما ذكره السيد السند قدس سره في حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو قولك ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعا اذ لا يتصور اضماره مع الا ولا بدونه اذ يفسد المعنى **قوله** وليس هذا قسما ثامنا من التنازع المذكور قيل لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا وقيل لان المقسم في كل قسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية ورده هذا القائل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين اقول في التوجيهين بحث لان كلام الشارح قدس سره مبني على ان قوله وفي الفاعلية والمفعولية شامل لنحو ضرب واهان زيد عمرا ولذا قال وذلك يكون على وجهين وقال فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة والتوجيهان المذكوران مبنيان على عدم شموله فلا يجوز توجيه كلام الشارح بهما اما انهما مبنيان على ذلك فلان معنى الكلام على

اذا يكون كذا فقد يكون تنازع الفعلين في ظاهر واحد بعد هما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون تنازعهما في ظاهر واحد بعد هما
في الفاعلية والمفعولية وقد يكون التنازع من حيث انه واحد في الفاعلية آه وظاهر تخريج المثال المذكور بحر وقوله وفي الفاعلية
والمفعولية فقوله مختلفين للتصريح بما علم ضمنا التقسيم المقابلة بين هذا القسم والقسمين الاولين لما ذكره الشارح قدس سره
وبالجملة ان اعتبر مرجع الضمير في قوله فقد يكون التنازع مطلقا يكون قوله في الفاعلية والمفعولية شاملا للصورتين احدهما ليس
قسما ثالثا فلا بد من قوله مختلفين لتعيين ما هو المقصود هنا وان خص بما ذكر لم يكن ذلك القول شاملا للمثال المذكور فلا حاجة الى قوله
مختلفين في تعيين المقصود بل ذكره لشيء آخر وما ذكرنا ظهر ان ما اورده الثاني على الاول وارد على الثاني ايضا قوله لتصير
هذه الصورة بالارادة وجعلها منفردة بالارادة فالباء داخلة على المقصور قال مختلفين في الاقتضاء حيث لا يتفقان في متعلق
الاقتضاء او هو الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل قوله وذلك انما يتصور آه وذلك بديهي فالمنع عليه مكابرة محض قوله
ما قيل منع ذلك مستندا بانه يجوز ان اقتضاء الفعل الاول فاعلية احدهما ومفعولية الآخر والفعل الثاني بالعكس من ذلك فهما بحسب الاقتضاء
مختلفان قوله وذلك اي مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة بان يكون الفعلان من جنس الفعل الاول من الامثلة
الاول وان يكونا من جنس الثاني منه وان يكون الاول من جنس الاول والثاني من الثاني منه وان يكون الاول
من الثاني منه والثاني من الاول لكن الامثلة الاربعة بمنزلة مثال واحد اذ الرافع في الكل مقدم على الناصب قوله وغير ذلك
بان يعكس الاربعة الامثلة يتقدم الناصب على الرافع وهذه الاربعة ايضا بمنزلة مثال واحد فهذا القسم في الحقيقة على قسمين قوله
قربه اي اقرب الفعل الثاني من المعمول والقرب مرجح اي لم يكن الاول مبطلا للثاني مغير المعنى فلا يرد نحو ان لم تأتني اكرمك ولم يكن الثاني
على خلاف وضعه وحمله كلاف نحو اسدان اتيتني لآتيك قال الرضي ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع
اولى لان ما لاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالقصد الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالمتوسط الذي هو خلاف
وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط وان تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره وتقديره
بالتقدم ولكونه في الاصل اقوى من القسم وقد ذكر ان اصلها التصدر كالاستفهام وتاثيرهما في الكلام معنى لكن تاثير القسم في معنى الجواب
اقل من تاثير الشرط في جوابه لكن القسم موكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه والشرط مورد في جزائه معنى ما هو ثابت
في الكلام وبهذا ظهر ان اعمال بليس القسم وادوات الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر ليس على ما ينبغي وقيل القرب مرجح عند
مساواة القريب والبعيد في القوة والضعف اما اذا كان احدهما فعلا والآخر شبه الفعل فلا شك ان اعمال الاول اولى لقوته عندنا
او هو خلاف قول وفيه بحث لانه لو كان كذلك لكان اعمال الاول اولى لقوته في مثل والا فانما عملوا الثاني ذاتهم بناه بعض نحاة حيث تسببا ان سببه
قال الشاني كما في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف وما يؤيد ما ذكرنا جوابهم عما قيل لم لم يعمل الاول في قوله
وقيل رجل الغريب بانه ليس من باب التنازع بل محمول على التقديم والتاخير وهم المجيب بان الاول اقوى بانه غير مطرد قوله ولذلك
من الاضمار قبل الذكر اذ للاول تقدم على الثاني وذلك لان المتنازعين لا بد من ارتباطهما حتى لا يكون زيد قام تعذر زيد الرابط الغالب
والواقع في الاستعمال يكون اما بالعطف كما في قام وقعد اخواك او جمل او لما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا او كون ثانيهما جوابا
للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم

في الكافية انه صرح به صاحب المغني فانه فيه ما قيل هذا انما يتم اذا كان رتبة الفعل الاول التقديم على الثاني وذلك غير مسلم **قوله** لجواز الاضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اي بشرط ان يجيء بعده مفسر سواء كان المقدم منه مجرد التفسير لا غير كما في نعم رجلا زيدا والتفسير مع كونه فاعلا او مفعولا
او بدلا او غير ذلك كما فيما نحن فيه فان زيد في ضربني واكرمني زيد في ضربني واكرمت زيدا ايضا مفسر مع كونه فاعلا او مفعولا لكنه لو كان
مكنه ذكر عند قول المص وامتنع ضرب غلامه زيدا انما لم يجز لان غلامه فاعل وسبيل الفاعل ان يلي الفعل فهو متقدم على زيد لفظا واصلا
فيكون المضمر قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بما بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس
وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء المفسر فيما بعده منصوبا على التميز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض
رفع الابهام فاما المبتس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتميز فقط هذا كلامه وهو يقتضي امتناع الاضمار قبل
الذكر فيما نحن فيه كما في ضربته واكرمني زيدا او قد حصر ذلك على سبيل حتى الخلو في الموضعين فيما يصدق عليه واحد من الموضعين يجوز فيه الاضمار
قبل الذكر سواء كان عمدة او فضلة كنعم رجلا زيد وربه رجلا وكقوله تم فسوىهن سبع سموات حيث قال الزمخشري الضمير في فسوىهن مبهم
سبع سموات تفسير وكقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماءة والوجه العربي هو الاول وما لا فلا كالا
يصدق واحد من الموضعين على ضربته واكرمني زيد لا يصدق على ضربني واكرمني زيدا الا ان يقر حذف المفعول جائز فيحذف لئلا يلزم من
من ذكره ارتكاب امر ممتنع بخلاف حذف الفاعل فانه ممتنع على ما زعموا فاختير الاضمار الممتنع للضرورة وفيه ان هذا لا يستلزم الجواز الا
بمعنى الجواز اختيارا امر ممتنع للضرورة لا يقال يلزم اختيار الاضمار قبل الذكر في باب حسبت لامتناع حذف احد مفعوليه لانا نقول
لا نسلم امتناع الحذف على ما عرفت ولو سلم قلنا لما كان غير مطرد في جميع المفاعيل لم يعتد به هذا واعلم ان الحصر المذكور منقوض بما ذكر صاحب المغني
حيث قال السادس من المواضع التي يعود الضمير فيها الى ما تاخر لفظا ورتبة ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور
اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك هذا كلامه اذ ثبت منه ذكر ضمير قبل الذكر في غير الموضعين المذكورين
لا يقال ليس المراد من كون المفسر تميزا كونه تميزا بل كونه لمحض التفسير وزيد في المثال المذكور لمحض التفسير لانا نقول ليس الامر كذلك بل تفسير مع كونه بدلا او
اليه قال الثالث ان يكون مجرا عنه فتفسيره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا **قوله** كما هو مذهب البصريين الا ولى كما هو مختار البصريين كما قال
فيما سيأتي كما هو مختار الكوفيين اذ قوله اضمرت الفاعل في الاول لا يترتب على المذهب بل على المختار **قوله** ولزوم التكرار بالذكر اي بذكر
الاسم الذي وقع بعد الفعلين بعينه بعد الاول وهو من حيث هو قبيح عند الكل فضلة كان او عمدة بخلاف الاضمار بشرط التفسير فانه عند المجوزين
جائز بلا قبح فاختياره سالم عن القبح فاندفع ما قيل في كون ذلك اشنع من الاضمار تامل بل نقول لا تكرار بالحقيقة لان كلا وقع طرف
الاسناد **قال** على وفق الظاهر جار على الملافة نظرا الى المتن وكلام الشارح قدس سره حيث قيد الفعل في الثاني والاول غير محتاج
الى التقييد بان هذا فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وقتيل هند فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفردا مذكرا لا غير كما قيل فانه غير داخل
في الحكم والمصدر الذي اريد به معنى الصفة يجوز فيه اعتبار الاصل واعتبار الحالة المنتقلة اليها صرح به الرضي في مباحث الجمع فلو وقع
هذا المصدر بعد الفعلين يجب رعاية الحالة المنتقلة اليها رفعا للالتباس اذ لا يلم على تقدير الافراد ان الفعلين صدرا من الواحد او الاثنين
او الجماعة فلا حاجة الى التقييد لاخراجه ايضا نعم لا يصح تانيث هذا المصدر على ما صرح به الرضي ايضا في ذلك المبحث فيحمل على الاغلب **قوله** وتانيثا
قوله الضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع لانه عبارة عنه ولا يتم الاستدلال على جواز المخالفة بين الضمير والمرجع بقوله ان هي الا كانت واحدة

ان الفاعل اذا كان مضمرا ١٢

حيث اقرّ بالضمير راجع الى الاولاد المذكورة فى قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كنّ نساء فوق اثنتين فلهنّ
ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولهذا ذكرون بالآية الكريمة من قبيل ما ترك فيه المطابقة لعدم الالتباس ثم كيف رجع ضمير جمع المؤنث الى المذكر فيها
قلت رجع الثانى نظرا الى لفظ الاول لتاويل الجمع بالجماعة لان الجماعة مفرد مؤنث كالضمير فعلت صرح به الرضى فعلى ذلك
يرجع الى الاولاد بعد التاويل بالجماعة لا قبلها حتى يكون من قبيل ما ترك المطابقة ثم قول النحاة الضمير لما دار بين المرجع والخبر وفاية
لمرجع الى الخبر بعدم الوجوب الا ان يقر القائل بالوجوب لا يقول به والتاويل بالمذكور فى كلام رجع الضمير المفرد الى المثنى وبالعكس
فى رجوع ضمير المذكر الى المؤنث وغيره وكذا الى ما عليه العلماء يشعر بالوجوب الا ان يقر القائل بعدم الوجوب لا يقول وانقسم يحتمل ان يرجع
الى لفظه بوجه والمعارض وهو وجوب مطابقته الخبر والترجيح له لانهم قالوا رعاية المراد اولى فى نظر الى لفظه معارض لا يدل عن مراده وفيه ليس كما
قوله لا يجوز حذف الفاعل قد مرّ ما له وعليه قوله وقيل يروى عنه تشبيه الرامحين قال الرضى نقل المصرح عن الفراء اعمال الثانى والاول
والاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ان طلب بنية الفاعلية وبان يرتفع
فى التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن امتناع التوجه من التنازعين الى اثر واحد يدل على فساده وهم يحرزون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية وبان كان الثانى عامل الاول ضمير بعد التنازع نحو ضربنى واكرمنى زيد هو وان طلب الثانى المفعولية والاول الفاعلية
تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع نحو ضربنى واكرمت زيدا هو هذا كلامه ويمكن حمل العبارة على الصحيح من غير تكلف ان يقدر بان
الاعمال المذكور المترتب عليه اضمار العامل فى الاول عملا بالمفرد فانه لا يجوز عنده الاعمال المذكور حيث لا يقول بالاضمار فى الاول من نحو
ما اشترك الرافعين فى التنازع او الاتيان بالضمير بعده قوله لم يذكرا اى لو ذكر المذكور بعد الفعلين لعينه بعد الاول وهو بالاضمار قبل الذكر
فى المفعول وهو ممتنع فى المفعول مطلقا على ما عرفت قال ان استغنى عنه اى ان جاز عنه نحو ضربت واكرمنى زيد ولا تقول ضربته
واكرمنى زيد وقال الكائى يجوز ذلك على حذفه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت قال العلامة التفتازانى فى حواشى الكشاف قد اشتهر
فيما بين النحاة امتناع الاقتصار فى باب علمت على احد المفعولين وقد ورد الحذف على قلة فجعل المراد بالاقتصار الركيكة لا يروى ولهذا
وقيل الجواز مذهب الاخفش والمنع مذهب سيبويه هذا كلامه قوله خالف المرجع قال الرضى جاز مخالفة الضمير المرجع اذا لم يلتبس الحال قصدا
قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتى على المعنى المقصود بحسبنى وحسبتهما اياه بالارجاع
مطلقا واكان المؤول اليه مفردا مراعاة للمسند اليه هذا كلامه وقد مرّ الكلام عليه قوله الا فالا اختلفت المفعول فيه ان الفعلين فقد
يمتنع هذا الاختلاف اذ الاول يقتضى مفعولا مفردا ليكون محمولا على الاول والثانى يقتضى مفعولا مثنى محمولا على الاول وتاويل الاول
بكل واحد ليس بشئ اذ قطع التنازع ح لا يكون لمجرد جعل الواقع بعدهما اسم لا احدهما والاضمار او الاظهار او الحذف فى الآخر وكونها
الواقع بعدهما اسم العين يقتضى تثنى بجعله مثنى على ما قيل بناء على ان الافراد ليس بلازم للواقع قوله لا استلزامه بل لانه لا يصح ترك
عدم طلب تقليل المال على طلبه رد لما تسمعه من عدم والمراد الازم فيلزم استلزام الشئ نقيضه وهو باطل ويلزم تقليل انتفاء عدم طلب تقليل
المال فى الخارج بانتفاء النقيضه وهو ايضا باطل قوله لان لو تحيل بانه لما لزم على ان انتفاء المرادى الخارج بسبب انتفاء الشرط بغير السبب سيما
والمبنى قال الاول من معنى اثبات قوله اى لم يطلب العمر والجيد قيل فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالمعطوف على غيره تسامحا
فيكون مثل يا بى وضربنى بكر وعمرو وهو فصل بالاجنبى الا ان يقال يحصل رد المضرورة ان حتى ان قول المتجوزين فى ذلك الباب فيلزم الجواز

في الموضع كلما اذ لاضرورة ملجئة لهم اليه في ذلك الباب حتى يقع لجوازه فيه دون غيره قال الرضي لو اعملت الاول في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول باجنبي بلا ضرورة وهو خلاف الاصل وما قال بعض الافاضل انه قد يستدل على اولوية اعمال الثاني بلزوم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي على تقدير اعمال الاول ففيه ان الفصل لا شناعة تقتضي وجوب اعمال الثاني الا ان يقال انه مبني على قول من جوز الفصل بالاجنبي فان الشيخ الرضي قد نص على جوازه عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل فهو ايضا يقتضي الجواز في غير ذلك الباب عند قوة العامل على ان الشيخ انما يجوز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل اذا كان المعمول المفصول فضلة حيث قال في بحث الافعال الناقصة واذا كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرو اكان زيد ضاربا وذكر في بحث اسم التفضيل مثال الفصل المثال المذكور والمجوز في باب التنازع الفصل بين الفاعل والمفعول الا ان الرضي حكم بقبح الفصل بالاجنبي بين الفاعل وعامله وبين المفعول وعامله في باب التنازع فتجويزه الفصل بالاجنبي اذا كان المعمول المفصول فضلة نحو زيد كان عمرو ضاربا كان بلا قبح فحكمه بالقبح مطلقا في ذلك الباب ليس بحسن وان كان بالقبح فشرط جواز الفصل كون المعمول المفصول فضلة ليس يسد الا ان يبين الفارق ثم قوله لم اطلب العز والمجد مثبت لمعنى اطلب المجد المؤثل لكونه معطوفا على كفاني على ما هو الظاهر لان الاصل في العطف على ان المعنى ليس على التقييد كيف ومقصود الشاعر انه لم يطلب لادنى معيشة ولم يكفه قليل من المال والا لما طلب المجد المؤثل فقوله ولم اطلب في المعنى دليل على عدم طلب قليل من المال وعدم كفايته له وعلى هذا فلا يصح الاستدراك بقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وجعل الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية يفوت المعنى المقصود وما قيل لا ذكر في البيت السابق انه لو كان سعيي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لمجد وادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله للمجد ليس على ما ينبغي اذ قد ثبت بمقتضى لو انه ما يسعى لادنى معيشة بل يسعى لمجد مؤثل فلا معنى لتوهم المذكور والحق ان لكنما للمجرد التاكيد لانه كما يجيء للاستدراك يجيء للتاكيد فقد صرح به صاحب المغني والموكد هو انتفاء الشرط لان قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل يدل عليه من حيث المعنى ويستلزمه **قوله** وانما لم يفصله عن الفاعل لا بد من بيان النكتة في ترك الفصل سواء كان عادة المص في هذا الكتاب الفصل اولم يكن اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه كما ليس عادته الفصل فكذلك ليس عادته في هذا الكتاب عدم الفصل فانه فصل الاول والثالث وترك الفصل في الثاني على ان المص اورد الفصل في باب المرفوعات الا فيما دعا فيه نكتة الى ترك الفصل ففصل الفاعل وترك في مفعول ما لم يسم فاعله لما ذكره الشارح وفصل المبتدأ لعدم وجود النكتة المذكورة فيه ولم يترك بترك النكتة اخرى لئلا يتوهم انه ترك للنكتة المذكورة في مفعول ما لم يسم فاعله وترك فيما يذكر بعد المبتدأ لوجود الاتصال بالمبتدأ والخبر لان البعض خبر المبتدأ والبعض مبتدأ في الاصل فاندفع ما قيل ان داب المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل **قوله** حتى سماه بعض النحاة هو اهل البصرة وتبعهم صاحب المفصل وغيره **قوله** اي الماضي المجهول ارادة العام من الخاص او الصفة المشهورة من العلم وفعل مشهور بماض مجهول وان يفعل بالمجهول المضارع بشهادة ما يقع في العرف بمجهول ماض ومجهول مضارع من غير تقييد بقوله من الثلاثي المجرد الا عند الاشتباه فلا يرد ما قيل ان المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا وحمل على ما ذكر من باب ذكر العلم وارادة الصفة المشهورة مبني على ان فعل يفعل علمان للماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا او كالعلمين لهما فان ثبت فلا كلام فيه والا فمشكل هذا الفظه

وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق شمول المجرد والمزيد فيه كما هو المتبادر من كلام الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول حيث قال قوله هو قول القائل يعني ان هذه الصيغة علم جنس لكل صيغة يطلب بها الفعل من الفاضل كما ان صيغة فعل علم لكل ماض ومضارع مبنيين للمفعول كذا قال المصرح في شرح المفصل بارادة الصفة انما يكون ليشتمل بعض افراد يشمله العلم واذا كان فعل ويفعل علمين للماضي والمضارع المجهول مطلقا شاملا جميع الافراد فلا حاجة اذن الى ارادة الصفة فيما لبناء ذكر العلم وارادة الصفة على ذلك فلا معنى لاثبات الاشكال على تقدير نفي العلمية المذكورة وان اراد شمول المجرد فقط فارادة الصفة من العلم لا يتوقف على ذلك كيف ولو جعل مثل يفعل علمين لفعل ويفعل لكان ارادة الصفة بحاله فلا معنى لبناء ارادة الصفة على ذلك واثبات الاشكال بدونه وقال الرضي اي الى فعل ويفعل ونظائرهما لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة

قوله وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيهما لا من الضم اليه الرباعي المجرد والمزيد فيه قوله مع كون كل من الاسنادين تاما جواب لنقض الرضي دليل المتقدمين حيث قال والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعول علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند الى الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه لشيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرو وانما يجب مسندا الى ضرب وضرب مسند اليه ولو كان فقط مسندا الى شيء ومسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز هذا كلامه وانت خبير بان هذا الجواب ليس على ما ينبغي لا تخصيص لدليلهم العام بلا مخصص ولم يسلم ان الموثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر فيما يكون بالنسبة الى الشيء واما كون الاسناد تاما فلا يعقل تاثيره في المنع وقيل لانه لا يتم الدليل المذكور في نحو زيد معلوم ابوه قائما لان اسناد شبه الفعل الى مرفوعه ليس تاما فلو اقيم قائما مقام ابوه لا يكون اسناده تاما فلا يتم الدليل والضمير المفعول الاول يسند اليه الثاني بالاسناد التام فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا والفعل اليه تاما فلزم ان يكون الشيء الواحد مسندا اليه لامرين بالاسناد التام وذلك في مرتبة اسناد شيء واحد الى امرين اسنادا لامر اليه فلو جاز هو لجاز تبين انتهى وفيه بحث لانه لو سلم تخصيص الدليل فعدم تمامه بالقياس الى التركيب المذكور لا يضر لانه ليس دليلا عليه وان لم يسلم فالاعتراض هو هذا لا ذلك والضمير في ذلك في مرتبة الى آخره تم فلا نسلم الملازمة المتفرعة عليه فان قلت لم لا يجوز قيام الثاني مقام الفاعل في التركيب المذكور لانه لا يلزم المحذور المذكور قلنا لان قوله دليل عام يشمل التركيب المذكور وهو ان يقال لم يجز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت تعين ان الاول لقيامه مقام الفاعل الا انهم كرهوا ان يقع المفعول الثاني الذي هو مسند مقام الفاعل الذي هو مسند اليه مع وجود المفعول الذي هو مسند اليه هذا ما ذكره ليس في حواشي المتوسط هذا والمتاخرون قالوا بجواز نيابة الثاني اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة لان التنكير يرشد الى هو الخبر في الاصل ان لم يكن ظرفا غير متصرف ولا جارا ومجرورا ولا جملة غير محكية وغيرها ولو اذا كانت محكية يجوز قيامها مقامه لكونها مبنى نحو قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا يجيء مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله اذا كانت ما قوله بالذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم قوله ولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين فعلنا بهم واو لم يهد لهم اهلكنا فيصح نحو بين لكم فعلنا بهم والاختلاف المذكور من حيث القياس اذ لا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت قوله اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت اذ الثالث من اعلمت هو الثاني من باب علمت والذي زاد بسبب الهمزة

99

هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيد العالم عمروا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت للثالث من مفاعيل اعلمت **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية لا يتم بدون انضمام الاشعار في النصب مع كيف وصيغة العلة صارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية بحيث يستغنى عن ابداء اللام ولو سلم فحصول الشرطين دليل على اللام المقدرة المفيدة للعلية قال الرضي قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليهما **قوله** فان النصب الاشعار او لا مشعر سوى النصب وقد عرفت مشعرا آخر اليه **قوله** بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب فانه جائز صرح به الفاضل الهندي في حواشيه في كتابه المسمى بالارشاد وصرح به في العباب اليه وقال الرضي كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فظهر ان المسئلة اختلافية فما وقع في بعض الحواشي اتفق النحاة على منع اقامة المفعول له ومعه ليس على ما ينبغي وكذا ما قال صاحب غاية التحقيق وقد اجاز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام مقام الفاعل بالاتفاق نحو ضرب للتاديب بعيد عن التحقيق **قوله** بلا قيد مخصص وما اجاز سيبويه من اقامة ضمير يرجع الى الصفة المعهودة مقام الفاعل ليس من اقامة المصدر بلا مخصص بل الضمير يرجع الى المصدر المخصص بالصفة قال الرضي وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيه لمن ينتظر القعود قد قعد والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد قعود المتوقع فاني الوافي وشرحه ولا يسند الى المطلق المؤكد مثل ضرب ضرب لانه لا بد من فائدة متجددة في كل ما يقام مقام الفاعل وهو لم يتجدد فائدة عن سيبويه جوازه في الضمير المصدر لا في صريحه كقيم وقعد وبعضهم منع لاعلة المتقدمة ليس لشيء **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل عند الاكثرين قال الرضي ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لدلالة الفعل عليه والاولى ان يقيد كلما كان داخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة هذا كلامه **قوله** لان فيه معنى الفاعلية فيكون اول مفاعيل اعلمت اولى بالنيابة بالقياس الى الثاني لان فيه ايضا معنى الفاعلية وقد صرح به صاحب الوافي حيث قال ولا يسند الى ثاني باب اعلمت والى ثاني باب اعطيت ان التبس والا فالاول منهما اولى قال الرضي لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمروا منطلقا علم زيد عمروا منطلقا **قوله** والمبتدأ هو فائدة ضمير الفصل التاكيد والتنبيه على ان الوارد بعده خبر لا نعت لا حصر المسند اليه لانه انما يفيده اذا لم يكن في الكلام ما يفيد حصر المسند في المسند اليه او العكس واذا كان فهو لمجرد التاكيد والفصل وفي تعريف المسند اليه افاد حصره في المسند ولم يجيء لحصر المسند اليه اصلا على ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وشرح المفتاح والسيد السند قدس سره في شرح المفتاح حيث قال وما يتوهم ان ضمير الفصل قد يفيد حصر المسند اليه في المسند فليس بثبت بل نفي افادة تاكيده لهذا الحصر ايضا فما قيل اتي بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ في الخبر فانه يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص ليس على ما ينبغي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يشير الى ان التجريد عبارة عن عدم الوجدان فلا يقتضي سبق الوجود وان اللام قد ابطل معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم **قوله** وكانه اراد يشير الى ان ارادة ما ذكره لا يخلو حسن تردد لان التاثير ان بقي على العموم يخرج عن تعريف المبتدأ نحو ما في الدار من احد لان من الاستغراقية تفيد تاكيد المعنى كما صرح به الرضي وان اريد التاثير لا على وجه التاكيد يلزم زيادة ان المكسورة لا تاثير لها في المعنى الا التاكيد صرح

١٠٠

به الرضي فيه فصل بخوان زيدا قائم في تعريف المبتدأ مع اسم لم يعتد بها لزيادتها صرح به الرضي ايضا **قوله** مايكون موثرا في المعنى

كما كان موثرا في اللفظ كما هو الظاهر من العامل وبالجملة المراد بالعامل مايكون جامعا للتأثيرين فلا يشكل بجمع التعريف بانما زيد قائم

كما قيل ان ان ملغاة عن العمل بما الكافة وزيد مبتدأ محقق تأثيره في المعنى وهو التحقيق ولا بنحو ان زيدا قائم وعمرو برفع المعطوف لان

عطفه على الاسم ليس بجعله مبتدأ في الحال بل لانه كان في الاصل مبتدأ وكذا لا رجل ظريف في الدار برفع الصفة ليس باعتبار جعل

الاسم مبتدأ في الحال بل باعتبار انه كان في الاصل مبتدأ **قوله** كقرشي بضم القاف وفتح الراء في النسبة الى قريش بضم القاف وفتح الراء

فان قلت انما يحذف الياء من مونث بهذا الوزن لا من مذكر وقريش مذكر فكيف حذف الياء منه عند النسبة قلنا القياس عدم الحذف

لكن حذف منه شذوذا كذا في الشافية **قوله** وما ومن اذا دخلا على صفة يجب ان لا يكون الصفة مبتدأ والمرفوع فاعله وما لنفي

واما اذا دخلا على صفة لازمة لا يكونان من هذا الباب لوجوب كونهما مبتدأين والصفة خبر لهما نحو متى ما ومن ذاهبان وكيف يدخل

على اللازم والمتعدي اللازم ظرفيتهما ونحو كم ان دخل على لازم شرط ان يكون مميزه ظرفا لا يكون ظرفا وان دخل على متعد شرط ان

لا يكون مشتغلا عنه **قوله** والاخفش من البصريين **قوله** يرى ذلك اي الابتداء بالصفة من غير نفي واستفهام **قوله** عليه اي

على قول الاخفش **قوله** ونحن قائمون بناء على ان اسم التفضيل يعمل في الضمير متصلا ومنفصلا بلا شرط كما هو الظاهر من عبارة المتن ههنا

سرو في بحث اسم التفضيل وصرح به الفاضل الهندي في حواشيه في ذلك البحث ولو عمل عمله بلا شرط في الضمير المتصل لكان بناء على ان

بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل بلا شرط وصرح به صاحب المفصل وفي الرضي حكى يونس عن ناس من العرب رفعه

بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه فانه قد فيه فيما قيل فيه نظر لا لانحصار كون فاعل اسم التفضيل ضميرا

ظاهرا في مسئلة الكحل يتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره وغير منكم نحن عند الناس فلما حذف اشير بقوله منكم بما ذكرنا

نظرا انه يصح ان يقدر اخير نحن ولا يخرج عن قاعدة جواز الامرين بعدم مطابقته للمفرد لان المراد بالمطابقة ان يصح حمل الصفة على ما بعدها

بعدها ولا شك في صحة حمل خير على نحن فهو مطابق للمفرد بهذا المعنى فلا ينتقض به قاعدة جواز الامرين كما قيل ولو سلم فخروجه لا يضر لانه

ليس من قبيل جواز الامرين لان ما بعدها مثنى او مجموع وعند ذلك يجب كون ما بعدها فاعلا فقوله لانه من جواز الامرين في غير الجميع

قوله بين اسم التفضيل الذي هو عامل ضعيف وبين معموله باجنبي وهو غير جائز وتجويز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا

واعني بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل هذا ما ذكره الرضي في مسئلة الكحل فان قيل يلزم منه ان لا يجوز الامران

في اخير نحن عند الناس منكم للزوم الفصل فينتقض بقاعدة جواز الامرين قلنا لا ينتقض به اذ المراد جواز الامرين ان لم يمنع مانع

اذ المانع مستثناة **قوله** بخلاف ما لو كان فاعلا فانه يكون من معمولات خبر فلا يكون اجنبيا ولا دخل في جواز الفصل بقوله

لكونه كالجزء او مجرد كونه معمولا يخرجه من كونه اجنبيا بل هو موهم بخلاف المقدم حيث يوهم بعدم جواز الفصل بقوله عند الناس مع انه

جائز فالصواب تركه **قوله** او ما يجري مجراه مما لا حاجة اليه على طريق المصرح لانه لا يجوز انفصال ضمير الفاعل عن الصفة اصلا فيحكم

على المنفصل الواقع بعدها انه مبتدأ وهو بالا فاعل فانت في قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي مبتدأ عنده لا فاعل فالآية الكريمة عنده

ليس مما نحن فيه فوجه مطلوب لا دخوله فان قلت يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي على تقدير كون انت مبتدأ قلنا العامل

قوي فيجوز ذلك فيجوز ان يقدر زيد انت عال عن آلهتي وقيل نحوه او ما يجري مجراه فيه نظر لجواز ان يكون اراغب خبرا عن انت وتوارد

بانه لا يجوز ذلك والا لزم الفصل بينه وبين معموله وهو من التي بالاجنبي مردود ولانه يبطل قاعدة جواز الوجهين انتهى اقول وفيه بحث لانه
ان اراد انه خبر عن انت بطريق الوجوب فنوهم كيف والآية من قبيل جواز الامرين كما اعترف به وان اراد بطريق الجواز والاحتمال
فلا يمنع التاويل جوابا وخال وبالجملة فنظره منظور فيه فان قلت لما اراد انه مبتدأ عند المصرح على ما ذكرت قلنا مع كون كلامه بعيدا
عنه يابى عن هذا قوله بعد هذا الكلام متصلا ولو قيل اقائم انتم مقام الآية المذكورة لاندفع الاعتراض ثم اورد على التعريف انه يصدق
على اقائم في اقائم ابوه زيد مع انه ليس مبتدأ واجيب بتقييد الصفة بان لا يكون خبرها صالحا للابتدائية ولا يبعد فهمه من قوله رافعة
لظاهر اذ الظاهر انه بيان لوجه اعتبار الصفة مبتدأ وهو تحقق الضرورة باعتبار جعل الظاهر الواقع بعدها فاعلا لها وهي انما تتحقق اذا
لم يكن بعدها اسم صالح فلا يرد ما قيل عليه ان التعريف لا يدل على ذلك هذا تقرير الايراد في بعض الحواشي هكذا اورد على التعريف اقائم ابوه
زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بانه لا ينتقض التعريف به لان الخبر هو المجموع لا غير انتهى اقول وفيه
بحث لان كون الخبر المجموع لا دخل له في دفع الانتقاض بل لا مساس له فيه اصلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقائم انه
صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظاهر فيجب ان يكون مبتدأ مع انه ليس كذلك بل المجموع من الصفة والفاعل خبر المبتدأ او انما يقال
ان قول المورد ان قائم خبر زيد نعم لو قرر الايراد على قوله في تعريف الخبر المغاير للصفة المذكورة انه كيف يكون اقائم في اقائم ابوه زيد خبرا
مع انه ليس مغايرا للصفة المذكورة لكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الصفة وحدها والمجموع مغاير للصفة موجها ثم انك قد عرفت ان مذهب
البصري والكوفي في اقائم ام قاعد انت عند اعمال الثاني والاول فلا ينتقض به حد المبتدأ فمن قال ورد اشكال وهو ان احدى الصفتين
في مثل اضارب ومكرم عمرو بطريق التنازع رافعة لمضمر مستتر على طريقة الكوفي والبصري فلا يصدق التعريف عليه فالجواب انه ذهب في مثل هذه
الصورة الى ما ذهب اليه الكسائي من حذف الفاعل فهي رافعة لظاهر المقدر فيصدق التعريف عليه فقد ذهب عليه مذهبهما وليست الا
ما هما بريئان منه **قال** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام يشير الى ان مرجع الضمير هو الصفة المذكورة
بدون التقييد بقوله رافعة لظاهر لقرينة ترتب الجزاء جواز الامرين لا يترتب عليها حال كونها رافعة لظاهر **قوله** فانها خبر ليس الا
اي ليست الصفة شيئا الا الخبر بحذف المستثنى قال وما جاء ليس الا بمعنى وذلك بعد الا وغير المبنية بين بلبس نقه قبضت عشرة ليس الا لا غير
وجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك بمسموع انتهى قيل لكن اذا استعمل المصدر واريد به معنى الصفة مثل اعدل الزيدون
يجوز فيه الامران اذ لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله بل يلزم عدم المطابقة ممنوع كيف وقال الرضي في مباحث
الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز ان يعتبر الحال
المنتقلة اليها فيثنى ويجمع فيه رجلان عدلان ورجال عدول **قال** جاز الامران لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن
الى احدهما بخلاف قام زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها من مخالفة الاصل واستلزام عدمه على الابتدائية تاخير المبتدأ عن الخبر
فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما هو الاصل فيلتبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين هذا ما ذكره الفاضل في حواشيه
وقيل لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم الخبر لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام
به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قائمة في مثل اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام انتهى اقول فيه بحث لانه
ان ما راد ان الضرورة مجوزة لان الالتباس في خصوص المثال المذكور فهو ليس بتام لان البحث باق في كل ما جوز فيه الوجهان من غير ضرورة

وان اراد انه لا يتركب الا فيما تحقق فيه الضرورة فهو ممنوع كيف وقد جوز الوجهان في ثبت في الدار زيد وجا الذي في الدار زيد عندك اخوه مع عدم الضرورة في تقديم الخبر فلا بد من بيان الفارق بينه وبين زيد قائم اذ ليس لتقديم الخبر فيها اثر فكيف يجوز الوجهان في احدهما دون الآخر فوجب المصير الى ما ذكره الفاضل السندي الا انه يرد على الفاضل ان كون زيد مبتدأ في المثال المذكور مشتمل على خلاف الاصل وهو تقديم الخبر وكونه فاعلا للظرف على الاصل فكيف جوز الوجهان الا ان يحمل الظرف ايضا خلاف الاصل الا انه يشكل ح تجويز الامرين في امرأة نفسه مع ان الاصل في الباء والعطف ثم قال الفاضل لئن يشكل قاعدة جواز الامرين بقوله تعالى ام راغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد ويتعين لكونه مبتدأ والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله بالاجنبي هو المبتدأ او بأقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم التخصيص ويقبلنا طالع الشمس فانما تطابق المفرد ويتعين كونه مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب الطالعة الشمس انتهى كلامه وفيه بحث لان الآية المذكورة ليس مما نحن فيه لعدم المصرح به بل يجب عنده كون الضمير مبتدأ على ما مر ولو سلم فالفصل جائز لقوة العامل ولو سلم فالعامل في عن آلهتي مقدر بعد انت ولو سلم فالموانع مستثناة ولان عدم التخصيص ممنوع كيف ويجوز ان يجعل التنوين للتعظيم او للتحقير ولو سلم فالموانع مستثناة ولان انتفاء اللازم ممنوع كيف ولا مانع من ان يحمل على تقدير المبتدأ الطالعة الشمس هو الاولى في تقدير الفاعل اليه اذ الاصح في المسند الى الظاهر مؤنثا حقيقيا كان او لفظيا التأنيث نعم لو كان في التركيب مانع من التأنيث لتم الاشكال **قوله** اي ما يقع به الاسناد قيل جعل به متعلقا بالايقاع الضمني بالاسناد وجعل الباء السببية لان الضمير هو المسند الى متعلق بقوله المسند فلا حاجة الى الباء في الاسناد ويتعلق بالمفعول الاول بلا واسطة وبالثاني بواسطة الى وانت خبير بان حاصل التعريف ح يكون بكذا هو الاسم المجرد الذي يحصل ايقاع النسبة بسببه وذا يصدق على قائم في زيد قائم كما يصدق على زيد اذ ايقاع النسبة متوقف على المنتسبين فايقاع النسبة بسبب عنهما جميعا قلنا لا نسلم ان المسند اليه سبب لايقاع النسبة بل هو شرط له ولو سلم فالمراد السبب القريب وهو الخبر لانه لدلالته على النسبة ينبعث منه ايقاع النسبة وذا ليس كذلك وقيل بان لفظ قائم في زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد بالنسبة الى زيد لان الاولى تقديم المبتدأ على الخبر انتهى وهو كما ترى ليس على ما ينبغي فتأمل **قوله** ولك ان تقول المراد بالمسند اليه المبتدأ وانت خبير بان هذا التوجيه ليس على شيء لانه يوجب كون لفظة به لغوا محضا **قوله** ويجعل الباء بمعنى الى هذا هو التوجيه الوجيه الا ان كون الباء بمعنى الى لم يذكره كثير من النحويين وعدى للنفي معنى الباء ومنه الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف قال قدس سره في الحاشية بيان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ومع قطع النظر عن العبارة فالمرة والا لا حاجة اليه انتهى قوله في تغيير العبارة حيث غير الى الباء **قوله** اي لا يشتبه في بادي الرأي وبالنظر الى اللفظ بخلاف ما لو لم يغير فانه يشتبه في بادي الرأي وبالنظر الى اللفظ وان لم يكن اشتباه نظرا الى المعنى فاندفع ما قيل فلا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ على المسند في تعريف الفاعل فيه فالنكتة ليس بذاك **قوله** وح اي وحين قيل ان النكتة في تغيير الى الباء دفع الاشتباه يظهر لايتان الباء مقام الى فائدة

[illegible]

يتعلق بالمسند ليس بوجه اذ الضمير على التقدير المذكور مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى فلا بد فيه من الى او ما هو

مولانا عبد الغفور

بمناه وهو البا فهم لاحاجة الى الباء على التوجيه الثانى بل يصير لغوا محضا على ذلك التوجيه وقيل معنى قوله وح اى حين جعل البا
بمعنى بسبب لئلا يظهر للبا فائدة اذ النصرح مفعول ثانى والمسند يتعدى اليه بواسطة الى والبا بمعناه والا اى وان لم يجعل البا بمعنى
بل يبقى على معناه ويقدر بعده الى المبتدأ كما فى التوجيه الثانى لاحاجة اليه اذ المسند يتعدى الى المفعول الاول بنفسه بل يصير لغوا محضا
يصير به محتاجا الكنه خلاف المتبادر وخلاف ما يقتضيه سوق الكلام اذ السوق يقتضى ان يتعلق قوله وح بقوله ان لا يشتبه
وان المعنى المذكور ولا يتم تفكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل من ان البا على التوجيه الثانى للتعدية ليس بوجيه ويحتمل ان يكون المعنى
حين قيل بالتغيير لنكتة ظاهر للباء فائدة وان لم يقل بالتغيير لنكتة وذلك بان يقال بالتغيير لم يقل بالنكتة لاحاجة اليه بل الطرح الى
او لم يقل بالتغيير وانه مفعول ثانى بل قيل بانه مفعول اول كما فى التوجيه الثانى لاحاجة اليه بل يصير لغوا محضا اذ المسند يتعدى الى الاول
بنفسه وانت خبير بان الصواب فى قوله لاحاجة اليه فلاحاجة اليه **قوله** وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ وكذا الخبر
فى الضرب زيد فعلى هذا لو اكتفى الشارح قدس سره بواحد من هذين التوجيهين ولم يقدر الاسم لكان اولى اذ تقدير الاسم لا يخلو عن تردد كما
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذى ليس باسم حقيقة بل بالتأويل وان اريد الاسم فالجملة اسم بالتأويل على ما قال
المصرح به فلم يصح قوله الآتى ولم يكن الجملة داخلة فيه الا ان يقال القول بتأويل الجملة وان قال به المصرح الا انه لما كان قولا لا دليل
قطعى كما قال الرضى ان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا بينة ان قطعى سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد
ولو سلم ان الاصل فيه الجملة لم يعد لان الاخبار بالجمل اكثر لم يلتفت اليه الشارح قدس سره وبل قدر الاسم وقال الجملة ليست بداخلة
فيه تنبيها على ذلك وميلا الى ما ذكره الرضى فتقدير الاسم ليس لاخراج يضرب فى يضرب زيد فقط حتى يتم لاحاجة اليه مع احد ذينك
التوجيهين بل لابد منه معه فلا يصدق التعريف على مجرد يضرب فى زيد يضرب بدون الفاعل لان المسند الى ضمير شئ ومسندا اليه
بالحقيقة ولو قلنا انه لاحاجة اليه معه لا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المسند الى المبتدأ ما يكون بطريق الحقيقة اذ المطلق
منصرف الى الكامل وكذا فى تعريف الفاعل انظ والاصل هو ما ذكرنا الا ان الشارح قدس سره صرف عنه يحمل قوله مقدما عليه قيدا
احترازيا فوجد هناك قرينة على الصرف ولم يوجد ههنا على انه لا حاجة الى الصرف هناك ايضا اذ المقصود من التعريفات شرح الماهيات
والاحتراز تابع فلا بأس بان يقع فيها قيد لم يكن للاحتراز بل للشرح كقوله المغاير للصفة المذكورة على تقدير اختيار واحد من
التوجيهين المذكورين لايقال يخرج عن التعريف قائم فى نحو زيد قائم ابوه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر لانا نقول الخبر
مجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت **قوله** اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ ظاهر
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الخبر والقسم الثانى من المبتدأ والثانى الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى
عامل القسم الثانى من المبتدأ والثانى الى عامل القسم الاول من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على
السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يخفى عبارة الشارح قدس سره على ان تجرد والخبر للاسناد الى شئ قائل فيه يسمى بالابتداء فانه زعم
قال الرضى العامل فى المبتدأ عند البصريين هو الابتداء وفسره بتجريد الاسم عن العوامل الاسناد وقال المتأخرون كالزمخشرى
والجزولى هذا الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء وقال الزمخشرى فى المفصل وكونهما مجردين للاسناد وهو رافعهما
لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه **قوله** معنى الابتدأ

عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين قال المصنف فى الايضاح شرح المفصل والنحويون فى تعيين العامل مذهب فذهب البصريون المتاخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم الى كون المبتدأ مجردا من العوامل للاسناد رافع له وهو والمبتدأ جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل فى الخبر والخبر عامل فى المبتدأ انتهى وقال الرضى اما العامل فى المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجرد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدأ الثانى تجريد الاسم عن العوامل للاسناد الى شىء ثم قال المتاخرون كالزمخشرى والجزولى بل الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه اياهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو الابتداء ويحكى ذلك عن ابى على وقال الكسائى والفراء هما يترافعان وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع بالاسناد والخبر به اما ما خلف فى ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه الا اشترط الضمير فى الخبر اليه انتهى فانت خبير بان هذا كلام الرضى يدل على ان المتقدمين من البصريين قالوا ان الابتداء عامل فى المبتدأ ولم يتعرضوا لعامل الخبر وما نقل من المتاخرين منهم صريح كلام الايضاح دال على انهم تعرضوا له وما نسب الى الكوفية فى الايضاح انهم قائلون بالترافع وفى الرضى قال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير الا ان فيه فالكوفية منهم ذهب الى الاول وطائفة الى الثانى **قوله** فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ عامل فى الخبر قد عرفت ان القائل به سيبويه وابو على وجمع كالزمخشرى والجزولى وهو ليس بصحيح لما عرفت من تصريح الرضى بان الزمخشرى والجزولى قالا بان الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر **قوله** وقال آخرون كلاهما عامل وذهب اليه الكسائى والفراء **قوله** الخبر حال من احوال المبتدأ فان ما لا يعلم كونه حال المبتدأ وصفته فان دل عليه فيها فالاول **قوله** فى داره زيد فى المغنى والاختلاف فى تعيين الابتداء فى نحو فى داره زيد لئلا يعود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة وان جوز فى المرفوع بعد الظرف غير المعتمد كونه فاعلا ومبتدأ الا انه لم يجوز فيه كونه فاعلا لانه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فان قلت فى داره قيام زيد لم يجز الكوفيون لامتناع الفاعلية فلا تقدمنا ولامتناع الابتداء فان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق التقديم انما هو المبتدأ واجازه البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لقولهم فى الكفاية ثبت ان تقدم المسألة بكلا المعنى ونجاته واذا كان الاسم فى نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك انتهى وفى حاشية بعض المحققين للجامى فى المسألة على الوجه المذكور من البصريين واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز فى داره زيد اجماعا وكذا فى داره قيام زيد وفى داره عبد هند عند الاخفش وظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول عنهم الاجازة ونقل الاخفش فى المنهى فالبصريون يجوزونهما وان اوهم كلام ابن مالك فى التسهيل اختصاص الاخفش باجازتهما انتهى فنظر ان تخصيص الاجازة بالاخفش على ما وقع فى الحاشيتين ليس على ما ينبغى **قوله** واتفق صاحبها فى الدار قال الرضى ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغى ان يجوز هذا لطلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل للمفعول فى الشدة الكلام لكن الجوز حكم بامتناعه على ما يدل عليه كلامه انتهى حيث قال ضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والجمهور يوجبون فى ذلك فى النثر تقديم المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها فى الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتغير وبغير المفعول وانما فيها تقديم الخبر والمفعول هذا كلامه **قوله** مثل قوله ما تخصص فيه المبتدأ بصفة لفظا نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ورجل صالح جاءنى او تقديرا نحو قولهم السمن منوان بدرهم اى منوان منه بدرهم اى سوان صفة اى معنى نحو الكرم مشناة الكثرة والصفة مستفادة من التنوين نحو كم رجل عندك

كثير من الرجال ضربته فليس هذه الصفة داخلا في ماهية مدلول كم دخول الناطق في ماهية مدلول الانسان حتى يقال انه لا يكفي في
التخصيص كالناطق بل لا بد من مخصص تخصيص المجموع وكذا نحو رجل جاني لانه في معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلة في ماهية الرجل
محصلة لماهية اخرى بانضمامه بخلاف الناطق فانه داخل في ماهية الانسان فالانسان اذا وقع مبتدأ لا بد فيه من صفة تحصيل
التخصيص بالقياس الى المجموع نحو انسان هندي جاء وانما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشطرنج لان الناطق ليس داخلا
في ماهية الحيوان فيكون مخصصا له ببعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالجملة الصفة لا بد من ان
يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المعنى وليست كل صفة تحصيل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز انتهى
هذا اذا لم يجعل اللام للعهد واما اذا جعل للعهد فالصفة محصلة للفائدة بلا ريبة **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة
التخصيص النوعي ولا خفاء في كونه مصححا للابتداء كيف وقد صح الابتداء بالنكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جاء لكونه مخصصا
بالصفة التخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة التفتازاني قدس سره في شرح المفتاح والمطول ولا يلزم من صحة
الابتداء بحيوان ناطق يرتل القرآن وجسم نام حافظ للتورية لتخصيص المبتدأ فيهما وهو الحيوان والجسم بالصفة التخصيص النوعي صحة
الابتداء بانسان يلعب بالشطرنج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان بشيء وعدم كفاية التخصيص الذي في حيوان ناطق
في الانسان اذ التخصيص فيه بالقياس الى الحيوان والتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص
انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يقال انسان هندي جاء ولا مقال في صحته وبالجملة المبتدأ
في التفصيل مخصص بالصفة التخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس كذلك فكيف يقاس صحته على صحته فظهر ان ما قيل التخصيص
الفردي بالصفة مصحح اما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا للزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء
بتفصيله وهو حيوان ناطق وبا عم منه اعني جسما ناميا ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل
والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم
او لا يشذ فردا عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المدو وعنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن
لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون
نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل
الصفة لان النكرة الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح هذا كلامه اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع
للاشتراك بالفعل الى المقصود منه رفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه اي التخصيص الثابت للمفهوم في ذاته ولم يقصد
منه رفع الاشتراك فيه بحث لان الفرق فرع وجود التخصيص في الاجمال وهو اول المسئلة كيف والتخصيص لتقليل الاشتراك والمبتدأ في
قولنا الانسان يلعب بالشطرنج لم يقل اشتراكه اصلا بخلاف صورة التفصيل نحو حيوان ناطق يرتل القرآن فان المبتدأ قد قل
اشتراكه بالصفة لخروج غير الناطق منه فيصح هذا التخصيص المبتدأ النكرة دون الاول لعدم التخصيص فان اراد من المفهوم في قوله الثابت
للمفهوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المفهوم ليس بمبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التفصيل وانما المبتدأ
في صورة الاجمال مفهوم الانسان المتحد بمفهوم حيوان ناطق وان اراد مفهوم الانسان فثبوت تخصيص الرافع

الاشتراک له فم کیف ولم یجز منه قرو جملا مستی لیتہ اثبات للمفهوم فی نفسه مع ان قوله الامر الآن یشیر الی ضعف الفرق وبقدمته
او کلمة المرتبتین بنا فانا نقصد اختصاصا او تاد مستبعد کما یستان بامر فی تحصیله فیثبت عدم الفرق بین الصورتین فیکون التخصیص
فی کل منهما مقصودا رفعا للاشتراک منه انه لیس کک لما عرفت قوله ان قلت ولم یوصف اقول ماحصل السوال ان المبتدأ لم
یوصف لم یصح الابتدا لعدم صحة الحکم علی النکرة المحضة وح فلا معنی لقوله قلنا فرق بین صحة الحکم وصحة الابتداء ولو سلم فان ما
بین عدم صحة الحکم علی تقدیر عدم الوصف لا یستلزم عدم صحة الابتداء لوجود العموم المخصص کما یشیر الیه قوله فیکون نظیر کل رجل کافر
فی النار قلنا وجود العموم علی ذلک التقدیر ثم کیف ولیس فیه شیء مما یدل علی العموم بل لیس فیه علی ذلک التقدیر شیء یوجب
التخصیص بکونه نظیر کل رجل کافر فی النار فی حیز المنع فلذا اضطر وقال بان قلت الخ ثم النظر ان قوله قلنا الصفة نجات لتصحیح
الصحیح لا للتصحیح بل یثبت قوله فیکون نظیر کل رجل کافر فی النار فتدبر قوله فان المتکلم بهذا الکلام یعلم لان ام المتصلة یؤتی بها
لان یطلب بها التعیین بعد ما علم حصول الخبر لاحد الامرین وهذا العلم کما یحصل للمتکلم یحصل للمخاطب ایضا بعد العلم لحصته الیه اشار الشیخ بن
مرو بقوله فیسال المخاطب عن تعیینه اذ سوال التعیین عنه وطلب جوابه فرع العلم بکون احدهما فی الدار وبقوله فکلواحد منهما عرفه
بهذه الصفة لان الصفة یجب ان یعتقد المتکلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذکرها وانما یجیء بها لیعرف المخاطب
الموصوف ویمیزه بما کان یعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فاندفع ما قیل فیه ان هذا التخصیص عند المتکلم لا یعلم کون احدهما
فی الدار والاختصاص المعتبر هو الاختصاص عند المخاطب ثم انه لا یلزم من القول بالتخصیص المذکور فی المثال المذکور اطراده فی
نحو رجل فی الدار وهل رجل فی الدار وارجل فی الدار ام امراة ولا من انتفائه جمیع وجوه التخصیص حتی یعترض علیه بان هذا تخصیص
متعارف فی مثل ارجل فی الدار فینبغی ان یمتنع الابتدا به مع انه صحیح ودفعه بان المخصص فی کوکب انقض الساعة هو الصفة مع جواز
کوکب انقض الساعة لیس لوجه لان جواز کوکب انقض عند القائلین بالتخصیص ثم وعند غیرهم غیر مفید ولانه حمل لما عرفت مع
انه غیر مقبول لقم لو قرر الایراد علی ما قرره الرضی حیث قال ولو کان المجوز للتنکیر فی المثال المذکور معرفة المتکلم بکون احدهما فی الدار
للزم امتناع ارجل فی الدار وهل رجل فی الدار وارجل فی الدار ام امراة لعدم انتظام الدالة علی حصول الخبر عند المتکلم وعدم شیء
یخصص به المبتدأ الا ان موجبا لکن یکون النافیة فی قوله ثم وعدم شیء آخر بانی لبعض کشف وشرح اللباب من ان المجوز لذلک وجها
فی سیاق الاستفهام لان النکرة فی سیاقه فی تاویل المعرفة والمحققین ان یکون ممن قال به لانه لو کان المعرفة مجوزا لامتنع التخصیص
المذکور فی ارجل فی الدار ام امراة لان القول بوجه لا یعارض الوجه فیجوز ان یکون لشیء واحد وجوه متعددة وفیه انه لو قال به کما قال
فی شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام ولذا رد علیه صاحب المغنی بانه لیس کما قال وفیه انه یحتمل
ان یکون مراده ان الاستفهام المسوغ بلا تاویل بالمعرفة هو الهمزة المعادلة بام وغیرها یحتاج الی التاویل لانه غیر مسوغ مطلقا
وبالجملة ان قال المصرح بالتخصیص لوجه من الوجوه فی الامثلة المذکورة یمکن توجیه کلامه فی شرح المنظومة والا فالامر علیه مشکل کیف
وقد وقع المبتدأ نکرة مع مطلق الاستفهام فی القرآن والحدیث وکلام الفصحاء فکیف یخص التسویغ بالهمزة المعادلة بام وقد یمنع
وقوع المبتدأ نکرة مع مطلق الاستفهام بانما کانت المبتدأ النکرة اسم استفهام نحو ما تلک بیمینک وایان مرسیها وحتی الساعة وانه قد تقع
بعد حرف یاتی حرف کان نحو واله مع الله وهل خالق غیر الله وبعد التسویغ الا التاویل بالمعرفة کما عرفت ان العموم کما اذا کان

١٠٥

حرف الاستفهام للانكار لان حرف الانكار بمعنى النفي فيقع النكرة في سياقه فتعم كما في المثالين المذكورين وكما في اسماء الاستفهام صرح به في المغني الا انه لا يتم ذلك في مثل ارجل في الدار او لا عموم للنكرة في الاثبات ويمكن ان يقال ان الاستفهام ليس باخبار حتى يقال لا فائدة في الاخبار عن النكرة المخصصة فلا بد من تخصيص بل هو انشاء فيجوز فالقول بالتخصيص انما هو في الاخبار لا في الانشاء **قوله** اي من الامرين اي اي من رجل وامراة المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فقوله المعلوم صفة سببية لرجل وامراة تخصيص كل واحد بهذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحد لا يمنع منه فانه دفع ما قيل ان المعلومية ليست ثابتة لكل واحد منهما بل لاحد على التعيين فكيف تخصيص كل واحد بها **قوله** فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهر في ان ضمير جعل وخبره لكل واحد منهما وان في الدار خبر لهما معا وانكان كلام الشريف قدس سره في شرح المفتاح يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قائم زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قائم فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قائم وعمرو ولم تجز اسناد قائم اليهما وقام اليهما جميعا لاشتماله على ضمير زيد هذا كلامه وقال في حواشيه اي الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جعله خبرا لهما وهذا كقولنا زيد قائم وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قائم خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قائم اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جعله خبرا لزيد فقط مسلم كذا على تقدير جعله خبرا لهما فغير مسلم كيف ولا دليل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولا مانع من رجوعه الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بخلاف زيد قائم وعمرو فان افراد الضمير فيه دليل على رجوع الضمير الى زيد ومانع عن رجوعه الى الامر معا لان المذكور فيه الواو فقياس ازيد عندك ام عمرو عليه قياس مع الفارق لان المذكور قبل الظرف احد الامرين لا كلاهما فيمتنع رجوع الضمير بالتاويل المذكور لا نا نقول يجوز ذلك بنية التقديم والتاخير كما قال العلامة التفتازاني في المطول في بحث المسند ان الخبر في قولنا فانا فرسين كيف واريت جذوه وقد كان البر والبحر منه تبرعا مرفوع مبتدأ وخبره محذوف والجملة تعطف على فقد كان البر ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير في المغني وقد جوزوا في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرا عنهما انتهى فتامل **قوله** فتمت اي النكرة بقطع الاحتمالات اذ المحكوم عليه ح كل احد بخلاف ما اذا احد غير معين فان فيه احتمالا فلا تعين فالمراد بالتخصيص في هذا المقام التعين برفع الاحتمال او تقليله لكن ارادة هذا المعنى خلاف المتبادر والمصطلح اذ التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات فالمراد من قوله اذ تخصصت اذ تعينت النكرة برفع الاحتمال بسبب كون الحكم عن كل الافراد او يكون التخصيص واصلا الى حد التعيين والتشخيص بحيث يرفع الاشتراك او تقليل الاشتراك وعلى هذا فالانسب ان يقال اذ بالتخصيص يقل الاحتمال او ينعدم **قوله** التبس اي يشبه المبتدأ المذكور بالفاعل **قوله** او يستعمل اي المبتدأ المذكور في موضع الحصر كما ان قولهم شر اهر ذا ناب الاشر يستعمل في مقام الحصر والمقصود ان معناه معنى هذا التركيب ليس المقصود ان اصله كان كذا واذا كان مستعملا في مقام الحصر وجب ان يكون اصله اهر ذا ناب شر على ان يكون شر بدلا من الضمير في اهر ثم قدم ليفيد الحصر لان التقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر كذا ذكروا وفيه بحث لان افادة الحصر لا يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير كيف وتقديم المسند اليه

على الخبر المشتق لبعيد حصر الخبر عليه سواء كان المسند اليه معرفا او منكرا عند الشيخ عبد القاهر ولو سلم فكونه في الاصل موضوعا لا يفيد تخصيص
صيغته فالوجه ان يقع تخصيصه بالوصف المقدر كما قال صاحب المغني **قوله** وما يختص بالفاعل قبل ذكره وجه صحة كونه محكوما عليه
صريح في ان الفاعل عند ذكر الفعل وقبل ذكره مختص بكونه معينا وقابلا لكونه محكوما عليه بفعل يسند ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان
الاسناد بينهما لم ينعقد عند ذكر الفعل بل انما ينعقد بعد ذكر الفاعل فتخصيصه مقدم على كونه محكوما عليه لانه يحصل عند ذكر الفعل لكونه
محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فاندفع ما قيل وما ذكره من تخصيص بتقديم الفعل عليه ليس بشيء لان اختصاصه بالفعل انما يحصل
بعد جعله محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يتصور اختصاصه المصحح لكونه محكوما عليه بما يتاخر عن كونه محكوما عليه **قوله** واذا قلت قائم
منه يشير الى ان التخصيص مقدم على الحكم لانه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير ان يعتبر اسناده الى شيء والحكم كون احدهما محكوما به
محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد بينهما فلا قال بحث فيه ان هذا التخصيص يحصل بعد الحكم فيمتنع بعد معرفة
معرفته لا يكون الا بعد التخصيص فلو لم يتصور معنى كلام الشيخ قدس سره **قوله** قد يكون خبرا قيل لا بالنسبة الى المخاطب اما بالنسبة
اليه فمشترك انتهى وذلك لان الخبر بالقياس اليه فائدة لا يكون مجهولا لان المهر ميوت الكتب عنده تاذيه ويجوزه عما يوذيه قال في المغني
هو مسرة دون بناء من قلة مبرر على البرد ولا يشك فيه عاقل فضلا من ان يجزم بنقيضه ثم لو اريد كونه انشاء وخبرا في الجملة جاز ذلك
لا اختلافهما بحسب الاضافة هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المطول وبه يظهر اندفاع ما قيل عليه وفيه نظر لانه يراد اذ انا في الحبيب
فتشابه لانه يراه غيرا معنى **قوله** لانه اذا قيل في الدار علم ان ما ذكره هذا صريح في ان التخصيص يحصل قبل ذكر المبتدأ ومرتب على ذكره
في الدار من غير ان يعتبر كونه محكوما به اذ هو لا يحصل الا بعد ذكر المبتدأ واعتبار الاسناد بينهما فالتخصيص مقدم على الحكم حاصل قبل
حصوله فاندفع ما قيل اذ تخصص الحكم كان لغير الحكم فيه مخصص ثم ان ما ذكره يجري في قائم رجل فينبغي ان يجوزه واجيب بان الشيخ
شرط في التقديم اخبر الظرف لا مطلقا وذلك لان الاسم اتسعوا في الظروف ما لا يتسعوا في غيرها ولانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه
لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول من جوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصلح
ان يكون مبتدأ هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المتوسط وفيه بحث لانه ان اراد انه لا التباس فيه بالمبتدأ فممنوع اذ لا يمتنع
ان يلتبس شيء آخر اذ ليس بالناس لا يعمل على نفي العام وان اراد انه لا التباس فيه بوجه من الوجوه فممنوع كيف يحتمل ان لا يكون خبرا
خبر المبتدأ ساد مسده اعمل جوازا اعماله لرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد
كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد وقال العلامة التفتازاني في المطول لا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون
قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لانه على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه
من قسمي المبتدأ الاول لعدم كونه موصوفا والثاني لانه ليس صفة واقعة بعد حرف الاستفهام والنفي ولا رافعة لظاهر فكيف يكون مبتدأ
مع لو جعل رجلا فاعلا له لكان من القسم الثاني من المبتدأ عند الاخفش والكوفيين على ما عرفت وجعل البدل والمبدل منه بمنزلة
قائم تكلف ا. ه وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدر هو شيء ونحوه ولانه لا بد للصفة من ضمير يعمل فيه اذا لم يكن لها فاعل
او نعمل التقدير بكذا شيء قائم رجل ثم لا بد من تقدير الخبر اليه ولا يضاف كما على ان عدم كون الفاعل في النظم كيف وان
في جعل رجل بدلا من قائم ولم لا يجوز ان يكون فاعلا لقائم على مذهب الاخفش او بحذف حرف الاستفهام على مذهب باقي النحو

والحال انه لا يلزم فيه لا حذف الموصوف ولا حذف الخبر وفي بعض حواشيه قوله فانه يتعين خبرا فيه بحث لجواز ان يكون مبتدأ بتقدير كائن في الدار مثل قائم او حالا فان الظرف يصح ان يكون حالا فالتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الظرف الذي حذف متعلقه وناب عنه وايضا التباسه بالحال تم كيف ولا يجوز جعله حالا في نحو في الدار رجل اذ ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الظرف حالا عنه وجعله حالا من رجل على انه مبتدأ مع انه ممتنع عند الجمهور ممتنع ايضا لانه يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو ممتنع على انه ان قدر خبر المبتدأ مثل المذكور يلزم الاستدراك والا فلا دليل عليه وفي الرضي اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصدق عليه شيء من قسمي المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل خبرا عنه الا ان يقال انه يحتمل ان يكون مبتدأ بحذف حرف الاستفهام وهو يحتمل من حيث انه اسم وان امتنع بعارض اقوى وفيه بحث وفي المنهل الظرف متعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين لها جواز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ انتهى وفيه ايضا بحث هذا واعلم ان القائلين بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الخبر الذي ظرف او جار ومجرور الاختصاص فلو قيل في الدار رجل لم يجز لان الدار لا تخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المغني والقائلون بالتخصيص ان لم يجوزوه لما ذكره يعترفون بان المدار على الفائدة لا على التخصيص اذ التخصيص فيه حاصل على ما قرره الشارح قدس سره نحو في الدار رجل وان جوزوه للتخصيص مع وعليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل التخصيص فليس كل تخصيص مصححا للفائدة قوله فهو في قوة التخصيص بالصفة فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظته لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا اوليا قوله بالنسبة الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذ اصله سلمت سلاما اي حييت تحية قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام فان قلت الظرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية والاسمية التي خبرها فعلية لتفيد التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العدول الى الرفع كما اشار اليه الشارح قدس سره لا نفس الاسمية او نقول الظرف مقدر باسم الفاعل لغرض الدلالة على الدوام قال العلامة التفتازاني في المطول نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون الظرفية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي خبرها فعلية تفيد التجدد والدوام باعتبار الاسناد وليس بشيء اذ الفعل في زيد قام مسند الى الضمير ولا شك انه يدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد فكيف يتصور ان يقصد من اسناد قام مع ضميره الى زيد دوام القيام له فتسليم الاول ومنع الثاني مكابرة محضة او نقول افادة الاسمية المذكورة للتجدد مقيدة بما اذا لم يكن معدولة عن الفعلية قوله اي سلام من قبلي اشار به الى انه ليس معرفة بتقدير الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان كذلك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يحتج الى التفسير قوله هذا اي القول بالتخصيص وجه عند التنكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المخصصة هو المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض المحققين منهم قال الرضي وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابطة تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين متخصصين بوجه او غير متخصصين لشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد حد لغوا ولو لم يكن رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز ولكن ان

تقول رجل قائم في الدار وكذا تقول كوكب انقض الساعة انتهى وبهذا ظهر ان بين قولين منافاة تامة اذ الجمهور لا يجوزون كون المبتدأ
نكرة محضة اصلا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك اذا حصل الفائدة بدون تخصيصه نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك
من افراد هذا الجنس غير معتاد وفي الاخبار بمثله فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا يوجب العادة ان يكون
الحال من ان يفاجئك عند خروجك اسد او رجل ولو كان غرضهم من بيان التخصيص تعداد مواطن الفائدة وضبطها تسهيلا على المبتدي
بحيث لا يتوقف على الاستشهاد بالامثلة المذكورة واللازم باطل فالملزوم مثله فما قيل لا تنافي بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين الا ان انتهى الا
ان المبتدي ما لم تزد بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة وتعيين ضبطه الاشياء فلا تتخلف عن الفائدة ليكون
بصيرة ما في الحكم على النكرة يقيس على ما ينبغي ثم ما قال صاحب المغني لم يعول المتقدمون في ضابطة ذلك الا على حصول الفائدة ورأى
المتأخرون انه ليس كل واحد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة
كلام تم عدد مواطن الفائدة وعلق الجواز بحصول الفائدة والحال ان المبتدأ نكرة محضة كما مر من قوله نحو شجرة الى قوله او رجل وعدم الجواز بعدم
حصولها فقال فلو قيل في داره رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو من ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك وعلى هذا فلا
منافاة بين القولين بل لا قول الا واحد **قوله** في توجيهاتها اي توجيهات التخصيصات اي يحتاج في توجيهات اكثر التخصيصات الى التكلفات
اذ لا يحتاج في توجيه التخصيص في ولعبد مؤمن الى التكلف وان نوقش في تقسيمه للابتداء **قوله** الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات
المذكورة في التوجيهات اما توجيه ما احد خير منك فلان صرف التخصيص عن المصطلح واما توجيه شر اهر ذا ناب فلانه في تخصيصه بالتخصيص بالفاعل
تعسف لان الفاعل تخصيص بتقديم الحكم والحكم هنا مؤخر لكونه في الاصل مؤخرا لا يدري نفعا واما توجيه في الدار رجل فالتكلف فيه لا يخفى
على ذلك ولعله يستلزم جواز في داره رجل واما توجيه سلام عليك فلا تكلف فيه الا ان يتكلف ويقال كونه نهي في حال الرفع على ما كان عليه في حال النصب
لعدم الفائدة لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاض الساعة لكوكب **قوله** ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعلم المخاطب بحصول القيام من رجل
ما في العالم **قوله** وهذا القول اقرب الى الصواب لخلوه عن التكلفات المذكورة ولمجيء الاخبار عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة
في كلامهم نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت وخرجت فاذا اسد او رجل على الباب ونحو فريق في الجنة وفريق في السعير لا غير وعلى القائلين
بالتخصيص ان القول بالتخصيص لاجل تحصيل الفائدة فلا معنى لالتزامه اذا حصلت الفائدة بدونه **قوله** لكونه قسما من الاسم فيه
انه ان اراد ان كونه قسما من الاسم يجعله مختصا بالمفرد حقيقة فمنقوض بكيف والخبر في نحو الفعل حتى ليس بمفرد حقيقة وان اراد ان يكون
مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فمسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع كيف وقد قال الشارح قدس سره في تعريف
الكلام وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاخبار
فيهما مع انهما مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب **قال** من عائد خبرا وليس متعلقا باسمها والا لنون على ما ذهب اليه البغداديون
ثم ذهب البغداديون وابن مالك الى ترك تنوين المطول اجراء له مجرى المضاف وعلى هذا يجوزان يكون من عائد متعلقا باسم
لا صرح في المغني كاللام في نعم الرجل زيد قال الشارح في بحث افعال المدح والذم اللام في الفاعل للعهد الذهني وهي لواحد غير
متعين ثم قال ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهني
مختار الشيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلها اما المعرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة

وانما كان كذلك من جهة انهم قصدوا الابهام الممدوح اولا ثم فسروه ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام اذا قصدوا الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود ثم وجه قيام لام العهد الذهني مقام الضمير على ما ذكره الشارح قدس سره بما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته وما يقدر من احاده في المعنى قال الرضي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع لشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن وذهب ابو علي واتباعه الى كون اللام لاستغراق الجنس وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد ورد عليه الرضي بان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد ورد عليه ايضا ابن الحاجب فقال وخطأ محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثني ولو كان على ما زعموا لوجب ان يلابق بجميع الجنس وان لا يثنى وان لا يجمع لان اسماء الاجناس لا تثنى ولا تجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء اي الاصل زيد نعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه ومهما لم يقدر زيد الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان هذه الشبهة لا يعارض الامور القطعية وايضا ما ذكروه انما هو احد الاحتمالين فان تعذر احدهما تعين الآخر وما ذكرناه يتعين وايضا انا متفقون على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعمتم وخبره نعم ولا يصلح ان يقال الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا الى متقدم والا ورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهما ثم يفسر فلا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كذلك لانا لا ننكر ان يكون الاصل كذلك ثم غيره وانما الكلام في مدلوله حال استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان الاصل ان يكون الرجل لرجل المذكور مضمرا عائدا اليه فاستعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه هذا كلامه ورد هذا الجواب الرضي حيث قال والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المعترض لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه بارزا الى المبتدأ غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد انتهى او نقول يجوز ان يقال ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة لئلا يخلو الجملة الواقعة خبر المبتدأ عن الضمير وما يقوم مقامه قوله لا يصح والا ورد عليه قولنا قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا عن غير ابراز سواء كان المفرد او المثنى او المجموع لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم على انه اسم واما الابهام فيحصل من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا كما اعترف به بقوله وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة ويجوز ايضا ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع لبس المخصوص بالفاصل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله ولو كان على ما زعموا الخ بان المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود وصح تفسيره بالمخصوص الخ واما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثني اولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة

مبالغة يناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا زيد عائد الى الجنس انتهى فالعائد فيه الى المبتدأ في نعم الرجل زيد من عموم الجنس
شموله في المعنى وان الناس من روابط الجملة التي هي خبر عند عدم تشيل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله واما العمير عنها فلا صبر كذا قالوا ويلزم
ان يخبر بها نسيات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما الثاني فتقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قولنا
الى الجنس في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس
العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر عنها لا انه لا صبر عن شئ انتهى والمراد من كون ال للعهد هو العهد الخارجي لتقدم الذكر تقديرا لان
المبتدأ مقدم رتبة والابهام يحصل بتاخير المخصوص غالبا على ما قال العلامة التفتازاني في المطول ان الضمير في نعم رجلا زيد على تقدير
كون المخصوص مبتدأ راجع الى المبتدأ والابهام يحصل من التزام تاخير المخصوص واما ما قال العلامة في شرح التسهيل والمانع ان يكون
للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد باعتبار الذكر لاحقا كان في الذكر سابقا فلا يخفى انه بعيد خارج عن
قانون العهد معوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير فلا يظهر وجه وقال الرضي انه ابعد ذلك الاصل وهو كونهما عليه
مستقلين بعد ما داما كلاما صار امع ما عليها بتقدير المفرد وكعمت متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجه وقطيفة
فصار معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء لا بخبر مبتدأ اذ لو كان خبر مبتدأ لم يدخل نواسخ المبتدأ
عليه مقدما على فعل المدح والذم وهو خراعة نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا اظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر اسما يتأخر
عليه لوجب ان يكون فيها عائد اليه ثم الفعل للاعتبارات الثلثة المذكورة على الوجه الذي نقلنا عنه فلم يبق اذن بعد بطلان النحو
الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وانت خبير بان النحاة قد جعلت اللام للعهد الخارجي بالتقدير
عرفت انه لا غبار عليه فلم يتحقق الضرورة الباعثة الى جعل الجملة في تقدير المفرد والعذر ليس بمعنى تعريف الجنس النائب عن الضمير وان الاسم
بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد بل الجنس لم يطلق عليه وعلى غيره ووجه نيابته عن الضمير وان ليس الاسم
من الضمير الا ذكر العود الى المبتدأ ليحصل الربط فاذا ذكرنا ما هو جنس للمبتدأ صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا الالفاظ الدالة
على معنى اعم ويشتمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول ان من عمل
صالحا فانا لا نضيع اجره واجر غيره ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل لا ارى الموت
الموت شئ هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وانت خبير بان هذا الوجه لا يدل على نيابة التعريف بل على نيابة جنس
يطلق على المبتدأ وغيره وهو لا يستلزم التعريف فاذا وقع في الجملة ما يطلق على المبتدأ وغيره ينبغي ان ينوب عن الضمير نحو زيد ضرب رجل
لان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او الفرد المنتشر وهو يطلق على زيد وغيره ولو سلم فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على
ان اللام للجنس لا يتم كون اللام للعهد الخارجي ايضا فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للعهد الخارجي لانا نقول لا مقال في
جوازه لانه من قبيل اعادة المبتدأ بمعناه بواسطة العهد الخارجي فاليتم الدليل المذكور وان دل على كون المخصوص مبتدأ لكن عندنا
دليل يدل على كونه خبر مبتدأ محذوف وهو ان الخبر فعل وعمدة فكيف يجب تقديم المبتدأ على الخبر فلو كان مبتدأ لوجب تقديمه واللازم
باطل فالملزوم مثله لان التقديم واجب اذا كان الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ مطلقا وليس كذلك يدل على ذلك قول الرضي في
قول الصحيح اذا كان الخبر فعلا اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم لاشتبه بالفاعل لانا نقول الالتباس بالبدل

عنه الرضي قال به اليه حيث قال في ذلك المقام فان قيل فليجز الكان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلنا نشتبه بالبدل من الضمير فان
لم يجوز فيما نحن فيه ايضا نظيران تفسيره للفظ الكافية ليس على ما ينبغي وان المخصوص خبر مبتدأ لا مبتدأ وان جوز الالتباس بالبدل في نعم الرجل زيد
وحكم انه مبتدأ والخبر مقدر قلنا لا معنى لتجويزه فيه وعدم تجويزه في الزيدان قاما بدون فارق مع ان الظاهر تجويز الامرين في الزيدان
قاما لكون كليهما خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين لا من صور الالتباس لان الابدال يستلزم هو والضمير قبل الذكر والابتداء
يستلزم تقديم الخبر وهو ايضا خلاف الاصل بخلاف نعم الرجل زيد اذ الابدال لا يستلزم خلاف الاصل والابتداء يستلزم فيكون من
صور الالتباس وفيه ان الابدال ايضا يستلزم خلاف الاصل وهو كون المبدل منه في حكم التنحية صرح به الفاضل الهندي في حواشيه
وبالجملة الفرق الذي ذكر الفاضل الهندي بين صور جواز الامرين والالتباس الكان معتبرا عند الرضي فالوجوب ليس في شيء
منهما والا فالوجوب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قاما دون في نعم الرجل زيد تحكم محض على ان تفسيره المذكور لا يوافق
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان
المبتدأ اذا كان خبره فعلا فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد والآخر انه اذا وقع خبرا
جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير ههنا وما توهموه من ان الرجل للجنس فقد تقدم فساده ولو جوز لكان وقوع الجنس موضع الضمير قليلا
قليلا ايضا ومن حيث المعنى هو ان الابهام يناسب التفسير واذا جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدأ
لم يكن محققا فظهر ان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفعل ليس مسندا الى ضمير
المبتدأ بل مسندا الى الظاهر ولو كان مقصوده من قوله او كان الخبر فعلا له ما ذكره الرضي لما قال بوجوبه فالمفهوم منه ان يكون الفعل
مسندا الى ضمير المبتدأ مستترا او بارزا وان يكون مسندا الى الظاهر يكون المبتدأ تفسيره اذ عند ذلك يلتبس المبتدأ بالبدل من الفاعل وذكر
منه اخراج نحو زيد قام ابوه لا غير فالمعنى ان المسند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فعلا تابعا له على نحو ما ذكرنا وجب تقديمه فظهران ما
في الحواشي الهندية او كان الخبر فعلا له لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقوم الزيدان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف نحو زيد
قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة ليس على ما ينبغي بقي ان قول المفرح كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى ليس على ما ينبغي فتدبر
قوله ووضع المظهر موضع المضمر في المغني والثالث من روابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل
والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني
ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن وقال الرضي وضع الظاهر موضع المضمر الكان في معرض التفخيم جاز قياسا وان
لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول
في الشعر كان او في غيره قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ لم يعده كثير من النحاة من الروابط وعده منه صاحب المغني حيث قال والعاشر
من روابط الجملة بما هي خبر عنه كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبرا لا بد من ان تكون هي المبتدأ معنى او لا فاذا كانت لم تحتج
الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك معقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو يدل على ان كون الخبر تفسيرا
للمبتدأ لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد بمعنى الرابط اذ نفي الخاص لا يدل على نفي العام فاندفع ما قيل

ان كون الخبر تفسير المبتدأ ليس بما يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام قرما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح يدل على عدم ...
الى العائد حيث قال علم من كلام المفتاح وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من عائد الى المبتدأ ملفوظة كما في
زيد قام او مقدر كما في البر الكر بستين وهو ان التقوي لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ او سببي لا بد فيه من تعلق بالمبتدأ
رابطة وهو معنى العائد وهذا انما يتم لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشأن سببيا او للتقوي وعلم ايضا ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن
مستثناة من هذا الحكم انتهى بانه لا بد في الخبر من عائد لا بما ليست معنى تعلق بالمخبر عنه كما في زيد ابوه قائم او ثبت له كما في الفعل بل هي نفس الخبر
عنه ولا معنى للربط الشيء بنفسه ... في المعنى الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ...
... على الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان يستمع البصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ... ابن الحاجب ... ان يكون المبتدأ ...
او موصوفا بالاشارة ... الاشارة البعيدة فيمتنع زيد قام هذا الا ... قام ذلك ... والجبة ... الآية الثالثة والسابعة العطف
بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة الواحدة
كالجمع في المفردات الا انه ... بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه
بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام والتاسع الى النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله تعالى واما من خاف مقام
ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ
ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو
زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية ومن ثم
كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة **قوله** اذا كان ضميرا فيما ...
موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار
والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفته نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين
لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي الكر كائن
بستين كما ... سيما ان حين ذلك في المجرور نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وفي المنصوب
بشرط كونه منصوبا بالفعل لفظا نحو فثوب نسيت وثوب اجر اي بالنصب ... زيدا انا ضارب ولا يختص مع كونه ... بالشعر ...
للكوفيين والمرفوع لا يحذف لكونه عمدة **قوله** فالاكثر من النحاة وهم البصريون الوجه ان يقال فالاكثر من البصريين لان كلامه ... ذكر
يشعر ان البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع انه ليس كذلك كيف وقد قال الشريف قدس سره في ترجمة الشريفية كوفيان ...
بعض بصريان برانند كه مقدر باسم فاعل است وجمهور بصريان برانند كه مقدر است بفعل وقال الرضي قال البصريون الظرف
منصوب على انه مفعول فيه كانه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك والجار والمجرور منصوب على انه مفعول به كانه كذلك اتفاقا في
نحو مررت بزيد الا ان العامل مقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم فاعل ... ان
ضمير واكثرهم الى البصرة وان ابن السراج وابا الفتح منهم اذ ذكر هذا الكلام بعدما قال انتصاب الظرف عند الكوفيين ...
والعجب صرح في المفصل في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون كذا في الحواشي الهندية

115

وفي الترجمة الشريفية على ما عرفت اتفاقا وفي المغني زعم الكوفيون وهنا ظاهر وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في
الدار ثم اختلفوا فقال انيا ظاهرا وخروف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره
وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معقول على هذين المذهبين انتهى
وقال الرضي انتصاب الظرف خبر للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف فيقولون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو نحو ازواجه
امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ كما في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيئ يتعلق بها الخبر **قوله** على انه
قدر على لبيع الحمل اي فالاكثر متفقون على انه **قوله** اي ما دل بجملة من قبيل ذكر اللازم وارادة اللازم وهو جواب عما في الحواشي المشهد
من قوله ما معنى الباء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف والجواب المذكور فيها ان التقدير بمعنى الفرض والباء للالصاق
اي مفروض ملتصقا بجملة واجاب بعض شراحها ان هذه الباء مثلها في قولهم قدرت النعل بالنعل اي الحقت هذا النعل بذلك وجعلته
مثله والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة بتقدير الفعل الحاق الجزئي بالكلي ثم ما في الحواشي من قوله والمقدر هو الجملة مبني على مذهب السيرافي
حيث ذهب الى ان الضمير حذف مع الفعل وذهب ابو علي ومن تبعه الى انه انتقل الى الظرف نظرا ان ما في بعض شروح الحواشي
من قوله يعني مقدر بجملة اذ جعل في التقدير جملة وليس المراد ان المقدر هو الجملة لاتفاقهم على ان الضمير قد انتقل من المقدر الى الظرف
وتجرد الفعل بلا ضمير ليس بجملة ليس على ما ينبغي **قوله** بتقدير الفعل فيه اشارة الى ان المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمير بل الضمير
قد انتقل الى الظرف وان الظرف وان كان فيه ضمير لا يسمى قبل التاويل جملة ثم المقدر يجب ان يكون من الافعال العامة اي مما
لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا لم يجز لعدم الدليل وقد يحذف خاص لقيام الدليل
نحو من لك بالمهذب اي من يثق ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف
مسده وقال ابن الجني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى
كائنا وكذا حال الظرف في الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والحال
والمجرور الا بملفوظ موجود هذا كلام الرضي **قوله** وكذا حال الظرف يعني كان الظرف الذي هو خبر المبتدأ عامله
عام محذوف وجوبا كذلك الظرف الذي وقع صفة او صلة او حالا عامله عام محذوف وجوبا فالظرف المستقر لا يكون
الا في اربعة مواضع وفيما عدا ما يكون لغوا بالقرينة قوله وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والمجرور الا بملفوظ موجود
الا انه لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد ان عامل الظرف فيما عدا المواضع الاربعة لا يكون الا مذكورا كما هو الظاهر من المقابلة فليس
كذلك لوجوب الحذف في مثل قولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الآن واصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وكذا في نحو اليوم الجمعة
صمت فيه صرح به الرضي ولو حمل على الاغلب يشكل بمثل افي الدار زيد اذا جعل المرفوع فاعلا للظرف فان عامل الظرف فيه
لا يقدر خاصا مع انه ما عدا المواضع الاربعة بل عاما بدليل جواز الامرين من غير تقييد وصرح به صاحب المغني الخ حيث قال
فان تقدمها نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نفي المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الارجح
كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل

عدم التقديم والتأخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف
او الظرف او المجرور فيه ابحاث من مستقر وقربها من الفعل لاعتماده بها فيه خلاف انتهى الا ان يقع الرضي لا تقول بتقدير العامل في المثال
المذكور بل بتقدير الخاص وفيه انه ح لابد من بيان قرينة وقائم مقامه اذ الوجوب لا يكون بدون ذلك وان اراد غيره فهذا لابد
من البيان حتى يتكلم عليه قال البعض انما يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا
من تقديره لانه اشمل للعموم نحو زيد على الفرس ويسمى مستقرا لتعلقه بالاستقرار وقيل لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره
الى الظرف فسمى مستقرا لاستقرار الضمير فيه قيل انه اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العام من الاستقرار بخصوصه حتى يخص بهذا الاسم
وفيه انه يكفي وجود المناسبة في البعض والتحقيق الوجه الاول يصح مطلقا والثاني يصح عند القائلين بالانتقال واما عند من لم يقل به
فلا مع ان الظرف سمى مستقرا عندهم ايضا قال الرضي وذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه
الى انه انتقل الى الظرف اذ لو لم يكن كذلك لما جاز ان يؤكد نحو عندك انت اجمع ويعطف عليه كما في انا خلقناكم من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام ويتنصب عنه الحال كقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها اذا حذفه ونحوه لا كان تم ولم يجز تاكيده ولم يجز العطف عليه
ونصب الحال عنه ولكن لم كيف وقد قال سيبويه بعد الخليل في مررت بزيد وانا اخوه انفسهما انه يجوز رفع انفسهما بتقدير هما صاحبا
انفسهما في المغنى ان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وانا اخوه انفسهما كيف ينطق بالتاكيد فاجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحباه
انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما وامثال ذلك دليل على جواز حذف المؤكد في الظاهر على تقدير ان يكون كل منهما لا يجمعهما فاعل
على حده ويكون ابهم وفيه منع الحال من قال ان الضمير في البيت الاول ليس الظاهر كونه تاكيد الضمير المستقر في الظرف وكيف يجوز ان يكون
لفعل الحق معمولا على مذهب البعض وكذا ورحمة الله في البيت الثاني ليس مصاحبه ولم لا يجوز ان يكون معطوفا على السلام ويجوز
فيه التقديم والتاخير فان قلت كيف يجوز العطف على المرفوع المستتر في الظرف من غير تاكيد بضمير منفصل قلت لعل ذلك لان الظرف
جامد لا يلاقي الفصل في تركيبه فلم يطلب الفاصل مثل طلب فكان ذلك ليس بعزيز القياس اليه قال ابن صاحب المغنى قال ابن جني في
عليك ورحمة الله السلام ان الاولى عطفه على العطف على ضمير الظرف لانه يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه
من ضرورة اخرى وهي العطف مع عدم الفصل وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل
انه قياس انتهى قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لان اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة بخلاف ما اذا وقع بعد فعل الشرط
او النفي فانه جملة لكن لا بالنظر اليه بل من حيث انه بمعنى الفعل فيتعين مثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان اسم الفاعل فيهما
فيه وان كان جملة لكن لا من حيث هو بل نظرا الى فاعله من حيث انه بمعنى الفعل قوله لانه لابد من متعلق قال الرضي في ان الخبر ايا ما كان
ان الجار والمجرور لفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المعنى الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف وحده وان اعتبار المعنى
انه لا معنى لقولك زيد في الدار ان لم يقدر معه شيء اخر فالخبر جامعا انتهى او انه ظرف في الحقيقة لجواز وجوده وحصوله او قيامه او نحو
او غير ذلك قاله منع ما قيل فيه بحث لان الظرف لابد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى امر اخر قوله لما يستحقه
قال الرضي انما كان الاستفهام وغيره مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله
فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره ولم يصدر السامع اذا سمع ذلك المغير ان يرجع الى ما قبله بالتغير او بغير ما يجيء بعده من الكلام فيشوش

لذلك فهنه قوله فان معناه ابازا ابوك ام ذاك الوجه ان يقول فان معناه اى شخص ابوك فان الاختلاف بين الجمهور وسيبويه

انما هو اذا فسر من بنكرة مخصصة واما اذا فسر بمعرفة فلا قال الرضى كون من مبتدأ مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده

بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجاية صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير

سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان هذا كلامه وظاهره يشعر بان تجويز سيبويه الاخبار بمعرفة عن نكرة منحصر فى الموضعين كلام المغنى

صريح فى عدم الانحصار حيث قال فان لم يكن له ما يسوغ الابتدأ به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ

فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير هذا كلامه وهو

كما يرى صريح فى ان النكرة المتقدمة على المعرفة وان كان له مسوغ الابتدأ فهو مبتدأ عنده والمعرفة خبر سواء كان متضمنة للاستفهام

اولا وسواء كان اسم التفضيل اولا ثم قال ليشهد للابتدائية النكرة فى قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذى

ببكة وقوله ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا يدخل فى الخبر فى الايجاب انتهى اقول كيف يكون حسبك نكرة مع كونه مضافا

الى المعرفة لانا نقول قال الرضى قالوا اى حسبك وشرعك وكفيك ونهيك انما لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد

يا فيك زيد وكذا اخواته انتهى قوله حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه يجب ح فان قلت ليس فاعل العامل والمفعول

له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا المعنى حكم بوجوب التقديم حفظا للصدارة قوله وهذا اى كون من مع كونه نكرة مبتدأ قوله

ذهب بعض النحاة الوجه ان يقول وذهب الجمهور قال متساويين فى التعريف اى المعنى نحو الله ربنا لا يخفى ان اعرف المعارف عند الاكثرين المضمر

ثم العلم وتعريف المضاف بحسب المضاف اليه لا يكتسب التعريف منه فيكون بمثابة على ما عليه سيبويه واختاره ابن مالك وعلى هذا فلا مساواة بينهما

بل الجزاء عرف الا ان يبنى على مذهب المبرد وتعريف المضاف عنده انقص من تعريف المضاف اليه فيكون تعريف المضاف مساويا فى الرتبة

بلا رتبة بعد رتبة المضاف اليه قوله ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ او على تقدير وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم المبتدأ

لعدم اللبس نحو بنونا بنو ابنائنا فان القرينة العقلية دالة على ان المبتدأ بنوا ابنائنا فكانه اشارة الى ما قال به الرضى من ان

قوله وكانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق قوله رفعا للاشتباه فى المغنى هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ

وخبرا مطلقا والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فيقول زيد القائم فان

علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ قال العلامة التفتازانى والضابط فى التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف

وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين فى الخارج فايهما كان بحيث يعرف

السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما

كان بحيث يجهل اتصاف الذات وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا

فاذا عرفت السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرفت اخا له

ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان

له انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان

ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره

صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب
بحمل نظيرها كلامه رحمه الله تعالى في قوله او بلغك صريح في ان المخاطب يعلم ان انسانا تاب ولم يعرف انه زيد او عمرو فيسأل عن
تعيينه بقوله من هو فمقتضى تلك القاعدة المذكورة ان يجاب بقوله التائب زيد بل تقتضي السؤال بعينه ذلك لان من هو
اذا كان بمعنى ازيد التائب ام عمرو كان كون شخص تائبا معلوما للمخاطب والمجهول خصوصيته على ما يقتضيه ام المتصلة
المعادلة وكون زيد مثلا في عبارة السؤال مبتدأ لا ينافي ان المجهول هو المسئول الخصوصية لا يقتضي كونه في الجواب ايضا مبتدأ كيف
ومعناه يقتضي كون التائب مبتدأ ولو سلم فوجوب رعاية تلك القاعدة المذكورة المسلمة عند اهلها تقتضي حمل عبارة السؤال على ما يجب
الجمهور الموافق لمقتضى القاعدة اذ لا ضرورة في حمله على مذهب سيبويه مع انه يلزم منه مخالفة مقتضى القاعدة فنظر ان ما ذكره السيد
السند قدس سره وجوابه ان من في السؤال مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبر له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه
ثم يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل ازيد التائب ام عمرو او الى غير ذلك لكنه اختصر في العبارة ونبه كانه من جميع
تلك الخصوصيات التي يطلب ان يحكم على احد منها بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب ما يكون التائب فيه محكوما
به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليه فلا يطابقه الا ان يقع زيد التائب ليس على ما ينبغي **قوله** ثم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبرا مقدما
عليه لتضمنه الاستفهام فكان المطلوب ح حكما يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يطابقه الا ان يقع التائب
زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه عدول عن المقصود الذي هو ايراد نظير لقوله واولئك هم المفلحون
على تقدير العهد لان المعهود فيه وقع محكوما به قلنا بواسطة هذا الامر الذي هو امر لا يرتكب في ان القاعدة المقررة عندهم على
يحتمل ان يكون المقصود ايراد النظير للمثال **قوله** اي المبتدأ يدخل فيه نحو زيد قام والزيدان قاما وزيد قام ابوه الظاهر ان المراد بالحكم
كينونته بالفعل في جميع الامثلة مثل قد ابتدأ قائم به لا غير فيجب تقديم المبتدأ في جميع هذه الامثلة تقتضي هذه القاعدة تخصيص الفعل بكونه
مسندا الى ضمير المبتدأ كما قال الرضي او بكونه مفردا صورة كما قال الفاضل الهندي ليس كما ينبغي اذ يخرج على الاول عن القاعدة
نحو زيد قام ابوه مع انه من افراد القاعدة الا ان يقع هذا المثال المذكور عند الاخفش ولم يجز عند سيبويه ونقل ما في الكتاب عن
سيبويه وعلى الثاني نحو الزيدان قاما فانه وان لم يلتبس المبتدأ فيه بالفاعل لكنه يلتبس بالبدل عن الفاعل والالتباس محذور
ممتنع مطلقا الا ان يقع الالتباس في زيد قام معتبر لسبق الذهن الى ما هو غير مقصود ولخلوه عن مخالفة الاصل واشتمال الاصل وهو كون
مبتدأ على خلاف الاصل بخلاف الزيدان قاما فان الالتباس فيه غير معتبر لسبق الذهن الى ما هو الاصل وهو كون الزيدان مبتدأ لا
يسبق الى ما هو غير مقصود لاشتماله على خلاف الاصل وهو عود الضمير قبل الذكر وفيه ان الاصل ايضا مشتمل على خلاف الاصل فيكون
من قبيل جواز الامرين الا ان يقع تغير المقدم يشتمل على مخالفة الاصلين احدهما ما ذكر والثاني كون المبدل منه في حكم التنحية واشتمل على
خلاف الاصل بالنسبة لما هو اصل لسبق الذهن اليه ودفعه قيل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما فالالتباس ممتنع مطلقا عنده ومن
لم يقل به فالممتنع عنده هو المعتبر كالاستفهام قال الرضي لا يقع من جملة مقتضيات الصدر جزءا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او
مضافا اليها نحو غلام من عندك زيد انتهى ومقصوده والله تعالى اعلم ان من مقتضيات الصدر قسمين قسم لا يصلح لكونه جزء الجملة الا ما فيه
حرف النفي والاستفهام والتمني والترجي والعرض بل الخبر المصدر بحرف النفي والاستفهام وقسم يصلح له كاسماء الشرط وما الاستفهام

ان اسماء الشرط لا يقع خبرا الكن جملة لا مفردا فلم يبق من مقتضيات الصدر ما يقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام وليس مقصوده ما قيل
الوجب لتصدر الخبر منحصر فی الاستفهام لانه ليس بمستقيم مع انه خلاف ما يفهم من ظاهر لفظه قوله مثل اين زيد ومتى القتال و
كيف الحال وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الاصح فان قلت اذا كانت هذه الظروف مقدرة
بالجملة على الاصح فصدارتها في جملتها كافية كما في زيد اين ابوه فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه قلنا انما وجب ذلك
لانها في صور المفردات هذا اما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح قبيل الباب الثالث في الامر فظهران ما ذكره
السيد السند قدس سره جوابا عن قول العلامة التفتازاني قدس سره ان المعنى يابى عن التاويل بالمفعول في هذه الامثلة
من قوله واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور
والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذا لم يقع الانشاء خبر المبتدأ وليس المعنى
زيد احصل في الدار او في السوق ليس بتمام اذ انظر ما ذكره العلامة لا بد لنفي ذلك من دليل قوله في الحواشي ولولا هذا لا وجب تقديم
الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو قلنا الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون الوجوب لانها
في صور المفردات كما ذكره قدس سره فقياسه على زيد اين هو قياس مع الفارق قوله بتاخيره اي الخبر وهو اين ابوه عنه
قوله صدارة ماله اي شيء ثبت له صدر الكلام قوله لتصدره اي ما له صدر الكلام اي لو وقع ما له صدر الكلام في صدر جملته
وبهذا اندفع ما قيل ان الضمير في لتصدره في جملته يرجع الى اين ابوه ولا معنى لتصدره في جملته والا لزم تصدر الشيء على
نفسه اذ انظر بل الصريح ما ذكرناه قوله بتقديمه اذ المصحح تقديم الخبر على المبتدأ لا ذاته قوله من حيث انه مبتدأ اذ تقديم الخبر مصحح لوقوعه
مبتدأ لا ذاته قوله يمتنع معها التقديم اذ الخبر في على التمرة مثلها زبدا مجموع الجار والمجرور وعلى ما يصرح به التفتازاني قدس سره والمجموع
مرتب الاجزاء فاذا قدم جزء منه كالتمرة على ما قبله لزم تقدم الشيء على نفسه فكل ما يتحقق فيه التبعية يجب تقديم الخبر سواء كان
تبعية الجزء للكل نحو على التمرة مثلها او تبعية المضاف اليه للمضاف نحو غلام رجل مثله وخير من كل رجل صنعة او تبعية المعمول
للعامل بناء على ان المضاف عامل في المضاف اليه ولا يرد على ارادة الاول فقط على الله عبده متوكل لانه ان سلم الجزئية
فليس من الجزئية المذكورة ولا على الثالث لانه وان كان من باب تعلق المعمول بالعامل الا انه ليس من التبعية المذكورة فمن
قال لو اريد تعلق المعمول بالعامل يشكل بالآية فقد سهى نعم المانع من ارادة خروج على التمرة مثلها زبدا وكذا ما قيل انما اراد
بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدأ في مثال على الله
عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي قوله فلا يرد نحو على الله عبده متوكل فان عبده وان كان مبتدأ متوكل خبره
وفيه ضمير يرجع الى متعلق الخبر لكن ليس ذلك المتعلق تابعا تبعية يمتنع معها التقديم ولذا قدم وجعل المبتدأ باقيا في مركزه هذا وقد
اعترض عليه بانه كيف يصح ذلك مع لزوم الفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبي وهو عبده اذ المبتدأ اجنبي
عن الخبر واجاب الفاضل الهندي في قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون بعد ذكر الاشكال بوقوع الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي
وهو هم بان الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا كانت زيدا الحمى تاخذ ان يكون
الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدأ وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ ولم يجوزوا ان يكون الحمى اسم كانت تاخذ خبره وزيدا

مفعول تأخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في مركزه مع عدم استقراره وكونه في ذلك
الموضع كالعدم لانه لا يجوز باجنبي مستقر في مركزه مع تمكنه في ذلك الموضع فصل تمكن اولى وبان المبتدأ في قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون
انهم غير مستقر في مركزه لانه صار بالحصر منه ولانه يفيد الحصر الآتية التقديم والتأخير كانه كان في الاصل تاكيدا ثم قدم ليفيد الحصر فلا يكون
مستقرا في مركزه انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان المراد بعدم الاستقرار في المركز ان يكون للاجنبي مركز هو به احق بالقياس الى ما هو
فيه بالفعل وبالاستقرار ان لا يكون له مركز سواه فاذا كان الاجنبي في مركزه وتقدم عليه المعمول لم يكن المزاحمة من جانبه بل كان
من جانب المعمول حيث جاوز موضعه وتقدم عليه فكان الاجنبي ليس بفصل مزاحم فيجوز واما اذا كان الاجنبي مركزه ووقع في غيره لها
فالمزاحمة انما هي من جانبه فهو من حيث انه وقع في غير مركزه فصل مزاحم فلا يجوز فالفرق بين الصورتين واضح واما ثانيا فلان قوله
لانه يفيد الحصر الآتية التقديم والتأخير كيف وتقديم المسند اليه على الخبر الفعلي يفيد حصر الخبر الفعلي عليه سواء كان ضميرا او مظهرا مثبتا او منفيا
نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثال ذلك ولو سلم فقد عرفت ان المراد بعدم الاستقرار ان للاجنبي موضعا هو به احق
فزال عن شيء آخر وليس للمبتدأ في الآية الكريمة على تقدير كونه في الاصل مؤخرا موقع هو به احق سوى ما وقع فيه اذ جعل مبتدأ انما هو به
عن التبعية لامتناع تقديم التابع من حيث انه تابع على المتبوع لا سيما تقديم التاكيد على العامل فالمؤكد حيثما فات فانما قيل به
لم قيل بذلك لا يكون الفصل ح بالاجنبي على الاصل انه ان قيل بالنسخ فهو اجنبي مستقر في مركزه والا فهو ليس باجنبي فضلا عن ان يكون
مستقرا حتى يكون من قبيل عدم الجواز على ما هو مقصود المعترض نعم يمكن ان يقال لا نسلم ان جواز الاول وامتناع الثاني مبني على
ما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون جواز الاول لانه ليس باجنبي لانه لما كان الخبر هو المجموع صار الفاصل جزءا من الخبر فالفصل انما هو
من الخبر بين عامل هو جزء آخر منه وبين معموله نعم ان فسر الاجنبي بما لا يكون من معمولات ذلك العامل كما صرح به الرضي في شرح
الكافية تم لكنه يشكل بان زيدا في الوجه الاول فاصل بين كانت وخبره وليس من معمولاته مع انه ليس مستقرا في مركزه فينبغي ان
لا يجوز ايضا الا ان يقال هو معمول له بالواسطة اذ هو معمول معموله الا انا نقول قد قال صاحب اللباب والمثال لا يجوز كانت زيدا الحمى تأخذ على ان
الحمى اسم كانت لان زيدا ح وهو مفعول تأخذ وقع فصلا بين كانت واسمها مع انه معمول كانت بالواسطة ايضا كما في الاول بعينه و
يؤيد ما ذكرنا قول صاحب اللباب والمثال اذا جعل اسم كانت ضمير القصة يجوز به والمسألة لانه ليس فيه الفصل باجنبي بين العامل ومعموله
وزاد والمثال لان كان غير عامل في الحمى شيئا اذ اسم الضمير يرد عليهما انه كيف اعتبر زيدا في الوجه الثاني فاصلا بين كانت واسمها وخبره
فاصلا بين كانت وخبرها في الوجه الاول مع انه ما خبرية فيهما وكيف يصح نفيهما الفصل في الوجه الاول على الاطلاق وبالجملة ان اعتبر
زيدا فاصلا لم يصح قول الفاضل في الوجه الاول بعدم الفصل باجنبي غير مستقر في مركزه وكذا نفيهما على الاطلاق وان لم يعتبر لم يصح قولهما
في الوجه الثاني يكون زيد فاصلا ويطالب الثاني بالوجه حتى يظهر كون الاول جائزا دون الثاني بل الظاهر ان زيدا في الوجه الاول
ويكون اجنبيا بالقياس الى كان الا انه ليس كذلك بالنسبة الى الخبر بخلافه في الوجه الثاني فانه كان اجنبيا بالنسبة الى كل من كان وجنبيها
الى الحمى فافترقا ثم في الوجه الثاني يلزم الفصل بين كان ومرفوعه بمعمول خبره غير الظرف وهو لا يجوز صرح به الرضي في بحث افعال
الناقصة حيث قال ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور
لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بالاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه

معمولہ بشرط ان یکون فضلۃ بغیر الظرف ایضا نحو عمروا کان زید ضارباہذا کلامہ وہو یشعر بعدم جواز الفصل بین کان وخبرہ ایضا حیث
قید جواز الفصل بین العامل والمعمول بکون العامل قویا وصرح بان الافعال الناقصۃ عوامل ضعیفۃ وبعدم جواز الفصل بین الفعل
والفاعل ایضا حیث قید جواز الفصل بین العامل القوی ومعمولہ بان یکون المعمول فضلۃ لکن جواز اعمال الاول عند البصریین وایضا
غیر مختار صریح فی جواز الفصل بین الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورۃ لہم فی باب التنازع لجیئہم الی ذلک حتی یقتصر علی موردہا ان التحقیق
ان لیتہ الجواز مع الفضلۃ حسن ومع العمدۃ قبیح او الجواز علی الاطلاق مذہب البعض والجواز علی التفصیل مذہب آخرین ثم قال
المعترض ثم انما امتناع علی اللہ عبدہ متوکل لما فیہ من الفصل بالاجنبی جوانہ ممتنع وان کان المعمول ظرفا کما سیجئی فی مسئلۃ الکحل انہ
لم یجوز وارتفع احسن علی انہ خبر الکحل لئلا یلزم الفصل بالاجنبی بین احسن ومعمولہ وہو منہ بالکحل وہو اجنبی مع ان المعمول ظرف او
جوازہ ولکن یحذف الخبر ای متوکل علی اللہ عبدہ ویجعل المذکور تفسیر المحذوف ہذا لفظہ اقول وفیہ بحث ایضا اما اولا فلانا لا نم انہ فصل
بالاجنبی کیف وقد قال العلامۃ الثانی المحقق التفتازانی فی شرح المفتاح فی القانون الثانی من المعانی فی الباب
الثانی منہ ان عمۃ لک فی قولہ ؎ کم عمۃ لک یا جریر وخالۃ فدعاء قد حلبت علی عشاری مبتدأ وحلبت خبرہ وکم ظرف او مصدر
لقولہ حلبت ومثل ہذا لا یعد من الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی کما تقول عمروا یوم الجمعۃ اوضربا شدیدا زید ضرب
او زید ضارب وصرح بہ ایضا السید السند قدس سرہ فی ذلک الباب واما ثانیا فلانہ لا یلزم من عدم جواز الفصل بالاجنبی
بین العامل الضعیف ومعمولہ کاسم التفضیل ولو بالظرف عدم جواز الفصل مطلقا ولو بالظرف کیف وقد قال الشیخ الرضی فی
مسئلۃ الکحل لو رفع احسن علی انہ خبر الکحل للزم الفصل بین العامل الضعیف ومعمولہ باجنبی ولا یجوز ذلک بلی قد یجوز ذلک فی العامل
القوی نحو زیدا کان عمرو ضاربا ہذا کلامہ فظہران دعوی الانفصال والانحصار فی الامتناع او الجواز علی التقدیر لیس بسدید
فالاظہران لیتہ ما فی الآیۃ مبنی علی مذہب الجواز لئلا یحتاج الی التکلف الذی ذکرہ الفاضل الہندی مع انہ لیس بتمام والتقدیر الذی
قال بہ المعترض **قولہ** کائن فی جانب المبتدأ اشارۃ الی ان لفظ المتن مصروف عن الظاہر اذ الظاہر ان المبتدأ ظرف للضمیر مع انہ لیس کذلک
قولہ الماول بالمفرد لکان ان المفتوحۃ مصدریۃ للجملۃ الاسمیۃ کما ان للجملۃ الفعلیۃ فیأول الاسمیۃ بمصدریۃ خبرہا مضافا الی الاسم
ان کان الخبر مشتقا او بمعنی المصدر او بکون مطلق مضاف نحو بلغنی ان زیدا قائم ای بلغنی قیام زید او بلغنی ان زیدا اخوک ای بلغنی
اخوۃ زید لک او بلغنی ان ہذا زید ای بلغنی کونہ زیدا **قال** خوف لبس ان المفتوحۃ وفیہ ان خوف اللبس مرجح لا موجب ولذا قال المصرح
فی شرحہ التفسیر ویختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفۃ **قال** مثل عندی انک قائم تعین عند تقدیم الخبر کون ان المفتوحۃ مع
اسمہا وخبرہا الماول بالمفرد مبتدأ والمقدم خبرہ اذ لا یجوز کون المقدم متعلقا بخبر ان او خبرا لبعد خبر لہا مفتوحۃ کان او مکسورۃ لان
الاولی موصولۃ وما فی حیز الموصول لا یتقدم علیہ وللثانیۃ صدر الکلام فلا یتقدم علیہ ما فی حیزہ وہذا اذا لم یقع ان بعد اما تعیین
کونہا مفتوحۃ بعدہ کلو لا واما **قال** وقد یتعدد الخبر قال الرضی قد اذا دخلت علی الماضی او المضارع فلا بد فیہما من معنی التحقیق ثم انہ
ینضاف فی بعض المواضع الی ہذا المعنی فی الماضی التقریب من الحال مع التوقع وقد یکون مع التحقیق التقریب فقط ویدخل ایضا علی
المضارع فینضاف الی التحقیق فی الاغلب التقلیل وقد یستعمل للتحقیق مجردا من معنی التقلیل ویستعمل للتکثیر فی موضع التمدح ہذا کلامہ وصرح
بہ الشارح قدس سرہ ایضا فی بحث قد فقد بہ للتحقیق مع التقلیل فما قیل لفظ قد للتحقیق لیس علی ما ینبغی کما قیل فی ردہ ومن قال

لتعليل التحقيق رد والنقطين لمعنى تحقيق اوالمجازى من غير صارف من الحقيقة ايضا ليس على ما ينبغي تقدير **قوله** من غير تعدد كخبر عن لشار قوالى ان تعدد الخبر بحسب تعدد المبتدأ امر ظاهر غير محتاج الى البيان اذ المبتدأ المسند اليه لا يتصور بدون الخبر بل هو ليس بتعدد في الحقيقة فالتعدد ان يكون لمبتدأ واحد خبران او اكثر فقولك هما عالم وجاهل ليس من تعدد الخبر **قوله** فانهما في الحقيقة خبر واحد اذ الثابت في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من الطعمين فالخبران شيئان معا خبر واحد تاويل فرد فيه بحث لانه ان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منهما على وجه الكمال فهو مسلم لكن ذلك لا يوجب التاويل كيف ويحتمل ان يكون المقصود اثبات كل منهما في الجملة وان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منهما لا على وجه الكمال ولا في الجملة فهو ممنوع كيف والمراد الجامع بين الحلاوة والحموضة على ما قال الشارح قدس سره في الحاشية وهو اثبات لهما في الجملة **قوله** وفي هذه الصورة اي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط والمبتدأ واحد كذا على حاشية فنظر ان ما قيل قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى انما يتم اذا اريد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه ترك العطف واجب ليس على ما ينبغي لان وجوب العطف لا يضر الشارح قدس سره لانه ليس من افراد الصورة المذكورة وبالجملة حكم الشارح باولوية ترك العطف في صورة خاصة لا مطلقا فان قلت يلزم من العطف اتصاف كل منهما بالعلم والجهل مع ان المراد احدهما عالم والآخر جاهل فكيف يصح قيل لا يعتبر العطف ثم جعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع **قوله** وجوز العطف في الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يحتاج الى اعتباره اولا ثم جعل المجموع خبرا كما قيل **قوله** والمتعدد بالعطف اي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر وهو المعطوف فالضمير في قوله بل هو راجع الى الالف واللام في قوله المتعدد الذي هو عبارة عن المعطوف فاندفع ما قيل يفهم من ظاهر العبارة ان التوابع عالم وعاقل في قولنا زيد عالم وعاقل وليس الامر كذلك فالاولى ان يقول الشارح قدس سره بل المعطوف من توابع الخبر **قوله** هو سببية الاول للثاني لو قصد بكون الاول ملزوما لانه ما صرح به في بحث علم المعاني لا احتاج الى قوله او للحكم به قال الرضي لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء في قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون الآية فالملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازمة لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء هذا كلامه وهو صريح في ان القائل بسببية الشرط بعض النحاة فما قيل ذهب اليه جمهور النحاة ليس على ما ينبغي **قوله** فلا يرد اي اذا قيل او للحكم به لا يرد الآية الكريمة لان حصول النعمة للمخاطبين وان لم يكن سببا لكونها من الله تعالى لكنه سبب للحكم بانها منه تعالى **قال** فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط يشير الى ان جواز الامرين في قوله فيصح انما هو في هذا النظر فيه الى مجرد تضمنه معنى الشرط ولم يقيد بقصد الدلالة عليه ولا بعدم قصده وعند قصد الدلالة يجب الدخول مطلقا كما انه يجب عدم الدخول عند عدم القصد او تقييد الجواز بما ذكرنا انما هو في مقابلة ما التي التفصيل الجمل يدل على ذلك كما لا يخفى وفيه بحث اما اولا فلان الفاضل السندي صرح بان جواز الامرين انما هو قصد السببية لا غير حيث قال فيصح دخول الفاء في خبر اذا قصد السببية او اللازمة والا فلا فتقييده صحة دخول الفاء بقصد السببية يشير بعدم الجواز عند عدم القصد وهو عام يشمل ما اذا قيد بعدم القصد وما بقي على مجرد التضمن وقوله والا فلا صريح في ذلك واما ثانيا فلان الرضي صرح بان دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب حيث قال واعلم ان الفاء قد تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا وقد تدخل جوازا في مبتدأ مذكورة وهو شيئان احدهما

الاسم الموصول اما بفعل او ظرف والثانی النکرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف انتهی فاتیان الجواز فی مقابلة الوجوب یدل علی انه لا وجوب فیها اصلا وقال ایضا کان حق الجزاء ان یلزمه الفاء لکونه کالجزاء من حیث انه لیس جزاء الشرط حقیقة جاز تجریده منها مع التقیید وصرح به الفاضل الهندی ایضا حیث قال الفاء فی خبر المبتدأ الذی بعد اما او فی خبر من وما الحرف الشرط اما الاول فظ لان اما حرف الشرط واما الثانی فلانه یتضمنه ویجری فیه احکام الشرط والجزاء من لزوم الفاء فی مواضع اللزوم وجوازه واشباعه فی مظانهما وجعل الماضی مستقبلا حتما وجزم المضارع وغیر ذلک بخلاف المتضمن لمعنی الشرط فانه لا یلزم فی خبره الفاء هذا کلامه نعم ذهب البعض الی ان دخول الفاء فی خبر المبتدأ المذکور واجب صرح به فی المنهل والیه یشعر ظاهر عبارة الوافی وتاویل الفاضل الهندی قول المصرح فیصح بقوله الا انه لا یمتنع واما الوجوب علی الاطلاق علی ما یفهم من عبارة الشارح فلیس بصواب وکذا الجواز فیما ذکره لما عرفت ولان الدخول فی المشبه به انما هو عند قصد السببیة فکیف یدخل فی المشبه بدون القصد **قوله** واما اذا قصد لا یتم اذا کان اذا اسما فالاسم مذکور بعد اما واما اذا کان حرفا کما کان علیه البعض فلیس کذلک لانا نقول کونه بعدها اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وعلی ذلک التقدیر وان لم یکن لفظا لکنه موجود تقدیرا کما قیل فی قوله تعالی واما الکائن من المقربین ان التقدیر اما المتوفی الکائن من المقربین والتقدیر فیما نحن فیه واما الخبر الذی قصد الدلالة فی مبتدأه علی ذلک المعنی فی اللفظ علی ان الرضی جوز وقوع الفعل بعدها حیث قال قد یقع کلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام الشرط کقوله تعالی فاما ان کان من المقربین فروح وریحان فقوله فروح جواب اما استغنی به عن جواب ان والدلیل علی انه لیس جواب ان عدم جواز اما ان جئتنی اکرمک بالجزم ووجوب اما ان جئتنی فاکرمک **قوله** فیجب دخول الفاء جواب اما استغنی به عن جواب اذا وانما وجب الفاء فی جواب اما ولم یجز الجزم وان کان فعلا مضارعا فلم یجز اما زید یقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم یقم فیه ینبغی ان یعمل فی الجزاء الذی هو لبعد سنها من الشرط **قوله** اما الاسم تقدیر کلمة اما تصویر لما هو المراد من کلمة او وهو التقسیم لا الانفصال الحقیقی لکثرة استعمالها فیه والا فلا حاجة الیه **قوله** الموصول بفعل لفظا او تقدیرا نحو الزانیة والزانی او صلة الالف واللام فعل فی صورة اسم قال الرضی والاغلب الاعم فی الموصول ان یکون عاما وصلته مستقبلة قد یکون خاصا وصلته ماضیة وقد یکون خاصا وصلته مستقبلة **قوله** ای الذی جعلت صلته جملة فعلیة او ظرفیة اطلق الجملة الظرفیة علی الظرف الذی وقع صلة وفیه ضمیر علی ما هو المشهور وان کان لا یخلو عن مسامحة اذ الجملة لا بد فیها من الاسناد الاصلی وهو عبارة عن نسبة واقعة بین طرفی جملة فعلیة او اسمیة فالمصدر والظرف والفاعل والمفعول ما لم یعتمد علی نفی او استفهام مع المرفوع لا یکون جملة والمراد وظرفا ما ولا یدل علیه قوله واما اشتراط ان یکون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ثم الجملة الظرفیة لیس ماولة بالفعلیة علی الاطلاق بل علی الاصح فی المنهل الجملة الظرفیة ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندک زید افی الدار عمرو فان الاصح فی مثل هذا تعلقه بالفعل فیکون الجملة من قبیل الفعلیة هذا کلامه وفی المفصل اورد مثال الشرطیة والظرفیة بکر ان تعطه یشکرک وخالد فی الدار ومعلوم ان فی الدار فی المثال المذکور لیس ماولا بالفعل البتة بل علی الاصح فظهر ان ما قیل وفی قوله او ظرفیة ماولة بجملة فعلیة بالاتفاق تسامح لان الظرفیة ای الجملة الظرفیة ماولة بالجملة الفعلیة بالاتفاق مطلقا الا فی هذا الموضع فقط وانما الاول بالجملة الفعلیة بالاتفاق دون سائر الحال هو الظرف لیس علی ما ینبغی فالاصح ان تقیید تاویل الظرفیة بالجملة الفعلیة بالاتفاق بما اذا وقعت صلة للموصول یشعر بالاختلاف فیما عداه ولیس کذلک اذ الظرفیة الواقعة صفة للنکرة المذکورة فیما بعد ایضا ماولة

بفصل بالاتفاق في المغني لا خلاف في تعيين الفصل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش ونما
وجب في الصلة ان يكون نحو جاءني الذي في الدار بتقدير استقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع تقديره ذلك هو
هو احسن انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء لا تجوز في رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم
هذا كلامه في الرضي المتعلق في الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم فعل لا غير قال او النكرة الموصوفة بوصف عام و
هو الذي لا يختص بفرد واحد من افراد تلك النكرة ليحصل العموم المعتبر فيها كما في اسماء الشرط نحو رجل يأتيني فله درهم ورجل عنده
حزم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب ووجه العموم فيهما ان تعليق الحكم بالوصف المشتق مشعر بان مأخذ الاشتقاق الوصف علة
الحكم فيعم الحكم بعمومه قوله اي باحدهما الا كان مطابقة العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو مفوضة الى ما يقصده المتكلم من افراد
وتثنية وكان المقصود الافراد كما يدل عليه قوله كل رجل يأتيني او في الدار فلم يصح تثنية الضمير اشارة الى توجيه له بانه على حذف المضاف و
وفي حكمها الاسم المضاف اليها اي الاسم الذي اضيف الى تلك النكرة الموصوفة في حكم تلك النكرة في جواز دخول الفاء في الخبر اي
كون على ما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره في شرح اللباب قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى ذه النكرة
كل انتهى قوله ومثل كل رجل يأتيني قال شارح اللباب في تمثيله للنكرة الموصوفة بكل رجل تساهل لان المبتدأ كل وهو غير موصوف
وانما الموصوف النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول كما قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى ذه
النكرة بكل نحو رجل عنده حزم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب هذا كلامه قوله فالاولى اشارة الى ان ما ذكره صحيح الا ان
عبارته عن المضاف اليه فهو موصوف معنى الا ان الاولى بحال التعليم التفصيل لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بكل ثم ان هذا الحكم
لما كان جاريا في كل مضاف الى النكرة المذكورة تخصيص كل ليس مما ينبغي الا ان يكون ذكره على وجه التمثيل والا فالتعبير ليس بمستقيم
قوله كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم ان جاز غلام رجل يأتيني فله درهم لعموم المضاف بسبب عموم المضاف اليه
كل ليس له كثير نفع والا فالتعميم المذكور ليس بجيد قال الرضي وقد يدخل على خبر كل واذا كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله
درهم لمضارعته بكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند
سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدآت والاخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدأ في المغني كون الفاء زائدة في الكلام
لا يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا
فالامر كقوله ع وقائلة خولان فانكح فتاتهم ... وقوله ع انت فانظر لاي ذاك نصير ... وحمل عليه الزجاج هذا فليذوقوه والنهي
نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله ع واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ... انتهى وتأول المانعون
قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان وقوله انت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الاول وحده فبرز ضميره
فقيل انت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر حميم وما بينهما معترض او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل
واياي فارهبون وعلى هذا فحميم بتقدير هو حميم هذا كلامه قال ولعل وليت من الحروف المشبهة لا يمنعان بالاتفاق وانما
تعرض فان قيل باب كان ايضا فالوجه عدم ذكر قوله من الحروف المشبهة ليتوجه السؤال على ظاهر لفظ الشرح كما فعل الفاضل الهندي
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار لكان الانعقاد والربط عند اهل العربية بين طرفي الجزاء والشرط قيد له كما حققه العلامة التفتازاني

١٢٥

لكونها من قبيل الاخبار ليس على الاطلاق اذ الجزاء قد يكون خبرا وقد يكون انشاء وانكان بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد
السند قدس سره فكونهما خبرا على الاطلاق **قوله** قيل هو سيبويه على ما نقل عنه جار الله خلافا للاخفش ونقل عنه شارح اللمع
ان المجوز لدخوله مع ان سيبويه خلافا للاخفش فمن منع قال لان ان لا تدخل الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما تضمن
معناه ومن اجازه قال لان ان لا تغير معنى الجملة هذا ما ذكره شارح اللباب وفي الرضي قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق
سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابو البعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش **قوله** لانها
لا تخرج الكلام عن الخبرية آه وفيه ان انتفاء السبب الخاص لا يدل على انتفاء سائر الاسباب مطلقا فيحتمل ان يكون في ان سبب
آخر **قوله** ويؤيده قوله تعم ولم يقل بدليل قوله تعم لاحتمال حذف الخبر وحمل الفاء على التعليل او الزيادة وفيه بحث
اذ الملحق سيبويه على ما قال الشارح قدس سره فلا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة عن جانبه لانه لا يجوز
زيادة الفاء اصلا نعم انكان الملحق الاخفش يمكن الجواب عن جانبه بحمل الفاء على الزيادة لانه لا يجوز زيادتها
في الخبر مطلقا وفيه ان ما جعله مؤيدا للمنع جعله فيما سياتي دليلا عليه حيث قال وما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر ما سبق الا ان يقال جعله مؤيدا نظرا الى الاحتمال وانكان بعيدا او دليلا لعدم الالتفات الى الاحتمال لبعده وكونه خلاف
الاصل فلا يقدح في التمسك **قوله** فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا لان ان المكسورة اصل وان المفتوحة ولكن
فرعان لها وملحقان بها فيعلم حالهما من حالها وملحقان بليت ولعل بالواسطة قال الرضي الحق الالكي بها ان المفتوحة ولكن من
غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز
رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة اجراهما مجرى المكسورة **قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه لانه ركن وقال
الفاضل الهندي ليس لسديد لان الركنية لا ينافي وجوب الحذف لموجب الا ترى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه واجاب
عنه بعض افاضل الهند بان المبتدأ اصل في الركنية فينبغي ان لا يجب حذفه بخلاف الخبر فانه ليس باصل فيها والصفة المقطوعة نحمد
الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به اقول وفيه بحث
اما في الاول فلانه يلزم وجوب حذف الخبر بلا سد شيء مسده وهو لا يجوز يدل عليه قول المص وجوبا فيما التزم في موضعه غيره
وقول صاحب المغني وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده على ان الخبر لا يحذف وجوبا الا
ان يسد شيء مسده وكذلك وارد على الاخفش ايضا في ما احسن زيدا حيث قال ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة
موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة وايضا قال ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد
على القول بانها جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده واما في الثاني فلانه كيف يكون مما لا يعتد به وقد ذهب اليه كثير
من النحويين وليس فيه لزوم محذور الا ان يقال ان النحاة اعتمدوا في ذلك على ظاهر قول سيبويه ومقصود سيبويه من ذلك شيء
آخر كما قال صاحب المغني ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبره وهو مختار ابن خروف وابن البازش وهو ظاهر قول سيبويه
واذا قلت نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه فسوى
بين تاخير المخصوص وتقديمه والذي غر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا

قال عبد الله بن مالك قيل له اشارة فقال فنعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت وكلام الجوهري فيه بحث لان قوله كانه قال نعم الرجل الى آخره بل صريح في ان المخصوص في صورة التاخير خبر محذوف لان نعم الرجل كلام تام فالسائل بقوله من هو طالب لتعيينه فاذا قال عبد الله فالتقدير فيه هو عبد الله فهذا القول اشارة منه الى جواز الوجهين في المخصوص المؤخر فهو حجة على النحاة حيث ذهبوا اليه قوله واذا قال عبد الله فهو غير وارد على النحاة لان مقصودهم ان المخصوص المقدم ليس كالمؤخر في جواز الوجهين بل ليس فيه الا وجه واحد وهو كونه مبتدأ وما بعده خبره فلذا قال باشارة سائلا عن حاله وحكم بحكم عليه فالسؤال الاول كان لعبد الكلام عن تعيين الفاعل والثاني قبل ذكره عن حال المبتدأ وحكمه فالسؤال الثاني لا ينافي انهم اخذوا من قول سيبويه وانما كان كذلك لو كان المقصود من السؤالين واحدا كذلك قوله وجوز ابن عصفور الى آخره فيه ايضا بحث لانه كما يرد على ابن عصفور ما ذكره يرد عليه انه كيف يجب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده مع ان كليهما ركنان من الكلام بل المبتدأ اصل اي الركنية فالقول بوجوب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده دون الخبر تحكم فنقض كيف وهم عندهم من تشغل خبر واجب الحذف بشيء آخر فشارفه ما رفه مام ولنا قال الرضي اما زيد قائم وحصل بينه من قيام جزء الجزء موضع اشترط في مواضع شغل خبر واجب الحذف بشيء آخر قوله اذا قطع النعت قال الرضي شرط جواز القطع ان لا يكون النعت للتاكيد وان يعلم السامع مع اتصاف المنعوت بذلك النعت واذا حصل هذان الامران جاز القطع وان كان النعت اولا كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد ان كان النعت معرفة وجب فيه ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة وان كان نكرة فشرط القطع ان يكون تاما ليس بمجرد التخصيص فالاعرف في النعت المقطوع اذا كان نكرة ان يكون بالواو ويجوز في المعرفة ايضا القطع بالواو وبالواو يخرج عن مبتدأ او نعته قوله للقطع لقصد المدح او الذم نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق قوله او غير ذلك كالترحم نحو مررت بزيد البائس والتشنيع نحو مررت بزيد الفاسق الخبيث قال الرضي وان لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه الا بعيدا ويمكن ان قال خرجت واذا السبع الفاء فيه زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة كذا في المغني قال ابو الرضي بان ما بالها الفاء في ليس لشيء اذ لا يجوز حذفها غير وارد لان مرادهم ان كل زائدة يجوز حذفها فمنوع كيف وقد يكون الزائد لازما كما صرح به الرضي حيث قال اللام في الذي وشعرفانها زائدة لازمة وان اراد البعض فمسلم لكن الفاء فيما نحن فيه ليس كذلك بل زائدة فيه ايضا ولذلك عند مرالي الفتح ابني جاء على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا قال الرضي وهو قريب وفيه ايضا والسببية المفيدة كالفاء الجواب عند ابي اسحاق اتى وما ليوميا ذكرناه في حواشي المغني قوله ولا يحسن لستاما يسل دعوى شيادة ما ليس بين الزيادة وجواز السقوط لازم فقد يكون الحرف الزائد لازما قوله فان التقدير وجرات قوله خرجت الى قوله غير سادّ مسده فيفيد ان التقدير الخبر او تقدير التركيب على الوجه المذكور وجوان يكون اذا ظرف زمان غير مضاف الى الجملة التي بعدها بل معمولا لخبر غير ساد مسده وهو المذهب الصحيح و... لا على الوجه المذكور وجوان يكون اذا ظرف مكان للخبر المحذوف او معناها الى الجملة بعدها فالعامل فيها معنى المفاجأة وغير صحيح لامكان ... الى الضمير المجرور في قوله كالنص عليه ان كان راجعا الى التقدير المذكور كما هو المتبادر من العبارة فليس ذلك منصوصا عليه في اللباب بل المنصوص عليه فيه هو ان التقدير صحيح وهو بالنسبة الى الجملة اذا جراحيث وقع في اللباب وشرحه بكذا حين تقسيم الى اذا المفاجأة في قوله خرجت فاذا السبع خبر مما بعدها مبتدأ وليست اذا ايضا فيه كانه قيل خرجت فثم السبع او فهناك السبع دائما

اذا المفاجاة زمانية كما قيل كان التقدير في ذلك الزمان حضور السبع على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة والصحيح ان الخبر محذوف اي خرجت فاذا السبع واقف لان اذا لا يستقل بالخبرية لانها موضوعة للمنسوب الى نسبة فتفتقر الى جملة تتبين بها معناها وان كان راجعا الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبني على المذهب الصحيح فهو وان كان منصوصا عليه فيه الا انه يلزم ح صرف العبارة عن المتبادر مع ان بيان تصريح مجرد التقدير في مقام بيان التقدير المبني على المذهب الصحيح ليس بسديد **قوله** اذا ظرف زمان عند الزجاج ويحتمل على قوله وجوها ثلثة احدها ما ذكره في الشرح والثاني ان يكون في قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي ففي ذلك الزمان حضور السبع لما عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصرح اي ففاجاءت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخرج لاذا عن الظرفية او هو اذن مفعول به لفاجاءت كذا في الرضي وما اجاب الفاضل الهندي بان فاجأت منزل منزلة اللازم في المعنى واختار مذهب الزجاج الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجات قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم الآية التقدير ثم اذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره واما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او ظرف مكان عند المبرد وحرف عند الاخفش ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها مكان والا فهو محذوف انهم يجوزان تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى هذا مع النكرة واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم في المغني ان سيبويه دخل على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائي فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه سأله الكسائي عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم او القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب يرفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى فقد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر انصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه وامر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع بهم انتهى وفيه انه كيف القول بان العرب ارشوا آه مع القول بانه قال العرب فكنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو اياها على ما صرح به في المغني والرضي قال الكسائي بجواز الوجهين وسأل العرب عن ذلك وكان تاتاني كلامهم فكيف يتصور منهم انكار ذلك نعم وافقة العرب للكسائي على ما نقله الرضي لا يخلو عن شيء حيث قال قال الكسائي فاذا هو اياها ولا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي وبالجملة ان كان السوال عنهم عن نفس الجواز فهم مبرؤن عن تهمة الرشوة وان كان عن الجواز على وجه الكثرة والشيوع في كلام العرب العرباء فموافقتهم للكسائي لا تخلو عن شيء اذ الرفع هو الفصيح الكثير الواقع في استعمال الفصحاء والنصب قليل خارج عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل ولذا لم يلتفت سيبويه الى ذلك ونفى الجواز وقال صاحب المغني قد ذكر في توجيه النصب امور احدها ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما يعمل في الظروف

والاحوال ولاانها تجيئات على زعمه اى فاعل ومفعول آخر وكان حقها ان ينصب ما يليها والثانى ان ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع وهو لا يتاتى فيما اجازه من قولك فاذا زيدا القائم بالنصب فينبغى ان يتوجه على انه نعت مقطوع او حال على زيادة الالف واللام وليس بما يقاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا يعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله سرنا على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطا لان وجد ينصب الاسمين ولان مجئ الحال بلفظ المعرفة قليل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يلسعها او يساويها اذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف الخامس انه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابة قال شارح اللباب قال ثعلب اعتبار الكوفيين انما هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها وفيه نظر لان الفصل والعماد يجوز حذفهما ولا محل لهما بالكلام ولا يجوز حذفه هو فى هذه المسئلة قال الرضى ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد فى كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل وفى الايتان به مع خبر ما نظر **قوله** اى فى تركيب التزم عائد الموصوف فى الجملة محذوف اى التزم فيه كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن ابى الحسـ…

حذف الضمير وقال آخرون لا يكون المحذو…

مخالف لا اتصل ضميره هذا كلام المغنى **قال** وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فى المغنى زعم ابن الطراوة ان جواب لولا انما هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابط بينهما انتهى **قوله** فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لانشئت الكعبة على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم هذا ما ذكر فى المغنى من التفصيل المذكور فى الشرح ذهب اليه الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك فى التسهيل وقال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لاتيتك وتدخل ان على المبتدأ فتقول لولا ان زيدا القائم ويصير ان وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا قال وامالولا قومك حديثو عهد فلحنه عامروى بالمعنى انتهى وقال ايضا وزعم ابن الشجرى ان من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ومن جماعة من الطلق وجوب حذف الخبر المعرى فى قوله فى صفته سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر فى المعنى هذا كلامه **قوله** لولا الشعر بالعلماء يزرى هذا مادل عند الجمهور كما عرفت آنفا **قوله** هذا اى القول بوجوب الحذف اذا كان الخبر عاما وعدم وجوبه اذا كان خاصا مذهب البصريين اى مذهب بعضهم اذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد لولا على ما عرفت **قوله** وقال الكسائى الاسم بعده فاعل لفعل مقدر قال الرضى وهو قريب من وجه وذلك لان الاظهر انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا اليه باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفى وقال البصريون لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر وليس بعد لولا تفسير وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضى فى غير الدعا

وجواب القسم الا مكررا في الاضاب قوله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما لم يتم المضاف وغيره والمذكور في الحواشي الهندية والمنهل وشرح اللباب والرضي كونه مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما فان لم يشترط في الضابطة كونه مضافا فالوجه ما ذكره الشارح قدس سره وان اشترط كما يدل عليه ما اشتهر فيما بين العلماء من ان اضافة المصدر نحو ضربي زيدا في الدار تفيد الحصر وما ذكره الرضي في وجه افادة ضربي زيدا الحصر ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيصه من بعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فالمختار ما ذكره وتم الرضي وغيره وشمل المضاف اليهما نحو تضارب الاثنين وهو لظاهر وغير مستقيم اذ معناه كونهما مشتركين في صدور الضرب لا كون كل ضاربا ومضروبا بالآخر واليه هو لازم لانه منقول من ضارب المتعدي الى واحد قوله وليته حال مفردا او جملة فعلية فلا فالافراد نحو ضربي زيدا كان ذا مال والتقدير على زيد حاصل اذا كان كان ذا مال ولا يخفى ما فيه من تكرار الكون فلم لم يجعل كان ذا مال خبر العلمي قلنا لا يجوز ذلك على ما ذكره ابو علي لان الضمير في كان ان عاد الى علمي لزم ان يكون العلم ذا المال وان عاد الى زيد بقي المبتدأ بلا عائد او جملة اسمية يجب معها الواو وعند غير الكسائي كقوله صلعم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية والكسائي يجوز تجريدها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ قوله مضافا الى ذلك المصدر انما اشترط ذلك لان المبتدأ في الضابطة ان يكون مصدرا حقيقة او حكما واسم التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه فيكون مصدرا حكما وتاويلا فنظر ان جعل قوله او كان اسم التفضيل مقابلا لقوله كان مصدرا صورة او تاويلا غير مناسب قوله واخطب ما يكون الامير قائما قال الرضي يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه ولانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد صريح المصدر الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان تقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائمة ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة هذا كلامه قوله اذا كان قائما فانه منصوب على الظرفية والمعنى ضربي زيدا حاصل في وقت قيامه وكذا اخطب احوال الامير حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه مرفوع المحل ايضا على انه خبر المبتدأ بعد افعل المضاف الى ما المصدرية بتقدير زمان مضاف الى ما المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون الامير وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف بخلاف المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل وعند بعضهم يجوز كون اذا مرفوع المحل في مصدر صريح ايضا بتقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربي زيدا وقت قيامه وانما قدر الزمان لان المصدر لا يخبر عنه بالزمان هذا ما ذكر في شرح اللباب وقال المصنف رح في الايضاح زعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون الا قائما يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زمانا ضرورة ان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعض له ويكون الخبر اذن نفس اذ المقدر من غير متعلق لانها هي الخبر بها فظن ان ما قيل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى ما المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب قائما وانما يجوز على تقدير رفعه على الخبرية ليس بسديد نعم يرد على القائل بالتقدير ان الضابطة مشروطة بكون المبتدأ مصدرا او اسما بمعنى المصدر كافعل المضاف الى المصدر وافعل التفضيل على ذلك التقدير ظرف لا مصدر وجعل الافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة لا يجدي في ذلك نفعا ولو سلم لتشكل بضربي زيد قائما اذا قدر زمان ضربي الا ان يقيم المراد

كون المبتدأ كذلك ولو بحسب الظاهر **قوله** ثم حذف اذ مع الشرط العامل في الحال كما في الرضي لا يخفى ان اذا ظرفية مضمنة معنى الشرط لما سلف من ان الحال يرجع الى معنى الشرط **قوله** فيكون الحال قائما مقام الخبر مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو الا خبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله فيجب الحذف لوجود شرطه **قوله** وفيه تكلفات كثيرة حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن عدول عن ما معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير لهذا كلام الرضي ورد الاول بان حذف اذ مع الجملة المضاف اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع فاء الفصيحة الا ان يقع مراده ان حذف اذ مع الجملة المضاف اليها نيابة عن خبر المبتدأ لم يثبت وايضا المحذوف قبل فاء الفصيحة هو اداة الشرط مع شرطها والذي حكم عليه لبعد ثبوت حذفها هو الظرفية والثاني بان العدول انما يكون تكلفا اذا كان لمجرد جعل قائما حالا وليس كذلك بل لان المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المنسوب بالمفعول الذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا نكرة فلو كان خبرا لكان لجاز تعريفه صرح به الرضي الا ان يقع مراده ان الاحتياج الى الاستدلال على كون كان تامة لا ناقصة تكلف بالنسبة الى التوجيه الذي ليس فيه ذلك صرح به اليعفر ثم ان البصريين وان قالوا بقيام الحال مقام الظرف لكن المقصود قيامها مقام العامل فيها وفي الظرف وهو كان ثم قال والذي اوقعهم في هذا التزامهم ان العامل في الحال وصاحبها بناء دليل لهم عليه ولا ضرورة الى ما قصدهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي فنقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه مما يشبه الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل انتهى **قوله** اذا اردت الحال عن المفعول اي عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين عن المفعول **قوله** اذا كان عن الفاعل اي اذا كان قائما حالا عن الفاعل الا اذا كان الحال من الفاعل والا لوجب اذا كانت وكلام اعلى اذ ليس فيه شيء من التكلفات المذكورة لكن يرد انه لا يظهر في هذا التقدير قرينة دالة على تعيين ما ليس بحمل قائما من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيدا له وقيد الشيء بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء المبتدأ لا يسد مسد الخبر بخلاف كل رجل وضيعته فان المعطوف على المبتدأ ليس بمنزلة جزئه فيجوز ان يقوم مقام الخبر وتقييد المبتدأ الا ان المبتدأ على تقديرهم عامل الحال فالحال قيد للعامل فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص والمعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو لا ينافي حصول الضرب المقيد بحال القعود فيفوت على هذا التقدير المعنى الذي اتفق الكوفية والبصرية عليه من ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما بخلاف تقدير البصريين فان الجنس على تقديرهم باق على عمومه اذ الحال على ذلك التقدير قيد للخبر فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهو موافق للمعنى المتفق عليه **قوله** المقصود عمومه اي الذي قصد عمومه عند البصرية والكوفية **قوله** بدليل الاستعمال اي بدليل استعمال العرب امثال هذا المبتدأ في العموم وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه حمل على الاستغراق الجنس دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** مصدر مضاف الى صاحب الحال في المعنى تقدير الاخفش اولى من تقدير باقي البصريين لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى مع كونه مفيدا للمعنى المتفق عليه اذ المعنى ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد لكن قال الرضي يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله كما

عندہم ممتنع اذ ہو بتقدیر ان الموصولۃ مع الفعل والموصول لا یحذف مع بعض الصلۃ وابقاء البعض الا ان یقال اذا قامت قرینۃ قویۃ دالۃ
علیہ فلا باس بحذفہ کما قال سیبویہ فی باب المفعول معہ ان تقدیر مالک وزیدا مالک وملابستک زیدا ہذا کلامہ واولویۃ لیس کل ما اول بشئ
حکمہ حکم ما اول بہ تم القرینۃ علی ذلک المقدر ہو المبتدأ الاسم قالوا ینبغی ان یکون المحذوف من لفظ المذکور مہما امکن وحسن مدہ کما **قولہ**
وذہب بعضہم ہو ابن درستویہ وابن بابشاذ قال الرضی ہذا المذہب الیق بطلانہ لا حصر فی قولک اضرب زیدا قائما **قولہ** اذ المعنی ما
اضرب زیدا الا قائما ای مثلا لان القائل بہ قال بتقدیر ما اولا **قولہ** وعطف علیہ شئ بالواو التی بمعنی مع فی شرح اللباب شرطہ
ان یکون المعطوف نصا فی قصد المصاحبۃ وذلک حیث یکون دالا علی الاقتران نحو کل عمل وجزاؤہ وانما شرطنا ان یکون المعطوف نصا فی
قصد المصاحبۃ لانہ لو لم یکن کذلک لا یجب حذف الخبر کقول امیر المؤمنین علی رضی اللہ عنہ وانتم والساعۃ فی قرن فان المعطوف فیہ لا یدل
علی الاقتران ثم بیان الضابطۃ علی ما ذکرہ الش قدس سرہ لا یشتمل ما علیہ المحققون من ان تقدیر کل رجل مقرون ہو وضیعتہ علی ان ضیعتہ
معطوف علی الضمیر المستکن فی الخبر فیکون المعطوف من تتمۃ الخبر فیقوم مقامہ وہذا ہو الوجہ الوجیہ فان قلت یلزم فیہ حذف المؤکد وہو
غیر معہود قلنا غیر المعہود حذف المؤکد فقط اما حذفہ مع حذف التاکید فلا نم انہ غیر معہود کذا ذکر بعض فضلاء السند علی ان حذف المؤکد
مع بقاء التاکید جائز ایضا عند سیبویہ والخلیل حیث قالا فی مررت بزید وآتانی اخوہ انفسہما انہ بتقدیر صاحبای انفسہما وان لم یجوزہ
الاخفش ومتبعہ الفارسی صرح بہ فی المغنی علی ما عرفت فالاولی فی بیان الضابطۃ ما ذکرہ العلامۃ الثانی المحقق التفتازانی قدس سرہ
ضابطۃ کل مبتدأ بعدہ مرفوع مصدر بواو المعیۃ قصدا الی الاخبار بتقارنہما **قولہ** ای کل رجل مقرون مع ضیعتہ اشارۃ الی ان للمبتدأ
خبرا وللمعطوف خبرا علیحدۃ ای کل رجل مقرون مع ضیعتہ وضیعتہ مقرونۃ بہ فیقول لہم مع ضیعتہ لتقدیر متعلق الخبر لانہ معطوف والواو
بمعنی مع وانما قدر کذلک لیکون المعطوف بعد الخبر فیقوم مقام الخبر بلا مناقشۃ بخلاف ما لو قدر کل رجل وضیعتہ مقرونان فان فیہ المعطوف
لا یخلو عن مناقشۃ اما اولا فلانہ مبتدأ فکیف یقوم مقام الخبر واجیب بانہ سد مسد الخبر من حیث الخبر الاول وان لا یسد مسدہ من حیث
انہ جزؤہ ولا یشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسدہ من کل وجہ واما ثانیا فلان خبر المثنی محلہ بعد المعطوف فلا ینوب المعطوف منابہ اذ النائب
یکون بعد الخبر ولیس لشئ آخر بعدہ قال الرضی ولو جاز ان یقول ان المعطوف سد مسد الخبر المحذوف بعدہ لم یصح الاعتراض علی
تقدیر الکوفیین فی ضربی زیدا قائما حاصل بانہ لیس ہناک ما یسد مسد الخبر **قولہ** ولو جاز باعتبار ان النائب لا یلزم ان یکون محلہ
بعد المنوب عنہ **قولہ** لم یصح قد عرفت الجواب عنہ فی بحث ضربی زیدا قائما ہذا ویرد علی التقدیر الش قدس سرہ انہ کیف یجب حذف
خبر المعطوف بلا سد شئ مسدہ قال الرضی ویجوز ان یقال ان المعطوف یجری مجری المعطوف علیہ فی وجوب حذف خبرہ انتہی ولا یخفی
انہ لیس بشئ واما حمل کلام الش قدس سرہ علی الوجہ الوجیہ فقط **قولہ** وعطف علیہ شئ او کذا ما **قولہ** واقیم المعطوف اذ ابطالہ اشارۃ
الیہ آنا بحثہ **قولہ** یکون مقسما بہ قال الرضی متعین للقسم فان تعینہ للقسم دال علی تعیین الخبر المحذوف **قولہ** ای لعمرک وبقاؤک قسمی
فی المغنی وجزم کثیر من النحویین فی نحو عمرک لافعلن وایمن اللہ لافعلن کذا بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور کونہ المبتدأ ولذلک لم
یعینہ فیما یجب فیہ حذف الخبر لعدم تعینہ عندہ لذلک قال والتقدیر اما قسمی ایمن اللہ او ایمن اللہ قسم لی انتہی **قولہ** علی المذہب الاصح
وہو مذہب البصریین وعند الکوفیین ہو مرتفع بما کان مرتفعا بہ قولک زید اخوک ولا عمل للحرف قال الرضی ومذہب البصریین اولی لان
اقتضاءہا للجزئین علی السواء فالاولی ان تعمل فیہما ولا سیما مع مشابہتہا قویۃ بالفعل المتعدی قال المص فی الایضاح دلیل البصریین انہ

شئ اقتضى شيئين اقتضاء واحدا فكان عاملا كعمل المتعدي وجه الكشفين ان زيدا كان عاملا في اخوك لاقتضائه اياه وذلك الاقتضاء

باق وهذا قياس لان الاقتضاء في اخوك باق بعينه كما في زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقيا على حاله يجب ان لا ينصبا زيدا بان وقد

انتصب فدل على انه ليس بباق انتهى قوله لانه لا شابهت الفعل المتعدي معنى لطلبها الجزئين مثله ولفظا من حيث كونها على ثلثة

احرف فصاعدا كذا في الرضي وهو صريح في ان وجه عملها هو مشابهته بالفعل المتعدي لفظا ومعنى واقتضائها الجزئين معه المشابهة المعنوية

بالفعل وليس سببا مستقلا مقابلا للقول لانها لما شابهت وجوز ان اقتضائها اياه على ما مر انما يشعر بالاستقلال فتامل قوله اشبه

اي شبه الفعل المتعدي تنزيل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك قوله بعد دخول احد هذه الحروف اشارة الى ان المراد

خبر واحد من ليست اياكان فالمراد من خبران واخواتها خبر واحد من ان واخواتها قوله لا يراد اثنان لا عدات اثر قوله لفظا او

معنى من حيث اللفظ بان يجعل المسند مرفوعا لفظا او تقديرا او محلا والمسند اليه منصوبا كذلك ومن حيث المعنى بان يجعل مدلول المسند

ثابتا للمسند اليه على سبيل التحقيق والتاكيد فاد الفاصلة بمعنى الواو والواصلة تفيد انه يحدث فيهما اثر في اللفظ واثر في المعنى فلا يرد على

في التعريف الذي بعد ان المكفوفة بما ولا الذي بعد ان المخففة الملغاة لانه وان وجد فيه اثر معنوي لكنه لم يوجد اثر لفظي قوله لو

انما دخل على جملة يقوم ابوه اذا المرفوع بان هو الجملة يقوم وحده وكذا المثبت لزيد على سبيل التاكيد مفهوم الجملة لا يقوم وحده

قوله ويلزم منه حال تقديره انه يلزم منه قوله مسند ذلك قوله بعد دخول هذه الحروف اذ قد احترز به عن قول المسند الى اسماء هذه الحروف

عما احترز به عنه فلم يبق قيدا احترازيا لكن المقدمين التعريفات كشف الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لزيادة

الكشف وان لم يكن للاحتراز ولم يلزم منه خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه اذ الخبر اسم الفاعل مع فاعله على ما عرفت في صدر

الكتاب لا اسم الفاعل وحده كما زعم البعض وحكم بلزوم خروجه قوله ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند يشعر بان

ارادة كون الاسم المسند ليس بضروري وفيه بحث لان كون الكلام في مرفوعات الاسم الخاص موجبا للتقدير فكما ان التقدير ضروري

في خبر المبتدأ كما قال به الشيخ قدس سره كذلك توجيه موجب التقدير في الموضعين والا فليس بضروري في شئ منهما فالحكم بالقول

بوجوب التقدير في احد الموضعين والحكم بان الجملة ليست داخلة فيه وعدم القول في الآخر بان الجملة داخلة فيه مع استوائهما في

التقدير وعدمه تحكم بحت قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم يشعر بان التاويل مسبب عن الارادة فاذا انتفت الارادة انتفى التاويل

وفيه بحث اذ انتفاء سبب خاص لا يدل على انتفاء مطلق الاسباب على ان ما ذكره الشيخ قدس سره في بحث الكلام يدل على كون

التاويل ضروريا كما عرفت قوله حتى يرد انه يجوز ان يقع مثل وان ليت زيدا اضربه ولا يجوز ان يقع ان زيدا اضربه اقول وفيه بحث اذ

قد وقع الامر خبر ان في قوله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط

من الناس فبشرهم بعذاب اليم صرح به الرضي عند قوله وليت ولعل مالغان وصرح به في بحث الحروف بان ليت ولعل

مالغان وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة واما ان ولكن فلا يمكن كون

اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني

ونحو ذلك فلا ارى مانعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدأ وما كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته

واضرب زيدا ولكن عمروا لا تضربه هذا كلامه وحمل كلام القائل على المفتوحة غير متصور فتامل قوله ولا يجوز ان يقع ان اين زيدا

وان من ایاک ببطلان صدارة این ومن ان لم یقید ماعلی ان وبطلان صدارة ان ان قدماعلیه ان قلت کل مایغیر معنی الکلام
ویؤثر فی مضمونه فمرتبة الصدر کحرف النفی وحرف التنبیه والاستفهام والتشبیه والتحضیض والعرض وغیر ذلک وان المکسورة تؤکد
معنی الجملة فقط والتاکید تقریر الثابت لاتغیر المعنی قلنا مع ذلک کان حرف ابتداء فلذلک وجب تصدرها کاللام صرح به الرضی

قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الدلیل جار فیما الحجازیة مع ان عملها الیس فرع العمل لیس قلنا لان معنی ما ومعنی
لیس شیء واحد فکان ترتیب معمولها کترتیب معمولی لیس تطبیقا للفظ بالمعنی بخلاف ان فانه لیس بمعنی الفعل المتعدی علی السواء
بل معناه یشبه معناها من وجه دون وجه وکذا لفظها لفظه هذا کلام الرضی **قوله** فی جواز التقدیم اذا کان الاسم معرفة فکما یجوز تقدیم خبر المبتدأ
اذا کان المبتدأ معرفة والخبر نکرة نحو زید قائم حیث یجوز قائم زید کذلک فی خبر ان اذا کان ظرفا **قوله** وفی وجوبه اذا کان الاسم
نکرة فکما یجب تقدیم خبر المبتدأ عند تنکیر المبتدأ للتخصیص کذلک یجب عند تنکیر الاسم للتخصص قال العلامة التفتازانی فی المطول ناقلا
عن الشیخ عبد القاهر قدس سره العزیز ومن خصائصها ان تهیئة النکرة لان یصلح مبتدأ کقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل
الامون وانه لو اسقط ان فی هذا الترکیب نکرة وخبره ظرف وهو من لذة العیش فی المصراع الثانی فلو کان التقدیم عند ذلک واجبا
لوجب فیه ایضا ولا یخفی ان هذا یرد علی القائلین بالتخصیص دون القائلین بالفائدة لانهم ضبطوا مواطن الفائدة وحصروها فی
عشرة والبیت واحد منها وهو العطف بشرط کون المعطوف او المعطوف علیه مایسوغ الابتداء **قال** لا الکائنة وقدر
المتعلق معرفا رعایة لجزالة المعنی اذ جزالة المعنی تقتضی الصفتیة والصفتیة تقتضی تقدیر المعرف وان کان المشهور تقدیر الفعل
او اسما منکرا ثم الظاهر انه لم یقصد فیه الحدوث فاللام حرف تعریف لا موصول فلو سلم فحذف الموصول مع بعض الصلة جائز
عند بعض صرح به السید السند قدس سره العزیز فی اول شرح المفتاح علی ما مر **قوله** ای لنفی صفته الی آخره اذ نفی الجنس والذات
بدون ملاحظة الصفة غیر معقول فلا فی نحو قولک لا رجل موجود او لا ولا بالذات لنفی الوجود عن الرجل وان کان یستلزم نفی الرجل نفسه
والمراد بالغالب هو نفی صفة الجنس فاندفع ما قیل لو حمل قولهم لنفی الجنس علی معنی نفی صفة الجنس لم تتم التسمیة فیما هو لنفی الوجود ولو حمل
علی نفی الجنس لم تتم فی ما هو لنفی صفة الجنس فلابد فی التسمیة من ملاحظة حال بعض الافراد ومع صحیح حمل العبارة علی الظاهر ولا
حاجة الی الصرف عنه **قوله** فما یرد نحو یضرب فی لا رجل یضرب ابوه اذ اثر اللفظ وهو الرفع لم یورث لا فی یضرب فقط بل فی
مجموع الفعل والفاعل وکذا الاثر المعنوی اذ لا ینفی عن الرجل الضرب بل ضرب الاب وکونه ضاربا ثم ارتفاع الخبر بلا فی المثال
المذکور عند الاخفش والاکثرین واما سیبویه فقال ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما کان مرفوعا به قبل دخولها
لا بها ولا خلاف بین البصریین فی ارتفاعه بها اذا کان اسمها عاملا صرح به فی المغنی واما الکوفیون فیقولون ارتفاع خبر لا بالابتداء لا بها
وکذا خبر ان کما عرفت فالمراد من جمیع النحاة فی قول الرضی وارتفاع خبر لا بها ان لم یکن اسمها مبنیا عند جمیع النحاة وان کان اسمها مبنیا
نحو لا رجل ظریف قال سیبویه ارتفاعه بکونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء هو البصریون اعلم ان خبرها لا یتقدم علی
اسمها ولو کان ظرفا او مجرورا صرح به فی المغنی **قال** لا غلام رجل ظریف قال الرضی والظاهر فی لا التبرئة الاستغراق مع انتفاء
المبتدأ المنکر بعدها لان النکرة فی سیاق غیر الموجب للعموم علی الظاهر سواء کانت مع لا او لیس او غیرهما من حروف النفی
او النهی او الاستفهام ویحتمل ان یکون لغیر الاستغراق مع القرینة نحو لا رجل فی الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها

او انفتح نحو نفس فی الاستغراق كان ان ماجاءنی رجل نص فی الاستغراق ویجوز العدول عنه لقرینة نحو ماجاءنی رجل بل رجلان
وماجاءنی من رجل نص فی الاستغراق فلا یجوز ماجاءنی من رجل بل رجلان هذا کلامه وکلام المغنی الیه صریح فی ان معمول
لا التبرئة نص فی الاستغراق سواء کان مبنیا او مضافا او مضارعا له حیث قال یکون لا عاملة عمل ان وذلک اذا ارید بها
نفی الجنس علی سبیل التنصیص وتسمی تبرئة وقال العلامة الثانی المحقق التفتازانی ان النکرة فی سیاق النفی والنهی والاستفهام
ظاهرة فی الاستغراق ویحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرینة نحو ماجاءنی رجل بل رجلان فانه یتحقق مع عدم الاستغراق
والنکرة فی الایجاب ظاهرة فی عدم الاستغراق وقد یستعمل فیه مجازا کثیرا فی المبتدأ نحو تمرة خیر من جرادة وقلیلا فی غیره نحو علمت
نفس ما قدمت واخرت واما اذا کانت للنفی مع من ظاهرة نحو ماجاءنی من رجل او مقدرة نحو لا رجل فی الدار فهو نص فی الاستغراق
حتی لا یجوز ما من رجل او لا رجل فی الدار بل رجلان هذا کلامه وهو صریح فی ان التنصیص علی الاستغراق انما هو اذا کانت النکرة المنفیة
مع من مقدرة او ظاهرة لا غیر فلا یکون اسم لا التبرئة المضاف او المضارع له نصا فی الاستغراق علی مقتضی کلامه الا ان
یلتزم تقدیر من فیهما ایضا وانه مانع من البناء ویکون المسئلة اختلافیة کما وقع فی حواشی المغنی لنظر من شمام بعضهم ان التنصیص
علی العموم مخصوص بحالة البناء الاسم **قوله** لاحتمال حذف الخبر قال المصنف رح لیس تمثیل النحاة لارتفاع خبرا بنحو لا رجل ظریف
بحسن لانه فی الظاهر صفة لاسم لا والمثال ینبغی ان یکون ظاهرا فیما مثل له ویستقیم اذا کان فیه احتمال ما مثل له واحتمال غیره
علی السواء او ارجح منه اذا کان غیر ما مثل له ظاهرا وما نحن کذلک لان خبر لا یحذف کثیرا فتعین فی لا رجل فی الصفة فهذا ما ذکره الرضی **قوله**
لا یجوز ارتفاع صفته علی ما ذهب الیه المصنف رح وابن برهان بل الحاجب صنف نصبه فالمثال المذکور لا یحتمل غیر ما مثل له فهذا
وان احتمل عند من جوز رفع صفة المنصوب بلا **قوله** هذا هو الظاهر بیان وجه لعدم تجویز المصنف رح رفع صفة المنصوب یعنی لا یجوز رفع
الصفة عند المصنف بناء علی امرین وهو انه معرب وتابع المعرب تابع للفظه لا لمحله علی ان لا مع المعنی بالجملة فلم یبق الابتداء معه حتی یجوز الرفع
حملا علی المحل بخلاف ان فانه لا یغیر معنی الجملة فالابتداء باق معه فلذا جاز حمل توابع اسمه مع کونه معربا علی المحل او تنبیه علی حسن
المثال علی مذهب المجوزین ایضا ومعنی لا یجوز ارتفاع صفته جوازا مبنیا علی ما هو الظاهر انه عند المجوزین ایضا النصب بناء علی ما ذکر
واما تجویز الرفع فغیر ظاهر لانه اما بناء علی ان لا هذه مشبهة بان فکما یجوز فی توابع اسم ان ما کان معربا الحمل علی المحل فکذا فی توابع
اسم لا معربا کان او مبنیا او بناء علی ضعف عملها فالابتداء کالباقی معها فلا یفسر هنا الاحتمال فی حسن المثال وانما یفسر لو کان
ظاهرا ولیس کذلک وما ذکرنا ظهر ان ما ذکر المصنف فی شرح المفصل وانما ثبت مذهب الحجازیین اذا کان المنفی معناه ان لا
فانه یکون منصوبا ولا محل له اذ لیس بمبنی ویقع بعده مرفوع فذلک الدلیل الواضح علی ان لها خبرا مرفوعا ولو کان
صفة لکان منصوبا علی جمیع المذاهب لیس علی ما ینبغی **قوله** وانا اقول به لئلا یلزم الکذب دفع لقول الرضی لا فائدة فی ایراد الظرف
بعد الخبر واما قوله ومثاله ایضا فذهب بسبب هذا الظرف فی کون ظریف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا ضیه تامل **قال** وبنو تمیم لا یثبتونه
الا اذا کان ظرفا قال الاندلسی لا ادری من این نقله والحق ان بنی تمیم یحذفونه وجوبا اذا کان جوابا او قامت قرینة غیر السؤال
دالة علیه واذا لم یقم فلا یجوز حذفه راسا اذ لا دلیل علیه بل بنو تمیم اذن کاهل الحجاز فی ایجاب الاتیان به فعلی هذا القول یجب اثباته
مع عدم القرینة عند بنی تمیم وغیرهم ومع وجودها یکثر الحذف عند اهل الحجاز ویجب عند بنی تمیم وغیرهم هذا کلام الرضی فی الشافی

وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرية وانما ذلك عند وجود الدليل وامانحو لا احد اغير من الله وقولك بتدبا من غير قرينة لا رجل
يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وذلك ان تجيب بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يحيل نفس الخبر عنه عند تميم في باب لا فيقة لا قيام
اي موجود ولا اليقة لا رجل ويراد قائم انتهى وقال السيد السند قدس سره والاصح انهم يوجبون حذف الخبر ولا يدعون انه غير محتاج
اليه اصلا قوله فيقولون اي بنو تميم قوله معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال ان اريد به ان الاسم لا انتفى يرد ان اسم الفعل
لم يجئ على مثل هذه الصيغة وان نصب الاسم بعدها لم يستقم لان انتفى لازم وان اريد ان لا نائب بعد حذف انتفى منابه
يرد الثاني والجواب عنه بان فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها ليس بسديد اذ الضمير المبهم المميز بنكرة منصوبة اذا كان
للفاعل لا يكون الا في افعال المدح والذم وما يلحق بهما من الفعل الذي يراد به المدح والذم نحو كبرت كلمة وظرف رجلا قوله وكل
التقديرين يحملون اي بنو تميم وفيه ان العرب لا يعلم الاسماء المصطلحة حتى يعلم ان المرفوع بعد الاسم عندهم صفة لا خبر قوله
المشبهتين بليس هو فعل لا ينصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في
يائي العين الا هيؤ وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي وابن
شقير وجماعة هذا كلام المغني قوله اي عمل ليس المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا اذ المعنى من المرفوع اسم عمل فيه الرفع ما ولا المشبهتان
بليس ومعلوم ان التشبيه بليس الا للعمل او المفهوم من المثال قوله لا يعمل الا في النكرة في المغني خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى قولهما قول
النابغة ه وحلت سواد القلب لا انا باغيا ٭ سواها ولا في حبها متراضيا قوله شاذ قليل حتى ادعى انه ليس بموجود وقال الرضي
وانما ان لا لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا بالخبر ما وليس في المغني ذكر خبر ما قليل حتى
ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا قوله
ولا وزر مما قضى الله واقيا قوله لان ليس لنفي الحال عند الجمهور وقال سيبويه وتبعه ابن السراج للنفي مطلقا قال الاندلسي
ليس بين القولين منافاة لانه ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فعلى ما قيد به قوله فيقتصر اي بسبب
نقصان المشابهة تقتصر عملها على مورد مسموع وهو النكرة وان كان ذلك في الشعر فقط قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس آه جواب
عما يقال لم يجوز ان يكون لا في البيت لنفي الجنس فاجاب بان الالغاء لا يجوز بدون التكرار قال صاحب المغني وفيه نظر لجواز تركه
في الشعر انتهى واجاز المبرد وابن كيسان الالغاء مع عدم تكريرها في المعرفة والنكرة المفصولة وغير المفصولة نحو لا زيد في الدار
ولا فيها رجل ولا رجل في الدار صرح به الرضي وقيل رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع تكرار المرفوع بعد لا انتهى اقول
وفيه بحث لان ما ذكره لا يصلح جوابا عما ذكره الرضي فلا يجوز الحمل عليه حيث قال لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون
الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرية ملغاة لم تكرر للضرورة
هذا كلامه في المنصوبات وذكره ههنا انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا بالخبر ما وليس
وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ لا التبرية ويشذ ترك التكرار انتهى فتامل قوله اعلم ان المراد هذا وان مر ذكره في صدر المرفوعات
الا انه اعاده ليتكرر ويتقرر فيكون المتعلم على ذكر في المنصوبات والمجرورات قوله او حكما كالحال والتميز والمستثنى وغير ذلك
قال الرضي قسم النحاة المنصوبات الى قسمين اصلا في النصب وهو المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غيرها من الحال والتميز

وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيه للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذا لجئ في حال
زيد راكبا فعل مع قيد الركوب وفيه للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه ففي جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونه مشتركا
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالا وليس نظرا لان الاصالة في النصب بسبب كون الشئ
من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على
حالة من الموقع والموقع عليه فالحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز
والمستثنى واما سائر المنصوبات فمحمولة بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية وخبر كان واخواتها انتهى وقيل
ويمكن ان يجاب بان الحال والتمييز من لوازم الفعل حتى لا يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقهما بالفعل باعتبار انهما هيئة الفاعل
او المفعول به لا بالذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول به فكان من الفروع
بخلاف المفعول له والمفعول معه فان تعلقهما بالفعل بالذات اما الاول فلانه علة الفعل والثاني مصاحب معموله في الفعل فكان نصب
الا بهما بالذات فكانا من اصل المنصوبات انتهى اقول احتياج الفعل من حيث هو الى المفعول معه ان كان باعتبار انه مصاحب لمعموله
من غير اعتبار شئ آخر فممنوع وان كان باعتبار انه يكون بسبب المصاحبة في الاصل فاعلا او مفعولا فيشكل بالتمييز لانه في الاصل
فاعل او مفعول لان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل وعن النسبة الى المفعول مفعول الا ان يقال كون التمييز كذلك اعتبار محض بخلاف
كون المفعول معه كذلك فانه باعتبار الواقع اذ المعنى عليه يعني ان المفعول اذا كان دائرا بين الفاعل او المفعول لا يليق بعدم
الاطلاق من الفضلة الاصلية **قوله** النعت التي يكون في محلها اي لم يعتبر قيامها مقام شئ آخر فلا يرد طرد التعريف نحو مررت
باحمد **قوله** بالكسرة والالف والياء اللاتي اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة فلا يرد على الطرد نحو مررت بمسلمات ومسلمين ونحو جاءني
الزيدان **قوله** يسمى به اي يسمى المفعول المطلق بالمفعول المطلق اي انما سماه النحاة بذلك الاسم لهذا الاسم وجه وانه يصح في اللغة
صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام وبالجملة لما كان اطلاق المفعول عليه في اللغة مطلقا سماه النحويون به
المناسبة مطلقا **قوله** المفاعيل الاربع ترك التاء في الاربع لان المفاعيل جمع مفعول هنا اذا كان صفة واما اذا كان اسما فاء ...
قوله فانها لا يصح اي المفاعيل الاربع لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها في اللغة بدون التقييد بل مع التقييد فيطلق على زيد في ضربت
زيدا صيغة المفعول به لا صيغة المفعول مطلقا ولا شك ان المفعول الذي اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع بعد التقييد بالقيود هو
بمعنى المفعول الذي اطلق على المفعول المطلق مطلقا فهذا في التحقيق ليس من قبيل المطلق والمقيد لان المقيد يكون هو المطلق مع قيد
زائد وههنا ليس كذلك لان المطلق بمعنى الامر الذي اوجده الفاعل وهو الحدث والمقيد بمعنى الامر الذي يتعلق بالفعل تعلق المحلية
او تعلق الزمانية وتعلق العلية وتعلق المصاحبة وبالجملة ان هذا التقييد بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة فليس بتقييد اصلا ...
لان المفعول بعد التقييد اذا اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع لزم اطلاق المطلق ايضا عليها في اللغة لان ذلك من ضروريات
اطلاق المقيد فلا يعتبر ما ذكره وجه التسمية للمفعول المطلق مفعولا مطلقا دون المفاعيل الاربع **قال** ما فعله فاعل فعل مذكور
المتبادر من فعل الفاعل اياه ان يكون مؤثرا فيه موجدا له اذ المطلق منصرف الى الكامل وحمل الالفاظ مطلقا على المتبادر
واجب فكيف في التعريفات الا ترى قول الشارح قدس سره والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به آه ليس على ما ينبغي لانه

صرف اللفظ عن المتبادر بلا قرينة وكون بعض افراد المحدود لا يصدق عليه الحد لو ابقي على المتبادر لا يصلح قرينة فالاولى

ان يقال ان هذه الامثلة في حكم الايجاد والتاثير وان الفعل مسند الى الفاعل وقائم به كما في صورة الايجاد **قوله** والمراد بقيام الفعل

الفاعل اياه قيامه به وكونه وصفا له فلا يرد ضرب زيد ضربا لان زيدا وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما والضرب

وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام ممنوع قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الالفاظ العامة في

بحث اتي ان الضرب صفة اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار

هو وصف له ولا امتناع في قيام الاضافيات بالمضافين فما قيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول فان الضرب

ليس قائما بزيد سواء جعل الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي او لا ليس كما ينبغي **قوله** دائما زيد لفظ الاسم قال المصرح انما قال

اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور

ورد بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لاخراج ضربت الثاني لان كلمة ما ليس عبارة عن مطلق الشيء بل الشيء الذي هو مفعول فاعل

الفعل المذكور ولا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول الحدث الذي هو مدلوله التضمني فضربت الثاني

ليس بداخل في التعريف لان المفعول المطلق شيء فعله فاعل فعل مذكور وهو ليس بمفعول فان قلت فلم يخرج عن التعريف ضربا

في ضربت ضربا لانه ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول مدلوله الذي هو الحدث قلت يجعل مفعولا باجراء صفة المدلول

المطابقي وهو كونه مفعولا على الدال فانهم يجرون صفات المدلول المطابقي على الدال ولا يجرون صفات المدلول التضمني على الدال

ولذا لم يجعل ضربت مفعولا لفاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التضمني وهو الحدث عليه فان قد اجري صفة المدلول التضمني

على الدال في قول المصنف في تعريف الفاعل على جهة قيامه به لان ضمير قيامه به يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة

الحدث الذي هو مدلوله التضمني قلت هو محمول على حذف المضاف اي على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحتمال

لا يكون دليلا على تجويز اجراء صفة المدلول التضمني على الدال فان قلت فما تقول في المفعول المطلق الذي للنوع والعدد نحو جلست

جلسة وجلست جلسة فانه قد اجري فيه صفة المفعولية التي هي صفة مدلوله التضمني وهو الحدث لانه يدل على الحدث والنوع او العدد على

الدال قلت لما كان المقصود الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي قصد انه فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل مشتمل عليه

جعل الجزء الآخر كانه ليس بمدلول له او لا اجعل المصدر الذي للنوع والعدد بمنزلة المصدر الموصوف فالجلسة في قولك جلست جلسة

بمنزلة جلست جلسة حسنة والجلسة في قولك جلست جلسة بمنزلة جلست جلسة موصوفة بانه واحدة فجعل الجزء الآخر كانه مدلول

الصفة لا مدلول المصدر وانت خبير بان الجواب تكلف وتعسف والعم قال الرضي الفعل يتضمنه الفعل اللغوي فيكون من تسمية

الدال باسم المدلول التضمني فهو من باب اجراء صفة مدلوله التضمني على الدال الا ان يقال التسمية ليست من باب اجراء الصفة ولعل

الباعث على ارتكاب التكلف وعدم القول باجراء صفة المدلول التضمني على الدال عدم وجود مثله في موارد استعمال العرب ثم

لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم كما يخرج ضربت الثاني يخرج ايضا ضارب الثاني في قولك زيد ضارب ضارب فانه وان كان

اسما الا ان معنى التعريف ح ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور وضارب الثاني ليس اسما لحدث بل اسم الذات

التي صدر منها الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق ما فعله فاعل فعل مذكور لم يدخل في التعريف ايضا

ضارب الثاني لان المراد من كلمة ما حدث هو المعين بحدث وليس مدلول المطابقي الفيه حدثا اذ ليس خبيه بال قول المدرس
بحرث ضربت الثاني انا نجيح الم يفسر كلمة ما بالحدث وانما فسر بالحدث فلذا قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمراد من ما
هو الحاصل بالمصدر الذي هو اثر مترتب على الحدث والتاثير لا التاثير نفسه المفعول المطلق هو الاثر والمصدر يطلق على كل منهما كما
السيد الشريف قدس سره في حواشي المتوسط والرضي فالاثر المترتب فعله فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك الفعل اي يكون المفعول
المطلق اثر الذلك الفعل وعلى هذا ينتدفع ما يتوهم انه لو كان المراد كون المفعول المطلق فعلا لفاعل الفعل انه مفعول باعتبار كونه
الحدث والفعل فعله الا ان الفعل المفعول المطلق يرد عليه ان الفعل ليس مما يحمل هو مفعول حيث يكون والحب انه
اراد انه مفعول باعتبار الايقاع فيه حتى يكون قولنا ضربت ضربا صح اذ وقت لفظه برضه المراد ان يكون المفعول
المطلق مفعولا به لا مفعولا مطلقا اذ ذكر من حيث انه وقع عليه الفعل لا من حيث انه اثر مترتب على الفعل وان اوقعت فيه
ليكون با ايقاع فكذا الى غير النهاية فيلزم التسلسل في الامور الا متناهية ويكون ايقاع الايقاع عين
الايقاع لكن الدليل ليس بذلك بل هو غير على كون المفعول المطلق هو الاثر المترتب على الحدث فيلزم ان لا يكون كون الفعل
بمعنى الاسم مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء يعني ان الفعل مشتمل على الحدث والتاثير على الاثر المترتب الذي هو المفعول المطلق
قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث المقدمة الاولى من الفعل وكثير من صيغ المصادر يطلق على نفس الحاصل بالمصدر
الامر هو المعنى المصدري يسمى تاثيرا كالحدث الحركة ايجاد في ذات المتحرك ووجود الحركة مما وقع فيه الحاصل
يطلق على الوصف الى الحاصل بالفعل من ذلك الايقاع وهو المعنى الى الحاصل من المصدر وما دل حقيقة معنى المصدر هو الاجر وحده
معانيه انه يلزم ان لا يكون قول التوضيح فيما سيأتي المفعول المطلق ما يقع من مفعول حاصل الى من فعل المصدر المشتق
بين معنيين واما يلزم ان التاثير هو المفعول المطلق لان الفعل مصدر بمعنى الحدث والتاثير بمعنى الحاصل بالمصدر
بمعنى المصدر هي الحاصل بالمصدر للمسامحة وعدم الفرق بين الاثر والتاثير تسومح في هذا الموضع قوله او ما في معنى
ما يعمل عمله لا يقدر ان يكون الاسم الذي فيه معنى الفعل يشتمل الذكر الحكمي للفعل وقد صرح بقوله او ما في معناه
المذكور يشمل الفعل المعروف والمقدر والاسم وهو خلاف الظاهر وفيه ترك العطف من القريب الى البعيد بلا ضرورة قوله كضربت
واقع على زيد وانه وان كان فاعل فعل الا ان الفعل ليس مذكورا لفظا لا تقديرا فيقصد فيه حب وقد انه خلاف فعل
فعل مذكور انه من اثر المترتب عليه فالغرض من ذكر الفعل مع المفعول المطلق ان يقصد به ايراد انه تعلق على فعل
مذكور اثر مترتب عليه الضرب في الضرب واقع على زيد ليس مقصود امن حيث انه اثر مترتب على فعل وان كان في الواقع كذلك
بل من حيث انه محكوم عليه بالوقوع على زيد وفي ضربت الضرب مقصود من حيث انه اثر مترتب على الفعل المذكور
في التركيبين لا يوجب كونه مفعولا مطلقا في كيف والاعتبار ان متغايران وان اريد بالتركيب انه اثر لها المذكور
منه ظاهر ان ما قيل ان قلت نعمل نزل كما في ضربت فلما المذكور من مركب الذي هو فيه
الضرب الذي ضربته الاسم الا ان يراد بالذكر معه كونه معمولا له ويراد الضرب واقع على زيد لان عاملا في التركيب
هو فيه حق في ضربت الضرب والقول بالمغايرة بين الضربتين بالتعسف تدقيق فسقي لا يلتفت اليه واللفظ ما لا يلتفت اليه مركب

لا اعتبار به معتبر هنا كما في كرهت كراهتي و الا فيلزم ان يكون زيد في زيد قام فاعلا لانه مما اسند اليه الفعل المعروف
مقدما عليه في قام زيد بعينه كما ذكره قوله بمعنى ذلك الاسم اشارة الى ان ضمير بعنا راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى
محذوف كما في الرضي ليس على ما ينبغي قوله ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء هذا الكلام صريح في ان المفعول المطلق اسم
الحدث والتاثير اذ الفعل مشتمل على الحدث لا على الحاصل بالمصدر مع ان المفعول المطلق ليس هو الحدث بل اسم الحاصل بالمصدر
صرح به الشريف قدس سره الا ان يقال هذا الكلام مبني على عدم الفرق بين الحدث والاثر المترتب عليه فان الفعل لما كان متضمنا
بمعنى تحركا متضمن للاثر وبهذا يحصل الجواب عما قيل ان انبت ليس مشتملا على معنى نباتا وذلك لان نباتا مصدر واثر للانبات
الذي يتضمنه انبت فكانه يتضمنه فان قيل ليس الجلسة والجالسة كما رايتها مفعول مطلق مع ان الفعل لا يشتمل على النوع والهيئة
واجيب بان المقصود الاولي من المصدر هو الحدث لانه الذي قصد قيامه بفاعل الفعل المذكور وذكر من حيث ان الفعل مشتمل عليه
فلما دل الفعل مشتملا على المقصود الاولي فكانه مشتمل عليه المفهوم كله فان قلت قولك انواعا واجناسا في قولك ضربت انواعا
واجناسا مفعول مطلق مع ان الفعل ليس مشتملا على مفهومه قلت هو واشباهه بمعنى المصدر فمعنى ضربت انواعا ضربت ضربا متنوعا وضربت اجناسا
ضربت ضربا مختلفا وكذا ضربت شيئا بمعنى ضربت شيئا من الضرب اي ضربت ضربا ما وكذا ضربته الفا اي الفا من الضرب او ضربا الفا
وكذا ضربته سوطا اي ضربته ضربة سوط واما نحو ضربته انواعا من الضرب فيبين كونه بمعنى المصدر بين ونحو ضربته اي ضرب وضربته
اشد ضرب وقدمت خير مقدم فيبين كونه مصدرا بالاضافة لان اياً وافعل بعض ما يضاف اليه فان قلت قوله ما فيه معنى
الفعل عام يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وفي صورة المصدر ليس معنى الفعل مشتملا عليه بل عينه قلنا
المصدر عند العمل ماول بان مع الفعل فيكون معنى الفعل مشتملا على معنى المصدر اشتمال الكل على الجزء قوله لكنه ليس مما اشتمل عليه
معنى الفعل اي ليس مما يقصد اشتمال معنى الفعل عليه وبعيته وليس المراد انه لا يشتمل عليه معنى الفعل اصلا يدل على ذلك قول الشارح
قدس سره في بحث المفعول له زمان الضرب والتاديب وان تغايرا متحدا بالاعتبار قوله وكذا خرج به مثل كرهت
كراهتي جواب عن اعتراض الشيخ الرضي حيث قال ويبطل بهذا نحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات
مفعول بها قال تاكيدا اي لتاكيد الفعل قال الشيخ الرضي وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمعنى قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وعدد للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما فهم من الفعل من نوع
او عدد وعلى هذا فالمصدر المعرف بلام الجنس يكون للتاكيد لعدم افادة النوع والعدد ولا يجوز ادخاله في النوع لعدم دلالته
على زيادة هي النوع لان النوع هو المصدر الموصوف قال الشيخ الرضي ويعني بالنوع المصدر الموصوف سواء كان
الوصف معلوما بسوق الوضع نحو رجع القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي
عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضربه او من كونه اسما جرى عينا كونه بمعنى المصدر الا بلفظه من نحو ضربته
انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربته اي ضرب او من كونه مثنى او جمعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربتين
اي مختلفين او من كونه معرفا بلام العهد نحو ضربت الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود اي الضرب الشديد او الصعب او غير ذلك

١٣٠

قوله على عدده قال الشيخ الرضي ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات سواء كان العدد ذا ولا وسواء كان العدد معلوما من الوزن نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد والصريح المميز بالمصدر نحو ثلاث ضربات او غير المميز نحو ضربته الفا او من الآلة او صورة موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة بسوط الحذف للمصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على عدده بافرادها ضربت سوطين واسواطا بتثنية الآلة وجمعها مقام تثنية المصدر وجمعه قوله وسيبويه لاي المصدر ليلائم لفظا فعله بحسب المادة او الباب قال الشيخ الرضي وذلك اما مصدر او غير مصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو تبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل نفسك تبتيلا فانبتكم من الارض فنبتم نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتهى ويجوز ان ما قيل وفيه ان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا ليس على ما ينبغي قوله اي سقاك الله سقيا او سمعا قوله وتأكيد قطع الالتفات او الاذن او اشتبه او اليه قوله فانه لم يوجد في كلامهم اه بيان لتطبيق للامثلة المذكورة بقوله سماعا اي سقيا وجوز فاعل السماع اقامة وتقرير بيانه فيكون المعنى ما قيل في هذه الامثلة بالوجوب لعدم وجود استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر في كلامهم لا لشيء آخر من قاعدة فالوجه هو عدم وجدان استعمال الافعال لا غير فعلى هذا المشار اليه في قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا هو القول بان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجدان لا لشيء آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قوله اي حذفا قياسيا يعلم بضابطة كلية باعتبار القاعدة فاندفع ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا فاي بذاك ان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب عامل الافعال العاملة قوله بان ذلك اي ذكر عوامل هذه المصادر قوله ليس من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وكما ان في كلام العرب ما في كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجد استعمال الفعل العامل في الحمد في قول امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو من افصح العرب العرباء وابلغهم قال الرضي وفي نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه يكون لحقه قضاء ولشكره اداء قوله بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام وفيه بحث فان الحذوف والكائن واجبا عند ذكر اللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له لانه قياسي لا سماعي قال الرضي الذي ارى ان هذه المصادر واشارالاته لم يأت بعدها بيانا وتبيين بالمتعلق به من فاعل او مفعول الا بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعلها بل يجوز نحو سقيا ورعيا ومحمد ولكن الحكم بعدم جواز الحذف ... نحو سقاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا واما بين فاعلا او مفعوله باضافة نحو كتاب الله وضرب الرقاب او بين فاعله او مفعوله بحرف جر نحو بؤسا لك وجدعا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذه سماعا والمراد بالقياسي ان يكون هناك ضابطة كلية يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابطة والضابطة ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعده مضافا اليه او بحرف الجر لبيان النوع احترازا عن قولهم ويكرم اكرمتهم وسقيتهما سقيا واما قولهم جدعت جدعه وحمدت حمده وتحوه فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى حمدت جنسا ينبغي ان تقسم منها من الحلية ويجوز ان يكون جدعت جدعه والذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فيكون معنا فاعيانا هذا ما ذكره الرضي وصرح به صاحب العباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او

او بحرف الجريين الفاصل او المفعول به لايكون لبيان النوع يجب حذف فعله قياسا لا سماعا الا فلم يجب لا قياسا ولا سماعا
يقول سقاك الله سقيا فنعني جعل هذه المصادر مما يجب حذف فعلها سماعا نظر انتهى **قوله** موضع ما وقع تقدير مضاف لكلمة ما وقوله
اي مفعول مطلق تفسير لكلمة ما والاولى ايراد التفسير بين ما وقع ليلي التفسير المفسر ولئلا يتكرر قوله وقع الا انه لم يورد كذلك لئلا يلزم الفصل
بين الموصوف والصفة بتفسير الموصوف وانما قدر المضاف ليصح جعل قوله منها خبر القوله ما بدون تقدير الموضع بان يجعل ما موصوفة
مفسر الموضع والمعني موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا قلنا يلزم على هذا التقدير الاحتياج الى تقدير ضمير في الصفة راجع
الى الموصوف بخلاف ما اختاره الشارح رحمه الله فانه لا يحتاج به والتقدير الذي لا يحتاج الى التقدير اولى وفيه انه كما يحتاج في هذا التقدير
الى تقدير الضمير يحتاج على ما اختاره الشارح الى حذف المضاف **قوله** اريد اثباته لا يظهر لارادة الاثبات من قوله مثبتا فائدة وكون
الاثبات اعم من ان يكون بنفسه او بنقض النفي بالا لا يقتضي ذلك اذ كون المفعول مثبتا بعد النفي لا يكون في نفسه بل بنقيض **قوله**
بعد نفي داخل على اسم لما كان الظاهر من العبارة ان قوله داخل على اسم صفة لاحد الامرين من النفي ومعنى نفي والمراد دخول كلا المعطوفين
لا احدهما حتى يجب افراد الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه باو بل يجب مطابقة الضمير لا قصد من كلا الامرين وقد كان ظاهر
العبارة غير مطابق لما قصد لافراد داخل والواجب تثنيته قدر لقوله نفي صفة على حدة تصحيحا للعبارة واشعارا بان الافراد غير
صحيح بدون التقدير وانت خبير بانه لو جعل ضمير داخل راجعا الى كل واحد منهما كما فعله الفاضل السندي لصح واستقام بلا ارتكاب التقدير
الذي اختاره الشارح وبالجملة لا صحة لظاهر العبارة بدون التقدير والتاويل بكل واحد منهما اذ الواجب تثنية الضمير اذا قصد
كلا الامرين على ما صرح به الرضي نظرا ان ايراد الفاضلين الشارحين للحواشي الهندية على تاويل الفاضل السندي بان الضمير الى
الى المعطوف باو لزم توحده فلا يجوز ان يقرر زيدا وعمرو جاء افعلى هذا التاويل المذكور فاسد فاسد **قال** لا يكون المفعول المطلق
خبر اعنه اي بلا ارتكاب تجوز فلا يرد نحو زيد سير سيرا وما زيد الا سير فانه وان جعل المفعول المطلق خبرا عن اسم لا يصلح ان يكون خبرا
عنه الا ان المراد بعدم الصلوح بلا ارتكاب تجوز فيجوز ان يقع خبرا عنه بارتكاب التجوز والمقصود من هذا القيد تحصيل احد شرطي
وجوب الحذف قياسا وهو القرينة اذ الاسم يكون مبتدأ في الحال او في الاصل والمفعول المطلق لا يصلح خبرا عنه فالمبتدأ باعتبار
المقام قرينة دالة على تعيين الخبر المحذوف في كلا الضابطتين مع السادّ مسدّ الفعل في الاول الا الاستثنائية وفي الثانية التكرار
او المصدر الاول هكذا قالوا وفيه بحث لانه ان قيد في وجوب حذف الفعل قياسا بانه لا بد من قيام ما يؤدي مؤدى الفعل
مقامه يشكل بالضابطتين لانهم قالوا بوجوب الحذف قياسا فيهما مع انه ليس ما قام مقام الفعل مؤديا مؤداه ويشكل ايضا
في المثال الضابطة الثالثة حيث قال البعض في الآية الكريمة ان القائم مقام الفعل هو كلمة اما وان لم يقيد به يشكل بالقول
بعدم وجوب الحذف فيما اذا قال نعم في جواب اقام زيد مع وجود شرطي وجوب الحذف وهو القرينة وقيام شئ مقام المحذوف
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام مستدركا على ما ذكره الشارح قدس سره قوله لانه اي المفعول المطلق
اي الذي لا يصلح ان يكون مفعولا مطلقا ويصدق عليه تعريفه ظاهرا فان سيرا في ما سيري الا سير شديد لا يصدق عليه انه
اسم حدث بمعناه فاعل فعل مذكور لان الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او اسما كاسم الفاعل والمصدر وبهذا سقط ما قيل
ان هذا ... انه لا بد ان يكون مفعولا مطلقا الا انه ينتفي فيه القيد **قوله** لو كان خبرا عنه بلا ارتكاب تجوز **قوله** ما سيري

١٤١

الاسير شديدا اذ المحدث يصح خبر المحدث بخلاف ما انت الاسير فان المحدث لا يصح خبرا عن اسم عين بلا ارتكاب تجوز وانا وصف السير لقوله شديدا اذ الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ فلو لم يوصف لم يصح وقوعه خبرا عن السير واعلم ان المقصود من كون النفي وغيره على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه هو تحصيل القرينة لان ذلك الاسم لطلبه للخبر يكون باعتبار المقام قرينة على تعيينه وانما ذلك لمعتقد كون النفي داخلا على دواخل المبتدأ اذ الاسم بعد الدواخل يكون طالبا للخبر ايضا فدخول النفي على الاسم احتراز عما اذا دخل النفي على فعل لا يكون من دواخل المبتدأ فانه لا يكون من هذا القبيل **قوله** لكان مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق لانتفاء القرينة الدالة على تعيين المحذوف فح فبانتفاء قيد واحد من قيود وجوب الحذف قد يزول الوجوب ويبقى المصدر مفعولا مطلقا جائزا حذف عامله نحو ما زيد سيرا او قد يخرج المصدر عن كونه مفعولا مطلقا كما في سيري الاسير شديد يدل على ذلك ما قال الرضي في الضابطة الرابعة اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه جاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد الوجهين اما على انه بدل من الاول او وصف به لا تاكيد لفظي لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مغاير للمصدر الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير وقال الرضي لا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن تاكيدا وبما ذكرنا يندفع ما قيل تجه عليه ان الكلام في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على التقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب على تقدير عدمها فكيف يكون مرفوعا بالخبرية واما ما قيل ان قلت هو ليس مفعولا مطلقا لانه مرفوع قلنا المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ففيه بحث لانه ان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ومع ذلك يكون مفعولا مطلقا فهو ممنوع كيف والمصدر المرفوع في المثال المذكور خبر مبتدأ لا غير والمفعول مصدر منصوب يكون بعد فعل مذكور حقيقة او حكما وان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا باعتبار انه خبر مبتدأ او نائب او غير ذلك بالفعل وكان في الاصل مفعولا مطلقا فهو غير مفيد وغير واقع للاعتراض المذكور والدافع ما ذكرناه **قوله** اي في موضع الخبر من اسم قال الرضي لفظ المتن لا تفيد تقييد هذه الضابطة بهذا القيد وهو قوله الا ان يكمل ضمير وقع اجمالي مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **قوله** وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى ان هذا نكتة ذكرت بعد الوقوع فلا يلزم ان يكون مطردة بحيث يجوز الجمع كلما وجد فيه الاشتراك فاندفع ما قيل فيما يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **قوله** فاما منا بعد واما فداء وانما وجب حذف العامل في هذه الاقسام لان النصب قرينة والجملة المتقدمة كالدال مناسبها قائم مقام العامل ومن هذا ظهر ان النحاة لم يشترطوا كون النائب مناسبا بحذف بعد المحذوف بل بالمناسبة يقوم مقام المحذوف سواء تقدم عليه او تاخر وانما قالوا في ضربي زيدا قائما انه على تقدير الكوفية يلزم حذف الخبر بلا سد شيء مسده لان قائما التقدير لا يصح ان يقوم مقامه بل لانه من تتمة المبتدأ او جزء له فلا يقوم ما هو بمنزلة الجزء من المبتدأ مقام الخبر فقول الرضي وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر متى تحقق بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** لان تشبيه امر آخر هو المفعول المطلق في الحقيقة وان كان يجب ان المفعول المطلق هو المشبه به فالمفعول المطلق في الحقيقة مشبه لا مشبه به وهذا الشرط انما هو لتحصيل احد شرطي وجوب الحذف وهو القرينة الدالة على

تعيين المحذوف اذا المذكور لما كان مشبها به دل على تقدير العامل من جنسه ومصدره ليكون مشبها والقائم مقام الفعل الجملة المتقدمة لانها لاشتمالها على اسم بمعنى المصدر وصاحبه بمنزلة الفعل والفاعل **قوله** واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن ان قلت الاحتراز عنه بقوله للتشبيه انما يتصور لو كان مفعولا مطلقا مع انه ليس كك لانه مرفوع عند سيبويه على انه بدل او صفة قلت هذا التعريف يصدق عليه واما لو قيد التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم لفاعل الفعل المذكور وقصد في العبارة ذلك فالصورة المذكورة خارجة بقوله مفعول مطلق **قال** سماعا اي امرا عارضا والاصل الحذف غير لازم ليدل الجملة باشتمالها على اسم بمعنى المصدر على الحدث فيقوم مايدل على الحدث **قوله** من افعال الجوارح جمع جارحة وهو العضو الذي بها يكتسب قال الله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار اي كسبتم **قوله** لان الزهد ليس من افعال الجوارح لان الزهد عبارة عن عزوف النفس عن كل ما فيه حظ وتمتع من مال وجاه وتنعم **قوله** اي يصوت صوت حمار اي يصوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** من صات الشئ صوتا اي يصوت صوت حمار مشتق من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر بمعنى تصويت لانه اسم اقيم مقام المصدر كما زعم الشيخ الرضي حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما في عطى عطاء وكلم كلاما **قال** ولا يحتمل له سواه اي لا احتمال له سواه بحسب عرف الشرع والا فالاقارير اخبار يحتمل الصدق والكذب **قوله** لا امر المغايرة اي لا يؤكد المفعول المطلق امر المغايرة **قوله** ولو بالاعتبار اي ولو كان ذلك الغير الذي يؤكده المفعول المطلق غيراله بالاعتبار لا بالذات وبالجملة المفعول المطلق في المثال المذكور يؤكد نفسه لا ما يغايره ذاتية كانت المغايرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم نفي المغايرة الاعتبارية والحمل على نفي المغايرة الاعتبارية التي تاتي في الضابطة الثانية ليست على ما ينبغي اذ المتبادر من قوله ولو بالاعتبار سلب المغايرة الاعتبارية على الاطلاق الا ان يقال ان المغايرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد فيه كما هي معتبرة في التاكيد في الضابطة الثانية لانه ليست متصورة ويؤيده ما قال الشيخ الرضي انما قيل لمثل هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ المصر في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه النص غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه قال الرضي انما وجب حذف الناصب في الموكد لنفسه ولغيره لكون الجابتين كالنائبين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه والقرينة هو النصب **قوله** اي احق حقا تقدير لعامل المفعول المطلق وهو بضم الهمزة من باب الافعال اي اثبت هذا القول اثباتا فيكون من قبيل انبتكم نباتا وليس من حق بمعنى ثبت لانه يكون معنى المتكلم الواحد اخبار المتكلم ثبوت نفسه وذا ليس بمقصود في هذا المقام والمناسب على ما ذكره الشارح قدس سره ان يقدر عامله كذا اي حق حقا اي ثبت هذا القول ثبوتا ويصح تقدير العامل متكلما لو جعل حقا مصدر حقه فلان بمعنى صار منه على تعيين وثقة والتقدير احقه حقا اي كنت من هذا القول على يقين وثقة ولا نظير وجه لتقدير العامل من باب الافعال مع ان صيغة الغائب من الثلاثي يصلح للتقدير على ما ذكره الشارح قدس سره وكذا صيغة المتكلم الواحد منه على ما ذكرنا والحال ان تقدير صيغة الغائب موافق لما ذكره الشيخ الرضي حيث قال جميع الامثلة للموكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول والتقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها القلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع **قوله** من حق يحق اذا ثبت وواجب اي حقا مصدر من مصدر حق يحق على ان يكون من بيانية وليظهر معناه

من هذا البيان وهو حق اذا ثبت **قوله** يحتمل الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع للحكم والباطل يقابله **قوله** انه تاكيد لاجل غيره ليندفع بهذا قال المص الا انه لما اعترض عليه الرضي بان ما قال المص ليس بشيء الا انه في مقابلة التركيب لنفسه فينبغي ان يكون الغير موكدا كالنفس اشار الشارح قدس سره الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر مع ذلك تاكيد لغيره وحسن التقابل انما يكون برعاية تسمية القسم الاول تاكيدا ليس لغيره **وقال** حتى اذا على صيغة التثنية اشارة الى ان المصدر يكون على صيغة التثنية ولا يكون على معناه بل معناه التكثير والتكرير حتى لو لم يكن على صيغة التثنية او لم يكن بمعناه التكرير والتكثير لا يجب حذف الفعل لكن عبارته غير واف به لان ان المستعملة للربط والوصل يكون جزاؤه لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم ويكون نقيض الشرط اولى بكونه ملزوما للجزاء فيفيد ان كونه للتثنية ملزوما لكونه من موضع وجوب الحذف قياسا اولى من كونه للتكرير مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقول اي يكون على صيغة التثنية ولم يكن على معنى التثنية فالضابطة لوجوب الحذف قياسا كون المصدر على صيغة المثنى مرادا بها التكثير مضافا الى الفاعل او المفعول لا لبيان النوع حتى لو لم يكن مضافا لم يجب الحذف سواء كان المراد التكثير نحو فارجع البصر كرتين او معنى المثنى نحو ضربت ضربتين اي مختلفين ولو لم يكن على صيغة التثنية لم يجب الحذف وان كان مضافا على ما يقتضيه عبارة المص وقال الشيخ الرضي يجب الحذف قياسا ان بين فاعل المصدر سواء كان المصدر مفردا او مثنى بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك لا لبيان النوع فانه اذا كان لبيان النوع لا يجب الحذف نحو قوله تعالى كرما كرم او بين مفعوله بالاضافة نحو فضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا لك او جدعا لك هذا كلامه وهو مشعر بان سبب وجوب الحذف بيان فاعل المصدر او مفعوله بالاضافة او حرف الجر لا كونه مثنى مضافا ولذا قال والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابطا كليا بحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابطة ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر ثم قال وانما وجب الحذف لان الفعل لما حذف اما القصد الدوام بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد نحو حمدا لك واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك فيبقى المصدر بهما فلا يبين ضاربه بمنزلة المفسر في نحو ان امرؤ هلك **قوله** تكلف لان المثال انما يورد لايضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون تمامها بحيث يحملها تكلف محض وقوله في صدر الكتاب وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة جعل المثال من تتمة القاعدة فالوجه عدم اختيار هذا التوجيه هناك بل التنبيه على ما كتبناه عليه واذا لم يظهر فارق الا ان تمام البيان الكامل يحصل بثلثة امثلة وثلثة اخر يجعل من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه اثنان او يقع المذكور فيما سبق ليس امثلة القاعدة بعد ضبطها بل امثلة تعين ما هي القاعدة فلا تكلف في جعلها من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه مثال القاعدة بعد تمامها فجعله من تتمة القاعدة تكلف بحت وقوله من تتمة التعريف الاولى من تتمة القاعدة **قوله** واقيم المصدر مقامه فعلى هذا ينبغي ان يقع باقامة المصدر مقام الفعل المحذوف في نحو ما زيد الا سيرا والحاجة الى اعتباره قيام الا مقام الفعل وكذا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء ينبغي ان يكون القائم مقام الفعل المصدر لا الجملة المتقدمة مع ان البعض الا يعني باقامة المقدم على المحذوف مقامه بل قال ينبغي ان يكون القائم مقام المحذوف الا ان يقع القائم مقامه التكرار وهو لا توجيه فيما ذكر **قوله** بحذف الزوائد وفيه ان الزيد الى الثلاثي يحصل بحذف الزوائد

الهمزة والالف لا يحذف الزوائد الا ان يقع عند النون اليضا من الزوائد التي تحصيل المراد الى الثلاثي يحذفهما تغليبا كما يشير اليه قوله فعما لبيك من غير تعرض لحذف النون وان قيل عدم التعرض لشهرة حذف النون عند الاضافة ليقع اريد بالجمع ما فوق الواحد لانه هو من اصطلاحات ارباب المعقول لانا نقول هو من اطلاقات الادباء ايضا قال الرضي ومما يشتبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه تثنية تقول اعتديت ولا اعتداء الغراب واهتديت لا اهتداء القطا اى ولا اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واختاره عنه **قال** المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اى الذي يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقع فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادرى ما يفعل بي ولا بكم قال المصنف سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان المفعول به يفسر بالوقوع والوقوع مطاوع الايقاع والايقاع انما هو بسبب هذا المفعول لان وجود المحل سبب لوجود الحال او الوقوع مفسر بالتعلق وصلة التعلق الباء فسمي هذا المفعول بهذا الاسم لان الفعل الذي وقع لتفسير الذي وقوع الذي هو تفسير هذا المفعول بصلة الباء **قوله** اكتفاء بما سبق او اجراء لصفة المدلول على الدال فان قلت اذا وقع اسم الاستفهام والشرط مفعولا به يكون الوقوع من صفات مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح قلت باعتبار التغليب او باعتبار ان للاكثر حكم الكل **قوله** تعلقه به اى تعلق فعل الفاعل اى تعلق فعل فعله الفاعل وصدر منه على ما هو الظاهر من السياق لا تعلق الفعل مطلقا والا لانتقض بالفاعل وبعد تقييد التعلق بما ذكرنا لا يرد الفاعل لا يرد في اشتراك زيد وعمرو لان اسناد اشترك الى احد الامرين كلا اسنادا لانه يقتضي تعدد الفاعل فالاسناد انما يتم لمجموع الامرين وعلى هذا لا حاجة الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية فضلا عن ان يكون هذا التقييد واجبا كما زعم البعض لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه ثم الوقوع قرينة على ان المراد من التعلق التعلق بحيث لا يعقل الا به فخرج الحال والتمييز فانهما وان تعلق بهما الفعل لكن ليس بحيث لا يعقل الا بهما ثم المستثنى وان خرج بهذا التقييد لكن ليس اعتباره ضروريا لاجل اخراجه لخروجه بقوله بلا واسطة الحرف فان المستثنى وان تعلق به الفعل لكنه بواسطة الحرف وهو الا فما قيل والمراد تعلق به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى ليس على ما ينبغي لان الفارق في مخرج التمييز الى ان خروج كل واحد بسبب حسن الارادة مع ان المستثنى ليس كذلك مع انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث الا ان يقال الاولية اضافية بالنسبة الى هذه الثلثة فيكون الثاني والثالث اوليين بالنسبة اليها وما قيل خرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما بين به وفي المستثنى بما خرج منه ليس بشيء اما اولا فلان معنى تعلق الفعل بالواسطة انه لا يتصور التعلق به بدونه فظاهر ان تعلق الفعل بالحال ليس من هذا القبيل وما ذكره القائل في معنى الحال بيان لحاصل المعنى لا انه لا بد منه واما ثانيا فلان كون الحال والتمييز من متعلقات الفعل مما لا شبهة فيه فلا معنى النفي تعلقه عنهما على الاطلاق وان تعلق الفعل بالمنتصب عنه والمستثنى منه لا ينافي تعلقه بالتمييز والمستثنى فلا معنى لقوله بل في التمييز تعلق بما بين به الخ وان اراد به ان التمييز والمستثنى تعلق بالمنتصب عنه والمستثنى منه فليس ذلك على الاطلاق بل في صورة لم يوجد فيها الفعل نحو عندي رطل زيتا والقوم اخوتك الا زيدا واما في نحو طاب زيد نفسا ونحو جاءني القوم الا زيدا فلا شك في تعلقهما بالفعل فيه على انه اذا جعل الحال من قبيل التعلق بواسطة

حرف الجر فينبغي ان يحمل التمييز عليه كذلك لان معنى طاب زيد نفسا طاب زيد من حيث النفس ولذا قال النحاة انه التمييز بمعنى من قوله

زيد ما نا فقلنا ان تعلق المستثنى بالفعل بواسطة الحرف فلا اشكال شرح وجه حتى تركيب ما ان تركبه قوله فانهم يقولون في ضربت

زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به دليل على تفسير الوقوع بالتعلق بلا

واسطة الحرف حاصله ان التعلق بلا واسطة الحرف انه يقتضي ان الفعل واقع وفي التعلق بالواسطة لا يقتضي ان الفعل واقع فانهم

فسر الوقوع بالاول لان الوقوع معتبر في المفعول به ثم انه ليس المراد تخصيص الوقوع والا لا وقوع بالمثالين المذكورين والا

لم يكن دليلا وهو خلاف المراد ان جميع التعلق بلا واسطة يقتضي ان الفعل واقع وليس شيء من التعلق بالواسطة يقتضي ان الفعل واقع

والمثالان مذكوران على سبيل التمثيل ولا يخفى ان الثاني منتقض بقولنا ذهبت بزيد فانه يقتضي ان الفعل واقع مع ان التعلق بالواسطة

وان القول بعدم الوقوع في مررت بزيد منع القول بان مررت بعد تعديته بالباء ومرادف لجزت مشكل على ان القول بالمرادفة

انما يصح ان لو كون الباء في مررت بزيد غير معبر اللازم متعديا مع ان الباء في مررت بزيد ليس معبرا كما صرح به الرضي وغيره من ان

ويشير اليه قول الشارح قدس سره في المتن ولا يعد ان يراد بلا واسطة الحروف غير المعبرة وهو في جميع الحروف الجارة سوى الباء في

ذهبت بزيد وامثاله فانما يكون الباء فيه معبرا فيدخل الباء في مررت بزيد في الحروف غير المعبرة بقرينة قوله ولا يقولون في مررت بزيد

ان المرور واقع عليه الا انهم انما يقولون لان الباء غير معبر وعلى هذا لا يرد النقض بذهبت بزيد لان الباء معبر للفعل فالباء وان كان

من حيث اللفظ واسطة لكن بحسب الحقيقة ليس واسطة لانه بمنزلة اذهبت زيدا هذا ولكن اصطلاح النحاة ان المفعول به المتعلق لا يطلق

الا على تعلق بغير واسطة الحروف الغير المعبرة كما يشير الى قول الرضي ومنه يعلم وقوع الفعل بتعلقه بلا وقوع الا فعلي تفسيره ينبغي ان يكون

المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انه مفعول به لكن

بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق انتهى حيث لم يذكر الحرف المعبر فكذا الباء

فيه لم يعتبر فيه الكلام الاصطلاح على انه لا يطلق الا على ما تعلق بلا واسطة الحرف مطلقا سواء كان معبرا او غير معبر فتقول فانهم يقولون انه

ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل متلبس ليس على ما ينبغي قوله خرج به اي بقوله وقع عليه فعل الفاعل قوله فانه

في واحد منها ان الفعل واقع عليه لا يقع في واحد منها ان الفعل واقع عليه كذلك لا يقع في المفعول المطلق انه ان الفعل واقع عليه فلا يدخل في

اخراجه من التعريف الى اعتبار قيد مغايرة المفعول لفعل الفاعل وليس لهذا القيد اقدم على قيد الوقوع حتى يقال ان يسنا والاخراجات

الى المقدم اولى بل كلاهما يتبعهم من وصل بقوله وقع عليه قوله المفعول المطلق اي وخرج المفعول المطلق بما يعم او المفعول المطلق

يخرج بالتعميم قوله من مغايرته اي مغايرة المفعول به قوله فان المفعول المطلق عين فعله فان قلت كيف يكون المفعول المطلق عين فعله

مع ان مفهوم المفعول المطلق هو الحدث ومفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين قلت المراد مفهوم المفعول المطلق

مع الحدث الذي هو المفهوم الاصلي للفعل اذ الزمان والنسبة من قيوده وجعل كان الحدث هو المفهوم وجعل مفهوم المصدر كما يتوقع

مفهوم الفعل اعتبارا فان قلت مفهوم المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ومفهوم الفعل هو الحدث فلا اتحاد بحسب الاعتبار بينهما قلت

جعل متحدا لمساهمة واعتبار للاتحاد كما بين الموثر قال سم زيد في ضرب زيد فانه وان كان في الاصل مفعولا الا انه بعد بنائه للمفعول

الفاعل وههنا والفعل اليه صار غير المفعول به اعتبارا ولذا كان له اسم ورسم عليحدة قوله لم يعتبر اسناده الى فاعله فان قلت

يشكل بمثل اعجبني ضربه زيد عمرو افان عمرا مفعول به قصدا ووقوع الضرب عليه مع انه لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر
الى الفاعل قلت المصدر وان كان بحسب اللفظ مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه فاعتبار الاسناد اعم من ان يكون
بحسب اللفظ او بحسب الحقيقة على ان اضافة المصدر الى الفاعل في تقدير الانفصال عند من يقول انها لفظية فاندفع ما قيل
يرد مثل اعجبني ضرب زيد عمرو فانه لم يعتبر اسناد الضرب الى زيد بل اضيف اليه فلا يكون عمرو مفعولا به وهو باطل ثم المراد ان المفعول
به مقصد في التركيب ووقوع الفعل عليه وذكر من هذه الحيثية فزيد في زيد ضربته ليس مذكورا في التركيب من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل
بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه وان كان وقوع الفعل على ضمير الراجع اليه وقوعا عليه ايضا فاندفع ما قيل يرد مثل زيد
ضربته لان وقوع الفعل على ضمير زيد وقوع عليه حقيقة كما ان اسناده الى ضمير زيد في زيد ضرب اسناد اليه في الحقيقة مع ان قياسه
على هذا زيد ضرب قياس مع الفارق قوله العامل فيه لا حاجة اليه قوله لقوة الفعل في العمل وكذا اسم الفاعل واسم المفعول واما المصدر
فيمتنع تقديم معموله عليه لان عمله العمل بالتأويل بان مع الفعل وان موصول حرفي وما في حيزه لا يتقدم لانه كتقديم جزء من الشيء المترتب
الاجزاء عليه هذا اذا كان معمول المصدر غير الظرف واما اذا كان ظرفا وشبهه فالظاهر انه جائز تقديمه لان المصدر انما يأول بان مع الفعل
ليصح عمله عمل الفعل والظرف يكفيه رائحة الفعل فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التأويل بان مع الفعل يشير اليه ما ذكره صاحب المغني في
اوائل الباب الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الظرف المتقدم وهو ليس بشيء لان المصدر ليس مقدرا بالحرف مصدري وصلته
كذا ذكره بعض الفضلاء ثم الموصول الحرفي يعرف بما اول مع ما يليه من الجمل بالمصدر فخرج نحو صه ومه على قول من يأوله بالمصدر وبالفعل
الذي اضيف اليه الظرف نحو يوم ينفع الصادقين وحين ضربت لان ذلك يأول بالمصدر بنفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى
عائد بل لا يجوز ان يعود اليه ولا يلزم في صلته ان يكون جملة خبرية في قول سيبويه وابي علي يلزم ذلك عند غيرهما كما في موصول الاسم
قوله معمول فيه تقدما فقد يدخل فيه لام التقوية فتقول لزيد ضربت ولا يدخل اذا كان متأخرا عن الفعل فلا يقال ضربت لزيد صرح
به الحطابي (?) في حواشيه على المطول والچلپي فيها عليه قال صاحب المغني لام التقوية هي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو هدى و
رحمة للذين هم لربهم يرهبون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي زيدا حسن وانا ضارب
لعمرو انتهى قال الشيخ الرضي واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول به ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد ويعجبني
ضربك لزيد وذلك لضعفهما في العمل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك
لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول انتهى وبما ذكرنا
ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء في حواشيه على الخيالي في قوله وما انت بمؤمن لنا الاولى ان يمثل بقوله تعالى انؤمن لك واتبعك
الارذلون لاحتمال ان يكون اللام لتقوية العمل لا للتعدية لا يخفى حاله لما علمت ان الايمان متعد بنفسه على ما ذكر في الصحاح فاللام
في قوله تعالى انؤمن لك ليست للتعدية بل هو ايضا لتقوية العمل ليس على ما ينبغي قوله في باب الاغراء هو كل معمول به مقدرا ومنه (?)
عليه بالواو مع معطوف او بالتكرير نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف
نحو شانك والحج ونفسك والعيشة العامل فيها التزم ونحوه قوله والمنصوب على المدح آه وذلك بان يقطع صفة مدح او
ذم او ترحم عن متابعة موصوفها في الاعراب لانشاء الغرض المدح او نحوه باضمار نحو اعني وهو مشروط بان لا يكون ذلك الغرض

فلا تأكيد وان لم يعلم السامع من اتصاف الموصوف بذلك الوصف الا بعد التكلم فالغالب فيه التعريف واما التخصيص فيقطع لمجرد المدح
او الذم لان فيه تغيير الاسلوب وفي تغيير الاسلوب اهتمام بشأنه ولا اهتمام به انما يكون للمدح او الذم او غيره وثم القرينة في باب
الاغراء والمنصوب على المدح هو النصب وهو ان لم تدل على تعيين المحذوف الا انه بانضمام مقام الاغراء او مقام المدح يلزم
السامع على تعيينه وليس شيء يقوم مقام المحذوف سوى التزام كون المفعول قائما مقامه والا يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف فيما
قوله انتهوا خيرا لكم قال الشيخ الرضي وكذا انته امرا قاصدا اي ائت من هذا وائت امرا قاصدا وقد جاءت في هذه المواضع اذا كنت
نهيت اولا عن شيء ثم تبعث بعده بالامر حملا على ما يعلم من انه يجب ان تجتنب بابيت او اقصد وانتفى هذا المعنى وليس في كلهم مرجع
يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه واورد الزمخشري في ذلك واورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لكم وجاز وجب اظهار فعله لما
سمعها انه وائت امرا قاصدا انما جاءت ناصبة امرا ولم يسمع انما زناصب خيرا وخيرا لك والا فانك مقاربة المعنى هذا كلامه وبهذا يلزم
ما قيل ان سيبويه وجوب الحذف في انتهوا خيرا لكم ليس على ما ينبغي قوله مثل انتهوا بما فيها بالنسبة الى هذه الابواب الثلاثة فيما بعد
الاول من الابواب المذكورة بحث فضلا عن ان يكون له مباحث كثيرة بالنسبة الى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم قوله
وفيه تحكم اي في ادخال حرف النداء على المندوب بمجرد التفجع لا التنزيله منزلة المنادى تحكم من غير دليل وقياس بما استعمل في كلام العرب
فيما ليس له صلاحية النداء في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض وليس له معنى غير طلب الاقبال فبالضرورة تنزل منزلة من له صلاحية
النداء بخلاف المندوب فان يا استعمل فيه استعمال العرب للتفجع فلا ضرورة في تنزيل المندوب منزلة من طلب اقباله قوله بان يكون
انه مقدرة وفيه انه يلزم حذف النائب والمنوب عنه وهو غير جائز ومن ثم قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا
من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها هذا كلام المغني وفي ضربي زيدا قائما لا يلزم ذلك لان الحال نائب مناب الظرف النائب مناب
الخبر فالحال نائب مناب الخبر لان نائب النائب نائب لا انه لم يحذف النائب انما يمتنع اذا كان المنوب مما لا يحذف كالفاعل فانه لا يحذف
فلذا لا ينوب منابه بخلاف الفعل فانه يحذف كثيرا وكذا يحذف نائبه ايضا هكذا قال بعض فضلاء العصر قوله قال ابو علي اه قال الشيخ الرضي
منع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين فلو كانت ادوات النداء اسماء الافعال لما كانت الهمزة من ادواتها لكونها
على حرف واحد لكنه من ادواتها ويمكن ان يقال انت قد عرفت انما كثرة استعمال النداء يجوز في ادواته ما لم يجز في غيرها الا ترى في الحال
ومنع ايضا بان الضمير حينئذ يكون للغائب لعدم تقدم ذكره والمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب بان اسم كل فعل يجري
مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما وحاضرا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر واذا كان اداة النداء
بمعنى المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في أف بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم
فعل تم الكلام باداة النداء لغير المنادى مع انه ليس كذلك والجواب انه يقدر معه الجزء الذي لا يستقل بدونه كالجملة القسمية والشرطية وفي
النداء كذلك اي اداة النداء لا بد له من منادى قوله والفاعل مقدر ولا يلزم فيه حذف الفاعل وتقديره مع انهم ليسوا قائلين به وذكر صاحب
المغني ما يشعر بجواز حذف الفاعل عند سيبويه حيث قال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل
احدها نون الوقاية في اتحاجوني وتأمروني فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتأخرين
وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله يسوء الفاليات اذا فليني

هذا هو الصحيح وفي البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه
انتهى قوله لقيامها اي لقيام كل واحد من الامور الثلثة لان كل واحدة منها واحد وبيانه ايضا واحد بخلاف النصب لانه وان كان واحدا
الا ان محله ثلثة لكون واحد من الثلثة واحد بالذات والمحل والنصب واحد بالذات متعدد باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدد
او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ان الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور
والمبني ومبني المنادى على ما يرفع به اي على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا لا يتجه ما قيل ان الرفع يكون بالنون
ايضا والقرينة على ذلك التخصيص قول الشارح اي على الضمة او الالف آه قوله غير ملايم لسوق الكلام لان السوق لبيان المنادى
قوله الا بانضمام امر آخر اليه وذلك الامر الآخر اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه بشرط النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو
كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد والمعطوف بعضه على البعض بين ان يكون علما او لا وانما قيد المعطوف بان
يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد لانه لو لم يكن كذا لم يكن مشبها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلال الاول وعدم
احتياجه الى الثاني نحو يا رجل وامرأة واما النعت بجملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا نجاة من دابة حرق لكل هذا مضارع
للمضاف سواء جعلته علما او لا وان لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد وان لا يتعرف فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريف ويا ثلثة وثلثين ظرفا وتقول
في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس ويا دار
الجد ونحو المدرسة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات
المنكرة قبل النداء وانما قيد الوصف بكونه جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جعله مضارعا لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملة او الظرف عند
قصد التعريف مضارعا لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الا صفة للنكرة فبالضرورة جعل مضارعا
للمضاف بخلاف ما اذا لم يكن الوصف كذلك بل يكون مفردا نحو يا رجلا ظريفا فانه لا ضرورة في جعله مضارعا عند قصد التعريف لجواز ان
يجعل الموصوف بالمفرد مفردا معرفة ووصفه ايضا معرفة نحو يا رجل الظريف فظاهر ان النحاة مضطربون في جعل الموصوف بالجملة
او الظرف عند قصد التعريف مضارعا ولذا لا يعولون في باب لا التبرئة لا حليما لا يعجل ولا جليسا من الغلمان في الدار لان الجملة
والظرف لا يقعان صفة الا للنكرة هذا ما ذكره الشيخ الرضي قال يا زيدان فان قيل العلم اذا ثنى لزمه الالف واللام جبرا لما فاته
من التعيين قلت يا ايضا جابر له وكان المراد لزمه الالف واللام او ما يفيد فائدته قوله اي بلام يدخله وقت الاستغاثة فاضافة
اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ هو لام الجارة للاختصاص الا انه اضيف الى الاستغاثة لدخوله على المنادى وقت
الاستغاثة قوله هي لام التخصيص قال الشيخ الرضي اللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد
الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن
وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت
لا ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف فان قلت وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض
ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه هذا كلام المغني وقد عرفت الجواب عنه قوله

[illegible]

لا يجوز حذفه قياساً واجاب ابن الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي وقال المبرد واختاره ابن خروف ان هذه اللام زائدة ويرد بيل جعلها ستعانا قوله ادخلت على المستغاث آه ودخ لانها تحتي جميع الحروف الجارة جاءت للتعدية فما اختير اللام من بينها قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة مع ان ما كان مبنيا لاجله قبل دخوله متحقق قوله فيه لانها ضعفت شبه وجود المعارض مع كون البناء عارضا في الاسماء اذ الاصل مطلقا مبنيا على مشابهة ضعيفة فدخول لام الجارة رجع الى الاصل بخلاف دخوله على غير المنصرف فانه لا يجعله منصرفا لان مشابهته للفعل قوية بالنسبة اليها ومنع الصرف ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فقط لانه اصالة من وجه لانه ليس بنادر قوة كاللام والاضافة قوله واجيب بان مثل او بان مثل هذا سهو من تتمة القاعدة يعني ليس المراد من ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث جميع ما سواها بل المراد ما سوى الخاص نحو المضاف والمضارع له والنكرة فجعل المثال من تتمة القاعدة ولا يخفى عليك ان هذا الجواب مع كونه تكلفا اذ المثال انما يورد لايضاح القاعدة بعد تمامها فجعل المثال من تتمتها تكلف محض ليس جوابا عن كلا الاعتراضين الاول قوله ثم اعل المع ذكرها والثاني قوله وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها

تكلف ولا معنى للاستغاثة لا حقيقة ولا مجازا والحق مع الرضي انما الجواب المذكور في الشرح تكلف قوله يحضر اي لكن حاضر مستغيثا بها لان المتكلم في صدد الانتقام منه اذ الانتقام ممن هو غائب ليس من شان الابطال المتهورين وقوله يحضر بصورته وهيئته التي يظهر منها سبب الغرابة وليس المراد نفس الحضور ولا الاستغاثة في ان يسلم نفسه لينتقم منه فاندفع ما قيل هنا بانه يأبى عن هذا التوجيه ان الكلام بعد النداء في حضور المعدود لتعجب منه وانه لا معنى الاستغاثة بشيء ليحضر فينتقم منها انه لا يتصور الاستغاثة منه قوله فيقتضي ان يبلغ نهايته قال ولا لام فيه ح اي حين يبني المنادى على الفتح لالحاق الالف الاستغاثة اذ به دخول اللام يصير المنادى معربا على ما عرفت من قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة آه فلا يتصور البناء مع اصلا فضلا عن البناء على الفتح وبهذا ظهران قوله فيهن اخرهما تاني فذلك من الحسن جيدا ليس على ما ينبغي قال لفظا او تقديرا قيد النصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث باللام او الالف ولما ورد على هذا التقييد نحو يا اليوم لا ينفع مال ولا بنون ويا شيئا ما ينفعني ويا خير العشر في فانها ما سواها مع انها مبنية فضلا عن النصب لفظا او تقديرا دفعه بقوله الا ان معربا قبل دخول حرف النداء قوله مثل يا طالعا جبلا ما ذاان ينعرف بالقصد فيقدر يا طالع الجبل الطريف ويا ذاان لا ينعرف فيقدر يا طالعا جبلا طريفا صرح به الرضي واليه اشار الشارح بقوله فيمكن ان يراد بقوله آه فعلى التقدير الاول يعتبر اعتماده على موصوف مقدر معرف تقديره يا ايها الطالع فحذف ايها واللام فنصب طالعا بعيرورته بعد حذف الحرف منادى مضارعا ويرد عليه حذف اللام للموصوف بدون الصفة وعلى التقدير الثاني يعتبر اعتماده على موصوف منكرة تقديره يا رجلا طالعا جبلا ويرد عليه ان الموصوف منكر فكيف يجوز تعرف الصفة ويرد على التقديرين ان المنادى سيصير مفردا فكيف يكون مضارعا واجيب بان قصد التعريف في الصفة بعد حذف الموصوف وجعل الصفة منادى بحسب الظاهر وكذا جعله مضارعا بعد جعل ما المنادى ما... في جعلها مضارعا للمضاف لعد حذف الموصوف لا عنده ذكره فتقي انه قد نقل بعض الشارحين للمراد الملتقية عن الشيخ الرضي انه قال الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وجعل يا طالعا جبلا من كلام المولدين ثم قال ذلك لقوله

[illegible]

ثم لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لاجل الاعتماد وجب ان لا يكتفي بالموصول المقدر ايضا بل اولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف
الموصول فلا يستقيم ما قيل انه معتمد على الموصول المقدر باعتبار انه في تقدير في قولنا يا ايها الطالع جبلا على انه لا دليل على ان التقدير
هذا كلامه اقول قد ذكر الشيخ الرضي في بحث الموصول ما يشعر بعدم قوله بتقدير الموصوف وحكمه بان نحو يا طالعا جبلا ليس مستندا الى
شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اعتراض منه النحاة بقولهم بتقدير الموصوف فيه امثاله لان جمهور النحاة ليسوا قائلين بتقدير
الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام في اسم الفاعل والمفعول موصول رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور
به زيد فاجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد فيما ارتكبه يلزمه محذوران
احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمد ظاهرا على احد الامور الخمسة وعملهما من غير اعتماد مذهب الاخفش والكوفيين وهذا مبني
هذا مذهبهم الثاني رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تع فمنهم ظالم
لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في لنفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم
كالملفوظ لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله فانك من جمالي بني اقيس وايضا الجار يكفيه
رائحة معنى الفعل واما قول النحاة باضمار يا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد
من كلام موثوق به انتهى كلامه ويعلم منه انه لا مقال في تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اقتضاء الصفة
الموصوف ليس قرينة قوية وان تقدير المازني قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ في المقيس عليه قرينة قوية وفي المقيس
ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النحاة ليس له شاهد من كلام العرب العرباء وانت خبير بان اعتراضه على الجمهور انما يصح لو لم يكن
القرينة في المنادى قوية وهو ممنوع كيف وقد صرح بعض الفضلاء في حواشي المطول بان الاعتماد على مقدر انما يكفي بعلة اذا قوي
المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل واما اذا كانت القرينة
قوية فالاعتراض ساقط اذ الحذف ح يكون قياسا مبنيا على كون القرينة قوية وهي غير منحصرة في شيء ثابتا بشاهد من كلام الملك
العلام على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق ممنوع بل هو مشروط اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا
ومجرورا واما في غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا شك ان نحو يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه ليس من ذلك القبيل
قال الشيخ الرضي في بحث الوصف ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تع وعندهم قاصرات الطرف
فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي
هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او بفي فان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل
عليه قبله نايا ولكانه مذكور هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان كفى في علة الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء لعدم الاعتماد
كما قالوا في لبيك يزيد ان ضارا عامل في الخصوصية وان لم يعتمد على شيء ساقط **قوله** مقولا لغير معين اشارة الى ان الجار متعلق
بقوله مقولا الواقع حالا عن قوله رجلا بانه مفعول به تم الحال اما قيد لرجلا وهو غير صحيح لانه يكون المعنى ان رجلا يورد مثالا للنكرة
في وقت كونه مقولا لغير معين والتقييد يشعر بانه في وقت كونه مقولا لمعين لا يكون مثالا للنكرة مع ان رجلا المنصوب لا يحتمل التعيين

يقع التقييد مثلا او قيد لنعيه وهو صحيح اذ المعنى ان رجلا يعرف وقتا لا لنصب المنادى فيه اول كونه منصبيا تقييدا في وقت كونه معمولا لغير معين اذ
وقت كونه مقولا لمعين لا يكون منصوبا واليه اشار الشارح بقوله وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد يعني ان قوله لغير معين تقييد لنصب رجلا
لا تقييد لرجلا كما قيل يعني ان نصب رجلا موقت بوقت كونه مقولا لغير معين لا تقييد لنصب رجلا اذ ليس لنصب رجلا حالتان كونه لغير معين
والمعين حتى يقيد باحديهما المعين للمعرب فاما كان من وجهه قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة لفظا ومحلا ولذا لم تقل بالرفع في
يا عمرو ولا يجوز النصب حملا على المحل نظرا الى اعراب المتبوع وجميع التوابع سواء في ان المنادى اذا كان معربا يكون تابعه للفظه
بالحمل الا المعطوف المجرد من اللام فقد صرح بالرضي واجاز سيبويه يا عبد الله وزيدا بالنصب وذلك بناء على انه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع هذا ما ذكره في هذا المقام واما البدل فقد ذكره الشيخ الرضي في بحث البدل وقال لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا ولما كان اجراؤه مجرى الاول
جائزا ان يعتبر غير مستقل فالاول نحو يا زيد اخ ويا غلام زيد عيينة والثاني نحو يا غلام بشر بشرا معربا بالوجهين ويا غلام زيدا بالنصب
والرفع على التقدير بناء ثم انهم يكونان تابعين للفظ المنادى فيكونان منصوبي المحل او مجروره فظهران ما قيل توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الآتي حكمها ليس على ما ينبغي قوله ليدخل فيه المضاف الخ متعلق بتبركه وانما جعلنا المفرد اعم ليتم دخول المضاف
بالاضافة المعنوية في المفرد وعلى التعميم فظاهر ولو توقف دخول المشبه بالمضاف في المفرد على التعميم مع انه ليس بمضاف فلا حاجة في دخوله
فيه الى التعميم فلانه لما فسر الشارح قدس سره المفرد الحقيقي بالذي لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا مشبها بمضاف اقتضى ذلك ان الذي
هو مشبه بالمضاف ليس بمفرد حقيقة والحكم الآتي يجاري فيه فبالضرورة جعل مفردا حكميا فتوقف على التعميم وبالجملة انه لو كان تفسير المفرد الحقيقي
ما فسره الشارح صحيحا صح جعل المشبه بالمضاف متوقفا على التعميم والا فلا الاعتراض هو عدم صحة التفسير قوله ولم يجر الحكم الآتي جواب عما قيل
لم فصل بعض التوابع لا الكل وبعد تفصيل البعض لم قيد البعض بتقييده على هذا الايراد ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل الى
التقييد قوله في التوابع كلها عند الكل والا فالشيخ الرضي قال في هذا المبحث واجاز سيبويه يا زيد وعمرو على الموضع اذ بين ما باشره حرف
النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق وعلى ما جاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وقال في بحث البدل جاز نحو يا غلام
بشر وبشرا معربا بالوجهين على ما عرفت قوله اللفظ او المقدر لم يقل او المحل لان الكلام في المنادى الذي كان معربا قبل النداء ثم
عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصرح ومبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة والمقيد بالبيان توابع المنادى
المبني على ما يرفع به وهو المبني بواسطة حرف النداء لا توابع المبني مطلقا سواء كان مبنيا بالنداء او قبل حرف النداء بدليل
تقييد الشارح قول المصرح وتوابع المنادى بقوله المبني على ما يرفع به واليه يشير قول الشارح لان بناء المنادى عرضي
فيشبه المعرب وما قيل قوله اللفظ او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان هؤلاء مع كلمتين محل رفع ومحل نصب ليس بشيء
لانه اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لا تحاد الجهة في وقوعها المنادى والتوابع بخلاف المضاف بالاضافة اللفظية وجهة
فان فيها جهتين جهة الاضافة ومشبه بالاضافة وجهة الافراد فاعتبر جهة الاضافة وشبهها اذا وقعا منادين مطلقا لم يلزم منا المضاف فيه جهة
وجهة الافراد اذا وقعا تابعين لا جهة الافراد في الصفات فقط وما يأتي في المضاف بالاضافة اللفظية بخلاف المجرد في الاصل فنحو وضعه كما هو
ليس يحسن التعبير المقدر كما هو ظاهر في تقدير ما فصل بهذا المعنى ما قيل به يمليان ذلك الذي لي الكبرى في امره كالمضاف بالاضافة اللفظية والمضارع بالمضاف

انما نية قائم وانما رد فى اسم الاشارة يصح ايضا بالنظر من المحل لما النصب فى المنادى فلا يكون انما راد اصلا فالحاصل ان الحركة المقدرة ان جاز اظهارها يصح حمل التوابع عليه لكونه كالملفوظ وان لم يجز اظهاره فان كان اقوى من اللفظ يصح الحمل عليه ايضا نحو يا زيد الظريف وان لم يكن فلا يصح الحمل ح الا على اللفظ هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الفرق المذكور انما هو على طريقة من شرط فى العطف على المحل امكان ظهور ذلك المحل واما عند من لم يشترط امكان الظهور فالفرق مشكل قال صاحب المغنى العطف على المحل له عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان ظهوره فى الفصيح الا ترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم وما جاءنى من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز فلا يجوز مررت زيدا والغرض انه يكون انما را فى الصورة المذكورة بتغيير الكلام عن هيئته الى هيئة اخرى فكذلك يجوز النصب

. . . بسم تيقة اللهم اجعلنا تبركا باسمه

تعلقات الفعل ومن تراه اى

يجب ضم همزة الوصل على ما هو الظاهر المتبادر وهمزة انما همزة قطعية لانه فاء الفعل لانه امر من اهام لا همزة وصل حتى يسقط فى الدرج لا للتخفيف فان ما قيل ان الظاهر تركه قوله وهمزة لان الهمزة سقطت فى الدرج لا للتخفيف وحمل الحذف على الحذف من الكتابة لبعيد جدا وقال الشيخ الرضى ما ذهب اليه الغزالى ليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤاخذنا بجرم قوله وتيم الثانى تاكيد لفظى والتاكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعراب كانت او بنائية فكان الاول قد حذف التنوين عن مضافه كذلك الثانى مع انه ليس بمضاف هذا ما ذكره الشيخ الرضى فعلى هذا لا يحتاج الى ان يكون لعدم الانصراف لكونه علما مؤنثا باوىل القبيلة وكونه علما واقعا فى الشعر يقتضى عدم الانصراف فلم يغير فلا يسبب ما ذكره والعلمية ومذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال اذا ارتكاب ان التنوين حذف لمنابعة المؤكد على ما اعتبره النحاة وحمل الاسم باقيا على اصله اهون من ارتكاب تاويل او مذهب مردود مذهب البصرية ولزوم كون الاسم على خلاف الاصل قوله فاصل بين المضاف والمضاف اليه ولم يرد بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثانى هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها بالظرف هذا كلام الشيخ الرضى قوله او مضاف الى عدى المحذوف عطف على قوله مضاف الى عدى المذكور قال الشيخ الرضى ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما فى قوله تم كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لم يحذف انتهى كلامه ومنه يعلم ان ابدال التنوين من المضاف اليه ليس متعاكل بعض فاذا وان حذف المضاف اليه عند القرينة ليس يلزمه بناء المضاف على الضم ولا ابدال التنوين ولا اتيان اضافة اخرى مثلها قوله او مكسور لمناسبة الياء اى المناسبة لطبيعة الياء فانه مركب من كسرتين فلا يرد ان مثل الياء لا يناسب الكسر الوارد عليهما بل بنافيهما وانما يناسب الكسر قبلهما قوله اى الضرورة الشعرية ان قوله ضرورة مفعول له وحالية قوله واقع فان قلت لا نجد فاعل واقع وضرورة فكيف حذف اللام قلت هو اول اى حاكم بوقوعه الزعم ضرورة قوله ويكن حمله اشارة الى بعده لانه خلاف ما يقتضيه السياق قوله ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى العلمى الا ان المركب الاضافى ههنا فان الجزء الاول بالنسبة اليه بمنزلة زاء زيدا وبالنظر الى المعنى الاضافى وان لم يكن علما اذ المضاف تتم بالمضاف اليه فصار آخر الاول بمنزلة الوسط فان قلت كيف الترديد فى كون المركب الاضافى علما

155

او غير علم مع ان العلمية شرط الترخيم قلت عدم كون المنادى مضافا ولا مستغاثا ولا جملة شرط وماعدمية للترخيم وكونه علما شرط آخر له

وليس يلزم ان يراعى احد شرطي الشئ في الشرط الآخر العدمي وهو ههنا فالمقصود ان لا يكون للمنادى مضافا شرط للترخيم وكونه

علما شرط آخر ولا يلزم ان يكون المنفي علما بل اعم فمن وجه قول الشارح نظرا الى المعنى بقوله لان المنادى في يا غلام زيد الغلام الخ بس وهو

لا يستفاد بدون زيد فلا اعتبار عليه واما الاعتراض عليه بانه اعتبر المعنى الاضافي ولم ينظر الى اشتراط العلمية في الترخيم فليس لموجه الا من

من وجه **قوله** نظرا الى اللفظ ان لم يكن علما فكون آخر الثاني ليس آخر اجزاء المنادى ظاهر وان كان علما فكونه ليس آخر اجزائه باعتبار جريان

الاعراب على آخر الاول **قوله** كاسماء علم امرأة **قوله** من الوسامة اصله وسماء قلبت الواو المفتوحة همزة قلبا غير قياسي ورجح مذهب

سيبويه بان التسمية في الصفات اكثر منها بالمجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة لم يات الا في احد واناة واليه لم يثبت

في الصفات اسماء بمعنى الجملة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه **قال** حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين قيل

لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتغيير وليس على ما ينبغي ثم تقييد الجزاء بالشرط انما يحصل بقوله في كلا القسمين يدل عليه الرجوع

الى الوجدان ويدل على ذلك ايضا قول هذا القائل في بيان وجوب تقديم الفاعل على قول الشارح قدس سره اي تقديم الفاعل

على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني عن اعتباره وكان الشارح

رح لم يروا انه معتبر في نظم كلام المصنف بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة وانت خبير بان هذا التنبيه مستغنى

عنه لان ذكر الجزاء بعد شروط متعددة ظاهر صريح في انه يتعلق بالجميع ولا يبعد ان يقال ذكر قوله في كلا القسمين وقوله في جميع هذه الصور

فيما سبق ليس لتقييد الجزاء بالشرط بل ذكر لتقرير الحكم بالمفصل ويقرب من اما فاقيل لو ذكر قوله الاخيران لما ان الترخيم لا يكون الا في الآخر

فكانه قال وان كان في آخره زيادتان يرخم بحذف الحرفين اي بحذف الحرفان الاخيران فقيد الاخيرين داخل في الجواب ايضا ولهذا

قال المصنف رح وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وليس بمادة للشرط حتى يلزم ان يكون التقييد في الجزاء لغوا كما قيل نحو ان جاء زيد

اكرمته اي زيد الجائي ليس بوجه وان كان من وجه بل ليس له معنى **قوله** غير ذلك المذكور اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع ان

المشار اليه متعدد جميع مبني على تاويل المتعدد بالمذكور **قوله** اي فيحذف حرف واحد انما لم يقل فالمحذوف حرف واحد مع ان ما ذكر

في المغني يرجحه وهو انه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر

والمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل لان قوله حذفتا وحذف مرجح لحذف الفعل والقاعدة انما

عند عدم المرجح صرح به صاحب المغني ايضا حيث قال بعد ما نقلناه عنه متصلا اللهم ان يعتضد الاول برواية اخرى الا ان المناسب

لحذفتا وحذف ان يقدر فعل ماض فان قلت الفاء آبية عن تقدير الماضي اذ الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي قلت ليس عدم دخول

الفاء على الاطلاق بل لا يدخل على الماضي الغير الصريح واما الماضي الصريح وهو المقرون بكلمة قد فالفاء يدخله لعدم تاثير حرف الشرط

فيه فههنا يقدر الماضي المقرون بقد كما دخل في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت لان قد مقدر صرح به في المغني وقال القاضي

في تفسير قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اي ان ضربت بها فقد انفجرت لا يقال مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية

فلا ترجيح مع المعارض لانا نقول مجئ الفاء في الفعلية انما لم يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان

ضربتني فزيد اضربه صرح به الشيخ الرضي في بحث خبر كان فلا معارض **قوله** وهو اي المنادى المرخم جعل الضمير راجعا الى المنادى

ولم يجعله راجعا الى المحذوف كما هو الظاهر ليوافق مقابله وهو قوله وقد يحذف سماعا ما سواه **قال** في حكم الثابت قال الشيخ الرضي وكان
القياس ان يحذف سماعا ايضا لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت وان المحذوف
لعلة موجبة قياسية سماعا منسيا الا ان الترخيم لما كان لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة فصار المحذوف
للترخيم كالواجب **قوله** فلا جرم اي لا محالة اي لا احل عن القلب بل القلب وجوبا **قوله** قلبت ياء لانه لم يوجد في آخر الاسم المعرب
واو قبلها ضمة والمنادى في حكم المعرب لعروض بنائه **قوله** ممتازا عن المنادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور بتضمين معنى التميز
فلا يرد ان الاصل في الاختصاص وان كان هو ادخال الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشايع في الاستعمال هو ادخال الباء
على المقصور بتضمين التخصيص معنى التميز والافراد كما اشار اليه الشارح اولا بجعله باعتبار التميز مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه كما
اشار العلامة الثاني المحقق التفتازاني في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل في مخصوصا بحكمه بنص آخر اي لا
يكون المقيس عليه منفردا بالحكم بسبب نص آخر ان معنى الاختصاص ... بالذكر دون غيره وفي عبارة الفقهاء
حين ... مكرا وكذا ... وذلك ... عبارة ... ... الباء في المقصور عليه تقليل كان
قوله ما زيد الا قائم ... القيام الا ... اليه الوهم ... شرح ... ادخال ... مقصور عليه ...
... الاستعمال التابع العرفي معنى تخصيص الموصوف ... الموصوف ... موصوفية ...
لا الى المقصور ... ان ... على المقصور باعتبار جعل المخصوص ... التميز والافراد ...
... ذكره ... العلامة قدس سره ... عليه ... ذكره العلامة قال العلامة ... قدس سره
في شرح المفتاح الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص ... ان يستعمل ... على المقصور عليه ... تمييز
... اي ... المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني ... كقولك خص ...
... على تضمين معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شيء باخر في قوة تميز الآخر ... تحت ... عن غيره ومن هذا
استعمال ... بالذكر ... العبادة واختص ... قال الشريف قدس سره في حواشي المطول
على ... العلامة ... قوله ... بالذكر ... دون غيره الى آخره ... معنى التميز والافراد ...
يعني ان التحقيق قوله ... الاختصاص لتضمين معنى الامتياز ... للاختصاص ... الباء التي ... الاختصاص ... على ...
... على العلامة التفتازاني حيث قال ... قول ... الاختصاص على المقصور ... الباء ان ... على المقصور
ليس ... الاختصاص والعرفي ... على ... عليه ليس ... ان الشريف قدس سره جعل ... والغير ...
لكن جعل العلم ... ليتميز المندوب عن المنادى ... وهو الاكثر ... كذا قال الشريف قدس سره
قوله الذي اشتهر للمندوب قال الشيخ الرضي يعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غير
المعارف وان لم يكن علما وكان ... عليه مشهورا لذلك الاسم ... بانه ... واذا كان زيد ... وقد ... عليه ...
عليه ... وضابطة المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل النداء او بحرف الندبة **قوله** ليس كاتصال المضاف
المضاف اليه ولذا جاز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اي ... فاطر السموات ...

المضاف والمضاف اليه فانه لا يجوز الفصل بينهما بالاجنبي وقيل لا يجوز الفصل بينهما الا بالظرف ضرورة وفيه انه لا اعتبار لهذه

القاعدة في قراءة ابن عامر في قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم وهي من السبع المتواترة الثابتة

بالتواتر من النبي صلعم وهي صريح في جواز الفصل بينهما بمفعول المضاف وايضا القراءة تدل على ثبوت ذلك الفصل في كلام العرب

اذ القرآن وارد على اسلوب كلام العرب فلو لم يثبت في كلام العرب ذلك الفصل لما ورد القرآن بذلك فثبت ان ذلك

القاعدة تخالف ما ثبت في كلام العرب وايضا تلك القاعدة ليس يتفق عليها جميع النحاة فكيف ينسب بواسطة تلك القاعدة المختلف

فيها القراءة المتواترة الى الشذوذ فما قيل ان قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ ليس بصواب في شرح

الالفية زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الشعر والحق ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جائزة

في السعة احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعول واما ظرف الثانية ان يكون المضاف

وصفا والمضاف اليه مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرف كقوله عليه السلام

هل انتم تاركوا لي صاحبي الثالثة ان يكون الفاصل قسما كقولك هذا غلام والله زيد والاربع الباقية تختص بالشعر احديها الفصل بالاجنبي

يعني به معمول غير المضاف فاعلا كان او مفعولا او ظرفا الثانية الفصل بفاعل المضاف الثالثة الفصل بنعت المضاف الرابعة

الفصل بالنداء قال ابن مالك في التسهيل وان كان المضاف مصدرا جاز ان يضاف لفظا وتقديرا الى فاعله مفصولا بمفعوله قوله

لقيام قرينة دالة على كلمة يا المحذوفة وتعينها قوله سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا وسواء كان مفردا او

مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فقصدت بهذه الامثلة واحدا بعينه اولا قوله لان نداء

لم يكثر كثرة نداء العلم الخ ان وجه الحذف منحصرا فيه يكون عدم الحذف في المعارف التي يجوز الحذف فيها والا لا يلزم عدم الحذف

في اسم الجنس لان انتفاء مقتضى مخصوص لا يستلزم انتفاء جميع المقتضيات ويمكن الجواب على اختيار الشق الثاني فتأمل

قوله لم يسبق الذهن الى انه منادى ان اراد ذلك بلا قرينة فالملازمة مسلمة لكن الكلام ليس فيه اذ الكلام مع القرينة وان اراد

مع القرينة الدالة على تعيين المحذوف فالملازمة ممنوعة كيف والقرينة دالة على حذف يا وتعينها فكيف لا يسبق الذهن الى كونه منادى

الا ان يقال يمكن ان لا يطلع على القرينة لغفلة او لخفائها قوله لانه كاسم الجنس في الابهام الاول ان يقول في ان نداءه لم يكثر

الى آخر ما ذكره اذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالابهام الا ان يراد بقوله في الابهام في انه يقع الابهام بعد الحذف في

كونه منادى قال الشيخ الرضي انما لم يحذف من اسم الجنس لانه حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى

لا يظن بقاؤه على التنكير وانما لم يحذف من اسم الاشارة مع ان يا فيه ليس حرف تعريف لمعرفته قبل النداء لانه في الاصل

موضوع لا يشار اليه للمخاطب وبين كونه مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرجه من ذلك الاصل وجعله مخاطبا

احتيج الى علامة ظاهرة يدل على تغييره وجعله مخاطبا قوله من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف حال من العلم وما عطف عليه

قوله العلم فاعل يجي قوله ولفظا اي عطف على العلم قوله والمضاف الى اي معرفة معطوف على لفظا اي قوله امراة امرأ القيس

وكان مفركا اي مبغوضا للنساء يقول رجل مفرك بالتشديد اي يبغضه النساء وقيل انه سألها عن سبب تفركين له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز

سريع الاراقة بطي الافاقة قوله على نائم هو سليك بن سلكة مخنقة وقال قتله مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن

١٥٠

من ان اعتماد المعنيم حسبي المعنى الا هو مع سليف مضرتا فقال بسلسليا فضرها وات الاصلي **قوله** سقطوا يه بالنصب وهو ما
متعلق بقوله ثم ثم لا يمتدون وهو اليه ولا ازالة اي فهم لا يستدون بالي ليجيدوا او بدل من السبيل اي قصدهم من السجود او بدل من قم
مفعول اي موضع مفعول اذ قوله ما ضمر خبر لقوله الثالث ولا راد بالمرتبة
صرح الشرح بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف اليه بعد كونه
من جهة اصل المضاف وقد ليس كذلك **قوله** احترز عن الجمع المفوت وصفه لتفسير عن المفسر وان لم يتقدم عليه في بعض المواضع فلا ينتقض بمثل
جاء رجل اي زيد ومبتدا منع ما قيل ان المراد الاحتراز من مسير ورد التفسير مثنا الثلاثة فتقض بمثل جاء رجل اي زيد وبعده نظر
لان البحث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل آنت زيدا ضربت غلامه فيلزم المحذور
لو قيل ما بست زيدا اصبت عليه غلامه في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد الافراد والباب **قوله** كل اسم اي مفعول به
او مثال كلمة كل في التعريف لا يناسب الا انه او غاية تشير بالاطراد صريحا وكذا قوله اي مفعول بتقييد لقوله به لان كون هذا الا
الناس من المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها يقتضي تخصيص المفعول به على ما هو الظاهر المتبادر من الم
في امثال هذا المقام انه مفيد الا انه اعم منه فاحمل على عموم المفعول في قوله الثالث عمل على خلاف الظاهر وحمل على ما لا يسبق الذهن
اليه اصلا **قال** او شبهه وهو اسم الفاعل والمفعول لان المصدر لان المفعول به لا يتقدم عليه لانه عند العمل ما تأول بان مع الفعل
وان موصول حرفي لا يتقدم عليه ما في حيزه فلا يكون مفسرا لان المفسر لا بد ان يعمل فيه لولا عمله في الضمير لنصب المتقدم
ولا الصفة المشبهة لانها تكون لازمة ولا اسم التفضيل لانه لا ينصب المفعول به البتة كما في الفتاح ثم انه لا بد في شبه الفعل ان يعتمد
عليه ما قيل الاسم المحذوف نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه **قال** مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من قوله
قيل او لكل من الامرين على سبيل التنازع يعني او صفة لكل من الفعل وشبهه على طريق التنازع فكان التنازع يقتضي بجعل
معمولا لاحدهما والاضمار او الحذف في الآخر لكن قد يجعل قوله مشتغل صفة لقوله شبهه ويقدر بقوله فعل آخر مثله او يجعل المذكور
صفة لقوله فعل ويقدر بقوله او شبهه صفة اخرى على ما هو طريقة البصري والكوفي وليس فيه ايجاب لعدم متابعة غالب
كما هو مذهب الكوفي وفيه ظهران ما قيل وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة الجمهور خلاف مذهب سيبويه
على ما ينبغي **قوله** ذلك الفعل او شبهه يحتمل ان يكون اشارة الى ان فاعله احد الامرين والى ان فاعله كل من الامرين
قال عنه متعلق بقوله مشتغل على تضمين معنى الاعراض والفراغ يؤيده قول الشارح قدس سره فارغا عن العمل فيه وقيل ولان
الاشتغال بمعنى الاعراض انتهى وقول الشارح قدس سره فارغا عن العمل بيان لحاصل المعنى لا اشارة الى التضمين فالمراد
في بضميره وسببيه والمعنى معرضا عن العمل في ذلك الاسم بسبب العمل في ضميره فما قيل ويمتنع حمل الاشتغال بمعنى الاعراض لتعلق الجار
الثاني به ليس على ما ينبغي **قال** او متعلقه والمتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه
ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه ولان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بالعامل في ذلك الضمير او
موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت
عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وضابطة التعلق ان يكون الضمير من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط

عبد الغفور ١٢

ان يكون الضمير متصلا بالفعل او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيد ضربته او مررت به بل الشرط انتصابه او انتصاب متعلقه
لفظا او محلا الا ترى انك تقول هذا ضربت من تملكه ومررت بمن تملكه والضمير مرفوع قوله بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
فيه احتراز عما اذا توسطت بين الاسم والفعل ماله الصدر كان المكسورة وليت وكم وحرف الاستفهام نحو زيد انك ضربته
وعمرو ليتك ضربته ونحو زيد كم ضربته ضربته وزيد هل ضربته او ان المفتوحة لكونه حرفا مصدريا لا يعمل ما بعده فيما قبله اذ فيها
ليس مجرد الاشتغال بالضمير مانعا عن العمل بل توسط ماله الصدر اذ لو عمل ما بعده فيما قبله لبطل صدارته او توسط الحرف
المصدري قوله بحيث لو سلط لمجرد رفع ذلك الاشتغال لنصبه اذ المانع عن عمل النصب انما هو الاشتغال لا شيء آخر فاذا رفع
ذلك الاشتغال الذي ليس مانعا عن العمل سواه وجب عمل النصب وعمل العامل المقدر بسبب عين الاشتغال فاذا رفع الاشتغال
ارتفع اعتبار عمل العامل المقدر فما قيل قوله لمجرد رفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيدا ضربته مثلا لان عمل
العامل المقدر في زيد مانع ايضا عن عمل ضربت المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس بشيء قال او مناسبه قال الشيخ
الرضي ليس قوله او مناسبه في اكثر النسخ والظاهر انه ملحق ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض له في الشرح والحق انه لا بد
منها والا لخرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد فيه من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه
صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل
قصدت الى انك ضربت غلامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان التسليط اعم من ان يكون لعينه او بلازمه
تلك المثابة ومنها ان يكون التسليط بين الفعل وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريف فيكون حملها عليه واجبا
بالطريق الاولى فاذن لا بد من ذكره فان قلت ذكره قوله او مناسبه لئلا يخرج المثال عن التعريف بقوله لو سلط عليه
انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشتغل عن بضميره مع انه ليس كذلك اذ معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فاذا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وبه يخرج نحو زيدا ضربت غلامه اذ اعراض ضربت عن العمل
في زيد ليس لمجرد الاشتغال في المتعلق بل بسبب اباء المعنى ايضا قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلا يخرج عنه نحو زيدا
ضربت غلامه ويدخل فيه ايضا كل شيء فعلوه في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط في كل شيء فعلوه في الزبر وبالجملة ان معنى
قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان الفعل انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق ولو لم يشتغل لعمل فيه
فالمانع هو الاشتغال لا سبب آخر ثم المراد بالسبب المنفي هو اللفظي لا الاعم من اللفظي والمعنوي والا لخرج نحو زيدا ضربت
غلامه وعمروا ضربت عدوه مما فيه المانع السبب المعنوي ايضا لا الاشتغال بالمتعلق فقط عن الباب مع انهم عدوه منه فلا بد ان
لا يكون فيه مانع لفظي فدخل المثالان ودخل ايضا كل شيء فعلوه في الزبر ولا يرد بقوله لو سلط عليه سلط عليه ومع المعنى خرج كل شيء
فعلوه وبقي داخلا المثالان ونحوهما مما يصح فيه المعنى بتقدير المناسب والدليل على ان الصحة معتبر في التسليط قوله او مناسبه
والا لم يحتج اليه فنقول الشيخ قدس سره لو سلط لمجرد رفع الاشتغال هو او مناسبه لا يتوجه عليه شيء اذ المانع من تقدير المناسب
في زيدا ضربت غلامه هو الاشتغال لا غير وبهذا ظهر ان ما قيل قوله لا بسبب آخر غير وعليه انه يلزم استدراك قوله لو سلط عليه
الا انه اورده لزيادة التوضيح وكمال الكشف ليس على ما ينبغي قوله اي بما يناسبه اي فعل يناسب الفعل المذكور بالترادف اي بسبب كونه

١٥٩

مراد و فالفعل المذكور في زيدا مررت به الناصب لزيد هو جاوزت في جاوزت مرادف لمرّ في مررت به اذ الفعل يراد منه صيغة الفعل بدون الفاعل بقرينة الترادف وان كان كثيرا اياه للفعل مع ضميره المتصل به فقل كما صح به العلامة التفتازاني في بحث الاسانيد الخبرية من المطول فلا مسامحة في قول الشارح قدس سره اي يناسبه بالترادف كما قيل فيه مسامحة لان الترادف انما يكون في المفردات نعم يلزم المسامحة ظاهرا في قول الشارح قدس سره فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وانما فان جاوزت مناسب لمررت بعد تعديته بالباء وهو مرادف لما المجموع مررت بالباء وما جره لان مررت وحده بمعنى جاوزت لانه بواسطة الباء وقد يرد ما قيل ان فيه مسامحة وان الترادف في المفردات فليس بوجه وان كان من وجه فتأمل **قال**

اما اللزوم اي فعل يناسب الفعل المذكور بسبب كونه لازما للفعل المذكور كاهنت في زيدا ضربت غلامه فان اهانة زيد لازمة لضرب باعتبار وقوعه على غلام زيد فان ضرب الغلام يستلزم اهانة المولى بخلاف زيدا ضربت عدوه فانه يستلزم اكرامه فيقدر فيه اكرمت **قوله** خرج نحو زيد ضربته فيه ان هذا اخراج المخرج لان الشارح فسر كلمة ما بالمفعول فيصير معنى قوله كل اسم كل مفعول الا ان يقال انه لم يخرج من هذا التعريف وكذا الحال في قوله خرج خبر كان **قوله** ولا يتسع الا التقدير تسليطاً آه اي بلا ارتكاب تقدير او تجوز فلا يرد ما قيل ان الرضي جوز تقدير الفعل المذكور بعينه في نحو زيدا ضربت غلامه اي ضربت زيدا اي غلام زيد بحذف المضاف من المنصوب وهو المتعلق الذي اشتغل الفعل المذكور به او يجعل ضرب الغلام كانه ضرب زيد تجوزا **قوله** والاحسن في تركيبه احتياج تاخيره ليكون امثلة الاشتغال بالضمير مذكورة معا من غير فصل بينها بامثال الاشتغال بالمتعلق ويمكن ان يقال فيما ذكره المصنف اشارة الى ان نحو زيدا ضربت غلامه نظير ما في نحو زيدا ضربته عليه لان فيه تقدير المناسب باللزوم متعين بخلاف زيدا ضربت غلامه فان فيه جواز التقدير الفعل المذكور بعينه ايضا كما عرفت والاصل ان يقدر الفعل المذكور بعينه ثم تقدير الفعل المناسب بالترادف ثم تقدير الفعل المناسب باللزوم **قوله** فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وفيه ان معنى مررت بعد التعدية على ما كان عليه قبلها من اللزوم اذ الباء لم يغير معناه ولم يجعله متعديا مقابلا للازم بل هو لازم وان صار متعديا بمعنى انه تعلق الجار والمجرور به تعلقا غير تعلق الوقوع الى ما اشار اليه قول الشارح قدس سره في اول بحث المفعول به انهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به بل صرح العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني بان الباء في المتعدي الذي حقه ان يجعل مقابلا للازم من تغير الحرف معناه كما في ذهبت بزيد بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كما يقال متعد الى الظرف وغيره ولكن الباء باعتبار الذي نحن فيه ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به وقال صاحب اللباب والباء للالصاق نحو مررت بزيد وللتعدية وقال شارحه انما ذكرها التعدية قسما مفردا مع ان جميع حروف الجر موضوعة لافضاء الفعل او معناه الى الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقة ان يغير الحرف المتعدي معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها نحو ذهبت بزيد اي اذهبته فكيف يجعل اللازم مرادفا للمتعدي وكيف يقال انه صار مرادفا بسبب التعدية وتعديته لا يخرجه عن اللزوم ولو كان مجرد تعلق الجار والمجرور بالفعل يجعله متعديا مقابلا للازم لزم ان يكون قمت على زيد مرادف لاقمت زيدا واللازم باطل فالملزوم مثله

وبالجملة القول باتحاد مفهوم الفعلين مع كون احدهما لازما والآخر متعديا مشكل فتامل **قوله** فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
الخ اذا ان يقال فان الاصل فيه ضربت زيدا انه المفسر انما اتى به بعد الحذف لدفع الابهام الناشئ من الحذف لانه كان مذكورا
مع المفسر ثم حذف اذ لا فائدة في ذكره معه **قوله** في مظان الاضمار على شريطة التفسير قال الله قدس سره في الحاشية
اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع المقصود من هذا التفسير انه دافع
ما قيل انه اذا وجب الرفع في موضع كيف يكون ذلك الموضع من مظان الاضمار على شريطة التفسير **قوله** لصحيح رفعه بالابتداء اعترض عليه بان التجرد عن
العوامل اللفظية يوجب رفعه فكيف يصح قوله يصح وفيه ان التجرد مع احتمال عامل التجرد مصحح لا موجب ولهذا المحل من قبيل وجوب الرفع **قوله** عند عدم قرينة
خلافه المتبادر من العبارة ان الرفع مختار عند انتفاء ذات قرينة النصب الا انه لا يرد انتفاء ذات القرينة المصححة والا لم يكن الرفع
مختارا بل واجبا وايضا لا يتصور انتفاء ذات المصححة في صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع مختار عندهم عند انتفاء ذات القرينة
المرجحة للنصب او المراد ان الرفع مختار بمجرد حصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب بدون ان يحصل قرينة مرجحة للرفع لقرينة
تولها وعند وجود اقوى وقوله ويستوي الامران وفي صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب
منتفية بل القرينة المرجحة موجودة والمنتفي وصف الترجيح لوجود العارض المساوي والذي ليس في صورة الاستواء مجرد
انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحتين او المراد بالقرينة المرجحة الليس المصحح فيتناول قرينة توجب النصب
بوجب مساواته للرفع او قرينة توجب اختياره وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل وهذا يشكل فيما اذا كان النصب مساويا للرفع
فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس بموجه وان كان من وجيه اما على الاول فلانه ان
اراد ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة فهو ممنوع كيف والمنتفي وصف الترجيح لوجود المعارض وان اراد ان وصف الترجيح غير
موجود فهو مسلم لكن ليس الكلام فيه بل الكلام في ذات القرينة وهي موجودة واما على الثاني فلانه لا يصدق فيه ان فيه مجرد
انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين المساويتين واما على الثالث فلان المراد انتفاء القرائن الكائنة سوى
المصحح وفي صورة الاستواء ليس كذلك **قوله** اي قرينة ترجح قد عرفت وجه التقييد قيل لو جعل ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه
راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وعدم وجه التقييد على هذا التقدير ظاهر وهو عدم لزوم انتفاء ما ليس بمقصود وانتفائه
وهو القرينة المصححة اذ المعنى ح يختار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب الا انه يرد عليه ان قرينة اختيار النصب تقابل قرينة توجب النصب
او توجب مساواته للرفع ويصدق عليهما انه ليس فيهما قرينة اختيار النصب الا ان يقال اختيار الرفع ما لم يجامع قرينة اختيار النصب
لان لا يجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاولى ثم انتفاء قرينة اختيار النصب اما ان لا يوجد اصلا كما في زيد ضربته
واما ان يوجد لكن لا يصلح مرجحا بالقوة قرينة اختيار الرفع وللتنبيه على هذا قال او عند وجود اقوى وبهذا اندفع ما قيل انه يلزم ح
استدراكه قوله او عند وجود اقوى واما الاعتراض عليه بانه لا يوجد قرينة اختيار النصب في وجوب الرفع ففي غاية الفساد
اذ لا بد في اختيار الرفع من امرين احدهما ان يكون القرينة المصححة موجودة والثاني انتفاء قرينة اختيار النصب والثاني وان
صدق في وجوب الرفع لكن الاول ليس بمتحقق فيه **قوله** لسلامته عن الحذف الذي هو خلاف الاصل اعترض بانه وان
سلم من الحذف الا انه يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة خبرا وهو خلاف الاصل فلا ترجيح مع المعارض ورد بانا لا نم

لانه خلاف الاصل اشار الى هذا الشيخ الرضي عند قوله وما وقع ظرفا وقال في موضع آخر بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد
لان الاخبار بالجمل اكثر قوله وهو لا يجوز الا بتاويل بخلاف الحذف والتقدير فانه كثير الوقوع في كلامهم قوله الفجائية
في المغني يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية
وقال ابو الحسن تبعه ابن عصفور يجوز في فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها انتهى
وقال الشيخ الرضي واذا الفجائية فهي في موضع الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها
شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي بمنزلة حرف العطف بمعنى ان الرفع اولى من النصب نحو قام زيد فاذا بكر يضربه عمرو وفيها قالوا النظر الى ذلك ثم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين
اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور كان لهم
ان يقولوا فانما انتصب لان هذا الموضع الخاص رعاية لتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو فاذا زيد في الدار واذا
عمرو ضربته واما عدم السماع فالاحسن منعه بناء على ان العاطف المذكور هذا كالمرية بشرط عدم سماع نصب ما بعدها على شريطة التفسير
على ما هو مقتضى كلمة لو وقوله واما عدم السماع آه فانه قيل على قول الشارح قدس سره والمراد بلزوم الاسمية ان المراد ذكر لزوم الاسمية
في غير هذا الموضع لوروده والنصب على غير مسموع من غير شاهد منه السماع والاختلاف الواقع بين سيبويه والكسائي في فاذا هو ايا
لا يدل على وروده والنصب بعدها على شريطة التفسير وحققه الرضي أن هو هذا النصب لا النصب ملاقا على ان النصب المنقول فيه
هو اقل قليل خارج عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل صرح به صاحب المغني قوله فلا يقدر معمولها اي لا يجب تقديره
معمولها على سبيل الاضمار على شريطة التفسير فلا ينافي ما يجيء انه يجوز حذف فعل اذا اذا قامت عليه قرينة قوله وما قال حرف الاستفهام
اي ولم يقل بعد كلمة الاستفهام ليكون اشمل اولبعد اسم الاستفهام والوجه هو الاول وعلى التقديرين قوله لانه يختار الرفع في الاسم
الاستفهام لا يدل على المذكور بل لا مساس له بذلك اذ الكلام في وقوع الاسم المنصوب على شريطة التفسير بعد كلمة الاستفهام او بعد
اسم الاستفهام لا في وقوع اسم الاستفهام ذلك الاسم وما قيل يعني لم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع آه
لانه لم يقل بعد الاستفهام فترك ما هو المتبادر والمعلوم من المقام واختيار ما هو مخالف لاسلوب الكلام مما اختيار لما هو غير معلوم
اصلا من المقام فما قال والوجه في ذلك ان النصب واجب بعد كلمة الاستفهام غير الهمزة الا انه لم يعد من مواضع وجوب النصب
لان الاسم المذكور لا يقع بعد غير الهمزة من كلمات الاستفهام في السعة بل في الضرورة في شرح الالفية يجب النصب اذا وقع الاسم
بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هلا زيدا ضربته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط نحو حيثما
زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل الا اذا كانت
اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه ويجوز في ان زيدا لقيته فاكرمه ويمتنع
في الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه ويجوز في الشعر انتهى وقال الشيخ الرضي في بحث كلم المجازاة ان الهمزة الاستفهامية لاصالتها
في الاستفهام كما يدخل على الفعل يدخل على الاسم ولم يجوز ذلك في سائر كلمات الاستفهام فلا يقال متى زيدا لقيت او تلقاه ومن زيدا

ضربته ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيد ضربت وضربته الا اضطرارا اتفقا على ما ذكره الشارح للا لفية يجب ان يقع بعد همزة الاستفهام اذ
ذكر الحرف يشعر باختيار النصب بعده في السعة مع انه ليس كذلك اذ لا يدخل هل ولا اسماء الاستفهام في السعة الا على فعل
وفي الضرورة تدخل على اسم منصوب على شريطة التفسير لكن النصب واجب واما على ما ذكره الشيخ الرضي في هذا المقام
من ان هل تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا يدخل
عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية بعدها
مضمر يفسره ظاهر نحو هل زيدا ضربته فالنصب احسن القبيحين فلذلك وجب ذكر الهمزة اذ الحرف يشعر باختيار النصب
في السعة مع انه ليس كذلك اذ ليس ذلك الا في الضرورة مع ان النصب قبيح وبهذا ظهر ان ما قيل لو قال اولى بكلمة الاستفهام
لكان اشمل ليس على ما ينبغي فتأمل وظهر ان قول الشارح ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة ليس على ما ينبغي فتدبر وقيل انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان
المختار فيه النصب اتفاقا كون النصب فيه مختارا ثم قال وبعد اذا الشرطية على مذهب سيبويه والاخفش ونقل عن المبرد اختصاصها
بالفعلية فيجب عنده تاويل اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء انشقت بالفعلية قوله الدالة على المجازاة في المكان لكن استعمالها استعمال
كلمات الشرط اقل من استعمال اذا واذا انما تدخل على الاسمية التي جزؤها الثاني فعل اتفاقا واما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي وسائر الاسماء
الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايهما لا ينفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره
يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها هذا كلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث كلم المجازات وكلمة ان لاصالتها في الشرطية
وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت بخلاف سائر كلمات الشرط
فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان
ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيدا ذهب ان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله ع يثني عليك وانت
اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وانما ضعف مجي المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله قوله وفي باب
الامر والنهي فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وانه وان جاز عند بعض البصرية لكن الجمهور منهم لم يجوزوه وحذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه وهو قليل ايضا فالاولى التقدير قيل فقط عطفا على قوله بعد حرف النفي اي يختار النصب في الاسم المذكور حال كونه واقعا
بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه واقعا قبل الامر والنهي قيل ولا حاجة الى ما ذكره اذ يصح ان يراد ويختار النصب في وقت
الامر لان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر حتى يقال ان حذف الزمان من المصدر
كثير ولا حاجة الى تفسيرها بالمقدرة بموضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يصح ان يفسر بالاسم قوله والا فلا اي وان لم ينصب الاسم المذكور
فلا يقع الفعل فيها تقديرا على ما هو الظاهر من انه مبتدأ وما بعده خبره واما تجويز انه مرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الخ يقول بلا
زيد اقتلته بتقدير ليقتل زيد فتلقيه فبعيد الظاهر لان المناسب والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن صرح به الشيخ الرضي
قال عند خوف لبس المفسر بالصفة انما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لو كان المقصود خلاف الاصل وغير المقصود هو الاصل
بتجويز الوجهين لفوت المقصود اذ الذهن يسبق الى ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود خلاف الاصل كما فيما نحن

فيه فيه وهم جنس باوالعرم يسبق الى لما هو الاصل الضعط افادو ا بين كونه جزواً لعنادا فحمل على الجزاولى لما فيه من الفائدة التامة تجوز الوجهين

لا يعرف لمقدوله او من النصب مختار الا ان احتمال الا آخر من ثم اللبس ميس لو احسم ضرره كلاف التحرز عن اللبس فامه واجب

ضرره لا اشتباه المقصود لغيره بسببها اقويا وجوار الوجهين انما يكون اذا كان الرجحان مستويين لترجيح لاحدهما على الآخر وبعد ان

ابين ان الالتباس انما يكون عند تساوى الاحتمالات وعدمه واجب وخوف اللبس عند رجحان البعض ورفعه مختار لبس بشي اذ لا يحكى

له بعد تساوي الاحتمالات انما يكون جواز الوجهين بل الالتباس على ما عرفت وانه يلزم منه ان لا يكون نحوانا تم زيد من قبيل جواز الوجهين

متساوي الاحتمالين فيه بل من قبيل الالتباس واللازم باطل ومثله مع انه اذا تأمل تدرصورة جواز الوجهين والالتباس

على نحو ما ذكرنا واليه قوله وخوف اللبس عند رجحان البعض على الاطلاق ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقيد بما اذا كان الراجح هو المتقدم

الا ان الداخل فيه صورة الالتباس كما القاعدة المذكورة وهي ان للسلطان ادراه المتقدم منها اذا ترك اسم مرفوع وذكر بعده شي

يصلح الخبرية والصفة فالحمل على الجزاولى ادخل تعبير الكلام فلا احتياج الى شي آخر بخلاف ما اذا حمل على الصفة فان الكلام ح غير تام

او المبتدا الاسم بدون الخبر فيحتاج الى تقدير الخبر والحمل على وجه لا يحتاج فيه الى الجزاولى من الحمل على وجه يحتاج فيه الى آخر وقلنا ان لا

يكون عامه قيل يرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله عند ومجرا على كونه متعلقا بمتعلقا ولا يفيد فائدة تامة بل انما يزداد

قيد المسند اليه يكون الحكم عليه اتم فيه ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب اما عدم وروده الاول فلا لان كل شي ادخل

متعلقا جعله خبرو تعبير الكلام تماما وح لا يسمى الرجحان كون قوله عند ومجرا على كونه متعلقا بمتعلقا حتى ترجيح الصفة وقوله لا

يفيد فائدة تامة قد عرفت ان معناه ان الحمل على وجه تعبير الكلام تاما اولى من الحمل على وجه تعبير الكلام ناقصا فلا مناسبة له

بما ذكره واما عدم وروده الثاني فعن البيان واما عدم وروده الثالث فلان ذكر اللبس في مواضع وجوب النصب انما يكون مناسبا

وجوب النصب لاجل رفع اللبس وليس فليس بما ذكرنا لمراد ان ما قيل انه يلتفت على تقدير الرفع تحقيق اللبس فكيف يختار النصب لان الاعتبار

معنى على واراد طرف الآخر ثابت يدفع الالتباس المتوهم المقصود ليس لشئ فقال لذا ما قيل اى عندان يخاف من اللبس وقصد رفعه

في اللبس المعسر الصفة يجب النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا والفهم العامي المقصود باجتهاده فيه يرتفع وربما هم لا يختار النصب ليس لي

واكان من وجه لا يلبس المعنى وقيل انما قال وعند خوف اللبس دون عند اللبس لانه لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لا يكون

رفع اللبس يعرته لكن النصب امح لان فيه غنى من تكلفنا قرينة وفيه بحث لانه يوجب عدم تحقق اللبس مع ان امكان رفع اللبس بقرينة

يتحقق في كل موضع قوله لا مبينا اى مبين خبرا ومفسر قوله قرد ما يوهمه التفسير فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة لو سلم ان حمل الشي

على المحلوق يوجب صحة المعنى على تقدير الصفة ايضا على ما عليه الشيخ الرضي الا ليس متعينا للارادة في الآية الكريمة حمله على الوجه الذي

على ما هو عرف القرآن فان الشي فيها بالمعنى اللغوي نحو انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وبمعنى الوجود والعلم نحو

خلقتك من قبل ولم تك شيئا يصح التمثيل بالآية للتعدد والمه قوله او ذكير جا بعد قرينة يراد بعد وآخر مثال او يه غير مفصول بهذا الى

والجا مذا مجرد فاصل من الكبرى والمعطوف عليه فصل بما هو ليس من محل جز المعطوف فان الضمير مستتر في تام على تقدير

كون الخبر موقوفا مقدما ودون الضمير جرا تام ومقام جزء من الكبرى وجه الجز اخره فلا يكون اعتبر على ذلك التقدير فهما يوجب التزم

والحق عليها ما القول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا يفيد لانا لا نعلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسادة خبر الخبر فطويل ان تعناه بعد انما هو

لا غيره مابعه في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه والغرض كثيرا ما يتعلق بالفعل مع ضميره المتصل به فعلى هذا ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في المطول وقال في شرح المفتاح لانه مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم انتهى الا ان الشيخ الرضي قال في تعريف الفاعل على قوله وقدم فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ هذا كلامه فنظر ان ما قيل بناء على هذا اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم اللفظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير ليس على ما ينبغي مع ان قوله باعتبار المنتهى الذي ليس بصواب والصواب بالذي هو الضمير او بالضمير وقوله اذ الكبرى ايض قرينة غير مفصولة عنها هكذا قال الفاضل الهندي ثم قال والاولى ان يقال اذا قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار انتهى كلامه وهو لا يخلو عن مناقشة اذ المراد بالاستواء في الاختيار ان لا يوجد في كل من النصب والرفع مرجح ليس في آخر بل يوجد في كليهما على السواء وعلى ما ذكره ليس كذلك اذ رفع الاسم ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا مستويين في الاختيار بل النصب مختار اذ على تقدير الرفع يلزم عدم التناسب الذي هو قليل الوجود في الاستعمال وهو عطف الاسمية على الفعلية وهو لا يعارض الحذف الذي يلزم على تقدير النصب لانه كثير فليس الرفع والنصب على تقدير العطف على الصغرى بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا بمستويين بل الرفع مرجح بالسلامة عن الحذف وعدم الفرق في قرب المعطوف عليه وبعده على ما قال الفاضل الهندي فنظر ان الاولى ليس بصواب فضلا عن ان يكون اولى **قوله** قلنا هنا باعتبار المنتهى يشكل بما ذهب اليه البعض من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يحتاج ح الى تقدير عنده او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول فانه قال ذلك البعض باستواء الرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الحذف مرجحة الى الرفع مع انها غير معارض بالقرب الا ان يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه لا يستهجن على احد كان الحذف والاضمار تكثير المعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام ومرجحاته على خلافه هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في حواشي المطول في بحث فصل لبيك يزيد على صيغة المجهول على خلافه **قال** بعد حرف الشرط ولم يذكر اسماء الشرط وان كان نصب الاسم المحدود واجبا بعدها لان الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة على ما عرفت **قوله** فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ثم كيف قدر الشارح قدس سره معنى مشتغل عنه بضميره ان يكون الفعل او شبهه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وهو لا يصدق على مذهب على صيغة المجهول فان عدم عمله في الاسم المتقدم ليس بسبب الاشتغال بالضمير لا بسبب آخر بل بسبب عدم القابلية لانه يقتضي الرفع لا النصب والفعل لا يرفع ما قبله ايض قال الشيخ الرضي انما قال ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فقط ذلك

ايضا ذهب به خرج من الدال المذكور بقوله شتغل عنه وبقوله بضميره وانما سمي مشتغل عن نصبه بنصب ضميره انتهى **قوله** فيكون تقديره

فيما انا بصدده النيابة به فيما اتى الكلام بحيث المنسر ولو بني بالمفسر قال لو جه ان ما ليس في هذا المذهب به وانت خبير بان ضمير الاسم المحدود او متعلقه

نائب عنه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم وعلى هذا فالاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب

فيقدر في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب بغلامه رافعا وفيه في ان زيدا ضربته ناصبا تماما ذكره الشيخ الرضي وقال بعيد

هذا الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من الضمير المفسر الا ترى ان احد واقع من ان استجارك المقدرة

بالضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في نحو ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر ولا شك ان زيدا في ازيد

ذهب به على تقدير النصب ليس بضمير وما ناب عنه وذهب نائب عن ما ليس **قوله** الا ان كل شيء في صحائف اعمالهم مفعول لهم اي ليس المقصود من الآية

الكريمة هذا وان كان معنى مستقيما وتعرض الوجه في ذلك ان المعنى الاول ابلغ في الاعتذار والانزجار حيث فيه اشارة الى انه لا يحفظ

من معقولهم شيء من تعظيم ولا تحقير بخلاف الثاني فانه ليس فيه اشارة الى ذلك والمقام يقتضي الاول لانه ابلغ في الزجر

عن المعاصي والمقصود من الآية هو هذا الامر وبه اندفع ما قيل ان ارادته ينبغي بعدم موافقته لسياق الآية الاخرى فلا يصلح نافيا

لان الافادة خير من الاعادة وان ارادته ليس في افادة تعرض لا لبس بخلاف افادة المعنى السابق فلا تم ان فيه

انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كما ذهب بل صحائف اعمالهم سابق لاعمالهم **قوله** ومثل هذا القدر وهو الفاء الشرطية كثير المغيرة

عن موضعها كما فيما نحن فيه بخلاف ما اذا كان زائدة كما في قوله فسبح بحمد ربك او مغيرة عن الموقع فانه يعمل ما بعدها فيما قبلها

نحو وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث **قوله** مستقلتان ليس الثاني منهما مفسر الاول المحذوف على تقدير الاشتغال بالضمير

او المتعلق ليس المقصود من ذكر الثاني تفسير المحذوف كما ان ذكر الثاني يكون كذلك في باب الاضمار على شريطة التفسير فلا

يكون الآية الكريمة من ذلك الباب وقيل قوله مستقلتان لدفع ما يختلج في القلب من ان زيدا ضربته انهم جملتان وكذا

زيدا ضربت غلامه فكيف يعمل الفعل او مناسبه فيه على تقدير التسليط وفيه انه على تقدير التسليط ورفع الاشتغال يكونا

جملة واحدة والممنوع ان يعمل جزء من جملة مستقلة في جزء آخر من جملة مستقلة اخرى وهو غير لازم فلا حاجة الى ذكر

الاستقلال **قوله** اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم ما ذهب اليه المبرد اولى منه اذ فيه احتياج الى التقدير وانما

فيما يتلى عليكم وامثاله انما يؤتى به اذا لم يكن الموعود متصلا بل يجيء بعده ذكر فصل او باب او كتاب او غيره ونحو

ذلك **قوله** واختيار النصب بناء لاتفاق القراء على الرفع اشارة الى دفع ما قيل ان المفهوم من العبارة انه ان

لم يقل بما ذهب اليه يكون النصب مختارا مع ان النصب ليس بمختار فما فائدة الشرط وحاصل الدفع ان المذكور دليل

على لزوم حمل الآية على ما ذهب اليه والقياس استثنائي المستثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم والمعنى وان

لم يكن الآية محمولا على ما ذهب اليه لزم كون النصب مختارا لكن كون النصب مختارا باطل لاتفاق القراء على الرفع فيلزم الحمل وذكر بعض الفضلاء

ان العلامة التفتازاني المحقق التفتازاني ذكر في شرح الكشاف عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه

امدا بعيدا انه لا يمنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان المختار جمعت

الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل وقد اتفق القراء على جمع بترك التاء وانه لا وجه يتصور المنع الا قوله

على غير المختار بعيد ان يكون قصيى ولا عدم الوقوع اذ القياس لا يقتضي المنع وانه مع كونه لا يصلح دليلا على عدم الجواز عدم الوقوع ثم لو قوعه في الشمس والقمر انتهى ولقائل ان يقول لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان وجه التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية ثم كيف تجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكر المعطوف وهو القمر على المؤنث وهو الشمس كما قالوا ان التغليب غالب في المؤنث صرح به الرضي يقال زيد وهند ضاربان زيد وهند ان ضاربون وبعد التغليب يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يمتنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا **قوله** وجب حذف ناصب المفعول به فيهما حذفا قياسيا لكن لا بد في وجوب الحذف القياسي من قرينة دالة على تعيين المحذوف وقيام شئ مقامه والقرينة النصب والمقام فان النصب مع مقام التحذير تدل على تعيين المحذوف والقائم مقام المحذوف هو المعمول المنصوب اذ لا شئ غيره فلو لم نقل باقامته مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي الا انه قد قال الشارح قدس سره في بحث المفعول المطلق باقامة لبيك مقام الفعل المحذوف فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قولك زيد في جواب من قال من قام بوجود القرينة وهو السوال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا بالجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شئ مقام المحذوف شرط وجوب الحذف لا علة فلا بد لوجوب الحذف القياسي من وجود هما لوجوب وجود الشرط عند وجود المشروط ولا يلزم من وجود هما وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والعلة في وجوب الحذف هو ضيق الوقت كما ذكره الشارح قدس سره **قوله** اي اسم عمل فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبار انه معمول فيه **قوله** على صيغة المجهول عطف على حذرا وذكر توجيه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من ان ذكر مصدر فعطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان التقدير في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر على صيغة المجهول ليس بموجه لان اوة متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيدا وعمرو ولو كان منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها يقول مثل انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا انقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن اطاعة الآثم فلو قلناه او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر **قوله** ثم اي انه لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فيما نحن فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذ المظهر اقيم مقام الضمير لنكتة فالضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع المظهر موضع المضمر عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان الشارح جعله فيما سبق من قوله فلا بد من عائد قسيما للضمير ومقابلا له ولا يصح جعله مقابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتصديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطوف الا ان يقال معناه ان الاصل والواجب هو الضمير الا انه يوتى غيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمر لنكتة واما ارادة العائد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي اذ الاستدراك آب عنه فتامل **قوله** التحذير سماه الا ان الاصل من قول المتكلم بعد الاسد عن نفسك هو تحذير المخاطب لا تحذير الاسد

وكذا في قوله بعد حذف الارنب من نفسك اذ لا يتصور تحذير المحذوف من المخاطب قوله لا ايقال لقيت زيدا من الاسد لان اللقاء
لازم فيكون معنى قولنا لقيت زيدا بيرسيدم از زيد فيكون زيد منصوبا بالحذف والايصال ولقيت زيدا من الاسد انما
لو كان معناه بيرسيدم زيد را از شير وليس معناه ذلك فلا يصح تقدير اتق قوله مثل نفسك نفسك انما يكون من القسم الثاني
اذا كان معناه بترس از نفس خود وحاضر ومستيقظ باش از هلاكت بالاغراء والالقاء في المهالك فانها عدوك مع تعيين
تقدير اتق اما اذا كان معناه بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد يعني بعد نفسك من الاسد ونحوه فلا يكون من القسم الثاني اذ
النفس ح محذرة والاسد محذر منه ولما قيل اتقاء الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لايقاعها الشخص في شر فالمحذر منه
في الحقيقة هو الشر وهي محذرة بالمآل فاذا نظر بالمآل مع هذا المعنى فلا يصح توجيها لكلام الشارح لان حاصلا ان الاصل فيه هو
تقدير اتق وبعد تقدير اتق ان نظر الى مآل المعنى وحاصله يجوز تقدير ابعد نفسك من الاسد ويقتضي كلام الشارح انه يجب تقدير ابعد
في مثل نفسك نفسك وقوله فان المعنى دليل على وجوب التقدير فيجب ان يقدر على وجه يقتضي الوجوب والشر ايقاع النفس الشخص
في الشر عبارة عن ايقاعها في الفسق والفجور والعجب والرياء والسمعة وغير ذلك من الرذائل لا عن اذا شهاله من الاسد لان
النفس لا يكون باعثا على الاذى فلا يكون بعد نفسك من الاسد ونحوه حاصل اتقاء الشخص من نفسه والتحذر منها قوله قال
اياك ان تحذف بتقدير من كون التعرض لتقدير من اياك من ان تحذف بدونه لتقدير العاطف في اياك وان تحذف منه بالعدم
صحة تقدير العاطف حتى يثبت امتناع تقدير اياك الاسد باستناع تقدير من ويلزم منه عدم اتجاه قوله فان قلت فليكن اذ في حين
النفي وبهذا اندفع ما قيل بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف
ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وقوله لا يجوز في سعة الكلام
لا يخلو من مناقشة اذ قال الشيخ الرضي قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت
سمكا لبنا تمرا وقال السيد السند في حواشي شرح الكشاف قوله احدث قيل عطف بترك العاطف وقال صاحب المفصل قال ابن السراج
وبابه الشعر وقد فاته ان يذكر ما نصوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو قولك زيد فقيه كاتب وشاعر انه يجوز حذف العاطف منها
بلا خلاف وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل ظريف وهذا مما يقدح في جزمه بان حذف العاطف بابه الشعر
قوله في المثال الاول من المثالين المذكورين بعد قوله وتقول الاول لا مطلقا اي ولا تقول في اياك من الاسد
ولا في اياك والاسد حتى يكون قول الشارح قدس سره قلنا غير مانع لما ان السؤال ح ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى
بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وعلى هذا الدليل وهو قوله لامتناع تقدير من يثبت المدعى اذ المدعى عدم قول اياك الاسد
في اياك من الاسد والسؤال ح ان امتناع اياك الاسد اذا كان اصله اياك من الاسد معلوم واما امتناعه اذا كان
اصله اياك والاسد فغير معلوم فليكن بتقدير العاطف وبهذا اندفع ما قيل وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السائل
ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير
حرف الجر لا ينفع الا ان يدعي ان امتناعه مما يستغني عن التعرض والبيان قوله حسن ان يعمل فيهما ان قلت اعادة الى المعطوف
والمعطوف عليه باو ليس وكيف يصح قوله فيهما قلت ليس الا فراد واجبا على الاطلاق بل اذا كان المراد احدهما اما اذا كان المراد

كليهما فيجب المطابقة توجه المراد كليهما اذا المراد ان الزمان والمكان لا يخرج عن ان يفعل فيهما صرح به الشيخ الرضي وبهذا اندفع ما قيل صوابه فيه قوله من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور يعني يكون الزمان والمكان في العبارة ملحوظا بتصور العنوان انه ظرف للفعل ولا خفاء في ان يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
ليس ملحوظا بانه ظرف للفعل فيخرج عنه وبهذا اندفع ما قيل لو اريد بقوله فعل فيه معناه الحقيقي لا يجدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا هو الا يقتضي
اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية كما قيل واما ما قيل عليه فيه انه
لو اريد بما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهدت في يوم الجمعة
فليس على ما ينبغي لان المراد ان يكون الفعل المذكور عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت يوم الجمعة ليس عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت
يوم الجمعة والمكان عاملا فيه على انه ظرف له الا انه غير يوم الجمعة الذي في شهدت يوم الجمعة والا يلزم قيام العرض الواحد وحدة شخصية بمحلين وهو محال اذ يلزم
بقاؤه الى الزمان الثاني مع انه ليس كذلك لانه اذا وجد بطل الشيء **قوله** الا الزيادة لتصوير المعرف لا للاحتراز لخروج ما خرج بالمذكور
بقيد الحيثية والقيد في التعريفات لا يلزم ان يكون احترازية بل يجوز ان يكون لكشف الماهية لان المقصود في التعريفات كشف الماهيات
والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب حينئذ ان يتاخر
هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما لا يخرج بغيره كما فيما نحن بصدده صرح به السيد السند قدس سره وحاصل ما ذكره انه ليسند
على هذا اخراج المحترز الى الحيثية وجعل قوله مذكور للجبر وكشف المعرف لا للاحتراز وهذا القدر موجود على تقدير كون ما نحن فيه من
قبيل اغناء المتاخر عن المتقدم فاندفع ما قيل لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتاخر عن المتقدم
وهذا مما لا يعاب واما اغناء المتقدم عن المتاخر فالكلام غير مناسب على ما ذكره قدس سره الا انه اذا دعا مزيد تحقيق المقام في
بيان الضوابط وكشف الماهية في التعريفات فلا باس بان يذكر ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات قيد الجبر والتحقيق او الكشف
كما قال المحقق التفتازاني في التلويح في تعريف الحال هي صفة غير موجودة ولا معدومة قائمة بموجود وقال المولى المحسن في حواشيه
ذكر الصفة لتحقيق ماهية الحال فانها جنس لها وليس تخصر فائدتها في اخراج الذوات ليلزم استدراكها بخروجها بقوله لا موجودة
ولا معدومة بناء على ان الامور القائمة بنفسها لا يتصور تحققها تبعا لغيرها فلا يكون الا موجودة او معدومة وقوله قائمة بموجود
لان القيام به معتبر في مفهوم الحال والكان صفة المعدوم خارجة بقوله لا معدومة هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الاحتراز
عن غير المحدود واجب وهو المثال المذكور ولا يحصل الاحتراز منه الا بقيد الحيثية فقيد الحيثية ضروري والضرورة تتقدر بقدرها
فيجعل قيدا محرجا بالقياس الى ما لم يخرجه القيود المذكورة واما بالنسبة اليه فيجعل كالعدم التزام لا يلزم اذ لا ضرورة في جعله كالعدم
بالنسبة الى ما يخرجه القيود المذكورة وكذا ما قيل قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح
غير واقع لما ذكره الشارح قدس سره فتامل **قوله** الكان المكان لما كان ضمير كان مذكرا لا يصلح ان يرجع الى الظرف على ما زعمه
الشارح قد جعله راجعا الى المكان الا انه يشكل انه يجب ان يكون في الجملة ضمير الى المبتدأ وليس كذلك نعم البعض ان الشارح جعله راجعا الى
المضاف اليه ولما كانت الاضافة بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد للبين وقال البعض لا بل
اول الظروف بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير فالتوجيهان المذكوران توجيهان لكلام
الشرح لا لكلام المتن وفي كلام المتن والكان يحتمل التذكير لرعاية الخبر الا ان كلام الشرح لا يحتمله والا لما قال برجوع الضمير الى المكان

فاقيل قوله وظروف المكان انكان ذكر الضمير والكان المرجع جمعا برعاية الخبر بنا على ان الضمير اذا وقع بين المرجع والخبر فالاولى رعاية
الخبر كما في قوله المرفوعات هو ما اشتمل فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع الى ظرف المكان بتاويله بالمكان او المكان اسم جنس يقع
على القليل والكثير وانه لا يرد ان الضمير انكان راجعا الى المكان فلا الجملة عن ضمير المبتدأ وانه لا حاجة الى ان يقال في جواب الاشكال
ان الاضافة لما كانت بيانية كان ما رجع الى المبتدأ ليس بوجه والكان من وجه على ان تلك القاعدة المذكورة اي يكون تذكير
ذكر الخبر او تانيثه بحسب الوضع مقدما على تذكير الضمير او تانيثه لا مبنيا عليه والدليل عليه قولهم الضمير اذا وقع بين المرجع والخبر فرعاية الخبر
اولى مثال كلمة تانيثه بحسب باعتبار المذكر وغير ذلك من الجواب المتوقفة على لفظ المذكر والمؤنث فيمكن ان يقع تذكيره في قوله
المرفوعات بوجه رجوعه الى المؤنث لرعاية الخبر بخلاف ما اذا لم يكن الخبر كما فيما نحن فيه فان تذكيره الضمير بحسب الوضع بل تذكيره بحسب
تذكير الضمير ولو توقف تذكير الضمير على تذكيره لزم الدور ويمكن ان يقال ان وجه تذكير الضمير في المتن تاويل ظروف المكان بجميع الفرد
المكانية او تانيث الجمع بتاويله بالجماعة وذلك التاويل ليس بلازم بل يجوز ان يأول بالجمع كما مر في صدر الكتاب وفيه نظر لان
ما قيل جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقع التانيث ليس على ما ينبغي **قوله** لفظ مكان قال الشيخ الرضي ولا ينبغي لم
بهذا الاطلاق فان نحو لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقم كتبت الصحف مكان ضرب زيد وقال اسم المكان ان
لم يكن مشتقا من حدث فيه معنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والاكل والمشرب لا ينتصب الا بالفعل الذي
ينتصب به المخصص من المكان كخلت ونزلت وسكنت وانكان مشتقا من ذلك الحدث فنصبه الفعل المشتق مما اشتق منه اسم
المكان نحو قمت مقامه وجلست مجلسه وادنيت ادناه وسددت مسدده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق
مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وما ليس
فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقم كتبت الكتاب مكانك ورميت باسم موضع بكر هذا كلامه وفيه نظر لان ما قيل كل اسم مكان ينتصب
بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه ليس على ما ينبغي اذ المكان في قعدت موضعك ليس ما
منصوبا بما اشتق منه ولا بمرادفه فان القعود ليس مرادفا للوضع الا ان يقال لم يرد بالمراد فيه المعنى الاصطلاحي وهو الاتحاد في
المفهوم بل اريد به الاشتراك في الاشتمال على معنى الاستقرار والكون **قوله** ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار اذ
لا يوجد الدخول بدون المدخل وفيه ان الضرب ايضا لا يوجد بدون الزمان والمكان فيلزم ان لا يكون يوم الجمعة في
ضربت يوم الجمعة مفعولا فيه بل مفعولا به ولا يكون خلفك في قولك صليت خلفك مفعولا فيه بل مفعولا به اذ الصلوة
لا يوجد بدون المكان واللازم باطل فالملزوم مثله والفه الخروج ايضا لا يتم بدون المخرج فيلزم ان يكون متعديا وهو مفقود
مع التلازم اتفاقا وبالجملة ان اراد بقوله ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه الا بعد ذكر ما يتوقف عليه وجود
الفعل فهو مدخول كما مرى وان اراد الا بعد ذكر ما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل فلما كون تصور ماهية الدخول موقوفا على المدخل
ممنوع... والزمان والمكان...
اذ لا فرق بينها في ال...
الدار في البلد الفلاني هذا صريح في ان دخلت متعد بنفسه فالاختلاف انما هو في كونه لازما او متعديا بنفسه لا مطلقا في مبدا

كان بنفسه او بحرف الجر اذ لا يتصور ذلك الانكار من القوم فى دخلت فى البلد واليه يشير كلام الرضى والاصح انه لازم الا انه
ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت فى الامر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل فى موضع الامكنة ايضا نحو
دخلت فى البلد وكون مصدره دخلت على الدخول والمنقول فى مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا
يرجحان كونه لازما فافهم قيل ان ما ذكره الرضى يدل على نفى التعدى بلا واسطة ليس على ما ينبغى فتأمل قوله ان كل فعل ينسب
الى آه حاصل ما ذكره ان المذكور وهو ان الفعل اذا وقع فى مكان مخصوص فى جزء منه او فى جميع اجزائه يصح ان يقال انه وقع
فى مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه فى ذلك المكان الخاص يجرى فى جميع الافعال
بالقياس الى جميع امكنة خاصة وقعت فيها فلو كانت نسبة الدخول الى الدار نسبة الوقوع لصح النسبة الى
المكان العام الشامل لها ولغيرها فى جميع المواد لكنها لم يصح فعلم ان نسبته الى الدار ليست نسبة الوقوع و
لقائل ان يقول عدم الصحة ممنوع كيف ونسبة الوقوع الى العام باعتبار ذلك الخاص قد جلست البلد بمعنى
جلست فيه باعتبار الدخول فى الدار لا باعتبار الدخول فى جزء دخل فيه فيقبل ولا شك ان الاول مفيد وان كان
الثانى غير مفيد على ان المذكور تقتضى النسبة بذلك الاعتبار الا ان عدم الصحة لعدم الافادة لكون القائل داخلا فى البلد
لا لعدم صحة ذلك الاعتبار فى الدخول مطلقا كيف ولو قال قاصد الدخول فى البلد عند الدخول فى الدار التى هى جزء من البلد
دخلت البلد يصح وبهذا التقرير ظهر ان ما قيل على قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره ان هذا لا يصح على كلية اذ يصح ان يقال
جلست فى جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست فى جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد ليس بشىء اذ المذكور تقتضى ان ينسب الفعل
الى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه فى مكان خاص جزء من ذلك العام وهذا صحيح لا غبار عليه وما ذكره ليس من مقتضيات
المذكور حتى ينتقض بالتخلف فيما ذكره اذ جميع اجزاء البيت بعض الدار او المحلة او البلد ووقوع الفعل فى البعض لا يستلزم الوقوع
فى كل واحد من اجزاء العام فما يقتضيه المذكور صحيح وما ليس بصحيح ليس بمقتضياه وان ما اورده على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه يصح ذلك فى دخلت الباب ودخلت الدار ليس بوارد اذ المقصود ان المذكور لا يجرى فى جميع موارد الدخول لا انه
لا يجرى فيها اصلا **قال** ما فعل لاجله اى اسم ذكر لاجل انه باعث على الفعل المذكور من حيث انه علة لاقدام الفاعل على الفعل
وعلى هذا لا يرد ان مثل التاديب لان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث انه فاعل للفعل المذكور فذكره ليس من حيث
انه يفهم منه كونه باعثا فضلا عن ان يكون باعثا الفعل آخر وكون تاديبا فى ضربته تاديبا باعثا على الفعل المذكور لا يلزم منه
كون التاديب باعثا لان ذكر التاديب ليس من هذه الحيثية وتاديبا ذكر من حيث انه باعث فهما متغايران اعتبارا ولو لا
الاعتبارات لبطلت العلوم والاصطلاحات وكذا لا يرد مثل التاديب الذى ضربت لاجله لان ذكره ليس باعتبار انه باعث
على الضرب وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى التكلف الذى ذكره الش قد يشير الى ضعفه بقوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة للفعل
فيه وما لا يخفى ان هذه الارادة بعد الارادة بالمذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه بدليل قوله ويدرج فيما قيل بعد تخصيص
العمل بالنصب فى كلامه يرد عليه بعد مثل التاديب الذى ضربت لاجله بل مثل التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه
ما فعل لاجله فعل مذكور معه لا لعمل فيه فى تركيب ضربت زيدا التاديب ليس على ما ينبغى لان التاديب ما ذكر فى تراكيب ثلثة

فيكون له في كل تركيب ذكر فيه اسم ليس له فعل مذكور فضلا عن ان يكون مورد واسعه يسيل فيه النصب وفي الثاني وان كان له فعل مذكور الكنه ليس مذكورا الا ان يميل النصب فكيف يصدق على التاديب المذكور فيهما انه ما فعل لاجله فعل مورد وسع يسيل فيه النصب وفي الثالث وان صدق الا انه ذكرا آخر فنظرا عدنا مه على طرح الشارح وما على ما ذكرنا وفا ندفا مه اظهر والحق ان ما ذكره والشارح المحشون في هذا المقام ليس تا مقيدي لذكره اولي الالباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لا محل للمفعول له في قولك جئتك للسمن فيخرج عنه قلت المحل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا وفي المثال المجرور منصوب المحل والاظهر واسطة في ذلك وجعله بمنزلة المنزة والتضعيف ليس لشيئ فتامل قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه حصول التاديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر الكونهما متغايرين بالذات بان يكون التاديب عبارة عن احداث التادب والضرب سبب الاحداث ووسيلة واما اذا كانا متحدين بالذات على ما سيصرح به الشارح فتشكل الا ان يقال ماهية الضرب والتاديب واحدة متغايرة باعتبار انضمام امر آخر اليه فباعتبار انه مولم ضرب وسبب الحصول وباعتبار انه منضاف للضرب بالاخلاق الحسنة تاديب وسبب عن الضرب كما قيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق الى تحصيل مجهول المعلوم وهو بالقياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليما وبالقياس الى الذي يحصل فيه يسمى تعلما وبه اندفع ما قيل لو كان الضرب عين التاديب فلا يخلو اما ان يكون الصفة قائمة بمحلين اولا فعلى الاول يلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص بمحلين مختلفين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع اتفاد مبدأ المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولابد من مثل ذلك في التعليم ايضا والا ورد هذا الاعتراض وشبهه الترتب ايضا اذ فيه علمته فتعلم وقال الشيخ الرضي الضرب هو التاديب فالعلة في الحقيقة ليست هذا المصدر لان الشيئ لا يكون علة لنفسه بل هي ثمرته اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل او في الزمان اذ ربما يجيئ التادب بعد الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التاديب يحصل بالضرب ان اثر التاديب والمترتب عليه يحصل بالضرب وهو العلة في الحقيقة وان جعل بحسب الظاهر العلة التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لانه عين الضرب فوجد فيه شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم المشاركة في الفاعل فلا بد فيه من اظهار اللام فلم يحصل عليه بحسب الظاهر بالمجاز الدال على العلة جعل علة مسامحة لعلاقة انه متضمن لعلة الحقيقية مع كونها غير قابلة للنصب بخلاف الدال عليها ومنه يعلم انه لا يلزم من كون الشيئ علة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان فاندفع ما اورد عليه ويكذبه امتناع ضربته تادبا فتامل قال خلافا للزجاج ان جعل المصدر من قبيل ما بين مفعوله بحرف الجر بعد حذف العامل لبيانه مبهما لا يعلم مفعوله ولا فاعله فقوله يخالف على صيغة المعلوم بلا ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهر امعناه خلافا ظاهرا فقربه وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره الشارح بقوله ورد قول الزجاج بانه تاويل آه الا انه يلزم على هذا نسبة المخالفة الى القوم مع ان قول القوم اصل يخالفه الزجاج وان جعل من قبيل ما بين فاعله بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المجهول فالنائب ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كانه على التقدير الاول اشارة الى ان مذهب الجمهور قوي ظاهر وما قيل لا فائدة لقوله ظاهرا قوله مصدر على حذف المضاف لبيان النوع

او على حذف الفعل بهذا وجه كون المفعول له مصدرا عند الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقدير بن يكون مصدرا من جنس
لفظ فعله وقال الشيخ الرضي مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا
وبيانا لكما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح
ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا اي تكون مضمون العامل هو المعمول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدرا
من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضي يحتمل احتمالين الاول انه لما رأى في ضربت تاديبا ان العامل تفصيل
للمفعول له او مضمونه متحد معه اعتبره مصدرا فيه من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدرا بحذف
المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة الثاني انه اعتقد ان التوجيهين يجريان في جميع المواضع وهو بعيد
واليه ذهب الرضي حيث قال ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن في الآية قعودا عن الاجمار
وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح ولعله يقدر
في مثله قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف انتهى وبما ذكرنا ظهر ان قول الشارح من غير لفظ فعله لا يخلو عن
اختلال وقوله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين الى قوله قعود جبن ينادي باعلى صوت على اختلاله وظهر انه لا حاجة في جعل قعدت
عن الحرب جبنا مصدرا مغايرا للفظ فعله الى ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما يراد بالشجاعة الاثر
المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجاز يدل على ذلك ما ذكرنا وما
ذكره الشارح بقوله جبنت في الحرب عن القعود جبنا او ضربته ضرب تاديبا وقعدت قعود جبن على ان تصحيح المثال الخامس لا يسمن ولا
يغني من جوع اذ المتبادر من قول الشارح فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا اعلم
ان قول الشيخ الرضي فالتاديب مجمل والضرب بيان له يدل على مغايرة الضرب والتاديب بالذات اذ الشيء لا يكون بيانا لنفسه
فالتاديب جعل الشيء مؤدبا وهو مجمل يحتمل ان يحصل بالضرب او بالنصيحة والشتم وقوله يصح ان يقال الضرب هو التاديب يشعر بانه
جار الضرب والتاديب متحدين في المعنى كاجاد المختلفين فعلى هذا يجب حمل التاديب في ضربت تاديبا على معنى لغاير معنى الضرب
ليكون مخلصا عن التكلف الذي ذكره الرضي في نصبه على المفعول له فاذا علمت ما ذكرت ظهر لك ان ما قيل مذهبه ان ما يسميه النحاة
مفعولا له هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناهما واحدا فالاتحاد اما يكون المراد بالضرب التاديب كما قرره الرضي فالمعنى
ادبته بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضرب تاديب على حذف المضاف ليس بموجه وان كان من وجه فقائل حتى يظهر لك
ما عليه قوله ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضي ورده المص بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب
ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه قوله ليس بمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاديب مفعول مطلق لانه
لم يرده الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق
وقال الشيخ الرضي وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون
الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول
حال والثاني مفعول فيه قوله اي شرط انتصاب المفعول له اشارة الى ان النصب مصدر مبني للمفعول لا للفاعل اذ تقدير اللام

شرط انتصاب المفعول له لا شرط جعله منصوبا **قوله** وخص اللام بالذكر انما تعرض لوجه تخصيص اللام آه ولم يتعرض لوجه تخصيص
في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كثيرة لانها ثلاثة فاحتيج بها فتعرض للوجه
بخلاف الداخل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد فهو ملحق بالعدم فلا حاجة الى التعرض للوجه لان في كانه متعين لان الباء
البار الملحقة بالعدم فاندفع ما قيل التعرض لوجه تخصيص اللام آه دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من [illegible]
المفعول فيه نحو قمت بالمسجد اي المحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي وبعض النحاة لا يشترط التشارك كما في الفاعل وهو الذي
يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جوازه عدم التشارك قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة
فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية وانجازا للعدة والمعطي النظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون نحو هذا
حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يلبتعد حال الفاعل على المفعول انتهى قوله
ولا يجوز ان يكون آه دفع لما يقال كيف يكون القول دليلا على ما ذكر مع الاحتمال لكن قال في اول بحث الحال ويجوز عطف احد
حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقوله لقيت زيدا راكبا وماشيا **قوله** وسقاه ما له قال الشيخ الرضي وقال المص وانما شرط هذان
الشرطان المذكوران لان هذه الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة ومشهورة في العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها **قوله** واحترز عن نصبه اي عن
كونه لازم النصب فكيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المنصرف من الظروف ما لم يستعمل الا ظرفا او في تقديري او في
بمن وقد يجر بمتى بالى وحتى اليه ويجر ابن بالى اليه مع عدم تصرفهما واعلم ان من لا يدخل على جميع الظروف الغير المنصرفة بل
على بعضها نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بينها وبينك حجاب وجئتك من عندك ومن لدنك وفي بعض كتب
النحو الغير المنصرف هو المستعمل ظرفا لا غير وهو لازم النصب نحو سرنا ذات مرة ولقيته بعيدات بين وبكرا وسحرا وضحى وعشاء وعتمة
وعتمة ومساء اذا اردت سحر اليوم بعينه وضحى يومك وعشاءه وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها ثم قال وقريب من المستعمل ظرفا لا غير
عند فانه لا يدخل عليه الا من وعلة دون ودون ربما يجر بمن قال ومنه مع قد جاء دخول من عليها في قولهم كان معها فانتزعه
من معها ومنه ظهر ان قول الشارح الا الاكثر ليس ليس بيدا ما الا على ما نقلنا عن بعض كتب النحو فظاهر ان الغير المنصرف على طريقته هو المستعمل
ظرفا لا غير والمجرور بمن ليس منه بل قريب منه وليس الغير المنصرف عامة غير النصب على الظرفية ولو على سبيل القلة حتى يعتد به
وانما على ما ذكره الرضي فلان من لا تدخل على جميع غير المنصرف حتى انه غالب حاله النصب قد يجر فيعتد التعقيد وليس الكلام
في لازم النصب الذي هو بل في مطلق لازم النصب فلا يفيد التعقيد وليس الذي المجرور بمن كثيرا حتى انه للاكثر حكم الكل **قوله** جريا
اي جعله جاريا على ما اي النصب هو اي لازم النصب كائن على ذلك النصب ويصح ان يكون **قوله** جريا مفعولا له لقوله
وتركه منصوبا بالمعنى جعله باقيا على نصبه **قوله** ان هذا الراي شريف جدا اذ به يزول الاستنكار اللفظي وهو جعل لازم النصب فوقا
او منصوبا محل انه مفعول به في اللفظ قال الرضي وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه
فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثله في استنكار الرفع فيما انتصاب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ومنا
ظهران المراد باللزوم في قول الشارح لان بين للزوم الظرفية الغلبة **قوله** وقيل الوجه ان يجعل المفعول معه من قبيل [illegible]

والثّٰاني من قبيل اسناد الفعل المجهول الى مصدره المدلول عليه ضمنا وانما كان الوجه هو هذا لان اسناد الفعل الى لازم النصب وان ابقى على النصب فى اللفظ يخالف ما هو الواقع فى استعمال العرب الا ان اسناده الى المصدر المؤكد ايضا غير ثابت فى استعمال العرب لعدم الفائدة **قوله** سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم القول بالتعميم على الاطلاق من النحاة مع الاتفاق على امتناع مثل ضربت زيدا وعمرا على ان عمرا مفعول معه مشكل لان ما وجهوا به امتناع المثال المذكور وهو ان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصبا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى نحو جاء فى زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل ايضا يقتضى امتناع النصب على المفعول معه فى كل ما قبل الواو فيه مفعول من حيث اللفظ نعم يجوز النصب على المفعول معه اذا كان ما قبله مفعولا من حيث المعنى مضافا اليه من حيث اللفظ نحو حسبك وزيدا درهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولا اذ المعنى يكفيك لا انه من حيث اللفظ مضاف اليه فمحله القريب جر ولا حاجة فى العطف الى الحمل على محله البعيد فلا يجرى فيه الوجه المذكور فالتعميم على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغى ان يفصل ويقيد بعدم الجواز ان كان ما قبله مفعولا من حيث اللفظ وبالجواز ان كان مفعولا من حيث المعنى نظرا الى تمثيل المصنف نحو كفاك وزيدا درهم ليس بصحيح وانت خبير بان اتفاقهم على الامتناع منقوض بنحو امرأ ونفسه وقولهم راسك والحائط وشانك والحج حيث جوزوا العطف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظا وقال الشيخ الرضى قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه اى اجمعوا مع شركاءكم للسلامة عن الاضمار وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على انتصب شركاءكم بمقدر اى فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا وقال ابن هشام فى المغنى واما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم فى قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وهو ان يكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اى وامر شركائكم او جملة بتقدير فعل اى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير ان اجمعوا لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذى جمع مالا وعدده وان يقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح فى ان شركاءكم معطوف على امركم بتقدير مضاف على تقدير عطف مفرد على مفرد فان كان نصبه على المفعول معه باعتبار ان المصاحب امركم ايضا فقد انتقض الاتفاق به ايضا وان كان نصبه باعتبار ان مصاحبه ضمير الفاعل فقد يقال ان العدول عن العطف الذى هو الاصل للتنصيص على المصاحبة وهو غير متصور اذ على تقدير العطف يتعين النصب ايضا والتنصيص انما هو اذا تعين الرفع على العطف **قوله** او مكان واحد ظاهر العبارة يدل على ان المشاركة فى الفعل فى زمان واحد ليس معتبرا فى الكل بل المعتبر فى البعض المشاركة فى الفعل فى مكان واحد كما فى نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها اذ لا يكفى فيه المشاركة فى زمان واحد لان الترك لو وقع على الناقة وفصيلها فى زمان واحد فى مكانين لما رضعها الفصيل فلا بد فيه من وحدة المكان واعترض عليه بانه لو لم يعتبر فى المثال المذكور الوحدة فى الزمان ايضا لم يصح لان تركهما فى مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة فى مكان واحد لا فى زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ويمكن ان يقال ان الترديد لمنع الخلو دون الجمع **قوله** اى وجد لا يظهر

وجه العدول عن الناقصة التي هي الاصل الى التامة مع ان ما يصلح خبرا مذكور بعده فان قلت المذكور على التقدير الجزئية محتاج الى التاويل بالفعليا او مقوطا بخلاف ما اذا جعل كان تامة قلت قد اشتهر هذا التاويل في هذا اللفظ فكانه ليس بتاويل على انه لا حاجة الى التاويل اذ اللفظ الاصطلاحي هو المفيد والمراد جعل لفظ كان في قوله وان كان بمعنى ناقصة مع ان المذكور في معرض الخبر محتاج الى التاويل ولذا قال اي امر معنويا فقوله اي لفظيا حالا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد الجواز الا ان للوافق للسياق والسياق جهة تامة

قوله اي ما يدل على الحدث يدخل في الفعل بهذا التفسير ظرف الزمان والمكان والآلة مع انها ليست عاملة والصواب ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي والمشتقات في حكمه فاكتفى بذكره عن ذكرها قوله اي لم يجب العطف ولم يمتنع فسر الجواز بالامكان الخاص لئلا ينتقض بالمثال المذكور بخلاف ما لو فسر بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فانه ينتقض بالمثال المذكور اذ الامكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم سواء كان الجانب الموافق ضروريا او لا فيشمل وجوب العطف مع انه لا يترتب عليه قوله فالوجهان قوله اي العطف والنصب على المفعولية فان قلت يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان المراد بقوله وجاز العطف انه جاز العطف والنصب قلت المراد به انه جاز العطف وعدمه وهو باعتبار العموم اعم قوله جاز ان تقدر بكيف الرحيم المضارع وجعل المذكور فاعله وجعل المذكور مبتدأ والمقدر خبره تنبيها على صحة تقدير كلا الامرين مع استواء كلا الموضعين في صلاحية الجزاء وكونه جملة اسمية وفعلية واشعارا بانه في امثال هذه المواضع قد يقصد الاستمرار والثبوت باعتبار والتجدد على سبيل الاستمرار باعتبار آخر قوله بل يمتنع اشارة الى ان الجزاء ما يترتب على مجرد نفي الجواز المفسر بالامكان الخاص لان نفيه يحتمل ان يكون باثبات الضرورة في الجانب المخالف وهو امتناع العطف وان يكون باثبات الضرورة في الجانب الموافق وهو وجوب العطف ولا شك ان نفيه المحتمل لهما بين لا يترتب عليه الجزاء فلذا اضرب عنه وعين المقصود قوله اي وان لم يجز العطف بل امتنع فسر الجواز بعدم الامتناع فنفي يكون المفسر بعدم الامتناع امتناع فالمناسب ان يقال اي امتنع قوله اي من حيث هو فاعل اسند اليه الفعل وصدر منه وقام به الفعل او من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل والمعنى الحال لفظا بين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت اسناد الفعل اليه او كانت للمفعول في وقت وقوع الفعل عليه فالحيثية تفيد تقييد الهيئة بانها التي كانت للفاعل والمفعول في وقت اسناد الفعل اليه او كانت وقوعه عليه وبهذا اندفع ما قيل ان الحال لا تبين الذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واندفع اليضا ما قيل ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل والمفعول الاخرى بل تبين هيئة اصدر عنه الفعل او تعلق به اما الاول فلان الحيثية ترجع باعتبار المآل الى وقت اسناد الفعل اليه او وقت وقوع الفعل عليه ولا اعتبار عليه واما الثاني فلان الفاعل الاصطلاحي هو ما اسند اليه الفعل على جهة القيام والمفعول ما وقع عليه الفعل وهو مآل الحيثية قوله فيدخل فيه الحال لا يظهر وجه لتقييد المفعول بالمفعولية ان ثبت وقوع الحال عما سماه النحويون مفعولا معه ومفعولا مطلقا في استعمال العرب حتى يحتاج الى تكلف التعميم الا ان يتوجه منع الشمول ان لم يثبت فالتقييد موجه قوله ولو قرئ لا بد على هذا من قيد الحيثية لاخراج الصفة فيغير المعنى من حيث هو فاعل او من حيث هو مفعول به او مفعول معه او مفعول مطلق فلا يلزم جواز الحال عن المفعول فيه على هذا كما زعم البعض هذا ان لم يثبت وقوع الحال عنه في استعمال العرب وان ثبت فلزوم جواز الحال عنه غير مضر قوله من غير حاجة متعلق بقوله دخل فيه وعلى هذا المعنى قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول من غير حاجة الى التعميم لدخول حال الواقع عن كل منهما وعلى هذا فقوله الا لدخول ما وقع

استثناء منقطع لمعنى لكن الحاجة الى التعميم ماسة لدخول ما وقع حالا من المضاف اليه **قوله** فان مفعولية زيد بناء على انه لا اخذ من الهاء فالمناسب ان يوخذ من ذا الشيء ويكون المعمول هو زيدا وتنبيه على ان اعتبار عامل الحال الغير المعنى المقصود بالاخبار وبالمال يتفاوت ذلك بجعل زيد معمولا او زيد قال المفعولية زيد والا فالمناسب ان يقول بمفعولية ذا **قوله** ليس باعتبار لفظ هذا الكلام اذ باعتبار لفظ الكلام زيد خبر لاسم الاشارة فالمفعول المعنوي يكون له باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه اسم آخر واعراب آخر وباعتبار ذو الحال يكون مفعولا لكن باعتباره ذا الحال واعتبار العامل فيه بتغير المعنى الذي يقصد المتكلم اخباره وبتغير اعتبار الاعراب كما قال شارح اللباب نحوها هو زيد مقبلا فمقبلا حال والعامل فيه معنى التنبيه في ها اي انبهك حالة اقبالك على هذه الجملة وهي هو زيد جملة وذو الحال هو الكاف في انبهك او المستقر في تنبيه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه والازم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا الا ان العامل في زيد الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية ليس على ما ينبغي اما اولا فلان المتبادر الى الفهم من قولك هو زيد مقبلا ان المقبل هو زيد كما في هذا زيد قائما والحمل على ما ذكره قدس سره خلاف المتبادر واما ثانيا فلانه لا يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها على تقدير كون ذي الحال زيدا لان التجرد عامل في زيد على تقدير كونه خبرا وهو بهذا الاعتبار ليس بذي حال وعلى تقدير كونه ذا حال عمل فيه معنى التنبيه الذي هو العامل في الحال ايضا واما ثالثا فلان المفعول المعنوي لا بد ان يكون له باعتبار لفظ الكلام اسم واعراب آخر بتغير ذلك عند اعتباره مفعولا وعلى ما ذكره الشارح قدس سره ليس كذلك واما رابعا فلان عبارته لا تخلو عن خدشة لان الضمير في لم يكن العامل فيه ان كان راجعا الى ذي الحال كما هو الظاهر يكون قوله والازم ان لا يكون العامل الى آخره مختلا لا معنى له وان كان راجعا الى الحال يكون له معنى صحيح الا ان الواجب ان يقول فيهما اذ الحال مونث سماعي **قوله** بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه لا اولوية للاول على الثاني لان المعنى المقصود بالاخبار كما يتغير بالثاني يتغير بالاول ايضا ثم الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذا وان كان منسوبين الى المتكلم الا ان اعتبار احدهما في اللفظ ليس لان لفظ الكلام ومنطوقه يقتضي اعتباره وان المعنى المقصود بالاخبار يتوقف على اعتباره حتى يكون مفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فيكون مفعولا لفظيا لا معنويا فمدار الفرق بين ان يكون الشيء مفعولا لفظيا ومفعولا معنويا على اقتضاء لفظ الكلام ومنطوقه ومعناه المقصود منه اعتبار العامل وعلامته ان يكون ذلك المفعول منصوبا لفظا وعدم اقتضاء ذلك الاعتبار وعلامته ان لا يكون ذلك الاسم منصوبا لفظا بل مرفوعا ولا يتفاوت في ذلك كون الاشارة او التنبيه منسوبين الى المتكلم اولا والية اشار الشارح قدس سره بقوله ولا شك انهما الى آخره فما قيل هو جواب سوال وهو ان يقال ان معنى ها وذا انبه واشير فكيف يقال انه ليس منطوقهما بل معنى خارج عنه وتقرير الجواب ان ما يقصده المتكلم هو الاشارة والتنبيه مطلقا لا الاشارة والتنبيه المنسوبان الى المتكلم فلا يكونان منطوقين بل مفهومين وقد يقال ان الاشارة والتنبيه المنسوبين الى المتكلم مما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبارات والاشارات فان معنى زيد قائم اخبار المتكلم بانه قائم لا الاخبار مطلقا فيكونان منطوقين لا مفهومين ليس بموجه وان كان من وجه بل لا معنى له اصلا **قوله** وهو من تركيبه اي وهو ماخوذ من تركيب الفعل وصيغته مشتق من جوهر حروفه فعلى هذا لا يكون اسم الفعل من قبيل شبه الفعل وقد جعله في صدر المرفوعات من شبه الفعل حيث فسره بما يشبهه في العمل وقال انما قال ذلك ليتناول اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف

۱۷۷

ولا يظهر بانه معمول بل هو بدل من هذه التفسير مع ان اسم الفعل وكذا المصدر يخرج عن شبه الفعل وكذا عن معنى الفعل بشئ ما قرره
الشرح مع انها عاملان في الحال وذلك لان معنى الفعل في تقرير الشرح هو المفهوم من سوق الكلام من غير ان تقتضي
لفظ الكلام وتنطوقه اعتباره ولا شك ان معنى الفعل في اسم الفعل والمصدر يقتضي الكلام اعتباره وانا يدخل في المعنى
بينه على طريقة الا ان يجعل النحوي ما يشتمل اللفظ واعتبار الخارج ويراد بقوله من غير التصريح به وتقديره من غير ان يقتضي لفظ
الكلام التصريح بمعنى الفعل بان لفظ الفعل او يقتضي تقديره وذلك الا ان لا يقتضيه اصلا كما في هذا زيد قائما او يقتضيه لكن لا بلفظ
الفعل كما في اسم الفعل والمصدر وتقابله معنى الفعل للفعل وشبهه ظاهر باعتبار ان المطلق يقتضي اعتبارهما بخلاف معنى الفعل فانه
يقتضيه لفظه من لفظان مذكوران او مقدران في النظم والمعنى ليس كذلك فهو ممتاز عن الفعل وشبهه فلا حاجة في ذلك الى
ان ما ليس من تركيبه فانه قيل اي مأخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي كهذا فانه وان كان يعمل عمل فعل لكنه ليس
من تركيبه وصيغته وهذا يصح على مذهب الشيخ وهو ان العامل هو نفس هذا لا معنى ما يفهم من هذا عبارة الشرح وهو ان معنى الفعل
ما يفهم منه وهو التنبيه والاشارة ليس بموجب والكان من وجه على لا معنى له اصلا قوله كالاشارة والتنبيه الى آخر ما ذكره حمل ما ذكره من
معنى الفعل في المصدر المذكور وتسمية حروف معنى حروف الاستفهام والنفي وان وان فانه يصح عملها في الحال قوله التمني والترجي مثل الشيخ
الرضي وابن الحاجب التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا في الدار فانهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحال
بل العامل هو الخبر لكون مضمونه هو المقيد بها وتقييد معنى كما ليت ابي خير الرجل هو الخبر الا ان جعل الابن لما كان لم يستعمل بحيث يلاحظ
في قوله مع معانيه لم يتجاوز الحال الذي لم يقع وتوجه هو تمنيا والطلب وتوجه على سبيل طلب الخبر والحكم مقارنا بصفة الطلب لا التمني وتوجها في المعنى
هي رابع وهو غير في الطلب ويرجع الحكم على صفة المغفرة التقييد التمني بالحال فلا يستقيم بدون التاويل ليس المخفف على ان تمنيت ابي بحر قيل معنا
تمنيت ابي والكان تقريرا معا فلا يكاد التقييد التمني بالحال حالا حالي الى التاويل كتقييد الخبر كان تقييد الخبر بها اولى ايقال عليه على ما هو الظاهر في الاكثر قوله
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بوقت حصول مضمونها والا يخفى ان ذلك انما هو في المنتقلة الا في المؤكدة والمدعي عام الا ان
يقال الاكثر في الاستعمال هي المنتقلة والمؤكدة قليل فكانه ملحق بالعدم قوله يحسن بها حصول الغرض بالنكرة لا يستلزم عدم جواز
التعريف كيف ويجوز ان يتعلق بالتعريف غرض آخر قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر وان جعلته حالا من ضمير حكيم فلا يكون
مثالا لما نحن فيه وهذا دليل على ان المقصود والتمثيل لا الاستشهاد ويدل عليه السباق والسياق قوله قال ولبعد الا افتضاء المعنى
انما هذه حملت على قوله في خبرا باستفهام مشير المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة بعد الا وليس الامر كذلك اذ الواقع بعد
الا هو الحال لا ذو الحال قال شارح اللباب فيه تعسف لا يمكن الذي من هذا الا ان تقول ان ميمن قوله ولبعد الا وثبت قوله او معنا
عليه الحال متنازعا في الفاعلية ولو قال بدلها وقيل الا لكان سالما من التعسف انتهى وعلى هذا فقوله ولبعد الا عطف على قوله واقعة
او صوفة فيكون ظرفا مستقرا فيصح حمله في الحال والتقدير احدها ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد الا حالها اذ فيه ضمير راجع
الى الحال واللام فيها بمعنى عند الا ضافة او عوض عن المضاف اليه فلا حاجة الى التقدير عائد الى النكرة في تصحيح وقوع الظرف صفة
لنكرة كما قيل فاندفع ما قيل لا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في خبر الاستفهام فهو ظرف لغو لا يعمل تحمل على قوله او قيل الا
لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قيل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك رد ما للاختصار قول وفيه

بحث اذ وجوب القول بعدم كيف وقوله اقتضا النفي نفسه منه ولو سلم فطلب الاختصار لا يكون سببا للوقوع في التعسف وقيل
اي ما يكون الحال واقعا بعد الا اقتضا النفي حتى فاعل يكون ذو الحال نكرة موصوفة وفيه انه لا يعلم منه كون ذي الحال نكرة
مع ان الكلام مسوق له ثم تنكير ذي الحال كونها منفية بعد الا مرتبة بعد ما لو وقوعها في حيز النفي وعلى هذا فلا حاجة لذكره منفية
بل الاولى ان يقول لو قوعها في حيز النفي والنهي والاستفهام وجه بالاستغراق قال الرضي يجوز تنكير ذي الحال اذا سبقه نفي او
شبه لان النفي اورث تعميما لانه يصير المنكر بسبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام قال شارح اللباب قال المصنف وانما
تنكيره لان الا لنقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصلح الحال ان يكون صفة لما اقتضا معنه وفيه انه يجي ما بعد الا صفة لما قبلها ورد عليه
تعدد ... لان الا لا يكون بمعنى لصح جاءني رجل الا عالما يعني قوله اقتضا النفي وامامن قال يمتنع الا بواز وقوع الصفة بعد الا مع
قرينة ظاهرة فان الصفة الحقيقة لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان
للتفرقة والوكان شيما ... بهذا الكلام ليست حجة تنتج انه ليس بصحيح وهذا انما يتم لو كان وجه عدم الصحة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور
وهو منتف لانه يمتنع بقطع الاسم بل الوجه عدم استقامة المعنى في الموجب في المفرغ ويتغير فائدة قوله اقتضا النفي واما ثانيا فلان
قوله لان الصفة آه ان اراد به انه لا يجوز احد من النحاة فهو محل كيف وصرح الرضي في بحث الاستثناء المفرغ بوقوع الصفة النحوية
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال القصر كما يقع بين المبتدأ
والخبر يقع بين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاءني رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء
وقال صاحب المغني والماء والملكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالجملة صفة لقرية والواو والا ... الزمخشري وابو البقاء ...
منهما ... ان اراد به انه لا يكون كما ... علم لكنه غير مفيد وبالجملة الحكم بالنفي على الاطلاق كما هو الظاهر من كلامه وتشنيع
على الجمهور ... ان ... فيه ليس ... **قوله** وتجعل قوله وصاحبها بالنصب عطف على قوله تعرف الكلام
على وجه ... **قوله** مبتدأ وخبرا كما قال ... قال ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا ... على المستكن
... باعتبار انه نكرة ... ذي الحال ... يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هذا وشرط
... والمحل ... كما ذكره ... الضمير المجرور بلا اعادة الجار انتهى والحمل المعنوي الذي
... ذي الحال ... والحمل اللفظي على التوجيه الثاني ... ارتكاب
... **قوله** وكان ... ارسال البعث او التخلية لان ارسال مختص بذوي العقول والشاكر انما هو في
... **قوله** والمراد ... ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطش ثم يرده من الرد
على ... **قوله** ... وذلك البعير ... بين بعيرين عطشانين منه اي من الحوض ما اي ما لم يكن ذلك البعير شرب
اي شرب ... اي من الحوض في الكرة الاولى **قوله** ليس المراد اي من الدخال نفس ... بعضها في بعض من قبيل ارادة
من ... الدخال ... بالبعير بان يدخل بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والازدحام ...
اي المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى ... التشبيه **قال** متناول اي المنصوب المعرف الذي يرى فيها انه الحال قيل
اي كل واحد منها قيل وكذا الضمير نحوه بل هو احق بالتاويل اقول هذا اذا لم يكن الضمير في نحوه راجعا الى مررت به وحده وما قيل

والاضافة الى هذا اشارة وقيل لان المعنى والحال الواقع في هذا التركيب مشارك لليس بوجه دانجان من وجه فذلك كان المعنى على انه نكرة فكانه
ان يقع والحال الواقعة فيها مشار وللتمثال المسئلي ضمير المؤنث اي مؤنث كان يجب تأنيثه والحال مؤنث سماعي صح ومولانا الصدر والشارح
نحو شيء صفته في قوله سامدها الفعل وشبهه قوله مشاكل بالنكرة الا على ترك قوله بالنكرة لان امر ليس الا بالنكرة على كلام طيبين في قوله
تمم بمشاركها بانه دل بان الحال في الامثلة معرفة قوله مصادر الافعال لان الاصل في العمل الفعل فتقدير دار في مثلا
ويجوز تقدير الصفة ايضا لان الحال في المعنى خبر لذيها والاصل في الخبر الافراد وكذا الاصل فيما هو بمعناه الافراد والنعت والاية شاهد
قال مصادر الافعال اولت بها ت فلذلك وعليه ما قيل جرى الشروح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح قدس سره حيث
لافعال محذوفة تفسيري فيها قوله لم يكن فيها شائبة تخصيص او النكرة نكرة مخصوصة بوصف نحو رأيت رجلا عالما راكبا او باضافة
نحو رأيت غلام رجل راكبا او باستغراق نحو ما رأيت رجلا راكبا لم يتقدم الحال عليها لان المقصود من التقديم تحصيل التخصيص وهو
بهذا قال النحاة وهو صريح في ان الوجه في التقديم هو التخصيص ورفع الالتباس قد يقصد في ضمن تحصيل وليس بسبب مستقل ولذا
لوجب القول بالتقديم في الامثلة المذكورة لوجود الالتباس بالصفة مع انهم لم يقولوا به وفي صورة اشتراك الحال بين المعرفة والنكرة
قالوا لم يتقدم الحال لعدم الالتباس مع ان التخصيص مطلوب في النكرة لعدم شائبة تخصيص بما سوى تقديم الحكم وهو مشعر بانه في
اللبس سبب مستقل قال صاحب اللباب اعلم ان الشرط في جواز تنكيره حصول الفائدة وامن الالتباس فلا يكون ذلك الا مشروطا
في الاكثر الا في صورة من تلك الصور فقد حصل هذا الشرط في غير تلك الصور يجوز تنكيره وكذا اذا شاركته معرفة في الحال نحو جاءني رجل
وزيد راكبين او اذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف هذا كلامه وانت خبير بان في هذين الصورتين
رفع اللبس حاصل واما التخصيص فلا وبالجملة والحال النكرة اذا وقعت في الصور التي ذكرها الشارح قدس سره ولم يقل النحاة بتقديم
الحال عليها وبهذا ظهر ان ما ذكره القاضي في التفسير قوله تعالى وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا اي وكلوا ما حل لكم وطاب مما رزقكم الله
حلالا مفعول كلوا وما حال منه تقدمت عليه لانه نكرة لانه ان اراد ان الحال يتقدم عند تنكير ذي الحال فقد عرفت ان هذا هو
اذا كان ذو الحال نكرة محضة واما اذا كانت نكرة مخصصة باضافة او صفة او غير ذلك فلا وفي الاية الكريمة ذو الحال مخصصة بالصفة

لعله اراد انه نكرة وعند تنكير ذي الحال يجب تقديم الحال لئلا يلتبس بالصفة وتخصيص ذيها بالصفة او الاضافة لا يمنع الالتباس
رد الالتباس التي حيث يجوز كون يحكم به ذوا عدل منكم في قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم حالا من جزاء
بدون التقديم مع انه يلتبس بالصفة والتخصيص جزاء بالاضافة الى مثل وجعله صفة له لا يمنع وصفه بقوله يحكم مثال ان تكون امانة
بيان للواقع لانه قدمت لتنكير ذيها وان تعدد فيها في الاية الكريمة فائدة اخرى قوله ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
يلتبس المتعين به لانه يصدق عليه ان ذا الحال فيه نكرة محضة ليس شائبة تخصيص اصلا فيجب ان يتقدم الحال على ذيها مع انه
ليس كذلك وانت خبير بان رفع اللبس وان حصل في هذه الصورة الا ان التخصيص ليس بحاصل فيجب ان تتقدم الحال ايضا
اذ لا معنى للقول بالتقديم للتخصيص في صورة وعدم القول به في اخرى مع استوائهما في انتفاء التخصيص بدون التقديم

اى القيد المذكور بان هذه الصورة تخرج بقيد النكرة لان صاحب الحال فى هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لا كل واحد والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والمجموع ليس باسم بل مركب لانا نقول لا يجوز ان يكون الصاحب المجموع اذ هو فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اسم كل واحد منهما والاسم لا يجوز خلوه عن التعريف والتنكير والمجموع خال عنهما فهو ليس باسم فلا يجوز ان يكون ذو الحال اذ الفاعل والمفعول لا بد من ان يكونا معرفتين او نكرتين وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة تخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا النظر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا ليس على ما ينبغى اذ لا ضرورة فى جعل الصاحب فيما نحن فيه مجموعا مركبا حتى يرتكب مخالفة الاصل ولنظر وجه بديع على ما زعمه وهو ان الصاحب قد يكون شيئا لا يكون معرفة ولا نكرة واى محذور فى جعل الصاحب كل واحد من المعرفة والنكرة بل ليس فيه الا عدم ارتكاب مخالفة الاصل التى ينبنى عليه الوجه البديع الذى زعمه وترك الاصل واختيار مخالفة الاصل امر لا يجوز ارتكابه الا للضرورة ولا ضرورة ههنا قوله تخصيص النكرة بتقديمها اذ لا يتصور فيه التخصيص بتقديم الحكم لانه باعتبار كون ذى الحال فاعلا ومفعولا واعتباره مبتدأ والحال خبرا لا يجتمع مع الاول بل ينافيه فلا بد فيه من تخصيص حصل بتقديم ما هو بمنزلة الخبر لكن يرد ان المعتبر فى المبتدأ لتقديم الخبر الظرف لا مطلقا فكيف تخصص بتقديم الحال التى ليست بظرف الا ان يقال عدم اعتبار تخير الظرف فى المبتدأ الا انه ليس لتعيين الخبرية وتعيين بفقد الاحتمال بالفعل والتخصيص ايضا مطلوب بالفعل باعتباره مبتدأ ويقال ان ذا الحال مبتدأ معنى وبمنزلته فيكفى فيه التخصيص بتقديم ما هو ظرف معنى وبمنزلته ولا يلزم منه كون ظرف الزمان خبرا عن الجثة كما قيل لو سلم قلنا التقدير فى جاءنى راكبا رجل كائن مجيئه وقت الركوب وبه اندفع ما قيل فيه ان جاء قائما رجل فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع فى تصحيح الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة ظاهر عبارته بانه سبب للتقديم على الاستقلال بان يراعى مع حصول التخصيص ايضا وقد عرفت ما فيه قوله طردا للباب اى حملا للباب مطردا بالنظر الى الدليل الثانى واما بالنظر الى الاول فقدم للتخصيص ولا منع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد

قال ولا يتقدم على صيغة المونث لان فاعله ضمير راجع الى الحال والحال مونث سماعى والمسند الى ضمير المونث مطلقا يجب تانيثه قوله فيما عدا اى فى تركيب جاء ذا التركيب المذكور اى لا تتقدم على العامل المعنوى فى تركيب ما الا فى تركيب هو زيد قائما كعمرو قاعدا فانهما اى فى هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوى لاجل رفع اللبس فان العامل المعنوى فيه وهو معنى التشبيه المستفاد من الكاف يدل على حدثين غير متميزين فى العبارة وقد تعلق بكل منها حال فوجب ان يلى الحال التى تعلقت باحد الحدثين صاحب ذلك الحدث وهو زيد القائم به الحدث لكونه مشبها والاخرى التى تعلقت بالآخر صاحبه وهو عمرو القائم به الحدث لكونه مشبها به والا يلزم الاشتباه والالتباس قوله بخلاف ما اذا كان العامل حالا من العامل المعنوى اى ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى حال كونه متلبسا بخلاف الظرف وعلى التوجيه الثانى يكون حالا من ضمير ولا تتقدم الراجع الى الحال اى لا تتقدم الحال حال كونها متلبسة بخلاف الظرف على العامل المعنوى قوله فلا يجوز قائما زيد فى الدار وذلك لتقدم الحال على عامله الذى منع ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحب وعلى ما صاحبه بالجر عطف على المبتدأ اى المبتدأ قوله بهذا الاحتمال

الثاني وهو ان يكون قوله بخلاف الظرف حالا من ضمير قوله ولا تتقدم اي ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسة
بخلاف الظرف فانه يتقدم على العامل المعنوي الذي هو الظرف والجار والمجرور ولا يتقدم على غيرهما من التنبيه والتشبيه وغيرهما
وهذا ما صرح به الشيخ الرضي فان قلت اذا كانت الحال ظرفا او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو
ظرف او جار ومجرور ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين وعلى هذا فالحال سواء كان ظرفا
كان يقدم على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور ولا يتقدم غيره فما معنى بيان المخالفة قلت بيان المخالفة مبني على عدم جواز
تقديم الحال الظرف والجار على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار كما يشير اليه تخصيص التجويز بابن برهان ومستكرا ان قوله
ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي والحال لا يتقدم عليه لا يخلو عن خدشة لان ذلك على تقدير ان لا يكون الظرف والجار والمجرور
واقعا في العامل المعنوي الذي هو غير الظرف والجار والمجرور كذلك الظرف لا يتقدم على ذلك العامل فلا يصح ذلك التقدير **قوله** لا غير اي ليس
المراد غير الاحتمال الثاني وهو الاحتمال الاول وهو ان يكون قوله بخلاف الظرف حالا من العامل المعنوي لان المناسب على تقدير
الثاني استثناء الظرف من العامل لا بيان المخالفة وامكان يصح ان يقال لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كون العامل ملتبسا
بخلاف العامل المعنوي الذي هو غير الظرف وحاصله ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف اذا المعنوي
الكائن ظرفا تتقدم عليه الحال بشرط تقديم المبتدأ على الحال عند الاخفش او بشرط ان يكون الحال ايضا ظرفا او جارا او مجرورا كما
ذهب اليه ابن برهان واما سيبويه فلا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي مطلقا سواء كان ظرفا او غيره وما نحن فيه من سيرة
والاخفش انما هو على تقدير كون الظرف عاملا معنويا على تقدير كونه خارجا عنه كما يوهمه كلام الشارح قدس سره **قوله** والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف لان حقه التاخير فكذا حكم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقديم على الفعل لان حق المسند اليه ان يتقدم
على المسند وانما امتنع بعارض الالتباس فلا يتعين بجواز زيد كيا جاء زيد **قوله** لعل الفرق الى قوله ليس بمجرور اعبارة الرضي بعينه
فيه اشارة الى عدم تمام الفرق المذكور وذلك لان الحرف المعدى الذي هو من تمام الفعل وبعض حروفه كالهمزة والتضعيف
انما هو الباء في بعض المواضع كالمثال المذكور في الشرح دون مررت بزيد ودون باقي الحروف الجارة وتمر باقي الحروف بكون ما بعده
في المعنى الاسم وهي بذلك الاعتبار ليست كالهمزة وبعض حروف الفعل ما اليه هو مستحق بالاضافة الحقيقية فانها في تقدير
الانفصال فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور واليه ينبغي ان يقدم فيها مع انه ممتنع بالاتفاق **قوله** والكل تكلف ولست اقول
كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال لكن الرضي صرح بجواز
دخول تاء المبالغة في فاعل حيث قال الرابع ان يدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية وطاغية
وفروقة ومعذرة وتغيية مبالغة في الوصف كالياء بالاحمر كيا والنسبة كالاحمري واما كونه تعسفا فلان المفهوم من الآية الكريمة
وما ارسلناك الا الى جميع الناس وهو مفقود على التقدير الاول لاحتمال ارادة بعض الناس واما كون الثاني والثالث تكلفا
فلاحتياجه الى التقدير والوجه المحتاج الى التقدير تكلف بالقياس الى الوجه الذي لا يحتاج اليه واما كونهما تعسفا فلما صرح به الشيخ
من انه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تتصرفان فيقع كافة في كلام المتأخرين مضافة وقد خطئوا فيه لما
ابن هشام في المغني وتجويز الزمخشري الوجهين يعني الحال من الفاعل والحال من المفعول في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة

مختصة بمن يعقل وو هم فى قوله تعم وما ارسلناك الاكافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اى ارسالة كافة اشد لانه اضاف الى استعماله
فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهم فى خطبة المفصل اذ قال بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة وهذا اى اخراجه
عمن يعقل واستعماله فى غير العقلاء وجه آخر تعسف الوجهين ايضا يفوت على الوجهين المعنى المقصود من الآية وايضا للوجه الثالث وجه آخر وهو ان مجيء
المصدر على الفاعل قليل بل اقل صرح به فى الشافية حيث قال نادر اما ما جاء على فاعلة كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة اقل
قوله اسم الاشارة اى العامل فى بسرا معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة لا اسم الاشارة من غير اعتبار معنى الفعل
واليه اشار بقوله اى اشير اليه فى الرضى قال ابو على وانتصابه العامل فيه معنى الفعل فى هذا ولا يجوز ان يكون افعل
التفضيل عاملا لضعفه فى العمل فلا يتقدم معموله عليه ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه
جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل والمثل هو قولك تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا والعامل فى مثل هذه الصور افعل لا حالة
انتهى فعلى هذا قول الشارح قدس سره ولانه يصح عند الخصم ان يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله ويقول باعمال اسم التفضيل
فى مثله سواء كان هذا المثال مستعملا فى كلام العرب او لا فينبغى ان يقول باعماله فى هذا البسر اطيب منه رطبا وليس المراد انه
يصح عند العرب حتى يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به قال خبرية تقييد المصنف وقوع الجملة حالا بالخبرية ولم يقيد وقوعها خبرا للمبتدأ
بها الا ان الحال بمنزلة الخبر لذيها فتقييد الجملة الواقعة حالا بالخبرية يدل على تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ ايضا بالخبرية لان عدم وقوع
الحال جملة انشائية معلل بعدم وقوع الخبر جملة انشائية بخلاف تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ بالخبرية فانه لا يدل على تقييد الجملة الواقعة
حالا ايضا فلو قيد فى الاول لا يحتاج الى التقييد فى الثانى ايضا فترك التقييد فى الاول وقيد الثانى ليدل على التقييد فى الاول
واما لانه اشار فى الاول الى مذهب من يجوز وقوع الانشائية خبرا للمبتدأ وفى الثانى الى مذهب من لم يجوزه وبه اندفع ما قيل على
قول الشارح والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ لا يخفى ان الجملة الانشائية لا تصلح الخبرية ولا الحالية بلا تاويل ومعه تصلح لهما فلا
فرق فما وجه الاطلاق فى الخبر والتقييد فى الحال قوله والانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ لان المبتدأ ذكر ليست اليه حال
من احواله ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيدا اضربه فطلب
الضرب صفة قائم بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا فى حقه واستحقاقه ان يقع فيه فلا بد ان يلاحظ
فى وقوعه خبرا عنه بهذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول فى حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على انه يستحق ان يقال فيه وفيه
مبالغة لعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك هنالك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعم بل انتم لا مرحبا بكم
اى مقول فى شانكم هذا الدعاء اى تستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعاء فقد قصدت الدعاء عليهم واشرت الى استحقاقهم اياه و
اما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن فيه بصدده لان الاستفهام ثمة داخل فى الحقيقة على النسبة بين المبتدأ والخبر المقدر لا
على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل فى الدار او فى السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبر المبتدأ اليس المعنى زيد احصل
فى الدار او فى السوق الا ترى انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا على المبتدأ حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة
المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعنى زيدا كما فى قولك زيد اين هو الا ترى انك اذا قلت زيد اين هو لم يجب تقديم الاستفهام
على زيد لانه وقع فى صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق بالنسبة

١٨٣

التي بين زيد وخبره والمقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق ولا وجه لتقدير القول هنا ما ذكره الشريف قدس سره
في حاشية المطول وشرح المفتاح وهو هذه ثم حاصل ما ذكر قدس سره ان الاستفهام في اين زيد داخل على المبتدأ
حقيقة وليس داخلا على الخبر المقدر والا لما وجب تقديم اين على زيد كما لا يجب في زيد اين هو اقول الملازمة ممنوعة كيف يجوز
ان يكون كفاية الصدارة على جملة الخبر مشروطا بكون الخبر جملة صورة كما في زيد اين هو لا مطلقا واما اذا لم يكن الخبر جملة صورة
فصدارته على الجملة المقدرة غير كافية بل يجب ان يقدم على المبتدأ نحو اين زيد رعاية لصورته وعدم الالتفات الى معناه
في الصورة بمنزلة همزة الاستفهام فكما يجب صدارة تلك يجب صدارة اين على زيد فقياس اين زيد على زيد اين هو قياس
مع الفارق وقد اشار اليه الشريف قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الاستفهام قبيل الباب الثالث حيث قال و
حيث بالذكر هذه والظروف المقدرة بالجملة على الاصح كما انه يتوهم من صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي جزءا
منه واما وجب ذلك لانها في صورة المفردات وكذا الحال في انى وايان لانهما في معناها وصورتها انتهى ولا يذهب عليك ان
هذا الكلام صريح في ان الاستفهام في اين زيد داخل على الخبر المقدر ثم الغرض من قوله قدس سره وما مثل اين زيد و
متى القتال الخ هو الجواب عما ذكره العلامة التفتازاني في شرحه للمفتاح ثم قد يخرج الانشاء من الطلب الى غيره جزءا كثيرا نحو
والت ويلزم تقدير القول بالضرورة اليه بل الاولى المعنى في كثير من المواضع سيما باب المدح والذم فيتعين تخصيص الخصوص مبتدأ
وفي الدعاء كقوله تعالى انتم لا مرحبا بكم وفي مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك هذا كلامه ثم العلامة قدس سره
قد ذكر في شرح المفتاح وجه اباء المعنى في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال بتقدير الخبر في الامثلة الثلثة جملة ظرفية
متقدمة على المبتدأ ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن مقولية الاستفهام انتهى وكذا في قوله تعالى انتم لا مرحبا بكم المقصود
انشاء الدعاء عليهم لا الاخبار عن استحقاقهم الدعاء عليهم وكذا المقصود في افعال المدح والذم انشاء المدح والذم لا الاخبار
عن استحقاق المدح والذم والسيد السند قدس سره قال بان الخبر يجب ان يلاحظ كونه حالا من احوال المبتدأ ومعنى
الانشائية وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشي لا بالمسند اليه لكن قال في حواشي شرح المفتاح لكن هذه
لا يكفي فيما اذا ان يكون المسند اليه هو المنشي والطالب ويمكن ان يقال انه قليل فجعل كالعدم وحكم بالتاويل على الاطلاق فانه في
قوة الجملة الانشائية خبر المبتدأ من تاويل يكون معناه بسبب التاويل من احوال المبتدأ وقال بالتاويل فيما يصح جريانه في نحو
زيد اضربه وانتم لا مرحبا بكم ورأى ان التاويل لا يصح في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال على ما حكم به العلامة التفتازاني
ادعى ان هذه الامثلة ليست مما نحن فيه اذ ليس الاستفهام فيها داخلا على الخبر بل على المبتدأ وادعوه عليه دليلا وقد عرفت انه
غير تام قوله لقوة الاسمية في الاستقلال اما نفس الاستقلال فظاهر واما القوة فلان الاسمية لدلالتها على الثبوت والدوام تابى
عن قبولها الجزء وجاعلا هو الحاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الدوام لذلك فنفس الاستقلال تقتضي نفس الربط والقوة
فيه تقتضي زيادة الربط قوله لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء هذا الدليل يدل على ان الاكتفاء بالضمير على الاطلاق ضعيف
واما انه اذا وقع في الصدر فلا يدل على انه ضعيف كيف وهو يدل على الربط في اول الامر اللهم الا ان يقال اذا لم يكن الوقوع بطريق
الوجوب فكانه ليس بواقع او ليس بدال والحق التفصيل قال الشيخ الرضي ان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني

يديه على راسه وكلمة فوه الى فى او خبر الخ قوله خرجت مع البازى على سواد فالحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون

رابطا فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو واذا كان الضمير فى آخر الجملة كقوله

نصف النهار الماء غامرة فلا شك فى ضعفه وقلته قوله الى الحال التى انت فيها بمعنى ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم

قوله ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل وفيه انه لو كان الغرض من التزام دخول قد ما ذكرنا دخل على الماضى

الواقع حالا المقدم على زمان العامل بمدة طويلة نحو اصدقته فى مرية وقد امرت صحابة موسى بعد ابانة التسع اذ لا يتصور

التقارن بل التقارب والتاويل بالقصة ليحصل التقارن على ما قال سيد المحققين قدس سره يقوى الاعتراض قوله

تجوزا مفعول مطلق لقوله ليدل بها اى ليدل الماضى الواقع حالا بسبب قد على قرب زمانه الى زمان العامل ودلالته تجوز مبنى على

التاويل وهو ان الافعال الواقعة قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة ماضويتها وحاليتها واستقباليتها بالنسبة الى زمان المقيد

لا بالنسبة الى زمان التكلم فجعل زمان المقيد بمنزلة زمان التكلم قوله حتى تقربه اليه التقريب الى زمان العامل بمعنى انه مضى قريبا منه لا شك

فيه واما التقريب بمعنى المقارنة على ما ذكره سيد المحققين سند المدققين معترضا على من قال ان تصدير الماضى المثبت بلفظ

قد لمجرد استحسان لفظى حيث قال اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ ومتقدما عليه

فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ فيفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب مقدما على

المجئ لكنه قارنه دواما ففيه مناقشة وايضا هذا انما يتصور فى فعل يتصور منه مقارنة ببقائه واما فيما مضى قبله قطعا فلا مع ان تقدير قد

كلا القسمين قوله وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد آه كذا فى شرح اللباب فما فى المنهل شرح الوافى وجب قد ولو تقديرا فى

مثبت الماضى وهذا مذهب الفراء والمبرد وابى على ليس على ما ينبغى قال ولا بد فى الماضى المثبت اعلم ان وجوب قد فى الماضى

المثبت انما هو اذا لم يكن بعد الا واذا كان بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا

فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الاسم مالى فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى و

مع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمنى هذا كلام الرضى قوله

فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال وفيه ان موصوف الجملة لا يحذف فى السعة غالبا الا اذا كان بعض ما قبله

من المجرور بمن او فى وههنا ليس كذلك الا ان يقال ان سيبويه لم يقل به وايضا صفة الحال الموطئة اذا كان ماضيا يجب تصديره

بقد سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال صرح به بعض الفضلاء فى حواشى المطول وقيل الجملة صفة مخصوص

مذكور وهو قوم المتقدم ذكره فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاطها وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم

ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجئ مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين هكذا فى المغنى قوله او انه جعل

جملة دعائية مثل غلت ايديهم فهى مستانفة هكذا فى المغنى ورده الفارسى بانه لا يدعى عليهم بان يحصر صدورهم عن قتال قومهم

وقال صاحب المغنى ولك ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة انتهى

وقد مضى فى الخاطر الفاتر هكذا وانت خبير بان عطف قوله او جاؤكم على قوله يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق الواقع صلة

الا الذين المستثنى من قوله واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا المنع عن جعل حصرت جملة دعائية اذ الاستثناء

من القتل ليس بمجرد الجبن بل بالجبن بحسب الآثار المفروضة والرعاية ليس لها تعلق الا بما قبله ولا بما بعده **قوله** وقيل بدل الاشتمال في مقابلة قوله وقيل الى صفة مخصوص وقوله وفيه بعد. للقيد الاول وقوله وما بينهما اي ما بين قوم وحصرت وانما

خبر بانه ليس بينهما شئ على تقديره فضلا عن ان يكون اعتراضا اذ جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم وقوله بينكم وبينهم ميثاق ايضا صفة لقوم اذ لو كان اعتراضا لاختل الاستثناء المذكور وهو قوله الا الذين يصلون الى قوم اذ الاخراج عن القتل انما هو لمجيء

الواصلين الى قوم بينهم وبين المسلمين عهد الا الواصلين الى اي قوم كان هذا في جعل حصرت صدورهم صفة لقوم وعدم ذكره ههنا وهو عدم استقامة الاستثناء على تقدير جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم على ما ذكره المغني **قوله** في بعض احوال الموكدة انما كان في بعض

اذ الحال الموكدة اعم من ان يكون بعد اسمية او فعلية على ما ذهب اليه البعض قال صاحب المغني وهي ثلثة موكدة لعاملها نحو ولي مدبرا وموكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا وموكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وقال

المحققين سيد المحققين في شرح المفتاح قائما بالقسط في قوله تعالى شهد الله الآية موكدا لمنشاء الدلالة غير منكوة قائما بالقسط كما

هو في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا موكدا للضمير الراجع الى القرآن المفهوم من القرآن كونه عربيا واما اذا جعل الموكدة ... بعد جملة اسمية جامدة معرفا فلا **قوله** اي حققت ابوتك ... ما ذكره الرضي ان المعنى تحقق انك تتيقنت الاب ومعرفته في حال كونه

وان ... اذ ان المعنى احقه عطوفا وهو مفعول ثان لاحال وحاصل الرد انه ليس المراد تيقن الاب ومعرفته من حيث ذاته بل من حيث انه اب وهو حج حاصله الى قوله تحققت ابوته للمخاطب **قوله** اي موكدة التاكيد لازم للحال الموكدة لانها هي التي لا تنتقل

من صاحبها ما دام موجودا فالصاحب يدل على الصفة التي يدل عليها الحال فصارت الحال موكدة لصفة يدل عليها انه لا ينتقل عنها ويسقط ما قيل ان الحال الموكدة على ضربين ضرب يجئ لتقرير مضمون الخبر وتاكيده وضرب للاستدلال على عزة

كقولك انا عبد الله اكلا كما ياكل العبد ونحو هو المسكين مرحوما مع ان الضرب الثاني ليس بموكدة فالمطابقة بين القسمين انما هو باعتبار المقصود في الاول انما هو التاكيد بخلاف الثاني فان المقصود فيه اولا وبالذات هو الاستدلال على مضمون الخبر وان كان فيه تاكيد

بالعرض لان الثاني ليس بموكدة فنحو قولك زيد ابوك عطوفا يحتمل ان يكون لتقرير مضمون الخبر وان يكون للاستدلال عليه فان قلت الجملة في قولك جاء زيد والشمس طالعة حال على ما قال به النحاة مع انه لا يدل على صفة فيهما اذ طلوع الشمس ليس

صفة فيه قلت قال ابن هشام في المغني قال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني كالحال والنعت السببية

باعتبار ... مكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرو هي ما تولة بقولك مبكرا ونحوه **قوله** كما في قوله تعالى وارسلناك للناس

فان رسولا اي كون الشخص مرسلا فرع وجود الارسال وموقوف عليه فيوكد الارسال الا انه يوكد مضمون الجملة وهو ارسال الله اياه كونه

مرسلا انه يتوقف على ارسال الله لتصور الارسال من غيره وقيل هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما اذا اريد معناه الشرعي

انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيوكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ومعنى ذلك فيوكد التاكيد مضمون ...

وليس لغمان تاكيد الجزء كالكون لغمان تاكيد الجزء ذا اريد بالرسول معناه اللغوي فاقيل يكون المراد بالارسال فيه معناه

الشرعي فيوكد ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة ليس من وجه وان كان من وجه **قوله** احترز به عما اذا كانت فعلية

اذ ان الحال في الآية الكريمة وان كانت لموكدة لمضمون الجملة الا ان الجملة ليست اسمية بل فعلية فهي خرجت ... قائما بالقسط

يؤكد ما يفهم من لفظ العدل من كونه قائما بالقسط فهو مؤكد لمفهوم لفظة العدل المتضمن الجملة كما نقلنا عن السيد قدس سره وان اراد انه مؤكد لجزء الجملة فهو وان كان صحيحا الا انه لا وجه للاحتراز عنه بقوله اسمية بل يجب ان تحترز عنه بما تحترز به عن قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا قوله فان المبدل منه في حكم التنحية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم قصد رفع ابهامه بالبدل بل اتيان البدل لما انه مقصود بالنسبة لا المبدل منه ففي بدل الاشتمال وان وجد اجمال وتفصيل بل وفي بدل البعض ايضا الا انه ليس مقصودا او ذكر البدل فيهما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدل منه فذكر المبدل منه والبدل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم وايراد معين فقوله فهو ليس برفع الابهام اي البدل ليس المقصود منه رفع الابهام لانه لا يرفع وقوله بل هو اي البدل بالقياس الى المبدل منه ترك مبهم وايراد معين وبما ذكرنا ظهر ان منع قوله بل هو ترك مبهم وايراد معين مستندا بانهم صرحوا ان في بدل الاشتمال اجمالا وتفصيلا وتفسيرا بعد الابهام غير واقع موقعه قوله فان المستقر اشارة الى دفع اعتراض الرضي حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا يدل المستقر على الوضعي قوله لكن المطلق قال سيد المحققين في حواشي الرضي وانما قيد المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي قوله غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر وفي العين طار غير مستقر هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط وهو لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد به ان عشرون مثلا موضوع لشيء معدود بهذا العدد واي شيء كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يرده اتفاق النحاة على ان الوصف في اربع في مررت بنسوة اربع عارضي اذ لو كان الامر كذلك لما قالوا بعروضه وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد مخصوصة متعلقة باي معدود كان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود لا يستلزم ابهاما في مرتبة معينة من العدد واليه التمييز في عندي عشرون درهما يرفع الابهام عن المعدود لا عن العدد وما ذكره الرضي من قوله صفة ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض يرده حاشية ورد على السيد قدس سره ان اراد بقوله كالعدد الى آخره ان العدد والوزن والكيل موضوع لمعدود وموزون ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل اياما كان اذ هو الذي قائل العروض الوصف في اربع والا لم يثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس بشيء اذ المتبادر من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المقيد لقيد بنفسه وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن ان يقع ارادة المقدرات من المقادير وان كانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس ثابتا من حيث انها معنى مجازي بل الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التمييز فيها يرفع الابهام الراسخ في الموضوع له او لكنه المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة المهجورة مجاز قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له لا من الوضع وانت خبير بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع لكن تعدده نشأ من الوضع الواحد فان لفظ هذا مثلا موضوع دفعة واحدة بازاء تلك الجزئيات المخصوصة فلا يتصور

هذا الوضع اذ كون موضوعا للعين معلوم جنسه ثم نشأ الابهام من تعدد الموضوع له كما في المشترك فانه وان الابهام فيه
وضعي قد يقصد رفعه بالتمييز نحو ما فاراد والبه بهذا اشكل وقد يقصد بالصفة نحو مررت بهذا الرجل فان قلت يعلم ما ذكره الشارح
بقوله وتحقيق ذلك آه ان الابهام في الجنس يرفع بالتمييز لا بالوصف والحال فلا يكون ما ذكره صحيحا قلت ما ذكره منقوض
بما ذكر في باب الوصف للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس
انما يرفع بالتمييز اذا كان مستقرا في الوضع والابهام في الجنس في المبهمات ليس وضعيا فيرفع بالصفة فلا يكون ما ذكره منقوضا قلت
لا بالوضع ثم على ما عرفت واليه قوله بحسب اصل الوضع مشيرا الى انه في الجنس وضع على ان كون الابهام في جنس الرجل مبنيا
ثم كيف وانما اريد به الموزون يكون جنسه مبهما لكن ذلك المعنى معنى مجازي له لا حقيقي واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن
لا يكون فيه ابهام اصلا فضلا عن ان يكون الابهام في الجنس فظهر ان قول الشارح قدس سره والابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه لا يخلو عن خلل قوله في مثل قولك الوصف ثم بالقيد المذكور وان حصل الاحتراز عن عطف البيان الى من الا انه
في المثال الخاص على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز عن عطف البيان في قولهم المؤمن العائذات الطير فان الطير عطف بيان
لقوله العائذات مع ان التعريف يصدق عليه فان الطير يرفع الابهام المستقر في العائذات المبهم من حيث الجنس وضعا او
لا في الذات اي لا بل فان الابهام المستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس بسبب العارض لا بسبب الوضع
فيجوز ان يرفع بالوصف نحو مررت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مبهما فرفع ذلك الابهام الوصف لكن ذلك
الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيه ان معنى عرضية الابهام انه كان الشيء بحسب
اصل الوضع معينا معلوما بنفسه ثم حصل الابهام بسبب العارض ولا يتصور ذلك في هذا لما عرفت واليه قول الشارح قدس سره
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس ينافي القول بعرضية الابهام في اسماء الاشارة قوله فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد لانه لما اسند الطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب شيء من اشيائه اذ طيبه بجميع
لا معنى له ثم ان الشارح قدس سره لم يعتبر الشيء مضافا الى زيد كما فعله الرضي ابرازا لاحتمال آخر اذ تعيين طريق التقدير ليس بضروري
ثم ان ما ذكره الشارح قدس سره تقديرا يقتضي ان المثال المذكور لا يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يتجه عليه انه لا يناسب
في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شيء زيد على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلا بعنوان تقسيم
كفى شيء منسوب الى زيد هو رجولية وكذا في يكفي زيد شهيدا اكفى شيء منسوب الى زيد وهو شهادة وقيل لان الكفاية انما يكون باعتبار
صفة من صفاته قوله يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف وشبه الجملة له حكم الجملة فالمفرد مقابل للجملة والمضاف وهو معنى
حقيقي له والمفرد في هذا المقام وان كان مقابلا في الحقيقة لنسبة اذ المعنى بالمفرد وان ذاته تقتضي تميزا من غير ان يعتبر ذات مقدرة
باعتبار نسبة الشيء اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لم يجئ مقابلا للنسبة ولا يرد عليه على هذا جعل
مثلها زيدا امثال المفرد مع انه مضاف لان مثلها زيدا مفرد بالمعنى المذكور وان كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قول الشارح
قدس سره مقابلته في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير قوله اي يرفع الابهام مستقرا اي
سواء كان الذات المذكور مفردا مقدارا او غير مقدار قوله تحقق في ضمن هذا الرفع تحقق العام في ضمن الخاص فان قوله لا يقصد

لهذا التفسير كثير فائدة وكانه لدفع فى ضمن توهم تحقق الشئ فى نفسه **قوله** وهو ما يتشابه اجزائه اى يتشارك اجزاء الكل فى اطلاق الاسم فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء فانه يطلق على المجرد على كل قطرة منه **قوله** اى المفرد المقدار هذا هو الوجه لان المسوق لبيان المفرد المقدار **قوله** او المعنى ان وجد يعنى يجوز ان يكون ضمير كان يرجع الى التمييز ليوافق قوله فيفرد و قوله ويجمع مع ان المعنى الاول موجود فيه ايضا او المعنى ان كان التمييز متلبسا بتنوين المفرد المقدار او بنون تثنية اذا اقتران التمييز بما ذكر عبارة عن ان المفرد المقدار تام بالتنوين او بنون التثنية الا ان العدول عن معنى الناقصة الذى هو الاصل الى التامة مما لا وجه له وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل اورد الاحتمال الثانى وان كان خلاف الظاهر لان الاحتمال الاول لا يلائم جواز الاضافة بخلاف الثانى و ذلك لان تمام الاسم بها يقتضى تمييز الاجواز الاضافة لانه ح يشبه الفعل التام بفاعله فينتصب فلا يلائم ترتب جواز الاضافة عليه وتفليتيه بخلاف الالتباس بتنوين المقدار ونون التثنية فانه ليس فيه جزوة عنه ليس بوجيه وان كان له وجيه فتامل وكذا ما قيل الوجه الثانى ركيك اذ المتبادر من قوله جازت الاضافة ح جازت اضافة الملتبس بالتنوين فى حيز المنع بل المتبادر اضافة المفرد والمقدار الى التمييز كيف وكون التمييز ملتبسا بتنوين المفرد المقدار مثلا عبارة عن وقوع التمييز بعده فكيف تبادر اضافة التمييز اليه **قوله** لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها و ذلك ظاهر لان تعيين النسبة وابهامها بحسب تعيين الطرف وابهامه فالطرف ان كان معلوما بالتشخص يكون النسبة معلوما بالتشخص اذ تشخيصها هو تشخيص الطرف وان كان معلوما بوجه يكون النسبة معلومة بوجه ولا تكون معلومة بالتشخص اذ تشخصها عبارة عن تشخص الطرف فكما ان الطرف مبهمة فى عندك رطل بحسب التشخص كذلك النسبة مبهمة بالتشخص فالقول بابهام الطرف فيه ومنع ابهام النسبة مكابرة محضة ورفع الابهام عن النسبة يستلزم الرفع عنه على حسب رفعها عنه فان رفع الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رفع عنها بوجه رفع عنه بوجه فالتمييز فى طاب رطل بغداد يا كما يرفع الابهام عن النسبة من وجه كذلك يرفع عن الطرف على ذلك الوجه وكما ان الطرف مبهمة فيه من حيث الجنس كذلك النسبة مبهمة على ذلك الوجه فالقول فيه برفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق فى حيز المنع **قال** ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه قيل فى هذه العبارة شبهة مشهورة وهى انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب الشارح قدس سره بتقييد مقدمها بكون التمييز لم يكن نفسا فيما انتصب عنه وكذلك قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا وانت خبير بان شمول قوله اسما يصح جعله لما انتصب عنه لقوله طاب زيد نفسا انما هو اذا جعل الصحة عبارة عن الامكان المقيد بجانب الوجود واذا الضرورة فيه مسلوبة عن الجانب المخالف والجانب الموافق جاز ان يكون ضروريا كما اذا كان التمييز نفسا فى المنتصب عنه او لم يكن ضروريا بل جاز ان يكون التمييز للمنتصب عنه وان يكون لمتعلقه الا انه لما قيد الشارح قدس سره المقدم بالقيد المذكور خرج نحو طاب زيد نفسا عنه فبقى الجواز المجرد وح يرد انه يلزم على تقرير الشارح اتحاد الشرط والجزاء فشبهة الانتقاض وان كانت مندفعة عن العبارة بتقييد الشارح لكنه يلزم اتحاد الشرط والجزاء الذى يرد على ما اختاره بعض الشارحين من ان المعنى ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فلا فائدة فى العدول عنه الى ما ذكره الشارح قدس سره ثم المنفى فى الشرطية الثانية ما كان مثبتا فى الشرطية الاولى بعينه وهو جواز الامرين من كون التمييز للمنتصب عنه ولمتعلقه

لان نسبة تمييزها ثابتة مع الفعل او الامكان العام المقيد بكلا القيدين الى ما يتعلق فيما جعل المتعجب منه وهو كون الاسم مما يكون منه و بيانه
منه و هو قيد بان يكون بعد ان التعجب منه نحو ما طاب زيد نفسا ما كان من شأن المتعجب منه يتحقق مع جواز الامرين بمنتفي في الشرطية الثانية
مبني ما كان خاصا بالمتعلق ... ... في شأن المتعجب منه
يصح جعل المتعجب عنه اذا رجح ... الاولى والثابت في الاول
كون التمييز هو الصحيح جعل التعجب عنه بعد الممكن في شأن المتعجب عنه ينبغي ان يكون المنفي العام و صحة جعله للتعجب منه
القيد المذكور فان قلت مع الصحة مع الامكان الخاص عنه محوج الى اعتبار القيد فينبغي ان يتعين للاعتبار قلت لا فرق
بين الامكان العام لان اتحاد الشرط و الجزاء لازم في كليهما في كلا الشرطين مما الاحتياج الى القيد موجود فيهما اما
في الامكان العام فلان الشرطية الاولى فيه وان لم تحتج الى القيد لكن الثانية محتاجة اليه لان في جواز الامرين بلا قيد
يكون على تعيين احدهما ما يكون خاصا بالمتعجب عنه وثانيهما ما يكون خاصا بالمتعلق فكيف يترتب عليه قوله فهو متعلق
فلا بد من القيد ليخرج نحو طاب زيد نفسا مع انه يكون خاصا بالمتعلق و ح يلزم اتحاد الشرط و الجزاء في الشرطية الثانية على تقدير
الامكان الخاص و اللزوم للاتحاد فيه في الشرطية الاولى فقط قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه اما ان اراد به
قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا فذاك ان خلاف الظاهر لا هو مفهوم من عبارته لكنه موافق للقاعدة المشهورة والتي نقلها
الشارح قدس سره والتقريب غير تام الا ان اراد به انه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه او بعد جعله لازما او مستندا اليه فهذا
اصلا كما هو الظاهر من عبارته فالتقريب وان كان تم لكن هذا الادعاء ليس بشيء لا ينبغي كيف وقد قال النحاة والتمييز في الاصل فاعل او
مفعول او موصوف والبعض قد صرح بعض الافاضل بان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل
فاعل كيف لا و ذلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز فالتعميم هذا الادعاء مناف للقاعدة المشهورة التي تلي وبالجملة
القاعدة المشهورة تخصيصا لا دعاء بها وان كان هذا الادعاء حقا فالقاعدة المشهورة باطلة فلا سبيل الى تصحيح القاعدة ... وتخلل وجه صحة ...
عدم تقدمه ما هو فاعل معنى ... تقدمه ... فاعل معنى و ليس الفاعل لفظا على ما يشير اليه قول الشارح قدس سره والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل كيف و شرط في قولهم نشرا هو فاعل معنى وقد تقدم قال الشيخ الرضي يقال انما لم
فاعل الفعل المذكور و اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل و ليست العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك
الاصل كالمفعول بالم يسم فاعله كان له ما كان مفعولا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل
فاي مانع ان يكون للفاعل اليه اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقدم انتهى كلامه قوله على قاعدتهم وهي
ان التمييز فيه ... فاذا كان قاعدة النحاة ما ذكره لا يلزم ان يكون التمييز عن النسبة فاعلا بمعنى النسبة بل قد يكون فاعلا معنى
نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفس زيد وقد يكون مفعولا نحو فجرنا الارض عيونا لانه كان في الاصل فجرنا عيون الارض
ونحو امتلأ الاناء ماء و ربح زيد تجارة فكان في الاصل ربح زيد في تجارته و ح لا معنى لما يراد بان التمييز في ربح تجارة
ليس فاعلا معنى و لا مفعولا معنى فتدبر لانه ان اريد انه ليس فاعلا معنى بان تم ارادة ان يكون فاعلا معنى فاعلا حقيقيا

لا مجازيا لكن لا نم انه ليس بمفعول معنى عندهم اذ قد عرفت كونه مفعولا معنى ولا معنى لقولهم ان التمييز لا يتقدم على الفعل
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل بنفسه او بعد جعله متعديا او بعد جعله لازما اذ هذا القول منهم انما يصح لو لم يقيدوا بالقاعدة
المشهورة لكنهم قالوا ابهاما فلم يصح منهم بانه من حيث المعنى في كل ما فيه التمييز عن النسبة الا ان يقال انهم وان قالوا بان التمييز
عن النسبة في بعض المواضع مفعول معنى الا انه يصح تاويل الفعل فيه على وجه يصير المفعول فاعلا ولذا حكموا على الاطلاق
انه لا يتقدم على الفعل للعلة المذكورة فكان باب التاويل مفتوحا فينبغي ان لا يتقدم المفعول على الفعل في نحو كسرت الزجاج
لانه فاعل معنى بتاويل انكسرت الزجاج لان الفعل المتعدي يدل على مطاوعته قال هو المخرج قيل اخراج المستثنى
عن الحكم بعد الحكم غير متصور لانه يلزم التناقض ولا قبل الحكم لانه ليس داخلا في الحكم قبل الحكم فكيف يخرج ولا من التناول
لان التناول باق بعد الاستثناء فبالضرورة يكون مجازا عن المنع فيكون المعنى هو منع لبعض ما تناوله الصدر عن الدخول
في الحكم بالا واخواتها والمجاز غير مستعمل في الحدود فالتعريف المذكور اولى بالنسبة الى التعريف المشهور فقوله اولى اشارة الى
ان المراد من عدم استعمال المجاز في الحد انه لا فضيلة له فيه لا عدم الجواز كما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح في الجزا
عند قوله وانت خبير بان تعريفات الادباء مشحونة بالمجاز غير واقع له فتامل قال من متعدد جزئياته فان قلت
جزئياته مرفوع على انه فاعل المتعدد وهو غير معتمد فكيف يعمل فيه قلت هو معتمد على موصوف مقدر فان قلت لا يكفي في
تقدير الموصوف اقتضاء الصفة بل لا بد له من قرينة قوية عند الجمهور قلت قد انضم اليه اقتضاء الضمير في جزئياته له والتقدير
من شيء متعدد جزئياته اي جزئيات ذلك الشيء ويحتمل ان يعتمد على حرف الجر قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح
منهم من يجعل حرف الجر احد ما يعتمد عليه قوله مشيرا بالقوم اي بالقوم فقط فلا يكون الصدر مثنا ولا المستثنى فلا يكون الا
للاخراج اذ كونه للاخراج انما يكون اذا كان الصدر مثنا ولا فيكون الا بمعنى لكن المشددة وزيد اسمه وخبره محذوف
والتقدير لكن زيدا لم يجئ قوله لان الكلام في كونه آه علة لقوله لا حاجة الى آخره قوله بدليل قوله او كان ما بعد عدا
او خلا دليل على قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا ولقائل ان يقول كون ما بعد عدا او خلا منصوبا يعني انه مفعول لهما
وكذا بعد ليس ولا يكون على انه خبر لهما انما هو لبيان اصل الاعراب واما بعد اعتبار اقامتها مقام الا صارت بمعنى الا وصار
ما بعدها منصوبا على الاستثناء قوله الا ان يقال آه الا ان يقال المستثنى المفرغ حكمه ما ذكر بعد فهو في حكم المستثنى فلا حاجة الى القيد
لاخراج ما ذكره قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه قال الرضي
بعد ذكر ما ذكره الشارح هذا كله في المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به وذلك قوله في الكتاب وحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء
كان متصلا او منقطعا فهي وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلذلك
وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب
لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف في نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو
قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وبهذا اندفع ما قيل لعليهم مبناه ان العامل في الاستثناء مطلقا ما ذكره وليس كذلك

لان العامل في الاستثناء المنقطع هو الا بمعنى لكن وخبره محذوف فالتقييد بالمتصل ههنا واجب اذ البيان في الاستثناء المنقطع
من المتعلق المذكور في قوله لانه مستثنى متعلق بالفعل تعلقا معنويا في المتصل هو انه جزء مما نسب اليه الفعل دون المنقطع اذ لا يتوهم
الناظر دخول ما بعد الا في حكم ما قبلها ولو حمل ما ذكره على مذهب المتأخرين بكون المراد بالتعلق هو الاول فيكون البيان مختصا
بالمتصل فيلزم اهمال حكم المنقطع ثم معنى الفعل يمكن اعتباره في جميع ما ليس فيه فعل ولا اقل ان يعتبر ما يفهم من نسبة الجزئي الى المبتدا
فيعتبر في نحو قولك الزيدون الا اخاك اعني ايكسان الزيدين منتسبون الى انهم اعني ابك الا اخاك ولو سلم انه ليس في الجملة معنى الفعل
فيقيد قوله الفعل او معناه بهذا القيد ان امكن وصح جاز ان ينصب المستثنى بالجملة التي ليس فيها معنى الفعل اذ الجملة ليست اقل
مشابهة للفعل التام كلاما بالفاعل من المفرد الذي تم بالتنوين فينصب التميز ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء قوله ولا يتصور
اي في المنقطع شيء من البدل لان العدد ليس قيدا ولا الرضا يكون شيء منه مع ولا جزؤ فلا يتصور فيه بدل الكل والبعض وليس بحيث يكون
النفس عند ذكر المستثنى منه منتظرة لذكر المستثنى للمنقطع فلا يتصور بدل الاشتمال قوله الابدل الغلط فانه يتصور ظاهر الانتفاء العلاقات
الثلث المذكورة وبالنظر الى حقيقة الامر لا يتصور فيه بدل الغلط ايضا واليه اشار بقوله وهو لا يتصور آه قوله لا يتأتى بدل الغلط
لا يقصد الا بطريق السهو او الغفلة وفيه ان بدل الغلط لا يكون صادرا عن سهو وغفلة بل هو صادر عن روية وفطانة كما في المستثنى
المنقطع وانما الصادر بطريق السهو او الغفلة هو المبدل منه فالمذكور في معرض انتفائه كونه بدل غلط ليس فيه الا ان يقال المعنى ان
الغلط لا يقصد الا بسبب ذكر المبدل منه بطريق السهو والغفلة وهو اعم من ان يكون المبدل منه مذكورا بسهو او غفلة حقيقة او
بطريق السهو والغفلة بان يرى المتكلم نفسه ساهيا او غافلا مع انه ليس كذلك بل يتعمد لذكره تنبيها ومبالغة هو فصيح قوله والمستثنى
المنقطع انما يقصد بطريق الروية والفطانة فيه ان كون المستثنى المنقطع صادرا عن الروية لا يمنع بدل الغلط اذ هو ايضا صادر
عن الروية انما المانع منه كون المستثنى منه صادرا عن الروية بخلاف المبدل منه في بدل الغلط فالوجه ان يقال المستثنى منه في المنقطع
صادر عن الروية لا عن الغلط ولو بطريق التعمد فلا يتصور فيه بدل الغلط ولو حمل هذا الا ان يقال المعنى المنقطع انما يقصد بسبب ذكر
المستثنى منه بطريق الروية قوله والى البعض مطلق وقع لما ذكره الرضي من ان فاعل جاء وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان القوم
من قولك جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل
انتهى ووجه الدفع ان المراد بالبعض كان لا بعضا معينا ولا شك ان مجاوزة البعض المطلق اياه وخلوه يستلزم مجاوزة الكل
وخلوه فان قلت ان كان البعض المطلق شاملا لزيد ايضا يلزم مجاوزته نفسه وهو باطل وان لم يكن شاملا له فالمراد به غيره يلزم
التخصيص قبل ذكر المستثنى وهو ايضا باطل اذ التخصيص انما يكون بالمستثنى قلت نختار الشق الثاني ونمنع كون التخصيص بغير المستثنى
كيف والفعل في قولك جاءني القوم عدا زيدا ليس منسوبا الى القوم فقط بل هو منسوب الى القوم مع عدا زيدا صرح به الرضي قوله راجع
ضمير عدا الى غير زيد اشارة الى ان اخراج المستثنى من المستثنى منه قبل النسبة الى الفاعل قال الرضي زبدة الكلام ان دخول المستثنى
في المستثنى منه ثم خروجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك
القوم المخرج منهم زيد جاؤا لانه لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة وكون
عدا وخلا لا فرق بين الفعل نسبا الى المستثنى منه لا ينافي كونهما جزئين من المنسوب اليه كما ان الا جزء منه وذلك لان ذلك لبيان الحاصل

والجزئية انما هو بعد اقامتها مقام الا وصيرورتها بمعناه كما قيل في فعلي التعجب فالآن صار بالمعنى الا وصار ما بعدهما منصوبا على الاستثناء فاندفع ما قيل كون عدا وخلا جزئين من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وهما ظرفان للنسبة فيكونان متاخرين عنها وما قيل ان المنصوب بعد خلا وعدا مفعول فلا معنى لجعله من الملحقات بالمفعول ثم الضمير في عدا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم المذكور في المثال الذي ذكر في الشرح الا انه لم يتعرض له الشارح لكونه ظاهر الاخفاء فيه وتعرض لما هو خلاف الظ فان قلت الضمير مفرد فكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معنى الا انه مفرد لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظرا الى المعنى واللفظ يدل عليه قول الرضي فيما نقلنا عنه آنفا القوم الخارج عنهم زيد جاء وقول العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الفاظ العام ام اسم لما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه مثل الرهط دخل والقوم خرج هذا كلامه على انه يصح افراد الفعل المسند الى ضمير الجمع بتاويله بالجمع ويصح ان يقال كما حكم بلزوم اضمار الفاعل حكم بلزوم الافراد ايضا ليكونا اشبه بالا كما التزم الافراد في فعل المدح والذم فاندفع ما قيل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جعلوا الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاءني القوم ليس زيدا الا انه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظ فتدبر فيه وفي اخواته طرد اللباب على ان عدم استقامة تقدير الكل على الاطلاق ثم كيف ويجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيدا منهم وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر الفعل المتقدم لان ذلك ليس بجائز في ليس ولا يكون اذ لا معنى لقولك ليس مجيئهم زيدا فينبغي ان يجوز في اخواته طرد اللباب وكون ما ذكره نكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جائزا في خلا وعدا وهو اول المسألة **قوله** قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر هكذا في الحواشي الهندية وفي الرضي قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما وقال ابو سعيد السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر واغلب كما ذكر سيبويه انتهى وفي المفصل وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد بهذا اللفظ فظ ان ما في الشرح والحواشي ليس بسديد **قوله** وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة في المغني وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير كون ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه هذا كلامه **قوله** حال من الضمير المجرور اختاره على البدل ليكون القيدان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى في البدلية احسن منه في الحالية اذ المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخ عن القبح والمعنى على البدلية ويجوز النصب ويختار البدل في المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى لطف هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل مستثنى واقع بعد الا عن مطلق المستثنى المحكوم عليه بجواز النصب واختيار البدل ينادي باعلى صوت على ان ذلك لا يجوز في مستثنى وقع بعد غيرها من الادوات كما ان الحال ينادي ايضا على ذلك ولا تفاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى حتى يختار احدهما على الآخر فما قيل اختار هذا التوجيه لانه يشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا هو المقصر بالنسبة ولا يشعر بنفي البدل في غير الا ليس بموجه وان كان من وجيه

فان قلت للعقد بيان حال المستثنى ولو جعل قيدا فيما بعد الا مما يلزم ان لا يكون المستثنى مقصودا بل في حكم التتمة فلعل الشارح قدس سره اختار الحالية لما قيل للعقد بالبيان بعد له ويجوز ان مستثنى وقع بعد الا لا مطلق المستثنى والمحكوم عليه بالتتمة يشتمل الا الاول قوله والحال انه قد ذكر المستثنى منه اشارة الى تقدير قد لان الماضي المثبت لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع حالا واما الضمير والواو فقد يكون فيه كلاهما او احدهما وفيما نحن فيه ليس فيه ضمير بل الواو فقط لكن الشيخ الرضي صرح بانه اذا لم يكن فيه ضمير وجب اظهار قد والواو حيث قال فان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما ولا يقع جاءني زيد قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو انتهى وصرح به الفاضل الهندي في الارشاد حيث قال ويجب اظهار قد وقد استغنى الضمير وما ذكره الرضي ظاهر في انه لم يكن ضمير في اللفظ وجب الواو واظهار قد وليس الشرح على انه ان لم يكن فيه ضمير في اللفظ اذ معنى كيف وجاءني زيد وخرج عمرو يكن فيه تقدير الضمير ولو كان الامر كما قلت لما حكم بعدم جوازه مع امكان تقدير الضمير فلا حكم على الاطلاق بعدم جوازه حمل ان المراد عدم كونه في اللفظ فقط قوله على حسب العوامل اي على حسب اقتضائها فان اقتضى العامل الرفع يرفع وان اقتضى النصب ينصب وان اقتضى الجر يجر ولا ينصب على الاستثناء وكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط الا لانه سقط بما قيل ان اريد عامل المستثنى لا يصح التقييد بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى معرب ابدا على حسب العوامل ان اريد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب لعامل نفسه لا لعامل المستثنى منه والبعض اجاب باختيار الشق الاخير وان لزيد جر لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه لان مررت بدون الباء لازم فلا يقتضي النصب وانما يقتضيه بالباء فيكون متعديا فظهر انه لا دخل لكلمة الا في نصب المستثنى نصبا محليا وانما كان له دخل لو كان نصبه على الاستثناء وليس كذلك بل الشيخ الرضي ناظر عامله الفعل بواسطة الا ليس على ما ينبغي وكذا قول من قال ان عامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى ايضا ليس على ما ينبغي قوله ليكون المعنى ثبت زيد دائما فان قلت معنى ما زال على ما قال الشارح ثبت اي شيء يفهم الدوام قلت يفهم من الدليل لان النفي يفيد الدوام فان قلت الاصل في النفي الاستمرار فوجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة فورود ما زال للنفي انه واذا اقتضى دائما دوام النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت قال سيد المحققين سند المدققين في حواشي المطول النفي اذا ورد على النفي يكون النفي المورود عليه مثبتا والاثبات والمنفي الوارد على حاله فيفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام الاثبات فاعلم ان الفعل الدال على النفي فيما نحن فيه يدل على ثبوت النفي بجملته في الجملة كالفعل الدال على الاثبات مثل وجد يتحقق فهو يدل على الاثبات في الجملة فقبل دخول النفي عليه فيكون نفيا اثباتا دائما بل نفيا انما يتحقق فيما اذا دخل النفي على الصحيح فانه لا بد من بيان وجه جعل النفي المورود عليه مثبتا الاثبات ولم يتعرض على اصلك لو ورد على ما ذكره ان لم يقل الشارح قدس سره معنى ما زال ثبت دائما لان نفي النفي اثبات دائما قوله لمقبل انا لا نسلم انه يلزم منه لو لم يثبت يلزم استثناء الشيء من نفسه فانه ان يلزم توهم ذلك في الواقع او بادي الرأي وعلى التقدير بين يرد عليه قوله ولا يخفى ما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه لا عبرة ببادي الرأي فينبغي ان يراعي ما فيه الدقة واللطافة وبهذا اندفع ما قيل لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لكان اولى قوله فخبر مرفوع على انه محمول على خبر احد فان قلت قد دخل الا ونسخ على النصب والجر عليهما لكن سبق انه اذا انتقض النفي الذي كان المنسوخ موقوفا تعين ما يفيد بالا جاز ابطال العمل بالا نحو ما زيد الا قائم وما عمرو الا ذاهب لما فيه من التناسخ وعمل ما ضعيف لا يجوز اعتبار المقدر في المثال المذكور الناسخ حرف النفي

اعتبر قلب معنى قولهم لا يجوز اعتبار المقدر انه لا يجوز بلا ضرورة اما اذا دعت اليه فيجوز وفيما نحن كذلك فانه لم يبق طريق لاعتبار ذلك المقدر بناء ما ذكره الرضي وقال ابن برهان ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف وقيل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كما وأجاب عنه الشيخ الرضي بقوله ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير من دونه ايضا على رأي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهته ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا انتهى كلامه ومنه يظهر ان ما ذكره في بحث الاستثناء من انه اذا وجد منه مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل حمل في نحو ما زيد شيئا او شيئا الا شيئا وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة مخصوص بغير لا التي لنفي الجنس وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ لو نعت اسم لا المبني الاول المفرد المتصل نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن **قوله** محل قريب وهو نصبه بكلمة لا فان محل لا في الاسم هو النصب الا ان المفرد مبني لتضمنه معنى من قال الشارح في المنصوب بلا التي لنفي الجنس اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهها ومحلا كما هو مبني على الفتح الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه لان لا لا اثر لها ولا عمل في الاسم المبني والخبر مرفوع على ما كان قبل فالمبني عنده مرفوع محلا على انه مبتدأ والخبر المرفوع خبره وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب قال صاحب المغني ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالف الاخفش والاكثرون وقال القاضي في تفسير ولا ريب في المشهورة مبني لتضمنه معنى من منصوب المحل على انه اسم لا النافية للجنس العاملة عمل ان لانها تقتضيها ولازمة للاسماء لزومها وبهذا اندفع ما قيل انه ليس لاحد في المثال لا محل لبعيد **قوله** مع كسر السين او ضمها مع القصر قال الشيخ الرضي الكسر مع القصر مشهور واما الضم معه فغير مشهور **قوله** بفتح السين وكسرها مع المد قال الشيخ الرضي الفتح مع المد مشهور والكسر معه غير مشهور **قوله** فكانه لما انجر كانه جواب عما قيل ان غير اقام مقام الا وبمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فانبغى ان يجري الاعراب على المستثنى فلم اجرى على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لما اشتغل بالجر لاضافة غير اليه اجري اعرابه على غير لكونه قابلا كما اجري اعراب الجزء الاخير على الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير عارية له وهو لما بعده على الحقيقة قال الشيخ الرضي والدليل على ان الحركة لما بعد غير حقيقة جواز العطف على محل ما بعد غير نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد واتى كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجري على غير ابتداء لا انه كان على المستثنى اولا ثم انتقل اليه **قوله** وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا والا رجلا او الا حمارا اذا كانت رجال في حيز النفي للعموم والمعنى كل رجل فكونه غير محصور ثم كيف وقد لا يخرج منه فرد اصلا ويؤيده استثناء الرجل والواحد وان كانت بمعنى كل جماعة فهو مستغرق لجميع افراده لوله وخروج الواحد والاثنين لا يضر في كون الجنس محصورا ولو سلم انه غير محصور فصحة الاستثناء

معنوية كيف والمستثنى يجب ان يكون جزأ من اجزاء المستثنى منه او جزئيا من جزئياته والواحد والرجل بالنسبة الى الرجال كم
كذلك صحته باعتبار ان الرجل جزئي من جزئيات مدلول اصل اللفظ وهو الرجل لا يدل على ما هو المقصود من ان الاستثناء
يتعذر في غير محصور اذ الجنس الغير المحصور هو الرجال لا الرجل والى قد جعل قبيل ذلك ما جاءني رجل او رجال من قبيل المستغرق فكيف
يكون غير محصور والى قال الشيخ الرضي معترضا على القاعدة وربما كان المنكر محصورا فيكون صفته لعدم دخوله قطعا فيه كقولك
عندي عشرة رجال الا زيد فصفة الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو وكان
معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس باثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني
جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فليس شيء مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع والى قال وقوع المنكر
المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء
متصل انتهى وبهذا ظهر ان قول الشارح وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الليس بسديد قوله لعدم دخول ما بعد في ما قبله
قوله بيقين متعلق بقوله دخول ما بعد فاذا انتفى الدخول بيقين احتمل الدخول على سبيل الاحتمال واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي
في الاستثناء متصلا كان او منقطعا اذ مدار المتصل على وجوب الدخول ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول قوله لم تحقق
شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة ووجوب عدم الدخول في المنقطع
على مذهب المبرد تجويز الاستثناء مع هذه الشرط والى لا يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول فان قلت لا يلزم من ذلك الحكم بعدم
لاحتمال البدل قلت لا يكون البدل الا في كلام غير موجب والآية الكريمة موجبة صريحا غير موجبة ضمنا وهو غير معتبر قال الرضي
نفي المعنوي مجرى اللفظي الا في قليل اقل رجل زيد الى وتصرفاته قوله وفي الآية الكريمة بانه آخر كذا في اللباب وما قال الشارح
الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم تفسدا فيلزم
لكن اللزوم مجموع مركب من الموصوف والصفة وانتفاء المجموع المركب لا يلزم ان يكون بانتفاء كل واحد من جزئيه بل يجوز ان
ينتفي بانتفاء احد جزئيه فجاز ان يكون انتفاء اللزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المطلوب وهو الرد
على المشركين القائلين بان مع الله آلهة اخرى تعالى عنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يحصل الا بجعل الا وصفا قوله المراد بعدية المسند
لدخولها آه فيه انه يلزم اخذ المعرف في المعرف ويلزم ارتكاب المجاز في قوله الى اسمها اي الى ما يصير اسمها بالقوة القريبة
يلزم استدراك قوله واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها لانه لا يلزم اخذ المعرف في المعرف اذ المراد من اسمها وخبرها ما هو
بعد دخول كان صار المدخول اسما وخبرا حقيقة يدل على ذلك قوله ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
ولو لم يصر الاسم والخبر بعد دخول كان اسما وخبرا حقيقة فاي وقت يصير الا ان يقال لا يصير اسما وخبرا حقيقة بمجرد دخول كان
بل بعد اسناد احدهما الى الآخر لانا نقول حينئذ يكون الاسناد مقدما على تقرر الاسم والخبر مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال المراد
ببعدية المسند لدخولها ان يكون كونه مسندا حاصلا بعد دخول كان على معموليها ولا شك ان هذا المسند في كان زيد يضرب
ابوه انما هو الجملة لا يضرب الا ان اسناده اي كونه مسندا انما يحصل قبل دخول كان لان الجملة اسند الى زيد قبل كان حاصلا
قبل دخول كان لان كان من دواخل الجملة الاسمية لانا نقول لما غير كان المبتدأ عن الابتدائية غير الاسناد الواقع

بين اجزاء تلك الجملة وحصل اسناد آخر لعد تقرر الاسم **قوله** وهو اقواها لقلة الحذف فيه بالقياس الى الوجوه الثلثة لكون المحذوف

فيه ثلثة كان مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء ولموافقته للمعنى الذي هو مقصود المتكلم اذ مراده ان كان نفس عمله خيرا لا

ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولان رفع الاسم الذي بعد الفاء اولى من نصبه لان رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو

شائع كثير ونصبه بتقدير كان او فعل آخر وحذفه ليس شائعا كشيوع حذف المبتدأ والمبتدأ فيه حذف الجملة بخلاف حذف المبتدأ

فانه مفرد وعكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني اضعف واقبح لكثرة الحذف فيه وهو حذف كان والجار والمجرور الذي هو

خبره مع حذف المتعلق في الشرط وكان مع اسمه في الجزاء فيكون المحذوف خمسة اشياء بل ستة وايضا هذا الوجه مخالف للمعنى

الذي هو مراد المتكلم ونصب الاسمين ورفعهما متوسطا اذ في كليهما المحذوف اربعة اشياء في الاول كان مع اسمه في الشرط

والجزاء وفي الثاني في الشرط كان مع خبره الذي هو الجار والمجرور بل المتعلق ايضا وفي الجزاء حذف المبتدأ والاول اولى بالنسبة

الى الثاني لموافقته للمعنى المقصود ومخالفة الثاني له **قوله** فتمثل به ما عمل بالاول الى قوله الا حذف اللام مشير الى انه زيدت كلمة

ما عوضا عن كان على تقدير الكسر ايضا اذ لا يتصور القول بالوجوب بدون ان يشتغل شيء بخبر واجب الحذف فالقول بوجوب

الحذف على تقدير الكسر مع القول بان ما زائدة للتاكيد وليست عوضا عن كان مشكل وما المانع في ان جعل للتاكيد

والعوض معا فان قلت عبارة الشارح قدس سره مشعر بكون ما زائدة مع كونه عوضا عن كان مع ان النحاة لم يعدوا

بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه تقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله

هذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا من كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها كذا قال بعض الافاضل

فكيف يصح ما ذكره الشارح قدس سره قلت يجوز ان يأول قوله زيدت كلمة ما ويراد به اوردت في الكلام بعد ما لم يكن فيه لا ان

ما بعد ان زائدة على انه ليس المقصود من ذكر مواضع زيادة ما ان زيادتها مختصة بها بل المراد بيان ما غلب زيادتها فيه كيف

وقال الجرمي والربعي والكسائي بزيادة ما قيل خلا وعدا مع انه ليس من المواضع التي ذكروها في بحث الزيادة لزيادة ما

وايضا قال الشيخ الرضي في بحث نون التاكيد وتجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اواخرها ما المزيدة في غير الشرط

اختيارا نحو قلما تقولين وكثيرا ما تقولون وليس من تلك المواضع وايضا قال في بحث حروف الزيادة وعلى مذهب من

اعمل ليتما وانما واخواتها يكون ما زائدة مع انه ليس من تلك المواضع وايضا قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائدة في كلام

العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون

زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت انما سميت زائدة لانه لا تتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت

وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام

الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به فقوله لا تتغير بها اصل المعنى آه مشعر بان الحرف الزائد لا يزيد

في اصل المعنى شيئا بوجوده ولا ينقص منه شيئا بعدمه ويلزم منه ان يكون ما في حيثما اذ ما زائدة اذ وجوده وعدمه سوا

بالنسبة الى اصل المعنى ولهذا قال في بحث نون التاكيد كذا اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن

وحيثما تفعلن وايهم ما تفعلن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذ ما وحيثما واما ما ذكره الرضي في بحث حروف الزيادة من قوله

١٩٥

وليست في حيزها زائدة فليس معنى لدبل نقله عن الني حيث قال ولم يعد ما الكافة وان لم يكن لها معنى من
لما تأثير اقوى وهو منع العامل من العمل وليست في حيزها زائدة لا معنى لها هي المصحح لكونها جانبين وهي الكافة ليس لها
الا زائدة ثم اعترض على النحاة فقال ويجب انهم لا يريدون بتأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد في الباء ومنع الاعراب
لا التي يزاد في العطف على النفي والنهي ونحوه من الاستغراقية لهما من كون الحروف زوائد ويريدون تأثيرا
ما لهما من زيادة تمام المقصود منها ان ما ذهبوا اليه ليس بشي بل ينبغي ان يعد زائدة كل حرف لا يتوقف عليه اصل
ان الرضي بين ما نسب المحشي اليه على ان قوله ما لم يتعلق به غرض في الكلام ظاهر في عموم السلب اذ النكرة في حيز
فافاد ان الحرف الزائد حرف لا يكون متعلق الغرض اصلا فخرج عن هذا التعريف جميع الحروف الزوائد
منها يتعلق به غرض من الاغراض اللفظية والمعنوية او من كليهما وهذا ما لم يذهب اليه احد قوله لانه اشهر قال الشيخ الرضي
كان مع اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت
تأكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده انتهى الظاهر ان قول ابي علي تعليل لقول سيبويه وانت خبير بانه لم يتم
الا ان يراد بعدم الحسن عدم الجواز او يراد بعدم الجواز عدم الحسن قوله ولا يبعد ان يقال الخ وح يصح جعل مطلق الاسم
لانه ح كلمة منه ولو خص المنصوب بالمنصوب لفظا وتقديرا يصح ذلك بجعل اليه تجوزا باعتبار ان للاكثر حكم الكل قوله
الاحوال المترادفة ما كان ذو الحال واحدا قوله ما بقي من الضمير المرفوع في يليهما فيكون الاحوال متداخلة والاحوال المتداخلة
ان يكون الاول منها حالا من شي والباقي من ضمير في الحال الاول قوله والكسر في جمع المؤنث السالم
قوله بلا تنوين وان لم يكن لتعيين ما ينصب بالالف ذكره اشارة الى مذهب الجمهور فانهم يكسرونه بلا تنوين
بكسر فيه شبهة بتنوين التمكن وحده احترز عن قول البعض فانه يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين
للمقابلة لا للتمكن قوله والكسر احترازا عن قول المازني فانه يفتحه بلا تنوين حذرا عن نفي الفتحة الحركة ... بعد الا ...
معربا بالحركة قبل دخولها قال الشيخ الرضي وهذا اولى ما قيل طردا للباب على نسق واحد قوله في جميع هذه الصور ليست ...
لا جل انه تعيد الجزاء حتى يقال انه لو اذا الشرط لغني عنها وهل لتقترن الجمل بالفعل قوله بحذف اللام فيه ان حذف اللام ...
للتأويل بالنكرة اذا كان اللام في الجنس لازما وليس كذلك بل يجوز حذفها واثباتها الا ان يقال اختيار الحذف على الاثبات ...
فتأمل قوله بحسب اللفظ بان يغاير لفظ كل واحد من الوجوه وصورته لما حصل من الحركات والسكنات للفظ الآخر وصورته ...
لا بحسب التوجيه واعتبار وجه الاعراب في كل من الوجوه مغايرا لما يعتبر في الوجه الآخر مع قطع النظر عن مغايرة الصورة ...
الا عتبار ليست الوجوه خمسة ولا ستة بل ازيد لمن قال ان الوجوه ستة وعد عكس الخامس سادسا فقد سهى لان ...
من حيث الصورة متحد مع الثالث والثاني مغاير له في وجه الاعراب وان الوجوه بهذا الاعتبار ليست منحصرة في ستة بل زائدة
عليها كما لا يخفى بالتأمل في هذا التركيب قوله بان يقدر لهما خبر واحد فيه انه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لانه يلزم ان يكون
الخبر الواحد المقدر معمول الكلمة لا وللابتداء وهو غير جائز فكيف يقدر لهما خبر واحد فان قلت الممتنع هو توارد المؤثرين الحقيقيين
مطلقا قلت بل الممتنع في الاصطلاح توارد المؤثرين اللفظيين واحدهما اللفظ والآخر ما هو من صفات اللفظ كالابتدائية قوله

فهذا اي برفع الاول وفتح الثاني قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لا في الاول بمعنى ليس وفي الثاني لنفي الجنس **قوله** والا
اي وان لم يتعين لعطف جملة على جملة بل يجوز عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد يلزم ان يكون قوله الا بايه منصوبا ومرفوعا
لان خبر لا بمعنى ليس يكون منصوبا وخبر لا لنفي الجنس يكون مرفوعا **قوله** وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لا في الاول
لنفي الجنس الغيت عن العمل لوجود شرطه وهو التكرير وفي الثاني لنفي الجنس الغية الا انها ليست ملغاة بل عاملة **قوله** عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبرا **قوله** او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد على ما مر من الشيخ قدس سره لعطف
المفرد على المفرد والجملة على الجملة وفيه انه يلزم توارد المؤثرين المتنع اصطلاحا وهما الابتداء وكلمة لا على اثر واحد وهو الخبر
الواحد **قوله** اي تاثيرها اشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوي اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب والحمل عليه يوجب
اخراج نحو لا رجل في الدار اذ لا عمل لكلمة لا في رجل بل هو مبني مع انه مقصود بالبيان في هذه المسئلة **قوله** حيث لا يرجى ما قيد
به لان التمني لا يكون الا في الممتنع او الممكن الذي لا طمع في وقوعه **قوله** ولكنه نون لضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه بحث
لما عرف من امتناع تنوين المبني لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام الله يا مطر عليها شاذ قبيح **قوله** لمكان الاتحادي
لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت يعني لانهما عبارتان عن شيء واحد فلا الداخلة على احدهما كانه داخل على الآخر فالفاصل
بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل والنعت في الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فهذا الوجه في الحقيقة بيان
لقرب النعت من لا التي هي سبب البناء فما قيل ترك هذا الوجه لظهوره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا ليس بموجه وان كان
من وجيه **قوله** والاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا **قوله** وتوجه النفي اليه لان الاصل في النفي اذا دخل على كلام
فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصا فنحو لا رجل ظريف في المعنى لا ظريف وهذا ايضا بيان لقربه من لا
قوله اي فحكمه الاعراب اشارة الى انه محذوف المبتدأ لا محذوف الفعل لما قال صاحب المغني اذا دار الامر بين المحذوف فعلا
والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف و
اما الفعل فانه غير الفاعل الا انه قال اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت فانه
يرجح الاول اولى وفيما نحن فيه كذلك لان قوله وان كان معرفة او منفصولا وجب الرفع مؤيد لتقدير الفعل بان يقال فيجب الرفع وايضا
فيه تقليل الحذف بالنسبة الى قوله فحكمه الاعراب لا غير وكلا العبارتين صريحان في نفي البناء لا مزية لاحدهما على الآخر في الصراحة
وعدمه فما قيل لم يقل فالاعراب واجب لنفي البناء صريحا مع انهما سيان في الدلالة على الاعراب فقط فلا يرد ما قيل الاولى
ان يقال فيجب الرفع ليس بموجه وان كان من وجيه **قوله** لمكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثير لا حتى يجوز في اسمها الرفع عند
التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرد بخلاف ما فان تاثيره قوي فيؤثر في بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو مع الفصل
بالعاطف وعلى هذا لا حاجة الى قوله المظنة الفصل بلا المؤكدة وعلى ما قررنا ظهر ان الجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفي في
منع البناء كما في المعطوف على المنادى ليس بموجه وان كان من وجيه **قوله** وسائر التوابع اي ما في التوابع بعد الوصف والعطف
من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظي اذ بالمعنوي لا يؤكد الا المعارف فلا يؤكد اسم لا النكارة **قوله** ينبغي ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى هذا ما ذكره الرضي ناقلا عن الاندلسي ثم فصل ذلك فحكم بجواز بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل

صاحب يل وهو مبني على تجويزه جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا احكم بجواز البناء في البدل عن المنادى ذا بني عليه حيث قال ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يتم معناه من المتبوع كما تم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه تبعية الاول جاز ان يعتبر مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ وياخانيد قيس والثاني يا غلام بشر ولبشر اعربا بالوجهين عطف البيان عنده بدل فحكم تم نقل ما ما التاكيد فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك انتهى فاقيل لا يخفى ان قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء ان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند الشيخ الرضي فهو تم كيف وهو صرح بالجواز في المشبه وان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند المعترض وغيره من القائلين بالوجوب فحكم الرضي بالجواز لا يضر تم كيف وهو انما ذكره الاعتراض ليس لسند الا ان يقال انه تحقيق لكن الظاهر من العبارة انه اعتراض قوله

الرضي قوله في جواب اراد جواب الاخ لا غير اذ اثبات الالف مختص بالاب والاخ من بين الاسماء الستة صرح به الرضي وشارح اللباب وصاحب المنهل قال في مثل غلامين اذا مثل عنوين كل تثنية ولا يختص حذف النون بمثنى معين ولا بمطلق المثنى بل يجري في كل مثنى ومجموع قال لم يجز تركيب لا اباله لان لا ابا فيهما الا نسيج فاعلا للفعل لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة لكونه قسما من الاسم والفاعل في حقيقته تركيب

ال

صه

يجب رفعه لكن فيجب علم ان ان لا قوله وهي زائدة وليست نافية لكنها تشابه النافية لفظا مكان ما نافية فيه فيصير نفي على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصار ان كالا النافية للنفي قوله ونافية مؤكدة قال الشيخ الرضي نافية لا زائدة وعند الكوفيين والعلم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بان لا تجمع الجمع بين الحرفين المتفق للمعنى الا مفصولا بينهما بالشيء كما في ان زيدا لقائم وما انه جمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد ونفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد تشعر بهما معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمجرد التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه الخ فان قلت قد وقع في القرآن ولات حين مناص بنصب حين فعلى هو الخبر وتقدير ليس او لفظا آخر قلت قال صاحب المغني اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلثة مذاهب احدها انه كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما انه في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه يقال لات يليت كما يقال الت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء كما في ست وربت قال الشيخ الرضي اما التانيث الكلمة قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة

ابن طرادة واستدل ابو عبيدة بانه وجدها فى الامام وهو مصحف عثمان رضى الله عنه مختلطة بحين فى الخط ولا دليل فيه فكم
فى خط المصحف من اشياء خارجة عن حد القياس وشهد للجمهور انها يوقف عليها بالهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين وان
التاء قد يكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشرى وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى ؛ لو كان فعلا
ماضيا لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضى وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات دائما فانهم يقولون
لات اوان ولات هنا ولا يقولون تاوان وتهنا الثانى فى عملها وفى ذلك ايضا ثلثة مذاهب ايضا احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها
مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده فى الآية لا ارى حين مناص وعلى
قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم قال الشيخ الرضى وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع
متعينة ولا يتبع دعوى كون لات هى لا التبرئة ويقويه لزوم تنكيرها اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف
كما فى لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين مناص كما فى لا عليك الثانى انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم
وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش ؛ الثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين
والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلفت فى معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا فى لفظ الحين وهو ظاهر قول
سيبويه وذهب الفارسى وجماعة الى انها تعمل فى الحين وفى مرادفه قال الزمخشرى زيدت التاء على لا وخصت بنفى الاحيان
قوله اى اسم ليخرج لو لم يفسر كلمة بالاسم لخرج الحروف الاواخر ايضا اذ المراد باشتمال الشئ على علم المضاف اليه ان يكون
ذلك الشئ موصوفا به لاشك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الاخير ومعنى كون الشئ موصوفا به انه مذكور بعده ذكر الصفة
بعد الموصوف والاعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا للحرف الاخير قال لفظا او تقديرا كان على الشارح ان يقول او محلا كما قال
فى المرفوعات وكون المصرح ذاكرا اقسام المعرب لا يصلح نكتة لعدم ذكره لوجوده فى المرفوعات ايضا وكذا كون الجر
محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة والياء اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف مع انه قال فى المرفوعات
او محلا وايضا عدم الشمول للكل لا يقتضى عدم الذكر بل القول على وجه يختص بالكسر **قوله** وما هو شبه به اى ومن اسم هو مشبه
بالمضاف اليه من حيث ان جره حصل بالعامل كما ان جر المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان الاضافة لفظية او معنوية على
على ما ذهب اليه المصرح واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر فى اللفظية فانما عمل المضاف الجر فى المضاف
اليه لمشابهته للمضاف فى المعنوى فى التجريد عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف فى المضاف اليه الجر فى المعنوية
لنيابته عن الحرف كذلك يعمل المضاف فى اللفظية فكان الحرف فيه مقدر حكما فلا ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامى غير مجرور **قوله**
المشهور بينهم فان المشهور انه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة **قوله**
اى ملفوظا كان جعل الشارح قدس سره لفظا او تقديرا خبر الكان المحذوفة وجعل المصدر بمعنى المفعول ليكون التركيب موافقا
لما هو الاكثر فيه وفى امثاله من وقوع كان واسمها ان ذلك محتاجا الى الحذف الا ان الحذف قياسى اذ قالوا حذف كان فيما كثر
وقوعه قياسى ولاشك فى ان وقوعه فى مثل هذا التركيب اكثر من ان يحصى بخلاف جعله حالا من حرف جر فانه وان لم يحتج الى
الحذف الا انه يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفى امثاله ويستلزم كون المصدر حالا وهو سماعى عند الاكثرين وان اجازه المبرد

ووقوع المصدر حالا قياسا اذا كان المصدر من انواع الفعل كاتانا سرعة دون ضحكا وفيما نحن فيه ليس كذلك لان قتلا او قعدا من انواع التوسعة وتحوج الى اعتبار عمل العامل المعنوي بلا ضرورة وهو ما في الواسطة من معنى الفعل لانه كيف يكون حالا من حرف جر وهو نكرة وحينئذ تكرة هي الحال يجب تقديم الحال لانا نقول ذلك الوجوب عند كون ذي الحال نكرة محضة وهذه ليست كذلك لتخصصه بالاضافة مع ان التقديم مخصوص بما سوى المجرور قوله حالا كون ذلك المقدر مرادا حالا من اسم كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه قوله وهو الجر قيل ان التعريف لفظي والاحتراز عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقية نعم تحصيل صورة غير حاصلة قوله اي تقدير الحرف اي في الاضافة او تقدير الحرف القيد بكونه مرادا اثره فلا يرد نحو حسبت زيدا قائما وتجريه تاديبا قوله اي منسلخا عنه اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي الزوال من باب ذكر اللزوم وارادة اللازم ويحتمل التفنين ظاهره ما قيل ان العبارة محمول على السلب وان المعنى مجردا هو عن تنوينه قوله لان التنوين او النون دليل آه هذا الدليل يقتضي وجوب حذف التنوين او النون من المضاف اذا كان فيه لفظا للمنافاة بينها وبين الاضافة واما اذا لم يكونا فيه لفظا فيجب ان يضاف من غير اعتبار انه لو كان فيه لحذف كما قال الرضي من غير ان يعتبر حذف تنوين المقدر كما في غير المنصرف والمبني نحو من حواج بيت الله وكم رجل على ما عليه البعض لان ما ذكره واقتضيه الدليل المذكور والية اعتباره غير معقول لان اعتباره انما كان لاجل انه لابد في الاضافة المعنوية من فائدة لفظية هي رفع الثقل كحذف التنوين وفائدة معنوية وفي اللفظية لابد من فائدة لفظية هي رفع الثقل وهو مفقود فيه لان رفع الثقل من اللفظ فرع وجود الثقل فيه وكون التنوين مقدرا لا يوجب ثقلا في اللفظ حتى يكون باعتبار حذفه موجبا لرفعه على ان كونه مقدرا في غير المنصرف والمبني في حيز المنع وكذا كون الاسم بحيث لو كان فيه لحذف لا يوجب لاعتباره وجه غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المعنوية مفيدة لفائدتين واللفظية مفيدة لفائدة وهو لا ضير فيه الا انه لا يحتاج كثيرة في الاعتبارات واما اعتبار ما ذكره تخفيفا في اللفظ فتعسف بحت وان كان الامر اجيب ان بين حتى يتكلم عليه قوله لانها تفيد معنى في المضاف اي تفيد معنى في ذات المضاف وعلى هذا لا حاجة الى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويجعل قوله معنى في تقييد معنى مفاد الامضاف والمعنى ان المعنوية تفيد تعريفا او تخصيصا المعنى المضاف اذ لو حمل مفاد اللفظية فانها تفيد الية معنى هو التخفيف للمضاف فانها وان افادت معنى الا ان ذلك المعنى ليس ثابتا في ذات المضاف قال كضارب مصر وكريم البلد فان قلت ما الدليل على كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لم لا يجوز ان يكون المضاف اليه معمولا فيه والمعنى مضارب في المصر وكريم في البلد قلت الدليل هو انه غير معتمد على شئ مما يعتمد عليه الصفة والقرينة على التقدير غير ظاهرة واقتضاء الصفة الموصوف لا يكفي في التقدير بل لابد من قرينة قوية قلت وفيه ان ما ذكره يوجد في ضارب زيد وحسن الوجه مع انه قال انهما من اضافة الصفة الى المعمول واما ما قيل من ان المعنى ليس على انه مضارب في المصر وكريم في البلد فهو في حيز المنع وقال الشيخ الرضي نحو مضارب مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل حتى يكون انه معمول مضاف اليه قلت ما ذكره تم في الله خالق السموات ولم يتم في مضارب مصر وكريم البلد اذ المضاف اليه فيهما على التقدير كونه معمولا يكون مفعولا فيه واسم الفاعل يعمل في المفعول فيه والجار والمجرور والمفعول المطلق

والحال مطلقا من غير اشتراط اقترانه بحال واستقبال بل يعمل وجوبا سواء كان بمعنى الماضي او الاستمرار او الحال او الاستقبال ومنه يعلم ان ما قيل في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لان شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار ليس على ما ينبغي لان جواز عمله انما هو بالنظر الى ان الاستمرار يشمل الازمنة الثلاثة فبالنظر الى انه بمعنى الحال والاستقبال جاز عمله وبالنظر الى انه بمعنى الماضي يبطل عمله ومعلوم ان هذا انما يتصور في معمول شرط اعماله فيه بالحال والاستقبال واما فيما لم يشترط فيه ذلك فاسم الفاعل والمفعول بمعنى الاستمرار يعمل فيه وجوبا والمثالان المذكوران المعمول فيهما مما لم يشترط اسم الفاعل لعمله فيه اقترانه بالحال والاستقبال ثم ما ذكر في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول ان اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هو الى المرفوع السببي لا غير فيه نظر ايضا مر بيانه وهو ان اضافتهما الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو وفيه بحث لانه ان اراد انهما لا يضافان الى شيء من المعمولات سوى المرفوع السببي على ما هو ظاهر عبارته فهو غير صحيح لان اسم الفاعل يضاف الى المفعول به نحو زيد ضارب عمرو وان اراد انه لا يضاف الى مثل ما في زيد ضارب في داره عمرو فهو لا يثبت المدعى اذ انتفاء الاضافة الى معمول خاص لا يستلزم الانتفاء الى سائر المعمولات فان قلت قد قال الشيخ الرضي اسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من معمولاتهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما والمضاف اليه فيما نحن فيه لا يصلح فاعلا ولا مفعولا به بل هو ظرف فيثبت انه ليس بمعمول قلت لا يخلو عن خدشة لانه يحتمل كونه مضافا اليه على سبيل الاتساع كما في مالك يوم الدين فيكون معمولا والحق ان المثال يكفيه الفرض ولا يجب ان يكون مطابقا للواقع قوله اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره اي الاضافة بمعنى اللام يكون في مضاف اليه لا يكون كذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره اي يكون صدقه على المجموع منتفيا وذلك اما بانتفاء صدقه على المضاف نحو بعض القوم ويد زيد لان الكل لا يطلق على بعضه وكذا نصف القوم وثلثهم قال الشيخ الرضي وانكان يقال لبعض منهم ونصف منهم ويد منهم لان من التي تضمنها الاضافة هي التبعيض وشرطا من المبنية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين واما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو جميع القوم وعين زيد وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غير قوله الصادق عليه وعلى غيره اي الاضافة بمعنى من يكون في المضاف اليه الصادق على المضاف وعلى غيره وهذا القدر لم يكن كافيا في الاضافة بمعنى من لانه يتناول ما اذا كان اول الاسمين اخص مطلقا من الآخر مع ان الاضافة فيهما ممتنعة فضلا عن ان يكون بمعنى من قال احتاج الى ان يشترط ان يكون المضاف اليه آه قوله واما مساو كليث واسد المراد بالمساواة ما يعم المرادفة في عرف النحاة لان غرضهم ليس بيان النسب بين الالفاظ حتى يكون المساواة له معنى وللمرادفة معنى آخر بل المقصود انه لا يضاف اسم الى اسم يساويه في العموم والخصوص وذلك كما يتحقق في المساواة يتحقق في المرادفة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اعتراض على النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل ويقال بعد العموم والخصوص من وجه ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من والا فبمعنى اللام وفيه انه ان اراد بكون المضاف اليه اصلا

لمضاف انه اصل تبعي منه للمضاف ويتضح منه فكون هذا المعنى معتبرا في جميع صور الاضافة البيانية ثم كيف وثلثة دراهم وقد

دراهم من الاضافة بمعنى من كما صرح به الرضي مع ان المضاف اليه فيه ليس اصلا بالمعنى المذكور ان اراد انه من ذلك بان

يكون اصلا بوجه من الوجوه فكذلك جريانه في جميع المواد لاتخصص بما في المثالين المذكورين دليس المراد فيهما اصلا

للثلثة والاربعة المراد بهما المعدود باعتبار مالا يتم المعدود والاصل بالقياس الى العدد لانه لبيان كميته لانا نقول ليس المراد بالثلثة

الاربعة في المثالين نفس العدد بل المراد المعدود ولان الاضافة فيهما بمعنى من ومن التي تتضمنها الاضافة وهي البيانية وشرطها

من البيانية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين ومعلوم ان الدراهم انما يحمل على الثلثة اذا اريد بها المعدود لانفس العدد

الا ان يقال ان الاصالة تعتبر بالنظر الى نفس العدد اذ يقال ان المبين وان كان اصلا الا ان المبين على صيغة اسم الفاعل ايضا اصل

من حيث انه مبين وانت خبير بان هذا التعميم يدخل نحو فضة خاتمك في الاضافة بمعنى من لان الخاتم مبين المبين من حيث انه

اصل في الاضافة جرد وتطبيقه بمعنى من مع ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف قال الشيخ ويجعلون نحو جرد وتطبيقه بالتاويل

كما هو فضة لان المعنى شئ جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها التبيين او الجر ويحتمل ان يكون من التخفيفه

من غير التاويل كان خاتمك والاضافة بمعنى من واليه قال الشارح قدس سره في بحث لبدل حسنه قوله بدل الكل اي بدل هو

من كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه والاضافة فيهما اشبههما في خاتم فضة مع ان المضاف اليه فيهما ليس

اصلا للمضاف قوله فعولك مبتدأ وقوله بمعنى اللام خبره فيفيد ان كون الاضافة في الامثلة المذكورة بمعنى اللام معلوم مما ذكره و

متفرع عليه مع انه ليس كذلك اذ لو قطع النظر عما ذكره لكان العلم بكون الاضافة فيها بمعنى اللام بحاله لان المبنى والوان الاضافة

للبيان تعين من البيانية وقد علموا بالاستقراء وتفحص كلام العرب ان من البيانية انما يكون اذا صح اطلاق المجرور بها على المبين

وقالوا في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ان من للبيان اذ يقال الرجس هو الاوثان فاثبت المراد والعلم بلا اشكال معلوم مما

ذكره من القاعدة ومتفرع وقيل العلم بالقاعدة وان كان العلم به كان حاصلا الا انه كان مقرونا بالاشكال حيث انه كيف يكون

الاضافة في الامثلة بمعنى اللام مع انه لا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم للاحد ولا علم للفقه ولا شجر للاراك وما ذكره يعلم

حل العقدة الاضافة في هذه الامثلة بمعنى اللام مع ان اظهار من فيها غال من التكلف فاندفع ما قيل الا ان ائمة العربية صرحوا

لانه لا يظهر اوما هم اليه قوله ولا يحتاج فيه اي في كثير من مواد الاضافة اللامية قوله الى التكلفات البعيدة التي تكلفها

من لم يتعقل انه لا يمكن اظهار اللام وذلك مثل ما قال الفاضل الهندي في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كل الاضافة جزئيات كل حيث

او الافراد الا يلزم ما يشكل من الاضافة

زم استعمال كل بدون الاضافة وهو

غير جائز وهذا هو الوجه في عدم جواز اظهار اللام في جميع الاسماء اللازمة الاضافة وانت خبير بان التكلف انما يلزم لو استعمل

في العبارة هكذا وليس الامر كذلك بل هو مجرد فرض والتكلف فيه لاجل السعد فلما قال البعض ان كل الاحاطة والجزئي والفرد مما هو

بانه المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتقسيم اضافة الجزئي الى الكلي ما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد ويمكن ان

حرف الادب دال على ان يراد بالكل المضاف الى الكلي جزئيات ذلك الكلي او افراده . ما يلزم سواء حرفهم بما تقرر في الميزان

كلا للاحاطة كما يكون اللام للاستغراق ويؤيده قول الاوبار ان الاضافة في كل الدراهم من قبيل اضافة العام الى الخاص
اذ الكل انما يكون عاما بالنسبة الى الدراهم اذا اريد به الافراد واما اذا اريد به الاحاطة فلا **قوله** من كل رجل وكلواحد بيان
نقيه عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يخفى ان البيان انما يتم بايراد ازيد من ثلثة **قوله** رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام لوجود الوجه الذي اعتبره النحاة في رد الاضافة بمعنى في الى الاضافة بمعنى اللام وهو ان الكافي في الاضافة
بمعنى اللام ادنى ملابسة واختصاص كقول احد حاملي الخشب خذ طرفك وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة **قوله** قلت نعم
لكن هذا الجواب هو المتعين في هذا المقام لان النحاة لما اعتبروا ادنى الملابسة في الاضافة بمعنى في للرد ينبغي ان يعتبر ذلك ايضا في الاضافة
بمعنى من وعدم اعتباره ليس الا لما ذكره الشارح واما انه يوجد في الاضافة بمعنى في وجه آخر وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة
الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه بهذا التنزيل وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا فهو غير مضر لما ذكره الشارح قدس سره
لانه ان اراد ان المعتبر المجموع فهو ممنوع كيف والنحاة صرحوا بان المعتبر هو ادنى الملابسة وان اراد ان هذا يصلح وجها ايضا
فهذا لا ينافي كون الاول وجها ايضا فما معنى قوله فافترقا وان اراد ان الوجه ما ذكره فكاره اليه لا ما اعتبره فلا بد له من دليل فانا
من ورائه المنع وان اراد ان ما فيه وجهان فهو المتعين للرد دون ما فيه وجه واحد فهو ايضا ممنوع كيف ولا اعتداد بكثرة الادلة
قوله اي ضرب واقع في اليوم بيان لحاصل المعنى من كون اليوم ظرفا للضرب لا تقدير لمتعلق اليوم فلا يرد ما قيل منه النظر ان
في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم **قوله** لان الهيئة
التركيبية في الاضافة المعنوية اذا كان المضاف اليه معرفة لا مطلقا قال السيد السند قدس سره الاضافة الى المعرفة اشارة الى
حضور المضاف في ذهن السامع **قوله** على معلومية المضاف اي على كونه واحدا مشخصا معينا قال الرضي اذا قلت غلام زيد
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له
او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
وانما فسرنا المعلومية بكونه واحدا معينا لان المضاف اذا اريد به الجنس من حيث هو او من حيث وجوده في فرد غير معين يكون
المضاف معلوما للمخاطب لانه اشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع معلوم له مع انه على خلاف وضع الاضافة عند
الشيخ الرضي لانه يقول التعريف في مثله لفظي كما ان العلمية في اسامة لفظية وذهب الى ان الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن
لا يكفي في التعريف لان هذا المعنى موجود في النكرة ايضا فلا بد في المعرفة من الحضور والتعيين في الخارج ولذا قال كل لام التعريف
لا معنى له للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي وبهذا ظهر وجه كون المعرف باللام للعهد الذهني على خلاف وضعه مع كونه مستعملا
عند الشيخ الرضي في الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول في ادخل السوق حيث قال الفرق بين ذي اللام والمجرد
ان المجرد ليفيد ان ذلك الاسم لبعض من جملة بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة
من القرينة كالرؤية في قولك رأيت اسدا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما
مختلفان ومن ثم جاز وصف المعرف باللام بالمنكر نحو ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت بالرجل مثلك وبالحسن
بالرجل خير منك نعم لا يصح القول بانه على خلاف وضعه عند من يقول بان المعرف باللام للعهد الذهني اشارة الى الماهية المجردة

من حيث انها معلومة وان هذا التعريف تعريف حقيقي لفظي وذا لا يتجه الفه منه ايراد قول الرضي دليلا على انه خلاف وضع
قوله نكرة اي جعل ذلك العلم نكرة تعني بان يعبر به لواحد ما غير معين من افراد المسمى بزيد مثلا وليس المعنى انا نجعل نكرة
المراد ارادة هذا المعنى مجازي والنكرة ما وضع لشيء غير معين قوله بان يجعل مثلا فتنكير طريق آخر قوله او المراد به تجرد
… بان التجرد انكان مقتضيا … الوجود
… طويل المسافة بلا فائدة …
مجاز من التجرد فقوله عطف تفسيري له قوله مع حصول الاصل وهو غير متصور اذ لا يتصور الشيوع في المعين فضلا من ان يتيسر
فيه تقليله وبهذا اندفع ما قيل استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في النكرة قوله في لزوم تعريف المعرف وانت خبير بان كون المعرفة في الامثلة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب غير خفي
لزوم تعريف المعرفة لان المقسم بالنجم مثلا لا تعين باللام فتعينه ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف وتحصيل الحاصل فان اريد
على لزوم تعريف المعرف فقد عرفت انه ليس بسديد وان اريد بالمنافاة في اللفظ فهو ليس من باب المحصلين حتى ان المعرفة
من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما لانه بشدة الامتزاج صار لفظة واحدة واعرب باعراب واحد قوله فانما يعين بعبارة
آخر ان قوله لم يبق معناه قوله يعين عبارة مستطرف لقوله لم يبق قدم عليه للاهتمام لانه السبب في عدم البقاء لكن يحتمل ان يكون
قوله يعين عبارة شرطا وقوله لم يبق فيها اجزاء الا ان معنا فيه معنى الشرط قوله الاشارة الى معلومية المعين وهذا اللام كلمة عينه
الكلمة فما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير فيكون توجيه علميته ولو انه ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تفسيح العمل اذ لا فائدة في
ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فالوجه في الجواب ان يقال بان جعلهما علما في باشتهار ونحوه
بجعل التعريف الذي باقيا فليس فيه تفسيح جعلها علما ولا تحصيل الحاصل وفيه بحث لان العلمية ان لم يكن للتعيين بل لجعل التعريف باقيا
فتقدير تعين علمية الاشتهار التعريف عندي هو الغرض من العلم وان جعل التعريف باقيا يلزم تحصيل الحاصل قوله من تركيب تضمنه اي الحاصل
ما في تقدير تركيب مثال فان التخفيف التخفيف مثلا مقابل التعريف والتخصيص فما الحصر فالفائدة اللفظية في التخفيف علم انه لا يفيد التعريف
والتخصيص وما اليه اشار بقوله لا التعريف ولا التخصيص وكلمة الا وان لم يجمع مع النفي هنا استثناء في كلام العرب العرباء كثير في اشعار
العلماء وكذا حققه المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح وقوله في اللفظ اشارة الى انها تفيد نوعي التخفيف اللفظي والمعنوي
وهو اللفظي فمن الحصر يعلم انها لا تفيد التعريف والتخصيص ومن قوله في اللفظ يعلم انها لا تفيد التخفيف المعنوي والمعنى يوصف بالخفة
والثقل يدل على ذلك قول الرضي في بحث جار في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية وايضا قال والخفة
مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على الثقل المعنوي بكونه متصفا بالفرعيين وقال العلامة التفتازاني في شرح
الزنجاني ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وبما ذكرنا ظهر انه دفع ما قيل في قوله في اللفظ لا يخفى
بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر ظاهرا منقطعا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا التخفيف في اللفظ
لا في المعنى فلا يفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قوله لكونها في تقدير الانفصال لان العامل في محل المضاف اليه ما عدا ذهبا
فالذي هو مجرور في الظاهر مجرور في الحقيقة والتنوين المحذوف مقدر معنوي فيكون الاضافة في الحقيقة مثل لا مضافة كذا في الرضي … ان المشابه

بالفعل تقويته لانه من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والمفعول ادعى للمعمول فاذا عرفت فالعطف على محل مجرورهما
جائز عند من قال العطف على المحل له شروط ثلثة احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم
وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرو خلافا لابن جني لانه لا يجوز فلا يجوز
مررت زيدا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبغداديين لان الوصف المستوفي لشروط
العمل الاصل اعماله لا اضافته والثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل هذا ما ذكره صاحب المغني ولا اختلاف في وجود الشرطين
الاولين في المجرور باسم الفاعل والمفعول وكذا الثالث لان الطالب له اسم الفاعل والمفعول القوي عملهما وهو موجود طالب
للعمل ولذا كانت الاضافة لفظية كلا اضافة ووجود الاضافة بالفعل لا يجعله في حكم العدم كيف ولو كان كذلك لما كانت الاضافة كلا
اضافة واليه لو كان كذلك لكان ليس في قولك ليس زيد بقائم في حكم العدم فلا يجوز النصب فيه بالعطف على المحل مع انه جائز
فظهران ما ذكره صاحب المغني وهذا ضارب زيد وعمرو بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون واما العطف على المحل المخصوص
فممتنع عند من شرط المحرز محل تامل نعم العطف على المحل ممتنع عند من شرط لجوازه تعذر العطف على اللفظ او كون المحل اقوى من
اللفظ على ما مر **قوله** اما في لفظ المضاف فقط وذلك في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي **قوله** واما في المضاف اليه
او لفظ المضاف والمضاف اليه معا في السببي او في لفظ المضاف فقط نحو حسن وجهه وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره ولعله
لم يذكره لكونه مختلفا فيه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
ومنعها ابن بابشاذ **قوله** القائم غلامه بالرفع او النصب واما بالجر فممتنع اتفاقا حذف الضمير من غلامه فيه انه وان حذف الضمير
لكنه ابدل منه اللام قال الرضي جئ باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل
الضمير في مثل هذا المقام مطرداً وفي غيره اليه عند الكوفيين والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير اما في الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير فلا يقوم فكيف حصل التخفيف قلت لعل حصوله لان الضمير كان متحركا واللام ساكنة
فاللام اخف من الضمير صرح به الشيخ الرضي **قوله** واستتر في القائم فيه ان استتار الضمير في مثله غير جائز لان مجرد قيام الصفة
بالسبب لا يدل على صفة للموصوف في ذاته والاستتار انما جاز اذا كانت الصفة دالة على صفة الموصوف في نفسه سواء كانت
هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد عليه الشفقتين اي قبيح وان لم يدل على صفة له لم
يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد احمر غلاما لانه لا معنى لجميع الا انه صاحب
سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه صفة لنفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت اليس يدل الصفة في نحو زيد ابيض ثور على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه
مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب هذا كلام الرضي **قوله** واضيف القائم اليه اي الى الغلام لكن بعد جعله
منصوبا تشبيها بالمفعول اذ الرافع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب فانه ليس نعتا للمنصوب ولا يجوز اضافة النعت
الى الموصوف في الاصل اي المعنوية فلا يجوز في الفرع اليه اي اللفظية **قوله** والمراد ان المشار اليه آه ويمكن ان يقال المشار
اليه ثم كل واحد من الامور الثلثة الا انه فرع على كل عليحدة ولا محذور في ذلك لتفرع على وجود التخفيف وانتفاء التعريف

جواز الاول وامتناع الثاني وعلى وجوب التخفيف وانتفاء التخصيص جواز انحصار باضرب الضارب زيدا اذ لو افاد ثبت التخصيص لتقيما
او انتفاء اللزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وفرع على التخفيف امتناع الضارب زيد **قوله** ولا شك انه لا دخل لانتفاء الاخفى
لانتفاء التعريف اذا التخصيص في جواز انحصار باضرب والضارب زيد ثم كيف ولو افاد ثبت التعريف لامتنع اللزوم تحصيل الحاصل
ولو افاد ثبت التخصيص فيما او امتنع اللزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وبهذا سقط قوله وعلى هذا كان الانسب **قوله** وعلى هذا
بناء على انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا انتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه
متفرع على الامرين وبها التخفيف وانتفاء التعريف كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على
امرين وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب وهذا المعنى ما لم يسوق كلامه حيث قيل
بجواز افعاله وقيل لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا ورد عليه البعض ولما رضى ان النفي
متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما جعله المعترض يعني ان النفي متقدم في الذكر وعبارة المتن حيث قال
فيقتضي الترتيب الذكري ان يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذلك واليه اشار بقوله فالترتيب الذكري
اوفى قيل ان النفي وان كان متقدما على الاثبات لان العدم سابق على الوجود وليس فيه وجه ما لكان من وجه ثم قوله الا ان المتن في حكم
الذي معناه اثبات شيء ونفي ما عداه واحد جزئيه الذي هو الاثبات ثم كيف وفي القصر الحقيقي ان مقصود وان معناه فيه كان نوعا
العواب مقصودا ثم لكنه ... والانتفاء اليه مقصود ثم ثم اوفاده بان الملائمة لسوق الكلام منحصر في توجيه ممنوع اليه كيف وقد
فصلنا ثم بكلا التوجيهين لان معناه انه لا يعتبر فيه انتفاء التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار لا يجوز ان يقدم
الفرع الثاني امر واحد واصل الاول متعدد وكذلك يصح ان يقال اصل الثاني مذكور صريحا واصل الاول مذكور ضمنا فليس قوله فقط
لتوجيه غير لازم لتوجيه الفاضل المحشي كما زعم ويحتمل ان يكون المعنى بناء على ما ذكره انه لا دخل لانتفاء التعريف والتخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف بخلاف السابق فان انتفاء التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان اصله وجودي بخلاف اصل الفرع السابق فانه
ليس بوجودي فانه مركب من الوجودي والعدمي وللوجود شرف على العدم ويمكن ان يقال النفي والاثبات مقصود وان معاني الحصر
والفرع الاول ثبت لها بخلاف الثاني فانه ثبت للاثبات فقط والمثبت لما اقوى فتقدمه لقوة ما يقتضي تقديمه بالنسبة
الى ما يقتضي تقديم الثاني فتامل **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة والمصادرة جعل المدعى عين الدليل او جزءا منه و
على التقديرين يلزم توقف الشيء على نفسه انما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة اذ لم يجعل امتناع الضارب زيد دليلا
عليه ولا جزءا منه بل جعل الجواب عن تمسك الخصم بامتناع الضارب زيد والمحذور فيه ان الجواب غير صحيح اذ يقول الخصم امتناع
الضارب زيد اول المسئلة فينبغي ان يجاب عن استدلال الخصم على وجه لا يحتاج الى اعتبار امتناع الضارب زيد فهذا هو المفهوم
من الشرح وظاهر ان قوله وضعف الجواب ليس دليلا على امتناع الضارب زيد فما قيل ان في هذا الجواب استدلالا على
امتناع الضارب زيد بضعف الجواب الآتي الذي استدل عليه بامتناع الضارب زيد فليس بوجيه وان كان من وجه **قوله**
رفعه على الفاعلية وهو قبيح لخلوه عن ضمير الموصوف **قوله** ونصبه على التشبيه بالمفعول قال الشيخ الرضي وهو حسن لكون النصب
توطئة للجر وهو حسن فيكون النصب اليه حسنا قال لكن قل استعماله لاستنكار في انظار النصب ما هو فاعل حقيقة لا على التميز **قوله**

يعني سيبويه قال الرضي اما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو
منصوب لا غير نحو الضاربه فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب وتحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون
ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او
مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة قوله اي لمعموليته لا يخفى ان التاويل في احد الموضعين مشير الى التاويل في الآخر لاتحادهما
في باعث التاويل والاول احق ان يشار الى التاويل فيه الا ان الشارح قدس سره اختار التاويل في الثاني اشعارا
بان كون حمل الثاني مفعولا له لجاز هو المختار لجريانه على الطريق السابق لا لكونه مفعولا له يقال اذ يبقى ح قوله وانما جاز
بلا تعليل مع ان السوق لبيان تعليل انما جاز بل اعتبار انه علة لانما جاز وبهذا اندفع ما قيل كانه غفل عن قوله حملا على
المختار فاخر التاويل الى آه نحو ما قيل الانسان مشتق من النسيان قوله فاتحد فاعل المفعول له اذ فاعل المفعول له على تقدير
كونه مصدرا مجهولا هو الضاربك كما ان فاعل الفعل المعلل اعني جاز ايضا الضاربك قوله ولن يتصور اي لم يجئ في استعمال
العرب ضاربنك اي اتصال الضمير مع وجود التنوين قوله ولقائل ان يقول آه فيه انه لو كان كما سمع من العرب قبل الاضافة هكذا
مع انه ليس كذلك وان التنوين لو كان مما ينفصل الضمير عن العامل لفصلة لسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع وانما المسموع الا
بحذفه قوله وحصل التخفيف جدا في المضاف بحذف التنوين للاضافة وفي المضاف اليه وان حصل كونه متصلا الا انه ليس من
التخفيف المعتبر في الاضافة اذ هو ليس الا بحذف التنوين او نوني التثنية والجمع او بحذف الضمير من المضاف اليه فما قيل حصل
التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه حصل التخفيف المعتبر في
الاضافة فليس كذلك وان اراد انه حصل فيه شيء من التخفيف وان لم يكن معتبرا فلا كلام فيه قوله من غير اعتبار حذف تنوينهما
قبل الاضافة للاضافة متعلق بقوله ثم حمل في الاصل ثم حمل الضاربك على ضاربك من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة للاضافة
اي من غير اعتبار حذف تنوين المعمول قبل الاضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه للاضافة على تقرير الشارح
قدس سره ومنه ظهر ان قوله من غير لا يجوز ان يتعلق بقوله مضافا الى ضمير كما هو الظ من عبارته قدس سره قوله لانهما ليسا
من باب واحد وهو ظ لكن يرد عليه انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد مع انهما من باب واحد كما حمل الضاربك على ضاربك
كما قيل وذلك لان وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر وفي صورة النزاع ايض وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل
مضافا الى ظاهر واما ما قيل عليه ان قياس الضارب زيد وضارب زيد على الضاربك وضاربك قياس مع الفارق فلا يصح
وذلك لان الضاربك وان لم يشارك ضاربك في تخفيف المضاف الا انه يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد و
ضارب زيد فانه لا شركة بينهما في التخفيف اصلا فليس بشيء لان شركة الضاربك بضاربك في تخفيف المضاف اليه في حيز المنع
كيف وفي المقيس هو الضاربك ليس فيه شيء مما ينفصل الضمير لاجله عن العوامل اما انه ليس فيه التنوين الذي به انفصل الضمير
عن العوامل لاجله فظ لان الغرض ان التنوين سقط للالف واللام واما انه ليس فيه غيره فظاهر فاذا ظهر ان الضاربك ليس فيه تخفيف
اصلا لا في المضاف ولا في المضاف اليه ظهر فساد ما فرع هذا القائل على وجود التخفيف في الضاربك في المضاف اليه من قوله
ويظهر من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في احسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة قوله المضاف اليه

اى الذى اضيف اليه صفة تقوله صفة مفعول بالرسم فاعله لقوله المضاف اليه قوله وادرجاع كل من الضميرين بتذكير الضمير
والتانيث لان العصر يذكر ويونث مع انه مضاف الى المونث قوله بمعنى آخر فان معنى التركيب الوصفى وصف شئ الشئ بما
لايستفاد من التركيب الاضافى الذى معناه كون الشئ منسوبا الى الآخر بواسطة حرف الجر وكذا لايستفاد من الاول فكيف
يقوم احدهما مقام الآخر لاستفادته وكون هيئة التركيب الاضافى فى الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع
اختلاف معناهما ممنوع ولم لايجوز ان يكون استفادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلهما كلا اضافة
لكونهما فى تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات قوله فلا يقال اى اذا بين ان احد المعنيين لايقوم مقام الآخر فى الاستفادة
فلا يقام تركيب اضافى ويراد منه المعنى الوصفى قوله وهو قوله ذكر الضمير الراجع الى القاعدة بتاويلها بالاصل والقانون او بناء على
ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى قوله والجامع صفة للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ
على التقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت او المسجد واذا كان كذلك فكانه لم يسبق ذكره قوله منطويا عليه اى مشتملا عليه غير محتاج
الى ذكره لشهرة كونه صفة له فصار بحيث يفهم منه وحده الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة الا ان هذا المعنى فى الجامع ليس
حقيقة بل ادعاء ولذا قال الشارح قدس سره فيكون بمنزلة الصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان تجعل الجامع مسجدا بعينه
حيث قال يجوز عندى ان يكون مثله اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا
والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة الحمقاء
هذه المختصة لفائدة التخصيص وهذا هو الذى نقله الفاضل من الرضى ثم قال وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فضمير حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه
ما اورده مولانا عصام الدين من التشنيع كل التشنيع قوله حتى صارا اى جرد كان اسم غير صفة فى انه استعمل بلا موصوف فاضافته
الى قطيفة للتخصيص لا لانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيفة مونث والجرد مذكر فكيف يكون صفة للقطيفة ولذا قال
قال الشيخ الرضى ان المعنى شيئ جرد اى بال فحذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين قال يرا افادت اى ما
التعريف او التخصيص افادة الاضافة التعريف لان اللام اما للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين لا تفيد التعريف واما
التخصيص فانما هو اذا كان اللام للعهد الذهنى وهو بعيد فى امثال هذين المثالين المتقدم من قوله اى عبير فاصار فع توهم
تخصيص على معنى بعير وتخصيص وهو ليس بمستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فيهما خفاء اذا اريد بالشئ الموجود وحمل
اللفظ على الموجود واما اذا اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم
والموجود فلا خفاء فى كون العين اعم من الشئ قوله يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ اشارة الى انه لا يتعين الاول
للحمل على المدلول ولا الثانى للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو
جاءنى سعيد كرز فان المجيئ قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجيئ من اللفظ وان اقتضت حمل الثانى عليه حمل
عليه نحو تلفظت بسعيد كرز اى تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول وبهذا ظهر ان ما ذكره الشيخ الرضى
من قوله تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه لا يطلق اللفظ ويراد به مدلو

يطلق اليه مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب بهذا اللقب ولا ينعكس التاويل اذ لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز الاسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ليس على ما ينبغي وذلك لانه ان اراد بقوله ولا ينعكس التاويل بانه لا يصح العكس اصلا اينما وقع سعيد كرز فهو مم وقوله لانهم ينسبون آه ان اراد به انهم ينسبون الى الاول على الدوام ما لا يصح نسبته الى اللفظ فهو ممنوع كيف وقد يقال تلفظت بسعيد كرز وتكلمت بسعيد كرز على ما ذكره وان اراد انهم ينسبون في بعض الاوقات فالتقريب غير تام وان اراد انه لا يصح العكس في امثال جاءني سعيد كرز فلا كلام فيه لكن لفظه يشعر بانه لا ينعكس التاويل على الدوام **قوله** فاتت جاءني مدلول هذا اللفظ هذا طريق آخر لتنكير العلم اذ قد يتاول بواحد من سمي بالاسم كما يقال في جاءني زيد وزيد آخر اي جاء واحد من الجماعة المسماة بزيد وقد يتاول بصفة اشتهر مسماه بها كان يذكر حاتم ويراد جواد والاول قد يتاول بمدلول ما اضيف الى كرز اي جاء مدلول كرز والتاويل الثاني لا يجري في كل علم بل في علم اشتهر مسماه بصفة والاول وان كان جاريا الا ان الظاهر ان الحاصل من التاويل مركب توصيفي فلا يمكن الاضافة فتعين في هذا المقام تاويله بمدلول **قوله** الا ان قصدهم بالاضافة التوضيح اي رفع الاحتمال الحاصل في المعرفة باضافته الى ما ليس فيه احتمال لكونه اشهر واللقب في الاغلب يكون اشهر بالقياس الى الاسم فالاضافة لغرض التوضيح انما هو باضافة الاسم الى اللقب لا الى العكس نظرا الى ان العكس كانه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس الخ **قوله** واختلف في ان ايهما الاصل قيل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل انتهى اقول قوله للساكنين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله فتحت جعلت الفتحة واجبة للساكنين فيشير الى انه لو لم يكن الساكنان لكان الاصل اختيار الفتحة اذ هو المقابل لوجوبه لا ان السكون هو الاصل فكون قوله وفتحت للساكنين ظاهرا في ان السكون هو الاصل تم **قوله** حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي هي حرف يصح وقوعها في ابتداء الكلام كالكاف التشبيه فانه يصح ان يقال كزيد اخوك **قوله** او حكما كالباء فانه على تقدير بنائه على السكون وان لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم ابتداؤه حكما لانه لا استقلال له يصح ان يقع في الابتداء رجل لم يقع لعارض **قال** ولا القلب على صيغة المعلوم وفاعله ضمير يذيل **قوله** بسبب القلب الذي ليس لعلة مطردة بخلاف سلمي لانه وان لزم فيه التباس المرفوع بغيره الا ان القلب لعلة مطردة ولا يترك الامر المطرد لالتباس حصل في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر مع انه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول كذا في الرضي وهو منقوض بان قلب الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما واجب لعلة مطردة فينبغي ان لا يترك للالتباس مع انه ليس كذلك لانهم علليا اترك تعليل اقول واعوار واسوار وتقول وبيار وجواد طويل وغيور للالتباس وقالوا ان ترك الادغام في قردد وسرر للالتباس الا ان يقال في الامثلة المذكورة يلزم التباس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز ارتكابه وفيما نحن فيه يلزم التباس بعض احوال الكلمة ببعضها **قوله** فيما هو كالكلمة الواحدة ان قلت اذا اجتمع المثلان اولهما ساكن وجب الادغام سواء كانا في كلمة او في كلمتين فلا حاجة الى قوله كالكلمة الواحدة فما كانت الحاجة اليه لدفع توهم من توهم انه من قبيل قالوا وما وفي يوم مما اجتمع المثلان في كلمتين واو لعابدة فانه لا يجوز الادغام لرعاية المد مع وجوب المقتضي فدفع ذلك التوهم

بان رعاية المد انما هو فيما اذا كان المثلان في كلمتين واما اذا كانا فيما هو كالكلمة الواحدة فالادغام واجب **قال** تثقيل سليمي
آه قيل هذه العبارة ولا تخلو عن خدشة لان المقصود منها ان تثقيل التثقيل يمكن ان يقال لانه اذا اضيف وان كان
المقصود تعقيد التثقيل فهو مشترط يستغني عن الجزاء المتقدم بما دل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء
بمثل هذه العبارة **قوله** مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** يوجب بقاء الفتحة قبلها لغير ياء ان اراد بقاء
الفتحة بعد الادغام كما هو الظاهر من قوله قدس سره وتثقيل مسلمي حيث لم يقل مسلمي ثم ادعى فالملازمة ممنوعة كيف والقاعدة انما هو
في حفظ الفتحة وان اراد قبل الادغام فالملازمة انما تصح لو كان بين اجتماع المثلين وبين الادغام زمان وهو غير مسلم وهما رقعا
في آن واحد **قال** فاخي وابي قيل قدم الاخ لكونه ابعد عن خلاف المبرد خلافا فبنيا على السماع والسماع انما هو في الاب
فقط وانا خالف في الاخ لحمله على الاب كما قال الشارح قدس سره واما التقدير عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا
على الاسلوب السابق **قوله** فتقاربهما لفظا لكون كليهما على حرفين بالنقل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان
فعل بفتح العين صحيحة يجمع على افعال وقد جاء جمعهما عليه كاباء واخاء والحم وان كان اليه مفتوح العين بدليل انه جاء جمعه
على احماء الا انه ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى **قوله** اي امرأة فانها صرف العبارة عما هو الظاهر المتبادر على اشتمال
هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكارا لان ينسب الى المخاطب انه قال حمي وعدم صحة القول في الاول **قوله** لن
نقل بعضهم وهو ابن يعيش وابن مالك **قوله** في الاسماء الاربعة وهي اب واخ وحم وهن ونقل عنه الخليل فيه نظر
والصحيح في اخ واب فقط **قوله** في الاكثر قال الشيخ الرضي وهو صحيح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع
حوف سقوط العين للساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما **قوله** تمم
تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فان فاعلة الوصفية تجمع على فواعل قلت يدل
على ذلك شهرة التابع في الالسنة وايضا المراد تابع الاسم فلا وجه لتانيث تابعة والقول بان التانيث باعتبار
تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل ثان كل ثانية وباعراب سابقتها **قوله** اي تابع اشارة الى
دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس بثان ووجه الدفع فلانه انما يخرج
لو كان الثاني محمولا على حقيقته وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر بالثاني
فوصفه بقوله متى لوحظ مع سابقه وحاصله ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وان كان بالنظر الى غيره ثالثا
او رابعا عبر عنه بالثاني اشعارا بان المنظور انما هو نسبته الى المتبوع لا الى غيره واشارة الى ان المراد بالثانوية بحسب الرتبة
لا بحسب الذكر فحينئذ التعريف كما لا يرد الثالث والرابع لا يرد التابع المتقدم على المتبوع فمن استشكل عليه بالتابع المتقدم فهو لم يتصور كلام الشارح
حق التصور ولو لم يذكر الشارح قدس سره قوله اي متاخر وقال كل ثان متى لوحظ مع سابقه الى آخره لكان احسن **قال**
قوله ناش كلما بالتعدية ليتعلق الى او صفته بقوله باعراب سابقه فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالنكرة
قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى معموله لانه اذا كان للاستمرار جاز عمله وكذلك فلا يكون معرفة وان قلت انه ليس
بمضاف الى معموله فالجواب ان الاضافة للعهد الذهني لانه يراد واحد غير معين من الجملة يعني ان المناسب ان يقال ناشيين

٢١٣

لان الموصوف وهو متعدد واذ المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بجنس اعراب سابقه وعند تعدد الموصوف الواجب في الصفة القائمة بهما التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لا قائم كلاهما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة **قوله** لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فلم يتغير الجهة ولم يتعدد لان تغير الجهة وتعددها انما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول وفيما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعدد بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقا واحدا او عمل فيهما معا على انهما مسند اليهما وكذا في سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور في قصد المتكلم انما هو المتبوع والتابع جميعا فالعامل انما عمل الرفع او النصب او الجر فيهما معا باعتبار تعلق واحد لا باعتبار تعلقين كما في المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره وهو ماخوذ من كلام سيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي حيث قال دفعا لما ذكره الرضي في رد ما قال المصنف من جهة واحدة ليخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلت تتغير الجهات بسبب تغير اسمهم كلوا حد من الاول والثاني قلنا ان تقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم تقول الاخبار المتعددة للمبتدأ نحو هو الغفور الودود وكذا المسندات في نحو جلست زيدا جالسا اتما قلنا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا تتغير اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع لانا نعني تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما في المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح ونحو قولك جاء زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل من حيث انه يقتضي مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم تقول الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شيء مما ذكرت تابعا يتبدل بالفعل فقط والمراد ما هو تابع يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ومن قال ان الرفع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة فله ان تقول بتعدد جهات في العمدة والفضلات فان كون الشيء عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى ومنه يظهر انه لا يرد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وامثاله مما كان الحال المجموع الا انه اجري الاعراب على الجزئين بتكرار الجاء والمعرب حين الاعراب لان الثاني فيه وان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع الا ان المتقدم والمتاخر ليس متقدما ومتاخرا بالرتبة بل باللفظ وانه لا يرد على قول الشارح قدس سره لان المجيء المنسوب آه انه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله منسوب اليه مع تابعه ان المجيء من حيث انه يقتضي مسندا اليه عمل فيهما معا على ما قرره السيد السند قدس سره وغلام زيد ليس كذلك فان قلت الصفة الا وضحة ذكرت للمدح والذامة للذم واليقينة تذكر للترحم او التاكيد فلا يكون نسبة الفعل فيهما الى الموصوف والصفة معا بل الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصفة لاغراض مخصوصة لا ينافي ان يتعلق الفعل بهما معا فتكون

٢١٣

ثبت الفعل فيها الموصوف فقط في غير المبهم وكذا عطف البيان والتاكيد اذ تنطق ان الفعل في جاءني ابو حفص عمر وزيد نفسه
كلهم منسوب الى المتبوع والتابع معا واما البدل فانه منسوب الى المتبوع فقط فانه بدل من دليل فانا من وراد المبهم وكذا في جاءني زيد وعمرو
وجاءني زيد لا عمرو واذا الفاعل احد الامرين وهو لا يتم بدون التابع فتعلق الفعل بهما تعلقا واحدا فعل فيهما الرفع معا قوله تصيبه
او حكما تعميم لقوله لفظيا قوله ليست في موقعها لانه لاحاجة الى الافراد والتعريف انما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الافراد فلا
يليق دخوله على المراد منه فيه الافراد قوله وبالجنس لانه انما يكون بالجنس والفصل والى هنا وجه الفرق بين الجنس والفصل والفصل وهما يكتسبان
ليسا بمجردين لا بعيدين تشخص الافراد قوله و قوله مبتدأ او بدل بدل منه او عطف بيان وقوله الى بدل من مبتدأ والتي تدل على معنى خبر
مبتدأ التفسير او حال من متعلق فعل المفهوم من نسبة الخبر وهو احتراز الى المبتدأ اي ينسب اليه الاحتراز حال كونه مفسرا بالتفسير المذكور
احتراز خبر مبتدأ قوله دلالة مطلقة اشارة الى ان مطلقا صفة لدلالة فان قلت كيف يصح جعله صفة للدلالة وهو ذكر والدلالة مؤنثة
قلت صح نظرا الى ان الدلالة عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى او فهم المعنى من اللفظ او انفهام المعنى منه او عبارة عن
انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى واما ما قيل يجعل قوله مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اي يدل على معنى حال كونه دالة
عليه مطلقا غير مقيدة فليس بوجه لان من وجه قوله احتراز عن سائر التوابع اي باقي التوابع غير الصفة فان البعض وان دل
على معنى في متبوعه الا ان دلالته عليه ليست مطلقة بل مقيدة بخصوص مادة لا يعم دلالة التابع في الامثلة المذكورة بهيئة
تركيبية مع متبوعه بل لاضافته الى ضمير المتبوع لا نقول اضافة التابع الى ضمير المتبوع ايضا من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع والتقول
بان اضافته الى ضمير المتبوع ليس من جملة هيئة تركيبية في غير المبهم قال السيد المحققين سند المدققين في دفع الايراد بالامثلة المذكورة
في حواشي الرضي هكذا قد ذكر المصرح في بعض تصانيفه ان ما ذكر في تحديد الالفاظ يراد انما يذكر للدلالة عليه فاذا قيل المعمول به
ما وقع عليه فعل الفاعل يراد ما ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكر ولان جعله انما ذكر ليستند اليه الايجاب لا ليدل على معنى زيد به
وكذا العموم انما ذكر ليدل على احاطة الحكم للقوم واما كون العموم شمولا للحكم فامر لازم لا مقصود اصلي فلفظ كلهم يدل على حال النسبة
قصدا لا على معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا هذا كلامه هنا وبما ذكره الشارح قدس سره وما نقلنا عن السيد ظهر انه لا حاجة في اخراج
عن التاكيد الى ان يعرف النعت على وجه آخر وتقييد بقيد غير الشمول كما فعله الرضي وتبعه العلامة التفتازاني المحقق التفتازاني قدس سره
العزيز حيث قال في المطول هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول ثم قال بينه وبين الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير
عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وظهر ايضا بما ذكرنا ان ما قيل في وجه العدول عن التعريف
المشهور المذكور في الكتاب انما عدل عن التعريف المشهور لانه اورد بان قوله مطلقا مما لا حاجة اليه لان الحال يخرج بقوله
تابع وتاما فيما انه يصدق على التاكيد في قولك جاءني القوم كلهم لانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول وتمامه انه يصدق على البدل
في قولك اعجبني زيد علمه فانه يدل على معنى في متبوعه وهو غير الشمول فللاول حذف قيد مطلقا وللثاني ذكر قيد غير الشمول وقد ثبت
زاد لفظ ذات ليس بشيء اما الاول فلانك قد عرفت ان قوله مطلقا ليس لاخراج الحال حتى يكون مستدركا بل لاخراج التاكيد
والبدل والمعطوف وايضا على تقدير جعل قوله مطلقا لاخراج الحال ليس هذا ولو لم يذكر لم يخرج الحال بل يخرج بقوله تابع
لكن ذكر قوله مطلقا لدفع الوهم واليه اشار السيد قدس سره في حواشي الرضي حيث قال هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه جعل

وذلك احتراز الدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعلى هذا يشكل بالتاكيد والبدل والمعطوف قلت يخرج هذه الثلثة بما ذكره السيد قدس سره واما الثاني والثالث فلان صدقه على التاكيد والبدل ثم كيف ويخرج هو والبدل والمعطوف بقوله مطلقا وبما ذكره السيد قدس سره ثم انه يرد على هذا التعريف انه يخرج منه بعض افراد المحدود وهو قولك اعجبني هذا العلم فان العلم في هذا التركيب نعت نحوي مع انه لا يدل على ذات ومعنى كائن في تلك الذات فان العلم يدل على معنى ولا يدل على ذات يقوم بها ذلك المعنى واما ما اجاب عنه بعض الفضلاء من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالمفهومية فليس بشيء لان ارادة ما يقابل المعنى من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصا اذا اعتبر ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات ظاهر متبادر بل متعين وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ولان ارادة المستقل مما لا يسمن ولا يغني من جوع لانه لا بد من اعتبار ذلك المعنى في تلك الذات والذات او المستقل المراد بالذات في التركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير المدلول بالعلم ليس شيء آخر مدلول للعلم يقوم به المعنى والبعض اراد بالذات ما يقوم بنفسه لا ما يقوم به غيره لا ما يقوم بغيره فالا يخرج عن التعريف النعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد بالمعنى ما يقوم بغيره وهو ان منع خروج اعجبني هذا السواد الشديد لكنه لا يمنع خروج اعجبني هذا العلم قائل وانه يخرج بقوله غير الشمول لبعض افراد المحدود ومثل جاءني القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول واما ما قال بعض الافاضل انه يرد على التفسيرين قولك جاءني زيد اخوك متواحد بدلا او عطف بيان فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الذكورة فليس بوارد فتدبر **قوله** ولا يرد عليه الوجه فلا يرد بالنار **قوله** فان دلالة التوابع دليل لقوله ولا يرد عليه

قوله انما هي بخصوص مواد ها يعني انها وان دلت بهيئة تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها الا ان تلك الدلالة ليست مطلقة تحققة في كل بدل ومعطوف وتاكيد والا لما تخلفت في اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه وبهذا ظهر ان ما قيل ذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع ليس على ما ينبغي **قوله** لا تجد لها دلالة فنعلم انها لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة فخرج عن الصفة اذ الصفة تدل بهيئة تركيبها مع متبوعها على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بحيث لو جيء مكان صفة صفة اخرى واخرى الى غير النهاية لكان يدل على معنى في متبوعه ثم المعنى الثابت في المتبوع اعم من ان يكون وصفا حقيقيا للمتبوع كالعقل في جاءني رجل عاقل او وصفا اعتباريا ككونه حسنا غلامه في جاءني رجل حسن غلامه **قوله** ولم يكن هذا مرضيا للمصرح رده انظر ان الجملتين معطوفتان على جملتي الشرط والجزاء الا ان الجامع ليس بموجود فهو بتقدير لا بقرينة السابق **قال** اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاء رجال ثلثة صفة جامدة يدل على معنى في متبوعه الا انه ليست موضوعة فيخرج عن ان يكون صفة قيل المراد بالوضع الاستعمال وقيل الوضع اعم من النوعي الذي يكون في المجاز ويحتمل ان يكون المراد من الوضع التعيين اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى **قوله** اي لغرض الدلالة على المعنى بيان لحاصل المعنى لا التقدير للدلالة في النظم اذ المتفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل في هذا التركيب لمحض الاستفهام فليس له دلالة على معنى حتى يكون صفة الا ان يقع لغة **قوله** التي هي في حكم النكرة لان الجمل

التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي ليسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي
يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة فالكلام التعريف والتنكير من خواص الاسم هذا ما ذكره العلامة
التفتازاني في المطول وعلى هذا ايراد بعضهم قيل وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها للافادة نسبة مجهولة كالنكرة والتي هي
للافادة غير مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بالمعروف من النسبة او
قبل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفي في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة للافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة
مجاز على وضعها لان هذا انما يرد لو كان الوجه لكونها في حكم النكرة منحصرا فيما ذكره مع انه ليس كذلك **قال** لا يقع صفة لان الصفة
يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجئ بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه
عنده وما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره وما الانشائية
ليس كذلك فان الانشائي كبعت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقيل لان
الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وفيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو
الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الوارد على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها
خبرا كقولك المستحيل الذي لا يعقل امتنع الحكم عليه **قوله** الا بتاويل لان الجملة التي تقع صفة يجب ان يكون دالة على صفة قائمة بالموصوف
سواء كان حقيقيا او اعتباريا ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشي فاذا قلت
جاء رجل اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس صفة من صفات رجل الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه
ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعها صفة هذه الحيثية وكانه قيل جاء رجل مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك بمعنى انه
يستحق ان يقال فيه والى هذا المعنى اشار الشارح بقوله اي مستحق لان يؤمر بضربه وبالجملة ان اضرب اذا اجري على ظاهره لا يصح
ان يقع نعتا او خبرا او صلة فاما اذا اول بمقول او مطلوب ضربه فيصح لانه يصير صفة من صفات الموصوف وحالا من
احوال المبتدأ او الموصول الا ان تاويل اضرب بمطلوب ضربه او بمقول او اول بمستحق لان يؤمر بضربه لا يوجد في مقام الامر
ليس الا بحسب الحكاية واما في مقام الحكاية فيجوز ان يأول بواحد من هذين التاويلين لما مر الاستحقاق ويجوز ان لا يأول بأحد
مقول لكلي في كونه نعتا او حالا من احوال المبتدأ او الموصول فنظر ان مقام الحكاية لا ينافي التاويلين المذكورين فان قلت
قد قال السيد قدس سره في حواشي المطول اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالطالب والمنشي وليس حالا
من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه
الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه او جعل بمعنى
مقول المستحق قلت لعله قال ذلك في مقام الامر بالضرب لا مطلقا او قال بالتاويل مطلقا اختيارا للطف بين
الا انه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فان قلت هناك تاويل اقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في
تاويل رجل مطلوب ضربه من حذف المضاف فهو احق بالاعتبار ما قال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص ان
الانشائي بالجمل المحكية فلا يقع رجل اضربه الا في مقام الامر بضربه ولو كان المبني على التاويل الذي ذكره لجاز استعماله في مقام الامر

بضربه ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** البعيد لعدم القرينة على تقديره لكن اشتهر تاويل الانشاء الواقع جزاء ونعتا وصلة بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة **قوله** واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف غير مرتبطة به قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في خبر المبتدأ بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المغني من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكورا او مقدرا اما مرفوعا او منصوبا او مجرورا ولعل وجهه ان المبتدأ لا بد له من الخبر فيصرف المبتدأ الجملة التي فيها رابطة بوجه ما الى نفسه بخلاف الصفة فانه ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيه الرابط القوي وهو الضمير **قوله** اي بحال قائمة به اي بالموصوف يعني يوصف بحال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قيامها به حقيقيا نحو جاء رجل حسن او اعتباريا نحو مررت بهذا الرجل فان التعيين والحسن حاصل في المشار اليه الا انه ليس قيامه بالمشار اليه امرا حقيقيا بل هو وصف اعتباري **قال** بحال متعلقه اي يوصف شيء بحال قائمة بمتعلقه اي يدل العبارة على قيام تلك الحال بالمتعلق الا ان تلك الحال وصف حقيقي للمتعلق واعتباري للموصوف مثلا كون غلام الرجل حسنا وصف اعتباري للرجل وبالجملة جعل حسن المسند الى الغلام وصفا للرجل وصف اعتباري له فهذا الوصف وان دل على قيام الحسن بالغلام الا انه يدل على حصول معنى اعتباري في الرجل وهو كونه حسن الغلام والیه اشار الشارح قدس سره بقوله يعني بصفة اعتبارية يحصل له آه لانه يأول نحو مررت برجل كائن غلامه بقوله مررت برجل كائن بحيث يحسن غلامه حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور الحسن ما هو مأول به اي كائن بحيث يحسن غلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاري رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق **قوله** الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمونث استثناء عن متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاول ان يستثنى بما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد لا غير **قوله** لان فاعله هو الضمير آه بيان لوجه كون الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل ومنه يعلم ان الوجه في كونه كالفعل آه مغاير لوجه كون الوصف بحال المتعلق كالفعل والوجه آه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر والنون في جمع المونث كذلك الصفة يلحقه عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتاء في جمع المونث واعترض عليه ان الصفة وان كان كالفعل في مجرد الالحاق الا ان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامة تثنيته وجمعه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضا معا لكان وجها الا انه يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول الممتنع اصطلاحا توارد المؤثرين اللفظيين اذا احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ وه ليس كذلك اذ المؤثر الآخر هو قصد المتكلم بكونه للتثنية والجمع الا انه يأبى عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون الصفة بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاخفش والمازني حيث قالا يكون الواو في الرجال ضربوا مثلا حرفا والفاعل مستتر وكذا الزيدان قاما وكذا عند سيبويه الواو حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت هند حرف

٢١٧

دال على التانيث كذا في المغني قال وحسن قامت قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفصل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز قامت قاعدة بانما
بل وجب قاعد بالتذكير قال وضعف قام رجل قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفصل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز
وصلا بل وجب الافراد لافراد الموصوف قوله الجمع فيه فاعلان في الظاهر اي في ظاهر الامر وبادية من غير امعان النظر وفي
هذا الايراد ما قيل الاولى ترك في ان الملائم ان يجعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون انطباقه وتعليم
قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ وهذا عند من لم يمنع التقديم للالتباس بالبدل عن الفاعل من الحمل على المفرد ولا عند
من منع للالتباس كما ذكره الشارح قدس سره وحملا على المفرد فلا اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة اليه قوله
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية اي ليس في لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات اما في المتكلم والمخاطب فظاهر وكذا في الغائب
اذا كان مرجعه الذات او اللفظ واما ان ذلك اللفظ صفة وذلك لا ... اللفظ واما كان مرجعه مفهوم المشتق ... فلانه
ليس في لفظه اشارة اليه بخلاف الصفة فانه في لفظها اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتميمي ... مال ... واي رجل
وقت وقوعه بعد النكرة وفيه كمال اي رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية للذات لم لا يجوز ان يكون الضمير في مقام
رجوعه الى معنى المشتق مشيرا الى قيام معنى بالذات واليه اشار الرضي وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو دال
على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل الضمير عليه كقولك زيد كريم وهو ...
هو الا ان يقال كون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر ورجوعه الى معنى المشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه والحق بالعدم ... وانما
في التعليل ان يقال الموصوف اخص او مساو ولا اخص بوجه من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له كما ذكره الرضي والعجب
من الشارح رح انه ترك هذا الدليل الذي ارتضاه الرضي واورد ما ذكره الا ان يقال الدليل الرضي يعلم من قوله الآتي والموصوف
اخص او مساو مع قول الشارح والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات فاشار الشارح قدس سره الى دليل
آخر مشيرا الى انه صحيح وليلا تلويحا الى ان للمناقشة عليه وجها قوله او الموصول الذي اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي ونحوها
لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة ... عدا الخلاف من ... اي الموصول كذا في الرضي قوله اي باب اسم الاشارة
يشير الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية والظاهر ان هذا محمول على ... ويراد من
هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب قال بذي اللام اي بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او زائدة
فيشمل الذي واللاتي وغيرهما او له اللام قال الرضي واليه الموصول الذي يقع صفة ذي اللام وان كانت زائدة الا ذو ...
قوله لانه يتبين به اي بالنظر بالعالم الواقع صفة لهذا في قولك مررت بهذا العالم ان المشار اليه بهذا انسان لان العالم مختص
بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شيء آخر من الحيوان بل عالم من ... وقوع العالم صفة له ان المشار اليه
رجل بان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا ظهر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل ...
كذا قوله قال قوله بل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغي فتامل ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم
لكنه موصوف قوله اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه فسر المعقب والذي ضميره المستتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله ...
متعلقا بالماضي المجهول جعل فاعله النسبة وبالنسبة متعلقا اشعارا بان لفظ المتن مصروف عن ... المعقب الى النسبة

نسبة التابع لا ان التابع مقصود بالنسبة فنظر ان سبب الفساد هو تعلق قوله بالنسبة بالمقصود والراجح ضميره الى التابع
اذ يصير مآل المعنى ان التابع مقصود ومراد من النسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من النسبة هو نسبة التابع فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد وهو ضمن الفعل وليس المراد انه متعلق بالمصدر لا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع تعلق
به القصد بسبب قصد نسبته او نسبة شئ اليه والمراد من النسبة النسبة التي تحصل للتابع اعراب بواسطة الشركة فيه مع المتبوع
وهو الاسنادية والتعليقية والتقييدية لكن يشكل ح بالمعطوف فى قوله والقواعد رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ اذ المعطوف عليه فيه
ليس منسوبا الى شئ حتى يكون المعطوف ايضا منسوبا الى ذلك الشئ بواسطته اذ المنسوب الى قوله والقواعد المجموع لا كل واحد فلا وجه
لاجراء الاعراب على كل واحد وقد ذكرنا الجواب عنه فى صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان
جعل المجموع خبرا فيه لبعضية كل منها فالمعطوف مقصود وبهذه النسبة ففيه بحث اذ هذه النسبة ليست محصلة للاعراب لكل واحد
منها بل موجبة لعدم الاعراب على كل واحد فالمراد بها في حصول الاعراب على كل لا يسمن ولا يغني من جوع **قال** بالنسبة الواقعة
في الكلام قيل اى فى الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك وجاء زيد وعمرو فان اخوك هنا كان مقصودا بالنسبة
مع المتبوع وهو زيد لكن لا فى الكلام الذى فيه زيد وفيه بحث اذ لا انتقاض على تقدير عدم القيد كيف وزيد فى جاء زيد وعمرو
ليس متبوعا لاخوك لان متبوعه بالبدل اخوك منه وظاهر ان اخوك ليس الا من زيد المذكور فى جاء زيد وعمرو بل هو مما ذكر قبله
كذا لا يصدق على زيد المذكور فى ذلك التركيب مفهوم متبوع اخوك وهو ظ وان صدق عليه مفهوم المتبوع الا ان صدق العام
لا يستلزم صدق الخاص حتى يحتاج الى القيد قوله تخرج بقوله اه القائل الشيخ الرضي قوله واجيب بان المراد وقيل هذا الجواب
غير صحيح لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط باقسامه الثلثة اذ ليس المتبوع فيها مذكورا توطئة ذكر البدل وذلك لان
المتبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمارا وغلط النسيان
وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود او غلط بداء وهو ان تذكر البدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهو
معتاد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم
تغالط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس فظاهر ان المتبوع فى القسم الاول ليس توطئة لذكر البدل
بل مذكور غلطا لسبق اللسان اليه وكذا فى الثانى لانه مذكور لنسيان المقصود وكذا فى الثالث مذكور قصدا لا توطئة البدل فلا يكون
التعريف بالغا دخول الغير فيه فلا يتجه قول الشارح ولا يتم الحد بما ذكر جمعا ومنعا وقد اجيب عن المعطوف بل بان المعطوف عليه
بل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء ببدل الرأي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غير
مقصود اصلا لابتنائه على سبق اللسان وفيه بحث لانه ان اراد الفرق بينه وبين بدل الغلط مع غلط صريح محقق فهو مسلم لكنه
يشكل بالقسم الثانى والثالث لان المتبوع فى القسم الثانى مقصود ابتداء والبدل انتهاء وفى الثالث مقصود ابتداء وان اراد
الفرق بينه وبين بدل الغلط باقسامه الثلثة فكون المتبوع غير مقصود اصلا ممنوع كيف والمتبوع فى القسم الثانى والثالث مقصود
وقوله لابتنائه على سبق اللسان جار فى القسم الاول لا الثانى والثالث وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل المراد بالتوطئة ان لا يكون
مقصودا اصليا الا ان لا يكون مقصودا اصلا فالمتبوع فى بل ينبغى ان يكون مقصودا فى الجملة وليس كذلك فلا يتجه ما ذكره

الشارح من الجواب ليس بوجيه وذلك لان عدم كون المتبوع مقصودا من وجه في بل ثم ولكن وهو مقصود
ابتداء فيكون مقصودا من وجه وان لم يكن مقصودا من وجه آخر قوله لما تجد ان تقتضيان اي لان يكون المقتضى لرفع الصفة هو نية
نية مثلا الاقتضاء الجهة الاولى فظاهر لان الفعل في قصد المتكلم منسوب الى الموصوف والصفة معا واما الاقتضاء الثانية فلان الصفة
كالشاعر والدبير في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة والمعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله والصفة المتقدمة
صفة لزيد فيكون الصفة المعطوفة ايضا صفة لزيد والمقتضى لرفع الصفة واحد والحاصل ان المقتضى لمقتضى الرفع متعدد وان قيل
في المتبع اصطلاحا هو توارد المؤثرين المستقلين على واحد بالنظر والآخر صفة من صفات المنظور الاستقلال فلا امتناع من ان
يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا مستقلين ولا احدهما مستقلا والآخر من جهة اللفظ بل كلاهما من جهة اللفظ لكونه صفة لزيد وكونه
معطوفا على الصفة المتقدمة ولا شك ان المعطوف على الصفة صفة حقيقة لان المعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله والحق
تعريف الصفة النحوي عليه فظهر ان منع كونه صفة نحويا ضعيف مخالف لما ذكره النحاة وبهذا اندفع ما قيل يمكن منع كون المعطوف على الصفة
صفة كما يأخذ منهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فلا ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واحدا
ان يقدر رفع احد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لتأكيد اللصوق اي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وافادة ان اتصافه
بها امر ثابت قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون فيه انه ليس في الآية الكريمة الواو ولم يرد به المذكور في شرح المفصل
هذه الآية بل اورد قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم قال في الدر المنفصل ثم عطف عليها اشار الى ان العطف
ليس على حقيقته بل المعنى اذا اريد العطف فانه دفع ما قيل يفهم من لفظ المتن ان التأكيد بالمنفصل مترتب على وجود العطف وليس
كذلك بل العطف مترتب على وجود التأكيد بالمنفصل قوله وكان يلزم ان يكون هذا المعطوف تاكيدا لان المعطوف كالمعطوف عليه فيما
باعتبار ما قبله فلما كان المعطوف عليه تأكيدا لما قبله كان الاسم الذي المعطوف عليه ايضا تأكيدا لا يقال العطف على المؤكد ايضا يستلزم
ان يكون المعطوف مؤكدا لانا نقول لا نسلم ذلك كيف ويكون المعطوف عليه مؤكدا لم يحصل ما قبله حتى يلزم ذلك في المعطوف ايضا
حين المؤكد فهو من تتمة المؤكد فانه دفع ما قيل فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا واعلم ان الاسم كان
في قوله وكان يلزم ضمير الشان قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قيل الاظهر بوجود المنفصل او بطول الكلام بالمنفصل اي
بل القول بالثاني متعين لان الطول مقابل للاختصار فلو كان الكلام بدون التأكيد بالمنفصل طويلا لا يحتج قوله حسن الاختصار
بترك التأكيد فتأمل فالاحسن انه لو اكد مع وجود الفصل الذي يحصل نقصان في المعطوف باعتبار بعده عن المعطوف عليه
لطال الكلام بوجود التأكيد بالمنفصل فلا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان الفصل موخرا عن المعطوف فانه وان كان الكلام طويلا
بالتأكيد بالمنفصل الا انه لم يحصل في المعطوف نقصان باعتبار بعده عن المتبوع حتى لم يعارض استقلال المعنى الى التأكيد بالمنفصل
وايضا ما قالوا نكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة فلا يرد ما قيل كما ان الكلام طويل في ضربت انا اليوم وزيدا
كذلك بعينه في ضربت انا وزيد اليوم فلم لم يترك التأكيد فيه لو كان الترك لاجل الطول والدليل على تخصيص الفصل تخصيص الشارح
شرح الفصل بقوله بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه قوله هو الاولى فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله واذا عطفت
على المرفوع المتصل كالمنفصل الوجوب الاستحساني قوله حرفا كان او اسما اعادة الاسم ليس على الاطلاق بل اذا كان

اورد لهذا الغرض كبين فانه اذا قيل المال بيني وبين زيد علم يقينا ان بين اعيد للعطف لانه اورد للمعنى والا يلزم اضافة البين الى المعرفة مع انه ليس كك اذ البينة لا يكون الا في المتعدد واما اذا لم يتشخص ايراده للعطف فلا يجوز فلا يقال خلا مك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا الا اذا دل عليه قرينة قوله الفصل له عن الفعل بتقديم المفعول والظرف والجار والمجرور عليه لنكتة بخلاف المجرور فانه لا ينفصل على جاره بتقديم ما ذكروا ما الفصل بالحرف الزائد فكانه ليس بفصل فلا ينتقض قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره بقوله تعم فبما رحمة من الله ولا بقولهم ضربني من غير ما جرم على ان زيادة ما مع المضاف قليل ملحق بالعدم وان بعضهم قال ان ما في الموضعين نكرة والمجرور بدل منها قوله اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وهذا الدليل يدل على ان بين لا معنى له في الموضع الثاني والا يلزم اضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه يزاد في مثل بين زيد وبين عمرو فلا يفهم في دلالة الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بلا نكتة قوله مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حمالة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في الله لا فعلوه لا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون رح قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي هذا كلام الرضي وفي شرح الشاطبي قرأ حمزة والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في به من غير اعادة الجار كما قال شاعرهم فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب وهي قراءة كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعمش رض عنهم فلا تطعن فيها لانها ثبتت بطريق التواتر وليس لاحد ان يتبدع برأيه في كلام الله شيئا لا سيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه دعوى بلا دليل ولو فتح باب الضرورة في الشعر لبطل اكثر استشهادا انتهى هذا كلامه وبهذا ظهر ان كلام الرضي لا يخلو عن ضعف وظهر ايضا ضعف ما قيل ان هذه القراءة شاذة قوله جاؤني كلهم قيل انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجوز ابن جني جاءك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم او اعجبت جمالك زيدا انتهى وانت خبير بان هذا مناقشة في المثال قوله وقوي معطوف على يخرج في ليخرج المتصل فالمعنى بل المتعين ويقوى قوله كالاعراب والبناء والمراد بالاعراب كونه غير مناسب لمبني الاصل وبالبناء كونه مناسبا له ولا انه من الاحوال العارضة له من حيث نفسه قوله لقصد عدم التعيين كحمل الاضافة على العهد الذهني والضمير ح التعريف اذ التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه فالضمير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة قوله او محمول على نكارة الضمير بان يشار بالضمير الى النكرة لا من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ ولذا قال على الشذوذ فالشذوذ لازم لحمل الضمير على النكارة اذا كان المرجع مذكورا فهو ليس بجواب آخر واما الشذوذ الذي جعل جوابا آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسخلتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس كك لكونه معرفة لاضافته الى الضمير مع ان رب يقتضي كونه نكرة قوله لم يجز في تركيب ما زيد بقائم قدر ما عليه ولهذا قال فتعين الرفع ولا يجوز العطف لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ وعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الوجه الصحيح الخالي من التقدير قوله على ان يكون خبرا لا يخفى ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لجواز ان يكون ولا ذاهب مبتدأ

وعمرو فاعله فعبارة الشارح ليس كما ينبغي لانه لا يفهم منه تعيين الوجه مع انه ليس كذلك اذ الرفع متعين والوجه محتمل فما قيل لا يرد احتمال آخر وهو ان ذاهب مبتدأ وعمرو فاعل لانا نقول المقصود نفي العطف لا نفي احتمال آخر فلا ينافي ابتداء احتمال آخر فليس بوجه وان كان من وجه اذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع وتعيين الوجه لا دخل له في ذلك بل فيه نفي احتمال آخر قوله ويعقب المعطوف عليه اي الذي عطف عليه قوله اي فاء لها النسبة الى السببية والنسبة الى السببية تحتمل ثلاث احتمالات الاول كونها للعطف المحض بلا سببية اليه اشار بقوله بان يكون معناها آه والثاني ان يكون معناها السببية مع العطف لكن لا حاجة الى الضمير اذ بالفاء السببية العاطفة يصير الجملتان كجملة واحدة لاتصال بينهما وهو سببية الاولى للثانية فتصير الثانية بمنزلة الجزء من الاولى فالمستقل الجملة المعطوفة تكون مضمونها سببا من الاولى اكتفي بالضمير في احديهما وكذا اذا كان مضمونها عقيب مضمون الاولى كما تقول مجراه من زيد في جار زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد او الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزء او ولد اشار بقوله او يكون معناها السببية مع العطف آه فيكون او يكون مفعولا معطوفا على قوله يكون في بان يكون قوله الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب تصوير للسببية بين الجملتين كجملة واحدة حيث يصير الاولى في المعنى شرطا والثانية جزاء والشرط قيد للجزاء فالضمير في الشرطية بمنزلة الضمير في قيد من قيود الجزاء والمعنى الذي يغضب زيد في وقت طيرانه الذباب والثالث ان الفاء السببية يفهم منها كون الاولى سببا للثانية فيغضب المعنى الى انضمام لفظ السبب الى الجملة الثانية فيحصل به الرابط واليه اشار بقوله او يفهم منها وهو اليه منسوب وقوله يمكن ان يقدر جواب آخر عن اصل السؤال بجعل الضمير اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا وايراد الامكان اشارة الى ضعفه وذلك لان الضمير المجرور من الصلة يحذف بشرط ان يجر باضافة صفة نحو لا تقدير انحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين وتعيين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالي ران متماثلان وكذا متعلقاهما ادوية لكن قد جاء على قلة حذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي به قوله على معمولي عاملين هذا هو الوجه لان فيه حذف المضاف فقط بخلاف الاول فان فيه تاويل عطف او قوع العطف وحذف بناء وحذف وجود والوجه الاخير فيه قلة الحذف اقوى وبخلاف الثاني فان فيه صرف العطف عن الظاهر المتبادر وهو المعنى الاصطلاحي الى اللغوي قوله ولا على اكثر من اثنين اي ولم يقل على معمولي اكثر من عاملين اثنين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر قوله فهذا والاخفش الذي جاز الكنه لم يجز بحسب الحقيقة فالتحقق الذي يدل عليه ذا والماضي محمول على التحقيق بحسب الصورة والظاهر وان لم يجز لك نظرا الى الحقيقة وعدم الجواز الذي يدل عليه الثاني محمول على عدم الجواز بحسب الحقيقة فاندفع ما قيل عدم الجواز مناف للتقدم فكيف يترتب عليه واجاب البعض عنه بان واذا عطف ما دل بالفاء اريد العطف ثم رده بان عدم الجواز لا ينبني على تلك الارادة فانه ثابت على التقدير عدمها فلا فائدة في التعليق والبعض قبل هذا الاعتراض وقال هذا غاية ما يمكن قوله لم يجز جاز لكنه ليس بجزاء بل الجزاء محذوف وهو علته اقيم مقامه والتقدير فان اريد العطف في قوله

عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز اقول بل الجزاء هو قوله لم يجز لكنه ما دل على الحكم عليه بعدم الجواز فيستقيم المعنى على تقدير الارادة

فان عدم الجواز وان لم يكن متبنيا على ارادة العطف لكن الحكم به مبني عليه **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء اشارة الى ان بيان المخالفة متعلق بعدم الجواز وعلى هذا فالمناسب ماهو المذكور في المتن من تقديم بيان المخالفة على المستثنى اذ لو اخر عنه كما قيل لكان النظر بل المتعين تعلقه بالجواز المفهوم من المستثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير تقديم بيان المخالفة ليفيد الكلام انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ليكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وهو خلاف المقصود فيكون ذلك التقدير فاسدا قلت لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثناء من النفي اثبات وكذا بيان المخالفة بعد النفي بلا تقييد يفيد الجواز لا غير فاحتمال عدم الجواز بلا مخالفة الفراء ليس مما يحتمله لفظ المتن بل ما يفاد من المتن يكذبه وهو ان الجمهور لا يجوزون هذا العطف خلافا للفراء في جميع التراكيب الا في تركيب تقديم المجرور فان الجمهور يجوزون كالفراء فان قلت يفهم من تعلق قوله خلافا لسيبويه تجويز الجمهور مثل التركيب المذكور وانه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس بمقصود بل المقصود انه يمنع هذا العطف مطلقا قلت بل يفهم انه يمنع مطلقا وذلك انه لما نسب الى الجمهور عدم الجواز وخصص الجواز بالفراء دل ظاهر هذا الكلام ان غير الفراء على المنع ولما نسب تجويز التركيب المذكور الى الجمهور وخصص الخلاف لسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقا فسيبويه يمنع مطلقا والفراء يجوز مطلقا والجمهور يجوزون مثل التركيب المذكور ويمنعون ما وراء هذا وما ذكره الرضي يخالف هذا الى كره حيث قال اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهو لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصرح من قوله وتجويزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا ثم قال فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه وقال صاحب المغني فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عند جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار موخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرناه وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة هذا كلامه **قوله** فيثبت عنده اي عند السامع ويتحقق بواسطة التاكيد ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير فتقرير امر المتبوع في النسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد انه المنسوب لا غير او انه المنسوب اليه لا غيره ولو لم يوكد لم يتشخص كون الموكد منسوبا او منسوبا اليه لاحتمال التجوز او السهو او الغلط وعلى هذا لا يكون قوله او الشمول لغوا اذ التجوز ليس في نفس المنسوب اليه في قولك جاء القوم كلهم حتى لم يتشخص كون القوم منسوبا اليه فيغني قوله في النسبة عن قوله او الشمول بل في شموله لافراده فالاحتمال انما هو في الشمول لبعد ان لم يتشخص كون القوم منسوبا اليه بخلاف التقرير في النسبة فانه قبل التقرير

لم يتخصص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه قوله ضرر الغفلة اي غفلة السامع عن سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه قوله
عن السامع متعلق بقوله لدفع قوله ظنه اي ظن السامع قوله بتكرير اللفظ الذي ظن المتكلم غفلة السامع او ظن السامع ان
المتكلم غالط به لا بتكريره معنى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فغلطت نفسه بناء على ان الحمل
عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك قوله نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد فانه لم
يكد يبقى احتمال ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز قوله وانما فرقت بذلك
ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد هو تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول لا ان كلا منها لتقرير امر المتبوع اما في النسبة
او الشمول ومنه ليعلم صدق الحد على جميع افراد المحدود وهو الجمع الذي لابد في الحد منه فاعلم كونه لفظا اتيتم امر المتبوع
الى آخره قوله اخرج المصرح الى قوله بل حاصل ما ذكره المصرح في شرحه عبارة السيد السند قدس سره بعينه في حواشي
قوله فظاهر جزء جما لا سهما لا يقربان امر المتبوع اما العطف فظ واما البدل فلانه وان لوحظ فيه تقرير امر المتبوع الا انه
ليس مقصودا اصليا بل يقصد ضمنا فكانه لا يقرر وليس المعنى ان لا تقرير فيه اصلا كيف وقد قال العلامة التفتازاني
قدس سره في المطول والنكتة في ان قال المصرح في التاكيد فللتقرير وفي البدل فلزيادة التقرير الايماء الى ان البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل
الكل ظاهر لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال
باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا لكنه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع يجب
ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه يظهر ان ما قيل قوله فظاهر جزء جما لكن في افراد بدل الكل منع
اي منعه هو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لنما فيما ليس على ما ينبغي او تخصيص ان انواع
جما لا يحتاج الى ما ذكر لا معنى له كيف وبدل البعض والاشتمال ليس يحتاجان اليه قوله لكن اما في النسبة اي لا يقرر انه
ذو نسبة منسوب او منسوب اليه لا غيره وما يتعلق به نحو لكشف في قولك جاء ابو حفص عمر فيفتح عنه ذلك الاشتباه وكون ابو
في ان المنسوب اليه المجيء هو ابو حفص الاخير ولان ذلك انما يتصور اذا دل التابع على ما دل عليه المتبوع وذلك لا يتمشى
في جميع عطف البيان كقولك جاء العالم زيد قوله اي تكرير اللفظ اذ التاكيد تابع فلا يحمل عليه التكرير بدون التاويل ثم لو
التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ومعاده حقيقة او حكما انما هو في الغالب والا فالتفظي قد يطلق على غيره وقال الشيخ الرضي
التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير وهو على ثلثة
اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو شذر مذر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث
من بيث الشراي استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اذ لا معنى لها مفردة وقيل مشتق
من حول كتيع اي تام الى آخره وذكره الشارح رح ثم قال على الوجهين يمكن ان يحمل ما قال ابن برهان ان
الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون

كمن لبس او كخبيث بنيث انتهى قوله ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه لانه يجري في جميع الاسماء حتى يشكل
باجمع واخواته بانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي وكذا الاشكال على التقدير الاول اذ المقصود ان التكرير المطلق لا يختص بالاسماء
وكالتاكيد المصطلح لانه يجري في كل اسم قوله ويمكن استنباط مناسبات اما مناسبة اكتع بمعنى التمام للمعنى التاكيدي فظ لانه
عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة ابصع بمعنى السيلان او الري فلان السيلان لا يكون الا بالكثرة والغلبة وهو مناسب
للمعنى التاكيدي لان فيه ايضا الغلبة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الري عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة الى
الشرب وهو يناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحكم واما مناسبة ابتع وهو طول العنق من الشدة فلان الشدة يناسب
الاحاطة لان فيه ايضا شدة باعتبار تمام الافراد قوله بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا لكون الاول مضافا الى
الثاني ومعنى فلكون الاول جزء من الثاني نحو قد صغت قلوبكما اي قلباكما اما اذا لم يكن احدهما تثنية لفظا يقال نفسا زيد وعمرو قوله ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان ذكره ان كان ليدخل فيه الكلي فهو فاسد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل وجمع وان كان ليدخل
فيه الجمع فهو ايضا ليس بشيء لان افراد الجمع يصح اطلاق الاجزاء عليه فتامل قوله ليلي العوامل قليلا كلمة كل بدون الاضافة تلي العوامل
كثيرا ومع الاضافة الى المضمر كما هو حالة التاكيد لم يل العامل اللفظي اصلا قال العلامة التفتازاني قدس سره في المطول ناقلا عن المبرد
ان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا الا انه لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول
والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه فلما اضيف الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي
لا يخرجها في الصورة عما هي له فلذلك يقال ان الامر كله بالرفع والنصب ولا يقال ان الامر كله بالجر فكانه اراد بالقلة العدم قوله على ما هو المشهور
احتراز عن اقوال آخر حيث اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب واجاز بعضهم حذف
اجمعين مع ذكر ايها شئت ولم يجز احد منهم مع وجود اجمعين تاخيرها كذا قال المصرح في الايضاح وفي المفصل وعن ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعدها
وسمع اتصع جمع وجميع كتع وجمع بتع وعن بعضهم جاء في القوم اكتعون قوله الذي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع قيل دفع لما يفهم من لفظ المتن ان
البدل مقصود بما نسب الى المتبوع مع انه ليس كذلك اذ ليس اخوك في جاء زيد اخوك مقصودا من جاء والحاصل ان البدل تابع قصد النسبة اليه من نسبة ما
نسب الى المتبوع والقرينة على ذلك قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه اذ قوله مع متبوعه احتراز عن البدل فان المتبوع
فيه ليس مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط فعلم من تعريف العطف ان المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل
منه ومعنى كون النسبة اليه مقصودا بنسبة ما نسب الى المتبوع انه حصل بواسطة النسبة الى المتبوع وبسببه لان النسبة الى المتبوع توطية
له والمقصود الاصلي تحصيل بعد التوطية والتمهيد والمعنى ان النسبة الى المتبوع وان كانت ظاهرة الا ان المقصود منه النسبة الى التابع
ففي جميع اقسام البدل نسب الشيء الى المتبوع بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة المقصود النسبة الى التابع فاندفع ما قيل فيه نظر لان
نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل النسبة الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد والنسبة الى الاخ مقصودة
من ضمه اليه قوله اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة اشارة الى ان قوله دونه متعلق بقوله مقصود حال من ضمير المستتر
اي البدل تابع مقصود متجاوزا عن المتبوع وجعله ظرفا للنسب او حالا من ضميره المستتر فيه يفسد المعنى فتامل قوله ثم بدا له
يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له اي خير الاول فضمير الفاعل في بدا راجع الى الراي المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة

اقتضاء ان في شرح المفتاح **قوله** ليست نسبته مناسبة اي الى احد وقوله من عدم القيام بيان لما وقوله مقصودة بالنسبة الى زيد اي بانه زيد

زيادة مقصودة ويقصد نسبته الى زيد فلا يرد ما قيل ان المناسب حذفه اي يقصد نسبته نسبة مناسبة الى المتبوع ان يقال وليس نسبة

القيام الى زيد مقصودة بل نسبته الى احد **قوله** وبدل الاشتمال اشارة الى ان قوله والاشتمال بتقدير المضاف عطف على قوله بدل الكل

وليس معطوفا على الكل حتى يتجه ان الاضافة في بدل الكل بمعنى من وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام فكيف يصح عطف الاشتمال

مع ان الاول مجرور بمن والثاني باللام والتابع يجب ان يكون ملتبسا باعراب سابقه من جهة واحدة **قوله** اي بدل سبب

غالبا اشارة الى ان وجه تسميته بالاشتمال هو اشتمال البدل على المبدل منه او اشتمال المبدل منه على البدل اشتمال الظرف

على المظروف لكن هذا ليس مما يعتمد عليه والمعتمد عليه ما قيل سمي بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف

بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول مشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني

ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وما قيل سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيده وتتم لان الاعجاب

في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه فان

لم يسلب نفسه بل سلب شيئ منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه غير مفيد الا ان يكون

عن حكم غير معين بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيئ آخر فان قيل فعلى ما ذكره

قدس سره وعلى هذا قلت لا يجوز ان تحمل عبارة الشارح عليه لان الترديد المذكور في الشرح انما يجري في الاشتمال بمعنى اشتمال

الظرف على المظروف لا في الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور يتعين فيه كون المبدل منه مشتملا على البدل فلما

اورد نحو سلب زيد ثوبه مثالا لاشتمال البدل على المبدل منه واورد نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه مثالا لاشتمال المبدل

منه على البدل يشعر بان المثال الاول ليس المبدل منه فيه مشتملا على البدل فعلم ان الشارح رح لم يرد بالاشتمال المعنى الذي

اذ المتحقق في المثال الاول انما هو اشتمال المبدل منه على البدل بمعنى اشتمال الظرف على المظروف لا الاشتمال بالمعنى المذكور لان

الاشتمال بالمعنى المذكور موجود فيه والذي اشتمال البدل على المبدل منه في المثال الاول انما هو بمعنى اشتمال الظرف كما في

اشتمال المبدل منه على البدل الذي بمعنى اشتمال الظرف ولا يجوز ان يكون بالمعنى المذكور والا لما قال بافتراق المثالين فيه اذ هو موجود

فيهما وعلى هذا قوله غالبا احتراز عن نحو اعجبني زيد حسنه ممن قال بعد نقل ما ذكرنا من الوجه المعول عليه في التسمية ينبغي ان يحمل كلام

الشارح رح على التصور **قوله** وقال بعض المحققين يعني به السيد السند قدس سره **قوله** الظاهر اسم الى قوله فالفرق ظاهر عبارة

السيد قدس سره في حواشي الرضي **قال** نحو ضربت زيدا راسه اعلم انه يجب في بدل الاشتمال والبعض ضمير يرجع الى المبدل

منه قال صاحب اللب في السادس وهو الاشياء التي تحتاج الى الرابط بدل البعض والاشتمال اذ لابد فيهما الا ضمير

ملفوظا به نحو حموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اي منهم ونحو قتل اصحاب

الاخدود النار اي فيه وقيل ال خلف عن الضمير اي ناره ولا اشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت

بثلثة زيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل البعض من غير ضمير انتهى اقول اللازمة في قوله لو اتبع لكان من جهة

كيف والضمير اعم من الملفوظ والمقدر فعلى تقدير كون زيد وعمرو بدل البعض تقدر منهم كما قال به على تقدير القطع **قوله** الخ

اى الى ملابس مالا الى ملابس بعينه فلا يكون نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه من بدل الاشتمال لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد من المبدل منه معينا وفى المثالين يستفاد معينا اذ يستفاد من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه والبانى وكيله فلا يجوز فيهما البدل مطلقا **قوله** لان نسبة الضرب الى زيد تامة غير مستغنية لنسبته الى متعلق ما من متعلقات زيد وكذا نسبة النظر الى القمر تامة ونسبة الرؤية الى درجة ايضا تامة مفيدة وغير محتاجة الى شىء بالنظر الى معناه اى ليس معناه بحيث اذا نسب اليه النظر والرؤية لا يفيد لا يتم بل تام ويفيد اذ لوحظ نسبة النظر والرؤية الى متعلق من متعلقات القمر والدرجة معه ها من بدل الاشتمال ليس بسديد وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فى توجيه كون المثالين من بدل الاشتمال من انه اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظر الذكر البدل ليس على ما ينبغى لان ذلك الانتظار ليس لان النظر والرؤية لا يصح تعلقه بمعنى القمر والدرجة بل تعلقه بمعنى القمر والدرجة تام صحيح مفيد بل الانتظار انما هو لان القمر ليس فى الفلك وعلم المخاطب ذلك وان السؤال عن البرج والمجيب اجاب برؤية الدرجة بل هذا ليس بانتظار بل المخاطب يعلم ان المتكلم قد غلط فهو بدل غلط والاشتمال انما يكون اذا لم يفد تعلق الفعل الى مجرد معنى المبدل منه بدون ملاحظة صفة من صفات **فقوله** فيدخل فيه ما اذا كان ان اراد الدخول بالنظر الى اطلاق المتن كما يشعر به الفاء فكما يدخل فيه المثالان يدخل فيه نحو ضربت زيدا غلامه وان اراد الدخول بعد التقييد بما قيد به الشارح قدس سره فكما يخرج عنه نحو ضربت زيدا غلامه يخرج المثالان **قوله** نحو الزيدون لقيتهم اياهم اعلم ان النحاة اوردوا اشال بدال المضمر من المضمر نحو زيد ضربته اياه الا ان هذا المثال لما كان ظاهرا فى التاكيد لرجوع الضميرين الى شىء واحد وقد اتفقوا كلهم فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا مررت بك انت وبه هو فلذا ترك الرضى هذا المثال واورد المثال الذى اورده الشارح قدس سره الا انه قال اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك وكان على الشارح قدس سره ان يقيده بما قيده الرضى به والا فلا فرق بين زيد ضربته اياه وبين الزيدون لقيتهم اياهم فلا فائدة فى تركه وايراد ما ذكره وقد اجيب عن جانب النحاة بان الثانى ان ذكر مقررا فتاكيد وان ذكر توطية لغيره ثم بدا له فذكره دون غيره فبدل وجاز ان يكون الشىء الواحد مقصودا وغير مقصود بحسب وتبيين وهذا الجواب انما يصح عند من لم يشترط فى البدل عن التكرار ان يكون مقرونا بشىء آخر لا عند من يشترط قال صاحب المغنى تجوز فى البدل كون الثانى على اللفظ الاول بشرط ان يكون مع الثانى زيادة تبيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة يدعى الى كتابها فنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو انتهى **قوله** واخوك ضربت زيدا اياه اذا رجع الضمير الى اخيك بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة كان تاكيدا لفظيا لانه يكون كقولك رأيت زيدا زيدا ثم حمل اياه على البدل على قول من لم يقل بكون البدل من جملة اخرى ولم يجز عند من قال بكونه من جملة اخرى والا لخلا الجملة الواقعة خبرا عن الضمير قال صاحب المغنى الثامن ان عطف البيان ليس فى التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان فى نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه انتهى **قوله** احترز به عن البدل فيه ان البدل ايضا يوضح متبوعه قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن الايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله يوضح متبوعه

الا ان يقال المراد من الايضاح في عطف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البدل ليس مقصودا اصليا
بل مقصود بالتبع قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان قلت ليس في القصة ان عمر رض اقسم باسمه مع ان قول الاعرابي اقسم بالله
ابو حفص عمر صريح في انه اقسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسمه الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا اتى
عمر بن الخطاب رض فالتمس منه بعيرا وكان له بعير فقال عمر رض ما لك بعير اركبه ولا حاجة لك الى بعيري فقال بعيري نقب دبر
فقال عمر رض والله ليس بما نقب ولا دبر فانشد الاعرابي الشعر المذكور فان قلت قول الاعرابي انكان عمر رض يشير الى التردد
مع ان الذنب قد صدر قلت اورده في صورة التردد رعاية للادب او للاحتمال ان يكون معنى حلفه رض والله ان بها نقب
ولا دبر معنى ظني لا انه ليس بها ذلك في الواقع وتحمل ان يكون ان مخففة عن المثقلة واسمه ضمير الشان المحذوف على طريقة قوله
لقد علمت ان ما بها انكان ومدخولها معمولا ويكون الثاني دليلا على الاول بان يقع موقع الفاء وليغني عنها على اسلوب قوله
تعم وما به تجي اعني ان المعنى للامارة بالسوء قوله والا اي وان لم يجعل المفعول مصير الى المعنى بطرح وخلي فهو حال للان طرح وخلي له
مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير قوله تم وتركهم في ظلمات وترك في الاصل بمعنى طرح وخلي له مفعول واحد فضمن معنى التصيير
فجرى مجرى افعال القلوب قوله ما دام به رمق ظرف لقوله لا يقربه والجملة وهو قوله فان الطير لا يقربه خبر ان والتقدير ان
الانسان الطير لا يقربه في مدة حصول رمق له قوله وهذا الحدال لفظ المبني عليه . . . . بعينه قوله لكان تعريفا للمبني المجهول با
. . . . م معرب والام عند النحاة حقيقة في الا مر باللام وبغير اللام
المعرب ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المنادى
. . . . فصل المناسبات الموجبة للبناء فيكون معلوما مشتملة
يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريفا بالمجهول قوله اما بانتفائهما معا كعشر اذا ذكر على سبيل التعداد
انتفى فيه كلا الامرين التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسبا للتضمنه معنى الحرف قوله او بانتفاء احدهما كقام هولاء فانه تحقق
فيه عدم المناسبة لكونه مناسبا للحرف دون التركيب ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيهما التركيب دون عدم المناسبة لكونهما
غير مناسبين للمبني الاصل قوله المشبه الخلو دون المجمع وقيل يمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب
مناسبة موجبة للبناء وجاء وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا اخفاء ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس
عدم التركيب بل المناسبة انتهى وفيه انه لا منع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد صرح به السيد السند العلامة التفتازاني
في شرحين للمفتاح والكافية ومشبهة توارد المؤثرين على اثر واحد واردة عليه الا ان يثبت كونه غير مركب مقتضى للبناء اذا لم يوجد
مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين غاق في قولهم غاق غاق صوت الغراب لعدم مناسبته لمبني الاصل وعدم كونه غير مركب
قيل هو وجه لا يضر لان المقسم بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المبني بل انها ليست موضوعة فليست
كلمات فضلا عن كونها اسماء وانها ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم
اسماء العدم كونها دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجرائها مجرى هاء فاخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه
من الاسماء صرح به الشارح رح في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لمجرد مزيد المناسبة من غير دليل

بنائها بل ذكرت لاجرائها مجرى الاسماء والقول ببنائها لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء على هذا لا يدل الا دخاله

فى قوله او وقع غير مركب من محل وهو ما قال الش للحواشى الهندية المراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بناء على قصد

المشاكلة للسمع الواقع غير مركب حقيقة على ان كون غاق فى قولهم غاق صوت الغراب صوتا محضا ليس باسم محل بحث لانه

حكاية الصوت فيكون اسما لانه علم للصوت **قوله** ايثار التقدم بامفهومه وجودى ومفهوم التركيب وجودى والمناسبة

عدمى فى تعريف المعرب وفى تعريف المبنى بالعكس **قوله** اى القاب المبنى فسر الضمير بالمبنى ومعلوم ان الضم والفتح والكسر

والوقف ليس القابا للمبنى فكيف يضاف اليه فاشار الى توجيه بقوله من حيث حركات اواخره وسكونه يعنى ان القاب

حركات الاواخر والسكون القابا للمبنى مسامحة لاجل هذه الملابسة كما يقال الرجل حسنا بحسن غلامه **قوله** نحو من الرجل و

من امرأة ومن زيد فان النون فى الاول مكسور وفى الثانى مضموم وفى الثالث ساكن **قوله** لتقديره اى المعربحث الاصوات

فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات انما لم يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ما هى

عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها

مجريها واخذها حكمها وثبت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء هذا ما ذكره الشارح رح فى بحث الاصوات وقال

الفاضل الهندى فى جره نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا فى رفعه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع

فكيف يذكر فى الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الش وقال فى الارتشاد ووجه لمن جعل الاصوات اسماء مبنية كاسماء

الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا الا ان لقربها ملحقة بالاسماء عوملت معاملتها

وقال الرضى ان الالفاظ التى يسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر من الحيوانات العجم كغاق

او عن الجمادات كطق وثانيها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معنى فى انفسهم ثالثها

اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شئ منها اما المجئ او الذهاب او امر آخر مما قيل قول الشرح عطف على اسماء الافعال

لا على الافعال وان كانت اسماء ايض لتقديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات بناء على انها فى نفسها

اسماء لان المراد ما يحكى بها اصوات البهائم لا انفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها ليس لموجه وان كان من وجه فتامل

ولا نذهب عليك ان قول الفاضل الهندى مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغى تامل تعرف

قوله لان جميعها ليست مبنية قيل ينبغى ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى نحو خمسة عشر وقسم معرب

نحو بعلبك انتهى فانه يبنى الجزء الاول منه واعرب الثانى مع منع الصرف على الافصح وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب

الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف

الثانى مما قيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان ايا ايض مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات

التى لا نسبة بينهما مبنية ايضا اما بكلا جزئيه نحو خمسة عشر او باحد جزئيه نحو بعلبك فلا يرد ما قيل ينبغى ان يقول وبعض المركبات

لان المركبات قسمان قسم مبنى نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك ليس لموجه وان كان من وجه **قال** ما وضع لمتكلم تخرج

قول من سمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل وقولك لزيد الغائب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق

على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره فان الاسماء الظاهرة كلها
موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا لا يقول يا
بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم هذا كلام شرح
فاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه بقيد الحيثية ليس على ما ينبغي لانه اخراج للخارج قوله ويخرج بهذا القيد قيل يخرج به
لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد
انتهى اقول جعل المشار اليه بهذا القول ما هو الظاهر المتبادر وما اخراج لفظ المتكلم والمخاطب بما اخرجه لا بقيد الحيثية فلا يظهر
وجهه مع ان قول الشارح رح فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب اي لا ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا
من حيث انه مخاطب يشير الى ان لفظ المتكلم والمخاطب يخرج بقيد الحيثية وقيل يخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور
الثلثة ولهذا اخر القيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فان المتكلم
ظاهر واما المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا من توجه
اليه الخطاب الا ان يا دليل توجه الخطاب اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع للمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بل بلفظ
انت انتهى ولا يخفى عليك جعل المشار اليه بهذا قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ليس بسديد اذ لا يخرج به لفظ المتكلم
والمخاطب بل بقيد الحيثية وبقوله المتكلم يتكلم به وكما يخرج بقيد الحيثية لفظ المتكلم يخرج به ايضا لفظ المخاطب لانه ليس موضوعا
للمخاطب من حيث انه مخاطب يدل عليه فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ولا يخفى ان مآل قيد الحيثية وقوله المتكلم
يتكلم به الى امر واحد وهو ان انا موضوع للمتكلم حين تكلمه وانت موضوع للمخاطب حين توجه الخطاب اليه وعلى هذا لا يبعد
ان يقال ويخرج بهذا القيد الذي هو واحد مآلا وان كان اثنين عبارة هذا ولو اريد بانا وانت وهو الجزئيات المخصوصة المتعلقة بها
امر مشترك بينها لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي الا ان هذا لا يناسب مذهب المصنف رح لان مذهب
المتاخرين والمصنف من المتقدمين ومذهبهم ان المضمرات والموصولات واسماء الاشارة موضوعات لمفهوم كلي بشرط استعمالها في
جزئياته لا في المفهوم الكلي ولو اريد هو الا يرد لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لانهما موضوعان للمفهوم الكلي ومستعملان فيه قال
للغائب مطلقا من غير شرط تقدم الذكر قوله كانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال فكانه متقدم من حيث اللفظ اذ الغرض
انما هو في التقدم من حيث اللفظ لا في التقدم من حيث المعنى قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظ فكانه تقدم ذكره لفظا على الآخر
قوله ويكون كالجزء منه كونه معتبرا في مطلق المتصل محل تردد كيف ولو كان كذلك لا اسكن الباء في ضربك لئلا يلزم توالي
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما في ضربن قوله التميميين تقديره يتعلق الى واو لهما بدل من الضمير المستتر في التميميين
الراجع الى ضربن وضميرين بدل البعض من الكل بل انه ابدل كل واحد من اولهما وثانيهما على حدة ولو قال كلاهما لكان بدل
الكل من الكل قيل اشار بقوله التميميين الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم وقيل فيه
بحث فان فائدة الى الاسقاطية انما هي اسقاط ما وراء الغاية وليس ثمة شيء وراء الغاية حتى يكون الى للاسقاط فيكون

وكرالى فى مثله لبنو كحيب صون الكلام عنه قوله هو ان قال الشيخ الرضى الضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالحا لضمير المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس بان يلبنوه بالتاء المفتوحة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية فى اللفظ والتصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان ليستقل لفظا كما هو مذهب الكوفية وابن كيسان فى اياك واخواته وهو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هى التى يلى ايا وايا عماد لها هذا كلامه فالمراد من قوله اجماعا اجماع البصريين على ما هو الظاهر من كلام الشيخ الرضى لان الفراء من الكوفيين وابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلا بان الضمير هو التاء فى انت بل قال فى اياك ان الكاف هو الضمير وايا دعامة له قال صاحب المنهل ليس نقل الاتفاق فى هذا المحل بصحيح بل هذا هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق ايا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى التى فى قمت ولكنها كثرت بان لتله جماعة من الفقة عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين هذا كلامه ويمكن ان يقال المراد من الاجماع قول الاكثر اذ للاكثر حكم الكل قوله وفى اياى اختلافات كثيرة قال الشيخ الرضى اختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازنى وابو على ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين فى التاء بعد ان فى انت وانت وانتما وانتم وانتن وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها كقولهم اياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا يضاف وقال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياى اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللواحق بايا وايا دعامة لها ليصير بها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب انتهى قوله فالتفوا بلفظ الفعل اذ الفعل لا بد له من فاعل فاذا لم يكن فاعله بارزا يعلم انه مستتر فلفظ الفعل يدل على استتار الفاعل كما يدل ما بقى من الكلمة المشهورة على ما بقى منها فقوله كما يحذف نظير يجامع ان فى كل شىء يدل على شىء فما قيل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف فى حيز المنع قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر المقصود من التقييد فى المواضع الاربعة الاشعار بان الاستتار فيها ليس لازما ولم يعلم منه ان ما لا قيد فيه فالاستتار فيه لازم فاندفع ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام فى بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون فى المسند الى الظاهر لا بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغائب بهذا القيد قوله سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا لان فى الواحد احد الامرين مستدرك قال وفى الصفة مطلقا حال عن قوله فى الصفة فان قلت فكيف يصح التذكير قلت لان الصفة فى الاصل مصدر وفى مثله يجوز اعتبار الى الاصلية ويجوز اعتبار الحالة المنتقلة اليها نحو رجل صوم وهذا صوم ورجلان صوم ورجال صوم ويجوز اثبانه باعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل آه وقوله سواء كان

مفردا او مثنى اى الصفة ما قبل مطلقا ليس عدا المصنف كما يشعر به قوله سواء كانت اسم فاعل عدا الرضي ان يقال مطلقا دون بغير لا كما يشعر قوله سواء كان اى الضمير مفردا الخ لا سواء كان الصفة الا الرجب سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة الا ان يع قوله سواء كان اسم الفاعل الذى مثلا اولى مصوغة لما ذكرنا وقوله سواء كان اى الضمير مفردا لا سواء كانت الصفة فيه كما يكن التكلم الخ وقوله الصفة مثنى يذكر مؤنث منها وقوله الصحيح قوله سواء كانت اسم الفاعل قلنا ان سلم فى الاول وقوعا كانت بالتانيث والثانى بالتذكير فلو شاء قال ... صرح به الشيخ الرضي حتى انقلنا عنه فى صدر الكتاب قوله ولو كانت اى الالف والنون والمناسب بقوله بالضميرين وقوله وما اى الالف والنون ان يقال ولو كانا ضميرين قوله لا تتغير الاولى لما تغيرت اذ المتعارف فى جواب لما مرالماضى وورود المضارع فى جواب لما قليل وصل الى حد الشذوذ قوله فى الصفة حرف التثنية والجمع الاولى حرفا التثنية والجمع قوله اى بفصل اى فصل الضمير عن عامله لغرض لا يحصل ذلك الغرض الا بالفصل وذلك امر كلى امر تحته جزئيات كثيرة منه الفصل لحرف له للتاكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة والتبيل كقولك بعد قولك اخيك لقيت زيدا اياه او للعطف نحو جاء انى زيد وانت ومنه بعد الا ومعنى الا ومنه ما جاء فى الا انا نحو ما جاء فى الا انت او زيد والغرض منه افادة الشك من اول الامر ومنه ما يكون ثانى مفعولى علمت او اعطيت واتصاله يوجب التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا اياك واعطيت زيدا درهما قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقال الذى علمته زيدا الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول هذا ما ذكره الشيخ اقول يشكل ان يجعل ما ذكر من ذلك الباب فلم قال ومنه ما فصل عن عامله لرفع اللبس والخيل نحو ما قائم انت وما قائم انت اذ لو استتر الضمير لم يعلم انه متكلم او مخاطب او غائب صرح به صاحب المغنى فما قيل لا تخصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة فى ضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انت فليس بشئ مما ينبغى على ان هذا الامر مبنى على ان الصفة فى الصورتين ليس عاملا فى الضمير عنده بل الضمير عنده مبتدأ والصفة خبره صرح به صاحب المغنى لان استتاره الاصل فى الصفة واجب بحيث لا يجوز الانفصال اصلا وهو مذهب الكوفيين قوله الواقع لغرض قد متعلق الجار والمجرور ان صح تعلقه بالفصل بجزالة المعنى ولذا قدم معرفا قوله لا يحصل الغرض الا به اى بفصل الضمير عن العامل وهذا احتراز عن نحو ضرب زيدا الا فان الغرض وهو الاهتمام بشان المفعول وان كان يحصل به الا انه ليس متعينا لحصوله بتقديم المفعول على الفعل قال صفة جرت بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او صفة او خبرا قوله يعلم انه مرجعه الصواب علم قوله الا اى وان لم يكن مرجعها جرت النظر لا حاجة اليها اى الى الانفصال وهذا رد لما ذكره الشيخ الرضي ان اتفق ما جرى عليه الصفة وما هو له فى الافراد وفروعه اى التثنية والجمع وفى التذكير وفرعه اى التانيث فان اتفقا فى الغيبة ايضا فاللبس حاصل فلا كان المتصل ... ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضاربه هو والزيدان العمران ضاربهما هما او ضاربهما هما كلامه ووجه الرد ظاهر لان الضمير المنفصل الذى هو خلاف الاصل يرجع الى البعيد الذى هو خلاف الظاهر فيرتفع اللبس والا لصار العدول من المتصل الى المنفصل لا فائدة بل صار لغوا تم قال وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف فى جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما او نضربهما وهند انا ضربتنى او تضربنى

٢٣٣

الا فی غائبة المضارع مع المخاطب وفی غائبته مع المخاطبین نحو انت ہند تضربہا و ہند انت تضربک وانتما والہندان تضربانہما والہندان انتما تضربانکما فان اللبس حاصل فیہ ویرتفع بابراز الضمیر واما الصفة فاللبس حاصل فی جمیعہا مع الاختلاف المذکور ویرتفع بابراز الضمیر نحو انا زید ضاربہ انا ونحن الزیدان ضاربا ہما نحن والزیدون ضاربو ہم نحن وتقول فی المونث انا ہند ضاربتہا انا فلما رفع اللبس بالاتیان بالمنفصل فی ہذہ الصورة طرد الاتیان بہ عند البصریین فی صورة الصفة التی ہی اعنی اذا کان لبس ویرتفع بالضمیر واذا کان ولم یرتفع واذا لم یکن واما الفعل فقد اتفقوا الکل علی انہ لا یجب تاکید ضمیرہ والتبس او لم یلتبس لان التاکید فیہ لا یرفع اللبس الا فی اربعة مواضع فقط کما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاکید حاصل منہا فی کل موضع اختلف فیہ من جرت علیہ ومن ہی لہ غیبة وخطابا وتکلما فان قلت ضمیر المفعول فی ہذا الاختلاف رافع اللبس ففی نحو قولک انا زید ضاربہ بالہاء یعرف ان ضاربا مسند الی انا ولو کان مسندا الی زید لقلت انا زید ضاربی فلم لم یکتفوا فی رفع اللبس بہذا الضمیر تحلت لما کان ہذا الضمیر لم یوت بہ لمجرد رفع اللبس وکان مما یجوز حذفہ خیف الالتباس علی تقدیر حذفہ فاتی لمجرد رفع اللبس ضمیر لا یجوز حذفہ ہذا کلامہ

قولہ واما الفعل فقد اتفقوا الخ وقع فی اکثر کتب النحو انہ یجب انفصال الضمیر فی الفعل عند اللبس لا یجب عند عدم اللبس بخلاف الصفة فانہ یجب فیہ انفصال الضمیر علی التقدیرین وقد عرفت ان الصورة التی قال الشیخ الرضی بعدم رفع اللبس فیہا بالانفصال فان النحاة قالوا بارتفاع اللبس فیہا بالانفصال **قولہ** والا لکان ای وان لم یکن ہی فاعلا بل تاکیدا لکان ہذا المثال واخلافی صورة الفصل لغرض التاکید فلم یصح جعلہ مثالا لکون الضمیر مسندا الیہ صفة جرت علی غیر من ہی لہ **قولہ** لکنہ تاکید لازم لا فاعل فیکون من باب الفصل لغرض وہو التاکید قال الشیخ الرضی ومثلہ ای مثل الضمیر الذی فصل عن فاعلہ لغرض لا یتم الا بالفصل الضمیر البارز بعد الصفة اذا جرت علی غیر من ہی لہ فانہ تاکید للضمیر المستکن فیہا لا فاعلہا کما فی اسکن انت وزوجک وذلک لانک تقول مطردا نحو الزیدون ضاربوہم نحن والزیدان مع الہندان ضاربا ہما وقد عرفت ضعف نحو جاء فی رجال قاعدون غلمانہ وقال الزمخشری بل تقول ضاربہم نحن وضاربہما ہما فان ثبت ذلک فہو فاعل کما قیل انتہی یعنی لو کان الضمیر المنفصل فاعلا للصفة لالحق الواو والالف فی الصفة اذ لہ حکم الفعل فکما یفرد الفعل عند تثنیة الفاعل وجمعہ کذلک الصفة یفرد فلما ثنی وجمع علم انہ تاکید للمستکن فہو مما الفصل الضمیر فیہ لغرض والغرض فیہ التاکید **قولہ** بدلیل نحو الزیدون ضاربوہم نحن متعلق بقولہ تاکید لازم یعنی الضمیر البارز بعد الصفة اذا جرت علی غیر من ہی لہ تاکید لا فاعل بدلیل وفیہ انہ کیف یکون مانعیة الضمیر تاکید المانع عن جعلہ فاعلا ودلیل علی کون البارز تاکیدا فیما لیس فیہ مانع عن کونہ فاعلا فما یکون فیہ المانع عن کونہ فاعلا یکون من قبیل الفصل لغرض التاکید وما لیس فیہ مانع یکون من قبیل کون الضمیر مسندا الیہ صفة جرت علی غیر من ہی لہ **قولہ** للتحرز عن تقدم احد المتساویین من غیر مرجح قیل یجوز ان یرجح الاول بانہ فاعل فی الاصل او فاعل بحسب المعنی کالمفعول الاول من باب اعطیت واجیب بان الترجیح بالفاعل ترجیح فی المعنی لا فی اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار التساوی فی اللفظ انتہی وانت خبیر بان ہذا الترجیح معتبر عند النحاة کیف وقد قال الشیخ الرضی والانفصال فی باب علمت اولی منہ فی باب اعطیت لان المفعول الاول فاعل من حیث المعنی فکان الثانی انفصل بغیر الفاعل وفی مفعول علمت بعد رائحة المبتدأ والخبر الذین فیہما الانفصال فلا معنی لترکیبہ **قولہ** حکی سیبویہ عن النحاة تجویز الاتصال قال انما ہی شئی تاسوة ولم یکلمہ العرب

مبحث فی تحقیق لام التعریف

لو وضعوا الحرف غير موضعها **قوله** كما تقول ما انا كانت وهذا القول في عسى اي يريد بها ان نيابة ضمير عن ضمير مخالف في الاعراب انما ثبت في الكلام في المنفصل وانما جازت النيابة في المتصل تشبيها بشرط كون المنسوب عنه منفصلا وتوافقا في الاعراب ذلك في الضرورة كقوله ان لا يجاوزنا الاك ديار هذا كلام المغني **قوله** ان لولا في هذا المقام حرف جر قال الشيخ الرضي وفيه نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وتأويله في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك وسهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار ولم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ليكون معمولا له لان المتعلق لا مبتدأ قال صاحب المغني يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يرتبط الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء الثالث لولا في قول بعضهم لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم هذا كلامه قال الشيخ الرضي يترجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغييران اعني وضع ضمير موضع ضمير ويترجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل هذا كلامه **قوله** لتقاربهما في المعنى لان معناهما الطبع والاشتقاق **قوله** التي هي حرف الجر هي كسرة في آخر الكلمة غير جارة فتحا لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح والباء فرعاه كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر **قال** وكنا في ليت قال الشيخ الرضي المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا الضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه **قوله** من نحو وقد يحذف قال الجزولي بان الاثبات فيهما هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر **قال** تمييزه مرجح منفصل ممتنع زيدا باه الفاضل وانت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فبالجر على البدل عند البصريين وبالنصب على التأكيد عند الكوفيين هذا ما ذكره صاحب المغني وفي كونه بدلا نظر اذ لا بد في بدل الكل من اتحاد ما صدقا عليه وتغايرهما مفهوما لكان الاختلاف اي لوجود الاختلاف في كونه غير انه منهم ذهبوا الى انه اسم وبعضهم ذهبوا الى انه حرف فاختير عبارة تصح على المذهبين اذ صيغة مرفوع يصدق على التقديرين ومنهم لا يستقيم فيه وانما قيل وفيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر

منه انه ليس لضمير فليس مشتركا بين الجميع دام استنفاقه في حيز المنع قال وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل
متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى والوجه ظ قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما اي في المعرفة لانه الصالح للصفتية بخلاف
ما اذا كان الخبر نكرة لانه متعين للخبرية آه النكرة لا تقع صفة للمعرفة فان قيل هذا اذا كان المبتدأ معرفة على ما هو الاصل واما اذا كان
نكرة فالخبر النكرة يصلح صفة للنكرة فينبغي ان يدخل بين نكرتين قلنا القياس يقتضي ذلك الا انه لم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما فات اللام او
بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل قوله افراداه فلا يجوز كنت هو الفاضل قوله لان عنده حرف قال الشارح الرضي الا كثر
عند البصريين انه اسم طبعي لا محل له ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض
البصريين انه حرف استنكار لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا وقال صاحب المغني زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم
انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة انتهى وان الموصولة وقال
الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله ومحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن
نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس انتهى وقال الشيخ والكوفيون يجعلون
له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع يؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت
ورد عليهم ان الضمير لا يؤكد به المظهر ولا يقال جاءني زيد هو على ان المضمر تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه في الاعراب
حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسما تبع ما بعده في الاعراب قوله اي يستعمل
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لما كان المتبادر من قول المصرح وبعض العرب يجعله مبتدأ ان بعض العرب يحكم بكون ضمير الفصل مبتدأ
وهو غير صحيح لان العرب لا يعلم مصطلحات النحاة كالفاعل والمبتدأ وغيرهما اشار الى توجيهه بقوله اي يستعمله اي العرب يستعمل ضمير الفصل
بحيث اي بطرز ووجه يحكم بسببه النحاة بكون ضمير الفصل مبتدأ بان يحكم بما يلزم منه كونه مبتدأ يان يرفع ما بعده في مقام
يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع في محل النصب بان لا ينصب ما بعده في باب
كان وباب علمت وما الحجازية وعليه بالنقل في غير السعة ولكنهم هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع قوله وايراد لفظ قبل
الى قوله غير معهود هذا ما ذكر في الحواشي الهندية جوابا عما قيل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة قوله ولا
يبعد ان يقال آه توجيه آخر لايراد لفظ قبل قوله معنى الكلام اي معنى قوله ويتقدم يقع متقدما واما قوله من غير سبق مرجع
فليس بداخل في مفهوم التقدم بل هو مفهوم من المقام اعتبره معه لدفع الانتقاض الذي ذكره بقوله انتقض القاعدة
لانه جعله مجردا ان لا يسبق عليه المرجع بل يقع متقدما يكون بالنسبة الى متاخر فلم يخرج صيغة التقدم عن مقتضاه بهذا
التوجيه كما قيل ثم المضاف اليه المتقدم هي الجملة بالآخرة فلم يخرج التركيب الغير عن مقتضاه محقق ما قيل هذا وجه وجيه
قوله وذلك بحسب المفهوم اتم اي وقوع الضمير متقدما انت خبير بان الكلام في بيان فائدة لفظ قبل وهذا انما يفيد
لو لم يكن التخصيص طريق آخر وليس كذلك فان يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فيخص بان يقال ويتقدم الجملة
فلا يتعين لفظ قبل للايراد قوله والغير يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده لو كان قوله يسمى ضمير الشان والقصة واقعا
في بيان القاعدة اذ يخرج به ما يخرج بقوله يفسر بالجملة بعده فلا يكون قيدا احترازيا فيكون مستدركا وانت خبير بان المقيد

من تغيير وفي بيان الضوابط والتعريفات شرح الضوابط والابيات والاقرار تابع فلا باس بان يقع في قيد الضوابط والتعريفات

المشيح بالاحتراز عن جميع المحترزات قوله لفظ بذا اي فبناء على تولد تقدم صدره وانظر ان وله يسمى ضمير الشان واقتصه معرفته بيان

للواقع ليس بداخل في بيان القاعدة قوله على ما ذكرنا من توله لفظ متقدما من غير سبق مرجع قوله تنتقض القاعدة بقولنا لو كان بذا

القول موجودا مستعملا في كلام العرب لكان انتقض بالعرضيات قوله فانه لا يجوز اصلا اي لا بلا ضعف لكونه عمدة ان اراد به عمدة

فلا يجوز حذفه ولو مع القرينة مخصيا انه كيف يجوز حذف المبتدأ مع القرينة مع انه عمدة وان اراد بلا قرينة فالحكم بعدم الجواز على الاطلاق

ليس بسديد قوله على صورة الفضلات لكونه منصوبا وفيه ان كونه على صورة الفضلات لا يقتضي جواز حذفه بلا قرينة كيف والحذف لا بد له

من قرينة سواء كان المحذوف عمدة او فضلة وان اراد مع القرينة فهو غير مناسب لقوله بلا دليل عليه اذ الحكم بالضعف حينئذ غير سديد قوله

بلا دليل عليه قال الرضي لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ او غيره الا مع قرينة

الدالة عليه قوله لان الخبر كلام مستقل دليل لقوله بلا دليل عليه لانه ليس في الخبر لاستقلاله احتياج الى المحذوف ليكون دليلا عليه

وفيان انتفاء قرينة خاصة لا يدل على انتفاء مطلق القرينة كيف وفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء

الخبر فيه مستقل مع ان على الحذف فيه دليل وهو ان لو حذف المبتدأ لا تدخل على كلم اللجازاة قال الشيخ الرضي ويجوز رفعه منصوبا مع تخفيفه

بالنصب في صورة الفضلات مع ان لا الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة فذلك الدليل بان لو حذف المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة

انتهى فبانه لا وجه لحكمه بالضعف حينئذ قال قدس سره في حاشية الكنيسة سعيد التفتازاني وانا وتفتيح جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله

مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل قيل فيه بحث لان ان المفتوحة شبيهة بالماضي كما ان المكسورة بامر الطلب فكيف يكون

المفتوحة اقوى شبها الا ان يقال المفتوحة شبيه بالماضي الذي لا يسع احرابه اصلا بخلاف المكسورة فانها شبيهة بامر الطلب وهو يكون

معربا اذا استعمل باللام نحو ولتذكر فلتفرحوا قوله اي اسماء وضع كل واحد منها اشارة اي ان وضع المجموع يكون باعتبار وضع كل واحد قوله

اي المعنى مشار اليه التقدير لموصوف قوله مشار اليه اشارة الى ان الاشارة الماخوذة في التعريف لغوية لا اصطلاحية

فلا يلزم تعريف الاشارة بما يتوقف عليه قال الشيخ الرضي قال المصنف معناه انه ليس حد اسماء الاشارة بقوله ما وضع

لمشار اليه بما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما وجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال في اصطلاح النحاة اسماء

الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب

ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود واي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف العالم على معرفة المحدود والذي هو العلم

حتى يلزم الدور كما لزم هناك قلت هذا السوال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء

التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما يرد السوال لو كان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم

من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود وان يحيلهما اذ ربما كان معرفته ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة

بغير ذلك الحد انتهى وقال السيد السند قوله لان الاشارة جزء المحدود ولم تبينه مع استغنائه عن المحدود ما ذكره

مع انا نجيب اذ احد الاشارة بما يذكر فيه المشار اليه فيجاب بان المحدود هو الاصطلاحي قوله وهي اي اسماء الاشارة ذا

قال الشيخ الرضي قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب حيوت منه

٢٣٧

الفاً ياء واصله ذيي بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفاً وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم

قلبت العين الفاً للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو مرتوي فان

قلت فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحرك قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام

لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كيد ودم وغد ونحوها وقيل اصله

ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام وقلبت العين الفاً والامالة تمنعه واما ان تقول

حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى انتهى كلامه قوله

المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ والمعنى اسماء الاشارة ينسب اليها مجموع ما ذكر حال كون ذا منه للمذكر وعلى هذا القياس

فلا يرد ما قيل فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو المجموع من حيث

المجموع قوله اقرب الى مرجعه وهو قوله للمذكر كما يشير اليه قدس سره حال كونهما للمثنى المذكر قوله اي للمثنى المؤنث فما قيل

اي ليكون ضمير مثناه اقرب الى ذا الذي هو مرجعه ليس متوجه وان كان من وجه لمخالفة القولين للشارح قدس سره قوله على

احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان ان بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان محذوف

اي انه هذان لساحران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يجوز حمل الآية عليهما اما الاول فلان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل

انه لم يثبت ويلزم فيه دخول لام الابتداء على الخبر وان اللام لا يدخل في خبر المبتدأ واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء

او بانها داخلة على مبتدأ محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا وتضعيف الاول ان

زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين واما الثاني فلان

الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت واستسهلوه لوروده

في كلام مبني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والتغيير استثقالا

ودخول اللام في الكلام المغني وقد ذكر صاحب المغني وجها آخر وهو انه لما اجتمع في هذا التركيب الف هذا والف التثنية في التقدير قدر

بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير انتهى وهو اليه ليس بشيء قال تا اقول وذال في ذا باذ قال وذي تقلب الف

ذا ياء وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين قال وتي بقلب الالف ياء اي الف تا ياء قال الشارح

الرضي بالجمع بين التاء والياء ولا تقول ان التاء والياء علامة التانيث بل اتي بهما لتخصيص ابدالها بالمؤنث دون المذكر لانهما

يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وكلتا فان تاءهما ليست علامة التانيث قال وته وذه بقلب الالف

اي الف تا وذا قوله في الياء اي ياء تي وذي قال الشيخ الرضي وذه بقلب ياء ذي هاء وصل ذلك ان تقلب في الوقف ثم

يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وته بقلب الذال تاء قوله بوصل الياء الحاصل من الاشباع او الياء

التي عوضت هي والهاء من الالف بها اي بالهاء التي في ذه وته بكسر الهاء فيها في بها ضمير يرجع الى الهاء ويسمى هو فيها اسم

قال وللمثنى اي الآتي على صيغة التثنية لان تان وتين ليستا تثنية حقيقية مبنيا على الواحد بل كل واحد منهما صيغة مستانفة للرفع

والنصب والجر وقيل لان المعرف لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة انتهى وفيه نظر لان اختصاص التثنية بالنكرة في غير الممنع

بمول الاصل فمن عليه الياء والاستثقال الكتابة متباينين للكلمة وبها الفتحة في الاول والواو في

اولا ولا يقتضى ان يقيل بالآخر لان انظاره بيان لمعناه تحقيق قوله

مثل ما يمتنع وقوع النظا موقعه مع انه اسم ايجاب امتناع

على الاسمية وقد وجد في ضمير الفعل ولا الفصل دليل الاسمية وهو انا

للفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المعنوي وان لم يكن بلفظ حقيقيا

اصطلاح النحاة فالفرق ليس بسديد والبعض قائم هو مقام اللفظ فيا

الا ان يقوم لفظ مقامه **قوله** وهي اي حروف الخطاب حيث تاتيت لتذكير ميزها مهي حروف الخطاب والحروف تذكر وتؤنث

قوله ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه او قيل استعمال كل في مقام الآخر بالتاويل اي تجعل البعيد بمنزلة القريب

واستعمال ما هو للقريب فيه او جعل القريب بمنزلة البعيد واستعمال ما هو للبعيد فيه لا يكون سببا لعدم اتحاد الفرق المذكور

منهما **قوله** حال كون ما بين الآخرين في الحواشي الهندية حال من ذلك وذلك الحكم عليها بالمماثلة فيكون ان قام

معنى وفيه ان الحال لا تقدم على العامل المعنوي انتهى وفيه ان العامل اذا كان ظرفا يجوز التقديم وفيما نحن فيه كذلك

ما ذكر فيها والبعض المنع مطلقا مذهب سيبويه واما الاخفش فيجيز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا تاخر عن المبتدا فيجوز زيد قائما

في الدار واما قائما زيد في الدار فيمتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخرة عن المبتدا **قوله** مشددة تعين التشديد بدل من اللام

في ذلك وتانك عند المبرد كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولئك فاجتمع

المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني وانما قلبت الثانية الى الاولى ليبقى النون

الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون بغير ذلك فقلبت اللام نونا فادغم كما هو القياس والاول اولى ليكون

اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبرد التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنية الذي والتي

واللتان مشددة وهي النون عوضا عن الياء المحذوفة والبعض لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع

انه كالاول فقال هنالك قال الاندلسي لا فرق عند اللغويين من المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما بذا اللفظ الشيخ الرضي

قوله لا يبعد ان يجعل ذلك اي لفظ ذلك في قوله شيء في تلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله ذا للقريب وذلك

للبعيد وذاك للمتوسط وهو وان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الشيخ الرضي انما ذلك لصحيح ان يشار به الى كل غائب

عينا كان او معنى يحكي عنه او لا ثم يؤتى باسم الاشارة لقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تشارك

ضربا بليغا فقال لي ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر

اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وقال لي هذا الضرب اي ما المذكور عن قريب لان المحكي عنه والحكاية متقاربا

الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر انتهى ثم قيل ويعيده ان كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذاك ليس مما نحن فيه

قوله خاصة يعني ان هذه الالفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وقد يجب

هنا المشددة ودالكاف ولا يصحب ثم وقولك ثمة ظرفا وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى فقط **قوله** من الافعال

النافعة بناء على انها غير محصورة فمعنى تتم جزءا الغير جزءا تاما كما تقول كان تسعة فكملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة **قوله**

والمراد بالجزء التام آه جواب عما قيل الجزء ما كان مما يشمل الفضلة الا ان المراد بالجزء التام لان معنى لا تتم جزءا الا تصير جزءا تاما والمتبادر منه الركن ولذا قال الرضي يعنى بجزء الجملة المبتدأ او الخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعائد والظاهر ان الموصول اذا لم يكن مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلة وعائد فالمبتدأ او الفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلة والمستحق للاعراب هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لا حظ لها من الاعراب وهو تكلف بارد ولا يظهر داع لهم الى ذلك والعجب انهم قد قالوا في زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان اعراب الخبرية على قائم فما بالهم لم يقولوا بذلك في الموصول والصلة **قوله** والمراد بالصلة معناها اللغوى لوجوب حمل الالفاظ على المتبادر في التعريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلاف المتبادر وههنا قد قامت والية اشار قدس سره بقوله والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى آه فلا يرد ما قيل وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفى الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة اذ الملازمة في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بل يجيء من قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث وبما تقرر ان المقصود في التعريفات وبيان الضوابط شرح الماهيات والقواعد فلا باس بان يقع قيد لاجل الشرح لا للاحتراز فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشئ وفي هذا العموم يدخل الشرط لاسم الشرط قلت لا ضير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوى واما تعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوى فلا يصدق على اسم الشرط نحو من يضرب اضربه لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بدون صلة وعائد ولا اشتباه ان من مثلا ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ دون الشرط على قول من قال الخبر الشرط مع الجزاء وبالجملة الموصول لا يجوز ان يصير جزءا بدون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا ومبتدأ بدون الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوى فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحى لاجل دفع النقض بمن الشرطية فما قيل على قوله قدس سره ولقائل ان يقول يجب ان يقول ذلك والا لزم النقض الى من الشرطية ليس على ما ينبغى **قال** وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جعل ضمير صلته راجعا الى ما لقربه وكون الموصول مبنيا **قوله** او في معناها كاسمى الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفى والاستفهام والموصول جملة كما قال الشارح الرضى الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديره بالفعل كاللام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلى والاسناد الاصلى عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ واسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة لكونها بمعنى الفعل فهو في الظاهر وان كان اسناد الصفة الى فاعلها الا انه في الحقيقة ومن حيث المعنى اسناد الفعل الى الفاعل **قوله** مفرد صورة اى ليس بجملة صورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس اسناد الخبر

الى المبتدا ولا اسناد الفعل الى الفاعل قوله حملا معقولا له لقوله فجعلت قوله بالحقيقة لان اللام فى الحقيقة اسم موصول
تقتضى كون صلتها جملة خبرية فجعلت صلتها جملة معنى قوله والشبه لان اللام يشبه باللام الحرفية واللام الحرفية انما تدخل على المفرد
فمن الشبه تقتضى كون مدخولها مفردا فجعل صلتها مفردا صورة قال وهى اى الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول
هو لان المرجع المذكور انما الموصول او ما قلت الضمير افاد بين المرجع والخبر ورعاية الخبر اولى والخبر جماعة الموصولات فكان
الضمير باعتبار الخبر لكن مرجعه الذى باعتباره فالمرجع ما هو مفهوم من السباق قال يجوز حذفه فى غير صلة الالف واللام
لا يجوز حذفه فيها وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قوله اذ المانع مانع ومن الموانع كون
العائد المفعول ضميرا منفصلا بعد الا نحو جاء فى الذى ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضميرين فى نحو
نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ ليستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه دليل قوله والا اذا كان فاعلا اشارة
الى دفع ما قيل على المصرح ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى يوجب قصر الخبر الفعلى على المبتدا فيفيد ان جواز الحذف مقصور
على العائد المفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد المرفوع المبتدا يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف منه شئ اذ الجملة والظرف يصلح ان مع العائد فيهما لكونهما صلة وبشرط ان يطول
فى صلة اى بالاستطالة فى نفس الموصول وان تطول الصلة وان يكون فى الصلة استطالة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله لاستطالت الصلة بالعطف عليها والعائد المجرور الذى يجوز حذفه بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو
انا ضارب زيدا اى ضاربه او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بحذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى
حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بغيره كقوله فنسجد لما تأمرنا اى تأمرنا به فيتعين حرف الجر قياسا اذا جر
الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت اى مررت به فالى ان قيل
وكذا التعلقات نحو مررت بزيد الذى مررت وحاصل الدفع ان التخصيص اضافى بالقياس الى الفاعل لا حقيقى بالنسبة الى كل
ما عداه فجواز الحذف مقصور على العائد المفعول المعنى انه لا يحذف ضمير الفاعل وان كان يحذف الضمير المرفوع المبتدا وضمير المجرور
ان اى حذف ضمير الفاعل ... والتخصيص بالمفعول انما هو فى اللفظ واما فى المعنى فليس بتقييد ولو سلم فالكلام انما هو فى حذف
العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو فى حذف العائد للمفعول واما حذف العائد المرفوع المبتدا والعائد المجرور فغير
على الاطلاق بل مقيد ولا من حيث انه عائد بل لاستطالة الصلة اما فى المرفوع فلما عرفت واما فى المجرور فلما قال الشيخ الرضى
ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوزه استطالة الصلة كما قيل لا . فائدة فى تخصيص المفعول بالذكر مع ان غيره
ايضا يجوز حذفه ليس بمتوجه وان كان من وجه قوله اى اذا اردت ان تخبر اولا بالاداة لان التقدير الذى انما هو عند ارادة
الاخبار لا بعد الاخبار قال صدرتها فيفيد كون التصدير لاجل الاخبار فيكون من المواضع الذى يجب فيه تقديم المبتدا على الخبر
مع انهم لم يذكروه فاما ان يقال انهم لم يريدوا حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وما يخطر
الى الخاطر او اراد والتصدير على ما هو الاصل فى المبتدا وجعلوه باللزوم اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم قوله فى موضع
عند الطلاق الخبر منه على زيد فى ضربت زيدا مجازا باعتبار ما يؤول فى الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثابتا الا فى الجملة الاولى اى

فصل اسماء الافعال

بل فى الثانية سواء كان المخبر عنه بالمعنى الاصطلاحى او اللغوى قوله قيل اى الذات الذى اخبر عنه باستعانة الذى المعلوم لا على الوجه المذكور فى الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى وعلى هذا فلا حاجة الى ان يقال التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤل اليه ليس بموجه وان كان من وجه قوله قال واخرته اى المخبر عنه عن الضمير الظاهر من مقابلة واخرته لقوله تصدرتها انه مقابل للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ثم الظاهر ان المراد بالتاخير وقوعه بعد الموصول والصلة والعائد اذ الموصول والصلة مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا تخلل لا بين الموصول والصلة ولا بين الصلة والعائد فما قيل اعتبر التاخير عن الضمير لان الواجب التاخير عنه لا التاخير بالنسبة الى تصدير الذى كما قيل الظاهر اختياره مقابلا للتصدير لانه يجوز ان يتقدم على الضمير وهو غير جائز ليس بموجه وان كان من وجه قوله فرجة بفتح الفاء التفصى من الهم والخروج عنه قوله كحل العقال بكسر العين حبل يشذبه الدابة ليمنعها عن القيام قوله نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضى ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة نحو مررت باى معجب لك قوله قيل ايتى تقع صفة ايضا قال الشيخ الرضى واى تقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادرى لم لم يذكره المصنف ثم اجاب بما ذكره الشيخ قدس سره قوله لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت قوله فما مبتدأ او ان كان نكرة وما بعده خبره وان كان معرفة لان ذلك جاز فى الجملة الانشائية ولم يجئ فى الخبرية الا فى الموضعين هذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس قوله فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل قال الشيخ الرضى لا تقول ان اف بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كان كذلك لاعرب باكسها بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى قوله وهو انسب ان يعبر عنه بالمضارع الحالى فيه ان تضجرت وتوجعت الانشائيين ليس بمعنى الماضى بل اريد بهما التضجر والتوجع الحالى قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضى قال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء قوله وبكسرها قال الشيخ الرضى اما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالياء والتاء قوله لا يتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين على البعض قوله الثنى خبر ليس قوله اذ الغرض التحقيق اى الخالص قوله فاتفقوا على انه اسم الفعل من الرباعى الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعى الا نادرا وقد جاء من الرباعى وهو قرقار اى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة الصبيان ليس بفعال بل فعلال قوله اى كل واحد يعنى كان المناسب مبنيان الا انه افرد بتاويل كل واحد قوله ان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذى ذلك الشئ المعدول عنه ماخوذ منه اى من ذلك النوع بان يكون فردا منه او حاصلا منه فلا يرد ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة وثلثة تجاهها ليست اسماء بل لفظا مركبا من آيتين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما التام منه اصله قوله علما للاعيان تميل حال من مفهوم مبنى فى الحجاز معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذه الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما فى باب التنازع انتهى يعنى

ان التعلق من حيث اللفظ بهذه الحال معتبر في كل منهما فاما ان يتعلق بكليهما فيلزم توارد المؤثرين المستقلين في اثر واحد وهو ممتنع او باحدهما فيلزم علو الآخر وهو لا يجوز وقيل حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي اختلف فيه والا لاحتيج على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما انتهى وفيه انه لا يكون على هذه مبني ومعرب على اسلوب احد فالفضل لمن تقدم قال لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة قال الشيخ الرضي ان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف اللفظين في معنى وان ادعى العدل المقدر لاضطراره وجود ما لمنعهما الى غير ذلك فالدليل على كون فعال الذي هو لا محل معه بالاوان قد يعمل في الاصل اليه فهو تكلف مبني على تكلف والاولى ان يقال بني فعال لتضمنه معنى المصدر والصفات لمشابهتها بفعال الامر وزنا ومبالغة وسحاب وكلام ونحوهما لا مبالغة فيهما قوله نح القدر ان يحكم عليه بشيء لانه دال على معنى لفظ والمحكوم عليه وبه لابد ان يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله بان ليفسد من لفسه آه فسر الحكاية بهذا الوجه ولم يقل بان يقول قال الغراب غاق لان غاق لفظ مركب من حروف صحيحة متحركة بحركة صحيحة والمحكي عنه ليس كذلك اذ الحيوانات لا تحسن الاتيان بالحروف احسان الانسان قوله دح لا القدر انت ان تحكم عليه او به لانه لا يدل على معنى اصلا والمحكوم عليه وبه لابد فيهما من ان يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله او غير ذلك كسا للشرب وبدح للتسكين قوله نح اليه لا القدر انت ان تحكم عليه او به لانه لا يدل على معنى اصلا قوله اذا تلفظ بهما على سبيل الحكاية بان تجعلهما مفعول القول واليه اشار قدس سره وبقوله كما اذا قلت نح وهي مفعول القول ومقول القول وان كان جملة على الاغلب لانه قد يكون مفردا اذا كان المراد نفس ذلك اللفظ مع حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا هكذا قال الشيخ الرضي في مباحث افعال القلوب قوله او عند اناخة البعير عطف على عند التعجب وقوله نخ عطف على قوله نح او وهي قوله غاق عطف على قوله نح او وهي عند حكاية صوت الغراب عطف على عند اناخة البعير وعند التعجب قوله من غير نقلهما على سبيل الحكاية بان تجعل مفعول القول الدالة على الاصوات قال الفاضل الهندي لان نح اسم لاصوات والمطلوب بيان الاصوات ما يصوت به الانسان لبهيمة كنخ عند اناخة البعير او تشبيهه لغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت لاناخة البعير وغاق صوت الغراب ولا استواء القسمين فيه يقال قال زيد نخ و يقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا يعني لو كان المقصود نقلهما على سبيل الحكاية لما ورد التقسيم او يصير القسمان قسما واحدا لكنه ورد التقسيم فعلم انه ليس المراد نقلهما على سبيل الحكاية بل المراد بيان الاصوات فلابد من التقسيم وحاصل الوجه الاول انه اذا قيل على سبيل الحكاية قال زيد نخ او غاق لا شك ان المراد منهما اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما وليس المراد تقصد الاناخة ولا التشبيه وهو ظاهر وما قيل فيه نظر لان المقصود واحضاره بذاته انما يحكم على الحضر او يطلب منه ما هو الغرض من حضوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم ليس مما ينبغي لانه ان اراد ان المعنى ما ذكره على تقدير كونهما اصواتا ساذجة فهو مسلم لكنه غير مفيد لان الحكم بالاسمية انما هو اذا نقل على سبيل الحكاية وان اراد على تقدير نقلهما على سبيل الحكاية فهو ممنوع كيف والمقصود من الحكاية مجرد اللفظ كما عرفت لا ما يقصد من الاصوات وحاصل الوجه الثاني انه اذا نقل على سبيل الحكاية لا يكون التفصيل مقصودا وان كان مقصودا على تقدير كونهما اصواتا ساذجة فالاعتراض عليه بانه يلزم من عدم انقسامها الى قسمين لطلا اعتبار ان يكون

٢٤٣

للاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار غير مضر له فتامل **قوله** وهي بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ما هي

عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية **قوله** ولم يذكر المصرح القسم الاول المذكور في قوله فمنها ما يعرض للانسان عند عروض

معنى له كقول المتندم او المتعجب وهي **قوله** قيل قائله الفاضل الهندي وحاصل ما ذكره ان هذين القسمين لما كانا ملحقين

بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق

واما وجه كون التعلق بالغير مبعدا عن الالحاق فغير ظ واما ما قيل المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى

الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق

بالغير كوي للتعجب فانه يتلفظ به لمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب

الى المركب مع الغير معربا كان ما هو في غاية البعد عنه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا فليس لشيء وان كون الصوت

لتفهيم الغير كان المركب ايضا لتفهيم الغير لا يوجب تركيبا في الصوت لا حقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل التوجيه ان البناء من

خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى الا انها الحقت بالاسماء المبنية والقسم الاول اولى

بها لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره يوهم ذلك التعلق انه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم فيما بينها اليس بموجب

وان كان من وجه **قوله** اي المركبات المعدودة يشير الى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يصح ان يقال المركبات

اسم مركب وجعل اسم مركب تعريفا للمحذوف بتقدير هذا باب المركبات والمركب كل اسم لا يناسب كون التعريف في نظائره لاكون

وجعل اللام للجنس ومبطلة الجمعية يرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل التعريف في نظائره للعهد **قوله** المعدودة من المبنيات

فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالمعدودة من المبنيات مع ان مثل معديكرب وبعلبك الثاني فيهما

معرب بل قد يعرب كلا الجزئين قال الشيخ الرضي وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يقبل كمعديكرب

فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا ويخرج ماله مفردا من الصرف وتركه قال الشيخ الرضي وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما

يتضمن الحرف قلت معنى الوصف انه يوجد فيها البناء ولو باحد الاعتبارات او باعتبار احد الجزئين واما ما قيل المراد بالمعدود

من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فليس على ما ينبغي **قال** كل اسم قال الشيخ الرضي لا يطلب في الحد العموم وانما يطلب

فيه بيان ماهية الشيء فلا حاجة الى قوله كل قد اعتذر عنه الشيخ قدس سره في بحث التوابع ثم الظ والمتبادر ان المحدود

هو الاسم المبني لا الاعم منه اذ الكلام في الاسم المبني فلا يذهب الوهم الى الاعم منه فما قيل في جواب الرضي ان قوله اسم ليس

محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة

كما في اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود اعم من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك

معرب ليس على ما ينبغي بل الجواب عما ذكره الرضي ان الاولى والاليق في التعريفات التفصيل وشرح الماهيات ولا يلتفت

فيها الى القرائن **قوله** لا في الحال مما لا يحتاج اليه لان المركب من كلمتين اسما يشير الى ان لا نسبة بينهما في الحال **قوله**

ولا قبل التركيب هذا اولى من قول الرضي قبل العلمية ليشمل نحو خمسة عشر **قوله** يخرج بهذا القيد اي بقوله ليس بينهما نسبة قال الشيخ

الرضي خرج عن هذا الى بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بين جزئيه نسبة

ما دی اسبۃ عطف وغیرہ قولہ نسبۃ العطف الاولی نسبۃ العطف او غیرہ کما اشار الیہ فیما بعد بقولہ حرف عطف او غیرہ قولہ وجہ العموم بان قولہ نسبۃ نکرۃ فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادۃ الخاص منہا بلا قرینۃ لان طریق التعیین غیر متصور حتی یقال تعیین النسبۃ علی وجہ یخرج نحو خمسۃ عشر لیس لمتعذر ولا لمتعسر علی ما یستفاد من کلامہ لامکان تعیینہ بنسبۃ غیر العطف فان قلت قول الشارح قدس سرہ والاحسن ان یقال آہ ارادۃ الخاص من العام بلا قرینۃ فکیف یجوز قلت معنی کلامہ ان تلک النسبۃ قبل الترکیب انما یحتاج الیہا اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بہا کالیاء فی حبیب السمرفانہا یشعر بالنسبۃ الاضافیۃ وینبغی ان لا اشتراط فانہ یشیر الی النسبۃ التعلیقیۃ اما اذا لم یکن فی اللفظ ما یشعر بہا کخمسۃ عشر فانہ لم یرد فیہ عدم الاشعار فلا یحتاج الی نفیہ قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینۃ علی ان المراد لیس مما قیل الترکیب نسبۃ فیہ ظاہر اللفظ بعد الترکیب نحو خمسۃ عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم النکرۃ المنفیۃ قولہ من خرط القتاد خرط الورق حتہ من اعلاہ الی اسفلہ والقتاد شجر لہ شوک وحت الورق من الغصن والمنی من الثوب ازالتہ والمعنی صعب من ازالۃ الورق من شجر ذی شوک من اعلاہ الی اسفلہ بالید قولہ لانہ لا یراد حادی وعشر لان الحادی معناہ واحد من متعدد فلا معنی لعطف العشر علیہ ولو ارید بالحادی واحد یکون التقدیر واحد وعشر والمعنی لیس علی ذلک بل المعنی واحد من احد عشر بالذی بعد العشرۃ وکذا لیس معنی ثالث عشر واحد من الثلاثۃ وعشرۃ بل المعنی الواحد من الثلاثۃ والعشرۃ قولہ لفظۃ الاقیاس اذ لا علم انہ ماخوذ من مجموع الجزئین او من ثلاثی کما اشتق ثالث من ثلاثۃ عشر او ثالث وفی اخذ صیغۃ الفاعل من کل واحد من الجزئین یلزم خلاف المقصود اذ کل واحد من اسم الفاعلین یدل علی واحد من متعدد فیدلان علی مفردین وہو ضد المقصود قولہ باعتبار انہ ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف قال الشیخ الرضی عطف الثانی لفظا علی ہذہ الصورۃ وہو معطوف من حیث المعنی علی العدد المشتق ذلک الفاعل منہ نحو عدد معطوف علی عدد والمتعدد علی متعدد والواحد علی متعدد لاستحالتہا وسیرمی فیما قلنا المعطوف بحرف ثم کما فی الثالث والعشرون او بحرف مقدر کما فی ثالث عشر واصل قولک حادی ثالث عشر حادی واحد من ثلثۃ عشر وثلثۃ معطوف علی ثلثۃ دالا علی واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولک واحد من ثلثۃ ثم عطف عشر علی ظاہر ہذا القائم مقام المجموع قولہ یعرب الاول عند الجمہور وقال ابن درستویہ ہو مبنی کسائر اخواتہ قولہ ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا اذ لو کان مبنیا فالاشہر ابقاء الجزء الاخیر علی بنائہ مراعاۃ للاصل ویجوز اعرابہ اعراب مالا ینصرف وقد یجوز البناء علی قلۃ اضافتہ صدر المرکب الی الاخیر تشبیہا لہ بالمضاف والمضاف الیہ تشبیہا لفظیا قولہ ولا کل ما یکنی بہ اذ لیس المجموع مبنیا قال الرضی اعلم ان جمیع الکنایات لیست بمبنیۃ فان فلانا وفلانۃ منہا بالاتفاق وہما معربان فالکنایات کالظروف فی کون کل واحد منہا قسمین معربا ومبنیا قولہ ولا کل بعض بان یراد ای بعض کان بان یکون نسبۃ الارادۃ الی ہذا البعض والی ذلک البعض علی السواء فکما یجوز ارادۃ ہذا البعض دون الآخر کذلک یجوز ارادۃ البعض الآخر دونہ ولیس المراد بہ جمیع الابعاض حتی یقال لا فرق بینہ وبین کل ما یکنی بہ والصواب ولا البعض مبہم وکان السہو من الناسخ قولہ لکونہا موضوعۃ وضع الحرف فان الحرف کان فی مثلا ثنائیۃ ککم ثنائیۃ وفی کون ہذہ المناسبۃ من المناسبۃ المذکورۃ فی اول المبنیات مناقشۃ قولہ والاثنین مجرور معطوف علی یوم السبت وہو الظاہر لان العطف علی القریب اولی او مرفوع معطوف علی قولہ نحو فرحت فانہ یجیء المبنی

كيف وكيت وهو واشكان غيرظ الا انه افيد قوله لان كل منهما كلمة واقعة آه لايخفى ان وجه البناء مناسبة مبنى الاصل والوضع
غير مركب وهذا الوجه ليس منهما قوله لكان بحكمها لان كل من الطرفين مساو للآخر في الظرفية فالحمل على احدهما دون الآخر حكم
بلا باعث وترجيح من غير مرجح بخلاف الوسط فانها لا ايثار كأنه في الوسطية فكونه وسطا مرجح قوله جوز الزمخشري آه عبارة
السيد السند في حواشيه على الرضي والمقصود منه رد قول الرضي لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن وقد رد عليه العلامة التفتازاني في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل اقول يمكن ان يقال قوله هذا انما هو
اذا لم يقع فصل بين كم ومميزها ولم يجر كم بحرف الجر كما يشير اليه المثالان المذكوران وقوله قبيل هذا القول واذا كان الفصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات
وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وقوله قبيل قوله وانما تجر كم
الاستفهامية ولا يجوز جر مميز كم الاستفهامية الا اذا انجرت اي بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت والمجرور
تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج لسبب اضافة كم الى مميزه وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة يجوز اضمارها قصد
التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام فما قيل من جميع ما ورده
ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرور بحرف الجر الى ما ذكره ليس عليه ما ينبغي قوله يدل على انشاء التكثير
ولا ينافي ذلك كون ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التكثير فاذا قلت كم رجال عندي
فهو تجويز باعتبار نسبة الظرف الى الرجال كلام خبري محتمل للصدق والكذب واما باعتبار استكثارك اياهم فلا
يحتملها لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم قوله لكان اوفق ليشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير وذلك لان
تانيثها انما هو بتأويلها بالكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان يأول بالاسم واللفظ والنوع كما قال الرضي قوله كلاهما
اي كم الاستفهامي وكم الخبري قوله اي كل واحد منهما اشارة الى ان افراد الخبر وهو يقع مبني على تأويل كلاهما بكل واحد
والا فالواجب التثنية ويحتمل ان يكون افراده لرعاية لفظة اذ لفظه مفرد قوله غير مشتغل عنه كناية عن ان يكون الفعل عاملا
به ناصبا له فاندفع ما قال الشيخ الرضي ينتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره مع كون كم مرفوع المحل مبتدا انتهى يعني يصدق عليه ان بعده فعلا غير مشتغل
عنه فوجب ان يكون منصوب المحل مع انه ليس كذلك والعجب انه ينتقض بما ذكره على ما شرح قوله وكل ما بعده فعل حيث
قال يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او نصب متعلق
ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضائه فكيف قال
بالانتقاض قوله وعلته لا يكون الا بحسب المميز فان عمل الفعل في كم لا يتصور الا بعد تشخيص انه ظرف او غير ظرف او
مصدر فلا حاجة الى ان يقع معمولا على حسبه وحسب المميز كما قال الشيخ الرضي قوله وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من
ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل والفاضل الهندي ادخله في قوله والا فمرفوع بحمله على الامكان العام المقيد
بجانب الوجود فيشمل الجواز والوجوب وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ولم يقل به الشارح لان القول بالوجوب

فى نحو زيد جاءنى ضربته غير صحيح لان الرضى قال ويجوز ان يجعل كم فيه مبتدأ والجملة خبره والضمير فى الجملة مقدر على شيئ من الفاعل او المفعول اى الجواز ضعيف كلا جوازه فقال بالوجوب **قال** ان لم يكن يعنى كم ظرفا ماضيا لكونه مبتدأ كم رجل جاءنى واما كم ضربته ثم رجل فالاولى فيه ان يكون خبرا لكونه نكرة وما بعده معرفة **قوله** الثالث الكائن فيها ان التقدير كم يوما كان سفرك **قوله** المعنى انه يتأتى يعنى تحقق تلك الوجوه فى المجموع لا فى كل واحد حتى يقال انه لا يتحقق فى كل واحد **قوله** من ما يقع مفعولا به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء هكذا ذكره الشيخ الرضى **قوله** اى ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله فى مثل مميز كم عمة ملثلث ان الاوجه الثلاثة جارية فى التمييز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير الرفع لا يكون تمييزا قال اى ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه **قوله** تأخير هذا عن تحكم لانه قد تحدث ليكون الترجيح بعد الاصل **قوله** فلا يحمل الا على الوجه الاخير وهو ان يعتبر الاوجه الثلثة فى التمييز وهو ظاهر **قوله** على التهكم اى الاستهزاء **قوله** كأنه ذهل اى غفل **قوله** فانه يحتاج عمة على الابتداء خبرا لقوله ثم اذا حذفت المميز **قوله** رفعت خالة لانه معطوف عليه **قوله** وقد جاء الا انها ضعفته قوله عمة **قوله** اذا كان المصدر للنوع فظاهر ان المسئول او المخبر به فى المصدرية النوع وفى الظرفية العدد واذا كان المصدر للعدد فالفرق غير ظاهر لان المسئول او المخبر به فى كلا المعنيين العدد الا ان يلحظ او لا فى المصدرية الحدث وفى الظرفية الزمان فيحصل الفرق **قوله** اى الظروف المعدودة يعنى ان اللام فى الظرف للعهد فيكون اشارة الى المعهود المذكور سابقا وهو بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعضية **قال** ما اى ظرف جعل بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف قبل ذلك ان تقييد عمومه فيدخل فيه الظروف ما اجرى مجراه فان قلت فى عموم كلمة ما وان دخل ما اجرى مجراه لكنه يشكل بقوله منها اذ كلمة من للتبعيض فيكون التقدير من بعض الظروف ما قطع حينئذ لزم ان يكون ما اجرى مجراه بعضا منها وليس كذلك قلت هو من قبيل الحذف اى منها وما الحق بها ما قطع **قوله** فانها اى الظرف عند نسيانها نساى نسيان المضاف اليه عن اللفظ والنية **قوله** كرب بعد اى متأخر كان خبرا من قبل مستقيم **قوله** فهى غايات اذا لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لثبوت عوضه كانه مذكور ولذا لم يسم كل وبعض غايتين مع بنيهما اذ المضاف اليه كانه ثابت لثبوت بدله وهو التنوين فان قلت لم لم يعوض التنوين فى هذه الظروف حتى يكون معربة وما الوجه فى ترك التعويض حتى صارت مبنية قلت لانها ظروف قليلة التصرف او عادمه وعدم التصرف يناسب البناء او معنى وعدم التصرف الاعرابى صرح به الشيخ الرضى **قوله** فى الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت هذا الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت ظهور الاضافة المرجحة للاعراب معارض له ومانع عن ثبوت مقتضى الاحتياج فان قلت نعم هى حيث نادت اذا مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه فى الحقيقة مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف **قوله** ووراء وامام وأسفل ودون واول ومن عل وعلو **قوله** ولا التباس عليها بالبناء من تحريك وشمال وآخر وغير ذلك **قوله** فلا فرق فى ان المعنى على ارادة المضاف اليه الظرفية بمعنى كنت قبلا قبل اليوم كما ان معنى قوله لله الامر من قبل ومن بعد من قبل الآخرة ومن بعد الآخرة **قوله** بمعنى كنت قبلا اى قديما وعلى هذا فالفرق ثابت بين الاعرابى والبنائى لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وارادة المضاف اليه معنى القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد بالتنوين متقدما ومتأخرا الا ان من زائدة فان قلت قوله بمعنى كنت قبلا مبتدأ فاين خبره قلت خبره مقدر اى التقدير فى معنى

حسنت ملیه الصف بهذا التعبیر **قوله** لشدة الابهام الذی فیه لان غیر الشیئ لا تکیس ذاتا دون ذات **قوله** لما فیها الا وبهما جهات
فیه عصیدة لکون احتمل قبل الی بالاضافیة وکذا غیر **قوله** حیث فیه مضاف الی مفرد هو سهیل قال الشیخ الرضی وبعضهم یرفع سهیلا
علی انه مبتدأ محذوف الخبر ای سهیل موجود وحذف خبر المبتدأ الذی بعد حیث غیر قلیل **قوله** مفعول ترمی فان قلت کیف یکون
مفعولا وهو یکون ظرفا لا غیر قلت ظرفیته غالبة لا لازمة صرح به الشیخ الرضی **قوله** ای لکون معنی الشرط فیهما قیل الاولی ان
یقول ولذلک ای لکون معنی الشرط فیهما غیر قویة کما نبه المصرح علیه بقوله فیهما معنی الشرط انتهی یعنی الاختیار لا یترتب علی کون
معنی الشرط فیهما اذ الکون لیصدق علی ما یکون متاصلا فیه ویجب بعده الفعل فلا بد لترتب الاختیار من التقیید لکونهما
غیر قویة فیه اقول قول المصرح فیهما معنی الشرط انما یدل علی ان معنی الشرط ضعیف فیهما وانهما غیر متاصلة فیه
فلا حاجة الی ما ذکره والحق الدلالة لان قوله فیهما معنی الشرط یدل دلالة ظاهرة علی انهما غیر متاصلة فیه بل وضعه لشیئ آخر
وحصل معنی الشرط وکذا کون معنی الشرط فیهما یدل علیه العجب انه قال بالتقیید مع انه صرح بان قول المصرح فیهما معنی الشرط یدل
علی ضعف معنی الشرط فیهما مع تبین احدهما ما عرفت والثانیة والمعه اشار الی ضعف معنی الشرط فیهما بقوله فیهما معنی الشرط ولن
لم یدل علیه بطل قوله هذا **قوله** وجه الاسم قال الشیخ الرضی بعدم عراقته اذا فی الشرطیة جاز مع کونها للشرط ان یکون جزاؤها اسمیة
بغیر فاء کما فی قوله تعالی واذا ما غضبوا هم یغفرون و قوله والذین اذا اصابهم البغی هم ینتصرون ولا منع من کون هم فی الآیتین
تاکید الواو والضمیر المنصوب فی اصابهم ولعدم عراقتها ایضا جاز وان کان شاذا مجیئ الاسمیة الخالیة عن الفعل بعدها **قوله** فجاءة
بالضم والمد وقیل انما قید بالضم والمد لان الفجاءة کالفرتة مصدر فجاءة بمعنی اخذه بغتة **قوله** والاصح انها ظرفیة وذا لا یجوز
لانه لازم الظرفیة علی ما حکم به الشارح قدس سره فی بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام **قوله** وقد یستعمل مجردا عن معنی الظرفیة
فی نحو اذا یقوم زید اذا یقعد عمرو ای وقت قیام زید وقت قعود عمرو قال الشیخ الرضی وانا لم اعثر له علی شاهد من کلام العرب
واما قوله تعالی ثم اذا دعاکم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولی زمانیة والثانیة للمفاجاة فی مکان الفاء **قوله**
وقد مر الیه ای الی ان اذا قد یستعمل مجردا عن معنی الظرفیة فی بحث اسماء الشرط والاستفهام حیث قال وعن بعضهم ان اذا قد
یستعمل مجردا عن معنی الظرفیة فی بحث اسماء الشرط والاستفهام حیث قال وعن بعضهم ان اذا قد یخرج عن الظرفیة ویقع اسما صریحا
نحو اذا یقوم زید اذا یقعد عمرو ای وقت قیام زید وقت قعود عمرو فهی مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضی وانا لم اعثر
له علی شاهد من کلام العرب **قوله** اذ یلزمه الظرفیة الا ان یضاف الیها زمان کقوله تعالی بعد اذ نجانا الله ولم یقع مجرورا
باسم الا به ویقع مفعولا بها **قوله** وقد جاء انی زید بمعنی کیف وفیه ان الشیخ الرضی قال ولا یجیئ انی بمعنی متی وکیف الا و
بعده فعل نحو انی تؤفکون بمعنی کیف وتجوز ان یکون بمعنی من این تؤفکون وفسر قوله تعالی انی شئتم علی الاوجه الثلثة **قوله** ومنها
کیف انما عد کیف فی الظروف لانه بمعنی علی ای حال والحال والظرف متقاربان **قال** او حکما بان یکون المذکور صیغة التثنیة او الجمع
لکن لا یکون العدد مقصودا بل لوحظ علی وجه یصیر مفردا معرفة بمعنی نحو ما رأیته مذ الیومان اللذان صاحبنا فیهما اول
مدة زمان عدم رؤیته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنی وان کان ظاهرا لیس مفردا معرفة الا انه
فی حکمها لانه ماول به لان العدد لیس مقصودا والعجب من الشارح قدس سره انه اورد مثال المثنی الذی فی حکم المفرد المعرفة

ثم تسير ... في اول مدة ... الى آن ...

وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة وقصاية اليومان او لا بالنسبة اليه بيان ان فالمعنى اول مدة زمان عدم الرؤية المشار اليه

وهي معرفة قلت وتقصيد ... الا انكم ... اولية المدة قوله لحصول التمييز

بسبب التقييد يوم التقيتي فيه قوله فهي مع اي المقصود مع ما فيه

والا لكان الواجب ان يكون المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قوله

اي ما كتب دفع لما يقال ان قرئ بالتخفيف يلزم عدم بيان المشددة وان قرئ بالتشديد يلزم عدم بيان المخففة وحاصل الدفع انه

ان اريد بيان معناه الحاذي وهو المكتوب على هذه الصورة الذي هو لازم معناه الحقيقي وهو ان الفتح الهمزة وسكون النون والمعنى

المجازي عام يشمل المشددة والمخففة وليس المقصد تاويل ان بالكتب حتى يوجب ان اقرايا ما كتب على هذه الصورة فيرد عليه انه

لا يناسب ما قيل ان عبارة الكتاب يلبس ذلك فالحق ما قيل انه كيني عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما

المصنفون وانت خبير بان التقييد خلاف الظاهر لا يدل عليه دليل قال الفاضل الهندي وان قيل لم لم يذكر ان المخففة قيل

لعله اعتمد على تعويلها بالتشديد والتخفيف او اوجهها في ذكر الفعل بالاداة الفعل مع ان المصدرية قوله فاختار انه

هو مبتدء عنده اي عند الزجاج خبر المبتدء الكونها نكرتين على الاصل ان المبتدء والجواب عما ذكر ان بالمعرفة وهو اول المدة او

جميع المدة والمبتدء ما بعدها لكونه معرفة نحو ما رايته اليومان اللذان صاحبتنيهما وفيه ان كونه معرفة في مثال حجتي لا يستلزم

كونه معرفة في جميع المواد والحكم على الاطلاق يتوقف على كون ما بعدها معرفة في جميع المواد وليس كذلك قوله ويرد عليه انه يلزم

وفيه ان هذا انما يرد عليه انه لو سلم كونهما معرفتين وليس كذلك لان قوله لهما نكرتان لا يعلم انه قبل نابتداء بهما ولا يراد الذي عليه

انه كيف يقول يكون ما بعدها مبتدء لانه في هذا التركيب فانه نكرة ولا يليه نكرة عنده قوله لدى في الرضي والدى بمعنى عند

فلا تدخل على ... وفيه ايضا ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ... من الظاهر

فيما يناسب ... من عند ... قال الفاضل الهندي ... فيه

... فلا ... الا ان يقال يعني لدن وسائر اللغات سوى لدى يتضمن معنى من ... الابتداء ... بمعنى عند

... وفيه انه يوجب ان لا يبنى عند ... لتضمنه ... وعدم الجهة ... لدن

... لانه يكفي لجهة البناء كون لدن محلي لفظا وهو يحمل لدنا او يجب دخول من عليه عدم تضمنه معناه ويجوز ان يكون

... للتاكيد قوله لوضع بعضها وضع الحروف لا يخفى ان هذا ليس من المناسبات التي فصلها الشارح في اول المبنيات

قال الشيخ الرضي والذي ارى ان جواز وضع لبعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من ثلاثة احرف بناء من الواضح على ابن الحاجب

من كونها قال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف قوله وقد

ينصب على حسبة المفعول قوله بالمدان متعلق بينصبها قوله خاصة دون سائر اللغات قوله غدوة مفعول ما لم يسم فاعله قوله

وقد تنصب قوله خاصة دون سائر الظروف قوله تشبيها مفعول له لقوله وقد تنصب باعتبار تعلق قوله لدن ... قوله

ولكون هذه مفعول الفعل ... قد ينصب باعتبار تعلق قوله غدوة ... قوله تشبيها من حيث المعنى

۲۴۸

تشبيها من قبيل قعدت من الحرب جبينا اذ الظاهر انه لا يسمع النصب والنكان شاذا صرح به الشيخ الرضي اعتبر التشبيه ليكون له
وجه قوله لنونها بنون التنوين اضافة النون الى التنوين بيانية والاولى ان يقول بالتنوين قال الشيخ الرضي اما النصب فانه
وان كان شاذا اوجه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة
يفتح ويضم ويكسر ثم قد يحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها
فصار لدن في غدوة كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا قوله ولذلك اي ولاجل ان نونه
تشبه بالتنوين يحذف النون عنها اي عن لدن ويثبت كالتنوين يحذف عن الاسم ويثبت قوله اي لاجل الفعل الماضي قدر
موصوف الماضي الفعل وعلى هذا فاسناد المنفي اليه حقيقة ثم عطف على قوله الفعل الزمان في قوله او الزمان اشارة الى ان موصوف
الماضي يحتمل الامرين ثم اشار بقوله المنفي فوقوع شئ فيه الى ان اسناد المنفي الى الزمان مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى الظرف قوله
وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قطا اي دائما قوله وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف هذا الاصح
وجها البناء لا عرفت في الرضي وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض
قوله اي لاجل الفعل المستقبل آه يعني موصوف المستقبل يحتمل الامرين واسناد المنفي الى احدهما حقيقة والى الآخر مجازا قوله
لكونه مقطوعا عن الاضافة وعلى هذا فما الفائدة في ذكره بعد ذكر الظروف المقطوعة عن الاضافة قلت الفائدة الايذان بانه
لا يستعمل في الاغلب الا بعد المستقبل المنفي ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لانه بمعنى ابدا وانه مقابل لفظ قط فحسن ذكره
مع مقابله وان كان داخلا فيما قبل فاندفع ما قيل ان المقتضي استدراك ذكره بعد الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه
يتعلق بقوله مقطوعا يعني كونه معربا مع المضاف اليه دليل على ان وجه بنائه هو القطع عن الاضافة اذ لو كان غيره لبني مع المضاف
اليه فان قلت من اين يعلم انه معرب ولم يجز ان يكون مبنيا على الفتح وقد فتح الضاد قلت لو كان الامر كذلك لسمع الضم ايضا مع المضاف
اليه لانه اللغة المشهورة للعوض المبني وليس كذلك فعلم انه حركة اعراب لا بناء والمعنى ان عوض المبني على الضم لو ذكر بعد المضاف
اليه لم يبق الضم ويتغير منصوبا فعلم ان وجه بنائه هو كونه مقطوعا عن الاضافة والا فلا وجه لتغيره فما قيل الدليل غير محكم لجواز ان
يكون ما يرى منصوبا مفتوحا للبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة ليس
على ما ينبغي قوله لتشابههما الابهام ان مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحد وحاصرة انحصار اليوم والدار مضافان
الى الجملة لكن لما كان متشابهين تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري قوله المضاف
الى الجملة لزوما كاذ واذا وحيث قوله اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة كذا في الحواشي الهندية لكن ليس على ما ينبغي
لان ترتيب المذكور في المتن لا يوافق شيئا من المذاهب المنقولة في الرتبة فالحق ان المصرح لم يقصد بالترتيب المذكور الاشارة
الى الترتيب في الرتبة قال الشيخ الرضي والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصولات واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم
ثم المضمر ثم المبهم وذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها
اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب

جعلها في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور انتهى اقول فيه اشارة الى ان النقل لاصل الوجه المذكور ليس بمشهور ولا عليه الجمهور وبهذا ظهران ما قال الشارح قدس سره وبعد هذا وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه لا يخلو عن خلل نعم اختار المعرب المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدها معنى ومنها ما يساوي المعرف بالقام ومنه ما العلمية وذلك ان ما ذكره غير المشهور من مذهب سيبويه ليس بموجه وان كان من وجه لا يقال المراد من قول الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو الترتيب بين ضمير المتكلم وبينه لا الترتيب بين المعارف فلا يكون فيما ذكر خلل لانا نقول ليس في الترتيب بين الضمير من اختلاف اصلا فضلا عن ان يكون فيه اختلافات كثيرة وقد قال الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والعجب من الشارح قدس سره كيف قال به مع انه قال عند قوله والموصوف اخص او مساو والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها العلم ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة وهو مخالف لما ذكره وموافق لما نقلناه قوله كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه يعني ان يعلم انه يكفي في وضع العلم ان يتصور الذات على وجه يفيد تعينه وتشخصه سواء كان متصورا بالكنه او لا وسواء كان قريبا او لا وان ما يفيد التشخيص من الامر العارض يسمى مشخصا سواء كان واحدا او اثنين او ثلثة فان التشخيص اصل في التشخص من حيث كونه متشخصا فلا يلزم تبدل التشخص عند انتفاء احد التشخصات لبقاء ما يفيد التشخيص وان انتفى الشخص بحيث لا يبقى متشخصا في غير المتنع فلا يشكل بوضع لفظ اسم فانه ان كان الواضع غير الله فقد تصور ذاته المقدسة بحيث يفيد تشخيصه والتصور بالكنه غير لازم وان كان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال وعدم ترتب فائدة الوضع عليه ثم كيف يفهم ان مسماه واحد متشخص ولا يضع الآباء الا بعد تصور الابناء على وجه يفيد تشخيصهم وان لم يروهم ولا يضع العلم الشخص فانه وان فرض اشخاصا واحدا او اثنين يبقى مبهم مشخص وهو المعنى بالشخص فلا يندفع ما قيل ويشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه لفظا فانه لم يتبع تصوره ثم لغيره تشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفته وفهمه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع عليه وفهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الآباء الاعلام للابناء في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل مشخصا من اول عمره الى آخره وبوضع ما فلم يتصور مسمى علم تشخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع لمشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص ولا يندفع هذا الاعتراض بما قيل ان الشخص قد يتغير في كمه وكيفه واينه وكذا سائر اعراضه مع بقاء شخصه فلا يكون الاعراض مشخصة بالحقيقة بل المشخص بالحقيقة هو وجوده الخاص به قال الشيخ ابو نصر في تعليقاته هوية الشي وتعينه ووحدته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كله واحد نعم هذه الاعراض مشخصة عندنا بمنزلة العلامات التي يعرف بها الشخص فلذلك قد يشتبه علينا الشخص عند تبدل الاعراض او تشابهها لان نحو وجوده ليس مشخصا بالنسبة الينا هو العوارض والاعتراض انما هو علينا لكن يبطل القول بان الاعراض مشخصات الا انه غير مفيد لان الاعراض مشخصة بالنسبة الينا الا ما ذكره قوله ولا يعد ما خلفه قسما آخر وما ذكره الشارح في اول الكتاب مبني على ان الميم ليست بدلا من اللام والا فاحد القولين يبطل بالآخر قوله اذا صل يا رجل يا ايها الرجل بلا نظر وجه قال الشيخ الرضي ومن

لم يعده من النحويين فى المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب **قوله** ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية كثيرا ما يذكر الاستغراقية والعهدية فى مقابلة الجنسية فصار كانها اقسام عليحدة فلا يكون تقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئ الى نفسه شئ وقسيم **قوله** فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء لاذا الشرطية والمجموع خبر ان **قوله** والا اى وان لم يصدر بالاب او الام او الابن او البنت وقوله فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب جزاء لقوله والا فنى اللقب لا بد من قصد المدح او الذم فاللفظ اذا تضمن المدح او الذم ولم يقصد لم يكن لقبا فابو الخير وابو الشر وان تضمن المدح والذم لكنهما ليسا مقصودين بهذين اللفظين قال الشيخ الرضى والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم **قوله** والا اى وان لم يقصد به مدح او ذم كزيد وعمرو فهو الاسم جزاء لقوله والا وقوله لا نه ان صدر بالاب او الام آه قيل هكذا فى كتب النحويين قال صاحب القاموس ابو العتاهية ككراهية لقب ابى اسحاق اسمعيل ابن سويد لا كنية ووهم الجوهرى هذا فاحفظه فانه بديع انتهى يعنى ما قاله القاموس يخالف ما فى كتب النحويين من ان المصدر بالاب او الام كنية لا لقب والقاموس قد صرح بان ابا العتاهية لقب مع تصدره بالاب ويمكن ان يقال ابو العتاهية يعنى العتاهية فيه لقب ويشير اليه بقوله ككراهية اذ على وزن الكراهية العتاهية لا المركب **قوله** اى تناوله بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناولا وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالمعنى غير متناول بوضع واحد لا غيره وانما نفى التناول الخاص لا التناول مطلقا لئلا يخرج الاعلام المشتركة **قوله** ترتيبها متعلق باشار **قوله** فيما يكون بدل البعض من صنفها اى فى صنف يكون فيه اى فى ذلك الاصناف هذا الترتيب اى الترتيب فى الاعرفية **قوله** فقال الفاء للتعقيب هذا الكلام يشعر بان لا ترتيب فى الاعرفية فى صنف المعارف الا فى صنف المضمرات وقوله واقتصر على بيان النسبة صريح فى انه يوجد بين صنف المضاف الى احدها معنى الا انه لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها اى الاصناف المضاف الى احدها ينتقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول **قوله** ولهذا اى لاجل ان تفاوت المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه **قوله** بين اصنافه اى اصناف المضاف اليه **قوله** لعدم بيانه اى التفاوت **قوله** منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة جواب عما قيل اسم العدد على ما يعلم من التعريف ما يدل على كمية افراد معدودة اى يعلم من ذلك الاسم ان افراد المعدود ثلثة او اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم درهما عندك فتقول ثلثة يعلم منه ان افراده ثلثة واذا قيل واحد واثنان لا يعلم منهما كمية الافراد بل يعلم ان المعدود واحد واثنان ينبغى ان لا يكون من العدد ومحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على كمية الاحاد اعم من ان يدل عليها دفعة كثلثة مثلا او بدفعات كالواحد والاثنين فى تصوير الدالة على الدفعات ما اذا سئل عن هذا المعدود وذاك وذلك فالواحد المذكور فى الاجوبة يدل على احاد الاشياء بقى انه ان اريد انه لا بد من الاحاد فى كل شئ من افراد الاشياء ففى الصورة المذكورة ليس كذلك وان اريد مقابلة الجمع بالجمع يقتضى انقسام الاحاد على الاحاد فيشكل بما اذا قيل كم درهما عندك فتقول واحد اذ ليس هنا احاد ولا اشياء فالصواب ان يقال العدد ما وضع لكمية الشئ الخ وح لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذى عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك هذا عبارة الشيخ الرضى **قوله** منسوب الى ما يلى

موضوعاً للكمية فقط بخلاف رجل ورجلان فانهما وضعا للكمية والماهية فنقول لفظ رجل ورجلان لكن الاجابة البالغة بسبب المتعين بسنة المتعين في حواشيه على الرضي جواباً عما ذكره الرضي من ان المتبادر من العبارة ان الكمية تمييز مفهوم ونحو رجلان ليس الامر كذلك فلا يرد قوله كمية الاحاد وقال الشيخ الرضي كمية الشيء عدده والمميز هنا بالكمية بازاء سوال كم وما بعد المميز فكانه قال اسم العدد وما وضع لعدد معين احترز عن المجموع فانه وضع لعدد غير معين فخرج منه الآحاد والالوف قوله لم يعتبر بقوله او يستعمل قوله الالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله اسماء العدد خبره قوله لانهما من اسماء العدد في حرف النفي وان لم يعدهما عند قوم هو الموضوع للكمية قوله وان لم يكونا اي الواحد والاثنان قوله من حيث لم يكونا قوله عند بعض الحساب لانه فسر عندهم بكونه اقل الواحد فدخل الاثنان وخرج الواحد ولو فسر بكونه نصف مجموع حاشيتيه كما في الثلاثة مثلاً اعني حاشيتيه الثلثة الاخرى تسعة المجموع ثمانية ونصف المجموع اربعة خرج الواحد اذ ليس له حاشيتان ودخل الاثنان اذ هو نصف مجموع حاشيتيه اذ الواحد والثلثة اربعة والاثنان نصفهما قال الشيخ الرضي وعند الحساب ليس الواحد عدداً لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قال لان الاثنان ثلثة والاول وهو الواحد ليس بعدد فينبغي ان يكون ثانيه الاول كذلك والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد ففي تفسيره العدد يكون مشتملاً على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله لانه يقتضي التعريف الصواب في اقتضي التعريف قوله الى اصول اسماء العدد والتي لفظاً اثنتي عشر كما صرح به البضع ليس كذلك فلا يرد صحيح الاصل في اثني عشرة كلمة انا تبع لو لم يحمل على البضع من اسماء العدد وادخل وارد به اسماء العدد الغير المبهم قال الشيخ الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلث الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة وفي التعجب التميمي قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود انتهى واليه البضع عبارة من ثلثة الى عشرة مثلاً فهو داخل في اصول اثنا عشر غير خارج منها قوله باعتبار المعدود تقول ثلث الى عشرة بالتاء لاجل اعتبارك لتانيث لفظ الجماعة التي اول بها رجال ولفظ الجماعة مؤنث غير حقيقي فتانيث العدد لا باعتبار المعدود ومن ههنا علم ان التاء في ثلثة واربعة الى عشرة قياسية وصرح في اول الكتاب بان التاء في اربع غير قياسي حيث قال ومن غير طلل للتانيث قياسا بالمذكر وحمله عليه اذ اتى بها فان لحوق التاء بالمذكر فلا يكون التاء قياساً ايضاً قال والتاء في اربعة للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير قوله فرقاً مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشرة وبها الجمع المؤنث اي لاجل تحصيل الفرق بين المذكر والمؤنث والا فالتاويل تقتضي اثبات التاء في المؤنث فان قلت نسوة في ثلث نسوة مؤنث حقيقي اذ هو جمع امرأة فالتاويل لغو قلت تاويلها

فيها قوله ولم يقبل الامر

شاذ عند الجميع قوله والو

قياس عند الاخفش شاذ

بحالة متلبساً بحالة الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدأ خبره قوله في المذكر وقوله اجتماعاً تأنيثين مفعول له

وفيه انه يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فقوله فى المذكر صفة الثانى وقوله كراهة خبر تذكير الثانى وفيه ان تذكير الثانى ليس كراهة اجتماع تانيثين فكيف يحمل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثانى منع عن كراهة اجتماع تانيثين قوله فان التانيث فيهما من جنسين اما فى الاول فظاهر واما فى الثانى فلم كيف واثنتان تانيثه بالتاء ولامه محذوف وهو عوض عن الهمزة فى الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول فظ واما الثانى فلان التاء فى اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تمحض للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما اثنتان محمول على ثنتين قوله واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر مع انه لا يلزم اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثانى قوله محمول على التذكير فى ثلثة عشر الذى يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثانى من جنس واحد قوله واما فى اثنتان وان كانت للتانيث الصواب فانها وان كانت قوله لانه لو وجب الصواب فلانه لو وجب قوله تذكيره اى تذكير الجزء الثانى قوله لما عرفت من كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثانى قوله وجب تانيثه اى الجزء الثانى قوله وهو عدم الفرق لحصول الفرق بالجزء الاول قوله اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة قوله المنصوب محلا لمفعولية القول لا يخ عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا محلا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل فيه ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا لشغل آخره بالحركة الحكاية وفيه ان الحركة انما يكون اذا سبق ذكره بالواو لفظا او تقديرا وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا فى محل ما بالواو والمذكور فى الكتاب حكاية عنه ليس بشئ لانه من باب الهذيان اذ لم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو قرء بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا بخطاء احد له ان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة وفيه انه قد سبق ذكره بالواو فى اول الكتاب فى بيان الاعراب فى قوله والواو فى عشرون واخواتها بالواو والياء والمذكور حكاية عنه ويحتمل ان يكون المحكى لعدد تقول العشرون الذى يقع عندنا قال الشيخ الرضى وما يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف منه والاكثر فى استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكى اما الذى مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذى هو واقع فى الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغى ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول فى هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر فى غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذى يقع نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به فى غير هذا الكلام **قال** ثم بالعطف اى ثم تقول قولا متلبسا بالعطف اى بعطف العقود على النيف كما ذكره الشارح او بعطف النيف على العقود نحو عشرون واثنان وعشرون واثنتان وثنتان وعشرون وثلثة او ثلاث قال الشيخ الرضى والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص العطف بعطف العقود على النيف وعمم فى قوله ثم بالعطف على ما تقدم وتبع فى ذلك الفاضل الهندى والمناسب التعميم فى الموضعين اذ لا وجه للتخصيص الا ان يقال لما كان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا اكتفى به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض للتعميم ثانيا تنبيها على الجواز قوله كاثنا ذلك الزائد الاولى متلبسا ذلك الزائد خصص الحال فى الموضعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل من العقود والزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعنى المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين

عليه بيان المذكر والمؤنث فيما سبق قوله فتقول مائة وواحد شرع في بيان امثلة عطف النيف على العقد وعدمه على الطريقة المرتبة
مثالا للمذكر ومثالا للمؤنث فتقول مائة وواحد مثال للمذكر وقوله وواحدة عطف على قوله واحد مثال للمؤنث وقوله مائة واثنان
واثنتان عطف على قوله مائة وواحد وواحدة واثنتان عطف على اثنان ليحصل مثال للمذكر ومثال للمؤنث بعطف النيف على العقد
ويكون على آخر ما ذكره والشروع في بيان امثلة عطف النيف على العقد ايراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث على الطريقة السابقة
ايضا ثانيا من التكميل قوله مائة المذكور قبل اثنان عطفا على واحدة ليكون قوله مائة وواحد مثال المذكر لعطف النيف على العقد
وقوله واحدة ومائة مثال المؤنث بعطف العقد على النيف وهكذا الى آخر ما ذكره فيكون اثنان عطفا على واحد واثنتان عطف
على مائة وواحد وقوله وثلاثة رجال معطوف على واحد وثلاث نسوة ومائة معطوف على مائة وواحد والباقي ظاهر قوله ويجوز
ان يعكس العطف في الكل اي المعنى ح ويجوز ان يعكس العطف في الكل في كل منهما وان كان الحسن فيما بعض في كل منهما معا
قال الشارح الرضي اصل مائة مئية كسدرة حذف لامه فعوض عنها التاء كما في عدة وشية والاصل ما حكي الاخفش رأيت
مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف انتهى قوله لكن في قول الكسائي كما
اسكن الياء استثقال المركب بالتركيب وان كان الاسكان في الاول جائزا وفي الثاني واجبا صرح به الشيخ الرضي قوله او معنى كجمع المعنى
اما اسم الجنس كالتمرة والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم قوله نحو ثلثة رهط قال الشارح الرضي والاكثر انه اذا وقع المميز اسم الجنس
او اسم الجمع يكون مجرورا بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمرة وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة
العدد وليها بعد ما تمهد من اضافته الى الجمع قوله الا ان يلي التمييز اي الا ان يقع التمييز بلا فصل بعد المجموع بالالف والتاء بعيد العدد الى ما بعد
ما اتخذ التمييز الجمعي بعده ما هو في صورة المجموع بالواو والنون عادة له اي بعد ما اتخذ الجمعي بعده عادة قوله وما في ما عدا
من احد عشر الى تسعة وتسعين قوله لما كان غير العدد ولانه ليس تمييز الا ان المضاف اليه فاذا كان مميزا فهو المقصود بالذات
في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان الجمع كالشيء الواحد قوله لئلا يكون اللفظ قليلا يحتمل ان يكون المراد قلة حروف اللفظ وان
يكون المراد قلة افراده اي لفظ العدد وجهان اشارة الى ان وجهان عند احد وهو الجزء الثاني ولا يكون الاجملة قوله لا يصح
العدد لان يكون تمييز اشارة الى ان اطلاق التمييز على رجلا ورجلين مسامحة اذ لا يكون رجل ورجلين تمييزين انما يتحقق
اذا وقعا تمييزين للواحد والاثنين ولم يقعا قطعا تمييزين اما قوله الدال بجوهره ومثله قوله بلفظ التمييز اي بالجوهر الحروف
الاصلية قلنا لفظ التمييز الى الحروف الاصلية على الجنس وبصيغته والمراد بها هيئة الكلمة باعتبار الحركات والسكنات وتقديم
بعض الحروف على بعض دالة على الوحدة والاثنينية فان قلت نسب الدلالة على الجنس الى الجوهر والدلالة على الوحدة
والاثنينية الى الصيغة في هذا القول وفي قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية
نسبهما الى الصيغة فما الحق في ذلك قلت ان اريد بالصيغة الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض
كما في القول الاول فالدال على الوحدة والاثنينية الصيغة وان اريد بها الحروف الاصلية مع الحركات والسكنات وتقديم
كما في القول الثاني فالصيغة دالة عليهما قوله مثل رجل ورجلان فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان المميز الاول
يفيد الوحدة والثاني الاثنينية قال الشيخ الرضي وهذا الاستدلال لا يتمشى في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل قوله اي

عن الواحد اذا كان التميز مفردا قيد للاستغناء عن الواحد قوله وعن الاثنين اذا كان مثنى قيد للاستغناء عن الاثنين لان حاصل
الكلام انه بذكر التميز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا وبذكر التميز المثنى يحصل الاستغناء عن الاثنين واما اذا
لم يكن مثنى فلا يحصل الاستغناء وبالجملة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين
وعلى هذا الايرد ولقوله فان قلت هب انه لا اه ولو لم يقيد الشارح قدس سره الاستغناء بما ذكر لكان له ورود قوله فبذكر رجال اي
بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن المميز على صيغة اسم المفعول اي ما يصلح ان يكون مميزا وهو الواحد والاثنان قوله ان
مميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اي تميز الواحد قوله مغن عنه اي عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا فهو مناف لتقييد اذا كان
التميز مفردا فانه يشعر بانه اذا لم يكن التميز مفردا فليس بمغن والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير كون التميز مفردا
فالواحد والاثنان سواء في حصول الاستغناء عنهما اذا كان تميزهما مفردا ومثنى وفي حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا
ومثنى فلا معنى لتسليم الاغناء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تميزه مفردا قوله كك اي مغن عن الاثنين
قوله ينبغي ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم انه ان اراد انه كان المناسب ان يكون تميزه مثنى وان لم يكن واجبا
كما يشير اليه قوله ينبغي والتقييد المذكور ومانقلنا عن الرضي فما ذكره لا يصلح جوابا عن السوال وهو ظ وان اراد الوجوب يكون التقييد
المذكور في الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضي قوله ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التميز على
الاول مجموع جوهر حروفه وعلامة الافراد اعني التنوين وعلامة التثنية فلفظ التميز وصيغة رجل مع التنوين و
رجلين مع الياء والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
وعلى الثاني حروفه الاصلية المصورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم القابلة للحوق علامة الافراد
والتثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلان ورجلين يغنيان
من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اختير الاول دون الثاني وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة
ليس بتام قوله على حدة حدة كعدة مصدر وحد يحد اي استغني عن ذكر الواحد ذكرا كائنا على انفراد واستقلال
قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعداد قوله فلا يجري ذلك اي اعتبار التصيير قوله فيما تحت
الاثنين بان يكون الثاني مصيرا لما تحته اثنين لان ما تحته اكثر منه فلا يتصور ان يصير عدد ما تحته مثله بل الاثنين مصير
لما قبله اثنين والثلثة مصير لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصير لما فوقه وهو الثلثة اربعة وهكذا الى عشرة قوله اي
مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التصيير قوله لانه
اي الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون مسماه مذكرا فلا معنى للتانيث فيه قوله فانه اي ثلثة عشر رجلا اسم للجماعة فيكون مسماه
مونثا فانث لتانيث مسماه قوله الى عدد ليساوي ذلك العدد عدده اي عدد الثالث اي العدد الذي يدل عليه الاضافة
لا في ملابسته قوله او يكون اي يكون ذلك العدد فوقه اي فوق عدد يدل عليه قوله بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة او الرابعة او الخامسة لا يخ عن خلل لان معناه ان معنى ثالث ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وهو ظ ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة

وتوهم في المرتبة الى ستة بل واحد من الخمسة باعتبار وتوهم في المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وتوهم في المرتبة الثانية منها فالصواب باعتبار وتوهم في المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة او الخمسة ولا مساغ لان ايقال المراد في المرتبة الثانية من الثلثة او الاربعة من الخمسة او الى ستة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوفان على ثلثة قوله والا اي وان لم يكن مطلقا قوله وذلك اي ارادة الواحد الاول من حاشر العشرة قوله مستبعد جدا اذ المتبادر منه الواحد الاخير قال ابن الحاجب علامة التانيث فان قلت المونثات الصيغة ليس فيها علامة التانيث فيخرج عن تعريف المونث ويدخل في تعريف المذكر فلا يكون تعريف المونث جامعا ولا تعريف المذكر مانعا قلت لا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائما مقام التاء فيكون كالتاء فيصير التعريفان جامعين للافراد مانعين عن الغير قوله اي ممدودة اي جعل لها مدة فان قلت المجعول زائدة للمدة والاولى علامة التانيث الهمزة التي بعد الالف ولم يذهب احد من العلماء الراسخين الى ان الالف للتانيث قال الجاربردي في شرح الشافية قال في شرح الهادي بالهمزة في حمراء وصحراء وعشراء بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى لان الاصل فيها الف التانيث فزيدت قبلها الف اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ليصير لها بناءان ممدود ومقصور فالتقى الفان ولم يمكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها مخل لمدلولها ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقت المد فتعين تحريك الثانية فقلبت همزة وقيل ان الاولى في الحمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين المونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لم يعلم علامة التانيث على حرفين وقال الشيخ الرضي الالف الممدودة في الاصل مقصورة لان قبلها الف الزيادة للمد وذلك لان الالف للزوم مد ما ركلام الفعل في زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان ومنافي الغرض فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبتهما لحرف العلة تقتضي البعض الاخر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيها وسيصرح بها الشارح قدس سره في بحث المثنى فاجمع العلماء الراسخون على ذلك فكيف يصح قوله وعلامة التاء والالف مقصورة او ممدودة قلت المراد الالف الذي كونه ممدودا قبله ما قيل في الجاربردي شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هي الالفان معا لا الهمزة فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التي هي المدة هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة ففي قوله الالف ممدودة نظر ليس له وجه الكلام من حيث هذا فالمراد من الالف مقصورة كانت او ممدودة الزائدة بقرينة شهرة كون العلامة زائدة فلا ينتقض بالف فتى وكساء فاندفع ما قيل لتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة وممدودة منتقض بالفين في فتى وكساء قوله بدليل التصغير وعلى جنبة اذ التصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لم يكن في الاصل تاء لا ظهر في التصغير قوله لكون التانيث فيه لفظيا لقوله فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس قوله لفظيا منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه فلا يكون التانيث قويا فيجوز ترك التاء قوله واستغنائه اي مع استغنائه قوله لا في لفظه من الاشعار به اي بالتانيث لكون التاء مقدرا فيه بدليل تصغيره قوله بخلاف مضمره اي الظاهر ملتبس بخلاف مضمره قوله

اذ ليس فيه اى فى المضمر قوله فانه مع الفصل يجب اتيانها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس لما يذهب عليك ان وجوب اتيان
التاء مع الفصل لرفع الالتباس مختص بما يلزم فيه الالتباس على تقدير تركه انما هو كالمثال المذكور فى الشرح فانه لو ترك التاء لا يعلم
ان الفاعل مذكر او مونث فما ذكره الشارح غير محتاج الى التقييد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث لعدم وجوب التاء
فى جاء اليوم زيد الكريمة اذ المثال المذكور خارج عن المبحث اذ المبحث وجوب اتيان التاء لرفع الالتباس اللازم على تقدير ترك
التاء والمثال ليس كذلك وانما يحتاج اليه لو لم يذكر قوله لرفع الالتباس فاندفع ما قيل الظاهر ان وجوب الاتيان مقيد بما اذا لم
قرينة تدل على التانيث اذ الحكم بالوجوب فى كلام الشارح ليس على الاطلاق بل على تقدير الالتباس عند ترك التاء وهو انما يكون
اذا لم تدل قرينة على التانيث واما ما قيل فى الجواب هذا دفع للنقل بمجرد الراى فليس لموجه وان كان من وجيه فان قلت قوله
وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار يشمل اللفظى الذى علم للمذكر الحقيقى مع انه لا يجوز فيه الحاق التاء قال الشارح الرضى ولا يجوز
مثل ذلك فى علم المذكر الحقيقى الذى فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين قلت لا يبعد ان يراد
بظاهر غير الحقيقى ان لا يكون علما للمذكر الحقيقى بقرينة قوله بالخيار واعلم ان المونث اللفظى الذى يقع على المذكر والمونث يجوز اعتبار
لفظه فى تانيث الفعل المسند اليه لكن يجب فى المذكر ما يدل على التذكير نحو عرفت حمامة ذكر ولا تقول عرفت حمامة وتريد المذكر
او ترك علامة المونث نحو عندى ثلث من البطة ذكور فانث العدد باعتبار لفظ البطة لكن ميز بعلامة وهو ذكور ولو لم يذكر ذكور
لم يجز تانيث العدد ونملة مما يقع على المذكر والمونث حيث يقال نملة ذكر فيجب فيه ايضا التميز بعلامة تدل على التذكير عند ارادة المذكر
ولما لم يذكر العلامة الواجبة عند ارادة التذكير فى قوله تعالى قالت نملة دل ذلك على ان الفاعل مونث حقيقى والا يلزم ترك رعاية ما يجب رعايته
وهو لم يقع فى كلام احد من الفصحاء فكيف فى كلام علام الغيوب والعيوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاعظم رض على ان نملة
سليمان عم كانت انثى اذ روى ان قتادة رض لما دخل الكوفة اجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة رض
حاضرا فسالوه عن نملة سليمان اذكرا كان ام انثى فتحير قتادة فقال ابو حنيفة رض كانت انثى فقيل له من اين تعلم فقال من
كتاب الله تعالى قالت نملة قال صاحب الزبدة والمشترك فيه المذكر والمونث كحمامة حقيقى فى الاول ولفظى فى الثانى لكن لما فيها
للتانيث لا بد للمذكر من مميز دفعا للاشتباه قال يونس اذا اراد واذلك قالوا هذه حمامة ذكر فالنملة فى قالت نملة مونث والا
لقيل قال نملة انتهى قوله الا اى وان كانت النملة فى الآية مذكرا لقيل قال نملة بتذكير الفعل او بتانيثه والتميز بعلامة كما ان يقال
قالت نملة ذكر لكن لم يقل كذلك فعلم ان النملة مونث وايضا نقل ابن السكيت انه قال اذا اريد بالنملة المذكر فتاؤه كتاء طلحة فى انه
لا يجوز اعتبار لفظه اصلا فكما لا يقال قامت طلحة بل قام طلحة كذلك لا يقال قالت نملة عند ارادة التذكير بل قال نملة وحده وقد
وقع فى القرآن قالت نملة فظهر ان النملة مونثة فيحتمل ان يكون ما قاله الامام مبنيا على ما ذهب اليه ابن السكيت واذا عرفت
ما ذكرنا ظهر لك ان اعتراض الشيخ ابن الحاجب وهو انه يجوز ان يكون تانيثه لاجل التانيث اللفظى ساقط وان ما ذكره الشيخ
الرضى قد يكون اللفظى حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان يقال عرفت حمامة ذكر وعندى ثلث من البطة ذكور فيجوز ان
يكون النملة فى قوله تعالى قالت نملة مذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ليس على ما ينبغى اذ قوله الاول ينادى باعلى صوت
على فساد قوله فيجوز ان يكون النملة آه قوله اى آخر مفرده اى مفرد المثنى وفيه تنبيه على صحة حمل المفرد على المثنى وقد كان

معرفة المثنى موقوفة عليه فيلزم الدور ثم المتبادر من التعريف ان المثنى اسم حصل من المفرد والالف او اليا والنون فلا يصدق
على مسلمون ومسلمات ولو سلم فالمفرد الذى يلحقه الالف او اليا والنون المكسورة من حيث انه كذلك ليس مفرد مسلمين و
مسلمات ولو سلم فالمفرد الذى يلحقه الواو او اليا والنون المكسورة المفتوحة او الالف التاء من حيث هو كذلك ليس مفرد المثنى الا
ان ما قيل لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل اشكال باشكال **قوله** ولو اكتفى بظهور المراد من ان المثنى عبارة
عن المجموع وما كانت العبارة تدل على انه مسلم **قوله** لا استغنى عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر
العبارة غير مراد فلا حاجة الى توجيه لعيل وما سمى التوجيهين تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام البطل معنى الجنسية
والمراد جنس التكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلفات **قوله** ليدل ذلك اللحوق فيكون الدال اما معنويا ونسبته الى
اليه مجازية **قوله** اللاحق وهو الالف او اليا **قوله** او مع الملحوق فيكون الدال مجموع مسلمان ومسلمين **قوله** ولا باس جواب عما
يقال اللاحق وحده وكذا اللاحق مع الملحوق لا يشمل النون ايضا مع انه لا دلالة على ان معه مثله من جنسه **قوله** على تقدير تسليم
اى على فرض تسليم عدم دلالة لحوق النون او اللاحق وهو النون مع الملحوق وهو اشارة الى المنع قال الفاضل
المحشى هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف واليا وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين فى المفرد قال جنس
الموضوع له اى مفهوم الموضوع له الى حصل بوضع واحد قال المشترك صفة جنس الموضوع له بينهما اى بين المفردين كرجلان
فانه يدل على ان مع الرجل رجل آخر من جنسه باعتبار دخوله تحت مفهوم الرجل الذى وضع الرجل له وهو ذكر من بنى آدم جاوز
حد الصغر الى حصل بوضع واحد المشترك بين الرجلين هنا ولكن يشكل بما ذكره فى الابوين والقمرين اذ ليس المفهوم المشترك و
هو المسمى به حاصلا بالوضع ويشكل بتثنية المشترك اذ ليس المفهوم حاصلا بوضع واحد ويشكل بتثنية المجاز اذ ليس المفهوم المتناول
لهما بالوضع وما قيل لا يبعد ان يراد بالموضوع له الاعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ففيه بحث لانه يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز والغير المتبادر من الطلاق لفظ الوضع الوضع الشخصى والنوعى الذى ليس فى المجاز دون النوعى بالمجاز
فى المجاز قال الشيخ الرضى يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه فى شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى
جامع بينهما فى نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما فى نظره البياض لانه ليس
نظره الى الماهيتين بل الى صفتيهما التى يشتركان فيها وسقفة كالقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الجامع
واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين فى وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل
الى كون ذلك المسمى اى ماهية متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى بزيد انسان وسمى به فرس فالنظر بالوضعين الى
شئ واحد كما فى الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم والذى ذهب اليه المص خلاف
المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون فى الجنس ان يصدق على كثيرين بوضع واحد فلا يكون زيدا وان اشترك فيه كثيرون
جنسا قال السيد المحققين سند المدققين فى حواشيه على الرضى فيه اشتباه العارض بالمعروض وان الموضوع له فى كل وضع هو خصوصية
الذات المتعينة لا كونها متميزة بهذا الاسم فان هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع كما لا يخفى على من له دربة فى ادراك المعانى وتمييز
بعضها عن البعض فلا فرق بين العلم المشترك بين اشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعانى الكلية ولو اريد لفقوا اشتله بما تلده فى الوحدة

والجنس لا تستغني عن قوله من جنسه هذا ما ذكره الفاضل السندي وتبعه الشارح ولا يعدّ في هذه الارادة لانه وان كان مقابلا لقوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه وان الناظر فيه وان لم يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر الا ان الارادة المذكورة لا تنافي المقابلة كيف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المفرد في الوحدة والجنس وهو هنا قوله فليعتبر مثل هذا التاويل اي تاويل الاسم بالمسمى بتحصيل مفهوم تثنيا وتحقيق استعمالها فيجانسان قوله بلا احتياج الى ادعاء كما احتيج في الابوين والقمرين قوله اسميه للطهر والحيض فانه اذا اريد بالقرئين الحيض والطهر لا يحتاج الى ان يدعي ان الحيض او الطهر سمي بالقرء فانه موضوع لكل واحد منها حقيقة قوله فانه موضوع آه تعليل لقوله بلا احتياج قوله تثنيته اي المشترك قوله والمعرّ اختار عدم جوازه اي عدم جواز تثنية المشترك بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد بهما ان يسمى الحيض طهرا وحينئذ بان يسمى الطهر حيضا يحصل الاتفاق في المعنى لا يخفى ان قوله فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا اي كما يعتبر في الابوين والقمرين انما يتجه ان لو كان مدار جواز الابوين والقمرين على التاويل فحسب وليس الامر كذلك فان مدار جوازهما على الاتفاق في المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بقوله قلنا جاز آه وعلى هذا التاويل فاسمه يكفي اعتبار التاويل في القرء مع ان المعتبر في الابوين الذي هو منشأ السوال كلا الامرين فقوله بلا احتياج الى ادعاء الى قوله فانه موضوع لكل واحد منها حقيقة مما لا مساس له في هذا المقام لان الادعاء المذكور في الابوين لتحصيل الاتفاق في المعنى وذلك لا يحصل من وضعه لكل منهما بل لا بد من ادعاء كون الطهر مسمى بالحيض او الحيض مسمى بالطهر وبالجملة فهذا الكلام لا يخلو عن خلل لانه ان اريد كلا الامرين فالخلل ظ وان اريد التاويل فقط ففيه ان السوال كما يشعر به الفاء بسبب ما سبق وفيه كلا الامرين قوله في صحته هذا الاعتبار وهو التاويل بالمسمى لتحصيل مفهوم تثنيا ولها قوله في جواز تثنيته اي الاسم المشترك قوله بمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وهو الذي اي جواز تثنية المشترك بمجرد اشتراكه قوله اختار عدم جوازه اي تثنية الاسم المشترك بمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وبهذا الاعتبار المشار اليه بهذا هو الاعتبار والمراد منه هو التاويل بالمسمى اي يصح بالتاويل بالمسمى تثنية الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لحصول الامرين التاويل والاتفاق في المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقديم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح يفيد التخصيص فيفيد ان وجه الصحة هو الاعتبار لا غيره مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التقديم للتخصيص وان كان الاغلب فيه التخصيص قوله وجمعها اي الاعلام المشتركة قوله وردّه اي اعتبار الامرين في الاعلام قوله وينبغي ان لا يذكر وفيه ان هذا البعض وان لم يعتبر الامرين في الاعلام لكنه يعتبرهما في اسماء الاجناس فكيف يقال فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله الف مفردة بلا همزة لازمة لا تنفك عن الكلمة بخلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصورا كالالف في رأيت زيدا في الوقف قوله بان كان مجهول الاصل وذلك بان لم يتحقق في تمكن الاصل مع لم يعرف الاصل قوله ولم يمل ولم يسمع فيه الامالة قوله فقلبت واوا لان قلب الالف واوا في الاولى واجب وفي الثانية اولى قال الشارح الرضي وان لم تسمع الامالة قالوا وادلى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو ويجعل الصورة الثانية داخلة تحت الاولى وقسمتها كما فعله الشارح ليس

٢٦٠

على ما ينبغي اذ ما ليس فيه القلب واجبا كيف يكون داخلا فيما فيه القلب واجب والتقسيم يلزم في قوله تنبيت القيد واقامة الحقيقة الى المجاز قوله اعتبارا للاصل حقيقة فيما اذا كان الف منقلبة عن الواو او حكما فيما كان مجهول الاصل ولم يكن قوله ... الى يوجبه القلب قوله او حكما بان كان مجهول الاصل بان لم يعرف الاصل قوله او صح فيه بان كان اصلا غير منقلب عن شيء ... متى وبلى واذا اصلا فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل قوله قد اصيل ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله او زائدة وتانيث كحبلى او للالحاق كالارطى او للتكثير كقبعثرى كذا في الرضي قوله من جنس الالف في ... السند على الرضي قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان ... تبنا وليا معا قوله فالوجهان المذكوران اشارة الى ان الادغام في الوجهان كما مر قوله فتشابهتا همزة ... ان ابدال الهمزة ... اولى من تشبيهها الا انها ليست اصلا ولا عوضا عن اصل بل هي عوض من زائدة ... فتشبيها الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصلية فتشبيها اولى من ابدالها لقرب شبههما من الاصلية لانها بدل حرف اصلي ... الرضي قوله ان لا يكون من آخر المثنى فان قلت التاني في حمراوان وقرءان ليس آخر المثنى اذ الالف والنون من ... ما يشير اليه قول الشارح قدس سره اذ المثنى عبارة عن المجموع لان الالف والنون خارج عنه قلت لما كان ... آخر اكثر حروف المثنى كان كانه آخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل قوله على جملة احاد وقيد الجملة لان الجمع يدل على الاحاد والجموع ... اقل من ان يكون ثلثة لا على الاحاد مجتمعة كانت او متفرقة قوله اي اسم فان قلت مسلمان ومسلمون داخلان فيما يدل ... جزء على جزء معناه كلمتان فكيف يكون اسما قلت قد مر في صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان ... كلمة واحدة قوله مفرده اي مفرد الجمع وفيه انه يتوقف معرفة الجمع على المفرد اذ معرفة المعرف يتوقف على معرفة المعرف ... ومعرفة مفرد الجمع يتوقف على معرفة الجمع فيلزم الدور وربما يقال ان المراد بالمفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف ... المفرد بالايل على فردين او افراد ثم حروف المفرد اعم من ان يكون محققة كرجال او مقدرة كعباديد وعباييد ... الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه والنسبة اليه عباديدي قال سيبويه لا واحد له وواحده فعليل او فعلول او فعلال في القياس ونحو نسوة في جمع امرأة فانه قدر لها واحد وان لم يستعمل كعباديد وعبابيد وليس النساء اسم لجمع الكلام وانه قد لها واحد ولم يجعل من اسماء المجموع كابل وغنم لان اسماء المجموع ... المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان المجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه وعباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه قوله والفرق بينه اي بين اسم الجنس واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعل او الا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة قوله لها احاد من تركيبها فان قلت اذا كان راكب مفرد الركب وطالب للطلب وجمل للجامل ... داخلة في الجمع فكيف تكون اسماء المجموع قلت المذكورات ليست مفردات وان اتفق اشتراكها في الحروف الاصلية وانما ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جمع قلة لان اوزانها ... بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذه لا ترد نحو ركيب وجميل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى واحدها ولم يقل ركبي ... وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها هذا ما في الرضي قال كجامل وباقر قال قدس سره وفي الى اشتمال

زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباته والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكور والاناث والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها انتهى وهذا ما ذكره السيد السند في حواشيه على الرضي **قوله** والراكب الصحيح ركبان اسم الجمع هو ركب لا راكب **قوله** وكذا اسماء الاجناس اي مثل اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها اسماء الاجناس التي ليس لها احاد من تركيبها في ان كليهما جمع عند الفراء **قوله** اي آخر مفرده اي آخر مفرد الجمع قد عرفت وجه تقديره وفيه ان في المثنى ولا يصدق التعريف على رجلين ومسلمات لما عرفت **قوله** على سبيل منع الخلو لا الجمع لان البعض قائل بان النون عوض من الحركة والتنوين **قوله** او على سبيل الفرض قد فيها تجوز فيه ليس ثبوت الفعل محققا لكن فرض ثبوته ليصح استعمال صيغة اسم التفضيل ولا فائدة فيه غير التصحيح بخلاف فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان في فرض اصل الفعل فيه فائدة وهي المبالغة في وصف الفلان بالجهل اذ من لا يتصور افقهيته واعلميته الا بالقياس الى ما لا يتصور فيه الفقه والعلم الا على سبيل الفرض المحال لا يكون الا جاهلا كاملا والظاهر ان الفرض لا يكون الا لفائدة زائدة **قوله** اي آخر مفرده يا قد للمضاف لان اليا في آخر المفرد واما الجمع فاليا في وسطه **قوله** فان اصله قاضيون يشير الى ان اليا المحذوفة في المفرد ترد في الجمع ثم تحذف فان قلت فينبغي ان لا ترد قلت انما ترد اذا كان السبب متحدا وههنا ليس كذلك اذ سبب الحذف قبل الجمع التقاء الساكنين الياء والتنوين وفي الجمع الياء وعلامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح قوله حذفت **قال** وان كان آخره هكذا وقع في نسخة الشارح قدس سره وعلى هذا فالضمير للاسم الذي اريد جمعه ووقع في بعض النسخ وان كان مقصورا فالضمير يحتمل ان يكون للاسم الذي اريد جمعه وان يكون للاسم اي وان كان الاسم مقصورا اي مجهولا في آخره الفا مفردة وعلى النسختين فالضمير للاسم لا للجمع لان الالف ليس آخر الجمع بل في وسطه **قوله** اي شرطه اسم اريد جمعيته الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشرط للجمع قيل انما لم يجعل ضمير شرطه الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير لان قوله فمذكر علم يعقل ما اول بكونه مذكرا علما وضميره الى الاسم لا الى الجمع وفيه ان قوله فكونه مذكرا اذا رجع الضمير الى الجمع ليفسر بكون المفرد للجمع مذكرا علما فلا يلزم الانتشار فلا يكون ما ذكره سببا للعدول عن انه **قال** ان كان ذلك الاسم اي الاسم الذي اريد جمعه **قال** اسما محضا من غير معنى وصفية فيه رفع لما عسى ان يتوهم ان الخبر لا يفيد اذ اسم كان الاسم الذي اريد جمعه وخبره ايضا الاسم وحاصله ان الاسم الواقع خبرا ليس الاسم العام المتحمل لان يتحقق في ضمن اسم لا وصفية فيه فان يتحقق في ضمن تحقق الوصفية فيه حتى يكون غير مقيد بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فيفيد والقرينة على ذلك مقابلته لقوله وان كان صفة **قال** ان كان اسما فمذكر علم يعقل قال الشيخ الرضي عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر فيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان لغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر انتهى كلامه ووجه التعسف في الاعتذار

المذكور ما ذكره في بحث المبتدأ ان الحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره
ضعيف واجاب الفاضل الهندي عن الاول والثالث بجواز الحمل الا ان يحمل على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما ولمنع اقتضاء
اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشرط واشار بكلمة اللهم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر يستبعد
لا يستبعد ان يامر في تحصيله اما ضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا
به او بمفسر له فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد الفاء فيه زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه
ضعف الثاني فلان المنع بدون السند وان كان موجها على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره المحقق بدون سند يشعر بالمكابرة
او بعدم الاختصاص لسيبويه قوي وقال الفاضل الهندي يجوز ان يكون شرط مبتدأ وما يذكره خبره وقوله ان كان اسما الى آخره
بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني مبتدأ بحذف المضاف اي حكم الزانية والزاني وخبره محذوف وهو ما يتلى
وقوله فاجلدوا بيان للحكم المذكور ويرد عليه ان هذا التاكيد اذا كان بين المذكور والآتي فصلا واما اذا لم يكن فصل فانه
غير حسن كما يحكم به سلامة الطبع والشارح قدس سره اشار الى ان شرط مبتدأ وقوله فمذكر علم خبره اذ هو مآول بكونه مذكرا
علما ويرد عليه انه لا بد لهذا التاويل من وجه يصير به موجها وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحيثية ومآل الحيثية كونه مذكرا
علما وانت خبير بانه لا بد لاعتبار الحيثية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرط قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حاذا
وان الاعتراض الثالث بقي واردا عليه الا ان يقال الفاء للشرط المتوسط ليس ممتنعا في غير الشعر بل جائز الا انه ضعيف
وكذا دخول الفاء بقي واردا وبالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الشارح قدس سره قوله من حيث مسماه دفع لما عسى
ان يقال ان العقل صفة للعقول علم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة فعليا وكذلك مع ان العقل
ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببي لان معناه علم العقل مسماه قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو
مفعوله الاول وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني وقوله للاشرف علة الاعطاء وقد مر مثله في صدر الكتاب فتذكر قوله
واراد بالمذكر في الرضي قال المصرح في الشرح كان مستغنيا عن قوله هذا لان الكلام في جمع المذكر ثم ما ذكره ليدفع وهم
من يظن ان قوله الجمع المذكر السالم كالنعت الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود او ليدفع وهم
من ذهل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في برودة هذين ثم قال او يظن ان طلحة داخل يجمع على طلحون وهذا ايضا
ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم
يخرج بالثاني ايضا فكان عليه ان يقول شرط التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده هذا كلامه ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره وما ذكره المحشي من قوله
اجاب بما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء على زعمه
ليس على ما ينبغي قوله فانهم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والثمرات
وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء اعلم ان المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا اذا كان
مفتوح الفاء ساكن العين جاز جمعه بالالف والتاء وبفتح العين نحو تمرات بالفتح في تمرة بالسكون في الثانية فانه يجمع باسرة

قيل تمرات بالفتح والاسكان ضرورة واما الصفات فبالاسكان فالكوفيون قاسوه على الصفة وابن كيسان على الاسم قوله ويدخل فيه بالنصب عطف على قوله يخرج في قوله يخرج عنه قال الشيخ الرضي والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو سه نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات ٭ واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون جمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما عملوه حذف الشئي مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها لكون جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها قوله وان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا يظهر له فائدة كما قيل قوله اي مذكرا غير مستو بل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون التاء والمونث بالتاء فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتاء فيجب ان لا يجمع هذا الجمع مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستو قوله بان يكون المذكر على صيغة افعل آه بيان لقوله غير مستو قوله في افعل التفضيل كامل فلا يناسب ان يترك الكامل غير مجموع هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اي الفرق بين المذكر والمونث فيما اي في فعلان فعلانة بالتاء وحدها هو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء والغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل وفعلاء وفعلان وفعلى فلا يناسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيهما من الفرق بالتاء وحدها ويترك الجاري على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اي الكائن صفة تدل عليه السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فما قيل اي الذي اريد جمعه ليس بموجه وان كان له وجه اذ السياق ينادي باعلى صوت على فساده والله قدس سره اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكور مذكرا الى ان قول المصرح ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا خبر لا يكون بتقدير الموصوف اي مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصود دفع ما اورده الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئي في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث

الا ان شيئا وحاصل الرد ان المنافاة انما يلزم ان لو كان ضميران لايكون الى الوصف وليس كذلك بل ضمير وليس الى
الكائن صفة وخبره مستويا بتقدير الموصوف فالمستوى فى الوصف مع المونث المذكر لا الوصف ولا منافاة فيه وانت خبير
بالمنافاة وان زالت بحسب اللفظ واما بحسب الحقيقة فباقية لان التقدير ان لايكون الاسم الكائن صفة وصفا مذكرا مستويا
ذلك الوصف فى الوصف مع المونث الا ان يحمل على حذف المضاف والتقدير والشرط الرابع ان لايكون مسمى الاسم الكائن
صفة مذكرا مستويا فى الوصف مع المونث هذا وقد اخذ الشارح قدس سره الوجه المذكور من كلام الفاضل الهندى وقد ذكر
التوجيهين فى رد ما ذكره الشيخ الرضى وعلى التوجيهين يرد ما يرد على الشارح قدس سره قال الفاضل الهندى قوله ولا فيها
عطف على قوله الفعل ولا زائدة لتاكيد النفى وضمير وما فيها الى المذكر المذكور اى وشرطه ان لايكون صفة مفعول مذكرا و
المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث او معناه ولايكون ذلك الاسم صفة هو مذكر يستوى فيه وعدم كون المذكر فيها
وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المونث انتهى وانت خبير بان المذكر فى الوجهين يراد به الصفة كما لايخفى على من
السياق فالمنافاة باقية ولو قال الشارح هكذا والشرط الرابع ان لايكون الاسم الكائن صفة مستويا فيه المذكر مع المونث لاندفع
الشبهة بالكلية قوله والشرط الخامس ذكر هذا الشرط وان كان مستغنى عنه بقوله مذكر دفعا لتوهم ان يراد به مذكر المعنى لا مذكر اللفظ
وهو دليل على ان المراد بالمذكر فى قوله الا ان يكون اسما مذكرا علم المجرد عن التاء لا مذكر المعنى لان التجرد عن التاء عام للاسماء والصفة
قال الشيخ الرضى اعلم ان شرط ما يجمع المذكر بالواو والنون على ضربين علم للاسماء والصفات وخاص باحديهما فالعام
لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسماء وعلامة فى الصفات بالواو والنون ولان الوجه المذكور
فى الموضعين يقتضى ذلك واما قولا او مقدرة فلا دليل عليه قوله بكسر السين انما كسر تنبيها على انه ليس بجمع فى الحقيقة
وقد جاء سنون بضمها وهو قليل قال الشيخ الرضى وبمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر والضم
كالقلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء فلم يتبع فيه التغيير كالعضين قوله تحت قاعدة كلية هى قوله مسوى ما جبر نقصه
من ذى التاء المحذوف بالجبر معتلا حالا مذكرا مجموعا فان الشيخ فما دخل فى القاعدة فهو ليس بشاذ وما ليس بداخل فهو شاذ
قوله اى آخر مفرده قد حرفت وجه تقدير المضاف قوله لئلا يلزم مزية الفرع وهو المونث ان جمع بالالف والتاء وهو مذكر
لم يجمع بالواو والنون على الاصل وهو المذكر وهو غير جائز والاصل الا ان كان له مذكر فان جمع مذكره بالواو والنون كافضل
جمع بالواو والنون كافضلون جمع المونث بالالف والتاء كفضلى جمع على فضليات وان لم يجمع مذكره بالواو والنون لم يجمع
المونث بالالف والتاء اصلا كاحمر حمراء وفعلان فعلى كسكران سكرى وان لم يكن له مذكر اصلا فشرطه ان لايكون المونث مجردا
عن التاء كالنعمة فانه جمع على حالفضات بخلاف حائض فانه لم يجمع بالالف والتاء قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ان المونث الا ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون لم يجمع بالالف والتاء اصلا ولكن
تقييد قوله مذكر فى قوله وان لم يكن له مذكر بقوله جمع بالواو والنون ان المونث الا ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون فشرط جمع
المونث بالالف والتاء ان لايكون المونث مجردا عن التاء لان انتفاء المقيد يكون اما بانتفاء القيد مع تحقق المقيد واما
بانتفاء القيد والمقيد معا والغالب الظاهر الاول بل هو المتعين فيما نحن فيه والا لصار التقييد لغوا وهذا المفهوم منافى المقصود

فالصواب ترك تقييد قوله مذكر بقوله جمع بالواو والنون **قوله** لانه ليس بحقيقي ولاظاهر العلامة قال الشيخ الرضي فتم جمع هذا الجمع قياسا من الاسما المؤنثة الاعلم المونث ظاهرة كانت فيه العلامة كعنترة وسلمى او مقدرة كهند او ذاتا التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة **قوله** من حيث نفسه اي نفس بناء الواحد اي تغير نفس بناء الواحد وامور اي امور بناء الواحد الذي فيه اي في بناء الواحد بان لم يبق بناء الواحد على هيئته وصورته كان عليها قبل الجمع بخلاف جمعي السلامة فان بناء الواحد فيهما باق على هيئته كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان لحق آخر المفرد ما لم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجملة التغيير المعتبر في جمع التكسير تغيير يقع في خلال حروفه وهيئتها الا ما حصل باللحوق واليه اشار بقوله لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة لا بوقوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس لمعتبر في التكسير وهذا دفع لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحده اليه بسبب الزيادتين لانك تبني بها بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صار عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما **قوله** كما مر في تعريف الجمع **قوله** وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما الظاهر انه تعريف لجمع القلة فجمع الكثرة المقابل له لا يطلق على ما ذكروا الا لم يكن ما نعا ولان المقابلة يقتضي ذلك ويشير اليه ايضا قول الله قدس سره جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له فاقل جمع الكثرة عشرة واكثره لا نهاية له واقل جمع القلة ثلثة واكثره عشرة واليه يشير في الرضي حيث قال المراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح لان اقل الجمع ثلثة واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اي في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى ما لا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لا انه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والنساء وما في معناه من العام المتناول للجمع مثل الرهط والقوم يصح اطلاقه على اي عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعرف واما المنكر فسيما ذكره وكذا اسماء الجموع والا فقد سبق ان الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار الحاصل ان المعرف باللام من الجموع واسمائها لجميع الافراد قلت او كثرت والمنكر بدون اللام لما دون العشرة كالرهط او العشرة فما دونها جمع القلة مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام يرفع المخالفة بين تصريح الثقات وبين فرقهم في هذا المقام ويوجب التوفيق بينهما والحاصل ان الاول صريحا في المخالفة وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عند البعض حتى يقوم الدليل لانه مجمل لاختلاف اعداد الجمع فان جمع القلة يصح ان يراد منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجمع الكثرة يصح ان يراد منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية له فاذا قال لزيد على افلس يصح بيانه من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتامل لعلك ان هذا الكلام يابى التوفيق فتدبر **قال** وفعلة كغلمة في الرضي وزاد الفرا فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس لا من اطلاق فعلة **قوله** النظائر انها في الرضي قال ابن خروف جمعا السلامة

مشترکان بین القلة والکثرة والثانیھا المطلق الجمع من غیر نظر الی القلة والکثرة فیصلی ان ہما قال مذکرا کان کالمسلمین او مؤنثا
کالمسلمات اعلم انہما اذا کانتا نکرتین یکونان للقلة واذا کانتا معرفتین فللکثرة قال وذلک المذکور اشارة الی ان فیہ
الاشارة مع تعدد المشار الیہ مبنی علی تاویلہ بالمذکور قولہ المعنی بالحدث معنی قائما بالغیر قال بعض الفضلاء تعاطی شرح
المطالع والمراد بالقیام بالغیر کونہ ناعتا بحیث یصح ان یشتق منہ اسم محمول علیہ کالضارب من الضرب وعلی ہذا لا یرد نحو
السواد بمعنی سیاہی اسم الحدث اذ لا یشتق منہ اسم والغیر یخرج عنہ فلذلک بقولہ الجاری علی الفعل اذ معنی جریانہ علی الفعل
وما خذ یشتق منہ والسواد بمعنی سیاہی لا یشتق منہ الفعل قولہ لا یکون مصدرا اذ المصدر لا بد ان یکون جاریا علی فعلہ ای
وما خذا یشتق منہ الفعل ونحو العالمیة والقادریة لیست کذلک وفیہ ان نحو العالمیة لم یدخل فی قولہ اسم الحدث حتی یخرج بقولہ الجاری
علی الفعل اذ ہو لیس بکلمة فضلا عن ان یکون اسما قال بعض الفضلاء وانہ لیس بکلمة لوجوب کونہا مفردة وتعبیر الترجمة
معناہ والعالمیة لیست کذلک وبہذا یظہر ان جعل قید الجاری علی الفعل فی قول ابن الحاجب المصدر اسم الحدث الجاری علی الفعل
احترازا عن مثل العالمیة کما فعلہ الفاضل الاسترابادی محل بحث قال والاخیران الاخیران مفعولا مطلقا ای وقوعہما
کونہما مفعولین مطلقین بخلاف الاولین اذ لم یقع فی الاستعمال کونہما کذلک والحاصل ان الاولین والامکان الوقوع
فوجہ دفع ما قیل ان اراد جوازہ وقوعہما فلا اختصاص لہما بل یجری فی الاولین ایضا ولا صفة فی المفعول المطلق وان اراد
وجوب وقوعہما فیردہ قولہ تعالی ویل للمطففین قال ہو من الثلاثی حال من مفہوم الکلام ای قصر المصدر علی السماع حال کونہ
من الثلاثی وفی جعلہ متعلقا بسماع نظر لعدم ذی الحال لانہ لیس لقولہ سماع فاعل ظاہر ولا مضمر ہذا ما ذکرہ الفاضل الہندی
فی الحواشی وقال بعض الشارحین اما دقیقة تامیة ان قولہ سماع اما علی حذف یاء النسبة ای سماعی فیکون فی حکم المشتق او علی
تنسیر او ہو بتاویل مسموع والمصدر الاول بالصفة جاز فیہ الاضمار ویدل علیہ قولہم مررت برجل سواء ہو والعدم فلولا کون سواء
الجر علی انہ صفة الرجل بمعنی مستو فیکون ہو تاکیدا للمستکن فی سواء وانما اکد لیصح عطف قولہ والعدم علیہ مقتضیا الاضمار فی سواء
تاویلہ بالصفة مع انہ مصدر ہذا کلامہ وہو صریح فی انہ یجوز حذف یاء النسبة وقال بعضہم لم یثبت ہذا وما قولہ یدل علیہ ففیہ
فیہ ان القول المذکور محتمل والمحتمل لا یکون دلیلا علی احد احتمالیہ فانا قلنا محتمل لانہ یحتمل ان یکون سواء مرفوعا علی انہ خبر مقدم
علی ان ہو مبتدأ والعدم معطوف علیہ ویدل علیہ قولہ یجوز فی سواء الجر بالدلیل علی ان المصدر المأول یجوز فیہ الاضمار وقول الرضی
علی ما نقلنا عنہ فی صدر الکتاب ان لفظ وان کان مصدرا الا انہ بمعنی الملفوظ فیکون فیہ ضمیر قال سماع ای سماعی ظاہرہ
علی حذف الیاء الا انہ لم یثبت حذف الیاء فاول بانہ اراد ان المصدر بمعنی المفعول ای المسموع او محمول علی حذف المضاف ای ذو
سماع لان ہذا المعنی بلازم لمعنی قولہ سماعی قولہ وذلک الفعل حاصل لمناسبة للاشتقاق ای للمناسبة الذی ہو الاشتقاق
فالاضافة بیانیة ای کون احدہما مشتقا والآخر مشتقا منہ فنظر ان التاویل بان مع الفعل وان کان بسبب العقد وما
لکنہ لیس منحصرا فیہ بل مدار حملہ شیئان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاویل بالفعل مع ان وبہذا سقط ما قال
الشیخ الرضی والتقدیر اہم للمصدر بان والفعل لا یتم اذا کان بمعنی الحال لان ان اذا دخلت علی المضارع خلصتہ للاستقبال
بخلاف ما اذا دخلت علی الماضی فانہ یبقی معہا علی معنی المضی وما قال الفاضل الہندی فی الاستاذ انہ محمول علی

طرو الالباب **قال** ولا يتقدم معموله عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما في حيز ان لا يتقدم عليه وفيه ان تاويله
بالفعل مع ان لا ضرورة فيه اذ يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تاويله بالفعل مع
ان متعينا لكونه مدار العمل وليس كذلك كما عرفت آنفا قال الشيخ الرضي هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه
اذا كان ظرفا او شبهه نحو اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى لا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه
السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف
المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة
الفعل **قوله** فيلزم اجتماع التثنيتين قال الشيخ الرضي ولقائل ان يقول يجوز ان تحمل ضمير المثنى والمجموع ولا تثنى ولا تجمع
كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندي بان الانحصار في الظرف واسم الفعل لتسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه
لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره انتهى وقد يقال قد نص القوم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف القائم مقامه
فهو حامل للضمير حقيقة لانه قائم مقام ما هو حامل للضمير حتى يكون هو حاملا له تسامحا كذا قال بعض الشارحين للحواشي الهندية
قوله فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار كما اختاره الفاضل الهندي حيث قال اي مستتر بخلاف البارز نحو ضربني زيد آه قال
قابل لانه عمل مقدر بان مع الفعل آه فيه ان تقديره بان مع الفعل ان كان لاجل انه هو المدار للعمل ففيه انه ليس كذلك
كيف وقد قال الشارح وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والا فلا ضرورة في تقديره وقال الفاضل الهندي حيث لا يصح
تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض انتهى وقال بعض الشارحين و
فيه بحث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل واليه التاويل
بان مع الفعل ليس بمتعين مدار العمل بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان فعند دخول
اللام ان كان يمتنع التاويل فالمناسبة الاشتقاقية قائمة فيجب ان لا يمتنع عمله ولا يتقلل وقد صرح المخدوم فيما تقدم بان عمل
المصدر للاشتقاق فلا يضر امتناع التاويل بالفعل مع ان وايضا لو كان مدار العمل هو التاويل بالفعل مع ان لضعف عمله اذا كان
مقرونا بعلامة المضي لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المضي انتهى **قوله** من غير
تجويز ان يكون للمصدر لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يؤكد
بالمصدر التاويلي وانما يؤكد بالمصدر الصريح فان قلت فكيف عمل المصدر مع وجود الفعل في قولك ضربته ضرب الامير
اللص قلت المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص
قوله واقعا بدلا لا جعل الشارح ضميرا كان راجعا الى المصدر على الطريقة السابقة وجزءه مفعولا مطلقا وجعل بدلا منه حالا لانه يتعدد
واقعا لاجل جزالة المعنى وان كان لا يحتاج اليه في اداء اصل المعنى وان جعل ضميرا كان راجعا الى المفعول المطلق وبدلا خبرا كان
يصح ايضا قال الشيخ الرضي اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله وانما يقال انه بدل
من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل
منه **قوله** اي فيجوز فيه الوجهان اشارة الى ان قوله وجهان فاعل فعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ آه قال صاحب المغني

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلاحذف واما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر شبيها بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ببناء المفعول فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا يقدر المرفوعات مبتدآت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل فيهن للفاعل والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهن الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقته نحو قالت من انبأك هذا قال نبأني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها هذا كلامه **قوله** عمل الفعل بالاصالة قال الشيخ الرضي فاذا حذف الفعل جاز فالاولى ان العامل عند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالعوض للالتزام وعليه الفعل ودليل كونه كالعوض امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل وقال السيرافي بل العامل هو ذلك الفعل المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه ليس عاملا لان التقدير ان هو المانع من تقديم المعمول والا غير حاصل انتهى وهكذا في الكتب النحوية ولم يذكر فيها انه اذا كان بدلا من الفعل يكون عمله بالمصدرية لكن قول الرضي فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب او السيرافي ان هذا مذهب آخر لا يجوز تقديم المنصوب عليه والا لم يكن للتفريع فائدة ويؤيده قول الفاضل الهندي في قوله وجهان يشعر حيث قال باذا المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث العرضية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله صريح في ذلك قال بعض الشارحين لحواشي الهندية بعد اعلامه بالقناعة ونرد عليه بدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل فجاز ان يتعلق الجار به على وجه الاصالة كما جاز ان يتعلق بالفعل لا على وجه النيابة انتهى ونقل قول الشارح وقيل عمل المصدر بالمصدرية وعمله بالبدلية نحو قوله وجهان مبني عليه فاندفع ما قيل قد عرفت ان عمله للبدلية لا المصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه **قوله** وانما فصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد التقسيمين لكونها باقية فيهما وامتناع تقديم المعمول ليس خاصا بالقسم الاول بل جار في القسم الثاني وان كان على مذهب كما عرفت فاندفع ما قيل وفيه ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول **قوله** بل مقدر متعلق بقوله الفعل **قوله** اي اسم اشتق ولو قال ما اي اسم اشتق لسلم من التكرار **قال** من فعل اي حدث اي مصدر لان الاشتقاق بين اللفظين لا بين اللفظ والمعنى وسيبويه يسمي المصدر حدثا وحدثانا **قوله** موضوعا اشارة الى انتصاب التمييز في قوله اشتق فجعل قوله موضوعا حالا من ضمير اشتق وجعل اللام في قوله لمن متعلقا به **قوله** اي الفعل اي المصدر ونسبته للقيام مسامحة والعبرة المعنى المطابقي على اللفظ **قوله** اي الذات ما قام به الفعل اشارة الى ان المعنى على ما وان كان المذكور من على سبيل تغليب العقلاء على غير العقلاء فان قلت لفظة ما لغير العقلاء فكيف يستقيم المعنى عليه قلت كونه لغير العقلاء مذهب البعض وجمهور الائمة على انه عام صرح به العلامة التفتازاني في التلويح المراد من من قام به الفعل ذات قام به الفعل اعم من ان يكون القائم به الفعل واحدا او اثنين كما في زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان ومستبعد منه ومجتمع معه فان المقابلة والتقرب والتبعد والاجتماع

٢٦٩

يتصور بدون اثنين على ان الفعل فى الاول قائم بزيد متعلق بعمرو على ما هو مقتضى التركيب وان جاء العكس ضمنا على ما قالوا خاصة

ب مفاعلة آنست كه هر يكى با ديگرى همان كند كه ديگرى با وى وكذا التقرب والتبعد والاجتماع قائم بالمتكلم متعلق بفلان وانكان

بموجبية الفعل اقتضت ان يكون قائما بفلان ايضا فلا يرد ما ذكره الشيخ الرضى لا يشمل جميع الفاعلين نحو زيد مقاتل عمرو وادانا

متقرب بفلان او مستبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر

قوله فان هذه آه يعنى لا يتصور قيام هذه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامه بواحد معين مع قطع النظر عن الآخر فما قال الفاضل

المحشى فى رده قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ لا

على التعيين ليس على ما ينبغى وكذا قوله بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بالشخص لصيد به

ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول ليس على ما ينبغى قوله وغير ذلك من الآلة والموضع والزمان قوله وان يكون من

قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون فيكون هذا ايضا متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا تم كيف وضع

المبالغة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل

عليه قوله وما وضع منه للمبالغة اى من اسم الفاعل للمبالغة ويلزم منه خروجه والدليل الذى اورده الشارح قدس سره

على الخروج من قوله وحصر صيغ اسم الفاعل ذا حصره قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل ليس بدليل اما الاول

فلان الحصر ليس لمطلق الصيغة بل لصيغته اذا لم يكن للمبالغة واما الثانى فلانه يحتمل المعنيين والمحتمل لا يكون حجة على احد احتماليه سيما اذا كان

الاحتمال الذى يطلب عليه الدليل خلاف الظاهر لا يدل عليه دليل ولا يدعو اليه ضرورة وايضا لو اقتضى تشبيه احكام صيغ المبالغة باحكام

اسم الفاعل كون صيغها خارجا من اسم الفاعل للزم ان يكون المثنى والمجموع خارجا عن اسم الفاعل لانه شبه احكامهما باحكام

اسم الفاعل واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا يلزم ح خروج اسم الفاعل الذى هو من باب المغالبة نحو ضاربنى فضربته اضربه

فانا ضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الا ان يقال باب المغالبة موضوع للغلبة وضعا نوعيا معنى ضربته

غلبته فى الضرب ومعنى ضارب غالب فى الضرب فيكون ضارب مما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا ينتقض تعريف اسم الفاعل

به على ما قال به الشيخ الرضى حيث قال انتقض بنحو طائل اى زائد فى الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة والا

ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى فى المصدر المشتق هو منه دون الآخر والاولى دون العواب

الى ان له توجيها آخر قوله ولا يبعد قلت بل الزام كون قوله لمن قام به مخرجا لصيغ المبالغة بعيد جدا لان المتبادر من قوله وما

وضع منه للمبالغة مثله فى العمل دخول صيغ المبالغة فى تعريف اسم الفاعل كيف ولفظة منه دال على انها من افراده وما ذكره

الشارح قدس سره فى معناه مع انه خلاف الظاهر المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعو اليه ضرورة وايضا جعل الشارح قدس سره

قوله وما وضع منه للمبالغة محتملا لاحتمالين احدهما خروجها عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخولها فيه ولا معنى لهذا الاحتمال اذا كان

قوله لمن قام به مخرجا لها وايضا ما نقله الشارح عن الترجمة الشريفية يدل على ان قوله لمن قام به شامل لصيغ المبالغة واسم التفضيل

فهو ينفع بعض المطلوب ايضا بعضه قوله اى صيغة اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة واختاره للبيان لكثرته وكونه اصل المقيس

عليه قوله فالاضافتان بيانيتان فيه ان الشارح صرح فى بحث الاضافة بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف

السادس عشر

الا ان يقال

الفاعل بها والبطلان اسم الفاعل والمفعول واخذنا لا يعملان الا ان يكون فيهما معنى الحال او الاستقبال الا انهما مدلولهما العارضي دون الوضعي فلا ينتقض حد الاسم طردا وعكسا لكن الاشكال بما ذكره اهل المعاني حيث قالوا ان من خلاف الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال وذلك انما كان التعبير عن المستقبل بلفظهما لدلالته على الوقوع من غير ان يقترن بهما ما يدل على الحال لان دلالة ظاهرة على انهما حقيقيان في الحال قال العلامة التفتازاني في المطول فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير الفرقة الا ان ولا تدل لفظ على الاستقبال بحسب الوضع فلا التفات اليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسمي الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثر فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر هذا كلامه وهو صريح في ان اسمي الفاعل والمفعول موضوعان للواقع ولذا اعترض عليه بانه يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن التبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فالجواب ليس بسديد وطورا بان مثل ذلك معتبرة على التقييد للموضوع له الجزئية ولا يخفى ان كلا منها بحث وتشكيك بما ذكره اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات المشتقة حقيقة حال قيام معنى المشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو في الضرب مجاز بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كالضارب لمن صدر عنه الضرب وانقضى وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فلا واما قبل قيام المعنى به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح قيل وهذا يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الاسم والفعل فاما ان يصار الى الفرق بين مذهبي العربية والاصول وقد علمت انه لا فرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكر بالتقييد للموضوع له لا الجزئية وقد عرفت كونه تكلفا اعلم ان كون العمل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال لكل من اسم الفاعل اللازم والمتعدي من غير استثناء يوجب كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به مع انه ليس كذلك الا ان يقال اطلاق الكلام بناء على شهرة كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم انه يجوز لاسم الفاعل المتعدي الى المفعول به ان يعمل باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت **قال** وجبت الاضافة معنى انكار وجه الماضي في معنى الاستمرار لكنه وجد فيه معنى الحال والاستقبال فينبغي ان يلاحظ تارة جانب الماضي فيجعل الاضافة معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال فيجعل لفظية فالقول بالوجوب على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الاضافة يجوز ان يجعل معنوية نظرا الى الماضي وان تجعل لفظية نظرا اليهما قوله وقد مر الجواب عنه في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية قال كضراب وضروب ومضراب قال الشيخ الرضي هذه الثلثة عاملة اتفاقا من البصريين وهذه الثلثة مما حول اسم الفاعل اليها عند قصد المبالغة و قال سيبويه ان حول فاعل الى فعيل او فعل يعمل ايضا ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبق وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل فان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا انها فرع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل قال مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل وفي اشتراط ما يشترط به عمله لكن اشتراط معنى الحال والاستقبال متفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة لا يشترط الا عند ابن بابشاذ قوله وما فيه من معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل صيغ المبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل قوله ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية الدالة على الحدث فما يورث المشابهة المعنوية بالفعل فان لم يكن معها الصيغة التي بها يشابه بالفعل اسم الفاعل يناسب ان يجعل جابرا للنقص اللفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفضيل فالمشابهة المعنوية تحصل بمجرد الدلالة والصيغة التي بها يشابه اسم التفضيل الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة تورث ضعفا في العمل لعدم دلالة الفعل عليها وبالجملة المبالغة والزيادة بدون الصيغة جابر ومعها يوجب ضعفها عملا بالاعتبارين فاندفع ما قيل فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية قوله لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد ولا وجه لايراد وجه عمل المثنى و جمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله منصبه على المفعولية اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل العمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الفضلة بذكر المفعول وكما ان العمل ليس على الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به مطلقه بل التعريف باللام فينبغي ان يقيده به كما قيد الشيخ الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب قال لمن وقع عليه فان قلت مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له ليس واقعا على شئ مع انه اسم مفعول قلت لا نسلم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع الضرب فيه على احد فقوله فيه ظرف له اي اذا وقع الضرب على احد له اي لاجل التاديب فقوله له علة له فلا اشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له وبهذا الوسلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب قوله اي في العمل اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للعهد والمعهود هو النصب المذكور في اسم الفاعل او عوض عن المضاف اليه و فيه اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

مشروط بزمان الحال والاستقبال بل لابد من تخصيص الظرف والحال والمفعول المطلق قال لذات ماى لذات لا يعتبر فيها تجسيس
لا النوعي ولا الشخصي قوله الصيغة اسم الفاعل قيل يرد عليه مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد
على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل قوله بحيث لا يتجاوزه قال الشيخ الرضي ويحكى في مقدمة التصريف انه
جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كسود وابيض وارسح واحور على وزن افعل انتهى والفيء قال فيها ويجي
من الجبن بمعنى الجوع والشبع والعطش وضدها على فعلان نحو جوعان وشبعان وعطشان وريان قوله لزيادة اختصاصها
لا متعلق بقوله وحسن وجه لم ثم وجه زيادة اختصاص اما باسم الفاعل فبقوله لكونها مشبهة به اي باسم الفاعل والتشابه
وجلت شبه هو المذكور سابقا في قوله المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث لكن هذا لا يوجب زيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لان اسم المفعول ايضا كذلك الا ان يقال المراد معتبر شبهها بخلاف اسم المفعول قوله ولكون شبهها وجه آخر
لزيادة الاختصاص والمعنى ان النحاة اعتبروا هذا الشبه لعلها لا الشبه باسم المفعول قال الشيخ الرضي انما عملت الصفة المشبهة
وان لم يوازن صيغها الفعل لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهي بمعنى ذو بمعنى
الى مصدر فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما الا من
حيث الحدوث في احدهما وضعا والثبوت في الآخر وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل
لان اصل استعمالها ان يكون ... وما دام معه من التثنى ولا الجمع ولا يؤنث والاوجه ان يقال وجه الشبه في قوله لكونها مشبهة
هو هذا الوجه المذكور [illegible] لا يشبه الثاني
قوله فيما ذكر من [illegible] ثبوت للفاعل
للحدوث الذي اعتبر فيها التقييد بالزمان قوله ليست لموصول بل حرف تعريف وذلك لان اللام الموصولة انما تدخل على ما فيه معنى الحدوث
قوله عطف على حسن للوجه لما كان الصورة الخطية في حسن وجه وحسن الوجه تحتمل الاوجه الثلاثة بلا اشتباه وتوهم البعض ان الاوجه انما
اذا كانت الصورة الخطية محتملة لها فاعترض ان الصورة الخطية في حسن وجه لا تحتمل الاوجه الثلاثة كيف وفي صورة النصب لابد من ثبات
الالف وليس في حسن وجه الف وليس كذلك اذ المراد ان التركيب باعتبار اعراب المعمول امثلة ثلاثة كتب او لم يكتب ولو سلم فوجوب
اثبات الالف انما هو في المتعين لا في المحتمل قوله ممتنعان بالاتفاق صرح به الرضي ثم ان الرضي لم يعلل امتناع الحسن وجه بعدم
افادة الاضافة التخفيف حتى يقال كيف حكم انه ممتنع بالاتفاق مع ان الفراء يجوزه ويقول تخفيفه باعتبار تقدم الاضافة على العامل
بل علله بانه على خلاف ما عليه الاضافة المعنوية وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه حيث قال وانما امتنعت مع حصول التخفيف
فيما يحذف الضمير من وجه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يمكن
مثلها فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وكذا الشارح لم يعلل امتناعهما بما ذكر
بل علل بما علل به الشيخ الرضي حتى يقال قوله واختلف في حسن وجهه قرينة على ان الحسن وجهه والحسن وجه ممتنعان بالاتفاق
وهو لا يستقيم اذ امتناع الحسن وجه معلل لعدم افادة الاضافة للتخفيف والفراء يخالف في ذلك قوله ان يكون الصفة اي المعرفة
بقرينة المثالين المتنفيين وبقرينة ان المثنى والمجموع اختلف فيهما قال الشيخ الرضي واما في المثنى المجرد نحو الضاربا المعذرة الحسنا الوجه

فالتخفيف ماحصل في الصفة فيجوز عند سيبويه ولكن على قبح كما في حسن وجهه فاندفع ما قيل ان هذا الصدق على قولنا الزيدان الحسنا
وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجه قوله اذ لا خفة فيه بواحد منهما اذ التنوين
لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يحذف قوله على قبح وليس استقباحه لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك
بزيادة على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه قوله لان الضمير فيه بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل ربط ا
بالموصوف والربط يكفي بضمير واحد فاتيان ضمير آخر للربط زيادة على القدر المحتاج اليه قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة يشير
الى ان ذلك انما يكون اذا كان اتيان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاتيان ضمير
في المعمول للربط زائد على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيد حسن وجها احسن من زيد احسن وجه ابيه لان اتيان الضمير ليس متعينا للربط بل
لتعيين الاب بتعيين الوجه اوقيل زيد احسن وجه الاب ولا الوجه لا يتعين الاب ولا الوجه قوله لعدم الرابط بالموصوف في نحو ضمير الموصوف
عن المعمول ورفعه قبيح لانه لا ربط بلا ضرورة بخلاف نعم الرجل زيد اذ ليس من قبيل حذف الرابط بلا ضرورة بل الرابط فيه هو اللام
واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يغني عن الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبيح هو ازالة الضمير
الذي يشعر بالربط لفظا واما ان يكون رابطا معنى والية يشير قول قدس سره لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ التقييد عدم الرابط
بالاعتبار يشعر لوجود الرابط معنى قوله رفعت معمولي الصفة بها اي بالصفة المتبادر من رفعها الظاهر بعدها هو الرفع بالفاعلية فاندفع ما قيل فيه
بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا منها فيقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله فيها ضمير للموصوف ليس ذلك
في جميع الصور بل انما جاز اسناد الصفة الى الضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا
وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجها ولا نحو زيد غليظ الشفتين
اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فلا يقال زيد
اسود غزمن غلام الاخ وزيد ابيض ثوره زيد اصغر غلاما لانه لا معنى لتجميع الا انه صاحبها بسبب تتصف بالوصف المذكور فيقبح
ان يحمل صفة سببه صفة لنفسه فيستتر فيها ضميره اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض
ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور لذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوره سبب زيد لا من صفة السبب
وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن اي هو كريم قوله فيه فيعان الفاعل سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار
او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر لانها فرعاه وانما
يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحسن لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمعناهما
كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائما ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ
بجر المعمول هذا كلام الرضي قوله تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وفيه انه لا يجوز نصب
الاب ولا جره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة المسبب كما نقلنا من الشيخ الرضي آنفا قوله اي اسم المشتق
لو قال ما اي اسم مشتق لما لزم التكرار قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه يشير الى التقدير صفة لموصوف يعني عن
تقدير صفة لموصوف وهو للموصوف بالفعل يرد ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء

قوله في الاصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فالاصل ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف قصد زيادته على غيره في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فلا يرد نحو فاضل وزائد وغالب فان الذات فيها وان قصد زيادتها على غيره لكن في المشتق منه بل في امر آخر فتذكر فائدة ادراج قوله اصل فلا يرد لا فائدة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المغالبة قصد زيادة على غيره في المشتق منه نحو ضاربني فضربته فانا ضارب اي غالب على الغير في الضرب قلت باب المغالبة موضوع للنسبة فاسم الفاعل بمعنى الفعل اذ ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ليس حمل الموصوف على ذات موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه ليحصل اخراج اسماء الزمان والمكان والآلة بل لان الذات المأخوذة في الصفات هي الذات التي لا تعين فيها اصلا فمعنى قائم شيء ما او ذات ما له القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان وقع فيه القيام ومع ذلك يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه الا انه لما فسر الموصوف بذات مبهمة موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقيد الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره فما قال لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل المعتبر خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة على الغير فكانه لم يتصور لمعنى قول الشارح قدس سره وقوله بزيادة على غيره يخرج قوله من حيث المعنى قدره لتصحيح الحمل لان ظاهره ان اسم التفضيل عبارة عنه ومراده منه افعل وليس كذلك قوله ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد آه مثلا اذا قيل احرج بالحاء والراء المهملتين والجيم لا يعلم انه مشتق من حرج حروفه بعض حروف حرج او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والكل اصول قوله ان يكون بالنسبة على ان يكون في ان يكون يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلاثة بعض حروف المزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا بعض اصوله او بعض زوائده او بعضها من الاصول وبعضها من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالخاء المعجمة والراء المهملة لا يعلم انه مشتق من خرج حروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصول والكل اصول او الكل اصول في الاولين فالخاء المعجمة والراء المهملة لم يعلم انه مشتق من خرج وحروفه تمام حروف خرج والكل اصول او مشتق من استخرج وحروف خرج بعضه اصل وبعضه زائد اعلم ان كون حروف افعل بعضا من حروف لا يستقيم في الثلاثي المزيد فلا يصح قوله ان اصوله على الاطلاق قوله واجيب بان المراد آه هذا الجواب ذكره الفاضل السندي في حواشيه واشار الى ضعفه بكلمة انما اوردنا فانا احتيج الى استثناء ما ضعيف كما لا يستبين بأسره في اتمامه وبكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشار الى البحث فيه فقول الشارح قدس سره ما كان بيان لمراد الفاضل ووجها لترجيحه انما هو بناء على ان الشارح مطلع على جواب انما هو غاية التعمق والتحان تشنيع الفاضل فهو ليس على ما ينبغي لما عرفت قوله نحو فلان ابله من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واجم وجماء والوك ولوكاء فالمطرد لتقليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لمعنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وفعل كل ما جاء من الثلاثي عليها

وما لم يجيء منه افعل وانفعال كالبجر والنقم والعوج والعمى لم يبين لكون بعضها ما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي مهملة على القسمين المذكورين في الامتناع **قوله** اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة وهو ملابسة الوقوع فيه **قوله** اي ليست من جنسهم قال الشيخ الرضي ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية وان يقدر افعل آخر عاريا من اللام متعلقا به اي بالاكثر اكثر منهم **قوله** اي اكثر كل شيء فان قلت المضاف اليه لا يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او بني او اتي باضافة مثلها وليس في هذه المواضع شيء منها قلت قال الشيخ الرضي ولا مانع ان لا يتم الحصر فيما ذكره من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه ثم قال ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستشنع واما جوار فلما حذف منه تنوين العرف فاقوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء وانت خبير بانه لا حاجة الى التعذر لان الممتنع تنوين التمكن لا تنوين العوض وبهذا ظهر ان ما قيل او روعاية انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف مناف للتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم ليس على ما ينبغي **قوله** اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة به اشارة الى دفع ما قيل لا يصح حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود ووجه الدفع ان يجعل ان تقصد مصدرا بمعنى المفعول وجعل اضافته الى الزيادة بيانية وما ذكره جعل الاضافة البيانية وماله واجيب عنه في الحواشي الهندية بوجوه ثلثة احدها حذف المضاف من احدهما اي قصد احدهما والثاني حذف المضاف من ان يقصد اي احدهما ذو قصد والثالث جعل قوله ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد به كذا **قوله** اي على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من لتغليب لا تخصيص **قوله** باعتبار تحققه اي تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل والمناسب لقوله على ما اضيف اليه في ضمن لبعض الافراد فدخول المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المفهوم لا باعتبار المراد **قوله** والا اي وان لم يعتبر قيد تحققه في ضمن بعضهم بل يعتبر تحققه في ضمن جميع الافراد **قوله** لخروجه عنهم والا يلزم كونه اعم نفسه **قوله** لتوضيح اسم التفضيل ان كان المضاف اليه معرفة **قوله** وتخصيصه ان كان نكرة **قوله** لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما اي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة واسم التفضيل المعرف باللام فاذا لم يكن المفضل عليه مذكورا لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية التي كانت مانعة عن مطابقة الصفة لموصوفها وفيه ان عدم ذكر المفضل عليه في القسم الاول مسلم وفي الثاني ثم كيف واللام فيه للعهد والمعهود هو افعل المذكور معه المفضل عليه فيكون المفضل عليه مذكورا معنى فيكون من مذكورا معنى قال الفاضل الهندي لا بد لمعناه من المفضل عليه وذا في من والاضافة ظاهر وموضع اللام معهود مشوبي لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور معه المفضل عليه والى قال التفتازاني فيما قيل واما مع اللام فهو في حكم المذكور الى قوله الا للعهد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعدهما واذا كان المفضل عليه مذكورا لفظا لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد يكون لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما في الاضافة التي يكون القصد منها التفضيل على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى افعل المذكور معه من فهو ليس من الذكر معنى **قوله** الممنوع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة للتخصيص وليس المراد التعميم ان الاستثناء يدل على انه يؤثر في المستثنى بانظر
الذي ذكرت وهو صريح في ان الكلام في الذي يكون اثر له في الجملة واما الذي ليس اثر له اصلا فلا كلام فيه كالنصب على انه
مفعول به فان كل النحاة متفقون على انه لا ينصب وهذا هو الاشارة عليه وبهذا ظهر ان ما قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل
في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غاية الامر
في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية ليس على ما ينبغي قوله لانه يعمل في المظهر بان كان او مستترا والمعنى قيده بالمستتر قوله لا يظهر
اتوه في اللفظ اي في لفظ المظهر لكونه مبنيا وهذا نكتة والنكتة لا يلزم اطرادها فاندفع ما قيل وليس المراد انه لا يظهر في نفسه اثر
العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات قوله لانه لا ينصب المفعول اصلا فلا فائدة في ذكره مع الفاعل في نفي العمل عموما اي جميع
الاوقات واثباته في وقت خاص اذا كان لا ينصب اسم التفضيل مطلقا فكيف ينصب في ذلك الوقت والعناية على تقدير
التعميم توهم ذلك فقدم حصه التعميم لاجل هذا ما قيل فاندفع ما ذكره الفاضل المحشي ينبغي ان يقال يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان
او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا
كان صفة لشيء فانه يعمل الرفع بالفاعلية قوله لمح عن معنى الفعل فلا يجوز ان يعمل فيه اسم التفضيل الذي فيه معنى الفعل قوله
لان هذا العمل آه وجه مستقل لنفي عمله لمشابهة الفعل كما ان قوله ولانه لما كان قوي وجه مستقل لنفي عمله لمشابهة اسم الفاعل فالاولى ذكر
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيد اعادة اللام قوله الجهنا
مبنيا فسر لفظ المتن وهو قوله صفة بقوله وصفا دون التفسير لكان اولى اذ لا باعث له وليس قوله صفة مما قدره الشارح حتى يقال
لا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قوله باعتبار الاول قال الشيخ الرضي ان قيل بم يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتباره
غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على ان لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا
حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي
متلبسا باعتبار الاول مقترنا به انتهى قوله ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي علة للنفي وانما سهل لوخرجه عن المعنى التفضيل
على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل الشيء على نفسه وان كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان
المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عنه بالنفي العارض قوله والمساواة تنا بامقام
المدح اذ المدح يقتضي ان يكون حسن كحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل محل على اسم التفضيل تمام التشبيه العوادق
اخرج فيهما اسم التفضيل عن المعنى التفضيلي بالنفي وما ذكره الشرح يخص مثالا يكون المقام فيه المدح الا ان يقال حاصل
هذا الوجه انه يعمل بعد النفي اذا كان التفضيل لشيء واحد بالاعتبارين وما ذكره الشارح زيادة اعتبر بالمقام المدح واما الوجه
الثاني فخاص بمقام المدح او يقال الدال على الزيادة لا يخرج عن مدح او ذم قوله مجردا عن الزيادة فيه ان تجريده عن الزيادة
اذا كان معروفا لكلمة من لا يجوز عند النحاة لكون من مستدعيا له ومقتضيا اياها فلا يجوز الغاء المقتضي بلا ضرورة قوله لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح لانه يحتمل بعد نفي الزيادة ان يكون مساويا وذلك ينافي المدح او دونه قوله لا يناسب المقام اي مقام
المدح لان نفي الدونية ليستلزم واحدا امرين وهو ما بين المساواة والزيادة وذلك ينافي المدح قوله فانتفى المساواة اي

مساواة حسن كحل عين رجل لحسن كحل عين زيد لان مارجع اليه المعنى يدل صريحا على نفي المساواة ونفي المساواة في مقام المدح يدل على نفي الزيادة بالطريق الاولى **قوله** بالنفي اي في النفي لان الباء بمعنى في صرح به في المغني وزوال الزيادة في النفي اعم من ان يكون بالنفي او بوجه آخر فلا يرد ان هذا السوال لا يخص زوال الزيادة بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة سواء كان يرجع النفي الى الزيادة او بوجه آخر **قوله** فصلوا بينه وبين معموله وهو لا يجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا كان العامل قويا فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيدا كان عمرو ضاربا واما ما وقع في شرح المفتاح للعلامة الثاني المحقق التفتازاني في القانون الثاني من المعاني في الباب الثاني منه من ان عمة لك في قوله ؎ كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعاء قد حلبت علي عشاري ٭ مبتدأ وحلبت خبره وكم ظرف او مصدر لقوله حلبت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما تقول عمرا او يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب او زيد ضارب فهو مبني على اشتباك واتحاد بين المبتدأ والخبر فالمبتدأ من حيث انه متحد بالخبر ليس فصلا بالاجنبي من هذه الحيثية وان كان فصلا بالاجنبي من حيث انه ليس من معمولات الخبر ولكل وجهة هو موليها **قوله** ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلا احسن منه في عين زيد في عينه الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو رفعوا آه انهم مضطرون في اعماله لانه لو رفعه بالخبرية يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي وهو غير جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان لم يلزم الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب تقديم وتاخير يتعسر فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير مخل بالمقصود **قوله** وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد والاصل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقدم منه على في عينه الكحل واقيم مقام الضمير الكحل وجعل المبتدأ الضمير الراجع الى الكحل ضرورة لانه لو كان مظهرا لم يكن من تفضيل الشيء على نفسه بالاعتبار لانه يتعدد الكحل فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات فبتقديم من الكحل على في عينه هو يحصل التعقيد والركاكة وهو مخل بالمقصود **قوله** لا ان اصله من كحل عين زيد كما قال الشيخ الرضي وقال لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان كون هذه العبارة اخصر من الاول يقتضي كون المعنى على ما كان عليه اذ كون احدى العبارتين اطول والاخرى اخصر انما هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير **قوله** اذ يتعدد الكحل ح فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات وقد تقرر عند النحاة انه انما يعمل اذا كان التفضيل على خلاف الاصل ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي فمنع توقف عمل اسم التفضيل عليه مع ما اجمعوا عليه **قوله** مقدما عليه اي على اسم التفضيل والا لما مقدمة عليه **قوله** استغني عن ذكره ثانيا اي ذكر العين والظاهر عن ذكرها قال الشيخ الرضي انما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لان قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونهاي حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد مماثلة بعين زيد في حسن الكحل به اندفع ما ذكره الشيخ الرضي ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في الحسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة **قوله** ويلزم من هذا اي من قوله ما رأيت عينا كعين في كونها احسن فيها منه في غيرها **قوله** على ابلغ وجه ان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى ملزوم لمعنى قوله ما رأيت عينا آه

تحقيق اللازم وصدقه دليل على تحقق الملزوم وصدقه قوله لانه اي لانه كان تعليل لقوله وترك تركه موصوف احسن آه
قوله والثانية تعلق قوله قدم عليه لاستقامة الوزن لا التنكير ولانه مستوفي لو قوعه في خبر النفي قوله لانه اعتراضية لتقديمه
مشعر بانه راجع على الحالية والاقتصار على بيان الحالية في قوله والحال اي لا ادري ليشير الى ان الحالية ارجح قوله من الاقسام
متعلق بقوله وقاية الحر قوله على وجه يعلم التقسيم فيه ان المشترك بين الاقسام وهو الكلمة بلا تمييز كل منها من الآخر ولو تم على ما هو
التقسيم الحقيقي يكون الحد ومصرحه بما في التقسيم ولم يسند علمها الى دليل الانحصار بل لم يحتج اليه فالتقسيم على الوجه المذكور دخل
في معلومية عدد والاقسام من دليل الانحصار فاندفع ما قيل لا يخفى ما في العبارة من الحزازة اذ لا مدخل للتقسيم في معرفة
عدد والاقسام من الدليل قوله علم ان قلت جملة علم صفة لقوله وجه ولا عائد فيه قلت العائد مقدر تقديره علم به اي بسبب
ذلك الوجه قوله بذلك القدر اي بمعلومية الحد وكمن الدليل قوله بل بعد اشارة الى ان عدم الاكتفاء انما هو بحسب
النوبة جوابه قوله سالكا تلك الطريقة المحمودة جواب لما اولى او
ذكر قوله وحده اشارة الى ما ذكرنا انفا حيث قال انما لم
على انه لبعد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كالفعل
وذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر تقسيم الدالة
ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعرى عما اختص بالاسم والفعل فيه
ما قيل وفيه ان الدلالة على ما ذكرنا انما يتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا قوله اي كلمة دلت اشارة الى ان من
ما عبارة عن الكلمة ومفسرها ولا محذور في ذلك ولا يخفى ذلك من وجه دمانع وقول الشارح اقوى دليل على ان كلمة تفسير
الكلمة ولما كان معناه يقتضي التانيث قال اي كلمة دلت نحو ما قال الفاضل المحشي على قوله اي في نفس ما دل يعني الكلمة
جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفته وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه انتهى ولا يرد عليه
قيل وفيه بحث لان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد وتانيثه ليس لذلك
معنى هذا بل لو انث الضمير الراجع يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظ ما يجوز ان
يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لا فسر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد قول الشارح في
صدر الكتاب فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول اما هو بالنظر الى التفسير حيث قال اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في
نفس ما دل يعني الكلمة فلا ينبغي ان يفسر بمعنى يقتضي التذكير ولا كلام له مع ذلك والعجب من المحشي كيف اعترض بهذا الاعتراض
في صدر الكتاب قوله على معنى كائن في نفسه جعل قوله في نفسه ظرفا مستقرا صفة لمعنى رعاية لجزالة المعنى ولم يجعله حالا منه
اذ ليس المعنى على التقييد وان كان المآل واحدا ولان الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها الحال قليل ولا متعلقا
بدل لبعده وقيل ويمنع منه ايضا استلزام كون كلمة في بمعنى الباء وهو غير مشهور تحرز عنه في التعريفات اقول وكونه
مجازا ممنوع كيف وقال صاحب المغني في حرف جر اعشرة معان احدها الظرفية قال والثاني مرادفة الباء كقوله
وتركبه يوم الفروع منا فوارس يبصرون في طعن الاباهر والكلى هو المتبادر عند الاطلاق المعنى هو المعنى الحقيقي قال

قلت فی کل من الوجهین یوجد مانع آخر وهو وقوع الفاصل بین العامل ومعموله بغیر الاجنبی وهو وان لم یمتنع لکن غیر مستحسن
قلنا کونه غیر مستحسن مم کیف وهو واقع فی القرآن والتزام اشتماله علی ذلک باطل قوله والمراد بکون المعنی فی نفس الکلمة دلالتها
علیه آه اورد علیه ان کون المعنی فی نفس الکلمة صفة للمعنی ودلالتها علیه من غیر حاجة آه صفة للکلمة فکیف یفسر ما هو صفة المعنی
بما هو صفة اللفظ وکیف یحمل علیه فالاعتراض انما هو علی تفسیر الاول بالثانی وحمله علیه اللازم من التفسیر لا علی عبارة الشارح
حتی یقال فی الجواب فرق بین حمل دلالة الکلمة علی المعنی علی کون المعنی فی نفس الکلمة وحملها علی المراد بکون المعنی فی نفس الکلمة
ولو سلم فالحمل علی المراد یستلزم الحمل علی کون المعنی فی نفس الکلمة تامل فقال البعض فی التفسیر تسامح والمراد کون المعنی بحیث
یدل علیه الکلمة من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها وقال البعض کون المعنی وان کان صفة للمعنی لکن کون المعنی فی نفس الکلمة
صفة الکلمة الا انه لترکبه لا یشتق منه ما یحمل علیها واورد علیه البعض انه لو صح لکان دلالة الکلمة علی المعنی صفة للمعنی وان کان
اصل الدلالة صفة للکلمة فبطل اصل السوال ولا یصح ح قوله کون المعنی وان کان صفة للمعنی لکن کون المعنی فی نفس الکلمة صفة للکلمة
والجواب ان دلالة الکلمة علی المعنی منشأ بصفتی الکلمة والمعنی فان قیل المراد منه کون الکلمة بحیث یدل علی المعنی من غیر حاجة آه یتجه
السوال ویحتاج الی الجواب وان قیل المراد کون المعنی بحیث یدل علیه الکلمة من غیر حاجة آه یندفع السوال ولم یصح الجواب ثم
یعتبر حاصل التعریف بعد الارادة من کون المعنی فی نفس الکلمة دلالتها علیه آه کلمة دلت علی معنی کائن فی نفس الکلمة ای دال
علیه من غیر حاجة آه ولا سماجة فیه وانما السماجة فیما جعل المولوی حاصل التعریف حیث قال لو کان المراد من کون المعنی فی نفس
الکلمة ما ذکر لکان حاصل معنی التعریف هکذا کلمة دلت علی معنی دلت علیه من غیر حاجة آه ولا یخفی ما فیه من الهجنة والسماجة
قوله اخری الیه الصواب الیها قوله لاستقلاله بالمفهومیة تعلیل لقوله من غیر حاجة آه والظ من کلام الشارح قدس سره
فی تعریف الاسم ان معنی الاستقلال کونه مدرکا قصدا وملحوظا فی ذاته ویشیر الیه قوله لعبید هذا هو آه لما اخطر فیها فلا یستقل
بالمفهومیة وکذا قوله لکن لا یتحقق الا فی ضمن المتضمنی او النسبة الی فاعل ما لیست مستقلة بهذا المعنی فیستقیم الحصر واما المعنی کونه
مستقلا بدون ذکر متعلق بخصوصه فالنسبة بهذا المعنی مستقلة لکونها مفهومة من الفعل بدون ذکر متعلق مخصوص فلا یستقیم
الحصر لکن یخدشه ان النسبة الی فاعل ما لیست مستقلة بهذا المعنی مع ان الفعل یدل علیها من غیر ضم کلمة اخری الیها اللهم الا
ان یقال عدم احتیاج الکلمة الی ضم کلمة اخری الیها معلل بهذا المعنی باعتبار افراد المعنی سوی النسبة ومعلل باعتبارها به
یعنی کونه مستقلا بدون ذکر متعلق مخصوص فان قلت للاستقلال بالمفهومیة معنی آخر وهو انفهام المعنی من الکلمة من
غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها والنسبة مستقلة بهذا المعنی فلم لا یحمل علیه قلت یابی عنه قوله فالمراد المعنی فی نفسه لیس تلک
النسبة ولما قیل بان الاستقلال بهذا المعنی مضائف لدلالة الکلمة علی المعنی من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها ح یلزم
تعلیل احد المتضائفین بالآخر وهو فی حیز المنع کیف والمتضائفین کون الشیئین بحیث لا یعقل کل منهما الا بالقیاس الی تعقل
الآخر وانفهام المعنی والدلالة لیسا کذلک قوله فمرجع کون المعنی مقصودا معنی بدلیل تعلق قوله الی امر واحد به لا ظرف مکان
لانه لا یمیل اصلا وحاصل المعنی ما یجب ان یتحقق ویحصل حتی یتحقق کون المعنی فی نفسه وکونه فی نفس الکلمة وقوله وثالثهما
کما قال سید المحققین فی حواشی شرح المطالع لیس المراد بغیر المعین آه ما اعتبر فیه عدم التعیین حتی ینافی المعین

بل عالم يعتبر فيه التعيين وعدمه ما احتمى المطلق الذي يصدق على المعين وقال في موضع آخر منها لا شك في ان الكلمة موضوعة
للنسبة فاما ان يكون موضوعة للنسبة الى شئ معين او الى شئ ما مطلقا لا سبيل الى الثاني والا كانت الكلمة حيث استعملت
مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين بنوع تعين انتهى فان اريد بشئ ما مطلقا ما اريد بفاعل ما لم يرد قوله والا كانت
آه اذ المطلق يصدق على المعين فكيف يكون مجازا الا ان يقال الكلمة لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين من حيث تعينه
وخصوصه لا من حيث انه فرد للمطلق فيكون مجازا كالعام اذا اريد به الخاص من حيث خصوصه يكون مجازا ومن حيث انه فرد له
يكون حقيقة وان اريد به ما اعتبر به عدم التعيين فورود ه ظاهر لكن يكون منافيا لقوله ليس المراد بغير المعين آه ثم ما ذكره
المحشي على قوله وتالثها النسبة الى فاعل ما من قوله اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا يخفى
انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم الا بضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو يتعقل
من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلقه اجمالا من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن
حمل المتن في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما انتهى ايراد الحصر لعدم صحته على ما ذهب اليه البعض لا يناسب كل
قول الشارح قدس سره الى فاعل ما الى غير معين حتى يقال في الجواب حينئذ يمكن حمله على ما هو التحقيق في ان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة
الى الفاعل المعين بان يراد بالفاعل ما فاعل معين من الفواعل المعينة لان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى اي فاعل معين كان سواء كان زيدا
او عمرا او بكرا او غير ذلك لا النسبة الى واحد من هذه الفواعل المعينة فقط وعلى هذا لا يرد ما اورده الفاضل المحشي حيث قال اختلف في ان آه
لكن يرد على الفاضل المحشي انه على تقدير كون معنى الفعل النسبة الى فاعل ما لا يكون النسبة على الاطلاق مستقلا بل اذا استعمل
الفعل في النسبة الى فاعل غير معين فلا على ما عرفت معنى قوله الى فاعل ما ثم انه اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل معين فيفهم
الحدث الذي هو معنى تضمني بدون المطابقي بمجرد ذكر الفعل ولا يفهم النسبة ما لم يذكر الفعل فلزم وجود التضمن بدون المطابقة
اي لزوم فهم الجزء وحده لا في ضمن الكل مع ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل بان يستعمل اللفظ في الكل ويفهم الجزء في ضمن فهم
الكل حتى لو استعمل اللفظ في الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا لعدم كون الجزء مفهوما في ضمن الكل وقال البعض تضمنه
لانه عند سماع اللفظ ينتقل الذهن الى الكل ويفهم الجزء في ضمنه الا انه لا يكون مرادا في ضمن الكل والدلالة التضمنية هو
فهم الجزء في ضمن الكل لا كونه مرادا في ضمنه واجيب بمنع وجود التضمن فيما ذكر الفعل بدون الفاعل المعين مستندا بان التضمن
الجزء في ضمن فهم الكل ورد بانه يستلزم بطلان حصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام لظهور ان دلالة
الفعل على الحدث في الاذهان المفروضة من الدلالة اللفظية الوضعية وعدم اندراجها في المطابقة والالتزام فلو لم يكن
لبطل الحصر كذا في بعض الحواشي ويمكن ان يقال لبطلان الحصر على تقدير عدم كونه تضمنا لم لا يجوز ان يكون دالا
والا عليه عند الانفراد ومقابل لكونه مفهوما منه عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه كما قال السيد المحقق
في حواشي شرح الاصول فان قلت معنى من لم يفهم بمجرد ذكر من واجيب بان فهم منها ليس لكونها دالا
ومقابل لكونه مفهوما منها عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه ويمنع وجود التضمن مستندا بان الدال
هو مادة الفعل الموضوعة له دون نفس الفعل اذ لا مدخل لهيئته في تلك الدلالة وبه اندفع الرد المذكور

اصطلاح المنطقيين والنحاة صرحوا بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين ولمنع وجود التضمن
مستندا بان الدلالة فرع الارادة وتابعة لها بحيث لا ارادة لا دلالة كما قيل وفيه ان المشهور بين العلماء ان الدلالة
ليست تابعة للارادة بل تتحقق بدون الارادة على ما صرح به العلامة التفتازاني في المطول والشارح قدس سره في
صدر الكتاب ويمنع عدم وجود المطابقة لانها فهم ما وضع له من اللفظ اجمالا او تفصيلا والنسبة الى الفاعل المعين ان
لم يفهم بخصوصها عند عدم ذكر الفاعل المعين لكنها فهمت اجمالا في ضمن فهم النسبة الى فاعل ما هكذا ذكر وفيه ان النسبة
الاجمالية ليست مدلول الفعل بل مدلوله هي النسبة التفصيلية المفهومة من ذكر الفاعل المعين ويمنع بطلان اللازم
عند النحاة لجواز ان لا يكونوا قائلين باستلزام التضمن والالتزام للمطابقة لا التصريح منهم بذلك هكذا ذكر وفيه انه كيف
يتصور منهم القول بعدم الاستلزام والحال انهما يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة الا ان يقال المعنى بالاستلزام
ان يفهم الجزء واللازم في ضمن الكل واللزوم لا مطلق الاستلزام وعدم التصريح بالاستلزام ليس قولا بعدمه وبانه
لو سلم ذلك يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما للمطابقة استلزامهما للمطابقة التحقيقية او التقديرية على ما اشار اليه المحقق
التفتازاني في التهذيب والمطابقة التقديرية متحققة في المادة المفروضة قطعا اذ هي عبارة عن ان يكون اللفظ بحيث
لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة لكن لم يكن مستعملا فيه ولا يخفى ان هذا الوجه يستلزم ان لا يكون التضمن فهم الجزء
واللازم في ضمن الكل واللزوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما بحسب المادة بمعنى انه يتحقق
التضمن والالتزام يجب ان يتحقق المطابقة هناك ولو في زمان آخر وهذا يستلزم عدم فهمهما في الكل واللزوم **قوله**
فلا يستقل بالتاء الفوقانية اي اذا كانت النسبة آلة لملاحظة طرفيها لا يستقل بالمفهومية اذ لا بد في المستقل
بالمفهومية ان لا يكون ملحوظا لملاحظة غيره بل يكون ملحوظا قصدا وبالذات **قوله** فالمراد بمعنى في
نفسه ليس تلك النسبة اذ هي ليست ملحوظة قصدا وبالذات ومعنى في نفسه ما يكون ملحوظا قصدا وبالذات **قوله** المعين
ان يكون به الحدث اذ النسبة لا تصلح ان تكون مرادة ووصف المعنى بالاقتران يخرج الزمان والا يلزم اقتران
الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مراد المعنى في نفسه الا الحدث **قوله** ليس معناه المطابقي اذ ليس المعنى المطابقي ملحوظا
قصدا وبالذات مع ان المتبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابقي وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريفات
الا انه صرف عن المتبادر لهذه القرينة **قوله** تخرج بهذا القيد اي بقوله في نفسه **قوله** لانه اي الحرف ليس مستقلا
بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظا قصدا وبالذات بل ملحوظا لملاحظة غيره فان قلت الابتداء المطلق المشترك بين
الابتداءات الخاصة المتعلقة لملاحظة متعلقاتها معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باعتبار المعنى التضمني دالا
على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون ذلك الابتداء مستقلا بالمفهومية ثم كيف ولو كان كذلك
لزم كون الابتداء الخاص ملحوظا قصدا وملحوظا تبعا في حالة واحدة ويؤيد ما قلنا ما ذكره الشارح قدس سره في تعريف
الاسم حيث رتب الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصدا وعدمها حيث قال اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى

غير مستقل بهذه عبارته وهو صريح في انه قبيل الملاحظة لا يوصف بالاستقلال وعدمه والظاهر ان المشترك بين الابتداءات لا تتعلق
به الملاحظة والالزم كونه ملحوظا قصدا او تبعا استقلالا وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء انما يخرج الحرف بهذا القيد لو لم يكن للحرف
معنى مستقل وهو ممنوع فان الظاهر ان الابتداء المطلق جزء من الابتداءات الخاصة التي هي معاني لفظة من اذ الظاهر ان الابتداءات
الخاصة قسمة لا ابتداء المطلق والكلي ذاتي بالنسبة الى حصصه لا محالة والابتداء المطلق معنى مستقل على ما صرح به الشارح في صدر
الكتاب ليس على ما ينبغي قوله يخرج به اي بقوله مقترن من غير اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله وبقولنا وضعا واسناد خروج
ما عدا اسماء الافعال اليه الاسم اي بعض الاسم وهو ما عدا اسماء الافعال ثم انه قرينة على انه متعلق بقوله في الفهم صفة لفظة الدال عليه
والا لم يخرج بعض الاسماء لان الاقتران ح اعم من ان يكون بالفهم او بالوجود والتحقق وقوله في الفهم والكون في الذكر مؤخرا
من قوله وضعا الا انه مقدم عليه رتبة فلا يرد ما قاله بعض الفضلاء من قوله وانت خبير بان قوله في الفهم مما لا حاجة اليه بعد تقييد
الاقتران بقوله وضعا لان الظاهر من اقتران معنى الكلمة باحد الازمنة الثلثة وضعا ان يكون احد الازمنة الثلثة داخلا في مفهوم
الكلمة ولا شيء من الاسم كذلك انتهى الا انه يرد عليه قدس سره انه كان يكفيه قوله وضعا بان يذكره اجتزاء فلا فائدة في ذكر قوله
في الفهم الا تتميم التقييد بقوله وضعا الا ان يقال الفائدة شرح ماهية الفعل وايضاحها اذ المقصود في التعريفات الشرح ما لا احتراز
تامع فان قلت كيف يخرج بقوله مقترن ما عدا اسماء الافعال والحال ان الصبوح والغبوق مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت معنى
قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة انه يدل على واحد من الماضي والحال او الاستقبال والصبوح والغبوق يدلان على الزمان سواء
كان ماضيا او حالا او استقبالا ولا يدلان على واحد معين قوله ويخرج بقولنا اسماء الافعال صريح في ان اسماء الافعال ليست
موضوعة للمعاني الفعلية وكذا الافعال المنسلخة ليست موضوعة لمعاني الانشائية ويقيد الوضع بقوله وضعا اوليا على ما صرح به
قدس سره في تعريف الاسم اشارة الى ان الاسماء والافعال موضوعة لمعاني الفعلية والانشائية ولعل هذا اشارة الى ان ما اختلف
بين النحاة فبعضهم ذهب الى الاول ويؤيده قول المصنف في اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي وظاهر قول المصنف انه ينتقل
لد نقل الخبر بالوضع لا انشاء المتعجب اذ الظاهر ان اللام صلة الوضع وبعضهم الى الثاني او اكتفاء بما سبق منه في تعريف الاسم وحاصل
الدفع على الثاني ان المعاني الفعلية لاسماء الافعال ليست حقيقية بل مجازية والمعاني الحقيقية لها انها ليست مقترنة وان المعاني
الانشائية للافعال المنسلخة ليست لها حقيقية او مجازية والمعاني الحقيقية لها مقترنة وعلى الاول ان المعتبر في الاقتران وعدمه
انما هو الوضع الاول اي الغير المسبوق بوضع واسماء الافعال وان كانت مقترنة بالوضع الثاني الا ان المعتبر الوضع الاول وبالوضع
الاول لم تقترن الا انه يشكل بالمشتق منها اذ ليس له الا وضع واحد وهو بذلك الوضع مقترن والافعال المنسلخة وان لم تقترن
بالوضع الثاني الا انها مقترنة بالوضع الاول وهو المعتبر دون الثاني وانت خبير بان الكلمة اذا كان لها معنى اسمي او فعلي بما
وضع فلا معنى للالغاء ذلك الوضع وعدها اسماء او فعلا باعتبار الوضع الاول وايضا اذا اعتبر ذلك الالغاء فلا معنى لاعتباره في
مقام دون غيره فلا اعتبر في اسماء الافعال والافعال المنسلخة ينبغي ان يعتبر في زيد ويشكر وشمر وغيرها فان لها وضع ثان
وهو الوضع العلمي لم تقترن بذلك الوضع ووضع فعلي تقترن به فينبغي ان تعد افعالا باعتبار الوضع الاول وافعالا الثاني كما
اعتبر الوضع الاول في اسماء الافعال مع الافعال المنسلخة والغي الثاني مع انه ليس كذلك وما قالوا في الجواب ان المعنى الثاني ومو المعنى

العلى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول لان الذات المعنية غير موجودة في الوضع الاول فهو افساد للكلام و
تخريب للمرام وتهافت وتساقط اولا معنى لهذا مع القول بان المراد ان المعتبر في الاقتران وعدمه هو الوضع الاول لا الثاني
ولا يمكن جعل المراد راجعا الى ما قالوا افتأمل فان قلت فليعتبر قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام
المنقولة قلت اعتباره الا يفيد اذا قيد الوضع بالاول ولا يحتاج اليها اذا لم يقيد لكن على تقدير عدم تقييد الوضع بالاول
وان لم تشكل بالاعلام المنقولة لكنه تشكل باسماء الافعال والافعال المنسلخة وما قيل ان اعتبار قيد الحيثية في تعريف كل من
الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة انما يجدي نفعا لو قيد الاقتران في تعريف الفعل وعدم الاقتران في تعريف الاسم
بقيد بحسب الوضع من غير تقييد الوضع بالاول او قيد الاقتران في تعريف الفعل بقيد بحسب الوضع الاول وعدم الاقتران في
تعريف الاسم بقيد الوضع واما اذا قيد كل منهما بحسب الوضع الاول فلا يخلو عن خلل قوله لان جميعها منقولة قال الفاضل
المحشي جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على المجموع قد يكون على
سبيل الفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال انتهى كلامه وقيل او الفاصلة بمعنى الواو والواصلة
وقيل او لمنع الخلو دون الجمع فكانه قيل لان جميعها لا يخلو عن النقل عن احد الامرين لانه جامع للامرين وقيل في الجواب
عنه ان خبر ان مجرد قوله منقولة وقوله عن المصادر او غيرها تفصيل للمنقول عنه كانه قال لان جميعها منقولة عن الشيء سواء كان
الشيء مصدرا او غيره اقول وهو بعيد كل البعد اذ الظاهر بل الصريح ان قوله عن المصادر متعلق بقوله منقولة فصرفه عنه افساد
للكلام وتخريب للمرام والقول لا بد لمتعلق لقوله منقولة ولقوله عن المصادر من متعلق ولم يبينه وجعل كلمة عن متعلقة بقوله منقولة
ومجروره الشيء ومصادر خبر كان المحذوف قبله سواء تكلف بارد ولا يدعو اليه ضرورة قوله ودخل فيه معطوف على قوله وبقولنا
وضعا اسماء الافعال لانه في تقدير وخرج بقولنا وضعا اسماء الافعال وقوله فيه اي في حد الفعل قوله الافعال المنسلخة
عن الزمان اي الخالية عن الدلالة على الزمان والخلو عن الزمان وعدم الاقتران به اما لدلالتها على حدث غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة كنعم وبئس وليت واشتريت وكانت بحسب الوضع او بحسب الوضع الاول دالة على حدث مقترن
واما لعدم دلالتها على الحدث ككان فيصدق عليه انه غير مقترن الا انه كان في الوضع دالا على حدث مقترن فلما قيد الاقتران
بالوضع دخل القسمان في حد الفعل اذ الاقتران بالوضع عبارة عن دلالتها وضعا على حدث مقترن باحد الازمنة الثلثة
ثم قال بعض الفضلاء على قول الفاضل المحشي وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة منسلخات
عن الحدث وصرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية فيه نظر لان النافع في ادخالها تقييد الدلالة بالوضع او بالوضع
الاول لا تقييد الاقتران بذلك ليس على ما ينبغي الا انه يرد على المحشي ان كان ليس مجردا عن الحدث مجازا او بحسب الاصل بل
لكن بحسب الوضع الاول وما في الفوائد الغياثية ليس قطعي الدلالة على ذلك حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي
حدثا وزمانا في الاكثر وانما قال ان قد تعرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس قوله ويصدق على المضارع استينافا
جوابا عما قيل كيف يدخل المضارع في حد الفعل وقد اخذ فيه الاقتران باحد الازمنة وهو مقترن بالزمانين وحاصل الجواب
ان احد الماخوذ ليس مقيدا بقيد فقط بل اعم ولو سلم فهو مقترن بواحد فقط بحسب كل وضع قوله ولانه مقترن بحسب

كل وضع بوضع على حدة ان عروض الاشتراك من تعدد الوضع قال العلامة التفتازاني في بحث التنبيه من المطول واما الواو فيجيء
على الشرط المدلول على جوابه بما قبلها من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالجزاء من ذلك الكلام السابق الذي
هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني والطيوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى ان الواو
والحال ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني
والطيوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية واعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو تدري كل من عينها وحاشاك فانيا وقال في بحث وقال
المسند من المطول قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظا كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك
وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ولا يذكر له حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل
وعمرو وان اعطي جاها لئيم وما في الشرح يمكن حمله من هذا القبيل على ما هو الظاهر فلا يرد ما قال بعض الفضلاء فيه ان المقتضي
للشرط هو عدم عروض الاشتراك من التعدد والوضع ليس اولى باستلزام الجزاء وهو اقتران المضارع بحسب كل وضع بها
والتعدد وفي الموضوع له قد وجب ذلك في ان الوصلية اذ لا يراد المذكور انه يرد ان لو كان الاستعمال واحدا بها اذ ليس ثمة
واما اذا كان له استعمال آخر ويصح لفظ الشرح ان يكون من ذلك الاستعمال فلا عجب من المعترض كيف اعترض مع
اطلاعه على ما في المطول هذا وانت خبير بان ما قال النحاة من وجوب اتيان قد في الماضي المثبت الواقع حالا لا يتقوى به الا
ان يقال انه مقدر او يقال انه مستقبل نظرا الى كلمة ان او يقال لاستقباح الجمع بين ما هو علم الاستقبال وعلم المضي قوله لتقريب
الماضي اي لتقريب الزمان الماضي الذي هو جزء مدلول الكلمة قوله او لتقليل الفعل اي لتقليل الحدث المقترن بالزمان اللذين هما جزءان من
مدلول الكلمة قوله او تحقيقا اي تحقيق الحدث المذكور جعل التحقيق مقابلا للتقريب والتقليل ليس على ما ينبغي اذ التحقيق يكون مع قد مع
التحقيق الا انه قد يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع في الاغلب التقليل ولا يفارق بعدهما
قوله وشيء من ذلك المذكور من التقريب والتقليل والتحقيق قوله لا تحقيق الا في الفعل الاصطلاحي اذ الماضي ليس جزءا
من مدلوله وكذا الحدث والزمان ليسا جزئين الا من مدلوله وهذا التقرير اولى مما ذكره البعض في قوله تقليل الفعل اي الفعل
اللغوي اعني الحدث لكن لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل الاصطلاحي لانه يلزم منه استدراك قوله وشيء من ذلك لا يكون
الا في الفعل وعلى هذا المراد من قوله لتقريب الماضي لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل وكذا المراد بتحقيق الحدث لا مطلقا بل
من حيث انه مدلوله وكذا ارادة الفعل الاصطلاحي من قوله او لتقليل الفعل بتقدير المضاف اي لتقليل مدلول الفعل
الاصطلاحي من حيث انه مدلول يوجب الاستدراك واما ارادة الاصطلاحي من الاول بتقدير المضاف واللغوي اعني الحدث
من حيث انه مدلول الفعل من الثاني فلا يجوز لانه تاول قوله ولا لا الفعل على الاستقبال القريب وتاكيد الدخول وقد يجيء
لمجرد التاكيد نحو قوله تعالى سنكتب ما قالوا صرح به العلامة التفتازاني في المطول في شرح قوله ع سا طلب بعد الدار
عنكم لتقربوا وللمراد من القريب انه قرب وقوعه من زمان التكلم ومن البعيد انه بعيد وقوعه منه قوله لا تنفي الفعل
اي نفي الحدث المقرون بالزمان في الفعل عن الكلمة قوله او لطلبه اي لطلب الحدث المقرون بالزمان قوله او للنفي منه

اى عن الحدث المقرون بالزمان قوله او لتعليق الشئ بالفعل بالحدث المقرون بالزمان قوله الى الفعل الاصطلاحى
فبالضرورة اختصت الجوازم بالفعل الاصطلاحى قوله لانها وضعت آه قال الفاضل المحشى ولان الشئ مالم يختص بالشئ لم يعمل
فيه انتهى فان قلت ما ولا المشبهتان بليس عاملتان الرفع فى الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الجمل
الاسمية فلم يتوقف العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا المشبهتين بليس ممنوع كيف وهما انما يدخلان على الجملة الاسمية
لا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص موقوفا
على العمل ممنوع وانما الموقوف ظهور الاختصاص قوله وانما خص لحوق تا التانيث المذكور فى المتن للتقييد بقوله ساكنة فصح قوله
والصفات استغنت آه قوله حال عن تا التانيث الذى هو فاعل اللحوق وقيل او لانها ما اضيف اليه فاعل الظرف على
ان يكون اللحوق كالداخل فاصلا لقوله من خواصه لا ابتدا والحال يجوز ان يكون حالا عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا
صح المضاف واقامة المضاف اليه مقامه انتهى وفيه بحث لان عمل الظرف منوط بالاعتماد والظاهر انه ليس لمعتمد على شئ
قوله لاختصاصها بالاسم ولا يوجد فى الفعل وتا فعلتا ساكن فى الاصل حركت لدفع التقا الساكنين يدل عليه حذف اليا
فى رمتا على الاصح قال ولحوق نحو تا فعلت قال الفاضل المحشى الاحضر ان يقول ولحوق نحو تا فعلت وفعلت ليستغنى
عن قوله ولحوق تا التانيث ساكنة انتهى يعنى باضافة التا الى فعلت على صيغة المتكلم او الخطاب وايا ما كان فغيره من الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ هو المتبادر من اضافة نحو الى فعلت يندرج فى نحو المضاف الى فعلت وهو السبب فى تخصيص
الشارح قدس سره المراد من نحو تا فعلت بالضمائر المتصلة البارزة المرفوعة المتحركة وان كان بيان الشارح يدل على تفسير
الضمير المرفوع المتصل البارز متحركا كان او ساكنا بالفعل وفعلت بسكون التا بتقدير المضاف اى وتا فعلت معطوف
على نحو فعلت واللبس مرتفع اذ باضافة نحو الى فعلت يعلم انه بالتكلم او الخطاب اذ لا امثال لا لفعلت بالسكون فالذكر
بعد نحو تا فعلت بالسكون لا خير فاندفع ما قيل انه لا يخ عن نوع الالتباس فى صورة الكتابة على ان اضافة النحو الى
فعلت بالسكون لا يخ عن شئ فتفطن انتهى يعنى اضافة نحو اليه صريح فى ان له مثلا مع انه ليس كذلك على انه لا يبعد ان يقال
ان له مثلا وهو فعلنا قوله فيدخل فيه اى فى المراد من نحو تا فعلت قوله فعلت بالفتح والكسر ان قيد المضاف اليه بالضم
او الضم والكسر ان قيد بالفتح قوله اخف واحضر فان قلت الاخفية والاحضرية انما يتصور فى الملفوظ والمنوى معدوم محض
لا يتعلق به التلفظ فكيف يصح ما ذكره قلت اراد انه لو فرض موجودا ملفوظا لكان اخف واحضر اذ الاخف والاحضر هو الاصل
ولا ضرورة فى العدول عنه قوله اى فعل لو فسر كلمة ما قبل دل لخلص من التكرار لكن الشارح قدس سره لم يلتفت اليه
لكمال الاتصال بين ما وصفته او صلته فلم يرض ان يفصل بينهما ولو بالتفسير فلنظر نكتة اختيار تكرار دل على سر التاخير
ثم التفسير مشير الى ان كلمة ما موصوفة وهو الانسب لكونه مسندا قوله والمراد بالموصول الفعل بيان لاحتمال ان يكون
موصولة مع جواز ان يكون موصولة وتنكيره لان المراد به غير معين وعلى هذا ليس فيما ذكره الشارح قدس سره تخصيص الموصوفة
مع ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولة فاندفع ما قيل كلمة ما كما يحتمل ان يكون موصوفة يحتمل ان يكون موصولة فالتخصيص
بالاول ليس على ما ينبغى ثم المراد من قوله والمراد بالموصول الفعل والمقصود الاول اظهار كون ما موصولة فلا يكون

٢٨٥

اجتماعهما بان المراد بالموصول الفعل بعد تفسيره بالفعل فيمثل ذلك لغوا كما لا يخفى قوله فان التبادر من الدلالة وجه التبادر
ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله الى مرادي الذي انت فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة قوله قبلية ذاتية لا كما
الظاهر ان قبل ظرف زمان فحوله زمان والمعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على الزمان الا [illegible] فيلزم ان يكون
للزمان زمان مع انه ليس كذلك اشار الى دفعه بان قبل ليس ظرف زمان بل هو بمعنى متقدم فان تقدم زمان على زمان
آخر تقدم ذاتي بمعنى ان ذات هذا الزمان متقدم على زمان آخر لا التقدم زماني بمعنى ان الزمان الذي وقع فيه متقدم على الزمان
الآخر فاندفع ما قيل التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع معه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه علم آخر [illegible]
ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأ الالتباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل
لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون معنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قيل ان [illegible]
الذي قبل ظرف مستقر صفة زمان فلا ينبغي لزوم [illegible] الزمان في الزمان لكن العموم والخصوص [illegible] الكلية والجزئية كما
يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلثة ووقت الظهر في يوم الجمعة قوله فلا ينتقض منه بلم يضرب فان يضرب في لم يضرب
يصدق عليه ظاهر التعريف ولا قيد به الدلالة بحسب الوضع خرج عن التعريف لان يضرب في لم يضرب ليس موضوعا للزمان
الماضي بل الدلالة عليه حصل به ومن لم ودخوله عليه وليس بمقصود والشارح قدس سره لا ينتقض منه بهذا الاعتبار وانما
لانه دال على الاستقبال بالوضع والعلم به فهو ان سلم فلا كلام للشارح معه وانما الكلام على التقدير فاقول يكون تعبيره [illegible]
الماضي لان دخول لم الذي موضوع لقلب المضارع ماضيا دليل عليه فصارفا عن الدلالة على الاستقبال تعيين قوله
عليه فنظر انه لمنع الذي اورده البعض من قوله لانم عدم دلالة يضرب في لم يضرب على الزمان المستقبل ولا نسلم دلالته
على الزمان الماضي غير متوجه عليه قوله وعموم بان ضربت ضربت اي لا ينتقض جمع التعريف بضربت في ان ضربت فانه يدل
على الزمان المستقبل فيخرج عن التعريف فيكون غير جامع فلا قيد الدلالة بحسب الوضع وعلى قيد فاني ودلالته عليه ليس بان
وضع ضربت له بل حصل من دخول ان عليه ودخوله ودخول ان التي هي موضوع لقلب الماضي مستقبلا دليل على دلالته صيغته
صارف عن الدلالة على الماضي بهذا الاعتبار فالمنع بان لانم دلالة ضربت على الزمان المستقبل ولانم عدم دلالته على الزمان الماضي
[illegible] غير مسموع قوله او تقديرا نحو رمي فان رمي في الاصل كان مبنيا على الفتح اللفظي بواسطة القاعدة وصار الفتح تقديريا
بخلاف ضربن وضربوا فانه ليس الاصل فيهما البنا على الفتح بان تلفظ به ولا يقال ان الاصل في ضربن بني على السكون [illegible]
تحرزا عن توالي الفتحات وضربوا بني على الضم رعاية لجانب الواو وكون الاصل فيهما الفتح ثم عدل الى السكون والضم فيما بعدها
وليل به اندفع ما قيل لا حاجة الى قوله مع تغير الضمير المرفوع المتحرك ومع غير الواو لانه مع الضمير المذكور والواو بني على الفتح تقديرا
اذ السكون والضم انما هو لعارض كيف ومعنى البناء على الفتح تقديرا ان يكون في الاصل كذلك وان اخرجه العارض عنها [illegible]
قوله البنا على الحركة فان قلت الماضي مقدم على المضارع كما يدل عليه قول اهل الصرف المضارع ما يزيد على الماضي [illegible]

فلا ريع فيما الضرورة يكون بناؤه مقدما على بناء المضارع واعرابه فما معنى كون بنائه على الحركة لمشابهة المضارع قلت معناه
انه نظر في الابتداء حالة تصيير اليها الماضي في المآل ثم ان المضارع اكثره معرب بالحركة وبما هو عوض منها وللاكثر حكم الكل بخلاف
بنائه على السكون فانه قليل ولا يلتفت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوازم عليه ليس بلازم ولا
غالب فاندفع ما قيل هذه المشابهة انما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المضارع مبنيا او معربا على السكون اصلا بل كان
متحركا دائما وليس كذلك لان المضارع المتصل به نون جمع المؤنث مبني على السكون والمضارع الداخل عليه الجازم معرب
وحفظ الاصل مع رعاية المشابهة العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل راسا ايضا ما ذكره انما يتم لو ثبت
ان بناء صيغة المضارع سابق على بناء صيغة الماضي وهو غير معلوم ثم ان مشابهته بالمضارع اولى بالاعتبار لما بينهما
من المواخاة من مشابهته بالاسم في الوقوع موقعه **قوله** وشرطا وجزاء لا يظهر في اللفظ ما يعطف عليه فاما ان يقال
قوله موقع الاسم بمنزلة خبرا وصفة للاسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المآل واما ان يقدر في وقوعه بعد الواو فيكون معطوفا
على قوله في وقوعه **قوله** كراهة بالتنوين مفعول له لقوله مبني على السكون وقوله اجتماع اربع بالنصب مفعول به لقوله
كراهة فان قلت لزم اجتماع اربع متحركات في الكلمة الواحدة في نحو حركة وبركة قلت لا اعتبار لحركة الآخر لعروضها بالعامل
وبعدم لزومها للكلمة لزوال الهاء بالوقف فان قيل السكون في مثل ضربن عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم
ما اجتمع فيه متحركات فينبغي ان لا يجوز قلت كون السكون فيه عارضيا ثم كيف وقد حصل باتصال ما هو جزء الكلمة يدل
عليه عدم العود الحركة في نحو قولا اصلية لا عارضية ولذا رد الواو فيه دون قل الحق قلت فيه ان هذا انما ثبت لو كان اصل
قولا قل فلما اتصل الف الضمير به زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كذلك بل اخذ قولا من تقولان فحذفت التاء وصار الآخر
موقوفا وسقط النون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في ضربن لان ضرب كان مفتوح الباء فلما اتصل
به النون سكن الباء فحركة قولا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله باتصال ما هو جزء الكلمة لا يخرجه عن كونه عارضيا يدل عليه حذف
الالف في نحو رمتا فان حذفه باعتبار ان التاء كانت ساكنة ففتحت لاجل الالف فهي ساكنة حكما مع ان الفتحة حصلت بما
هو جزء الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في ضربن له جهتان جهة عروضه بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهة اصالته بان حصل
باتصال ما هو جزء الكلمة واعتبار جهة عروضه توجب الثقل فبالضرورة اعتبر جهة اصالته دفعا للثقل وفي رمتا جهة اصالته
توجب الثقل فاعتبر جهة عروضه دفعا للثقل **قوله** لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله بحيث يطلق على المجموع فعل فلا
ينقض بمثل وهب وفرس **قوله** احترازا عن مثل ضربا اي عن خروج مثل ضربا عن الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل
مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع خرج مثل ضربا عن الحكم مع انه مبني على الفتح **قوله** فانه ايضا مبني على الفتح اي كما ان ضرب
مبني على الفتح فاذا اتصل به الف الضمير صار فتحة البناء فتحة ما قبل الالف ايضا واما ان هذه الفتحة فتحة ما قبل الالف وفتحة البناء تقديري كما لا دليل
عليه الظاهر بزيده بخلاف غلامي فانه كان قبل اتصال الياء موقوف الآخر فلما اتصل به الياء كسر آخره لاجل الياء فبعد دخول العامل صار
كسرة الاعراب تقديريا لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وبهذا التقرير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظر
لجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون فتحة البناء تقديرية نظيره غلامي في حالة الجر فان كسرة الميم فيه مما اقتضاه الياء

وكسرة الاعراب تقديرية قوله فعل اشبه لو اوقع التفسير بين ما اشبه لسلم من التكرار وقد مر العذر عنه قال نأيت
اختاره على اتين لما فيه من الجمع بين حرفي التكلم والترتيب الحروف وهو تقديم التكلم وتوسيط الغائب وتأخير المخاطب بخلاف
اتين فان فيه تفريقا بين حرفي التكلم وتقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة اما ان اتين لا يصلح ان يكون صفة للحروف بل
يكون صيغة الغائبات من الاتيان بمعنى المجيء بخلاف نأيت فانه لا يصح ان يكون صفة الحروف فانه صيغة المتكلم من
النأي بمعنى البعد قوله اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت لو قدم التفسير على قوله باحد حروف آه لسلم من التكرار
قوله اي حال كونه اي المضارع متلبسا تلبس الكل بالجزء وهو يضرب مثلا بجزئه وهو واحد من حروف اتين وانت خبير
بان الغرض من الحال التقييد بمضمون عاملها بمضمون الحال والتقييد انما يكون بامر مستفاد غير لازمة وتلبس الكل بالجزء
امر لازم فلا فائدة في التقييد وجعل الباء للتلبس دون السببية مع ان الرضي جعل الباء للسببية فان قلت جعل الباء للسببية
لا يستقيم اليه لان زيادة الحرف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف نأيت سبب وجود لفظ المضارع دون اشتراكه و
تخصيصه ومشابهته للاسم فيهما وانما سبب الاشتراك وضعه لمعنيين وسبب تخصيصه دخول السين او سوف فشابه
الاسم بالاشتراك والتخصيص ليست بسبب احد حروف نأيت قلت زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب وضعه بمعنيين
وهو سبب اشتراكه فزيادة الحرف سبب للاشتراك بالوسائط وكذا زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب لوضعه
وهو سبب دخول السين او سوف واليه اشار الرضي حيث قال والباء للسببية اي زيادة الحروف على اول الماضي مع
تغيير بعض حركاته سبب تحصيل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت
كذا دون في التردد انتهى قال باحد حروف بالتنوين واتين صفته حروف صيغة الغائبات بمعنى جئن في اوائله متعلق
بقوله اتين ويحتمل ان يكون بالاضافة وقوله في اوائله تقديره الكائنة في اوائله صفة للحروف والظاهر في اوله في بعض النسخ
وقع بعد قوله باحد حروف نأيت وهو المناسب بقوله يعني الحروف آه وفي بعضها اتين فان قلت الضمير في اوائله لكان
يرجع الى المضارع لا يصح اذ الحروف ليست في اول المضارع بل اول المضارع قلت المراد في اول حروف من حروفه الاصلية
فان قلت هذه الحروف [illegible] فالاول حرف من حروفه الاصلية وان كان يرجع الى الماضي يشكل الظرفية قلت المراد
في جانب اوله قوله يعني الحروف آه اشارة الى ان الاضافة لادنى الملابسة وهو ملابسة الجامعية فان قلت نأيت عين
الحروف فلا جامع لما قلت الجامع المجموع والمجموع كل واحد منها او الجامع المادة وهي تلك الحروف مع الهيئة والمجموع المادة
فقط قوله وهذه المشابهة اي مشابهة الفعل المضارع لمطلق الاسم سواء كان اسم فاعل او غيره على ما وقع لفظ المتن
انما يكون لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف لا للموازنة والصلاحية للحال والاستقبال او بجانب باسم الفاعل
خاصة فالحصر اضافي فلا ينافي كونه مشابها للاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا تقول
ان زيد الخرج قال الشيخ الرضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم فاما مشابهته لاسم الفاعل
خاصة فبالموازنة والصلاحية للحال والاستقبال انتهى فالاعتراض على الشارح قدس سره بان الحصر غير مستقيم لانه
يشبه بدخول لام الابتداء او الموازنة والصلاحية ليس على ما ينبغي اما بالاول فلان الحصر اضافي واما بالثاني فلما عرفت

بما هو خارج من المبحث اذ المبحث انما هو لبيان المشابهة لمطلق الاسم فالمحصور مشابهته لمطلق الاسم على الوقوع والتخصيص لا مطلق المشابهة ولا المشابهة الى صنفه وبما ذكرنا ظهر ان ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره انما يكون لوقوعه من قوله قد اخرج عبارة المتن بزيادة الحصر المستفاد من كلمة انما عن الاستقامة لعدم انحصار وجه المشابهة في الاشتراك والتخصيص بالسين وسوف لان المضارع قد شابه الاسم في دخول لام الابتداء وفي الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ليس على ما ينبغي **قوله** مشتركا بين زماني الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببها وتحقيق صفة له منها يوخذ وجه الشبه كما ان **قوله** لوقوع الاسم آه بيان صفة للاسم اي منشا لكون المضارع مشبها به فوجه الشبه الاشتراك الكلي الصادق على الاشتراكين الخاصين كما ان وجه الشبه في زيد كالاسد هي الشجاعة الكلية الصادقة على الشجاعتين الخاصتين لا الشجاعة الى صفته لعدم الاشتراك ثم ان من اشتراك المضارع بين زماني الحال والاستقبال انهما معناه فلا مسامحة في الكلام كما قيل الظاهر من الاشتراك هو المعنى الاصطلاحي مع قوله بين زماني الحال والاستقبال مبني على التسامح والمراد بين المعنيين المركب احدهما من زمان الحال والآخر من زمان الاستقبال وبما ذكر ظهر اندفاع ما قيل الظاهر ان قوله لوقوعه مشتركا اشارة الى وجه الشبه وهو يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والاشتراك بين زماني الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المضارع والاسم فقد اخرج عبارة المتن عن الطلاق على التقييد المخل وبقوله مشتركا بين زماني الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا ينتقض التعريف بمثل اصبح المشترك بين معنى دخل في الصباح ومعنى صار **قوله** على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على افراده انتهى قيل وهو الاصح عند بعض المحققين ويستدل عليه بانه لو لم يكن كذلك للزم التكرار والتناقض في مثل يفعل الآن او غدا انتهى بيان اللزوم اما التكرار فلانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل يفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه انه يحتمل ان يكون لدفع احتمال المجاز واذا قيل غدا لزم التناقض وكذا اذا كان حقيقة في الاستقبال وفيه انه يحتمل ان يكون قرينة لارادة المجاز وقيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال الشيخ الرضي وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخيرين وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل ما هو على جنبتي الآن من الزمان يعني الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال **قوله** وتلك المشابهة ليس معطوفا على قوله هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو وترك **قوله** لوقوع الفعل مشتركا بل الواو فيه كالواو في قوله وهذه المشابهة للاستيناف وكونه غير متعلق بما قبله **قوله** باحد معانيه اي احد كان من المعاني الثلثة والاربعة وتخصيصه بالكل انما يكون بالقرائن **قوله** وانما عرف بمشابهة الاسم اي اخذ المشابهة في تعريفه ولم ياخذ شيئا آخر لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اي الا لاجل المشابهة لا لشيء آخر بان يكون المضارعة لمعنى آخر فللحصر مدخل في اخذ المشابهة في التعريف اذ لو كان للمضارعة معنى آخر لما تعين اخذ المشابهة فيه ثم اورد على الحصر دليلا بقوله اذ معنى المضارعة وحصر جنس معنى المضارعة لغة في المشابهة يوجب ان لا يسمى مضارعا الا

لاجل المشابهة لكن يشكل بمجيء ضبارح بمعنى عاجز قوله من ضرع واحد تحقيق الوصف والاضافة كذا قيل والثاني لا يخلو عن مناقشة اذ لو كان اضافيا لقيس من ضرع واحدة قوله فالهمزة المبدلة من الالف لتعذر الابتداء بالساكن قال للمتكلم الهمزة مبدأ المخارج والمتكلم مبدأ الكلام قال مفردا حال من المتكلم قوله مذكرا كان او مؤنثا فيه ان المفرد مذكر لاجل الى انيث فلا يستقيم التعميم الا ان يقال تذكيره للتغليب قوله والنون له اي للمتكلم لانه ذا الميم من حروف العلة اعطى له ما يشابه حرف العلة قوله المفرد فيه ان المفرد ماليس معه غيره فهو مقابل مع غيره فلا يصح الجمع بينهما فالوجه ان لا يفسر الضمير بالمتكلم المفرد قوله معا اي الهمزة والنون اشارة الى وجه الاختصاص قوله والتاء المبدلة من الواو لكراهة اجتماع الواوات في نحو وجل اذ الواو منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام قال والياء المتوسط المخرج للغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب وانما اعطى للغائبة والغائبتين لئلا يلتبس بالغائب والغائبين وح وان يلتبس بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل لاندفاعه بالمشاهدة قوله اي حال كون المؤنث والمؤنثين اي الغائبين المؤنثين فهذا لكال ثلثة امور ولذا قال غائبات او ذوي غيبة بكسر الواو على لفظ الجمع الا ان المناسب لقوله غائبات ذوات غيبة الا ان يقال اشارة الى جمعي اللفظ والمعنى ولو اريد بالمؤنث صيغة المؤنث وبالمؤنثين صيغة المؤنثين ليستقيم غائبات [illegible] الحال وهاهنا في المعنى مبتدأ وخبر والخبر يجب ان يكون [illegible] اعاده وان هذا التفسير ضرب اشارة الى ان البدل بمنزلة النكرة الموصوفة لانه يكون [illegible] ليصح مغايرة للقسمين فان قلت الياء يستعمل في المؤنث [illegible] ان يوصف بكونه غائبا ومذكرا [illegible] متعال عن ذلك قلت [illegible] ليشمل الله ما يشابه مثلا غائبا ومذكرا [illegible] فلا حاجة الى ان يقال والياء لما عدا ما ذكرنا قوله لله وان لم يصر جواب ثانيا اذ البدل النكرة من المعرفة النعت واجب والجواب ان الصفة اعم من ان يكون حالا او مآلا وقيل وجوب النعت انما هو اذا لم يفد النكرة فائدة زائدة فلا حاجة الى النعت [illegible] والمبدل منه قوله او بالنصب حال عطف على قوله بالجر فان قلت قوله بالجر خبر لقوله فقوله على معنى فقوله غيرهما كائن بالجر على البدلية من قوله للغائب واذا عطف قوله بالنصب عليه يكون فقوله غيرهما كائن بالنصب فلا يرتبط به قوله حال قلت يرتبط من حيث المعنى اذ المعنى فقوله غيرهما كائن بالنصب بناء على انه حال من قوله للغائب ولو قال على الحالية لسلم من التكلف قوله لموافقة السابق وهو قوله مفردا وغيبة والظاهر ان قوله مع غيره وايضا فلا يكون [illegible] ويترتبها الا ان الشارح قدس سره جعله خبر الكان المقدر قوله مضمومة في الرباعي اما الضم فلانه لو فتح حرف المضارعة في يكرم من الافعال لالتبس العلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم لا يفتح حرف المضارعة في ابواب لا التباس فيها كدحرج وقاتل وفرح ثم يحمل عليها باب الافعال وهو الاعلى لانه حمل الاقل على الاكثر قلت لو فعل كذلك لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه فان قلت اهراق يهراق واسطاع يسطيع ليس من الابواب الاربعة مع انه ليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا قلت بل هما من باب الافعال والهاء والسين زائدتين على خلاف القياس قوله مفتوحة فيما سواه لكونه الاصل لخفته ولا مانع منه قوله لعدم علة الاعراب فيها اي في غير المضارع وهي المشابهة لمطلق الاسم فيما ذكره واسم الفاعل في الموازنة [illegible]

الى الحال والاستقبال **قوله** لعدم علة الاعراب فيه مشعر بان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير المضارع لا اثبات الاعراب للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه **قوله** لما كان هذا الكلام آه المقصود من هذا الكلام دفع ايراد يرد على ظاهر لفظ المتن وهو ان كلمة غير ان كان على معناه الوصفي فسلب الاعراب من غير المضارع موقت بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث بالمضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون الغير معربا وهو كما ترى فاسد وان كان بمعنى الا يكون حصر الاعراب في المضارع موقتا بوقت عدم الاتصال فيفيد انه اذا اتصل باحد النونين لم يكن الاعراب منحصرا فيه بل يجري في غيره وهو ايضا فاسد وحاصل الدفع ان الظرف متعلق بما يستلزمه كلام المتن وهو انما يعرب المضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون مبنيا وهو المقصود فان قلت انما يفيد الحصر فيكون موقتا بالقيد المذكور فيلزم المحذور المذكور قلت الامر التضمني قد لا يكون معتبرا في احكام اللفظ حيث يقال يا من آله الا الله يا من لا اله الا الله مع انه بمعنى ما من آله الا الله ويمكن ان يقال القيود كما يكون قيود المضمون الكلام يكون قيود الاخبار به على ما صرح به الشيخ المحقق في حواشي التلويح فيجوز ان يكون الظرف قيد الاخبار والمعنى ان هذا الاخبار وهو اعراب المضارع وبنا غيره اذا لم يكن به احد النونين اما اذا اتصل به احدهما فالكل مبني قيل قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فائدته تتميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول هذا التوجيه وجيه الا انه يوهم ان مغايرة الامر والماضي للمضارع مقيد بوقت عدم الاتصال كما ان مغايرة المضارع المتصل به احد النونين مقيد به ايضا وانه لا يفيد ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان وقال الفاضل الهندي ان الظرف متعلق بالفعل يفهم من الكلام لان سلب الاعراب عن غير المضارع يشعر ان المضارع يعرب فالحاصل انه يعرب المضارع اذا لم يتصل احد النونين واما اذا اتصل باحد النونين هو مبني **قوله** لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا هذا عند الجمهور وقال بعض جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة الجتلبية قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي **قوله** ولو دخل عليهما لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة فيه انه لاجل لمنزلة جزء الكلمة صار الاعراب عليها بمنزلة الاعراب على حرف الآخر كما في قائمة وبصري فما وجه عدم اجراء الاعراب عليها وان نظر الى انه كلمة برأسها فما وجه عدم الاجراء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعد ما سأل بقوله فان قيل فلما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء او هلا اعرب مع الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قائلا اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم هذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فرجح الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين لاجل داع وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث فتحه في الاول وضمه في الثاني وكسره في الثالث ولما كان الاسم اصل الاعراب لم يبق مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون

والتمم لم يكن لتنوين معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما عرب
على تاء عنايت وحاصل ما ذكره الشارح الرضي ان الامتزاج بين الفعل والنون ان كان قويا كما بين الاسم والحرف في قائمة وبصري
فينبغي ان يجعل النون محل الاعراب كما فيهما وان لم يكن قويا كما بين الاسم والتنوين فينبغي ان يجعل الاعراب على حرف قبل النون كما في الاسم
المنون فاوجبه الحكم في البناء وحاصل الجواب ان الفعل لما كان اصلا في البناء وفرعا في الاعراب يرجع الى اصله بمجرد مانع من اجراء
الاعراب على الآخر ولم يعتبر كلمة اخرى جزء منه بخلاف الاسم فانه اصل في الاعراب مهما امكان ليعتبر لاعرابه فان صار آخره وسطا يجعل
الكلمة التي صارت بمنزلة جزء منه محل الاعراب ولم ينظر الى انه كلمة برأسها على ان الفعل مع النون منه مانع عن جعل الآخر محل الاعراب بل
شغل آخره بالحركة المجتلبة للفرق فالدليل الذي ذكره الشارح قدس سره تم بضم مقدمة اخرى معلومة من المقام اليه وهو مع ان الاصل
في الفعل البناء فيكفي في رجوعه الى الاصل ادنى مقتضى فما قيل لو صح دليل الشارح قدس سره لزم عدم جواز اجراء الاعراب على ما قبل
التنوين في نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد لان التنوين لشدة اتصاله بالاسم بمنزلة الجزء منه فيه ان الملازمة ممنوعة كيف لا
في الاسم الاعراب فرعي بقدر الامكان كونه معربا واليه لا يلزم من عدم اجراء الاعراب بمانع في الفعل عدم اجرائه وفيما نحن فيه ذلك ايضا
وكذا الملازمة في قوله واليه لزم عدم جواز الاعراب على ياء بصري وتاء قائمة لان كلا منهما كلمة اخرى حقيقة وكذا في قوله فغاية ما لزم منه
تعذر الاعراب وهي لا توجب البناء الملازمة ممنوعة اما الاولى فسنده ما ذكره اما الثانية فالسند كيف والاصل في الفعل البناء فيكفيه ادنى
باعث للرجوع الى الاصل **قوله** لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة اعلم ان علامة شدة الاتصال كون الثاني تاكيد الاول
لما بين المؤكد والتاكيد من الارتباط والاشتباك او محلا لاعراب الاول لان كونه محلا لاعراب الاول فرع كونه بمنزلة الجزء او كونه
فاعلا لان الفاعل كالجزء من الفعل بدليل على ذلك اسكان اللام في ضربت دون ضربك تحرزا عن توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
ولا شك ان اتصال نون الوقاية وضمير المفعول ليس فيها شيء من تلك العلامة فالفرق بين اتصال نون التاكيد ونون الوقاية و
ضمير المفعول فرق مبني على الدليل لا تحكم غير مسموع كما قيل **قوله** ولان نون جمع المؤنث دليل على بناء المضارع واذا اتصل به نون
جمع المؤنث كان قوله لان التاكيد آه دليل على بناء المضارع اذا اتصل به نون التاكيد لان المطلب بناء المضارع اذا اتصل به كل واحد
من نون التاكيد ونون جمع المؤنث فاورد دليلا على كلا الامرين فالمطلب امر واحد وهو بناء المضارع الا ان الموجب له كل واحد
من الامرين وليس الموجب مجموع الامرين فاندفع ما قيل وانت تعلم ان الصواب ترك اللام بل ترك قوله لان
عطف نون الجمع المؤنث على نون التاكيد ليكون المجموع دليلا واحدا بناء على ان المدعى بناء المضارع عند اتصال كل واحد من النونين
به وهو لا يثبت بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه بل بمجموعهما واعادة لان ليفيد ان كل واحد منهما دليل مستقل يثبت به المدعى
اعلم ان الدليل المذكور في نون التاكيد جار بعينه في نون جمع المؤنث والمذكور في جمع المؤنث جار خلاصته في نون التاكيد حيث
يقال لانها تقتضي فتحة ما قبلها مع وجود المقتضي لا يمكن الاعراب وهو دليل على بعض ان الاصل في الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث
لظاهره وما قيل يرد عليه ان غاية ما لزم منه انما هو تعذر الاعراب وهو لا يوجب البناء وقال الشيخ الرضي اختلف في نون جمع المؤ
نث فالجمهور على ان اللام لما سكن للكافة وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بنائه اليه حملا عليه وقال البعض
هو معرب لضعف علة البناء وتقدير الاعراب لانه لزم محل الاعراب السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين

قوله فلا يقبل الاعراب اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلانه اثر العامل فيمتنع ان يكون ماهو قبل العامل اثر العامل قوله اي من المضارع ان جعل اللام فيه للعهد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث فتعميم الجمع بحيث يشتمل جمع المونث ليس على ما ينبغي لانه خارج عن البحث اذ البحث في المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث وان لم يجعل كذلك بل يراد مطلق الصحيح سواء كان مبنيا او معربا فالاخراج لنون جمع المونث دون نون التاكيد ليس بسديد اذ يصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو هل يضربن انه صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث فينبغي ان يكون بالضمة والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس كذلك ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المونث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجه بقوله وذلك في جمع المونث لكن الاشكال بنون التاكيد باق بحاله فالصواب جعل اللام للعهد وترك التعميم فما قيل لو كان المراد بالصحيح من المضارع مطلق الصحيح معربا كان او مبنيا وكان المراد بالجمع اعم من المونث لما صح تخصيص الاخراج لما اتصل به نون جمع المونث بل لا بد من اخراج ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولما استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لشمول المتصل به ذلك ح ما اتصل به نون الجمع المونث ولا شك انه ليس معربا بالنون ولا بحذفها ليس على ما ينبغي اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو عند النحاة آه فسره هنا للغفلة بواسطة بعد العهد والا فالشارح فسره بهذا التفسير في بحث الاضافة حيث قال في شرح قول المص واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة قيل انما قال حرفه الاخير حرف علة ولم يقل لامه حرف علة ليشمل المضارع الذي آخره حرفان من جنس واحد من حروف العلة مثلا مثل يرعوي فان آخره واوان قلبت الاخيرة ياء لو قوعها طرفا بعد كسرة فانه اختلف فيه ان الواو الاولى زائدة او الثانية فان كانت الاولى زائدة فلا غبار على تقدير اختيار ان لامه حرف علة وان كانت الثانية زائدة تنفيه شبهة فان الحرف الذي يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشمله تعريف الصحيح من حيث الاخراج الا ان يقال لما عبر عن الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه وانت خبير بان الاختلاف في لامه لا يقدح في شمول التعريف اياه بلا شبهة قوله يتصل به الوجه ترك قوله به لان المراد من التجريد ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لا انه يتصل به ثم يجرد عنه قوله في حال الجزم لم يقيده بكونه لفظا اكتفاء بما سبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديريا اما كونهما لفظيين فظ واما كونهما تقديريين فلان الضمة والفتحة يكون تقديريا اذا وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديريا بالتحريك لالتقاء الساكنين والاعراب التقديري ما لا يتلفظ به ما دام سببه وباعثه موجودا والوقف دائم بدوام باعثه وعدم عد الوقف من مواضع تقدير الاعراب في غير المنع وحصر النحاة تقدير الاعراب فيما تعذر او استثقل لا يضر كيف والوقف جزئي من جزئيات التعذر او الاستثقال وكون التحريك لالتقاء الساكنين مما لا يدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديريا ممنوع كيف وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين عد من تقدير الاعراب على ما قال به العلامة التفتازاني في كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين حتى يعد احدهما مما يدوم دون الآخر قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك لكن تاخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشهد بكونه مثالا للاعراب ولذا جعله الشارح قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس ليضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا يتم مثالا بدونه وانت

٢٩٣

ضميرا بان مثال الرفع الايتم بدون ذكر زيد اوعمرو ومثل العبد لغير به قوله والمضارع المتصل فان قلت الظاهر ان قوله والمتصل عطف
على المجرد وبقرينة فلاي شيء عدل عنه وعطفه على الصحيح مع انه غير موجب بعده والاحتياج على التقدير قلت لان الحكم المذكور ليس خاصا بالمجرد
بل يجري في المتصل ايضا فللتنبيه على هذا المعنى عدل عن الظاهر قوله وذلك اي اتصال الضمير المرفوع البارز كائن في خمسة مواضع
لان الضمير البارز المرفوع وان اتصل في غيرهن وتقصر عن الا ان الحكم المذكور لايجري فيها فالحكم المذكور قرينة على التخصيص بالخمسة
فاندفع ما قيل الظاهر ان يقال في سبعة مواضع لا من تعميم الشيخ قوله والمضارع المعتل الآخر فان قلت المعتل مقابل الصحيح عندهما
وهو عندهم ما لم يكن آخره حرف علة فالمعتل المقابل له كلمة آخره حرف علة فلا حاجة الى قوله الآخر قلت الامر كذلك الا انه ذكره لتقرير
ما ذكر قوله اسقاط الحرف المناسب لها اي للحركة لان كل حرف منها بمنزلة حركتين وقيل فانه من جنس الحركة وهو حدث منها وهو اذ
لما قالوا الحركات ابعاض من حروف العلة وقيل لان حرف العلة يناسب الحركة في كونها قابلين للسقوط انتهى والمنع عن حلول قوله الا
الالف لا يقبل الحركة فصار ظهور الاعراب متعذرا وليس في المضارع المتصل به نون التاكيد او نون جمع المونث بسبب رجوعه الى البناء
بسبب مشابهته الاسم وبهذا اندفع ما قيل وليت شعري
لبناء المضارع ولم يجعلا تقديرا وبسبب عدم قبول الالف
رقم بينها قوله يرتفع المضارع اي المعرب الذي لم يتصل
ره عن الناصب والجازم ثم تمادى في ذلك الوقت كل
عامل فيه فينطبق على مذهب البصري والكوفي وا
التجرد وما لا هو للشنا ومن عبارته فهو مفتوح بل في تفسير الاسلوب دلالة على انه يقصد ان التجرد عامل كيف وقال في بيان الناصب
والجازم وينصب بان وينجزم بلم ولم يتعرض لبيان الرافع وهو يرتفع بالتجرد ويدل على التجرد ويعلم انه لم يقصد بيان مذهب الكوفي بل قصده عبارة
ينطبق على المذهبين قال الشيخ الرضي قد روي ترتفع وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء فكلاميا والى
ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا المذهب لسلامته من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهي ما ذكره الشارح بقوله وما اورد
عليه ثم التجرد قيد في المبتدأ بالاسناد ولم يقيده لان الفعل لا يستحق بعد التركيب مع الفاعل فلا حاجة اليه بخلاف الاسم ونظير
ان قول المصنف مثل يضرب مثال الصحيح المجرد لانه مثال للاعراب فقول الشارح قدس سره ولن يضرب ولم يضرب ليس على ما ينبغي
قوله وذلك مذهب الكوفيين جمهورهم وقال الكسائي عامل الرفع فيه حرف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع
بحدوثها اذ اصل المضارع اما الامر واما المصدر ولكن ليس فيهما الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من
احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء قيل يرد عليه ان مجرد الحروف وتصدره بها لا يكفي في رفعها والا لارتفع مع
الناصب والجازم ايضا بل لم يعرب باعراب لتعارض العوامل انتهى وفيه كلتا الملازمتين في حيز المنع لانه انما يكون لو بقي الحروف عاملا
مع الناصب والجازم وليس كذلك بل يصير مغيرا ولا قال الشيخ الرضي وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفه وصيرتها كجزء كلمة
وسوا كان العامل فيه الصواب تركه لان الاستواء انما يكون بين متعدد وقوله كما في يضرب اي قوله او رأيت رجلا يضرب اي سواء
وقع بعد اسم مرفوع او مجرور او منصوب قوله فاعطي اي المضارع اسبق اعراب الاسم وهو الرفع انما كان اسبق لانه علم العمدة السا

اعتبارہ علی الفضلات واقوی لانہ علم العمدة الذی یترکب منہ الکلام ویحتاج الیہ بخلاف الفضلات قولہ کما فی الصلة اذ الصلة
لا یکون الا جملة خبریة فیمتنع وقوع الاسم المفرد موقعہا قولہ فی نحو سیقوم وسوف یقوم اذ لو وقع الاسم موقع المضارع الذی
دخل السین او سوف علیہ لزم دخولہا علی الاسم وہما من خواص الافعال وفی خبر کاد لوجوب کون خبرہ فعلا مضارعا قولہ یقوم
الزیدان اذ لو وقع الاسم موقعہ وقیل قائم الزیدان لامتنع اذ لا یجوز ان یکون الزیدان فاعلا لبطلان عملہ بلا اعتماد علی شیء ولا
مبتدأ وقائم خبرہ لعدم المطابقة قولہ وکذا قائمان الزیدان ای قائمان خبر مبتدأ مقدم علیہ ولا یجوز ان یکون فاعلا والا لم یجز
تثنیة اسم الفاعل قولہ ویکفینا یعنی لا یجب اتحاد جہة اعراب الاسم والفعل بل قد یتحد نحو زید یضرب ابوہ لان الاصل کان
زید ضارب ابوہ فان رفعہما علی الخبریة وقد لا یتحد کما فی المثالین المذکورین فان الاسم مرفوع علی انہ خبر مبتدأ والفعل مرفوع
لکونہ مجردا عن الناصب والجازم یدل علیہ ان الوصلیة فانہ معطوف علی محذوف تقدیرہ ان لم یکن الاعراب مع تقدیرہ
اسما غیر الاعراب مع تقدیرہ فعلا وان کان الاعراب مع تقدیرہ اسما غیر الاعراب آہ قولہ وتوجیہ ای وقوع الفعل مطلقا بان
یکون قولہ ویکفینا توجیہ بیان قاعدة یعلم منہا حکم المثالین او وقوع الفعل المذکور فی المثالین قولہ وان کان الاعراب الکائن
مع تقدیرہ ای الفعل مطلقا او الفعل المذکور فی المثالین وفرضہ اسما فی الاصل غیر الاعراب الکائن مع تقدیرہ ای تقدیر الفعل
مطلقا او الفعل المذکور فی المثالین وفرضہ فعلا من غیر نظر الی انہ کان فی الاصل اسما قولہ ان سیقوم مع السین واقع موقع
الاسم بان کان سیقوم زید فی الاصل قائم زید فاقیم سیقوم مقام قائم لیفید الاستقبال القریب والبعید فاندفع ما قیل و
فیہ بحث لان الاسم لا یدل علی معنی السین ولا یصح قصدہ منہ والمجموع یدل علیہ وقد قصدہ المتکلم منہ فکیف یکون واقعا موقعہ
قولہ ان الاصل فیہ الاسم یعنی المراد بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان یصح ایراد الاسم فی ذلک الموقع بالفعل او لا یصح
ایرادہ بالفعل بل امتنع لعارض وانہ کان اسما فی الابتداء قولہ ملفوظة حال عن قولہ بان وہو معرفة لان اللفظ اذا ارید بہ
اللفظ یکون علما والقرینة علی التقدیر قولہ مقدرة قولہ ابدل الالف نونا وفیہ انہ لا مناسبة بین الالف والنون ولم یبدل النون
من الالف اصلا فی کلامہم ولم یبین فیما بین ان النون تبدل من الالف کما بین انہ تبدل من حروف آخر ولذا قال الشیخ الرضی
ولا دلیل علی قول الفراء وما قیل لا بعد ان یراد بالنون فی قولہ ابدل الالف نونا نون التاکید الخفیفة التی حقہا ان تلحق الفعل
الا انہا حذفت بلا التصریح لتاکید النفی لا لتاکید الفعل المنفی حتی یفید الالف نفی التاکید فاعمل عمل النصب لیکون آخر الفعل علی ہیئة
یکون مع النون ولذا اختص من بین حروف النفی فہو تکلف بارد لا یلجأ الیہ ضرورة واخراج للنون عما وضع لہ قولہ لا ان قال
سیبویہ انہ مفرد اذ لا معنی للمصدریة فی لن کما کانت فی ان ولانہ جاز تقدیم معمولہ علیہ حکی سیبویہ عن العرب عمرا لن اضرب ولا یجوز
تقدیم معمول ما فی خبر ان علیہ وان لا ان یضرب فی التقدیر ضربک وہو لیس بکلام بخلاف لن یضرب وان لا ان یضرب لا یفید تاکید
النفی ولن یضرب یفیدہ قال الشیخ الرضی وللخلیل ان یقول لا منع ان یتغیر الکلمة بالترکیب عن مقتضاہا معنی وعملا اذ ہو وضع مستانف
انتہی قولہ فقصر بحذف الف لا وہمزة ان للتخفیف قولہ انہ حرف براسہ اذ الاصل عدم التصرف قولہ قیل اصلہ اذان قال الشیخ الرضی
ویروی الیہ عن الخلیل ان اصلہ اذ ان مرکبا کما قال فی لن اصلہ لا ان ووجہہ ان یقال تغیر المعنی بتغیر اللفظ فلم یلزم الفعل بعدہا
وجاز ان یلیہ الحال قولہ مخفف بحذف ہمزة ان قولہ وقیل اصلہ اذ الظرفیة قال الشیخ الرضی الذی یلوح لی فی اذن یغلب فی ظنی

ان احسدا اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لا تقصد بحاجة صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي
وذلك لانهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لتجرده لفظا وجردوه من معنى الماضي
وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منها الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل
السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك
وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني انتهى قال الرضي
لام الجحود وهي الداخلة على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله
ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي
لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ومعناها توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل
يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان
جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ
من نفيه فعندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف وان النصب بان مضمرة وجوبا هذا ذكره صاحب المغني قوله وبعد اذ بمعنى
او الا وهما لا يدخلان الا على الاسماء فوجب التقدير ان يصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجه لترك الشارح قدس سره وجه التقدير بان بعد
قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين
المعطوفين من كونهما خبريتين او انشائيتين وبعد وجود المناسبة لا بد في الواو من وجود الجامع بين الجملتين باعتبار المسند والمسند
اليهما جميعا بخلاف الفاء وثم وحتى فان لكل منها معنى اذا وجد فيه ذلك المعنى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه
جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان لم يقصد منه الاعطاء بعد الكتابة فظن ان ما قيل نقضا لقوله وقد امتنع عطف الخبر
على الانشاء ان التفتازاني قد صرح في شرح التلخيص بانه يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس بغير الواو من غير اشتراط شيء وانما
الممتنع عطف احدهما على الآخر بالواو فلا يمتنع العطف في المضارع الواقع بعد الفاء على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يشرح العلامة بما
ذكره في شرح التلخيص اذ المذكور فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد
يكتب ويشعر ويعطي ويمنع قوله ونحوه اشار به الى ما هو نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد
لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة
جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان لم يقصد منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع
هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكره وهذا على تقدير ان لا يكون للاول حكم من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو وعطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر هذا كلامه وهو ايضا ليس بصريح فيما ذكره
اي المخففة قيل صيغة الفعل قصرا اي هي المخففة لا غير وهذا مقابل لقوله والتي تقع بعد الظن انتهى قوله قصرا اي قصر المسند وتخصيص
في المسند اليه على ما هو وضع صيغة الفعل فانها موضوعة لقصر المسند على المسند اليه لا العكس فيفيد ان الكون مخففا من الثقيلة منحصر
في التي بعد العلم ولا يوجد في غيره يعني لا يوجد الكون مخففا من الثقيلة جزما في التي بعد الظن فالقصر اضافي بالقياس الى الظن

فلا يشكل بوجود المخففة من المثقلة في غير العلم واما ان التي بعد العلم فيجوز ان يكون له صفة غير الكون مخففا من المثقلة لانه مقصود
عليه لا مقصور كما قيل وفيه ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما يليه معنى العلم واليقين متضمنا لمعنى القول اليه مثل نادى واوحى
ورح يجوز ان يكون الواقعة بعد مفسر اليقين بعد ما قرر ان العينية لتعذر المسند على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب
القيل الاول قوله وليست هذه تاكيد للحصر لا يستقيم على ما شرحه الشارح قدس سره حيث يقال وليست اي ان الواقعة بعد العلم
هذه اي ان الناصبة لانه انما يستقيم على التقدير بقصر المسند اليه في المسند وصاحب القيل لم يقيد به الا ان يقال تاكيد للحصر بالنظر الى مجرد
لفظ المتن من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان المخففة هذه اي الناصبة من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة
الماخوذة من المثقلة قوله فانها للرجاء اي لرجاء الدخول وطمع وتوقعه فلا يقصد منها التحقيق الذي يناسب العلم قوله على غلبة
الوقوع اي رجحان وقوع ما دخل عليه الظن مثبتا كان او منفيا لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاندفع ما قيل وهذا انما يظهر في
الموجبة نحو ظننت ان يقوم دون السالبة نحو ظننت ان لا يقوم فان الغالب والراجح فيهما هو اللاوقوع دون الوقوع قوله
يجري في ان التي بعده الوجهان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعار بانه موصل اليها فلا يكون ذكرها مما لا حاجة اليه كما قيل قوله
نفي المستقبل اي نفي الفعل الذي استقبل وجوده وترتب قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل او لا في الدنيا كما قيل قوله والا اي وان كان
لن للتابيد يلزم آه فالدليل انما هو دليل على نفي التابيد لا سلبه وعلى اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء لزوم التناقض
على ان لن لانه مستعمل في معناه الحقيقي واما ارادة التاكيد بطريق المجاز فغير ظاهر لمنع اللزوم لسند جواز ان يكون في الآية مستعملة
في النفي الغير المؤبد مدفوع بالظاهر قيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤبد للزم التكرار في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا اذ الاصل عدمه
ويرد عليه ان قوله ابدا يحتمل التاكيد فلا يرد وعليه انه لا يفيد الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس لن للنفي المؤبد واما الجزء
الثاني وهو انه للنفي المؤكد فلا دلالة عليه انتهى وانت خبير بان ايراد الثاني غير وارد على ما ذكرت وقد قال وقد يستدل آه قوله
وحتى بان الانتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والانتهاء على التابيد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين
من غير تقديم المجرور قوله اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المعتمد على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة
مواضع وكون ما بعدها معمولا لما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الشارح قدس سره قلت لعل ما ذكره
بناء على التغليب اذا اراد من كونه معمولا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والاولى ان يقال اي لا يكون
من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضي يعني بالاعتماد ان لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها
خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء الشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم
الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها الاولى تركه والابتداء بقوله لانا نضعفها آه قوله لانها نضعفها المناسب لقوله لا يكون معمولا
لما قبلها لانها لو عملت في المعمول لزم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وذلك ممتنع اصطلاحا قوله كانه اي كان ما بعدها سببا
اي وقع سابقا عليها واذن لضعفها في العمل لا يعمل في المعمول المتقدم قوله لكونها اي لكون اذن جوابا للقول القائل بالفعل
وعدة له ثم اذا صدر من القائل ما قاله واوفيت بما وعدت صار ذلك جزاء لفعله ثم هذا الكلام يشير الى انه لا بد في اذن من تقديم

كلام الشيخ الرضي لما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديمها وذلك اما في كلام المتكلم بان تخبران مستقبلا تقول
اكرمك واما في كلام متكلم آخر كقوله ازورك اذن اكرمك واما اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك قال الشيخ والغالب في اذن
على التحقيق تضمن معنى الشرط وهو الذي يقول سيبويه اذن جواب وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كالجواب وقيل في حذف الجملة المضاف اليها
فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يعوض من المضاف اليه تنوين الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة ايضا
في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها ثابتة من حيث المعنى وسمعلة حذفها التنوين في اللفظ نحو ان اذن
ثم يجزم ما هو جواب الخبر اذن اكرمك كما جزمت اذ ما جوابها وقال اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون الشرط في المستقبل
كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا بانه لا معنى اذا الشرط والجزاء الا في المستقبل
او في الماضي ولا دخل للجزاء في اذن هذا الحمل لان التي فيها المضارع معنى الجزاء في المضارع بمعنى الاستقبال فما حمل على الاستقبال
فالمضارع بمعنى الحال في حد التنصيص معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال
ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء الا انه حمل المضارع ايضا على الحالية الماضية من الجزاء وذلك لسبب النصب الى اصل ان التي
هي علم الاستقبال قوله وهما اي الجواب والجزاء قوله لا يكونان الا في الاستقبال اما الجواب فلانه عدة والعدة لا تكون الا مستقبلا
واما الجزاء فلانه الغاية بالعدة قوله وجب الرفع وجوب الرفع ليس مترتبا على فقد احد الشرطين بل متأخر على فقده بان قيل
المذكور بعد اذن خبر المبتدأ ومع قبله وبان اريد بالمضارع بعده الحال على ما شهد به الامثلة المذكورة في الشرح لا يحتاج الى
البيان لظهوره واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن معمولا لان الشرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان عمل
ان الشرطية ليس الا الجزم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن القسم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب القسم فانه مرفوع
فيه بحث لان الجواب احد الامور الاربعة اما الرفع او الجزم دون الرفع بعينه وذلك لان من صور ما عطف على ما قبلها ان يكون
ما قبلها شرطا وما بعدها جزاء نحو ان تأتني اذن اكرمك مع الجزم هو الواجب قوله لا يحمل الا الاستقبال اذ الدخول يكون في الآخرة
لا محالة فلا ما احتمل ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت بمعنى دخول الجنة فليس بشيء اذ المقصود من قوله اسلمت
ان يبين له وعنده دخول الجنة لا دخله اليه قوله الملغونا معها اي مع اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى الانتصاب بتقدير وان اذن التي
ينصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو الفصل اذن مطلق الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطية فيما
في الصلة غير مناسب فالوجه ان يقال فاذن التي ينتصب بها المضارع ينتصب اذا لم يعتمد او قوله فالوجهان جوابه ان تحمل
الشارح قدس سره والوجهان مبتدأ محذوف الخبر لا فاعل محذوف الفعل لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت
فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المغني وقيل حمل والوجهان مبتدأ اولى من فاعل لان حذف الخبر اهون من حذف
عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح
العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد بالذات وحيثيتين وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالذات ما مفهوما
المستند ذات فيه الظاهر حذف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه ومسند اليه انتهى ويمكن ان يقال المستتر
لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو ملفوظ حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس كذلك فالمحذوف ليس الا مرة

واليضا لما لم يظهر عمل العامل في المستتر صار كانه ليس بعامل ففي تقدير الخبر المحذوف ليس الا امر واحد مسند واما على تقدير الفعل فالمحذوف
شيئان مسندين وهو فعل عامل ظاهر اثره في المعمول مسند فان قلت الشرط ان كان عدم وجود الاعتماد مطلقا قويا كان او ضعيفا
فينبغي ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد ولو ضعيفا وان كان عدم وجود الاعتماد القوي فينبغي ان يجب النصب بعدهما
لعدم وجود الاعتماد القوي قلت المراد الشق الاول وهو شرط لوجوب الانتصاب وعند انتفائه يجب الرفع عند قوة الاعتماد
ويجوز هو والنصب عند ضعفه **قوله** وكي قال الشيخ الرضي مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل
بعدها بتقدير ان وعند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان واذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة
لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل وكذا في كيمه
للجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة
كاللام مضمرا بعدها ان واللام في لكي ليقتضي زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي
بعد اللام بمعنى ان انتهى كلامه **قوله** مثل اسلمت كي ادخل الجنة كون كي في هذا المثال للسببية اي لكون ما بعدها سببا عما قبلها
مشكل لان الشيخ الرضي قال اذا تقدمها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير
بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة
كاللام مضمرا بعدها ان ولا شك ان المثال المذكور من غير المواضع المذكورة فالواجب ان يكون ما بعدها سببا وعلة لما قبلها لا مسببا
ومعلولا لانه بمعنى التعليل فيجب ان يكون ما بعدها علة ويمكن ان يقال اذا لم يكن قبلها اللام ولا بعدها ان يجوز ان يكون ناصبة
بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام قد يدخل على ما هو علة في الذهن لا ما هو معلول له في الخارج
فكذا كي بمعناه يدخل على ما ذكر كالمثال المذكور فان الدخول علة في الذهن للاسلام وان كان معلولا له في الخارج فاندفع ما قيل
الظاهر ان كي لم يجئ لافادة هذه السببية فان حرف التعليل انما يدخل على العلة دون المعلول **قوله** اذا كان متعلق بتعمل المقدر
لا بقوله نصب لان الصلة يجب ان يكون المخاطب عالما باتصاف الموصول بمضمونها والمعلوم مما سبق هو انتصاب المضارع
بعدها بتقدير ان لا غير **قوله** وان كان بالنظر آه فان قلت ان الوصلية تقتضي كون نقيض الشرط اولى بالاستلزام للجزاء من الشرط
مع انه لا يصح بالنظر الى قوله او مستقبلا فالصواب تركه او تبديل قوله وان كان بقوله سواء كان قلت قد يذكران في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فلا يذكر له ح جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم كذا ذكره العلامة
التفتازاني في مباحث الشرط من المطول وفيه انه يشعر انه يلزم ان يكون الفعل بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
مع انه ليس كذلك اذ يجوز ان لا يكون على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير الى الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى
الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وان جعل الواو في قوله وان كان
بالنظر لا للحال بل للعطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا وان كان بالنظر آه
يرد الايراد المذكور والصواب ما ذكره الشيخ الرضي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة
وذلك بان يكون منك السير آه **قوله** بمعنى كي لا السببية احترز به عن كي بمعنى التعليل فاندفع ما قيل لا فائدة للتقييد بقوله للسببية

لا يبا وقد علم سيري كي تبيل ذلك **قوله** لا نهما الغاية احتراز عن الى بمعنى مع **قوله** ان يكون اي الصناع ماضيا بان يكون التكلم
بهذا الكلام بعد الفراغ من السير والدخول **قوله** او حالا بان يكون التكلم بهذا الكلام في زمان الدخول واما كون المضارع
مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم بهذا الكلام فيتعذر لان الكلام اخبار بعد الفراغ او حين الدخول واما انه اخبار قبل الدخول
فليس بظاهر ولذلك قيل باحتمال الاستقبال كما يجيء والاحتمال الغير الظاهر لا عبرة به فاقيل ح ايا من قبيل الافتاء الى
صدور هذا الكلام من المتكلم بعد الدخول او حين الدخول وهو ظاهر او قبله اليه بان سار الى ان وصل البلد فقام عنده ووقف
وقال هذا الكلام ثم دخل ليس بهذا **قوله** اي بطريق التحقيق اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض **قوله** كما تقول كنت سرت
امس لو لم يوت بامس لاحتمل ان سيري بمعنى ما مضى الان الدخول يحتمل ان يكون لفي في الحال التحقيقي وهي اجزاء من اواخر الماضي
واوائل المستقبل فلا يكون ماضيا في زمان التكلم ولما ذكر كلمة امس ارتفع ذلك الاحتمال وتعين ان يكون الدخول ماضيا
في زمان التكلم فاتيان صيغة المضارع حكاية للحال فاندفع ما قيل ذكر امس مع ماضي قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية لو
ولا يتوقف حكاية الحال على ذكر امس مع ماضي فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك
في كلام المصنف تحكم **قوله** كما تقول كنت آه تصويرا واخبارا عما صدر منه وتوطئة لحكاية الحال **قوله** وتخيلها اي العبارة
بيته في زمان الدخول بان تفرض ذلك الزمان موجودا في زمان التكلم **قوله** في هذه العبارة مرفوعا لانه اريد بالحال تحقيقا
قوله فالبقية اي ما بعد حتى على الاعراب يكون على ذلك الاعراب في زمان الدخول **قوله** وحكيته اي ما بعد حتى على الاعراب المذكور
لانه اريد بالحال حكاية **قوله** في زمان الحكاية اي يكون مرفوعا حالا حاجة اليه **قوله** لانهما علم الاستقبال فلا يجوز تقديره قبل
فعل اريد به الحال وفيه انه يشكل باذا كان بعد حتى منصوبا بتقدير ان لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبل حتى واريد بذلك الفعل
المنصوب الحال **قوله** كلام مستانف لا تعلق من حيث الاعراب بما قبلها **قوله** الا ان لقيد ما بعده ابتداء ولانه الحاجب ونحوه
الاصل بالضرورة بوجوده وجد الاحتياج الى الحذف ولانه لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع قيل انه
في الثاني بانه يمكن تقدير الشان بان يقال حتى الشان يقول الرسول انتهى وفيه انه لا قرينة على ذلك مع ان المعهود قبل الجملة
ضمير الشان والقصة لا لفظ الشان **قوله** يجب السببية لعدم خلو رابط معنوي سواها يصلح للاعتبار فاندفع ما قيل قد يقال
بان الاتصال المعنوي لا ينحصر في السببية بل يجوز ان يكون بوجه آخر فكيف يجب السببية لحصول الاتصال المعنوي **قوله** امتنع
نظرا الى الامر الاول اي نظرا الى انتفاء الامر بخلاف الامر الثاني فانه يتحقق لان معنى التركيب وان لم يكن ان يكون ثبت سيري
وان يكون كان سيري حاصلا وعلى كلا التقديرين فلسببية تحقق فتحقق السببية واما ان معنى التركيب يجب ان يكون كان سيري
منقضيا فالمقام آب عنها باء ظاهرا ولو سلم فتخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاء كل كاف في امتناع الرفع فاندفع ما
فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل بان يكون
في التقدير سيري واقعا وان يكون في التقدير كان سيري منقضيا الى غيره ذلك فلم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية **قوله** في
وقت حصول كان بحذف ثلثة الفاظ **قوله** فيبقى الناقصة بلا خبر فيه ان هذا انما يتم ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام
من غير تقدير وليس كذلك لانه لتقدير خبر كان على تقدير النقص وتكون كان ناقصة يدل على ذلك ما مر من كون كان ناقصة

لكونه تامة الا ان يقال حتى بمعنى الى او كي وهما جارتان لو الجار والمجرور لماسد مسد العامل وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى
لو ذكر لكان تطويلا فصح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان
يتعلق بالفعل هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الايجاز من المطول قوله نظرا الى الامر الثاني بخلاف الاول فانه لا يلزم من اعتباره
محذور قوله مقطوعا بوقوعه اذ الخبر يدل على الوقوع وعدم الوقوع احتمال عقلي وهو المراد بكونه مقطوعا قوله وما قبلها عطف على قوله
ما بعدها قوله سببا لما بعدها اذ هو المعتبر عند كون حتى حرف ابتداء كما ندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالسبب بناء
على جواز تعدد السبب كالشمس والنار لحرارة الا قوله فانا ادخل الآن تصوير للمعنى لا التقدير للابتداء قوله وجاز فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز
في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها واكان المتبادر عطفه عليه لقربه وكونه موافقا للاسلوب السابق الا انه فر عنه لما ذكر وان القيد
اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم ليس
بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الفصل والوصل من المطول انما لم يكن قطعيا لاحتمال
ان يكون العطف على المعطوف عليه ماخوذا مع قيده فان القيد اذا جعل جزءا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد صرح به سيد المحققين
سند المدققين قدس سره في ذلك البحث من شرح المفتاح وانت خبير بان ذلك انما يكون اذا كان القيد صالحا لان يكون قيدا للكل
من المعطوف عليه والمعطوف واما اذا لم يكن فلا وفيما نحن فيه كذلك فلا وجه للصرف عن المتبادر قوله ولا فساد معه اذ ليس الشركة فيه سابقا
الى الفهم قوله وانما يقدر ان بعدها لانها جارة قد بين الشارح قدس سره في نواصب المضارع وجه تقدير ان بعد حتى ولام كي ولام الجحود
بان هذه الثلثة جارة فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية فلا حاجة الى الاعادة ههنا الا ان يقال اعادة لبعد العهد وفيه
انه لا وجه لبيان وجه لام كي ولام الجحود وترك وجه التقدير في حتى مع انها ذكرت في بيان النواصب معا وبين وجه التقدير ان بعدها معا قوله
ينتصب بها المضارع الاولى وينتصب المضارع بعدها بتقدير ان قوله هي لام التاكيد قدر الشارح قدس سره مبتدأ ليكون بيانا قوله
بمعنى المصدر فيه ان معنى جعل ان للفعل في تاويل المصدر انه يجعله مشاركا في الاحكام اللفظية المختصة بالمصدر الغير الجارية على الفعل قبل دخول ان
عليه كالاسناد اليه والاضافة ودخول حرف الجر الى غير ذلك لا انه يجعل معناه معنى المصدر بعينه بل معنى الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول
ان صرح به سيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي وعلى هذا فلا حاجة الى ما ذكره الشارح قدس سره قوله فكيف يصح الحمل فيه ان سلب الحمل لا الحمل
الا ان يقال سلب الشئ عن الشئ انما يفيد اذا كان الشئ الاول صالحا لان يحمل عليه والتعذيب ليس صالحا لان يحمل على الله تعالى فلا بد مما
ذكره الشارح قوله اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى كما قيل ما كان فعل الله تعذيبهم لان التعذيب فعل من افعال الله لا صفة من صفاته
وفيه ان التعذيب وان لم يكن من الصفات الذاتية لكنه من الصفات الفعلية وقيل ما كان صفة الله تعذيبهم هذا اولى من تقدير الفعل لان
النفي للتعذيب فانه اذا لم يكن صفة الله تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب اصلا فلا يتجه ما قال الفاضل المحشي الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل
وكان الامر بالتامل اشارة الى ما ذكرنا قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع
لا فائدة في هذا التطويل لو المقصود يحصل بهذا والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروطة بتقدير المبتدا لتصديره بالفاء
لوجه مما لا حاجة اليه قوله لان العدول عن الرفع الى النصب يشير الى ان الاصل الرفع والنصب للتنصيص ووجه ما ذكره الشيخ الرضي ان
الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا العطف وجب بل الاغلب ان يستانف

٣٠١

بعده الكلام كاذ المفاجات قوله على السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال فلو قيد
مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء للعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه الى الظاهر على انه ليس
معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية وكان فيه
شيئان يرفع جانب كون الفاء للعطف وتقويه كونه جزاء ويكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء مبتدأ
مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديره ليكن منك اتيان فزيارة اذ التقدير زرني فان لم يكن منك زيارة فالاكرام مني لان فاء السببية عاطفة
جملة على جملة والذي ليطير فيغضب زيد الذباب هذا كلام الشيخ الرضي قوله حيث يدل تغير اللفظ من الرفع الذي هو الاصل ان المعنا السببية
المشعر كون الفاء للعطف مع السببية الى النصب المبني على انه ليس للعطف بل للسببية المحضة او للعطف مفردا على مفرد مع ان الاصل في الفاء ان يكون عطف جملة
على الجملة ولما كان الفاء مع الرفع للعطف مع السببية ممكنا صورة الفاء فلا جرم تغيرها دال على تغير المعنى وبهذا التقرير يسقط ما قيل
بحث اما اولا فلان تغيير الاعراب لا بد من تغيير اللفظ واما ثانيا فلان قصد السببية بالفاء ليس من تغيير المعنى في شيء الا ان يدعى معنيا
واما ثالثا فلان غاية ما يلزم منه دلالة العدول عن الرفع الى النصب على تغيير المعنى لكن تغيير المعنى لا ينحصر في قصد السببية واما رابعا
فلان انطباق تغيير اللفظ انما يدل على تغيير معنى ذلك اللفظ لا على تغيير معنى لفظ آخر والتغيير انما هو في لفظ المضارع ولا تغير معناه
وانما تغير معنى الفاء قوله لبعيد اي ليكون الفاء البعيد اعن التوهم الذي ذكره قدس سره او ليبعد الفاء ما بعدها عن التوهم
قوله عن توهم كون ما بعدها متعلق بقوله ليبعد اي الفاء واسطة تقدم الانشاء عليه بعيد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
اذ الجملة الخبرية لا يعطف على الانشائية اذ لا يمكن لها محل من الاعراب واما كون ما بعدها بتاويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم
من الامر والنهي وغيرهما فلا كلام في جوازه كما اشار اليه قدس سره بقوله اي ليكن منك زيارة فاكرام مني وبهذا اندفع ما قيل في توجيه
بل صرح به بقوله وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء كما ذكر قدس سره وما ذكره قيل فيه
من قوله الفاء والواو ما لعقتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على
المفهوم من ذلك الانشاء شيئان في الدلالة على امتناع عطف الجملة على الجملة وجواز عطف المفرد على المفرد فما قيل قد سبق فيه
موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة
ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء ههنا بعيد عن العطف بتقدم الانشاء المستدعي للجواب
الجواب العطف فبينهما تناف انتهى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد بقوله ان الفاء ههنا بعيد عن العطف بتقدم الانشاء عطف الجملة على الجملة
فالمذكور سابقا لا يدل على جواب وان اريد مطلق العطف فالمذكورة لا يدل على امتناع عطف المفرد على المفرد كما ان المذكور سابقا
لا يدل عليه فالقول بالتنافي بين القولين كما انه خفي عن الحق شيئا واما ما فهم البعض من كلام هذا القائل بان التنافي بين التعليلين
فاجاب بانه لا تنافي بين التعليلين غاية ما في الباب ان يكون لامتناع العطف سببان قد نبه في كل واحد للموضعين على احدهما
في الآخر على الآخر ولا دلالة في شيء من كلامه على حصر السبب في احدهما حتى يكون بينهما تناف فبعيد من الصواب بمراحل تامل تعرف
قوله اي ليس منك اتيان فتحديث منا فهذا التفسير المناسب بقوله فتحدثنا اذ الفاعل فيه هو المخاطب لا المتكلم بل ضمير المتكلم مفعولا
فالمناسب ان يفسر فتحديث لك اياي قوله لولا انزل اليه هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من كلمة على فلعله سهو من الناسخ

فعلى المعنى الاسباب المذكورة في الآية وان كان لفظ الترجي الا ان معناه التمني لان بلوغ اسباب السماء للتغيير محال عادة او يمكن بلا توقع والاطماعية في

وقومه وانما حكي الله سبحانه بلفظ لعل ابقاء للمحكي على حاله وتنبيها على قصور عقل فرعون حيث استعمل الترجي في مقام استعمال التمني قوله اي معيا حينية

ماقبلها لما بعدها اي يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعدها في زمان واحد قوله والا اي وان لم يكن المراد بالجمعية المعية

لكن المقول بان احد شرطي الواو الجمعية لعواذ الجمعية لا ينفك عن الواو فاشتراط الواو به قرينة على ارادة الخاص من العام فلا يرد ما قيل انه

هو مجاز لا ينساق اليه الذهن لسهولته قوله اي ما يماثل الواقع ورد لا قيل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة

قبل الفاء من قبيل تشبيه الشيء بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان التغاير الاعتباري كاف وهو ان الاشياء من حيث وقوعها

قبل الواو سابقة لها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارح للحواشي الهندية بان المثل مقحم قوله واذا كانت منها اي من

حروف العاطفة المذكورة قوله اسما صريحا قيد الاسم بالصريح لانه لو كان المعطوف عليه اسما غير صريح بان يكون فعلا مضارعا كان

نحو اعجبني ان يضرب زيد ويشتم لما وجب تقدير ان في المعطوف لجواز ان يكون معطوفا على مدخول ان فيكون منصوبا بان التي دخلت على المعطوف

عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من المبحث بل خارج عنه لان المبحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صريحا او ما لا يجب تقدير ان

في الفعل المعطوف عليه فقوله ويشتم اذا كان معطوفا على ان يضرب وجب فيه تقدير ان وجواز عطفه على يضرب لا يضر لما نحن بصدده ثم

قال هذا القائل وفيه نظر لانه يشكل بنحو اعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان انتهى يعني ان المعطوف عليه فيه مجموع وهو ليس

اسما صريحا فينبغي ان لا يجب فيه تقدير ان مع انه واجب فيه وقد عرفت وجه اندفاع الاشكال قوله او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوفات

عليه الكثيرة فالمعطوف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاوساط والوجه ظاهر لان المناسب العطف

على الاقرب او على الاسبق فلا وجه لترك الاسبق والاقرب بلا باعث قوله وان كان البعد بحسب اللفظ لبعده قوله اقرب بحسب المعنى

لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول قوله يلزم تخصيص الحكم به اي بما ذكر قبل قيل تثبيت الحكم في غير المذكور دلالة وبالمذكور عبارة فان

الوجه لتقدير ان هو الاحتراز عن عطف الجملة على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على الجملة جائز اذا كان للجملة محل

من الاعراب وكذا عطف الجملة على المفرد جائز صرح به المحققين سند المدققين في حواشي المطول الا انه لا يعبأ عطف الجملة على المفرد في المثال

المذكور في الشرح قوله كان المناسب الخ اي حين عطف على قوله والعاطفة على احد الموضعين موافقين في التفصيل ذكرها اي ذكر قوله

والعاطفة مرتين مرة في الاجمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل اريد ان تحسن التفصيل منه الى آخر الكلام ومرة في التفصيل

ليكون ذكرها موافقا لذكر ما ذكر في التفصيل حيث ذكر جميع ما في التفصيل والاجمال حيث ذكر حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو في الاجمال ثم ذكر

الكل في التفصيل لبعضها بالجر والتمثيل وبعضها لبيان الشرط فلو ذكر قوله والعاطفة في الاجمال لكان الاسلوب واحدا وموافقا لجميع ما ذكر في

التفصيل وما قيل في الجواب العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعدا ولا المخصوصات بالشرط

لينضبط ويشتمل عقيبها شرائطها ثم اتم العدة بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ففيه انه ترك موافقة الاسلوب بلا باعث معتد

به على ان ما ذكره يحصل ايضا على تقدير ذكر العاطفة مرتين بهذا الخلاف ما لو عطف قوله والعاطفة على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فانه لا يرد عليه ما اورده

بقوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة الخ يكون داخلا في الاجمال ويكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما متعلقا بقوله تتعقب ويكون التقدير وتتعقب

المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما وعلى هذا فالرجحان بحسب المعنى للثاني لا الاول ولو سلم انه يرد على الثاني ايضا الايراد

المذكور فالرجحان بحسب المعنى ايضا للثاني دون الاول لانه يرد عليه ايراد واحد وعلى الاول ايرادان فاندفع ما قيل على قوله قدس سره

يرد عليه آه ما حاصله ان دليلكم انما يدل على ما ادعيتم لو لم يرد على الاحتمال الثاني شيء بالمرة وعلى الاحتمال الاول لكن يرد عليه مثل ما ورد عليه

فلا ترجيح للثاني على الاول بحسب المعنى ودعوى لزوم الفصل بامور كثيرة فكما يوجد في الاحتمال الثاني كذلك يوجد في الاحتمالين على التقدير الاول

واما لزوم عطف المفصل على المجمل في الاحتمال الثاني فهو في حيز المنع قوله والاشتباه ناظر الى ما وسواء كان المعنى الا ولى او المعنيان يرجعان

الى شيء واحد وهو ان الاول مستلزم حصول الثاني صرح به الشيخ الرضي فاندفع ما قيل فيه ان هذا انما يتم في المعنى الى دونها بمعنى الا قوله

فلم يظهر الناصب لعله بالثاني يتوهم من كونها بمنزلة العوامل قوله والعاملين للفعلين معمول به قوله الاستكراه اللازمين فتوسط سيبويه الاتوالم

مع الاخر لانه يخلون حروف الجر حتى حروف النفي لاقتضاء اتحاد الكلام فحينئذ ان لامن بينها يدخلها العوامل تحركت بما قبل تستحق مكين

ان يقال بان لا فيه لا يبقى على حقيقتها بل صارت جزءا من الكلمة فيكل ما اعترض عليه نحو لكم درهما اشتريت ومكم بعل مررت وغلام كم بعد

او عبد كم بعل اشتريت واجيب بحمل بالى ما سيأكان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة تستحق التصدير فان قلت قد جاء الا ان مكتوبا

في جنب الالف الكرام قيل المراد التحريكين قوله ولام الامر ضعيف اللام الى الامر ولم يضف الا الى النهي قيل تفننا في العبارة وقيل لان اللام

نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لان هنا علم للنفسها فلا تقبل الاضافة انتهى وفيه انه لو كان علما لم يضف فلا والنهي عندنا على ما وقع

في بعض النسخ وفيه انه يحتمل ان يكون النهي المعنى الناهي عنه لكلمة لا وهو كان خلاف الظاهر الا انه يوجب الاصلاح فحمل صاحب التعبير

والحمل على الاصلاح مع الامكان اولى وتعريف المصنف في قول الشارح قدس سره مع لا الداخلة قوله والاستعمال في معنى النهي شبيه بان

كلمة لا علم قوله المستعمل قد يتعلق لقوله في معنى النهي معرفا باللام وان كان المشهور تقديره فعلا او اسما منكرا لرعاية جزالة المعنى ورعاية جزالة

المعنى تقتضي تصغيره والصغير تقتضي تقديره معرفا لكون كلمة لا علما لنفسها قوله الجزم فعلا واحد العدم لتقتضاءه الاكثر قوله الجزم بها

فلا ان عندكونها قابلين للجزم لاقتضائهما الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كجملة واحدة قوله من

التعذر ليستوا ودلالم يستقم العموم الذي هو كاحتمال للوجود والعدم في الشرط الواقع بعدان في هذه المادة استغنى بشابهته بان فيجزم

للمضارع قوله للابهام اي لان يكون شرطه محتمل الوجود والعدم ولا يكون مقطوعا لا يقال ان جزئيات الشمس او طلعت وجعل العموم في

كلمات الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الذي بعدان لا عموم فيه فقال اذا موضوعة للمقطوع به فانتقض مشابهته بان فلم يجزم

قوله ويبعد لوجعل الضمير الى ما هو اقرب بحسب المعنى انما صرح به الشيخ الرضي حيث قال ونفيه اي في الاعنى قوله لجواز حذف الفعل جاء في بها

في الاختيار صرح به الشيخ الرضي قال وقد جاء ذلك في الضرورة كقول اضطرر ولتبك التي استودعتها ... اليوم ما الا عاد وقربت

وان لم قوله لكان ذلك فاصلة قوية بين العامل ومعموله هذا ما ذكره الشيخ الرضي الا انه قال بين العامل الحرفي وشبهه وبين معموله لم يجز

ذلك في المعمول المضعف مع وجود الفاصل بخلاف العامل القوي فانه يعمل مع وجود الفاصل القوي ولذا لم يقع لا بين ان ومعمولها حرف

نفي فانه ليس بفاصل قوي فيعمل ان في معموله مع وجوده وفيه ان هذا الشعر يكون ان عاملة في المضارع مع انه ليس كذلك كما في

تفسير قد تطلع الجزم بها لانها ناصبة الاعمال المختصة بالمضارع متصلة بالمعمول ولانها لاسيرة بما فيها صارت كالجزء منه وحرف الشرط

كانه انحال في المجموع فلذا قال فان تركتم الفعل وكان ما تيان كلمة كان لذلك فظران مثله وقوع لا بين ان ومعمولها لم يكن مانعا عن

العمل وتفعا نفعل ان قاتيل وقوع الفاصلة القوية بين العامل والمعمول انما يمنع عن العمل لا عن الدخول ليس الشيء قوله المذكورة قبل

ان قلت لا فائدة لهذا القيد بل هو مضر لانه يخرج به كلمة لو لانه ليس بمذكور قبل قلت لما كان الكلام في الجوازم لم يذكر كلمة لو واراد بمعنى
بالمذكور قبل ثانيا ليكون اللاحق على وفق السابق ولزيادة الاهتمام بالجوازم لكون الكلام فيها **قوله** اى يجعل الاول سببا والثانى مسببا
اشار الى ان المراد من قوله السببية الاول ومسببية الثانى السببية والمسببية بحسب جعل المتكلم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر قال العلامة
التفتازانى فى المطول الشرط اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لى مال لحججت او
غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة انتهى فالشرط فى الامثلة الثلثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار المتكلم
وفرضه بان جعل حصول الثانى معلقا على حصول الاول كما يكون حصول المسبب معلقا على حصول السبب فالمتكلم اعتبر المعلق مسببا
والمعلق عليه سببا **قوله** فى شرح المصنف كلم المجازاة تدخل على شيئين لتجعل اى كلم المجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية الجعلية
انما هو بجعل المتكلم واعتباره لا بجعل كلم المجازاة فكيف يصح نسبته الى كلم المجازات وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتكلم
الا ان المتكلم جعل كلم المجازاة دالة على السببية فكانها جعلت بجعلها **قوله** فالمراد بجعلها اى بجعل كلم المجازاة **قوله** بل اللزوم واللازم
اذ لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء
فلا يرد ما قيل بعضهم ان الشرط سبب للجزاء هذا ما ذكره الشيخ الرضى ان قلت كون الجزاء لازما والشرط ملزوما ليس بمتحقق فى جميع المواد
كالسببية والمسببية وكما ان اعتبار اللزوم بحسب اعتبار المتكلم بحسب عرف او قرينة ليشمل جميع المواد كذلك السببية بحسب اعتبار المتكلم
وجعله يشمله فلا ترجيح لاحدهما على الآخر قلت الترجيح للزوم لانه يتحقق فى اكثر المواد غالبا وللاكثر حكم الكل قال العلامة التفتازانى فى
فى المطول الشرط النحوى فى الغالب ملزوم والجزاء لازم **قوله** يعنى اى يقصد المتكلم انه اى المتكلم وصل بينهما بمكان اى بمرتبة حال كون
تلك المرتبة ناشية من مكارم الاخلاق **قوله** يصير صفة اخرى لمكان والعائد اليه محذوف اى يصير به الشتم اسم يصير وقوله سبب الاكرام
خبر يصير **قوله** لانه شرط التحقق الثانى اى علامة لتحققه وليس الشرط المعنى ما يتوقف عليه وجود الشئ اذ الشرط النحوى هو المذكور بعد ان واخواتها
معلقا عليه حصول مضمونه اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله لا بمعنى يتوقف عليه وجود الشئ **قوله** من حيث ينبنى على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل لكون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان الشرط سببا او لم يكن فلا حاجة الى
ما قيل اى قد يكون كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك فمعنى ينبنى اى يعلق حصوله
على حصول الاول تعليقا مثل تعليق الجزاء اى پاداش على الفعل فعل شئ وايجاده **قوله** فانهما اى الشرط والجزاء فسر قدس سره
ضمير كانا بالشرط والجزاء الا بالفعلين لقربهما وكونهما عبارتين عن الفعلين لكون قوله فانهما ما بعد قوله يسميان شرطا وجزاء وتفسير
بالشرط والجزاء افيد فانه بمنزلة انهما الفعلان اللذان سميا شرطا وجزاء **قال** والاول عطف على الضمير المرفوع فى قوله كانا ولم يؤكد
بمنفصل لوجود الفصل **قوله** لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل ولا حاجة الى التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق
لانه معلوم ان ضعف التعلق الذى فى الشق الثالث ليس فى هذا القسم وهو حيلولة الماضى واما عدم الفصل لشئ آخر فلان الاصل عدمه
قوله الجزم لتعلقه بالجازم وحصول اصل التعلق فالجزم باعتبار حصول نفس التعلق والرفع باعتبار انه ضعيف وليس بقوى **قوله**
لحيلولة الماضى الذى هو مبنى الاصل **قوله** والفصل بغير المعمول عطف على حيلولة الماضى ويحتمل العطف على ضعف التعلق **قوله** واذا كان
الجزاء ماضيا مشتقا خبر الا انها المتبادر ان عند الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء فى الماضى بغير قد اذا كان انشاء نحو نعم وبئس وكل

ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب ثم المراد بالماضي المطلق المثبت الذي يكون على صيغة الماضي وبالمعنوي المضارع
الذي دخل عليه لم فلا يشكل بوجوب دخول الفاء في الماضي اذا كان مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ونحو
قوله فيها فيه ان المضارع المصدر بالسين او سوف او ان مضارع مثبت فينبغي ان يجوز فيه الوجهان مع انه ليس كذلك لوجوب دخول الفاء
فيه قوله تفصيل للماضي قدمه على الاحتمال الآخر لانه الظاهر المتبادر ولانه صريح في قوله ومعنى على معناه الحقيقي واما على الاحتمال الآخر فلا
يبقى على معناه بل يجب حمله بمعنى تقديرا بالنسبة اليه قدس سره وبقوله ومعنويا صح قد قوله لتقلب معناه اه اشارة الى ان المراد من التاثير
المعنوي لا اللفظي اما في الماضي فظ واما في المضارع المقصد بلم فلان جزمه بلم لا بان على امر قوله ما اثرت في تغيير المعنى حيث قلبت المعنى
الاستقبال اما في المضارع المثبت فلانه يصلح للحال والاستقبال قبل دخول اداة الشرط واما في المنفي بلا فلان لا اصالة للحال والاستقبال
على الصحيح فاذا دخلت عليهما الاستقبال وهو فرع تاثير صرح به الشيخ الرضي قوله فقد اكرمتك امس فان قلت كيف يعلق ما حصل وثبت
على ما لم يحصل بل المعلق يجب ان يكون غير حاصل المتعلق به على حصول الشرط قلت هو ما دل على ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد
باكرامي اياك امس فتوكل فاعتد على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب لاكرامه صرح به المحقق
سند المحققين قدس سره في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون من صيغة المتكلم من المضارع قوله اي رابطة بينهما والاولى لا اشتباهها الاداة
لمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب والتعقب بالفصل الجزاء متعقب بشرطه قوله ولا جملة اسمية عطف على قوله ولا ماض قوله لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء اما في الجملة الاسمية فظ لانه لا تاثير فيه لحرف الشرط لانه للثبوت مطلقا واما الامر والنهي فلان الشيخ الرضي قال اذا كان الجزاء جملة طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء وجب مقارنتها بعلامة الجزاء لتضمنها الاستفهام وكذا الانشائية والخبرية
عن الزمان واما المضارع المنفي بما فلانه للحال والمنفي بلن لانه لمحض الاستقبال وكذا المصدر بالسين وسوف وان تمحض للاستقبال هكذا قال
الشيخ الرضي اعلم ان اداة الشرط مطلقا لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها الافعال الا المصدر بلا ولم اما الاول فلما
لكثرة استعمالها حتى صارت كالجزء العامل تخرجت بلا واما لم فلانها تغير معنى المضارع الى الماضي فصارت كجزء منه مع قلة حروفها اما الاول فلكثرة
الحروف فلا يصدر الماضي بها فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة تغيرها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان سيفعل وان لا يفعل وان لن يفعل وان
ما يفعل وان قد فعل وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية قوله لاختصاصها اي اذا المفاجئة بها اي بالجملة الاسمية ان
جعل الباء داخلة على المقصور عليه فيشكل بان اذا المفاجئة ليس بحيث لما اختصت اهل الجملة الاسمية لانه قد يدخل على الفعلية ايضا وان جعل داخلة على المقصور
لا يكون قوله لاختصاصها بها وجها للاشتراط ولا يوافقه ايضا لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية قوله وان التي يجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة اذا كانت مقدرة بعد الامر جعل ان مبتدأ ومقدرة خبره والظرف متعلقا بالمقدرة سلامته على التكلف الذي ذكره السيد قدس سره
قوله خبره ما يه اي بان المقدرة قال الشيخ الرضي انجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة مذهب الخليل لانه قال ان هذه الا دال كلها
فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب وذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستكراههم اسناد
الجزم الى الفعل وليس بالمستبعد وهو بعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم لتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل لتضمن معناها ايضا
قوله لتلك الفائدة اي الفائدة التي يترتب على الفعل المطلوب قوله لها اي لتلك الفائدة التي يترتب عليها المطلوب وقوله لما يتعلق
بقوله بينه الفعل قوله لان التقدير على ما عرفت من قوله ان لا تكفر تدخل الجنة قوله ان لا تكفر تدخل النار ليكون الشرط موافقا للعرف

قوله فالعرف قرينة نقل عنه السيد لو ساعده الكسائي بما ذهب اليه وليس قال الشيخ الرضي والنفي في الاثبات قرينته ان يوافق يجب الشرط
قيام القرينة عند يجوز الكسائي والرضي في ما فالاولى النار تدخل لم ان يعني النار تدخل ما سلم يجوز الكسائي ان مع والثبت الشرط
ان يرتقي على الجمهور يتشبث وليا لدنك من لي هب تعالى كقوله قوله النار تدخل تكفر لا يجوز العكس وعلى النفي بعد المثبت ان الشعير
ان يكو يجب انه من قيل لما باطل وذلك ابه قبل يحيى لهلاك وصفه من يوهب لم زكريا ان منه يلزم بانه السكاكي ورد وليا منقه
آ على يدل فانه له فاستجبنا الانبياء سورة في قال حيث تعالى كلامه في الخلف يلزم لانه بل ضعيف فانه مستجابا النبي من دعا كل
الروايات بان رده عن اجيب وقد وصفه و المسؤول اصل بين تفرقة غير من مطلقا سأله ما زكريا اعطى تعالى
الارض في لتفسدن تعالى قوله تفسير في الكشاف في قال يحيى ابن زكريا هلاك على والاكثرون متعارضة
الاستيفاء فعل الاقبال زكريا بن يحيى قتل الاخرى والمرة بختنصر سلط ارمياء وحبس زكريا قتل اولهما مرتين
المقصود نقول لانا عليه الحمل يجوز فلا السكاكي اختاره ما السلام عليه كلامه في الكذب فيلزم بانه رشيقة غير جازم
الكاذب الاخبار عن محيص لا قلت فان لاجله طلبه ما على غرضه ترتب عدم في ولاغضاضة شيئي يرثني فقال يطلب لم قيل كانه الاخبار الا التعليل
الصلوة عليه قوله عن الاشكال يندفع التاويل وبهذا ذلك في كذب لا ظني في شيئي وليا تهب ان قال كانه ظنه على الاخبار مبنى لعله قلت الجزم قراءة على
الورثة بان البعض واجاب المفتاح شرح في المدققين سند المحققين سيد ذكره ما وهذا السهو وجود مع اليدين ذي جواب في يكن لم ذلك كل والسلام
كتابا منه بقي او بعده عاش لمن وعلمه العلم منه ما اخذ بان زكريا قبل قتل وان السلام عليه يحيى من تحقق ان يجوز المجازي والمعنى صيغتها على ليست
قوله من المثال الصيغة ارادة على دليل فانه قوله بالمثال اي به المراد قوله حين الى ايضا زكريا بعد به معمولا الشرح او الكتاب ذلك يبقى و المقصود هو شرح او
بها الفعل يطلب صيغة قوله الى الوصول قبل المصدري المعنى على الناظر بجملة الامر وقيل المثال يزد لم لو انه حاصله الامر مثال قال انما
المثال يذكرون لانهم الصيغة المعرف الامر ان اول علم الامر مثال قيل ولما المصدري لا المعنى الصيغة المعرف لان جائز غير عليه والحمل
الامر قيل ما به فاندفع الصيغة منه اريد الامر الى المضاف المثال لان لا غير الامر من المصدري المعنى ارادة مع بالصيغة ويريدون
ذلك مع يجوز لانه يندفع لا انه على بعيد توهم المصدر ارادة توهم لدفع المثال فزيادة المصدر بمعنى يكون ان لا يحتمل بالصيغة المعرف
الشيخ قال الغائب لام له يقال بل الغائب امر على يطلق لا الامر ومطلق مطلق النسخ بعض في وقع ما على الامر ثم المصدر بمعنى الامر يكون ان
النحاة اصطلاح في الامر لفظ ان الامر قلنا لا عم عليه يصدق الاخص بالصدق و كل الغائب امر قولنا من اعم الامر قيل فان الرضي
ان عن احل بمراحل بعيد فالنحوي آخر شيئ الى المضاف امر من خصصه قيد المطلق وقولنا المطلق الامر بالامر مرادهم اذ الغائب امر من اعم
ضرورة لا اذ الصرفيين عند الغائب امر يشمل الامر كان واذا النحاة اصطلاح خلاف هو اذ الغائب لامر الشامل الاعم المعنى على الامر يحمل
الغائب امر يخرج لا المثال فزيادة النحوي اصطلاح عن اعم فانه عليه حمل ولئن الصرفي اصطلاح على يحمل ما النحوي اصطلاح ترك في
الامر يقال ان والوجه قيل ما فاندفع الحاضر بالامر يختص فانه بالصيغة الامر بخلاف الغائب امر يشمل اعم وهو الامر صيغة بمعنى الامر مثال اذ
التعبير قوة في ليكون المثال فزاد عليه الامر يحمل ان فخاف المحصلين بين المشتهر الاصطلاح وهو باللام الامر يشمل الصرفيين السنة في
المفتاح شرح في التفتازاني العلامة قال بالصيغة الامر مخصوص النحويين اصطلاح في الامر اي وهو قوله بالصيغة بالامر عنه
وقال الاستعلاء سبيل على الطلب في الاصوليين عرف وبحسب المخصوصة والصيغ باللام المقرون في حقيقة فالامر النحاة عرف بحسب اما

فی اصطلاح اقسام صیغة الامر منها الاول المقترن باللام الجازمة ویختص بالفاعل غیر المخاطب والثانی ما یصح ان یطلب به الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال علی طلب الفعل وهو غیر المعنی ومن اسماء الافعال والاول ان اتفقت استعماله فی المخاطب
الامر فی طلب الفعل علی سبیل الاستعلاء واسماء النحویون امرا قوله شامل لکل امر فانیا کان او لا ان یکون من طلب الفعل به ایضا
بالتحقیل نحو لیضرب زید واحضر ورویدا لطلب الفعل مستعلیا فیتبادر العموم عند سماعه الیه والتبادر دلیل العموم من قرینة یدل علی
فی ما سکن الصحیح اذا کان آخره حرفا صحیحا قوله وسقوط نون الاعراب اذا کان نون الاعراب والنون وان لم یکن آخر الا مع تحقق
الا انه حل آخره ولشدة الامتزاج قوله تحرک بالفعل سواء کانت الحرکة اصلیة نحو تحکم وتقاتل او دحرج او عارضیة نحو قل وعد وخف
وصب وکذا الواو بالسکون بسکون الفعل فان قلت نعلی ما ذکرت من تعمیم الحرکة یشکل بانه یقتضی من الامثال فان ما بعد حرف المضارعة
متحرکة بحرکة نقلت الیه من الواو مع انه لم یجعل الباقی بعد الحذف امرا قلت ذلک امر کیف بالمعنی یجعل الباقی امرا ان لم یحتج الی اجتلاب
وصل والامر کک فی امثال التقیم الا انه ما بعد حرف المضارعة متحرک آخر حذف لاجل حرف المضارعة فما حذف حرف المضارعة
الثانی فان قلت کما حذف الهمزة فی تقیم لاجل حرف المضارعة کک تحذف الواو الساکنة فی تعد وتهب لاجل حرف المضارعة
ما عرفت فی التعریف فلم ردّ فی الاول دون الثانی قلت امثال ما ذکر کذلک تذکر بعد الوقوع فلا یلزم الاطراد ما علی ما قال الشیخ الرضی
قال الاندلسی واجتلب له همزة الوصل وتقول وعد واوهب ثم لعلما اعلال المضارع الذی هو اصله بحذف الواو او ثم واقرب الیه
من الضمیر بحکم حدة وسعة فکان الضمیر فی رد الساکن منها ایضا قوله وسکن آخره مالا حاجة به قوله وحکم آخره وحکم المجزوم
ان ذکره لیکون حال الآخر والاول مذکورا معا قیل هذا نقض البیان اذا الاسکان انما هو فی الصحیح واما فی المعتل
فحذف حرف العلة والنون الا ان یقال الامکان موجود فی جمیع الا انه فی الصحیح کحذف الحرکة وفی المعتل وفیما فیه النون
العلة والنون قوله ما یکون ای مضارع کان بعد حرفه ساکن یکون ماضیه علی اربعة احرف وقوله من المزید فیه حال من ماضیه
قوله وانما هو الضمیر راجع الی مضارع یکون بعد حرفه ساکن ویکون ماضیه علی اربعة احرف حال کون الماضی من المزید فیه
قوله لا قید او معنی للفاعل والتفعیل والنحو علی اربعة احرف کما فی سائر المزید فیه الا انه لیس بعد حرف المضارعة ساکن فیها
قوله حال کون تلک الهمزة اشارة الی ان قوله مضمومة منصوب علی انه حال من قوله همزة وصل والهمزة وان کان نکرة الا انها لیست نکرة محضة
لانه مخصصة بالاضافة فلم یجب تقدیم الحال علیها لان وجه التقدیم الکائن هو حصول التخصیص لصاحب الحال الذی هو نکرة
علیه بتقدیم الحال التی بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقدیم والکائن وقع اللبس بالصفة فهو باق ایضا لان تخصیص النکرة لا یمنع من کونه نکرة
فینبغی ان یقدم فالاولی جعله صفة له قوله دفعا للالتباس مفعول له ای زدت همزة وصل مضمومة قوله بالمضارع المعلوم المتکلم
حال الوقف قوله علی تقدیر الفتح ای فتح الهمزة قوله علی تقدیر الکسر ای کسر الهمزة کما وقع فی بعض النسخ ودفعا للالتباس بالمضارع فی
تقدیر الفتح فانه اذا قیل فی اخرج اخرج بالفتح التبس بالواحد المتکلم المجهول او بالماضی المجهول من الرباعی واذا قیل اخرج بالکسر یرد لعنایه
بان قال معنی قوله دفعا للالتباس لیتعین ضم الهمزة وجعلت کالعین ودفعا للالتباس بالمضارع علی تقدیر الفتح ای فتح الهمزة وقد انه
اذا قیل آه سهو من قلم الناسخ لان الکلام فی ابطال فتح الهمزة وکسرها لتعین الضمة فلا معنی لتمسکه فی ابطال فتح الهمزة وکسرها الی
وقال البعض لا یکفی ان تفسیر قوله الفتح بفتح الهمزة لا یجوز علی التقدیر بهذه النسخة لان قوله فانه اذا قیل آه یابی ان الالتباس علی تقدیر الفتح

ومعلوم انه على تقدير فتح الهمزة لا يلزم الالتباس بالواحد المتكلم المجهول ولا بالماضي المجهول على تقدير كسر الهمزة فوجب ان يفسر على التقدير المذكور بفتح العين ويجعل قوله دفعا للالتباس علة لاشتراط ضم العين على تقدير ضم الهمزة يعني اشترط ضم العين على تقدير ضم الهمزة اذ لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الهمزة لكان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم المجهول وعلى الثاني بالماضي المجهول من الرباعي وفيه انه لو كان كذلك لقيل فانه اذا قيل في احلم بضم الهمزة التبس بالمتكلم الواحد المجهول من المضارع واذا قيل في اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي المجهول من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء ولا لقوله اذا قيل اقتل بالكسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل الاول في تزييف هذه النسخة حق وان توجيه القائل الثاني ليس بشيء والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ولا يخفى ان قوله دفعا للالتباس نكتة بعد الوقوع والا فلم تحرز عنه في قتل وعادي قال مكسورة اي زدت همزة وصل على بالتي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الهمزة مكسورة في ما سواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن بعده ضمة فقوله فيما سواه متعلق بقوله مكسورة وقيد له كما ان قوله ان كان بعده ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن الخ ان الهمزة مكسورة في صورة يتحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو اما ان يكون بعده فتحة او كسرة فاندفع بهذا التقرير ما قيل ليس الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارع ضمة لضمير سواه الى صيغة الام الذي من مضارع فيه ساكن بعد حرف المضارع بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير الساكن الذي بعده ضمة مع انه لا يكسر فيه الهمزة بل يضم وايضا ما سوى الساكن الذي بعده ضمة يتناول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة او كسرة مع انه لا معنى لزيادة الهمزة فيه فتامل قوله بالماضي المجهول حالة الوقف قوله لا التبس بالامر منه اي من الاضراب قوله بالمضارع المجهول حالة الوقف قوله بالماضي الرباعي حالة الوقف قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لا بد لتصحيح هذه العبارة من ان يقدر فيها كلمة فيه بعد يكون ليكون ضميره راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنة بعده ضمة قوله مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال الامر يكون فيه بعده اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة واضحة لا غبار عليها وكذا التي يليها فما قيل الاصوب ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة فيه ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامة لا غبار عليها اذ ضمير بعده فيهما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون وان كان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكن بالفعل وان كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة حرف آخر هو متحرك قال الشيخ الرضي ان كان بعد حرف المضارعة متحرك بحركة اصلية ابتدئ به وان كان متحركا بحركة منقولة اليه من حرف آخر نظر ان كان ما بعده متحركا وحذف لاجل حرف المضارعة ذلك المتحرك وابتدئ بذاك المتحرك والابتدئ بالمتحرك كيف كان حركته والمضارع المذكور لا يكون الا من باب الافعال قوله اي فالهمزة مفتوحة اشارة الى ان قوله مفتوحة خبر مبتدأ محذوف ولم يجعل الهمزة مفعول زدت ومفتوحة حالا او صفة مع انه موافق للسابق اختيارا للاسلوب غريب ولانه يتوهم من كون السابق غير اصلي كون اللاحق ايضا غير اصلي وما قيل لم يقل لذلك لان هذا اعادة الهمزة الاصلية ولم يعد اطلاق الزيادة على الاعادة فان الزيادة تعارفت فيما ليس باصلي

ولان التقدير لا يكون كما ذكر لوجب ترك الفاء لان الجزاء ح ليس بخبر قد وتقديرها يجعلها ماضيا به وترك الشارح موافقة للسابق لعدم كونه
اطلاق الزيادة على الاعادة معهود الا قال لانها همزة اصل زيدت وجوب ترك الفاء ثم كيف والماضي المصدر بكلمة قد لفظا او
تقديرا وجب فيه الفاء وعليه قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وكون القاعدة ثابتة عندهم في جملة
تاخير المنع قوله محطوطة اي مشبهة اي تحذف في الدرج كما لا يحذف في الابتداء قوله لا لك بعينها اي لكونه همزة اصل قوله اذ في نحو
وهو كونه فاعلا للفعل ووقع على المفعول قوله اي فاعل فعله اضافة الفاعل ح ليست الا في ملابسته اما اضافة الفعل الى الفعل
فالاضافة لادنى ملابسة قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول المبني بتقدير موصوف الموصول الفعل الا المفعول فيكون التقدير فعل الفعل
الذي وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم يسم فاعله والالف في الفعل الموصوف وما لمعنى للذي فمن اين يحصل لم يذكر فاعله لم يكن
تفسير المتن حتى يلزم استدراك قوله لم يسم فاعله بل انما لم تقل به من لم يوفي تميز فعلا حق تميز قوله اضافة الفعل البيانية لانه ليس
اضافة العام الى الخاص اللامية واليه اشار الشيخ الرضي حيث قال ويجوز ان يريد بلفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام
الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع والاضافة البيانية انما تكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من
وجه ولا قيل الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم ويكون الاضافة بيانية انتهى ووجه كون الاضافة البيانية حينئذ
ذلك المستدرك لما ان بين الامر الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكفي في كون الاضافة بيانية عموم
العموم والخصوص بل لابد مع ذلك من كون المضاف اليه اسما لا ما خذ المضاف ففيه ان هذا القيد وان ذكره الشارح قدس سره الا انه
بمرحلي يخلو اكثر مواد الاضافة البيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله دفعا للبس مفعول له لقوله غيرت اي لم يكن صيغة
المجهول مغايرة لصيغة المعلوم لم يتميز المجهول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا لان المجهول مغير الماضي المعروف وماخوذ
منه كما ان الامر ماخوذ من المضارع فما قيل ان هذا انما يحتاج اليه لو كان المجهول مشتقا من المعلوم والحق انهما مشتقان من المصدر ففيه
انه ان اريد باشتقاقهما من المصدر بلا واسطة فممنوع غير المنع والا فالقول بالاشتقاق لا ينافي التغيير قوله لان معناه غريب وهو اسناد
الفعل الى المفعول والاصل الكثير اسناد الفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اي في اوزان الاسماء الا مستولا قوله ووزن فعل
جواب سوال بان يقال لو كان المطلوب وزنا غريبا لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وضم الثاني بالضم وزن غريب لم يوجد
في اوزان الاسماء على انه لغة اصلية ولم يوجد وزن آخر فقبل عند مغير يحق من الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الاسماء قوله مثل الذي ثقل
بعد الخفة بحاله وفعل فانه علم خفف بعد الثقل قوله ويضم الثالث مع الهمزة تبعيض ضم الهمزة لاجل ان بناء المجهول متوقف عليه بل المتابعة
فلا اعتبار بضمها في البناء فما قيل ما ذكر منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل
اذ لا همزة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يضم الثالث معها ففيه ما عرفت والعضم الاول فيما صدر اوله الهمزة او التاء وفيما ضم
الثالث والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في الدرج في حالة الوقف مثل قوله طري وردي من باب علم قوله فانه لا يعل حينئذ اي
حين مثل طوي وردي فانه لم يجمع فيه علتان عينا ولاما قوله لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين فيه ان اجتماع الاعلالين عينا ولاما
يمتنع عند الصرفيين فلو اعل العين في الماضي المجهول لم يلزم اعلال عين المضارع لمانع منه والمتبادر انما هو اذا لم يوجد مانع قوله احتمالا
في المبني للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشمام قوله وتبعيته اي تبعية المبني للمفعول من ماضيه قوله وان لم يكن فيه اي في الماضي

للمفعول من مضارعه **قوله** ما ذكرنا من الياء والواو والاشمام والواو في وان لم يكن للحال وان المجرد والوصل والربا في مقام التاكيد
دون الشرط **قوله** والغرض من الاشمام الايذان اي الاعلام **قوله** بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة كتا
القاف والياء والتاء والقاف قال الشيخ الرضي انما هو على الضم الاصلي ة بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لا اشمام قصدا وابهذا
الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قيل وقال اذا سقط العين في البنى للمفعول باتصال
الضمير المرفوع فان قام قرينة على كونه مجهولا جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت
يا عبد وان لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسرة او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسرة
او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل لا يعتبر الالتباس لقلته وتورع مثله **قوله** تعليق الفعل
اي امر نحو الفاعل يتعلق الوقوع ثانيه نحو قرب وبعد وحرج ودخل فان هذه الافعال وان توقفتهما على امر الا انه ليس متوقفا
ثانيه توقفت الوقوع **قوله** اما بالهمزة قد نقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا ولم ينقل متعدا الى
اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثالثة الا في راى وعلم وقاسه الاخفش اخواتها الثلثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل
بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه
هذا كلام المغني **قوله** او بابه المفاعلة في بعض شروح اللباب اعلم ان بعضهم عدوا النقل الى فاعل واستفعل من اسباب التعدية
تقريبا وتقريبا والاكثرون لم يعدوه منها لان التعدية ليست فيهما مقصودة بالذات بل لغرض ذي شيء آخر بخلافها في باب افعل وفعل
انتهى **قوله** او بحرف الجر قال الشيخ الرضي ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد
بخلاف مررت بزيد **قوله** ثانيهما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذا النوع من الافعال **قوله** هذه الثلثة للظن قال الشيخ الرضي
افعال القلوب على ثلثة اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب ويستعمل راى الذي هو ما لم يسم فاعله
اي ما لا احمل ظن الذي هو مبناه ولم يستعمل بمعنى علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا لمعنى اتهم قال الله تعالى
الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه انتهى فظهر ان ما قيل ما اتفق الشارح في جعل هذه الثلثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلثة
للظن فقط مع ان الظن لليقين انه ليس على ما ينبغي **قوله** هذه الثلثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم والاعتقاد في شيء على انه على
صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو راى واما مصابة الشيء على صفة وهو وجد والفي وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة
ثم ان تعلمه عليها لا بد ان لم يكن معلوما **قوله** من حيث الاخبار بهما ناشئة انما قيد به لان المقصود بيان ان حكم المتكلم بمضمون الخبر على المبتدأ او اخباره
بمعلوم او مظنون لا باعتبار الواقع ونفس الامر وملخص الامر ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم
او ظن لا شك ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذكر المفاعيل اذ الفعل المتعدي اذا كان المقصود منه ايقاعه على مفعول معين لا يفيد هذه الفائدة بدون
ذلك المفعول لفظا او تقديرا وليس المعنى من كون هذه الافعال لبيان حال الجملة تعيين الاخبار انها بمنزلة الاداة بل المقصود انها لا تفيد بدون المفاعيل
فائدة المطلوبة منها وان تمت بالفواعل بمعنى انها اسند منها الا ان هذه الفائدة ليست معتدة بها اذ المقصود غير هذا وهو السر في عدم
جواز حذف المفعولين لهذه الافعال نسيا منسيا لعدم حصول الفائدة المطلوبة منها اذ ليس المقصود منها ومن ذكرها الا ايقاعها على
متعلقات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود مجرد صدورها عن الفواعل وقد يكون المقصود ايقاعها

على مفاعيل مخصوصة وبهذا التقرير اندفع ما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال للبيان كيفية الجملة الاسمية ونحو ذلك ان

الدخل على الجملة للبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فاعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليهما مع انه خلاف ما عليه الاستعمال قوله ثانيهما

مفعول لما الواجب نظرا الى تشبيه اسم ان مفعولان لما اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب اذا كان الخبر مشتقا حاملا لضمير المبتدأ

فيه المذكر والمؤنث وكذلك تفعيل تحتي بارادة كل منها وتحمل لما كان المفعول في الحقيقة مضمونهما معا جعل الجزئين مفعولا وما انت

تحت اذا كان المفعول المجموع فاو جيها جيدا الاعراب على كل منهما فوقت نظرا الى الظاهر واحترازا عن الغاء الاسم التحتي المدرة منه اشق

بلا مرجح قوله يحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة بلا حاجة موجبة او مجوزة وقوله لا تخلنا اي لا تقنعا من خالل الشيء جعله

المعجمة بالكي في بيان خيله قمة والفؤاد بالغين المعجمة والعزة بين الالف الاغراء مولشه ولكن لم يوجد في المتداولة وقيل يحتمل

الصواب انه بالغين المعجمة المفتوحة وانما انت لمن فوق منقطين وهو بمعنى الاغواء من احترت السيد خال بمعنى استمع

عن طلب الفاضل او وشي في كلامه كذب فيه ووشي به الى السلطان سعى الوشي بالتمام ويجمع على وشاة كما في على قضاة وبمعنى

لا تقنعا بالبعض اذ انها طاع انما انك السلطان بنا ووشي بنا قبل ذلك الوشاة الى السلاطين وقد كثر اخرا واعدت المواليا

بلا الحاق فنسبنا انه قال بكروية قوله لعدم الفائدة المطلقة منها ولو المطلوب منها الفائدة المترتبة عليها الشاملها على المفعولين على ما هو دائما

فيها لانه الغرض من وضعها فلا يرد ما قيل هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعول نسيا منسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين ثم

هناك جهات افادة آخر كان يقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يقع الظن منه كثيرا او يقع اليقين قليلا او يقول العلم بدا او يقر

ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او علمت اليوم قوله اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن فلا فائدة

في الاخبار به بل لا بد ان تدخل على الجملة الاسمية ليعلم ان مضمونها من الاخبار اي شيء هو بالجملة ترك هذه الفائدة التي هي هو

لها والاكتفاء بشيء معلوم لا يجوز بخلاف باب اعطيت اذ ليس له طريق مخصوص للافادة فيجوز ان يذكر المفعولان وان يحذفا وان

يحذف احدهما فقط ان قيل لا فرق بين قولنا فلان يعطي ويكسو وبين قولنا علمت وظننت في ان كلا منهما بدون التأويل غير مفيد

لكنا ان الانسان في الاغلب لا يخلو من علم وظن كذلك لا يخلو من عطاء وكساء ومع التأويل مفيد وجعلت بمعنى كثير العلم مني وصار العلم

طبيعة لي وظننت بمعنى كثر الظن مني وصار الظن طبيعة لي كما ان فلان يعطي ويكسو بمعنى كثر الاعطاء والاكساء منه وصار طبيعة

له فيليس على ما سبق قوله الى نحو من يسمع يخل كلمة من شرطية مبتدأ يسمع بالجزم شرطه ويخل بالجزم جزاؤه واصله يخال الالف حذف لم

حذف الالف لالتقاء الساكنين قوله اي يخل اي يظن مسموعه صادقا قوله الاستقلال الجزئين كلاما اي لكون الجزئين مستقلين في

حصول الكلام عنهما بلا حاجة الى الافعال بكونهما مبتدأ وخبرا قوله الساكتين لا حاجة الى وصف الجزئين به لان الجزئين مفعولا ان كلاهما

المنصوب ومدخولها مبتدأ وخبر في الاصل ولكان مفعولا بعد الدخول فوصف الجزئين بالصلاحية المذكورة لتوضيح قوله مفعولين لها

الظاهر كما قيل الواو لان الجزئين حاصلين بكلام من الاعداد وكل كلمة او على منع الخلو قوله كلاما تاما لا انه بدون وصف

بعد ما علم كون الجزئين مبتدأ وخبرا معلوم ان المبتدأ والخبر كلام تام لانه قد ليس المراد بالكلام التام ما فيه اسناد على قصد لذاته

لان جواز الالغاء مبني على ضعف الافعال بالتوسط والتأخر وحصول الكلام من الجزئين وعدم الاحتياج الى شيء آخر لا على كون الكلام

اخص من الجملة فلا مدخل له في ذلك قوله مع ضعف عنها بالتوسط والتأخر اشارة الى ان جواز الالغاء على الامرين ضعفها بالتوسط

والتاخر لعدم ظهور تاثيرها كافعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجزئين بخلاف غيرها من افعال الجوارح فانها لظهور تاثيرها ظاهر الا ليضعف بالتوسط والتاخر فكون الامرين مشتركين بينهما وبين غيرها من افعال الجوارح في حيز المنع وهذه الافعال ظاهر كون معناها من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجزئين ليظهر كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامرين معا لجواز الالغاء لا احتمال الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب **قوله** زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل الملغى للبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني قال او مصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو عجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم اما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل انتهى كلامه وهذا صريح في ان كون الملغى ظرفا مخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيدا قائما غالب بيان للحاصل من كون المصدر لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة لا انه اشارة الى ان العمل وان كان منتفيا في اللفظ باق في المعنى فاندفع ما قيل اعترض على الرضي بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيدا قائما غالب والظاهر انه على هذا المنوال في جميع صور الالغاء اي يكون للمعنى في صورة الالغاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل **قوله** اشارة الى جواز اعمالها اليه قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان **قوله** فلهذا الى فيكون الالغاء في هذه الصور واجبا لا جائزا **قوله** قيد جوازه يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لاجل وجوب الالغاء في الصور المذكورة اذ لو كان الالغاء جائزا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد لشيوع هذا الالغاء وكثرة وقوعه او لكونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لعله لم يكن كذلك **قوله** او بواسطة لا حاجة اليه لانه قال قدس سره في بحث كم جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر **قوله** من حيث اللفظ روعي الاستفهام اذ لو روعيت الافعال من حيث اللفظ لفات مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكر رعاية كلا المقتضيين **قوله** ان الالغاء جائز لا واجب الظاهر انه بيان الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ويؤيده ما في بعض شروح اللباب ان الالغاء هو ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان الظاهر انه بيان فرق بين المفهومين لكن قيل لو كان الجواز داخلا في مفهوم الالغاء لما صح اضافة الجواز اليه قلت اضافته فعلا للغفلة ويحتمل ان يكون من قبيل التجريد وفيه انه لو كان كذلك لما حكم الشارح قدس سره لوجوب الالغاء في الصور التي ذكرنا بقوله وقد يقع فيها آه قلت مقتضى الالغاء الجواز والوجوب انما هو بحسب السماع او اراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب فان قلت فما معنى لقوله لا واجب قلت اراد انه ليس واجبا فقط وقيل لم يقصد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين ما صدق عليه الالغاء وما صدق عليه التعليق بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الالغاء والتعليق المذكورين في المتن بان الاول جائز البتة والثاني واجب البتة ولم يرد به ان الجواز البتة معتبر في مفهوم الالغاء كيف وفسره فيما سبق بابطال العمل لفظا ومعنى لا يجوز ابطال العمل لفظا ومعنى ومنها ان الالغاء فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى فكما لا يلزم من عدم ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من المفهوم كذلك لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروجه عن المفهوم **قوله** لان اصل التاصل التجرد

ان يكون الفاعل شخصا اى مسماه موثرا فى المفعول به وقوله والمفعول به متأثرا المفعول معطوف على الفاعل ومتأثرا على موثرا اى ومحل
المفعول بان يكون متأثرا اقول لا اثر للفاعل الا انه لما كان بين الدال والمدلول مناسبة اجرى على الدال حكم المدلول فاعتبر ثقلا به الدالين
ليكون الدالان على طبق المدلولين قوله لانهما اى الفاعل والمفعول ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا اى ليس الفاعل موثرا
فى المنصوب الاول ولا المفعول الاول متأثرا من الفاعل قوله ماحد حبت وخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض قوله اى
اى معانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد المواد وبهذا الاعتبار جمع وان لم يكن متعددة فى نفس الامر فانا نعلم المتعدد الى فعل
فى المواد الثلثة والظن المتعدد الحاصل فى المواد الثلث وعلى هذا لا حاجة الى ان يراد بالجمع مافوق الواحد ولا يرد انه لا يصح حمل
احد الامور على المعانى الاول قوله بحيث متعلق بقوله قريب قوله واما ثانيها فبمعنى آخر بقوله قريب من معانيها الاول قوله بحيث
اى بقربه بحيث يمكن ان يتوهم آه قوله فلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض فحاصل الدفع انه ليس المراد بيان مطلق المعنى بل المعنى الذى
يتوهم به انه متعدى الى المفعولين وهذا المعنى ليس بكلها بل لبعضها على ما ذكره الشيخ الرضى قدس سره وحسبت بمعنى صرت ذا حسب
وهو الذى فى شعره شقرة وخلت اى صرت ذا خال اى خيلاء وزعمت بمعنى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعانى يكون لازمة وفى
الصرف شرح المفصل المراد بيان استعمال هذه الافعال مع قلتها افعال القلوب واستعمال ظننت وعلمت ورأيت ووجدت
بالمعانى التى ذكرت لا يخرجها من كونها افعال القلوب بخلاف المعانى التى يكون هذه الافعال لازمة بالنظر اليها فان استعمالها
بتلك المعانى يخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى وانت خبير بان عدم الاخراج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعدية
الى مفعول واحد مشكل لان فعل القلب عبارة عن فعل يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول واذا تعدى الى واحد كيف لا يخرج
عن حقيقته ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه كما لا يخفى الا ان يقال المعنى على التقدير واحد بالافادة على ما ذكره الشيخ الرضى حيث قال انما
لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرق معنوى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما عرفت ان زيدا قائم لا واحد الا ان عرفت لا ينصب
جزئى الاسمية كما ينصبهما علمت لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون آخر
قوله قريبة من معنى العلم لما انه صفة جمع وفى بعض النسخ قريب بالتذكير وهو مبنى على تاويل المعانى بالجمع قوله استغنيت آه قيل
عليه شعر على ترتيب اللف فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استغنيت ووجدت المشتق من الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت
ووجدت المشتق من الوجد بفتح الواو بمعنى حزنت قوله لانها اى المعانى المذكورة ليس كل واحد منها بمعنى العلم والظن الباء زائدة فى خبر ليس
اى ليس معنى منها بمعنى العلم والظن كما قال قدس سره والوهم نوع من الظن وهو العلم بنفس الشيء وقال اى باعتبار دلالتها فلا
يرد ما قيل ان كان الضمير راجعا الى المعانى المذكورة فالصواب ان يقال لانها ليست قريبة من العلم والظن قوله لانها لا تتم بمرفوعها
اى لا تصير كلاما تاما يصح السكوت عليه بمجرد ذكر اسمها الذى هو فاعلها بل يحتاج الى الخبر الذى يسند الى الاسم فليس كان واخواتها
مع الاسم كلاما يصح السكوت عليه بل يحتاج الى المسند والمعنى من الاحتياج وعدم الاحتياج الى المسند او المسند اليه وعدم كمال
الافعال التامة فانها تامة بفاعلها لا تحتاج الى المسند او المسند اليه وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث
ومنها قيل وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها من غير الزمان حتى وفيه ان وجه التسمية
ليس هذا الاطلاق بل هو ليلان لا وجه فلا يلزم المراد ما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول قيل ولك ان تقول سميت بالنقصان

عدد بابالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها قيل وفيه ان افعال القلوب التقص عدد امن هذه الافعال وافعال المدح والذم انتقص منها وفعلا التعجب من كل مع انهم لايسمون شيئا منها ناقصة انتهى اقول هذا وان ورد على القائل الموجه لانه قد اورد مثل هذا على من قال لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الا انه ليس بوارد في الحقيقة على ما مرآنفا ثم القول بنقصان الافعال الناقصة عن الحدث مبنى على قول من قال ان الافعال الناقصة لاتدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره في حواشي شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صريح في ان الافعال الناقصة لاتدل على حدث يكون مسندا الى الفاعل ويصح السكوت عليه وبهو لانه لايفيد المخاطب فائدة تامة قولنا زيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواته واليه يشير قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة الى حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد يعرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس وبعت واشتريت وعلى هذا لايصح على الاطلاق قول النحاة الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولهذا قال سيد المحققين سند المدققين نظر النحاة فيهما من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انها تشارك ما عداها من الافعال التامة في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا والمنطقيون لما وجدوا ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها ادرجوها في الادوات وما ذكره الشيخ الرضي في شرح الكافية من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر حيث قال ليس بشئ لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل وكانك قلت حصل شئ ثم قلت القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل بان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لايدل على ان كان يدل على حدث مسند يصح السكوت عليه فتأمل **قال** تقرير الفاعل اي جعله وتثبيته على صفة **قوله** اي العمدة اشارة الى دفع ما قيل المتبادر من قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لا انه جزئه فيلزم ان يكون التقرير تمام الموضوع له لهذه الافعال مع انه ليس كذلك لدخول الزمان في الموضوع له لهذه الافعال ان قلت الزمان جزء الموضوع له كما ان التقرير ايضا كذلك فكيف يكون التقرير عمدة قلت لان التقرير اصل ومظروف والزمان قيد وظرف له فالزمان وان كان جزء الموضوع له الا انه اعتبر جزء لما انه ظرف له فاندفع ما قيل ليت شعري ما اراد بالعمدة وما الفرق بين جزء وجزء **قوله** ولا يشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة اي خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه عبر عنه بالتقرير لكونه عمدة فكان الموضوع له فسقط ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والتامة فهو غير نافع وانما النافع دخول الصفة فيما وضعت له الافعال التامة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عمدة فيما وضعت له الافعال الناقصة وكون كل واحد من التقرير والصفة عمدة فيما وضعت له الافعال التامة **قوله** لان ذلك التقرير اي الجعل والتثبيت نسبة اضافية كالتخليق بين الخالق والمخلوق فظهر ان ما قيل فيه ان النسبة هي ثبوت الصفة للفاعل والتقرير ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر فهو صفة المتكلم وان كان مصدرا مبنيا للمفعول فهو صفة الفاعل واياما كان فهو ليس نفس ثبوت الصفة للفاعل فارادة ثبوت الصفة

للفاعل ومسامحة لا تليق بمقام التعريف ومثل ذلك لا يصح اضافته الى الفاعل وجعل على صيغته التعميم الا ان يقال النسبة الى الزمان
بمجموع تقرير الفاعل على صيغته لا بالتعريف فحسب فليس من شيئين **قوله** ليخرج عن الحد الافعال الناقصة تفريع على قوله ولا شك على ما عرفت
قوله كل من الصيغة والتقرير عمدة فيها بيقين لا يريد كونهما عمدتين كونهما اصلين ومظروفان مع الزمان وان كان جزءا لانه قيد لا مستقل
ركن بمجرد الدخول في الموضوع له الستر لكونه عمدة فيها وضع ركن الزمان فيه عمدة في بعض الافعال وقوله كل من الصيغة والتقرير عمدة
شيئان الصيغة والتقرير ليس تمام الموضوع للافعال التامة بل هما عمدتان فيه والجزء الثالث غير عمدة الزمان **قوله** قدس سره انما
موضوعة لصيغة وتقرير الفاعل عليها معناه ان التقرير والصيغة عمدتان في موضوع له الا انها الموضوع له **قوله** وتحقق الموضوع له جزء
آخر للفعل المذكور مقابل لقوله اي العمدة فيها وضعت له وحصل الجواب ان الموضوع له ما صدق عليه تقرير الفاعل على صيغة من الجزئيات
ولكل جزئي منها فيه تقرير الفاعل مع الزمان وفي بعضها مع التقرير الزمان الاستقبال والدوام وغيرها مما يدل عليه بعض الافعال مع خواصها
الى قوله العمدة **قوله** بالنسبة الى وضعها اي بالنسبة الى لفظها اي وذلك اللفظ موضوع له اي للذلك الجزئي **قوله** ولا يبعد جواب ثالث
الايراد **قوله** ولا شك ان الغرض اي الغرض الاصلي المعتبر في التعريف الزمان كما كان خارجا الا انه ليس ما يتلى لما اعتبر فيه التقرير او الحصر
معناه **قوله** ولا حاجة الى قيد لمثله كما قال الشيخ الرضي حيث قال ينبغي ان يقيد بصيغة فلا تقول على صيغة غير مصدر فتدخل فيه في ضربا
ايضا صيغة الضرب وكذا في الافعال التامة قال سيد المحققين وسند المدققين في حواشي المطول زاد في التوضيح قيدا لصيغة
فقال على صيغة غير مصدر وذلك الفعل احترازا من الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صيغة هي مصدرها ولا حاجة الى هذا القيد
لان المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له والافعال التامة موضوعة لصيغة وتقرير الفاعل عليها معا
والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صيغة فيكون الصيغة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها دون التامة حتى يحتمل
ما ذكره قدس سره انه لا حاجة الى اعتبار قيد ذكره الشيخ الرضي احترازا عن الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير دون الصيغة فلا يدخل
فيها الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير والصيغة فظاهر ان ما ذكره المولى المحشي عصام الملة والدين كما اشار الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد
خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة وكذا ذكره المولى المحشي عصام الدين كما اشار الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صيغة
مدلولها الى قيد ذكره الرضي حيث قال الى صيغة غير مصدرها ولا شك ان اعتبار كل منها اعتبار قيد لا بد في التعريف ودعوى تبادره من العبارة ممنوعة
ليس على ما ينبغي لنسبتها اليه قدس سره ما هو بري منه **قوله** ثم التسمية بهذا الاسم اي تسميته بهذه التسمية تامة **قوله** وقوله اي قول الخوارج اول
من قال ذلك الخوارج قالوا للابن عباس رضي الله تعالى عنه حيث جاء اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه **قوله** وفيها نظر لما تقدم
من الفرار وقيل بسبب والعرف كلاهما بالكسر الغنى من جهة معناه وعدم التجربة والمعنى يا فارت غلطنا عاجلك اي بلا تجربة غافلين كما تريدنا
وبه المعنى قوله اي لم يكن منه على قدر ما يحتاج اليه **قوله** قال الاندلسي لا يجي وتا وقال الشيخ الرضي كل ما طرد جنسهم وقال المصنف واعاد ابو
طرد جاء في شعر فقد جاء التفريغ من قبل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان المراد في الحال كونه تغير من هذا المعنى وقولي اما قعد فلا يطرد ان
قلنا باطراده فانه يطرد في مثل الموضع الذي يستعمل فيه والمعنى قول الاعرابي فلا يقال قعد كانها المعنى صار بل يقال قعد كانه
سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة **قوله** خلافا للفراء يحتمل ان يكون خلاف الفراء في تمثيلها او في قياسها **قوله** لا لكونه من المبتدا او الخبر
لا فائدة في الوصف في الجملة الاسمية لا يكون الا مبتدأ او خبرا والوصف الكاشف انما يكون اذا كان في ماهية الموصوف خفاء الحاجة

٣١٧

نحو اقائم زيد وما قائم زيد اسمية اذ الكلام لا بد فيه من الاسناد الاصلي وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الخبر الى المبتدا وكونهما كلامين والاسناد فيهما اصليا مبني على تاويل اسم الفاعل بالفعل فقبل التاويل ليستا جملتين اسميتين وبعده فعليتين وقيل كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية من مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل انتهى فتامل قوله يعني الاثر المترتب عليه اشارة الى ان الحكم بمعنى الاثر واضافته الى المعنى لامية ففيه رد على القول بان الحكم مستدرك حتى جعل اضافته اليه بيانية قوله لكونه فاعلا هذا على وفق قوله لتقرير الفاعل على صفته والظاهر انه ليس بفاعل اذ الفاعل ما يسند اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنه سموه فاعلا على القلة قوله كائنتا اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لقوله ناقصة ولو جعل حالا عنه لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوتا ماضيا اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لمفعول مطلق محذوف وقوله اي كائنا في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لزمان مقدر متعلق بقوله كائنا او بيان لحاصل المعنى قوله لا على ابو قسم منه اي ليس قوله بمعنى صار معطوفا على قوله ناقصة الذي هو اي قوله بمعنى صار قسم منه اي من قوله ناقصة لانه لو كان معطوفا عليه للزم ان يكون قوله بمعنى صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك ويحتمل ان يرجع قوله هو الى قوله لثبوت خبرها لاسمها بل على كون الامرين قسمين لقوله ناقصة قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصة لمعنيين احدهما ثبوت خبرها لاسمها والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قوله بتيهاء اي كنا في تيهاء بفتح التاء المفازة التي تحير فيها السالك ولا يهتدي وقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلاء والمطي بفتح الميم وكسر الطاء المهملة وتشديد الياء جمع مطية وهي المركب في سرعة سيرها كانها شبيهة بالقطا والقطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران يقال له بالفارسية سنگ خوارک الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض وارتفع درشت وكان اضافة القطا اليه لانها تعيش وترعى فيه او لانها اسرع طيرانا من قطا غيرها الفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المهملة وهو ولد الطير والبيوض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى ان المطي في غاية السرعة وكمال العدو حيث يشبه بالقطا التي صارت بيوضها فراخا وهي تكون ح اشد طيرانا حرصا على الفراخ واهتماما باطعامها خصوصا اذا كانت في ارض لا ماء فيها ولا كلاء قوله فان بيوضها لم يكن فراخا دليل على ان كان بمعنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان لثبوت خبره لاسمه في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي والامر ليس كذلك اذ البيوض لم يثبت لها الفراخ اصلا بل صارت فراخا بعد ما لم تكن واما ما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيوض ففيه انه لا يخلو عن خلل وليس تامة لانه يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو محال وليس زائدة لنصب فراخا قوله ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان وان كان ناقصة الا انه ليس لثبوت خبرها لاسمها ولا بمعنى صار فلذلك ذكره عليحدة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكر فما قيل غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله ليس على ما ينبغي قوله والجملة الواقعة بعدها خبر قال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت للقصة ثم فسرت القصة بالجملة قال الشيخ الاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واولى

مفتقر الى ثمنه قوله اوامة بفتح الهمزة او بكسرها من بات يبيت ويبات بياتا كان اى كان الشان قوله بشامتة اى احد بشامة لشى
فتح بالوقوع في الشماتة المعنى بالتبيت العدو قوله آخر اى رجل آخر من بني تميم فاصل من بنات ابنة قوله كانت الكاملة اى ثبتت حتى
والقصد كان اى ثابتة كن ثابت فيكون بتثبيت ويحتمل ان يكون المعنى كن جزء فيكون اى فيكون جزءا قوله الذى كلمه على المعنى
اذ لو كان اى على المعنى ما كان لاستبعاد قوم مريم معنى استخبرها عن تكليمه اياه معنى مع ان اتيانها به بعد الفراغ عن الولادة
عند القدوم ولما استبعدوا اياها عند مشاهدتهم اياه واشارة مريم رضى الله تعالى عنها الى عيسى ثم قولهم لها بهمته كيف نكلم من كان في المهد
صبيا اى انا في الحال لظاهر المعنى ان يكون المعنى على المعنى قال الشيخ الرضى غير مفيدة كما في قالا فانه اخبره وقال كان تامة وغير مفيدة الشئ
الا نقض التاكيد وهذا معنى زيادة في كلام العرب نحو قد مس ذلك زائدة للتحسين بمنطق ليس على ما ينبغى وعلى ما يناسب ما لى
من الضمير المستكن في الظرف العائد الى من قال الشيخ الرضى اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعنى غير العاملة فاقضمان الا ان يعيدة
يكون باللوازم والاصول فالمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها التصدر وتقيمان في الحشو كثيرا او في الآخر على راى نحو جعفر طيب
كان لا تزاد ولا تجرد الا ناقصة بخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان قوله استيفاء لجميع ما ذكرنا ثلثة ذكر بعد الوقوع
فلا يلزم لعثرة لها فلا يرد ما قيل في اليه معنى الاستيفاء الاستعمالات في اخواتها ايضا مع انه لم يستوفه قوله وبجئ صيار قال الشيخ الرضى
من الاوقات صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع ولها استعمال وتحول فانه كان في الاصل بمعنى انتقل ومكان
حتى جميعها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما بعده بحرف الى نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان تتحمس اذا جعلها
... في ذلك الفعل المعيركان كان بعد ان لم يكن فتعملها في الصيغة لعبد مصير او تمامها ناقصة بمعنى صير تامة قال امهها اذ معنى
... كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفا علها حين كانت تامة هو المرتفع بها فانه الراجع
والمنتقل ويجوز استعمال صار وما بمعناها تامة على الاصل نحو صرنا الى الحسنى قوله فيا لك من ليل كان نجومه قيل ان نعمى اسم جمعه
نعير نحو من راجع اليها الارادة المتعددة بالمصدر ويجعل الهوسا وتشدد الجمع ولكان واحد التعدد والخبر وقيل النعمى جمع النعيم بمعنى النعمة
الجرى جمع جسم قوله المدلول عليها بموادها وهى الصباح والمساء والضحى قوله لاتصورها اى ليس الصبح وهى الضحى لا قران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وصيغها والوقت الذى يدل عليه صيغها هو الزمان الماضى قيل انما خص الاوقات بمادة
لان المقصود تخصيص هذه الافعال الثلثة ونصاريها من المضارع والامر وغيرها ولم يوجد في غيرها من الافعال الناقصة وباهو
الا الاوقات المدلول عليها بالمواد بخلاف المدلول عليها بصورها وصيغها فانها توجد في سائر الافعال الناقصة ولم توجد في غير الماضى
والمضارع والامر وفيه انه لو كان المقصود ذلك لكان المناسب في بيان التخصيص به وسائر القصار اليه من المضارع والامر لم
توجد في سائر الافعال الناقصة ليكون البيان على نسق واحد وعلى هذا فالمناسب ان يحمل الاوقات على ما يعم المدلول عليه بموادها
والمدلول عليه بصورها وصيغها قال الشيخ الرضى هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة فالناقصة لمعنيين احدهما معنى مطلقا من غير
اعتبار الازمنة التى يدل عليه تركيب الفعل اعنى الصبح والمساء والضحى بل اعتبار الزمان الذى يدل صيغة الفعل عليه اعنى الماضى والحال
والاستقبال وهذا المعنى كان في الصبح وكان في المساء او كان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعنى مصدر الخبر معناها
الى الاسم بزمان الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته معنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح

فی الزمان الماضی ومعنی یصبح قائما ان قیامه مقترن بالصبح فی الحال والاستقبال انتهی ولایخفی علیک ان ماذکره الشارح قدس سره فالمثال الاول یدل علی اقتران مضمون الجملة وهو قیام زید بوقت الصباح وعلی هذا القیاس المثالان الاخیران لاینطبق علی شئ من المعنیین الذین ذکرهما الشیخ الرضی فهذه الثلثة اذا کانت ناقصة قوله فی جمیع نهاره وتقترن ایضا بزمانه المدلول علیه بالصیغة ای الماضی والاستقبال قال الشیخ الرضی قالوا لم یستعمل ظل الا ناقصة قال ابن مالک تکون تامة بمعنی طال او دام والعهدة علیه قوله جمیع لیله وتقترن ایضا بزمان الماضی قوله وبمعنی صار قال الشیخ الرضی وقد جاء ظل ناقصة بمعنی صار مجردا عن الزمان الماضی المدلول علیه بترکیبه قال الله تعالی ظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنی صار ففیه نظر قوله ولذلک ای لکون مجیئهما تامتین فی غایة القلة قوله وفصلهما لان الجمع بینهما وبین الافعال الثلثة فی الامور الثلثة غیر صحیح لعدم الشرکة فی المجئ تامة فوجب الفصل بهذا الاعتبار وله طریقان فاختار احدهما قوله وآض وعاد وغدا وراح قال فی العباب کان الاصل فی هذه الملحقات ان تستعمل تامة متعدیة الی مصدر جزءا ثم ضمن کلها معنی صار قوله وکان الوجه فی ذلک انها من الملحقات نکتة ذکرت بعد الوقوع فلا یرد ان هذا الوجه یستدعی عدم ذکرها فی مقام الاجمال ایضا قوله سمی اسمها فاعلا آه قیل محل هذا التنبیه هو قوله ما وضع لتقریر الفاعل علی صفة لتقدمه ان قلت للتنبیه فی هذا المقام رجحان لان الفاعل آه بمضاف الی هذه الافعال ففیه تصریح بان المراد استمرار جزءا لفاعلها بخلاف قوله لتقریر الفاعل علی صفة فانه لاتصریح فیه بان الفاعل فاعل الافعال فظهر وجه تاخیر التنبیه الی هذا المقام قلت بل هو نص ایضا فی ان الفاعل فاعل الافعال لسبقة الذهن الیه لشهرة کون الافعال الناقصة لتقریر فاعلها علی صفة ولم یذهب الوهم الی ان المراد فاعل الصفة فلیس هذا الاحتمال قادحا فی النص بل لیس باحتمال اصلا قوله استمر امارته قبلها واستاهل بها وهو وقت البلوغ الذی یمکن قیامه بها فیه لاقبل ذلک کذا ذکره الشیخ الرضی قوله واعتبار الصلاحیة قیل الصواب ان یقال واما اعتبار الصلاحیة والقابلیة فمعلوم قطعا فلا یلزم ذکرها بلا اخت انتهی هذا انما یرد لو کان ما تفصیلیة وهو موهم کیف ویجوز ان یکون للاستیناف کما فی اوائل الکتب قوله ویلزمها النفی انکانت ماضیة فبما ولم ولما فی الدعاء وانکانت مضارعة فبما ولا ولن قوله وتقدیر الزمان قبل المصادر کثیر شائع نحو آتیک خفوق النجم ای زمان خفوقه وما دام فانکان مشهورا فی تقدیر الزمان الا ان وجه تقدیره ان ما مصدریة والفعل بعده بتاویل المصدر ومعلوم ان المصدر المضاف الی مصدر الخبر المضاف الی الاسم لایرتبط بدون تقدیر الزمان فما دام اشتهر فی تقدیر الزمان بهذه الواسطة وصار علما له بهذا السبب فاندفع ما قیل لک سند وجه عنه لان ما دام صار علما فی تقدیر الزمان معه حتی تتبع ذکر الزمان معه ولیس الامر بهذه المثابة فی شئ من المصادر قوله واذا قدر الزمان قبله وصلح لسبب تقدیره ان یرتبط بما قبله فلابد من حصول کلام یفید فائدة تامة بخلاف ما لم یقدر الزمان فانه لم یصلح لان یرتبط بما قبله وانکان غیر تام فلابد ههنا من احتیاج کلام لیفید فائدة تامة الا انه لایعتبر ما لم یقدر بما یرتبط به بما قبله فاندفع ما قیل قوله واذا قدر الزمان قبله مشعر بانه لو لم یقدر الزمان قبله لم یجب هناک حصول کلام یفید فائدة تامة وظاهر انه لیس کذلک لظهور ان المصدر المضاف الی الجملة ای الی مضمونها لیس کلاما مستقلا بالافادة قوله فما دام لم یشفع ما دام باجلس ولم یحصل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة يشير الى ان الكلام المفيد هو مجموع اجلس وما دام لا اجلس وحده مع انه ليس كذلك اذ المفيد للفائدة التامة هو اجلس وما دام تفصلة ظرف له يدل عليه قوله احتاج الى وجوده كلام مستقل بالافادة لا تذكر مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة اعلم انه وقع في بعض النسخ فما دام لم يشفع ما دام با جلس لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة فقوله كلام فاعل لم يحصل وقوله يفيد صفة كلام وضمير يعود اليه والمعنى ان ما دام ما لم يضم السياق آخر لم يحصل من مجموع ما دام واسمه وخبره كلام يفيد فائدة تامة وفيه ان هذا مستغنى عنه بقوله احتاج الى وجوده كلام مستقل بالافادة وليس المراد من المجموع ما دام وكلام آخر لان الكلام على حده انضم اليه كلام آخر وفي بعضها فما دام لم يشفع ما دام با جلس فلم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة فقوله ولم يحصل عطف على قوله لم يشفع وقوله لا يفيد فيه ضمير يعود الى ما دام وهذا مستغنى عنه قوله فما دام فعل الناقصة وما دام اسمه ولم يشفع خبره وهو ظرف لقوله لم يحصل على الاول ولقوله لا يفيد على الثاني قوله وهذا هو مذهب الجمهور قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا فقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال المرتضى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل قال الاندلسي واحسب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به قوله اذ ليس فيها الظاهر فيه لان الضمير راجع الى تقديم اخبارها على اسمائها قوله لنفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فيكون امكانا خاصا مقابلا للواجب والممتنع وتقديم الخبر قد يجب الموجب وقد يمتنع بمانع وعلى هذا ينبغي ان يقيد الا ان يقال الموجب والمانع في حكم الاستثناء قوله نحو كان مالك ما المثال ليس من قبيل تقديم الخبر على الاسم قوله نحو صار عدوي صديقي انما وجب التاخير لئلا يلتبس بالاسم قوله نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فيكون امكانا عاما مقيدا بجانب الوجود فيشمل الواجب ويقابل الممتنع قوله ومعناه ايضا نفي الضرورة عن جانب العدم فقط قوله يجوز ان يكون التقديم قوله كالمثال المذكور وهو كان مالك وعلى هذا ينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذ لم يمنع مانع من التقديم الا ان يقال المراد مستثناة ثم لا يخفى ان قول المصنف يجوز تقديم اخبارها قضية موجبة فيكون الامكان جهة للقضية الموجبة ولذا حمل قدس سره الامكان على الامكان الخاص والامكان العام المقيد بجانب الوجود والامكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن ان يكون الامكان جهة للقضية الموجبة ولم يحمله على الامكان العام المقيد بجانب العدم لانه عبارة عن امكان عام يكون جهة للقضية السالبة والقضية المذكورة في المتن موجبة فظهر ان ما قيل انه يحتمل احتمالا آخر وهو ان يراد بالامكان العام المقيد بجانب العدم المقابل للوجوب الشامل للامتناع المفسر بسلب الضرورة عن جانب الوجود فقط ومعنى ان التقديم لا يقتضي وجوبه ولا منع يكون التقديم واجبا ولا جائزا بالمعنى المذكور ليس على ما ينبغي ثم اعلم انه يحتاج الى التقييد الذي ذكره الشارح قدس سره وسواء كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار او الافعال الناقصة لانه لا يلزم على التقديرين جواز تقديم جميع الاخبار لا يخفى على ذوي الابصار اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جواز التقديم اخبار جميع الافعال الناقصة لا يتصور الا اذا جاز تقديم جميع الاخبار فاندفع ما قيل يمكن ان يقال ان منشأ السؤال انما يرد لو كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار ليفيد شمول الاخبار واما اذا كان راجعا الى الافعال فلا اذ لا يخفى على الفطن المتامل قوله اي الافعال الناقصة سياق الكلام وان كان يقتضي رجوع الضمير الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لكون الباب معقودا لبيان احوال الافعال وظاهر قول المصنف وهو من كان الى راح انما

يقتضي ذلك وقوله وقسم لا يجوز واخواته يقتضي صرفه الى الاخبار لان الجواز وعدمه صفة للتقديم وهو يوصف به الخبر ايضا وصفا للشيء
بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات بخلاف وصف الفعل فانه يكون وصفا للشيء بصفة ما يتعلق به بالواسطة الا ان الشارح قدس
سره لم يلتفت اليه لكان الرجحان للاول لوجوه لم يقتضيين فاندفع ما قيل لا يخفى انه وان اقتضى ظاهر القول المذكور صرف الضمير
الى الافعال لكن ظاهر قوله وقسم يجوز واخواته يقتضي صرفه الى الاخبار لان الظاهر ان ضمير يجوز واخواته راجع الى القسم ولما لم يجز
به من تحمل التجوز بجعله من قبيل وصف الشيء بصفة ما يتعلق به وهو التقديم ولا شك ان التقديم متعلق بالاخبار اولا و
بالذات وبالافعال بواسطة الاخبار ومن البين ان وصف الشيء بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات اقرب من وصفه بصفة ما يتعلق
به ثانيا وبالعرض انتهى ثم انه على تقدير رجوع ضميره الى الافعال ضمير يجوز راجع الى القسم بحذف المضافين على ما اشار اليه
الشارح قدس سره وقسم يجوز تقديم اخبارها عليها الا ان المناسب لتذكير ضمير يجوز ان يقال تقديم اخباره قوله وجواز التقديم
المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها الخ انه سهو كما قيل قوله فلا امتناع لتقدم معمول المصدر على نفس المصدر لانه عند العمل
مأول بان مع الفعل وان موصول حرفي لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه قوله وفيه خلاف نافيا لابن كيسان كان ظاهر العبارة
ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافا وهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يخالف من لم يجوز التقديم خلافا لابن كيسان
فيكون المعنى ان من لم يجوز التقديم مخالف لابن كيسان مع انه ليس كذلك اذ قول من لم يجوز هو الاصل فيكون المخالف هو
ابن كيسان واليه اشار الشارح قدس سره فجعل يخالف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم مفعول ما لم يسم فاعله وقوله نائبا
متعلق لابن كيسان وعلى هذا فالمخالف هو ابن كيسان قوله وبهذا اندفع ما قيل اي بقوله وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة او بقوله فالافتعال لمشاركة التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا اندفع لان ما ذكره يدل
على ان الاختلاف لا بد فيه من قوة المتخاصمين والمختلفين فلا يصح جعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لعدم القوة
لان من لم يجوز هو الجمهور والمجوز واحد وهو ابن كيسان قوله منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء وحاصل
ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه قرب الحصول وتوقفه له لا باعتبار نفس الامر وتيقنه بذلك فهو رجاء القرب
وانتظاره لا القرب يقينا وانتظار القرب وتوقفه لا ينافي حصول الخبر للاسم بعد مدة مديدة وفيه رد لما ذكره الرضي ان عسى
ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة
لقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع لي وان قول المصنف لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا
فيه فيه ضبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك
يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء خبره او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل
لرجاء دنو الخبر قوله بالتعدي والمباشرة لما يفضي اليه اي يوصل الى الخبر فالشروع انما هو في الموصل الى الخبر لا في الخبر وسمي
الشروع في الموصل الى الخبر شروعا في الخبر مسامحة واعطاء للموصل الى الشيء حكم ذلك الشيء وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي في عدم
طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظرا لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول
اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب ودنا من زيد الا بقبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة قوله في محل النصب

بالخبرية استدلالا بالمثل الشاذ ونحو عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبرا وقيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه قوله مضاف قال الشيخ الرضي والتقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه نظر لان الزائد لا يلزم الا بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اما لا ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد فكاد من طول البلى ان يمصحا في الصحاح مصح الشيء مصوحا اي ذهب وقطع قوله وليس بخبر حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله والتقدير المضاف تكلف لما عرفت قوله فذلك اي كون المضارع مع ان شبيها بالمفعول قوله فهو شبيه بالمفعول لان عسى في هذا الاستعمال كالفعل المتعدي قوله قال الشارح الرضي واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان وقال بعضهم عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونهما حرفا فاعلية لقوة الدلالة وبذلك قلة وقال بعضهم عسى في كون المصدر مع بقاء معموله فظاهر ما قيل يرده نحو عسيت صائما ليس على ما ينبغي قوله وفيه احتمال آخر قال الشيخ الرضي من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع تقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو صريح في ان ان يخرج في عسى ان يخرج زيد يحتمل ان يكون منصوبا وان يكون مرفوعا ويشير اليه قول الشارح قدس سره وان يخرج في محل النصب بالخبرية عسى فقوله قدس سره بان يذكر مرفوعه ليس على ما ينبغي وان زيد يجوز ان يكون اسم عسى وان يكون فاعل يخرج والظاهر ان هذا مبني على القول بجواز الالتباس كما قال صاحب المغني وادعاء امتناع الالتباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات وقال ابنه نحو خفت بالكسر وقلت بالضم اذ يحتمل الفعل الفاعل والمفعول والافلات في ان نحو قمار يحتمل لهما ونحو مختار يحتمل لهما وكذا يشير اليه تجويزه التنازع في عسى ان يخرج زيد فالقيل على قول الشارح وفيه احتمال آخر ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بالفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان وفيه ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فالقيل ليس على ما ينبغي لانه ان اريد بما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر اصلا في هذا التركيب فهو في حيز المنع كيف وقد جوز كونه فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان حاز تلبس اسم عسى بفاعل الخبر ثم المراد من جواز كون زيد اسما او فاعلا الجواز من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان والملازمة الشائعة اليها بقوله لو كان كذلك ممنوعة كيف والحذف انما يجوز اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه يحتمل لكونه اسما وفاعلا فلو حذف لا يحتمل كونه فاعلا وقوله قدس سره دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قوله قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج اذ لا يحتمل الا بشابه المنتفي فلا يرد ما قيل هذا واضح على التقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما في الاستعمال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال انما يمكن ان يقال لعله اراد بالمشابهة المشابهة في الصورة دون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

في الصورة مستغنية على جميع التقادير قوله تحيرت انت قوله لعلك اي لكونك عالما باشراقه بكونه قريبا على الحصول للفاضل وذلك انما هو في صورة الاثبات دون النفي وذلك نظر لايشتبه على احد فلا يرد ما قيل للايظفر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون قوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح قوله وقيل نفيه آه قال الشيخ الرضي قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم اثبت الكود والي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا قريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لايكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كاد يقوم اثبات فهو من افحش غلط وكيف يكون نفي الشئ اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك من انتفاء الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجئ مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا انتفاء كاد ولا تنافي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين انتفاء الشئ وثبوته في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيده لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وان لم يثبت قرينة هكذا الخرمات زيد وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يريها وقوله اذا غير النائي البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات انتهى كلامه قوله هي الشبهة اي الموقعة في الشبهة والباعثة على القول بان نفي كاد اثباته وبالجملة ان الاثبات جاء وحصل من قرينة خارجة لا من كاد فلم يتفطن من قال ان نفيه اثبات ان الاثبات حصل من امر خارج ورأى ان المراد الاثبات وان كان كاد منفيا فقال ان نفيه اثبات قوله ولتسليمه عطف على فلتخطئته الشعراء اي بتسليم ذي الرمة تخطئة الشعراء وقبوله وتغييره بالجر عطف على تسليمه او تخطئة الشعراء اي تغيير ذي الرمة قوله سيدلا لقوله لم ابد قوله ان قوله اي بان قوله وحذف حرف الجر عن ان مع ان قياس قوله يدل على ثبوت الذبح فاثبات الفعل مفهوم من فذبحوها لا من كادوا يفعلون ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر قوله فلتخطئة الاولى تخطئة لبعض الفصحاء قوله وذا الرمة عطف على مخطئ ذي الرمة حيث قال اصابت بديهة واخطأت روية قال م في المستقبل قيل الاولى وفي المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال انتهى او لان الحال عبارة عن اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل فذكرهما ذكرها قوله وما يشتق منه القول بان المشتقات مشتقة من المصدر لاينافي القول بان المضارع مشتق من الماضي والامر واسم الفاعل والمفعول مشتقة من المضارع على ما دل عليه قول اهل الصرف المضارع ما يزيد على اوله احدى الزوائد الاربع والامر ماخوذ من المضارع المخاطب لانه يجوز ان يراد اعم من ان يكون بواسطة او بغير واسطة وكون المراد ما يكون بغير واسطة في خير المنع كيف وقد قالوا يكون المضارع مشتقا من الماضي والامر وغيره من المضارع فلا يرد ما قيل قوله وما يشتق منه لا دخال المضارع لكن انما يتم على مذهب الكوفي من ان المشتق منه هو الماضي واما على مذهب البصريين من ان المشتق

٣٢٣

منه للصدر فلذا قوله حين اراد اى الشاعر بالنفى الداخل على كاد ما اشعار قرب سبيس السوى عن البراث للاخبات الان نفى ثبت من الفعل ابلغ فى اشعار ذلك الفعل من نفى الفعل بنفسه يدل عليه قول من قال اصابته بديهته واخطأت رويته فلا يرد ما
الاصوب ان يقال انتفاء [illegible]
نفى القرب من الخبر فلا يرد
الايسير يعنى المدخول الالنفى الخبر واثبات الخبر شيئان قوله فالنفى متفرع على قوله حين اراد فلا يرد ما قيل ان اراد التشبيه فى افادة نفى فعل آخر فالتفريع تم كيف وان نفى سائر الافعال لا يفيد نفى فعل آخر بل انما يفيد نفى مدلولاتها وان اراد التشبيه فى افادة نفى مدلولاتها فالتفريع مسلم لكن النزاع فيه لان من قال ان نفى كاد فى المستقبل للاثبات لم ينكر افادته نفى مدلوله وانما ينكر افادته نفى الخبر بمعنى افادته اثبات الخبر قوله لخبره وذلك اى الخبر دكون النفى فى المستقبل كالافعال قوله نظرا الاولى وهو كون النفى فى الماضى للاثبات قوله وقد عرفت وجه القدح فيه اى فى ثبوت دعواه اولى دعواه بالتاء مثل بالشئ قوله فى تمسكه عليها اى فى تمسك القائل على الدعوى فالقدح فى الدعوى عبارة عن القدح فى الدليل الذى اقيم عليها قوله فتارة تستعمل استعمال عسى ويشير الى ان وجه تشبيه بعسى وكاد فى الاستعمال كون خبره مستعملا بان وتارة بدونه فما قيل متجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا ليس على ما ينبغى لانه لا مجال لهذا الايهام مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف للجنس فاذا كان التعريف للجنس فلا فائدة فى ايراد التثنية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فيختار صيغة الجمع لذلك او القصد الى ان صيغته نوعان فيختار التثنية لذلك قوله الينا اى كما ان التعريف باعتبار الجنس المفهوم من صريح المفرد قوله قاتله الله من شاعر النعيم مبهم ومن شاعر بيان له كقولك عز من قائل وهذا التعجب من حسن الشعر وفى الاساس تقول قاتله الله ما اشعره على جهة المدح قوله ولا شل الشلل اليبس فى اليد وهذا يقال لمن اجاد الرمى شلالا شل عشره اى اصابعه كذا نقل عنه قدس سره فى الحاشية وهذا التعجب من حسن الرمى قوله فانه اى كلوا حد من قاتله الله ولا شل عشره قوله الا ان هذه الافعال الصواب هذان الفعلان احكم انه وقع فى بعض النسخ هكذا الا انه وقع بجزمه لان الشيخ الرضى قد ذكر ثلثة افعال يختص بها الحد فقال الشارح كما كان لكن المذكور فى عبارته فعلان قوله فاثر اما وقع الاولى ترك الفاء قوله اى لفعل التعجب هذا هو الوجه لان المناسب بعد الفراغ من التعريف بيان حكم المعرف لا التعريف قوله اولما وضع لانشاء التعجب هذا وان كان ابعد معنى لكنه اقرب لفظا القرب المرجع قوله احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله هذا دفع لما يقال احدهما اى احد الصيغتين مبتدأ وما افعل خبره فيفيد ان ما افعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب افعل فيها افعل وانما قدر لفظ تركيب لان قوله ما افعل فاعل لتضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضافا الى ما افعل وفيه انه يلزم اضافة غير ظرف واية وذى الى الجملة فلا فائدة فى تقديره اذ هو تبديل اشكال باشكال الا ان يقدر قوله تركيب مثل ما فى قوله ما افعل بيانا له قوله للمبالغة والتاكيد اما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه مبالغة الفعل وتاكيده واما فعل التعجب فلانه لا تعجب منه الا اذا زاد وجاوز المعتاد ثم انه انما بنى فعل التعجب من كل ما بنى منه افعل التفضيل على الا

قال الشيخ الرضي ولا يبنى فعل التعجب الا مما وقع واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها ولهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي **قوله** مبناهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه لا بد ان يكون ذلك الفعل والاصل الشدة والغلبة **قوله** من خواص صيغتي التعجب بخلاف ما اذا كان التقديم والتاخير ممتنعا في الغير فان عدم التصرف بذلك لا يكون من خواص فعل التعجب كيف وانه ممتنع فيه وفي غيره وانما يكون من خواصه اذا كان جائزا في الغير ممتنعا فيه فبيان الخواص يوجب التقييد بما قيد به الشارح قدس سره ويمنع الاطلاق **قوله** واجيب بان ذكر التاخير آه قيل الجواب بان ليس بذاك والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يوخر ما بعدها المنع فعل التعجب عن هذا التصرف انتهى والحاصل ان الاستلزام انما هو اذا كان المراد تقديم شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ واما اذا كان تقديمه على شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر فلا وقد قال قدس سره في الحاشية واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر تم هذا الجواب انما هو عند من لم يقيد التقديم والتاخير بما قيد به الشارح قدس سره فلا يرد ما قيل عليه من ان عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما ليس من خواص فعل التعجب والكلام فيما هو من خواصه ولذا قيد التقديم والتاخير بالجائز في غيرهما وانت خبير بان هذا الجواب لا يمشي في احسن بزيد مع ان البيان يشملها حيث قال المصنف لا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير فلا بد ان يصار الى ما ذكره الشارح من الجوابين **قوله** الفصل بكلمة كان ان اراد الفصل بين العامل والمعمول على ما يقتضيه قوله قدس سره بين العامل والمعمول فالمثال المذكور لا يوافقه وان اراد الفصل بين ما وافعل على ما في الرضي فالسياق لا يوافقه **قوله** مثل ما كان احسن زيدا قال الشيخ الرضي وهي مزيدة وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انه كان في الماضي حسن واقع وان لم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان قبله واليه اشار قدس سره بقوله ومعناه آه **قوله** لانه اي التعجب يكون فيما خفي سببه واذا ظهر السبب بطل التعجب فهو له من باب شر اهر ذا ناب يعني المبتدأ النكرة في التعجب تخصص بما تخصص به المبتدأ في هذا التركيب والمبتدأ فيه تخصص بما تخصص به الفاعل لشبهه به او يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام هذا ما ذكره قدس سره في بحث المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد ان المبتدأ في التعجب تخصص بالوصف المقدر اي شئ عظيم سببه احسن زيدا كما تخصص المبتدأ بالوصف المقدر في شر اهر ذا ناب اي شر عظيم اهر ذا ناب **قوله** عند سيبويه والاخفش في احد قوليه **قوله** عند الاخفش في قوله الآخر **قوله** والخبر محذوف قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف الخبر وجوبا مع عدم سد ما يسد مسده بعيد وعلى ما ذهب اليه سيبويه ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر ولم يسمع مع ذلك مبتدأ **قوله** لانه كان مخففة من المثقلة واصله كانه قال الشيخ الرضي قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت **قوله** معناه الماضي قال الشيخ الرضي ضعف قول سيبويه بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وبان زيادة الباء في الفاعل قليل ومع المطرد زيادتها في المفعول **قوله** احسن اثبت بزيد على ان يكون الباء للتعدية والهمزة للصيرورة **قوله** او زيد عطف

علی یزید علی ان یکون لبیان المادة والغرة لتعدیة قوله المعنی صفة به رفع لما یقال جعله حسنا لیس فی وسع الذنب فکیف قال ای جعله

حسنا قوله صفته بالحسن ای کن واصفا له بالحسن کیف حال ای حال وعلی ای شئت اذ لیس فیه توهم افراط واسا وما شاء الله الجلیل

تحلیة بقوله فان فیه من جهات الحسن کل ما یمکن ان یکون فی شخص کل ما یمکن اسم ان وقوله من جهات الحسن بیان لکلمة

ما وفیه خبره والحاصل ان کل ما یکون یمکن الوجود بالامکان الذاتی فی ای شخص کان فهو موجود فی زید فکان المقول بلغ

فیه وسعة الضیق ولا ینتهی الی حد حتی یقف الواصف عنده بل الواصف وان اطرق فی وصفه الا انه بالقیاس الی ما فیه فی

ابتداء الوصف ونعم ما قیل ست وقد وجدت مکان القول ذا سعة به فان وجدت لسانا قائلا فقل به قوله نکرة موصوفة قیل لا

محلا لما تمیز به عن ما یحسن التقابل بین النکرة وبین ما قوله فنعما ای قیل ما کافة مهیأة لنعم وبئس للدخول علی الجملة کما قیل فی

قلما وطالما قوله موصولة قال الشیخ الرضی ویضعفه قلة وقوع الذی مصرحا به فاعل نعم وبئس ولزوم حذف الصلة بتمامها

فی فنعما هی قوله بمعنی الشیء قال الشیخ الرضی ویضعفه عدم مجیء ما بمعنی المعرفة التامة ای بمعنی الشیء فی غیر هذا الموضع قوله

فنا ای الفعل ما قوله هی ای المقصود بالمدح قوله مبتدأ قال ابن خروف لا یجوز ان یکون مبتدأ لتقدم الخبر لانه قول لم یخبر به الا سیبویه حکی الاندلسی عنه

عن سیبویه قوله ای مطابقة الفاعل آه بمعنی الفاعل یحتمل ان یکون فاعل المصدر او مفعوله ولما کان طلب المصدر للفاعل

لیس کطلب الفعل وللمفعول ای فیکثیر ولم یجد فاعل الفعل جعلناه الاول متعین کون المقدم فاعلا فی الفعل لیسبق الفاعل والمفعول قوله

حب اسامة حبیب کظرفا ای بما حبیبا فادغم کیزه قوله من الفعلیة الاولی من الفعل قوله فالراکب حال تفریع علی ما قبله تبع

فی بعض النسخ فان الراکب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فعل فیه مصادرة لان المدعی ان یرد فی المثال ان زید وهو تعیینه

ان الراکب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قوله لا بدله ای للحرف فی ذلک ای فی کونه مستقلا بالمفهومیة بحیث یصلح لان

یحکم علیه او به من انضمام امر آخر الیه ای الی الحرف وهذا صریح فی انه بعد انضمام امر آخر الیه یصیر مستقلا بالمفهومیة مع انه لیس

کذلک او بالانضمام یدل علی المعنی لا انه یصیر مستقلا بالمفهومیة قوله کل شیء فیه استنباط معنی الفعل بان یکون ذلک الشیء من

ترکیب الفعل او بان یقدر فیه الفعل او شبهه کالظرف والجار والمجرور او بان یفهم معنی الفعل من فحوی الکلام من غیر تصریح به وتقدیره قال

الشیخ الرضی ومن امثلة تعدی الحرف معنی الفعل قولهم این انت منی لان معنی این انت بعدت قوله الظرف والجار والمجرور نحو قولک

زید عندک او فی الدار لا کرامک فاللام فی لا کرامک تعدی الظرف الی اکرامک وهو فی الحقیقة معد للفعل المقدر او شبهه لان التقدیر

زید استقر او مستقر لکن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان یقال ان اللام معد للظرف وکذا فی یا زید فان یا قائم مقام

انادی قوله الشبیه بالفعل ای بوصله قوله وفی عدها من حروف الجر تسامح

وانما جعل الواو جارا باعتبار رب الذی یلاحقه ویلازمه قوله فالیه

التی یلیها وهی من قوله وعن الی قوله ومنذ قوله والثلثة وهی خلا وعدا وحاشا قال الشیخ الرضی توهم احد علی ان اسما وفعلا او

حرفا الا ان ما فی العداد ان یکون بین الکلمتین المتغیرتین فی النوع المتماثلتین فی اللفظ توافق وتجانس من حیث المعنی کتسامح

علی الحرفیة والاسمیة فی معنی العطف فلهذا لم یعد من فعلا الغیه مع انه یکون امر حتی ان لیس مکذا فی مع کونه من الموضع ومن

نفی ولی امر من ولی علی وکذا لم اعد الی آخر لم یجیء بمعنی النعمة کل ذلک لاحصاء فی اجتنبی قال والراجح انما یعدون فی العدد مع التشبه

٣٢٧

فی المعنی التساوی فی اصل الوضع و عملا اذا کان فعلا یکتب بالالف و اصله الواو بخلافه اذا کان اسما او حرفا و کذا من فی و لی
اصلها الا اصلها ایمین مواو فی واو لی قال الشیخ الرضی و فیما قال نظر لان علا الاسمیة یکتب الفا و اصله واو اتفاقا لکنه اذا
اضیف الی الضمیر ینقلب الالف یاء تشبیها العلی الحرفیة قال الرضی ثم اعترض المصنف علی نفسه و قال فحاشا و خلا و عدا الحرفیة
لا اصل لالفاتها بخلاف فعلیة و اجاب بانها لما تضمنت معنی الاستثناء اشتبهت الحرف فی عدم التصرف فصارت کانها
لا اصل لالفاتها قال الشیخ الرضی و هذا عذر بارد قوله لا اسم الجزء و هی الغایة لانها اسم لجزء من المسافة و هو الجزء الاخیر قوله
علی الکل و هو المسافة اذ لا معنی لابتداء النهایة او الابتداء ابتداء المسافة لا ابتداء النهایة اذ النهایة لا ینقسم حتی یوصف بالا بتداء
قوله اما من المکان آه قال الشیخ الرضی من للابتداء فی غیر الزمان عند البصریة سواء کان المجرور بها مکانا نحو سرت من البصرة او
غیره نحو هذا الکتاب من زید الی عمرو و اجاز الکوفیون استعمالها فی الزمان ایضا استدلالا بقوله تعالی اسس من اول یوم و قوله نودی
للصلوة من یوم الجمعة قال و انا لا اری فی الآیتین معنی الابتداء اذ المقصود من معنی الابتداء فی من ان یکون الفعل المتعدی
بمن الابتدائیة شیئا ممتدا کالسیر والمشی و نحوها و یکون المجرور بمن الشیء الذی منه ابتداء ذلک الفعل نحو سرت من البصرة او یکون
الفعل المتعدی بها اصلا للشیء الممتد نحو تبرأت من فلان الی فلان و کذا خرجت من الدار لان الخروج لیس شیئا ممتدا اذ یقال خرجت
من الدار اذا انفصل منها و لو باقل من خطوة و لیس النداء و التاسیس حدثین ممتدین و لا اصلین للمعنی الممتد بل هما حدثان واقعان
فیما بعد من و هذا معنی فی فمن فی الآیتین بمعنی فی و من فی الظروف کثیرا ما یقع بمعنی فی نحو جئت من قبل زید و من بعده و من بیننا
و بینک حجاب و کنت من قدامک قوله التجی الیه و اقرالیه فالباء آه افادت معنی الانتهاء قوله من امر مبهم یکون قبل من او بعدها
یصلح ان یکون المجرور بمن تمیزا له و یوقع اسم ذلک المجرور علی ذلک المبهم کما یقال مثلا للرجس انه الاوثان و للعشرین انه الدراهم و الضمیر
فی قولک عشرون قائل انه القائل بخلاف التبعیضیة فان المجرور بها لا یطلق علی ما هو مذکور قبله او بعده لان ذلک المذکور لبعض المجرور
و اسم الکل لا یقع علی البعض فان قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الی دراهم معینة اکثر من عشرین فمن مبعضة
لان العشرین بعضها و ان قصدت جنس الدراهم فهی مبنیة لصحة اطلاق اسم المجرور علی العشرین قوله فانه ای من للابتداء مرفوع
محلا بالخبریة ای بکونه خبرا لقوله من فیصح عطف المرفوع علی المجرور لکونه مرفوعا محلا و فی قوله فانه مرفوع مسامحة
قوله فی غیر الموجب فی المغنی الرابع عشر من معنی من التنصیص علی العموم و هی الزائدة فی نحو ما جاءنی من رجل فانه قبل دخولها
یحتمل نفی الجنس و نفی الوحدة و لهذا یصح ان یقال بل رجلان و یمتنع بعد دخول من الخامس عشر توکید العموم و هی الزائدة فی
نحو ما جاءنی من احد او من دیار فان احدا و دیارا صیغتا عموم و شرط زیادتها فی النوعین تقدم نفی او استفهام بهل نحو و ما
تسقط من ورقة الا یعلمها ما تری فی خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل تری من فطور و تقول و لا تضرب من احد و تنکیر
مجرورها و الکوفیون و الاخفش لا یشترطون ذلک استدلالا بقوله تعالی یغفر لکم من ذنوبکم فمن فی حیز الایجاب و هو داخله علی
المعرفة و هی عند سیبویه مبعضة ای یغفر لکم من ذنوبکم شیئا قالوا فقوله تعالی ان الله یغفر الذنوب جمیعا ینافیه و اجیب بان قوله
یغفر لکم من ذنوبکم خطاب لقوم نوح علیه السلام و قوله تعالی ان الله یغفر الذنوب جمیعا خطاب لامة محمد صلی الله تعالی علیه و سلم و لو کانا
خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ینافی غفران کلها بل عدم غفران بعضها ینافی غفران کلها ثم قال صاحب المغنی

قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع والمنصوب لابد ان يكون مفعولا به فخرج بقية المفاعيل فكانه وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه لانهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا يجامعهن من كمن لا نظيرتها في المفعول المطلق وجهه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا ولا يزاد في ثاني مفعولي ظن ولا ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر انتهى انه جاء من المعان لم يذكر في الكتاب منها التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وليعرف صحة قيام بدل مقامها ومرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ومرادفة الباء نحو ينظرون اليك من طرف خفي ومرادفة في نحو اروني ماذا خلقوا من الارض اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة ومرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه منهم كذا ذكر في المغني قوله اذ منكم مطر قال الشيخ الرضي فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف والجار والمجرور مقامه بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملائكتنا الا ملك له مقام وان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني انتهى وبهذا يظهر ان ما في المطول اي ابن رجل جلا فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا او في غيره نادر اسيما او الزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة ليس بذلك قوله او هو وارد على الحكاية خرجت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب فقوله او هو اي قد كان من مطر عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل من فيه غير زائدة بل هو للتبعيض وللتبيين او غير واو وعلى الحكاية او هو وارد على الحكاية فيكون من فيه زائدة قوله الى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف صرح به الشيخ الرضي قوله وتدعى اي الجزء المنصوب قوله للظرفية المكانية او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ومن معناه المصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم فخرج على قومه في زينته والتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها ومرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى ومرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم ومرادفة من كذا في المغني قوله لان الالصاق يستلزم المصاحبة اي حقيقة الالصاق يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الالصاق المجازي في المعنى الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب ونحوه ومجازي نحو مررت بزيد والالصاق انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس الشيء كامسكت بزيد وان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون ماسترا للمرور في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء قوله والمقابلة في المغني وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافات احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدر هنا باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي البائين جمعا بين الادلة كذا في المغني قوله والتعدية بمعنى المعنى

مبحث اسم الفاعل

اى جعل اللازم متعديا لتضمنه معنى التصيير **قوله** مختصة بالباء اى مقصورة على الباء لا يوجد فى غيره من حروف الجر فالبا داخلة على المقصور عليه وقد نقلنا فى بحث المتعدى واللازم عن الشيخ الرضى انه قال ولا يغير شيئا من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به **قوله** والنفى بليس وما وقيل بلا التبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار قال الشيخ الرضى والاولى انها لمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان وما كان للمصنف ان يطلق النفى والاستفهام ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت وتوهمت **قوله** سواء لم يكن غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى الذى زيادة الباء وفيه سماعية خبرا بل مبتدأ نحو بحسبك زيد وفيه ان بحسبك فى هذا التركيب لا يصح ان يكون مبتدأ لانه نكرة والخبر وهو زيد معرفة والاولى بحسبك درهم كما وقع فى المغنى حيث قال الثالث المبتدأ وذلك فى قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك فى بحسبك زيد ان زيدا مبتدأ او خبر لانه معرفة وحسبك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا او مفعولا نحو والقى بيده اى حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى يده مشعر بان زيادة الباء فى المواضع المذكورة سماعية مع انه ليس كذلك قال الشيخ الرضى وتزاد قياسا اى فى المرفوع فى كل ما هو فاعل كفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدأ نحو بحسبك ويزاد شاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرا فى المفعول به نحو القى بيده ونحو يضرب بالسيف فالمذكورات اربعة والاثنان منها زيادة الباء فيهما قياسية والآخران زيادة الباء فيهما سماعية والشارح قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماعية وقوله او كان عطف على قوله لم يكن ومن معنى الباء السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه والظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر والمجاوزة كعن فقيل تختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم والاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه والغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف كذا فى المغنى **قوله** لاختصاص الثبوتى عند بعض والاثباتى عند آخرين **قوله** زائدة نحو ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا فى نحو شكرت له قال الشيخ الرضى ويزاد اللام لتقوية العامل الضعيف بتأخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربى لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ومن ستى اللام توكيد النفى وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اى النفى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائدة موكدة غير جارة ولكنها ناصبة ولو كانت جارة لم تتعلق عندهم بشئ لزيادتها كسائر حروف الزيادة وهو غير جائز ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفيه وموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجرى لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا وموافقة على فى الاستعلاء الحقيقى نحو يخرون للاذقان ودعانا لجنبه وتله للجبين وموافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وكونه بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وموافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفى الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وموافقة مع وموافقة من نحو

سمعت له صراخا وللتبليغ وهي الجارة للاسم التابع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له ولموافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب قال الشيخ الرضي ولو كانت كاللام في قلت لزيد لم تقم فقال ما سبقتمونا والصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا قوله والاصح

المظلام الذي يستحق ان يتعجب منه قوله ورب وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مخففة ومشددة بعدها تاء مفتوحة قوله لعدم احتياجها الى المعرفة لان الغرض من التقليل تحصيل بالنكرة لانها تدل على القلة فيناسب رب الذي هي للتقليل بخلاف سائر حروف الجر فان معانيها لا يناسب بخصوص المعرفة والنكرة فيدخل عليهما وعلى هذا لا يرد ما قيل لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها قال الشيخ الرضي انما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتملهما لم يستعمل فيها والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير نصا انتهى وقال هي حرف الجر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش يشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت متعد بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف التأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فختلف من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخصص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه ويشكل ايضا مثل ذلك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفته وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شئ واحد ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتمل معنى الكلام الى شئ آخر مقدر شئ ثبت اذ تحقق على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كان باردا لان ضمير المصدر للمنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله لوجود القرائن ومن القرينة ان يكون الفعل مصرحا به في الكلام الذي رب جواب عنه مثل ان يقول لك رجل ما لقيت رجلا فتقول في الجواب رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب الكلام اما ظاهرا او مقدرا قوله ودخولها على نكرة موصوفة بعد ذكر رب ودخولها على النكرة والمضمر ولحوق ما الكافة ذكر قوله وعدها والاقتصار على الدخول على النكرة يشير اشارة ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر ولا يلحقه ما الكافة اذ السكوت في معرض البيان بيان فكان قوله يدخل بيان لقوله في حكمها فلا يكون عاما قوله وانكانت في اول الكلام كما تقول رب جواب الاعناق فانه يقدر معطوفا عليه كأنه قال رب هول اقدمت عليه وجاء تم الاعناق قوله الضمير ورتها بمعنى رب

٣٣١

ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما يجره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا فوليلة نحس اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تمكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها قوله لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه مع كونه بمعنى رب وعدم جواز اظهار رب بعده بخلاف الفاء وبل تعسف اي قول بلا دليل وبما ذكرنا ظهر ان قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلا يرد ما قيل وجوب ارتكابه للفاء وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا قوله باسم الله قال الشيخ الرضي من الجارة في القسم تختص بربي وباسم قوله من الامور المختصة لا الاختصاص هذا الجواب والايراد مذكور في الحواشي الهندية قوله باللام وان لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واعلم ان اللام لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيدا ما هو بقائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما نحو قولك لزيد ما هو بقائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة لا مجامعة بين الحرفين قوله وعلى وزنه لم يذكر البصريون سواه كذا في المغني ومن معناه البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك والاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين والظرفية ومرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده والباء نحو وما ينطق عن الهوى والاستعانة قاله ابن مالك وقد يكون اسما بمعنى الجانب اذا يدخل عليه من وهو كثير كقوله ~ ولقد اراني للرماح دريئة ~ من عن يميني مرة وامامي ~ قوله على للاستعلاء ومن معناه المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هديكم اي لهدايته اياكم والظرفية نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان في زمان ملكه وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول والاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله تعالى قوله ليس مثله بالنصب خبر ليس وشيء بالرفع اسم ليس انما حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو حرف اولى لا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى وانما قال قدس سره اذ التقدير ليس مثله شيء لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله قوله على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكائنة في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحرف اولى لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما ثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود وان كان نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله الا ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اثباتا بالبينة فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشيء ينفي لازمه ان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفينا هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفينا ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود واحد الوجهين المذكورين

فى الكناية تجميل وفيه بحث وهو ان نفى مثل المثل لا يستلزم نفى المثل لان الشئ ليس مثل مثله بل المثل المشارك فى صفته كون الشئ

اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به والتقارب منه انتهى اقول وفيه ان المماثلة كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد

الآخر اى يصلح كل لما يصلح له الآخر كما ذكره العلامة فى شرح العقائد وقال المحققون عندنا انما يثبت بالاشتراك فى جميع صفات

حتى لو اختلفا فى صفة انتفت المماثلة وعلى هذا فاختص مثل مثله فيبقى مثل المثل يستلزم نفى المثل والوجه الثانى فى ما ذكره صاحب الكشاف

وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه

عن مماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فلا فرق بين قوله ليس كالله شئ وبين قوله ليس كمثله شئ الا ما يعطيه

الكناية من فائدتها وهذان الوجهان وان كانا مشتركين فى كونهما كنايتين فى النسبة لان الاول ايضا كناية فى النسبة حيث

نسب النفى الى مثل المثل . . . .

مثل له فترجعهما الى است . . . .

لانه عبر عن الاول بان . . . .

اخص اوصافه نفى المماثل . . . . قوله . . . .

فطر والمنع فى الكل قوله لا ابتداء اى يعنى بمعنى من قوله والظرفية يعنى بمعنى فى وبمعنى من والى جميعا لكان معدودا ايام

ايام قوله لا جميعه عطف على قوله مبدأ زمان الفعل اى ليس الزمان الماضى جميعه زمان الفعل اذ الفعل لا ينقطع فى الزمان الماضى

بل امتد الى زمان التكلم فلا يتصور ان يكون الزمان الماضى جميع مدة زمان الفعل قوله لا يكون فيها صفة لقوله ماضية اى

لا يكون الفعل المقابل للفعل المذكور فى المثالين وهو ادى فى النسبة الماضية قوله لان معناه وهو دليل لقوله لا يكون

فيها يعنى جعل النسبة مبدأ المسافرة وعدم الرؤية انما يصح اذا لم يقع فيها الاقامة والرؤية بل امتد الى زمان التكلم

قوله لانهما لم ينقضيا اى الشهر واليوم قوله ابدا اى ابدا الآن قوله فكيف اى لا يصح قوله كما هو بحسب الظاهر لان الظاهر ان الاول مثال للاول والثانى للثانى قوله لكن بتقدير المضاف ليكون ماضيا ممتدا الى زمان التكلم

اعتبارا للابتداء قوله واذا نصبت بها ما بعدها قوله يكون بالتاء والياء وحاشا جارا وفعلا متعديا متصرفا تقول حاشيت بمعنى

استثنيت وفى الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال اسامة احب الناس الى ما حاشى فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلوة

والسلام لم يستثن فاطمة رضى الله تعالى عنها قوله بالاعرف الاشبه فيه ان الفرق بين القلة والكثرة انما هو فى حالة التنكير

واما اذا كانا معرفتين باللام فكلاهما للكثرة والعموم الا ان يقال لعم من النسبة القلة بدون ملاحظة التعريف قوله وفرعا اى

ان وكان ولكن قوله ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وعن وجاء لغن بالغين المعجمة وجاء لعن بالعين المهملة

معجمة وآخرها النون وجاء رعن ورعن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد وقد جمع لعلت قوله على حذف المضاف

انما لم يحمل على الظاهر لان ضمير ليكسها يرجع الى الحروف المشبهة بالفعل وح يلزم ان يكون ان يعكس نفسها وليس كذلك قوله

يكفى فى ذلك اى فى عدم اقتضاء الصدارة فلو كان معنى قوله فمنى ليكسها انه ذلك يلزم الاستدراك قوله فمنى بعكسها قوله فكسر

ان اى الهمزة الواقعة قبل النون لان ان بكسر الهمزة وتشديد النون والا يلزم كسر المكسور قوله فى ابتداء الكلام المراد بابتداء الكلام

مبحث الصفة المشبهة

هو ان لايكون له تعلق لفظى بالسابق واللاحق فقولك انه فاضل فى قولك اكرم زيدا انه فاضل فى ابتداء الكلام اذليس له تعلق لفظى بقولك اكرم زيدا وانكان له تعلق من حيث المعنى حيث وقع علة له وعلى هذا لاحاجة الى ماذكره الشيخ الرضى من قوله سواء كان فى اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان فى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم **قوله** بعد القول اذا قصدت به الحكاية لاالاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء كلام المحكى **قوله** وفتحت ان اى علية الفتحة حال كونها مع جملتها فاعلة اذلا يتصور كونها فاعلة وحدها **قوله** لولا انك ضربتنى بصدر منك اى لولا صدر منك ضرب اياى **قوله** نحو لو انك قائم مقتضى ما ذكره قدس سره فى بحث حروف الشرط من انه التزام بعد لو فعل ليكون كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق عدم جواز **قوله** لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قمت ولذلك قيل صوابه لو انك قمت انتهى وفيه انه صرح فى ان وقوع اسم الفاعل بعد لو غلط اقول والحكم عليه بالغلط مشكل لانه وجد فى التنزيل انه وقع فيها الخبر اسما مشتقا وهى قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فى الاعراب ووجد انه الخبر فيها ظرف وهى لو ان عندنا ذكرا من الاولين فظهر ان القول بوجوب كون الخبر فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغى وان الجواب عن الاعتراض على الزمخشرى بقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام بان ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد ليس بتام **قوله** فى ان اى فى الهمزة الواقعة قبل النون **قوله** على محله خبر ان اى كائن على محله **قوله** فانا اكرمه يعنى كون الجزاء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه **قوله** لانها اى ان **قوله** وانكان من يكرمنى فجزاءه اى وانكان المراد ان انى اكرمه خبر مبتدأ محذوف هو قوله فجزاءه او ان قوله انى اكرمه مبتدأ بتاويله مفردا بان يوخذ من الخبر مصدر مضافا الى الاسم واليه يشير قوله قدس سره او اكرامى ثابت له وهو عطف على قوله جزاءه انى اكرمه جزءه محذوف وهو ثابت له تم ان وجوب تقديم الخبر الواقع خبرا لان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ وكذا عدم جواز حذفه الموجب للالتباس انما هو فى المتيقن لا فى المحتمل كما لايخفى على من القى السمع وهو شهيد لان المتيقن يعلم فيه كونه مفتوحة من تقديم الخبر والا لماكان محتملا بل من امر آخر فلا منع من حذفه وتقديره موخرا فظهر ان ما قيل فى كونه مبتدأ بحث لانهم كما اوجبوا التقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وبالجملة **قوله** واكرامى ثابت له يوهم تقدير الخبر موخرا وهو لايجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ليس على ما ينبغى **قوله** لا الغير يعنى الجملة فانه لا يجعل الجملة مفردا فاعلا او مفعولا او حالا او تميزا او غير ذلك مما يكون تاثيرا فى المعنى وكان ان ليس بمذكور وكان اسمه المنصوب كانه فى محل يستحق فيه الرفع اذ الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية الموثرة فى المعنى **قوله** فان فى هذا المثال اى لفظ ان **قوله** فهى مكسورة الوجه ترك الفاء اذ لم يدخل فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط **قوله** يكون اى ان المفتوحة بالتاء او الياء **قوله** مع ما اى مع اسم وخبر عملت ان المفتوحة فيه اى فى ذلك الاسم اسما كان او خبرا **قوله** بتاويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسد مفعولى علمت وفيه ان كونها سادة مسد مفعولى علمت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولى علمت بتقدير المفرد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضى **قوله** اعنى ان والابتداء والممتنع اصطلاحا هو توارد الموثرين اللفظيين على معمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزل منزلة اللفظ **قوله** فان المحذوف والمذكور

اجتماع عاملين على معمول واحد قوله مشترك بينهما اى بين الاسم المبنى والمعرب قوله خلافا للفراء والكسائى قال الشيخ

انتقال هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب ... فانه شرط الفراء ... قبل مجىء الخبر ... الاعراب

فلا ينافى ... ولم يشترط الكسائى قوله على الخبر انه يدخل ... اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ... لا يكون ... القاعد ... الا ... يكون ان

يقوم قوله او فصل اى يقع فصل بينه وبينها الظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف هو متعلق الخبر نحو ان فى الدار زيد ...

وينكر على ما بعد اللام فيما قبله ... من التصدر قوله هو متعلق الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد ... لا تقول ان ...

فى الدار قام قوله فى معناه الذى هو التأكيد عدم الموافقة على الاطلاق ... وقد قال صاحب المغنى فى معناها ... قوله ...

وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك ... الاتفاق ... وتارة للاستدراك وتارة للتأكيد ... جماعة منهم صاحب البسيط ...

هنا للتوكيد ... ان ... التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور قال فى المغرب لكن معناها التوكيد ولم يرد ...

وقال فى الشرح معنى لكن التوكيد ... مع ذلك الاستدراك هذا كلامه قوله اللام فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء

افادت مع افادتها التوكيد ... وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت لازمة

ان كانت جائزة وزعم ابو على وابو الفتح وجماعة انها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق ... ابى على دخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيد

قام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة قوله لانه لا احتمال ...

واما لزوم اللام فى اعمال ان المخففة وجعلها عاملا وان كان لا يحتاج اليه لحصول الفرق بالعمل فلطرد الباب اى لتتبع باب الا...

او لتتبع باب الاعمال اذا كان الاعراب تقديريا او محليا ... نظرا ... قوله ولان ... على قوله فلطرد الباب وجعله مقابلا

ليس ... اذ فيه لزوم اللام فى بعض صور الاعمال وهو ما اذا كان الاعراب لفظيا لطرد البعض الآخر وهو ما اذا كان الاعراب

تقديريا او محليا الا ان يقال المقابلة باعتبار قيد الكل و البعض لا باعتبار الطرد فمقول المعنى ان لزوم اللام فى صورة ...

يحتمل ان يكون لطرد كل الباب لكل الباب وان يكون لطرد البعض للبعض قوله لحصول الفرق بالعمل قال الشيخ الرضى قال

ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا ... وان

خبر ... المعرب ... مقصور ... على ما ينبغى قوله اكثر من مشابهة المكسورة اى بالفعل المفتوحة مشابهتها ...

والمكسورة مشابهته بالامر يكون مشابهته للاول اكثر من مشابهتها للثانى لا يخلو عن المناقشة قوله ...

مفسرة بضمير الشان الذى ... مقدرا فى ان المخففة ثم ... منه لا مفيدة قوله لكن مشددة والنون

كسرة الهمزة الى الكاف قال الشيخ الرضى ولا يخفى ... التكلف ... الواو وفيه نقل الحركة الى المتحرك ... الاصل ...

قوله ... على لكن الذى لا يكون الا ... قع او ... فى ... والانصار ... ويستعمل فيه لعل ...

قائم اذا كان القيام مما لا يتوقع من زيد وعلى المستحيل كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل ...

واجب عنه قال الشيخ الرضى ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل هو ضمير الشان مقدر ... الى ...

حذفت لتوالى اللامات اى لعله ... قريب ويجوز ان يقال ... لعل محذوف واللام المفتوحة جارة ...

عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح اللام الجارة الداخلة على الظاهر ونقل ... ذلك عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان ...

فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول فى لام الجر انتهى قال صاحب المغنى وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو مجموح بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم ثم قال واول لحن سمع بالبصرة لعل لها عذر وانت تلوم وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما قال وقد يرتفع بعدان المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اى ان الشان كما قال ع ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء انه وانما لم تجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى اسم ان يأباه غير الاخفش لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على المغنى ايضا يأباه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس قوله فقولك مبتدأ خبره قوله اى حصل الفعل بهما ولا يقال قولك مفسر بهذا التفسير لان جاءنى زيد آه بيان لقوله فقولك بمعنى فتفسير احدهما التفسير للآخر فلا يرد ما قيل قولك مبتدأ لا خبر له لان قوله اى حصل تفسير جاءنى زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر ثم قال انما وقع لنقل كلام الرضى غير تام فانه قال فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فنقل الش وظن ما قيل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه انتهى وانت خبير بانه لم يوجد فى النسخ التى رأيناها من الرضى قوله بخلاف آه قوله للجمع مع الترتيب القرينة على اعتبار الجمع قول المص فالاربعة الاول للجمع فلا بد فيه والترتيب قد يكون فى الذكر فلا يستلزم الجمع فلا يكون اعتبار الجمع مع الترتيب لغوا قوله بغير مهلة تقدير لما لا بد منه والقرينة عليه قوله بمهلة لان تقييد ثم بمهلة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهلة والا لما تركه قوله مقرونة بمهلة تقدير لمتعلق الباء وهو امام فوع خبر بعد خبر ثم واما منصوب على انه حال من الضمير فى الفعل المفهوم اى تشبه ثم حال كونها مقرونة بمهلة قوله على رجا التهم قيل على وزن العلامة جمع لجبل المرن ليس له نظير يركبه قوله الا انه لم يات فى العاطفة قال الشيخ الرضى ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء مما قبلها نحو ضربوا القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزء منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر قوله ومن هذا اى من عدم اتيان حتى العاطفة فى ما يلاقى الجزء الاخير قوله وعدم الحاجة لان الحاجة الى التعميم فى شيوع استعمال حتى العاطفة فى ما يلاقى الجزء ولم يجز استعمالها فيه فالتعميم ليشمل المجاور ايضا لغو قوله ليشمل المجاور ايضا اى لكما يشمل الجزء قوله كما وقع فى بعض الحواشى اى فى حواشى الفاضل الهندى حيث كتب على قول المصنف ومعطوفها جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى راسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح ان قلت لعل الفاضل الهندى يأول بان الصباح كالجزء من الليل بالاختلاط قلت التاويل فرع الاستعمال ولم يجئ فى الاستعمال حتى العاطفة فى الملاقى قال الشيخ الرضى ونفترقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء الى آخر ما نقلنا عنه آنفا وايضا قال والسيرافى مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزء ما قبلها كما فى العاطفة فلم يجوز وانمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر انتهى فان هذا الكلام ظاهر بل صريح فى ان حتى الجارة جاز استعمالها فى الملاقى ايضا ولم يختص استعمالها بالجزء كما اختص استعمال العاطفة بالجزء فما قيل فى الجواب عن جانب الفاضل الهندى

لا يصح دخول حتى على المصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه بمنزلة جزء الليل
لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي ليس على ما ينبغي فان قلت يحتمل ان يكون
المراد من قول الفاضل الهندي اي جزء متبوعه حقيقة او حكما او داخل بما هو كالجزء من متبوعه بالاختلاط كخرج السادات حتى
عبيدهم قلت لا يرد ما اورده الشارح قدس سره قلت هذا الاحتمال يوجبه الانه يأباه قول الفاضل جزء من متبوعه كما كلت
السمكة حتى رأسها او قريب منه كخرجت البارحة حتى الصباح قوله اي همزة الاستفهام التي يطلب بها وبام التعيين وهي
التي يكون لطلب التعيين وتستحق الجواب بخلاف ام التي تقع قبلها همزة التسوية لانها لا يطلب بها وبالهمزة التعيين ولا تستحق
الجواب والكافة قسما من المتصلة قال صاحب المغني ام على اربعة اوجه احدها ان يتقدم عليها همزة التسوية او يتقدم عليها همزة
يطلب بها وبام التعيين وانما سمي في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما من الآخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها
للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني فالمذكور في الكتاب احد النوعين فلا يرد ما قيل الاشتراط طلب التعيين
في ام المتصلة لا ينتقض بقوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب وقال الشيخ الرضي المتصلة تختص
بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما الاستفهام او التسوية قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي وتستقيم باي عن التعيين فيكون
العطف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا تثبت احد الامرين عنده
بل ما قبل ام وما بعدها كلاهما لانه اضرب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان
الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة هذا ما ذكره الشيخ الرضي او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا لتدارك
الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وفيها معنى مع بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاة والهمزة الانكارية في نحو
ام يقولون افتريه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام وكذا اذا جاءت بعده اداة الاستفهام
كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور ولاجل كون ما بعدها وما قبلها كلامين سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها
مع الهمزة التي قبلها كلاما واحدا انتهى وهو صريح في ان ام في نحو انها لابل ام شاة بمعنى بل والهمزة الاستفهامية فهي قيد من الحروف
العاطفة فقوله استفهام مستانف ليس معناه انه كلام مبتدأ ليس معطوفا على الاول بل معناه ليس المجموع استفهاما واحدا
اي بل استفهام على حدة وان كان معطوفا على الاول وانما قالوا لم تقيد ما بالخبر او الانشاء وكانت حرف ابتداء لا تتعلق بما قبلها اصلا
يدل على ما ذكرنا قوله فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة تامل فظهر ان ما قيل في الجواب
عن لزوم عطف الانشاء على الاخبار في نحو انها لابل ام شاة من ان ام لاستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار
ليس بسديد وكذا قوله او للعطف بالتاويل كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كذلك وشككت فيها فقال ام شاة هي غير شاة ام شاة
لانه تاويل بعيد لا ينساق الى الذهن اصلا بل هو من التاويلات التي يبعد الكلام لا يقال يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة
على القصة لانا نقول عطف القصة على القصة يختص بما اذا كان في جانب المعطوف وكذا في جانب المعطوف عليه جمل متعددة صرح
به السيد المحقق سند المدققين في شرح المفتاح فما قيل نحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة
على قصة ليس على ما ينبغي اعلم ان قوله انها لابل ان وقع في استعمالات العرب فالمنع ليس على ما ينبغي والا فلا اشكال في المعنى

العطف عند البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله
عن كثيرين واجازه الصغار وجماعة **قوله** لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا قدر التركيب لان الفاصل يكون مفردا وقوله
ارايت ليس كذلك الا انه ينبغى ان يقرء بالتنوين وقوله ارايت بيان له اذ على تقدير الاضافة يلزم اضافة غير الظرف الى الجملة
قوله امر واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله لطلب التعيين **قوله** لكنه اى الامر الواحد **قوله** شرطين احدهما احد الامرين
المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين **قوله** واما استفهام عطف على قوله اما خبر **قوله** كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اى بل اعمرو وفيه انه لا يجوز ان تجعل ام فى هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئى الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام لئلا
يلتبس بالمتصلة وفى هذا التركيب ليس الجزءان مذكورين قال الشيخ الرضى المتصلة تختص بثلثة اشياء ثالثها انه يليها المفرد
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاة
قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفى خلاصة النحو يلزم لفظ الجملة
بعدها فى الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم فى الخبر حيث لا التباس نحو انها لابل ام شاة انتهى وفى الارشاد
منقطعة بمعنى بل والهمزة تقع فى الخبر والاستفهام ويلزمها فى الاخير لفظ الجملة والا لا يعرف المنقطعة هى ام متصلة انتهى وفى
شرح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعدها فى الاستفهام بالهمزة اى لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احدى جزئيها
اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اى لبس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدى جزئى الجملة نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو فانه لو قيل ام عمرو بحذف احدى الجزئين التبست المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك اى لفظ الجملة بعدها فى الخبر وفى الاستفهام بغير الهمزة
حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تتقدمها همزة الاستفهام انتهى **قوله** لكن ساكنة النون **قوله** لازمة للنفى فى المغنى
ان وليها مفرد فهى عاطفة بشرطين احدهما ان تتقدمها النفى او نهى نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت
بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثانى ان لا يقترن بالواو قاله الفارسى واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد
الا بالواو واختلف فى نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثانى لابن
مالك ان لكن غير العاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير فى نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام
عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة
قوله الا واما قال الشيخ الرضى هما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة كانهما مركبتان
من همزة الانكار وحرف النفى والانكار نفى ونفى النفى اثبات فهما لافادة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الا انهما غير
عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امر او نهى او استفهام او تمن او غير ذلك ويختصان بالجملة تحلانها
وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدها مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليها كما هو مذهب المص **قوله** تدخل الاكثر على النداء واما كثيرا
على القسم ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فان ها تكون اما فى الاول او
فى الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة **قوله** وتجعله اى تجعل النفى ايجابا اى بلى مختصة بجعل النفى ايجابا فلا يجاب بها الا بعد النفى
وذلك متفق عليه ولكن وقع فى كتب الحديث ما يقتضى انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففى صحيح البخارى فى كتاب الايمان

انه عليه الصلوة والسلام قال لعجوز ما اترضون ان يكون ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الفتنة السير كمان
يكونوا الا كالشعرة في البر سواد قال بلى وايضا فيه انه قال انت الذي تلقيني بمكة فقال المجيب بلى هذا ما ذكره صاحب المغني قوله تصديقا
للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قوله لمن قال هو فضالة بن شريك
قوله ان وراكبها مقول قول ابن الزبير وراكبها منصوب على انه مفعول معه ان نعم تصديق له من لعن الله راكبها على ما اشار اليه الشارح
قدس سره بقوله اي لعن الله تلك الناقة وراكبها قوله من جوى بحسن الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن قوله
لا تحيل بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة التي حصلت قبلها قال
الشيخ الرضي ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي
فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس
فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيدا
لمعنى الثابت وتقوية فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به هذا كلامه وهو صريح في ان فائدتها العارضة لكلام الذي يؤدي
به اصل المعنى لم يغاير الفائدة الحاصلة قبل زيادة الحروف فكانه لم يفد بهذه الحروف شيئا من المعاني ولذا سمي زوائد فاعترض
على النحاة بان يقولوا بمقتضى هذا الدليل بزيادة ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد مع انهم لم يقولوا به وانما قال الرضي انها
لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية
على ما وضعت له فلا يلزم زيادتها وليس كل كيف وعبارته المذكورة بعينها تقبل على قوله قدس سره ان اصل المعنى بدونها
لا تحيل موجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف بالرضي وقال مع انها لم تفد المعاني
التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت
له ليس على ما ينبغي فتامل قوله كان ظبية يعطو الى ناضر السلم اوله + ويوما توافينا بوجه مقسم + الموافاة الاتيان والمبازاة
الحسنة والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اي الحسن من القسام وهو الحسن وتعطو اي تتناول ضمن معنى
الميل ولذا عدي بالى والجملة صفة ظبية والناضر من نضر وجهه حسن وما ادبه الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين شجر سلمة وهو شجر
عظيم ذو شوك والمعنى يوما تاتينا الحبيبة بوجه حسن كظبية تمد عنقها الى غصن ناضر من هذا الشجر قوله على تقدير رواية ظبية بالجر قيد بان
زيادة ان بعد كاف التشبيه انما يكون على تقدير الجر قوله مع ان شرط الاجابة البيان قوله شرطا يعني انه حال من المذكورات
كما اشار اليه بقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا قوله ما يتعلق بالمذكورات قوله اي ادوات شرط قدر المضاف لان
المذكورات ادوات شرط لا شرط قال الشيخ الرضي قوله شرطا التقييد بجميع ما ذكر من اذا ومتى واين وان لانها كلها تكون شرطا
وغير شرط وزيادة كلمة ما فيها مختصة بحال الشرطية قوله زيادة ما مع المضاف اي بعد المضاف قوله ما فيهما كلما اي كلمة ما في الموضع
المذكور من وقوعها بعد الحروف الجارة وبعد المضاف قوله في بيت الاعور شعر + تمامه + باتت حتى اذا اصبح حتى
بالحكة متعلق بتشوه او سرى المقدر والباء سببية والحول المكية على وزن الطلبة جمع حائل كبزل وبازل والحور العين الملكة بالنعم

٣٣٨

بمعنى الهلاك لصيف فاسقا او كافرا والمعنى ان الفاسق سرى والكافر فى مهلك الهالكين او فى بير المهلكة بافكه واباطيله وما علم لفرط جهله وغفلته انه سار فيها حتى اذا انفلق الصبح او قامت القيمة علم انه كان ساقطا فى ظلمات الفسق او الكفر ولكنه لم ينفعه ذلك العلم فتفسير الشارح قدس سره الحور بالهلكة على وزن الطلبة عن علم ويقين بناء على انه جاء فعل بضم الفاء وسكون العين جمع فاعل لا عن ظن وتخمين بناء على انه فسر الجوهرى الحور بالهلكة بمعنى الهلاك والشارح فهم من الهلكة على وزن الطلبة وعلى هذا لا يرد ما قيل الحور الهلكة على وزن الفرقة هكذا ذكره الجوهرى فى الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب لتوقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر **قوله** اى لفعل متقرر فى المعنى القول اشارة الى ان ما موصوفة وصفته متقرر مقدر يتعلق به الجار والمجرور والمقصود منه توجيه كون المعنى ظرفا للفعل مع ان المشهور فيما بين العلماء ان الالفاظ قوالب للمعانى وحاصل التوجيه ان كون المعنى ظرفا للفعل اعتبارى باعتبار تشبيه تقرر الفعل بمعنى القول بتقرر المظروف فى الظرف وجعله فى حكمه فاستعير فى معنى القول وجعل ظرفا للفعل واما كون الالفاظ ظرفا للمعنى فهو شايع وذائع فهو بمنزلة الظرفية الحقيقية ولذا قال الفاضل الهندى ظرف اعتبارى او على القلب فلا يرد عليه وفيه ان ظرفية الالفاظ للمعنى ايضا اعتبارية فلا يصح جعل القلب قسيما للظرفية الاعتبارية **قوله** فلا يقع بعد صريح القول فان قلت قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا ان فيه تفسير لصريح القول لان التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا اجيب بانه زائد او بان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول فى عدم الظهور او بان انطلاق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتعاوضون فيما جرى قيد او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا فى القول وشرعوا فيه وينبغى ان اعرفنا ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم **قوله** قوله تعالى ما قلت لا يصح ايراده فى سلك بيان قوله فهى لا تفسير فى الاكثر الا مفعولا مقدرا لفظا غير صريح القول لان الظاهر ان **قوله** وقوله تعالى عطف على قوله تعالى او على قوله قولك كتبت اليه والصواب ان يذكر فى خبر **قوله** وقد تفسير بها المفعول به لفظا كما نقل الشيخ الرضى حيث قال وقد تفسير المفعول بها لفظا كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله مفسر للضمير فى به وفى امرت معنى القول **قوله** هو مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغنى انك زيد اى زيديتك وكذا بلغنى ان زيدا فى الدار اى حصول زيد فى الدار لان خبره فى الحقيقة حاصل المقدر **قوله** او ما فى معناه اى فى معنى مصدر الخبر وبمنزلة مصدر الخبر عطف على **قوله** مصدر خبرها **قوله** اى اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر اخوك الا انه بمنزلته لان اخوك بمنزلة يواخيك او مواخيك **قوله** فان تعذر مصدر خبرها او فى معناه **قوله** او تقديرا قال الشيخ الرضى واذا وليها الظرف فهو المنتصب بالفعل الذى بعده لا بالمقدر قبله كما فى قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك انتهى فقوله اذ دخلت منصوب بفعل مذكور بعده وهو قلت **قوله** بخلاف هل زيدا ضربت وهل زيدا ضربته فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فى الكلام وان كان الاسم منصوبا بفعل مضمر مفسر بالظاهر ولا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا كذا ذكره العلامة التفتازانى فى المطول ناقلا عن بعض المحققين من النحاة **قوله** اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار الفعل الواقع فى الحال ولا يصح استعمال هل فيه لانها تخصص المضارع بالاستقبال **قوله** لان المستفهم عنه فى هذا الموضع محذوف بالحقيقة فيه انه لا ضرورة

اي ام تحتاج الى حرف ولا يبيل عليه قوله كجعل الهمزة معادلة لام المتصلة والاصح جعل بل معادلة لها فلا يصح بل زيد عندك ام عمرو لانه
وقوع الهمزة بعد ام يبطل الاتصال وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين بعد العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور
بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع قوله فاستعمال الهمزة اولى قوله انسب والحق فيه ان بل
مع معادلة لام المتصلة يكون تناسبا على انه يقتضي اسم التفضيل مع انه لا يصح فلا يتم التقريب قوله بام المقدرة بالهمزة اي
الامر بالهمزة قوله وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول بهذا المعنى ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في سنة
عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لكمل زيد في البلد فنقول لا انه لو كان لحضر فيستدل بعدم الحضور
على عدم كونه في البلد لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول وما ان الاية واردة على مقتضى اوضاع ارباب المعقول وان هذا المعنى
بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول فبعيد لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول قوله فيعلم من ذلك اي
من كون الفساد منتفيا انتفاء التعدد لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم قوله وخفاء اي نسب الى الخفاء الشيخ ابن الحاجب
قائلا بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق
وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب قوله ولم يدر الشيخ ابن الحاجب قوله لما
انتفائين المعادين كون الانتفائين معلومين يعلم من قول العلماء ولو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
فرضا فلا يرد ما قيل اعتبار العلم لا يخلو عن مناقشة قوله فلا تبصرة بها كه استدلال لا خلاف فيه من كون احد الشيئين معلوما
والآخر مجهولا وقد يلبس لك قوله البعد واختار البعيد اولى من الابعد ولانه لا البعد حذف المؤكد والعامل مع ابقاء التاكيد
... منطلق بروده قوله لتعويده ... دون في الاعراب
قوله ... بين الدخول اي اذا تقدم القسم على الشرط ... ولا
الكلام والا فلا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا ثابتا قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم لان الشرط اذا كان ماضيا
وان لم يجب كون الجزاء مجزوما بل يجوز جزمه لكن يكفي في المحذور المذكور جوازه ولانه على تقدير العمل بالجواز يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم
فالمراد باللزوم اللزوم على تقدير خاص او ليقع العمل في الصورة وان لم يكن واجبا الا انه اولى كما يشعر به قوله لكان الجزم مع
النون اولى والاولى بمنزلة الواجب قوله فعلى المعنى الاول وهو جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
قوله هذا اي انا وان تاتني آتك قوله فيكون باعتبار التقديم الى قوله اعني غير ترتيب اللف وذلك لان ذكر تقديم الشرط
مقدم على ذكر تقديم غير الشرط واعتبار القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط في اللف وفي المثال قدم غير الشرط على القسم
واعتبر الشرط بقرينة جزم آتك ولو اعتبر القسم لقيل لآتينك بالياء فيكون النشر على غير ترتيبه قوله وعلى المعنى الثاني وهو قوله
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط آه قوله فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم
على تقديم غيره وفي المثال قدم غير الشرط قوله وباعتبار الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم
في المثال لك بقرينة جزم آتك قوله هذا مثال اي قوله وان اتيتني والله لآتينك قوله فهو باعتباره اي اعتبار الشرط
واعتبار القسم قوله نشر على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

في المعنى الاول وفي المثال كك قوله فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم وفي المثال كك قوله وبالاعتبار الثاني وهو جواز الغاء الشرط قوله على غير ترتيبه اذ في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على الغاية والمثال مثال لالغاء الشرط قوله في كل من المثالين الى قوله اختلاف بين اعتباريه اما في المثال الاول فلانه باعتبار التقديم يكون على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه من حيث المعنى واما في الثاني فلانه باعتبار التقديم يكون النشر على ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على غير ترتيبه قوله بخلاف المعنى الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب اللف بالاعتبارين على المعنى الاول والمثال الثاني نشر على ترتيب اللف على المعنى الاول فالحاصل ان للمعنى الاول رجحانا على الثاني لمكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجتماع. وفي المعنى الثاني على وجه التفريق والافنية انه نشر على ترتيب اللف بالاعتبارين قوله يقتضي تقديم المثال الثاني لانه نشر على ترتيب اللف قوله على الاول لانه نشر اعلى ترتيب اللف قوله لكنه اراد اي المصرح قوله اتصال المثال بالممثل له يعني لو قدم المثال الثاني على الاول كما يقتضيه رعاية كون النشر على ترتيب اللف لم يتصل كل من المثالين بالممثل له وعلى تقدير تاخيره يكون المثال الاول متصلا بالممثل له وهو قوله وان يلغى القسم ويعتبر الشرط والاصل اتصال الممثل له فراعى المصنف فيه رعاية الاتصال ولو باعتبار مثال فقدم الاول قوله التفصيل قال الشيخ الرضي والتفصيل ليس بلازم لها في جميع مواقع استعمالها فانها تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى في جميع مواقعها فالتزم فوات المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وامثاله متكلف في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها قوله والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضي تكررها فيؤدي الى الاستثقال وليقوم ما هو الملزوم مطلقا حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد في اما زيد فقائم لانه ملزوم القيام مقام اللزوم في كلامهم اعني الشرط قوله جزء مما في حيزها ليقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام وتحصيل ما هو المتعارف عندهم من شغل حيزه الواجب الحذف وتحصيل بقاء الفاء متوسطة كما هو حقها قوله مهما يكن من شئ كان تامة ومن زائدة في اسم يكن على مذهب الاخفش او استغراقية باعتبار المآل قال الشيخ الرضي اي ان في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها قوله فمن الثاني قال الشيخ الرضي وليس بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع المانعين والكثر ان الغرض مهم فيجوز تخطية الفاء مانعين فصاعدا قوله وسطا زيد لما ذكر من قوله لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء قوله اما تقديره مبتدأ او قوله وتقديره معطوف عليه وخبره قوله فوجه غير ظاهر قال الشيخ الرضي انما ارتكب هولاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم ينبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة قوله برفع اليوم قال الشيخ الرضي ولجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد قائم فيه قوله الساكنة في الوضع وان حركت لعارض ولذا لم يرد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا الا ان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها فهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة

الا ان يحصل الثنا السكون فالحركة علية كما هو حركة بخلاف حركة اللام فى نحو لم تخافا ولم تخافوا وخافا وخافوا فان حسن الفعل فى هذه
لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل بل ببا سطة تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع فاصل لم تخافا وخافا
ولم تقولا وقولا هو الحركة وتحكما الآن حركة جوهرية كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو كجزء الكلمة بخلاف حركت
اسم وخف اسم ولم يتحاب وب بيع الثوب ولم تقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة
ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا المرد واللام فى اخشون واخشين فان تحركت الواو والياء لان اصل التقاء
الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضى والتحرك من حلل قوله كالحرف الاخير والدليل على كونها كلام الكلمة دوران الاعراب
عليها اى نحو قائمة والقلب الاسمية فى الوقف ها بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى قوله من حيث
انها من احكام التانيث فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحيثيتين قوله اى بذاتها اى وضعا قوله غير ما
اى النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعنى لا يخرج عن تعريف التنوين التنوين الذى حركت بحركة عارضة لانه ساكن
وضعا قوله وهى اى النون الساكنة قوله شاملة فيه ان النون المحمولة على التنوين من حروف المعانى بقرينة ان
التنوين من اقسام الحرف وهى من اقسام الكلمة فكيف تشمل نونات هى من حروف المبانى كما يشير اليه قوله قدس
سره تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام
الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل قوله فان هذه اى نون من ولدن ولم يكن دليل لحوله فاخرجها بقوله آه قوله من
قال الشيخ الرضى ومعناه كون الاسم معربا قال السيد المحققين سند المدققين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على
امكنية الكلمة اى كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صه فى الرضى قيل وتختص بالصوت واسم الفعل قال صاحب المغنى تنوين
التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفى العلم المختوم
بويه بالقياس نحو جاءنى سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة
ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله اما التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو
للتمكن فيه ان التنوين لا يدخلهما اصلا فكيف يقال انه للتمكن لا للتنكير فالمراد ان التنوين فى العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين
فى العلم لا يحمل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لغو قوله عوضا عن المضاف اليه مفردا او جملة او من حرف اصلى او زائد كجوار وغواش
فانه عوض عن الياء وقال سيبويه هو للتمكن قوله وهذا لا يصلح فيه انه يحتمل ان يكون التنوين للتمكن وللمقابلة فاذا سمى به امرأة
تمحض للمقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل ايضا للتنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن قوله لعدم مساعدة المعنى اذ
ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر قوله انما يكون بابدال حروف الاطلاق فى المغنى وجعلها
قولهم انه تنوين يحصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش بالذى صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جىء به لقطع الترنم وان الترنم
وهو التغنى يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون فى مكانها ذكره ابن مالك
فى التحفة ان تسميته اللاحق للقوافى المطلق والقوافى المقيدة تنوينا مجاز انما هو نون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم و
يجامع الالف واللام ويثبت فى الوقف قوله فى اعتبار الوضع فى بعضها اليه تمثال كتنوين العوض والمقابلة قوله ضربه

ای موصوفا احد العلمین بہ ای بلفظ ابن قوله والآخر والعلم الآخر مضاف لفظ الابن الیہ ای الی ذلک العلم الآخر قوله نحو

جاء رجل ابن زید فان ابن فی ہذا المثال وان کان مضافا الی علم الا ان موصوفہ لیس بعلم بل نکرة وفیہ ان ابن معرفة

لکونہ مضافا الی العلم فکیف یصح وصف النکرة بہ الا ان یجعل الاضافة للاشارة الی غیر معین کاللام فیصح وصف النکرة

بہ قوله وزید ابن رجل عالم انت خبیر بان معنی قوله لو کان مضافا الی غیر العلم علی ما یقتضیہ قوله اذا کان صفة لغیر العلم

ای صفة للعلم الا انہ مضاف الی غیر العلم فیلزم ان یکون ابن رجل صفة لزید کما ابن زید صفة لرجل وہو مشکل لانہ یلزم فی

الاول کون المعرفة صفة للنکرة وہو ممتنع وفی الثانی کون النکرة صفة لمعرفة وہو ایضا ممتنع وقد عرفت الجواب عن الاول

واما الثانی فلا دفع لہ ولو جعل زید مبتدأ وابن رجل خبرا لہ یکون مخالفا للسابق لان معنی الاول انہ مضاف الا انہ صفة

لغیر العلم فیکون معنی قوله لو کان مضافا انہ صفة للعلم الا انہ مضاف الی غیر العلم ففی الجعل مبتدأ وخبرا تفکیک للنظم فیکون زید

ابن رجل معطوفا علی قوله رجل ابن زید فکما ان رجل فاعل جاء وابن زید صفة لہ کذلک زید فاعل جاء وابن رجل صفة لہ

فان قلت قد وصف رجل بعالم فیصلح صفة لزید قلت وصف رجل بہ لا یستلزم کونہ معرفة فلا یصح وصفہ بہ وعلی ہذا

فلا فائدة فی ایراد عالم الا جعل الوصف مفیدا الا انہ معلوم ان زیدا ابن رجل فلا فائدة فیہ الا بایراد عالم قوله لئلا یلتبس

ببنت فان قلت تاء بنت یکتب مطولا وتاء ابنة یکتب مدورا فلا التباس لو حذف ہمزة ابنة قلت لعل الحکم بالالتباس

بناء علی ذہول الکاتب عن کون التاء مطولا او مدورا او علی ذہول المتامل عن ذلک لکن یرد ان ہذا الالتباس غیر مضر

اذ لا یتفاوت المقصود بذلک قوله تختص ای نون التاکید ہذا ہو الظاہر ورجع الضمیر الی النونین بتاویل کل واحد لیس بسدید

لانہ اختیار لما یحتاج الی التاویل مع وجود وجہ لا یحتاج الیہ قوله نحو اضربن بالتخفیف واضربنّ بالتشدید لا حاجة الیہ

مع قوله بالتخفیف والتشدید فی جمیع ہذہ الامثلة قوله ای فی جوابہ المثبت اشارة الی ان المراد بالمثبت

الجواب لانہ الموصوف بالاثبات لا القسم وقول الفاضل الہندی الاضافة من قبیل جرد

قطیفة لا یخلو عن خلل نعم لزوم النون فی جواب القسم المثبت بشرط ان لا یتعلق بہ جار سابق کقوله تعالی ولئن متم او

قتلتم لالی اللہ تحشرون قال الشیخ الرضی وتجیء النون ایضا بعد الافعال المستقبلة التی یلحق اواخرہا ما المزیدة فی غیر الشرط

اختیارا لکن قلیلا وتجیء النون بعد المنفی بلا اذا کانت لا متصلة بالنفی قیاسا عند ابن جنی لانہا اذن تشبہ النہی و

قد تجیء مع لا النافیة منفصلة نحو لا فی الدار یقعدن فلا یرد ما قیل مجیئہا مع النفی بالنظر الی اتحاد خلت النفی بلا المشابہ للنہی

قوله ان اشترط فی التقاء الساکنین آہ لا وجہ للتردید وقد تقرر فی الصرف ان التقاء الساکنین علی حدة انما یکون اذا کان

الاول لینا والثانی مدغما فی کلمة واحدة قال الشیخ ابن الحاجب فی الشافیة التقاء الساکنین یغتفر فی الوقف مطلقا

وفی المدغم قبلہ لین فی کلمة نحو خویصة والضالین وتمود الثوب انتہی بخلاف ما اذا کانا فی کلمتین فہناک تجب حذف اللین

نحو ان قالوا اللہم ویا ایہا النبی وما جعل علیکم فی الدین من حرج قال الشیخ الرضی فالمضموم ما قبلہا یحذف اذا اتصلت

بہا نون التاکید للساکنین فی کلمتین اولہما مدة وان کانت الثانیة لشدة الاتصال وعدم الاستقلال کالجزء من الاول

الا انہما علی کل حال کلمتان والثقل حاصل لوجود الواو المضموم ما قبلہا وعلیہا دلیل اذا حذفت وہی ضمة ما قبلہا قال سیبویہ

لو قال لاضربون ماضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود والثوب انتهى **قوله** لو قالوا آدها لا يخلو من ثقل **قوله** المحذوفة لالتقاء الساكنين بان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة **قوله** لاجل الياء وقبل النون المشددة ان لم يشترط ذلك وقد عرفت ما فيه **قوله** ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل بان المشار اليه شيئ فكيف يصح الاشارة اليه باسم الاشارة المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه ما دل بالمذكور وهو مفرد **قوله** لغير ما ذكر اذ ليس ما قبل النون في الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف في الصورتين **قوله** باثبات الالف مع ان القياس حذفه لكون التقاء الساكنين على غير حده لان التقاء الساكنين على حده انما يكون اذا كان قبل المدغم لين في كلمة واحدة ولم يحذف لئلا يشتبه بالواحد **قوله** بزيادة الالف وان كان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده **قوله** لئلا يجتمع ثلث متعلق بقوله بزيادة الالف **قوله** للزوم التقاء الساكنين على غير حده وفيه انه لا يلزم التقاء الساكنين على تقدير دخول الخفيفة في الجمع المؤنث اذ لا ضرورة في ادخال الالف على تقدير الخفيفة ولو سلم ففيه انه يلزم بدخول الثقيلة ايضا التقاء الساكنين على غير حده فلا وجه لمنع الخفيفة دون الثقيلة الا ان يقال التقاء الساكنين في الثقيلة يشبه التقاء الساكنين على حده في الصورة فاعطي الحكم بمنعه رعاية للصورة قال الشيخ الرضي واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لان بها يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة كالمتحركة فكانها كحرف واحد متحرك **قوله** اغزن وارمن بحذف الواو والتقاء الساكنين على غير حده لان الاول من الساكنين وان كان مدة والثاني مدغما الا انهما في كلمتين لان النون مع الضمير البارز في حكم الكلمة المنفصلة **قوله** كما حذفت في نحو اغزوا الكفار لالتقاء الساكنين على غير حده **قوله** ارموا الغرض اي الهدف **قوله** اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فالحاصل ان النون في جمع المذكر والواحد المؤنث في حكم الكلمة المستقلة في انه ليس كالجزء مما قبله ولذا حذف الواو والياء ولو كان له حكم الجزء لما حذفا وفيه ان الحذف يحتمل ان يكون لتحمل الضمة المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها مع النون المشددة لا لان النون في حكم المنفصل ولذا لم يحذف الالف في اضربان وفيه انه يحتمل ان يكون عدم الحذف فيه لئلا يلتبس بالواحد وبالجملة ان جعل النون في حكم المنفصل مع البارز يشكل عدم الحذف فيه ويحتاج الى ان يقال لئلا يلتبس بالواحد وان جعل كالمتصل مطلقا يشكل حذف الواو والياء في اضربن واضربن فاحتيج الى ان يقال حذفا للثقل فحينئذ فالترجيح للاول وان كان الاصل فيه ان يكون كالجزء من الفعل لانه حرف التحق به لفظا ومعنى لكن لما كان البارز فاصلا بينه وبين الفعل صار كالمنفصل **قوله** كالمتصل اي كاللفظ المتصل الذي هو كالجزء من السابق والتتمة له لانه الاصل فيه مع عدم الفاصل فيفيد لحوقه بحركة حرف يحصل بسبب لحوقه ويجعل بمنزلة الاصلية فيرد عند لحوقه حرف ساكن حذف لالتقاء الساكنين كما يفيد بحركة يحصل بواسطة اتصال ما هو كالجزء من الفعل وهو ضمير الفاعل نحو قولن وبيعن فانه لما لم يكن بين الفعل والنون بارز فاصل عدّ كالجزء منه وجعل الحركة الحاصلة بلحوقه بمنزلة الاصلية فاعيد الواو والياء المحذوفتان لالتقاء الساكنين بزوال التقاء الساكنين بحصول الحركة على اللام والعين بلحوق ما هو كالجزء بخلاف ما حصل الحركة بامر منفصل فانه لا يعاد بعدم الاعتداد بالحركة العارضة نحو قل الحق وبع الثوب ثم ان اهل الصرف قالوا اشال الحركة الحاصلة بسبب

نحو قل ما بدو كالجزء وهو ضمير الفاعل نحو صونا وصونوا انه قولا وقولوا وهو لا يخلو عن خلل لان كون حركة النون واللام حاصلا باتصال الالف والواو وانما يتصور ان لو قيل ان الاصل كان صنن وقل فلما اتصل الالف والواو بهما فتح النون واللام او ضم فاعيد الواو لزوال التقاء الساكنين بحصول حركة هي بمنزلة الاصلية وليس كذلك بل قالوا ان صونا وقولا وصونوا وقولوا ماخوذات من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف المضارع حذف لاجل الوقف النون لا حركة النون واللام حكيت لقوانه باتصال الالف والواو حصل الحركة والظاهر ان الاصل صنن وقل ثم اتصل بهما الالف والواو والياء والنون فان قلت اذا كانت الحركة الحاصلة بواسطة الضمير بمنزلة الاصلية فلم لم يعد الالف المحذوف في رمت ورمتا مع ان الحركة حصلت بالالف قلت قالوا اعادة المحذوف لالتقاء الساكنين بحصول حركة بواسطة الضمير اذا كان الحرف الساكن الذي حرك باتصال الضمير لم يكن موضوعا على السكون هذا هو التقرير المناسب للمقام لان الظاهر ان وصف الاتصال له مدخل في رد المحذوف والبتة كون الحركة الحاصلة باتصال الضمير بمنزلة الاصلية ليتم في مطلق الضمير بخلاف ما ذكره قدس سره تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها فانه ليس كذلك فان حذف اللامات كان لاجل الوقف فلما اتصل النون زال موجب الحذف وهو الوقف ولا مدخل للاتصال في الرد ولو سلم فليس في اغزوا وارميا واختشيا رد اللامات باتصال الضمير اذ الوقف وقع على النون لا على الواو والياء **قوله** هل يرين لقلب الالف ياء وفتحها لان ما قبل النون يكون مبنيا على الفتح والالف لا يقبل الحركة فانقلبت بالياء الذي هو الاصل **قوله** كما يقال يريان لقلب الالف ياء والا التقى الساكنان فلو حذف احدهما التبس بالواحد في صورة النصب **قوله** لم ترى الناس بكسر الياء لانه لما اتصل به الناس التقى ساكنان فحرك الاول بالكسر **قوله** لا على ترين والالزم دخول هل على الامر **قوله** برد اللام المحذوفة لانه حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم يبق الوقف فاعيد وفتح **قوله** كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا لا يخلو عن خلل **قوله** هذه الامثلة وقعت على ترتيب تسريفها من تقديم المفرد المذكر على الجمع المذكر وان كان يقتضي رعاية المثل له تقديم الجمع على واحد المخاطبة **قوله** والا اي وان لم يكن النون الخفيفة محذوفة **قوله** ان يقال لا ترمن بحذف الياء وكسر النون لالتقاء الساكنين **قوله** اصبت خيرا لقلب التنوين الفا في حالة الوقف لكون ما قبله مفتوحا **قوله** اصابني خير بحذف التنوين لكون ما قبلها مضموما **قوله** وختم لي بخير بحذف التنوين لكون ما قبلها مكسورا

ولا يخفى ما في قوله من كمال حسن الختم ؁

تمت

خاتمة الطبع حامدا ومصليا قد انطبعت حاشية الفاضل جمال بن النمير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من السنة الخامسة والتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة في المطبع العلوي اصلاح الى ههنا كانت حاشية الجمال في الحوض وحاشية عبد الرحمن على الحاشية وبعد هذا حاشية عبد الرحمن مكتوبة في الحوض والحاشية كلها ؁

دبی تدخل بین المتلبسین والمتبادر ان یکون حالیة ولہذا لا یصدق معناه المجموع وادا لحال حیث قال والحال انی لا اری الخ اعلم ان

الاسلوب والطریق بینہم فی معنی البیت العربی ان یبینوا اولا معنی المفردات التی فیہا صعوبة ثم یبینوا انہا بحسب الترکیب ثم یبینوا

معنی المجموع والشارح اختار ہذه المعاملة فی الشعر فلما بین معنی مفرداته مالہ صعوبة فبین ثانیا بحسب الترکیب بقوله فقول اری اما

رویة الخ ثم بین ثالثا معنی المجموع بقوله مررت علی وادی منسوب الخ قوله وجلة اتوه بفتح الہمزة وفتح التاء وسکون الواو ای

جاءه قوله تاتیة بفتح التاء وکسر الہمزة وفتح الیاء المشددة قوله اسند ای اخوف الی الضمیر الراجع الی وادیا والغیبة تاتیه

باعطاء اعراب المضاف الیه وانتظار الیہ الیہ قوله وہو بمعنی المفعول ای اسم التفضیل وہو اخوف بمعنی المفعول ای المخوف

لا بمعنی الفاعل ای الخائف فان الموضع المذکور موضع مخوف لا خائف وادی السباع موضعی ست که سباع بسیار است ودره

وشاعر توصیف میکند آن موضع را قوله وما فی ما ہو فی اسم مصدریة بمعنی الوقایة وفی بعض النسخ وما فی قوله الا ما وقی بمعنی

من قوله والمستثنی مفرغ فیکون المستثنی منه مقدرا ای فی کل وقت من الاوقات قوله لکثرتها تیہا ای تسمیته بوادی السباع

لکثرة السباع فیہا فالاضافة بادنی ملابسة قوله الظلام من الظلمة یکون صفة اولی وادیا قوله یکون صفة ثانیة له والتہ

معنی تاتیة فانہا بمعنی المکث والثانی کما سبق والحال انه لیس توقف جماعة الرکبان بوادی اقل واخوف من توقفہم بوادی

السباع اقل واخوف من وادیا ای من جمیع الوادی فہو اشارة الی ظلام وادی السباع فی الآفة والمخافة بدانکه موضعیکه

دروی ترس بیشتر ست ازوی ساکن تر میگذرند نرم تر میرانند اسپان را تا قطاع الطریق مطلع نشوند وقد حرفت ان

قوله وادیا بمنزلة قوله رجلا وقوله لوادی السباع بمنزلة قوله عین زید قوله ولو عبرت بالعبارة الاولی ای بالمثال المذکور اولا

وہو قوله ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فیکون قوله ولا اری مثل ما رأیت وقوله وادیا مثل قوله رجلا واقل مثل

احسن وقوله مثل فی عینه وقوله رکب اتوه مثل الکحل ومنہم مثل قوله منه وقوله بوادی السباع مثل قوله عین زید قوله لو عبرت

بالعبارة الثانیة ای المثال المذکور ثانیا وہو قوله ما رأیت کعین زید احسن فیہا الکحل منه لان اصله ما رأیت عینا احسن فیہا الکحل

منه فی عین زید فیکون قوله ولا اری وادیا اقل به رکب اتوه من وادی السباع مثله ولکن قوله ولا اری وادیا اقل به رکب

اتوه من وادی السباع یناسب ویماثل ظاہر القول ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل من عین زید ثم اعلم ان وجه التمسک ان

المفضل علیه مقدم علی اسم التفضیل وہو وادی السباع کما تقدم العین فی المثال المذکور وہو قوله ما رأیت کعین زید الخ واقل

اسم التفضیل جری فی اللفظ ای فی اللفظ یکون صفة وادیا وہو فی المعنی لسبب مشترک بین المفضل والمفضل علیه کالرکب فانه

مفضل باعتبار وادیا ومفضل علیه باعتبار وادی السباع فیکون الرکب بمنزلة الکحل الذی فی المثال المذکور فتأمل فی ہذا

المقام قوله علی وجه علم من دلیل الحصر الخ ولا یخفی ان کلامه یدل دلالة صریحة علی ان معلومیة الحدود انما یکون من دلیل الانحصار

لا من التقسیم فلا یرد ما قال الفاضل الحلوانی من کلام الشارح وہو قوله لما قسم المصنف الکلمة الی اقسامہا الخ لا یخلو من الحزازة اذ لا عبرة

للتقسیم وہو ہی اسم وفعل وحرف فی معلومیة حدود الاقسام من دلیل الانحصار بل دلیل الانحصار مستقل فی ذلک انتہی

ملخص کلامه فالشارح اشار بکلامه الی ان المصنف قسمہا مع دلیل الانحصار لا بدونه کما فعله بدونه فی تقسیم الاسم وایضا اشار الی ان

الفعل وہی ثلاثة اقسام لانہا ان دلت علی معنی فی نفسه غیر مقترن باحد الازمنة الثلاثة فہی اسم وان دلت علی معنی فی نفسه

ان يكون المعنى المطابقي للفعل مستقلا وغير مستقل معا لما عرفت ان المعنى المطابقي للفعل يفهم من ضرب مثلا فيكون مستقلا وغير مستقل
مستقلا باعتبار انه يفهم من الفعل وغير مستقل باعتبار انه مشتمل على النسبة ولا منع فيه وان قلت ان بين ما قالوا ان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وبين ما قالوا ان الالف واللام من خواص الاسم تنافيا لان الاول يدل على عدم دخول اللام على اسم الفاعل لدخول
النسبة في مفهومه لانه مركب من الحدث والنسبة والثاني يدل على دخوله فيه والجواب عنه ما قال السيد قدس سره في حاشية المطول
من ان النسبة في الفعل على سبيل التفصيل وفي الاسم على سبيل الاجمال فالمركب من المستقل وغيره غير مستقل فيما كانت النسبة فيه
بطريق التفصيل واما اذا كانت على سبيل الاجمال فلا واجيب ايضا بان المركب منهما انما يكون غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بامر خارج
كما في الفعل لانه يحتاج الى فاعل ما وهو خارج عن مفهوم الفعل والنسبة في اسم الفاعل يحتاج الى الذات وهي داخلة في مفهومه
قوله ولما وصف ذلك المعنى الخ دفع دخل تقريره انه اذا لم يكن المراد من المعنى في نفسه النسبة الى فاعل ما لم يتعين منه ان المراد
هو الحدث لم لا يجوز ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا معنى مستقل بالمفهومية تقرير الجواب انه لما وصف المعنى بالاقتران بالزمان
تعين الخ والا يلزم اقتران الشئ بنفسه وبعبارة اخرى يلزم ان يكون للزمان زمان لا يقال لم لا يجوز ان يكون المراد من المعنى
هو المركب من الحدث والزمان لانا نقول اقتران الكل ح باقتران جزءه وهو الحدث وقد عرفت انه مقترن بالزمان فلا فائدة
ح فيه **قوله** ليس معناه المطابقي لان النسبة الى فاعل ما جزء منه وهي غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغيره غير مستقل
قوله لكن لا يتحقق اي العام الا الخ وانما قال كذلك ولم يقل ليس المراد ههنا معناه المطابقي بل المراد معناه التضمني لانه لو قال
كذلك لا يوافق هذا المعنى المذكور في تعريف الفعل بالمعنى المذكور في تعريف الاسم لان المراد منه في تعريف الاسم هو الاعم
فالمناسب ان يراد من المعنى ههنا هو الاعم لكن الاعم في تعريف الفعل لا يتحقق الا في ضمن التضمن والاعم في تعريف الاسم
لا يتحقق الا في ضمن المطابقي **قوله** فخرج بهذا القيد الحرف وللقائل ان يقول لما كان المراد من المعنى هو الاعم فلا نم ان لا يكون المعنى
التضمني للحرف غير مستقل بالمفهومية فان معنى من هو الابتداء الخاص والابتداء جزء من مفهومه ومعناه مستقل بالمفهومية ويمكن
الجواب بان الابتداء الخاص ليس مفهوم الكلمة من بل هو تعبير عن مفهومه هو الابتداء المنسوب الى البصرة مثلا وهو ابتداء جزئي غير
مستقل بالمفهومية وللقائل ان يعود ويناقش بعبارة اخرى بانا لا نم ان المعنى التضمني او الالتزامي للحرف غير مستقل بالمفهومية
فان من تدل على الابتداء المطلق وهو اما جزء لمعنى الحرف او لازم لمعناه وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون معناه التضمني
والالتزامي مستقلا بالمفهومية والجواب ان هذا انما يصح اذا كان المعنى اعم من المطابقي والتضمني الالتزامي واما اذا كان اعم من
المطابقي والتضمني فلا على ان دلالات التزامات مهجورة في التعريفات **قوله** في الفهم عن لفظ الدال عليه وانما زاد قوله في الفهم
لئلا يشكل على المصادر كالضرب لانه مقترن بزمان لانا اذا قلنا الضرب واقع على زيد لا يكون هذا الضرب الا في زمان لكن
لا يكون هذا الاقتران في الفهم اي فهم معنى الزمان ثم زاد قوله عن لفظه الدال عليه لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب غدا او زيد ضرب
امس لان الضارب مثلا مقترن بالزمان في الفهم اي فهم المعنى وايضا معنى الضرب يفهم من الفعل فيكون مقترنا بالزمان
في الفهم لكن لا يفهم من لفظه الدال على المعنى بل يفهم من الغد او الامس او من لفظ الفعل قال بعض الناظرين لا يحتاج الى
قوله في الفهم عن لفظه الدال عليه لان المصادر خارجة بقوله وضعا اذ ليس اقترانها باحد الازمنة بحسب الوضع لعدم كون الزمان

الیه فالتردید المذکور یستدعی ان یکون الجمیع منقولا منها او الجمیع منقولا من غیرها مع انه لیس کذلک بل بعضها منقول عن المصادر وبعضها منقول من الاصوات والجواب ان المراد ان کل واحد من الجمیع منقولا او ای جمیعها باعتبار فبعضها منقول عن المصادر وباعتبار بعضها منقول عن غیرها وشل بهذا واقع منهم کما قال هذه الجماعة شیع بهذا الحجر ای شیع بعض منهم بعضه لا جمیعهم بخلاف ما اذا شیع حجر عظیم وقیل هذه الجماعة یرفع هذا الحجر معناه ان هذه الجماعة من حیث هی یرفعه لا کل واحد اشارة الی تکریم المصدر من الحقیقی کہ

دقوله وحذ

فیه الزمان اولا یکون فیه

قوله لاقتران معناها با

یلزم ان تخرج لانه غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مقترن بزمانین الجواب ان هذا انما یتوجه اذا اعتبر لفظ فقط فی تعریفه ولیس کذلک فاهو مقترن بزمانین یصدق علیه انه مقترن بزمان واحد واورد هذا الجواب فی بحث الاسم ایضا واورد فیه الجواب بانا لا نسلم ان یکون مشترکا بین الحال والاستقبال بل هو موضوع للحال واستعماله فی الاستقبال او بالعکس فعلی هذا یکون المضارع باحد الازمنة فقط قوله ولانه مقترن ای وضع المضارع لمعنیین لیس بوضع واحد بل یتعدد الوضع فهو من حیث انه موضوع للحال یکون مقترنا به ومن حیث انه موضوع للاستقبال مقترنا به فکان شیئین موضوعین لمعنیین هذا التسلیم لاعتبار قید فقط فی تعریفه هذا الجواب غیر مذکور فی تعریف الاسم قوله دخول قد ای قد الداخلة فیکون من الخواص اللفظیة ح وکذلک البواقی قوله لتقریب الماضی الی الحال فمعنی قد ضرب هو الضرب فی الزمان الماضی ولکنه قریب بالزمان الحال والمراد انه لتقریب الماضی الی الحال حقیقة ولا یوجد فی غیره حقیقة فلا یرد انه یجوز ان تدخل الاسم مجازا قوله او تقلیل الفعل قیل المراد من الفعل الاصطلاحی هو اللغوی وان کان الثانی فمسلم ولکن قوله وشئ من ذلک لا یتحقق الخ غیر مسلم منه دخولها فی المشتقات ایضا وهو باطل وان کان الاول فهو کاذب لان الفعل الاصطلاحی هو لفظ ضرب مثلا فلا معنی لتقلیل لفظ واجیب بتقدیر المضاف ای تقلیل مدلول الفعل الاصطلاحی ومفهومه قال مولانا عصام والاولی ان یقول الا فیه موضع قوله الا فی الفعل لانه موضع الضمیر اقول غیر الاسلوب تنبیها علی ان المراد من الفعل معناه اللغوی وهو الحدث فیکون کلمة قد لتقلیل الفعل الاصطلاحی باعتبار احد اجزائه لا ایضا ان کلمة قد لتقلیل جمیع اجزاء الفعل لان التقلیل احد اجزائه لان التقلیل یتعلق لجمیع اجزائه فی قولنا قد یضرب زید لانا نقول التقلیل یتعلق بالحدث فقط ولکن مصداقه بالنظر الی النسبة والزمان وللعبارة اخری بانه یتعلق بالحدث بالذات ولغیره بالتبع والقلت تقلیل الفعل اللغوی لا یصح فی قوله لتقریب الماضی الی الحال فانه لیس فیه تقلیل الفعل وتحقیقه بل تقریب الزمان قلت المراد منه تقریب الحدث الذی هو مقترن بزمان الماضی او الحال قوله لدلالتهما علی الاستقبال الخ ولو قال لدلالتهما علی الاستقبال لتم الدلیل ولکنه اراد بیان معنی السین والسوف فی ضمن الدلیل او مراده منه بیان تقدیم السین علی سوف ولا یبعد ان یقال لو قال بدلالتها علی الاستقبال فالکبری فیه مطوی ای کل ما یدل علی الاستقبال فهو مختص بالفعل وهو فی حیز المنع لوجوده فی المشتقات مثل

بحث الماضی

ماهو بحسب اصل الوضع **قوله** على زمان قبل زمانك الحاضر وقوله الحاضر تفسير لقوله زمانك وقولك انت فيه تفسير الحاضر وبيان الاضافة بادنى ملابسة ثم ان قوله زمانك اعم من ان يكون زمان تلفظك او زمان خطاب او غيرهما من الازمنة المنسوبة اليك ولعل حاصل كلامه قدس سره ان قوله فان تقدم بعض اجزاء الزمان الخ اشارة الى تجريد لفظ قبل عن الظرفية باستعماله فى اصل التقديم اى دل على زمان متقدم على زمانك ولكن يحمل التقدم على التقدم الذاتى لا الزمانى والا يلزم ان يكون للزمان زمان فان قلت ارادة التقدم الذاتى من التقدم غير صحيح لان فى التقدم الذاتى لابد ان يكون المتقدم علة تامة للمتاخر فهو لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات غير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول قلت علية المتقدم للمتاخر فى التقدم الذاتى اما بان يكون المتقدم علة لوجود المتاخر فقط واما ان يكون علة للمتاخر سواء كان علة لوجوده او لعدمه وان كان الاول فهو مم وان كان الثانى فهو مسلم لكن لم لا يجوز ان يكون علية لعدمه فاذا انعدم المتقدم فعدمه يوجب عدم المعلول وهو عدم العدم فهو يستلزم وجود المتاخر فى اجزاء الزمان فان اجزاء الزمان مالم ينعدم الجزء المتقدم لم يوجد الجزء المتاخر ويمكن ان يجاب ايضا بانه لم لا يجوز ان يكون المتقدم علة للمتاخر اذا كان من الزمانيات لانها تجتمع فى الوجود بخلاف اجزاء الزمان فانها لا تجتمع فيه فما قيل فى الجواب عنه بان المراد من القبلية الزمانية هو التقدم بالذات اى بالا واسطة لا بالعرض اى التقدم بالواسطة والاول يكون بين اجزاء الزمان والثانى يكون بين الزمانيات فان تقدم بعضها انما هو بواسطة تقدم زمانه على زمانه ليس بشئ لان التقدم بالذات بالمعنى المذكور اما بالزمان او بالرتبة وان كان الاول فيلزم ان يكون للزمان زمان وان كان الثانى فيلزم مامر من القبلية بين اجزاء الزمان وايضا يابى عنه جعله مقابلة تقدم الذاتية بالعرضية مقابلة الذاتية بالزمانية فى قوله انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان كما لا يخفى واذا عرفت هذا التفصيل فانظر الى ما قال مولانا عصام فانه قال لان التقدم الذاتى ههنا غير صحيح اذ هو ما يكون المتقدم علة للمتاخر وهو لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات وغير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول والتقدم الزمانى صحيح ههنا اذ هو ما لا يجتمع المتقدم والمتاخر فى زمان واحد وتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض كك مع انه ليس منشار الاشكال فى لزوم ان يكون للزمان زمان هو التقدم الزمانى حتى يجاب بارادة التقدم الذاتى بل منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى مادل على زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظة قبل بلفظ متقدم بان مادل على زمان متقدم على زمانك انتهى كلامه فاقول المراد من قوله مادل على زمانك اما التقدم الذاتى او الزمانى وان كان الاول يرد مامر من القبلية بين اجزاء الزمان وان كان الثانى يلزم ان يكون للزمان زمان وان قلت التقدم الزمانى يصح بين اجزاء الزمان لانه ما لا يجتمع المتقدم والمتاخر فى زمان واحد وتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك قلت تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك لكن الكلام فى ان التقدم متحقق بين اجزاء الزمان قطعا وهذا اما بالزمان او بالذات وعلى التقديرين يرد ما عرفت آنفا ثم اقول قوله منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية الخ يدل على ان منشار الاشكال هو ان يكون الزمان ظرفا للزمان يعنى ان يكون

صفة المتكلم لان المتكلم يجيء مكررا و ...

لما اشتبها اي الماضي يكون مبنيا ...

الاسم بأحد الخ معنى المشابهة هو اشتراك امرين في وصف كان لهذا الوصف زيادة اختصاص بالمشبه به كما في قولنا زيد كالاسد واثما قال باحد حروف اتيت لان عند عدم ذكره يصدق على الماضي ايضا لان الماضي كضرب مثلا ايضا مشترك بين المعاني لانه جاء بمعنى النصب وبمعنى التبيان وكذلك باع جاء بمعنى البيع وبمعنى الشراء قوله باحد حروف اتيت يحتمل ان قوله متلبسا باحد حروف اتيت اي بالملابسة بزيادة حروف اتيت فالباء للملابسة ويحتمل ان يكون للسببية والمصاحبة ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور بقوله اشبه بجعل الباء للسبب قوله في اوائله لا يقال ليس في المضارع اوائل فينبغي ان يقول في اوله لانا نقول صيغة جمع باعتبار المواد قوله وهذه المشابهة الخ اشارة الى رد مذهب من قال انه موضوع للحال واستعماله للاستقبال مجاز وقيل بالعكس قوله لوقوع الاسم الخ قيل ان الماضي ايضا مشترك بين المعاني المتعددة فيكون مشابها للاسم واجيب بانه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع قوله عطف على وقوعه اي لا بالنصب عطف على قوله مشتركا قوله فانه للاستقبال القريب وهذا ليس بكلية لان المضارع بعد السين قد يراد به الحال كقوله تعالى فسيكفيكهم الله قوله بواسطة القرائن فان جارية في قولنا رايت عينا جارية وكذلك النكرة تختص باحد الافراد بدخول لام العهد قوله وانما عرف المضارع الخ وكلمة انما قد يكون للاهتمام لا للحصر والحاصل انه لم يعرف باعرف القوم من ان المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او بانه ما دل على زمان يرقب او بانه ما في اوله احدى الزوائد الاربع لان وجه تسمية المضارع بالمضارع يظهر من تعريفه لا من تعريفهم وذلك لان معنى المشابهة في اللغة هو المشابهة وهي ماخوذة من معناه الاصطلاحي لا في تعريف القوم قوله فالهمزة للمتكلم الخ الفاء للتفسير ولما في اتيت وانما لم يفسر على الترتيب الذي في اتيت لانه تبع في ذلك بالصرفيين لانهم ابتدأوا بالهمزة ثم بالنون ثم بتاء الخطاب ثم بالياء وانما فعلوا كذلك لان المتكلم اصل بالنسبة الى المخاطب وكذا المخاطب اصل بالنسبة الى الغائب وانما اعطي الهمزة بالمتكلم الواحد لان نحنه انا فارادوا ان يكون ظاهره موافقا للنحته لا يقال نحن النون ايضا فلو اعطي النون يصح ايضا يكون ظاهره موافقا النحته لانا نقول المعتبر هو الحرف الاول قوله وللمؤنث اي التاء يكون للمؤنث والمؤنثين ايضا لما يكون قوله غيبة حالا عن المفعول بواسطة اللام قوله غائبات او ذوي غيبة اشارة الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او الى تقدير المضاف لان المصدر لا يقع حالا الا على احد الوجهين لان الحال لا بد ان يكون محمولا على صاحبها والمصدر غير محمول عليه فلا يقال ضربت زيدا قياما الا بتقدير المضاف اي ذا قيام او بجعل القيام بمعنى القائم قوله على البدلية ولم يجعل عطف بيان لانه لا يجوز المخالفة في عطف البيان في التعريف والتنكير قوله فهو في قوة النكرة الموصوفة فيكون معرفة حكما لا حقيقة فان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ايضا ويكونان مختلفين لكن ان كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة فلا بد ان يكون للبدل نعت لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود والتخصيص المذكور في قوله النعت اعم من الحقيقي والحكمي قوله لموافقة السابق وهو قوله للمتكلم مفردا او قوله للمؤنث والمؤنثين غيبة قوله حروف المضارعة

وقيد المرفوع بالمتصل لانه اذا كان مع الضمير البارز المرفوع الغير المتصل به يكون اعرابه ايضا كذلك مثل ما يضرب الا هو فان الضمير هو بارز مرفوع لانه فاعل ليضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عصـ لا احتياج الى زيادة قيد المتصل لانه قوله فالصحيح المجرد الخ مقابل لقوله والمضارع المتصل به ذلك الخ فيكون قوله المجرد في مقابلة قوله المتصل فلا يكون المراد من المجرد الا عدم الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد فلا اشكال لا يقال كيف يكون قوله المتصل احترازا عن قولنا ما يضرب الا هو لانه قيد الضمير البارز المرفوع المتصل به بقوله للتثنية والجمع فانه لا بد ان يكون تحت عن الضمير البارز المرفوع الذي لم يتصل به ذلك ولكنه كان للتثنية والجمع لانا نقول المناقشة في المثال ليست معتدة عند المحققين فيقول انه احتراز عن قولنا ما ضرب الا هما او الا هم **قوله** والجمع المذكر الخ قال مولانا عصـ لا يفهم الجمع من المذكر والمونث بل لا بد ان يخص الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مع نون المونث مبني لا اعراب فيه فيكون المراد من قوله فالصحيح المجرد الخ انه اى الصحيح من المضارع الذى لا يكون فيه نون جمع المونث آن قلت ان قوله فالصحيح المجرد الخ كلام سلبي فيصح ان يقال ان المضارع الذى ليس فيه ضمير الجمع المونث اعرابه بالضمة رفعا الخ واما اذا كان معه نون الجمع المونث فهو مبني لا اعراب فيه قلت لا يصح قوله والمضارع المتصل به ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع المتصل الذى في التثنية والجمع المذكر والجمع المونث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه بطل لان المضارع مع نون المونث فهو مبني كما عرفت اقول ان معنى قوله والمضارع المتصل به الخ ان المضارع المتصل به ذلك من المضارع الذى هو معرب يكون اعرابه بالنون الخ او يقال ان قوله ذلك اشارة الى الجمع ولكن تخصيص الجمع طريق الاستخدام فلا اشكال رح لكن الاولى ان لا يعمم الجمع من المذكر والمونث بل ينبغي ان يخصه بالمذكر لعدم الفائدة في التعميم لانه غير صحيح كما هو مذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه منا **قوله** والمخاطب المونث اى ذات لها الخطاب فيصح توصيفه بالمونث **قوله** والمونث قال مولانا عصـ ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث انتهى كلامه وهذا انما يصح اذا كان الضمير في منه في قوله فالصحيح منه راجعا الى المضارع المعرب وليس كذلك بل هو راجع الى المضارع مطلقا **قوله** فهذه اى الصحيح المجرد وعلى هذا ينبغي ان يقول هذا الا انه الا ان يقال تانيثه باعتبار الخبر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة يخالف تانيث الاسماء **قوله** في الواحد الغائب المونث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفهما بالمونث ويمكن ان يقال لما كان للفظ اشعار بالتانيث ترك تانيثهما **قوله** والسكون الخ وانما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الضمة والفتحة به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالضمة والفتحة اللفظيين ولا يكون اعرابه تقديريا واعراب المضارع المعتل يكون تقديريا الى مثل يرمي ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلذا لم يقيده باللفظ قال مولانا عصـ ان السكون ايضا تقديري كالسكون في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا لانه في الاصل لم يكن بسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في حال الجزم هو السكون الذى في نفس الكلمة بدون عارض ومثل هذا السكون لا يكون تقديريا وانما يكون السكون تقديريا بسبب سكون مدخوله وهو الذين فان حركة النون في لم يكن بسكون مدخوله وما قيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه اسم من اللفظ والتقديري ليس لشيء اما اولا فلانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم يورد قوله لفظا بعد السكون حتى يشمل الضمة والفتحة والسكون جميعا واما ثانيا فلان قوله حال الجزم يابى عنه لان السكون التقديري ليس في حال الجزم **قوله** مثل لن يضرب اورد مثالا

فلا يكون كما هو اجزائه وحاصل الدفع ان الاصل كلمة سوف على السين فى ذلك **قوله** لان الاصل فيه اى فى خبر كاد ان لا يكون الاسم وانما عدل عن الاسم بما يجئ من ان فاعل كاد اسم محض على ما هو الاصل وخبر الفعل المضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار اخذ معنيه وهو الحال وقال بعضهم ان افعال المقاربة مثل كاد فى الدخل على المبتدأ والخبر فالاصل ان يكون خبرها مثل خبر كاد فى وقوعه مفردا او جملة اسمية او فعلية فترك الاصل والتزم كون الخبر فعلا مضارعا **قوله** بان مخففة والقرينة على تقدير الملفوظ مع ان عبارته شاملة للمقدرة ايضا كلام لاحق وهو قوله مبتدأ وبان مقدرة الخ **قوله** كالبشر فى اى شئ والتشبيه فى اصل السقوط لا فى الخصوص فلا يرد ان السقوط فى البشر من جوف لين من الوسط فلا يصح التشبيه **قوله** اذ الظرفية احتراز عن اذ العلية فتنوينه عوض عن المضاف اليه فانه لا يضاف الا الى الجملة نحو لنا انا اذن ادخل الجنة بمعنى اذ سلمت ادخل الجنة غالبا ومبنى على الفتح فيكون على صورة الظرف واى فى يومئذ اى يوم اذ كان كذا على الجر فيكون على صورة المضاف اليه وقوله اذ الظرفية بمعنى ان له نسبة الى الظرف من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه **قوله** وبعد لام كى اى اللام بمعنى كى بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها **قوله** لان هذه الكلمة متعلق بقوله مقدرة **قوله** جوار جمع جار بمعنى ان هذه الكلمة من الحروف الجارة **قوله** عطف الخبر على الانشاء اى لو لم تقدر ان يلزم عطف الجملة الخبرية على الجملة الانشائية وانما لم يتعرض بدليل نصب المضارع بان المقدرة بعدها واكتفاء بما ذكر المص فيما بعد حيث قال او بشرط معنى الى ان او الا ان فان ما بعد الا للاستثناء والاسم لا فعل وما بعد الى مجرور **قوله** لان تحسن اى من الاحسان والشارح فى قوله فان لتفسير النوع صب **قوله** وكلم ان اللتى وزاد لفظ الكلمة اشارة الى وجه تانيث التى نعتيه اشارة الى ان المراد بقوله لم كل حرف مونث هو حروف الهجاء لا الحروف المعانى **قوله** بعد العلم اى بعد اللفظ الدال عليه سواء كان فعلا كعلمت او اسما كالعالم **قوله** اذ الم يكن بمعنى الظن فانه اذا كان بمعنى الظن فيجوز الوجهان كما سيأتى ولا شك ان الظن فرد العلم فيصح استعماله فى الظن وان كان قليلا فلا يرد ما قيل من انا بحصر ان هذا الشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين انتهى كلامه ثم ان المراد من العلم هو العلم بمعنى اليقين سواء كانت بعد لفظ العلم او ما يدل عليه ومعلم انه ليس الطرف الراجح ظنا والطرف المرجوح وهما وان لم يجوز العقل الا النقيض فالحكم فهو الجزم فحينئذ اما ان يكون مطابقا للواقع او لا وان كان الثانى فهو الجهل المركب وان كان الاول فاما ان يزيل بتشكيك المشكك او لا وان كان الاول فهو تقليد وان كان الثانى فهو اليقين **قوله** هى ان المخففة الخ قيل تقديم ضمير الفصل ليفيد الحصر فقوله وليست هذه مستدركة الا فائدة الحصر مستفاد من تقديم ضمير الفصل لانه يجب ان يراد والمبالغى رد مذهب الفراء والا فبار النحوى فانهم جوزوا ان تكون الناصبة بعد وتمكن الجواب بان الحصر مستفاد من تقديم ضمير الفصل على المحمول الحقيقى والثانى بقوله وليست هذه اشارة الى ان الحصر مستفاد من تقديم الضمير اضافى لا حقيقى فجاز ان يكون ان التفسيرية بعده فيكون الحصر المذكور بالنسبة الى ان الناصبة **قوله** لان ان المخففة للتحقيق اى دخولها يدل على التحقيق واليقين بخلاف دخول ان الناصبة فانه للرجاء والطمع فجاز ان لا يقع بان يبقى فى مرتبة الرجاء فلا يجتمعان والا يلزم اجتماع النقيضين وانما قال فلا يناسبه ولم يقل ينافيه كما هو الظاهر لاحتمال المجاز وتجريدها عن معنى الرجاء قيل لا حيث نفى كونها مصدرية وهو الملتزم بل يفيد عدم اولوية كونها مصدرية والجواب ان الاولوية عند البلغاء بمنزلة الوجوب **قوله** علمت ان سيقوم وان لا يقوم وانما لم يقل علمت ان يقول بل زاد السين وكلمة لا فى اول المضارع لان ان المخففة من المثقلة

فيكون المراد من قوله اظنك معناه الحالي لا الاستقبالي وفي المثال الثالث كلاهما مفقودان لان قوله اظنك معمول لقوله انا ويراد منه
المعنى الحالي ايضا واعلم ان المتبادر من قوله اذا لم يعتمد الخ ان يكون الفعل بعدها ولم يعتمد على ما قبلها والمتبادر من بعدها ان يكون
بلا واسطة فلا يرد ما قال مولانا عصام في شرحه ينتقض بما ذكره من الضابطة نحو اكرم اكرمك اذن بتاخير اذن فانه يرفع المضارع
فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه ونحو اذن زيدا اضرب فانه لا عمل للمنفصل والصحيح ان يقول واذن اذا تصدرت ولم ينفصل بينها
وبين معمولها وكان مستقبلا انتهى كلامه على ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق المشروط مع ان عدم ذكرهما للاكتفاء بالمثال كما مر
في الاسماء الستة قوله اذن تدخل الجنة على صيغة المضارع المخاطب لانه جواب لمن قال اسلمت فجوابه ان يقال اذن تدخل الجنة
قوله لا يحتمل الا الاستقبال يعني ان هذا امر مستحسن بالنسبة الى اذن لما عرفت وانما قال لا يحتمل الا الاستقبال لان دخول
الجنة لا يكون الا في زمان الاستقبال قوله ظرف للانتصاب اي ظرف لقوله ينتصب اي ينتصب في وقت لم يعتمد ما بعدها
الخ قوله كما اشرنا اليه اي بقوله واذن التي ينتصب بها المضارع واعلم ان كون اذن مبتدأ مثل قولنا من حرف جر فان
من مبتدأ وحرف جر خبره تمثيل فن بهذا المثال الخ رفع دخل تقريره ان تمثيل اذن ليس مثل تمثيلات اخواتها مثل لن وكي وغيرها
لان اخوات اذن يكون مبتدأ ولفظ المثل مع مدخوله خبره وليس في اذن كذلك وتقرير الجواب ان في اذن ايضا كذلك فان اذن
مبتدأ ومثل اذن تدخل الجنة خبره ولكن لما كان انتصاب المضارع باذن دون اخواتها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين
المبتدأ والخبر قوله فالوجهان جايزان ولم يقل جاز الوجهان بايراد الجملة الفعلية لان الاسمية تدل على الدوام والثبات
بخلاف الفعلية فايرادها اشارة الى ان جواز الوجهين دائمي ثم اعلم ان اعتبار الوجهين يحتمل ان يكون في اذن ويحتمل ان يكون
في مدخولها والشارح حمله على الثاني وقال في بيان الوجهين النصب والرفع والوجهان في اذن الاعمال والالغاء قال مولانا
عصام جعل الوجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه
حذف المسند لا غير انتهى وللقائل ان يقول في حذف الخبر كثرة الحذف فهي تعارضه وذلك لان قوله جايزان محذوف مع فاعله
مع ان فيه حذف الفاعل المستتر الا ترى انه صرح في بحث الفاعل في زيد في جواب من قال من قام ان تقديره قام زيد لا زيد
قام وذلك ليس لكثرة الحذف في الثاني دون الاول وقد صرح الفاضل المذكور في شرحه ان تقديره فالوجهان جايزان
مع ان الاصل في الجملة هو الفعلية كما صرح به الشارح في اول المرفوعات ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره في بحث الفاعل من عدم
حذف الفاعل المستتر لبيان مراد المصنف وتصحيح عبارته فليس اعتبار حذف الفاعل المستتر امرا يعتد به بحيث يخل كالضابطة
ثم ما ذكروا من الاصل في الجملة الفعلية يكون مرادهم منه اذا نظر الى نفس الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاغراض
المتعلقة بها بخلاف ما اذا تعلق بها الاغراض كما عرفت في اول هذه الحاشية والى ما ذكرنا يدل ما اوردوا من الدليل على كون
الاصل في الجملة هو الفعلية قيل كما ان الوجهان جايزان على تقدير كونها بعد الواو والفاء كذلك اذا وقعت بعد ساير الحروف
العاطفة والدليل ايضا يجري في الجميع فالتخصيص بهما ليس على ما ينبغي واجيب بانهم تتبعوا فلم يجدوا وقوع اذن الا بعد الواو
والفاء دون ساير حروف العاطفة فلذا اخص بهما قوله النصب بناء على ضعف الخ اي بناء على ضعف الاعتماد والاتكال
على العطف الاضعف الاعتماد فلاستقلال المعطوف لانه جملة وهي مستقلة في نفسها لا تطلب الارتباط بغيرها فاذا كان الاعتماد

هيئت هذه العبارة وهي قولك كنت سرت اسس حتى ادخل البلد وحكيها اي هذه العبارة في زمان الخ **قوله** على كنت هيئت
اي على عبارة كنت هيئت تلك العبارة وتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول **قوله** كان مابعد حتى اي كان في
زمان الدخول مابعد حتى في هذه العبارة مرفوعا لعيئت مابعدها على عبارة كان مابعدها على تلك الحركة
وحكيته على زمان كان عليه **قوله** في زمان الحكاية ايضا الخ اي اريد ان يكون في زمان الحكاية ايضا مرفوعا كما كان
مرفوعا في زمان الماضي وبما ذكر تم الكلام فلا يحتاج الى قوله اذ لا يمكن الخ الا ان يتم ان قوله اذ لا يمكن الخ لدفع
ما يقال جاز ان يكون منصوبا في حال الحكاية ومرفوعا في زمان الماضي فاجاب بانه لا يمكن الخ مع انه شرط تقدير ان
على تقدير النصب **قوله** لانها علم الاستقبال اي علامة الاستقبال مع انه اريد معنى الحال من المضارع الذي بعد
حتى فبينهما تناف واعترض بانه قد اعتبر في حتى الاستقبال بالنظر الى ماقبله فان يكون استقبال ما قبلها ايضا
لا ينافي ارادة معنى الحال وبعبارة اخرى بان المراد منه انما انه علم الاستقبال حقيقة فهو ممنوع واما انه علم الاستقبال
بالنظر الى ماقبله فمسلم لكنه لا ينافي الحال والجواب عنه بانه وان لا ينافي فيه ولكن المناسب ان لا يراد منه معنى الحال
على تقدير كون ان للاستقبال وما هو غير مناسب فهو قبيح عند البلغاء فلو عبر عن اجتماع القبيح بين الامرين فالمنافاة
بينهما ليس مما له بعد واجيب ايضا بان المراد من قوله اذا كان مستقبلا الخ انه اذا اريد استقباله بالنظر الى ما قبله فارادة
معنى الحال منه ينافي ارادة معنى الاستقبال منه **قوله** عند هذه الارادة اشار به الى ان قوله كانت الخ جزاء الشرط
قوله لا جارة اي لا حرف جارة ولا حرف عاطفة لا لتقابل لم لا يجوز ان يكون حتى جارة او عاطفة بتقدير ان بعدها فينتصب
بها المضارع وكان في تاويل المفرد لانا نقول قد عرفت انها علم الاستقبال فينافي ذلك ارادة معنى الحال منه **قوله**
ليكون الفعل بعده اي الفعل مع فاعله خبره فيكون حتى مع داخلة على الجملة فيكون داخلة على الاسم على تقدير كون
الفعل مع فاعله خبره **قوله** كما توهم بعضهم وهو قيد المنفي في قوله لا ان تقدير بعدها الخ لا قيد النفي ووجه التوهم انه يدل
انها اذا كانت حرف ابتداء فلا بد من المبتدا بعدها **قوله** فيرتفع اي اذا كانت حرفا ابتداء فيرتفع مابعد حتى لكن
بشرط ان يكون ماقبلها سببا لما بعدها ولذا قال يجب السببية الخ **قوله** لعدم الناصب والجازم فيتعين الرفع
لان اعراب فعل المضارع ينحصر في الثلثة وهي الضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب والسكون في حال الجزم
فاذا بطل الاولان تعين الثالث **قوله** وتجب السببية اي حتى اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها
سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين مابعدها وما قبلها وجب ان يتحقق الاتصال المعنوي ليتحقق
الغاية التي هي مدخول حتى **قوله** اي كون ماقبلها اشار به الى ان الياء في السببية للمصدرية لا للنسبة فان الياء
المشددة اذا اتصلت بالتاء افادت المعنى المصدري كالفرعية والضاربية والفاعلية والمفعولية **قوله** ليحصل
الاتصال المعنوي لان وضع حتى لارتباط مابعدها بما قبلها فهي لما وقعت حرف ابتداء افادت الاتصال اللفظي
فيجب ان يكون ماقبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي واما اذا كان حرف جارة او حرف عاطفة فيتحقق
الاتصال اللفظي لانها اذا كانت حرف جارة لابد لها من مجرور ويكون لها متعلق متقدم عليها واذا كانت عاطفة

وهي ايضا جارة الخ على انه يحتمل ان يكون لتوطية الاعتراض **قوله** ولام الجحود بمعنى الانكار ولما كانت اللام لتاكيد النفي فيكون فيه جحود لامحالة وقد قال سابقا ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد لام الجحود وهذا كلامه يدل على ان نصب المضارع بلام الجحود لا بان فبينهما تناف والجواب ان المراد ههنا ايضا مثل ما مر سابقا ولم يصرح اكتفاء بما سبق او اكتفاء بما سبق في لام كي آنفا ويمكن ايضا ان يقال ان لام الجحود قائمة مقام ان المقدرة فاضافته الى اللام على سبيل المجاز **قوله** هي لام تاكيد الخ بان يكون قبلها نفي لا بمعنى النفي بعد النفي **قوله** بعد النفي لكان اي اللام بعد النفي الذي هو داخل على كان سواء كان لفظا مثل وماكان الله الخ او معنا مثل لم يكن فانه بمعنى ماكان لان لم اذا دخلت على المضارع يقلب معناه الى الماضي مع النفي معناه فيكون لم يكن بمعنى كان **قوله** فكيف يصح الحمل بين خبر كان واسمه مع انه لابد من الحمل بينهما لانهما في المعنى مبتدا وخبر ولا يصدق حمل المصدر على الذات فلا يصح ان يقال الله تعذيب كما لا يصح ان يقال زيد ضرب ولقائل ان يناقش بان كلامه يدل على ان الفعل المضارع اذا لم يكن بمعنى المصدر يصح الحمل لانهم قالوا ان حمل الفعل على الشيء انما يكون باعتبار جزئه وهو الحدث وحمل الحدث على الذات غير صحيح فتامل حتى يظهر لك ما فيه لا يقال عدم صحة الحمل بين التعذيب والله هو الحمل الايجابي ويصح الحمل السلبي بينهما كيف والا يلزم ارتفاع النقيضين بينهما لان الايجاب والسلب نقيضان فيصح ان يقال الله ليس بتعذيب فح كيف لا يصح قوله وكيف يصح الحمل لانا نقول ان معنى ارتفاع النقيضين هو ان لا يكون الثالث متصفا بشيء منهما الا بان يكون شيء منهما محمولا عليه والله تعالى متصف في نفس الامر ولكنه غير محمول او نقول نعم هذا الحمل السلبي صحيح لكن هذا الحمل ليس بمراد من الآية لان المراد انه تعالى لا يعذبهم لا انه تعالى ليس نفس التعذيب وان كان صحيحا في نفس الامر **قوله** او من الخبر او على حذف المضاف من الخبر اي ماكان ذا تعذيبهم فيكون الخبر في الحقيقة هو ذا ونصبه بالالف فيكون قوله تعذيبهم بكسر الباء لا بالفتح البار كما في المتن لا يقال ينبغي ان يتقدم تاويل الخبر على تاويل الاسم لئلا يلزم ان يكون مثل نزع الخف قبل ردية المسار لانا نقول لما كان الاسم مقدما على الخبر وكان اشرف منه تقدم تاويله على تاويله **قوله** ماكان الله معذبهم وهذا التوجيه ليوافقه لاحق الآية وذهب بعضهم الى ان المصدر الصريح يجيء بمعنى اسم الفاعل واما المصدر المأول فلا فمذهب الشارح بخلافه **قوله** والفاء التي ينتصب الخ اشارة الى ان الالف واللام للعهد فهو يشير به الى انه في ذيل الفاء التفسيرية كما مر من غير مرة قال مولانا عصم الفاء مبتداء وقوله مشروط بشرطين خبره فلا يحتاج الى قوله فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع يكون قوله مشروط بشرطين خبر مبتداء محذوف فاقول مراد الشارح منه بيان حاصل المعنى وليس مراده تصحيحه بحسب التركيب **قوله** لان العدول عن الرفع الخ وكون العدول من الرفع الى النصب للتنصيص بذلك فان الاصل هو الرفع فالعدول عن الاصل يدل على ان المراد ههنا معنى آخر لا خصوص معنى السببية لكن يراد منه معنى السببية بقرينة المقام لان وضع الفاء للسببية اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فلا يحتاج الى الدلالة على السببية والحاصل انه اذا قصد السببية منها بغير اللفظ بان يعدل من الرفع الى النصب واذا لم يقصد منها السببية فلا يعدل منه الى النصب وان كانت السببية متحققة على تقدير الرفع ايضا وقد عرفت مثل ذلك في المدح مثل الحمد لله اهل الحمد بضم اللام فان الاصل ان يكون بكسرها لانه صفة للفظ الله لكنه ضم لقصد المدح فان العدول من الاصل الى غيره للاهتمام بالشيء وهو المدح ههنا وان كان المدح حاصلا على تقدير كسر اللام ايضا لكن المقصد

بجلمیان فانه اذا قیل رأیت زیدا فلبس لظهور النحوبه فیه مثل ما اذا قیل رأیت زید عمرو دون بالتنوین **قوله** ای مصاحبة ما قبلها
الخ اشارة الی ان المراد من الجمعیة الجمعیة المتحققة فی ضمن المصاحبة فهو لدفع ما اشار الیه من ان الواو فی الاول لا یکون الا للجمع
ای هی موضوعة للجمع والیه یشیر قوله وایما فی الاصل لا یکون الا للجمع فالشرط الاول لغو **قوله** ای ما یماثل الواقع الخ انما قال
ذلک لدفع اعتراض الشیخ الهندی حیث قال ان قوله فی مثل ذلک یدل علی عدم کون هذه الاشیاء الستة قبل الواو
بل قبلها شیئ مماثل ومشابه لها لان معناه انه کان قبل الواو مثل ما یکون قبل الفاء لا عین ما وقبلها مع ان قبل الواو عین ما
قبل الفاء فاجاب عنه الشیخ الهندی بان لفظ مثل مقحم ههنا والشارح اجاب عنه مع ملاحظة لفظ المثل ایضا لان الاصل
عدم کونه زائدا ای الواقع قبل الواو وما یماثل الواقع قبل الفاء وانی الحاصل ان المشبه هو الامر العام وهو الواقع قبل الواو والمشبه
به کذلک وهو الواقع قبل الفاء وهما متغایران مفهوما وقوله فی کونه ای فی کون الواقع قبل الفاء وقبل الواو احد الاشیاء
الستة وجه الشبه **قوله** ای بشرط ان یکون بمعنی الی او الا الخ ای لیس مفهوم او هو المرکب من الی ان کما هو الظاهر من
کلام المصنف بل المراد هو الی المضاف الی ان والمضاف الیه خارج وکذلک الا ان والاضافة بادنی ملابسة وهی ههنا دخول
الی او او الا علی ان فلا یلزم تکرار ان ویمکن تصحیح کلام المصنف بوجه آخر بان المراد انه شرط تحقق معنی الی ان او الا ان بذاته یستلزم ان یدل الی ان معان داخلا
فی مفهوم او وهذا اذا کانت بمعنی الی او الا تحقق معنی الی ان او الا ان کما لا یخفی **قوله** الا وقت الخ ای لا الزمنک فی کل وقت
الا وقت ان الخ فیکون المستثنی متصلا حیث قدر المضاف فی جانب المستثنی فلا یرد ان المستثنی لا یکون من جنس المستثنی
منه فلا یکون متصلا وقوله لا لزمنک بفتح الزاء **قوله** مطلقا ای النظر ان یقول مطلقة بقرینة لفظ الحرف قبله ولفظ العاطفة
بعده الا ان یقر قوله مطلقا صفة المفعول المطلق المحذوف ای اطلقت الحروف العاطفة اطلاقا مطلقا ثم ما کان المتن
العاطفة المذکورة فی المتن هو الحروف العاطفة المذکورة فلذا عمم الشارح الحروف العاطفة مما ذکر وغیره لان هذا الحکم یجری
فی جمیعها غیر مخصوص بما ذکر سابقا **قوله** کثم والکاف للتمثیل لا للتشبیه فلا یرد انه لم یجئ غیر ثم فی الاستعمال ثم استعمال
جمع الکثرة فی قوله الحروف العاطفة یکون فیما دون العشرة مجازا **قوله** واذا کانت منها ای اذا کانت الحروف
العاطفة من الحروف العاطفة المذکورة لا یشترط الشروط المذکورة فیما فی کون ان مقدرة بعدها اذا کانت بعد الاسم
الصریح فان الشروط المذکورة بتقدیر ان فی الحروف العاطفة المذکورة علی تقدیر ان لا یکون المعطوف علیه اسما صریحا
بل یکون اسما مؤولا فلا یرد ما یقال قد شرطتم لتقدیر ان فی الحروف العاطفة المذکورة فعند عدم الاشتراط ههنا تناقض
قوله وتقدیر ان ای تقدیر ان فی نحو اعجبنی ضربک زیدا وشتم الخ بعد الواو والفاء لیس بمشروط الخ **قوله** علی اول المعدودات
ای المعدودات المفصلة الناصبة بتقدیر ان والاجمال عبارة عن قوله وتنتصب بان ولن واذن وکی وبان المقدرة
الخ والتفصیل عبارة عن قوله فان مثل ارید ان تحسن الخ **قوله** او علی آخرها ای آخر المعدودات المفصلة وهو او بشرط
الخ وذلک لان القاعدة ان الامور المتعددة اذا سیقت بحکم العطف فیصح عطف شیئ علی ما هو فی اول هذه الامور
ولیصح عطفه علی ما هو فی آخرها والاول هو الاول کما اذا قیل زید وعمرو وبکر وخالد کذا فیصح عطف خالد علی زید ویصح عطفه
علی بکر ایضا **قوله** وقیل هو ای قوله والعاطفة مجرور معطوف علی حتی فی قوله بان مقدرة الخ وهذا اول المعدودات الجملة ان صح

فينبغي ان يقع والانتهاء والاستثناء وتامل **قوله** فلم يظهر الناصب بعدها قيل هذا ينافي مامر من جواز اظهاران مع حرف العاطفة
تخصيص الحروف العاطفة فيما سبق بغير الواو والفاء واو ينافي مامر من قوله الحنبلي قيامك وان تذهب فجوابه ان يقال المراد بجواز
اظهاران فيما سبق هو ما اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا والثاني على تقديران يكون المعطوف عليه اسما غير صريح **قوله**
نحو قوله تعالى لئلا يعلم اى لان لا يعلم فجعل النون لاما وادغم اللام في اللام والمراد من اللامين المتواليين هو اللامين المتحركين
المتواليين لتحقق الثقل حينئذ بخلاف ما اذا كانا مدغمين فلا يرد انه اذا جعل النون لاما وادغمت اللام في اللام فتحقق اللامين
المتواليين ايضا **قوله** واعلم ان الناصبة الخ ولا يخفى ان الناصبة اعم من المصدرية ولكن المراد ههنا هو ان المصدرية
قوله لضعفها اى لضعف ان لانها حرف وهو ضعيف العمل واذا كانت مقدرة فيكون الضعف على الضعف فلا يعمل ح
بعدم قوتها في العمل وللقايل ان يقول هذا الوجه يلزم ان لا يعمل ان المقدرة في شيء من المواضع التي قدران فيها والجواب ان ما ذكر
ليس علة موجبة لعدم عملها بل هو علة مصححة له فلا اشكال **قوله** تسمع بالمعيدي اى ان تسمع مع عدم عملها فيه وان قلت لا نعلم
تقديران الا من اثرها كما في المواضع المذكورة فاذا لم يكن اثرها في قوله تسمع فكيف يعلم تقديرها قبله فلا بد من القرينة لذلك وهي ليست الا
اثرها كما في المواضع المذكورة فيما سبق قلت القرينة ههنا هو كون قوله تسمع مبتدأ فيكون مرفوعا في تاويل سماعك ان قلت من اين تقول انه مبتدأ ولم لا يجوز
ان يكون خبرا من ان اه خبر فلا بد ان يكون قوله تسمع بالمعيدي مبتدأ واذا لم يكن بينهما التلازم واللازم باطل فالملزوم مثله **قوله** اخصر اى ان الصحيح اهمالها فيه فانه صيغة
المضارع التكلم بالفارسية آگاه باشيد اى جماعة كه ملامت كننده ايد مرا كه حاضر شدم جنگ الوغى بفتح الواو وبكسرها وفتح الغين المعجمة وسكون
الياء موضع الحرب **قوله** ولكن ليس بقياس اى اضماران الناصبة في المواضع المذكورة مع عمل وبغيرها ليس بقياس ولذا لم يذكرها المص **قوله**
ولا مستعملة ولم يقل ولا الموضوعة رعاية لكلمة في في قوله في النهي لان الموضوعة ناسب ان يقول للنهي لا في النهي **قوله** فعلا واحدا اشار به الى ان تقدم
هذه الاربعة على كلم المجازاة لان المجزوم بها فعلان والواحد مقدم على الاثنين لا يقال هذا ينتقض بلم يضرب ولم يقتل بسكون اللام اى لم يقبل بحكم العطف لانا نقول المراد
انه يجزم الفعل الواحد اصالة فجاز ان يجزم فعلين بالتبعية بحكم العطف **قوله** اى كلمات الشرط هذا حاصل معنى قوله المجازاة لان معنى المجازاة في الاصل هو كون الشيء
الثاني جزاء للشيء الاول ان قلت صيغة الكلمات تدل على ان الكلم جمع مع انه اسم جنس كما سبق في اول الكتاب قلت لا نم ذلك لانه لم لا يجوز ان يكون باعتبار معناه الجنسي **قوله**
ولهذا اى ولاجل ان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف اختار لفظ الكلم سواء كان باعتبار معناه الجنسي او الجمعي والمراد انه اختار
لفظ الكلم دون لفظ الاسم والحرف **قوله** والمجزوم بها فعلان اى انها تجزم فعلين في الجملة لان الفعل الاول لو كان ماضيا والثاني
مضارعا فالخيار في جزم الثاني وان كان عكس ذلك يكون الجزم في الاول فقط **قوله** ان ومهما وانما قدم ان مع انها غير مستقلة
بالمفهومية لانها حرف والبواقي مستقلة لانها اسماء ولان ان اصل في باب الشرط لانها موضوعة للشرط بخلاف البواقي فانها
متضمنة بمعنى الشرط **قوله** لم يجي في كلامهم على وجه الاطراد اشار به الى ان المراد من الشاذ هو الندرة اى بها لا تدخلان المضارع
على الوجه الكلي فتدخلان عليه في بعض الاوقات والدليل يفيد ذلك **قوله** ومن المتعذر اى المحال والمراد من المحال العادي
لا النفس الامري لامكان اجتماعهما في نفس الامر **قوله** في جميع الاحوال والكيفيات لانه لا شك ان الصوت الخارج من لسان زيد
غير الصوت الخارج من لسان عمرو ولان قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين محال فلا يصح التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال
مثلا نعم لو اريد بعض الاحوال اى قراءتك مثل قراءتنا في بعض الاحوال كالجهر والاخفاء وغيرهما فيصح التركيب المذكور **قوله** واذا وضعت

من الضد ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي وكون الضدين وجوديين انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي قوله على جميع انواع
الشارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على المخاطب قوله وكلم المجازاة المذكورة من قبيل اشارة الى انها في تدخل لفظ التقدير
فيكون معطوفا على لم في قوله فلم الخ لا يحمل الاضافة للعهد والعادة المعرفة فانها اذا قيدت كانت تعين الاولى غالبا
قوله تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء جملة اسمية وليس كذلك كما في قولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود قلت المراد انها تدخل على الفعلين غالبا فليس كذلك ان تتوهم منه وقوع الشرط جملة اسمية كما لا يخفى
قوله اي يجعل الفعل الاول سببا فلا يخفى ان كلم المجازاة لم يجعل الاول سببا والثاني مسببا بل الاول قد يكون سببا للثاني
في نفس الامر فكلم المجازاة دالة ومفيدة لسببية الاول للثاني لكن ما حصل المعنى في شرحه كذلك فالشرح تبعه فيه ولهذا قال
وفي شرح المفتاح الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بالجعل المذكور ان المتكلم يجعل ضرب المخاطب سببا لضرب نفسه في قولنا ان
تضربني فاضربك بل المتكلم يعتبر ملزومية شيء لشيء ويجعل كلم المجازاة دالة على سببيته فقوله ولا شك الخ اشارة الى الاعتراض
على ما وقع في شرح المفتاح وقوله فالمراد الخ اشارة الى جوابه قوله ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك السببية
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا سببا خارجيا ولا ذهنيا قوله بل يكفي ان يعتبر الخ اي المتكلم يعتبر النسبة
بينهما وباعتبار تلك النسبة يصح ايرادهما في صورة السبب والمسبب بل في صورة اللازم والملزوم وحاصله ليس المراد من السبب
والمسبب الحقيقيين وكذا من اللازم والملزوم بل المراد بهما اللازم والملزوم باعتبار المتكلم اي المتكلم يعتبر بينهما النسبة ليصح ايرادهما
في صورة اللازم والملزوم وان كان في بعض المواضع سببية وملزومية حقيقيين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واما قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول
ملزوما للثاني لا سببا بل السبب هو الثاني ففي قولنا ان تشتمني اكرمك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو
ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون الشتم مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلما تصور الشتم تصور الاكرام لانهما متنافيان بل
تصور الاهانة التي هي لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ذلك سببا حقيقيا للشتم لا في الخارج ولا في الذهن قوله
اظهار الكارم الاخلاق اي المعتبر تلك السببية لاظهار المتكلم الخلق الحسنة الى نفسه بان الشتم الذي هو سبب الاهانة
عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الاخلاق الحسنة
قوله يعني انه اي المتكلم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من للعلة مكان اي لوجوده ومرتبة ليصير الشتم الخ قوله لانه شرط
اي شرط وسبب لوجود الثاني قوله من حيث انه اي الثاني يبتني على وجود الاول فقوله اعتبار الجزاء منصوب على نزع
الخافض قوله ان تزرني اكرمك اي في الاصل تزورني واكرمك فحذفت الواو فيهما لالتقاء الساكنين بين الواو والراء
قوله اوالاول عطف على ضمير كان لوجود الفصل وذكر فقط التصريح بمقابلته بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انته
فصيحة في جزاء الشرط المحذوف اي فاعرفت ويحتمل ان تكون زائدة لتزيين الكلام قوله ان تزرني فقد زرتك قيل
ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ماضيا اجيب بان المراد نحتفر بزيارتك اياي الآن اختر بزيارتي
اياك امس قوله او ما تشتهيا والضمير المستتر لا ما والبارز الى ان وهو السببا والشرط وانما قال مع صلاحية المحل لان الجزاء لو كان

معناه بالفارسية اگر باشد از شما ان كه مسلمانانيد بيست كس غالب مى آيند شما بر دو صد كس كه كافران باشند يك مسلمان را نه
دو كافران گر بختين گناه كبيره است ومعنى عاد الخ كسى كه عود كند بگناه پس انتقام ميكند الله تعالى ازو قوله فالفاء لازمة والمراد
هو الفاء وما هو فى حكم الفاء وهو اذا المفاجاة بقرينة اللاحق قوله لا تاثير لحروف الشرط فى الماضى فيكون معنى الماضوى فيه قويا
فلا تاثير لحروف الشرط فيه بقلب معنى الماضى الى المضارع قوله فاحتاج الى رابطة الفاء اذا لم يكن الجزاء معمولا لحروف الشرط فانتفى الربط
فلابد من رابطة الفاء قوله الى غير ذلك فتدخل فيه المضارع المنفى بلن وليس وكذا المضارع مع السين والسوف ولام الابتداء
ونون التاكيد مع التعجب والقسم والتمنى والترجى والعرض قوله لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء الخ وذلك لانه لا يتصور عمل
حرف الشرط فى الجملة الاسمية لانه لا يمكن قلب الماضى الى الاستقبال فيها وكذا فى الدعاء والاستفهام والتمنى وغيرها من الامور المذكورة قوله
اذا التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية والجملة الاسمية قيد واقعى اذ اذا المفاجاة لا يكون بدون الجملة الاسمية فليس معناه ان اذا المفاجاة
التى ليست مع الجملة الاسمية لا تقع موضع الفاء قوله لان معناه وهو علة مصححة لوقوع اذا المفاجاة موقع الفاء قوله لانها تنبئ عن
حدوث الخ اى اذا تخبر عن حدوث امر فاذا قيل خرجت فاذا السبع واقف معناه ان وقوف السبع كان بعد خروجى قوله فانها معنى
الفاء اى فى اذا معنى الفاء مع زيادة لانها تدل على البعدية بلا تراخ مع زيادة هى المفاجاة وبهذا صح قوله لان معناها قريب من معنى الفاء
فلا يرد انه اذا كان فيها معنى الفاء فيكون معناها عين معناها فلا يصح دعوى القرب وانما ادعى القرب لئلا يرد ان معنى ثم ايضا قريب
من معنى الفاء لانه ليس فيها معنى الفاء بكماله لوجود التراخى فى ثم دون الفاء قوله ولكن الفاء اكثر اى الفاء اكثر استعمالا فى الجزاء
او الفاء اكثر فى ان يخبر عن حدوث امر بعد امر وهذا الكلام اشارة الى تصحيح لزوم الفاء فى الاسمية مع وجود اذا ايضا فانه اعتبر وجودها كالعدم
والى فائدة قوله موضع الفاء لانه يشير الى ان اذا اقل استعمالا من الفاء او الى ان الظاهر ان يقول وقد يجئ قوله وانما اشترط الخ
وان قلت عبارة المص لا تدل على الاشتراط لان قوله مع الجملة الاسمية قيد واقعى على ما اشرنا اليه قلت المتبادر منه ان يكون شرطا فلهذا
حمله عليه قوله لاختصاصها بها اى اختصاص اذا المفاجاة الجملة الاسمية المفهومة من اسمية الجملة لاختصاص الجملة الاسمية باذا المفاجاة
ويحتمل ان يكون قوله لاختصاصها بالاضافة الى اذا الشرطية يعنى ان ذلك الاختصاص ليس فى اذا الشرطية مختصة بالفعلية كذا
التصريح المفهوم من قوله فاختصت هذه بالاسمية يميل اليه قيل ان اختصاص اذا المفاجاة بالجملة الاسمية ينافى ما مر فى ما اضمر عامله
من اختيار الرفع بعد اذا المفاجاة المنبى عن جواز النصب وكذا اختصاص اذا الشرطية بالجملة الفعلية ينافى ما مر فى الفرد
من اختيار الفعل بعدها المنبى عن جواز الاسم بعدها وينافى ما مر فيما اضمر عامله من اختيار النصب بعد اذا الشرطية المنبى عن جواز
الرفع بعدها واجيب بان المراد باختصاص الفعلية هو الغلبة والكثرة كما ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة فيما مر فى الظروف
من لزوم الاسمية بعدها فالمراد بالفرق هو الفرق باعتبار اكثر المواد اعطاء الاقل فى حكم العدم ويمكن ان يقال ان الاختصاص
واللزوم فى غير ما اضمر عامله ولم يعكس الامر فى الفرق بمناسبة الفعل للشرط لانه لا يكون الا فعلا ثم اعلم ان الاختصاص متعلق بحذف
اللام من قوله فرقا لاتحاد فاعليهما وهو شرط عند المص وغيره من الجمهور الا عند بعضهم قوله وان تصبهم سيئة الخ يعنى
اگر رسد كافران را سيئة بانچه كرده است دستهاء ايشان ناگهان ايشان از ين پس نوميد ميشوند ايشان بسبب اين از رحمة الله تعالى
اما مسلمانان نوميد نميشوند بسبب اين از رحمة الله تعالى باسناد السيئة الى ايديهم لانهم يفعلون السيئة بايديهم غالبا قوله ان التى

اى ولاجل ان المنفى قرينة الفعل المنفى لا المثبت امتنع لا تكفر الخ قوله خلافا للكسائى اى نخالف خلافا كائنا على الكسائى على
الفعل المجهول ليكون الكسائى مخالفا للجمهور او خالف الكسائى خلافا فحذف الفعل وقدم المصدر لقصور العمل واللام فيه لتقوية
العمل قوله فامتناعه اشارة الى ان قوله لان التقدير علة الامتناع وفى بعض النسخ لان التقدير ان تكفر فهو ح دليل الكسائى قوله
وهو خلاف الظاهر اى لان عند عدم الكفر يدخل الجنة لا النار قوله العرف قرينة وهذا التقوية مذهب الكسائى والمنفى الذى ذكره الجمهور
يكون بحسب اللغة قوله وهذا اذا قصد اى المضارع انما يجزم اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد السببية لم يجز الجزم من الجوازم
بل يجب ان يرفع المضارع ح لكن يرفع اما بالصفة او الحال او الاستيناف لا يقال ان كون المضارع صفة لا يكون سببا لكونه
مرفوعا وهو خلاف الظاهر لانه ذلك ايضا فى صورة الحالية لان حالية شئ لسبب لكونه منصوبا لا مرفوعا فلا يصح قوله بل يجب ان يرفع
اما بالصفة الخ لانا نقول معناه انه بل يجب ان يرفع على تقدير عدم قصد السببية فاذا رفع فهو اما صفة او حال قوله فهب لى من
لدنك وليا الخ وقوله لدن بمعنى عند وهب امر من وهب يهب بفتح الهاء لا بكسرها لانه لو كان امره هب بكسر الهاء ويحتمل ان يكون امرا
من هاب يهاب والمقصود بالتمثيل هو يرثنى بضم الثاء وعلى قراءة البعض يسكنها فانه ليس شئ جملة وصفية فانه صفة لقوله وليا بانه
هبه كن مرا از نزد خود ولى كه وارث باشد يعنى فرزندى بده كه ميراث گيرد از من قوله فيمن قرأ اى عند من قرأ مرفوعا اى عند
من قرأ مجزوما فكلمة فى بمعنى عند قوله اى وليا وارثا اشارة الى كونه صفة ولا يجوز ان يكون يرثنى حالا لان وليا نكرة ولا يجب
تقديمه لنكارته قوله او بالحال كذلك معطوف على قوله بالصفة اى يجب ان يرفع بالحالية ان كان صالحا للحالية قوله ذرهم
الخ بفتح الذال امر من ذر يذر اى دع من وذر يذر والمقصود بالتمثيل يعمهون وهو حال من ضمير الجمع فيكون حالا من مفعول
فى المضارع الواقع حالا هو الضمير فى يعمهون ولا يجوز التوصيف اذ المضمر لا يوصف معناه بالفارسية پس گذار تو كافران را
در ضلالت شان در حالتى كه سرگردان شده اند كافران يعنى تا سرگردان شوند در ان ضلالت قوله اى عمى بكسر الهاء
وانما قال ذلك لان الحال من المنصوبات فهو حال منه وليه بتمييز فان نصب بالياء قوله ذو الخ اى سيرا سوفوله مرسه
بفتح الهمزة وسكون الراء وهو صفة لمرسى من سايرسى وقوله لانه من بالهمزة والاسارة اقامة السفينة والضمير فى قوله لها للتعجب والمقصود بالتمثيل يجوز اوله بالضم
لا بالسكون فانه مرفوع لانه كلام مستانف لا تعلق له بما قبله فيكون مرفوعا والاستيناف فى كتب العربية جواب سوال مقدر فقوله الخ اكرم
مستانف اى جواب سوال مقدر معناه بالفارسية وگفت پيش از ان جماعتى آنرا كه روان بود بگو مرد گوينده برگرديد والمستفيد كه مرا است كتيم حريف
فهو لا تزاوله لما كلام مستانف فرع ولو كان الاستيناف بمعنى جواب سوال مقدر فالسوال المقدر ان هذه الجماعة يقولون على آخر بم لم الرب حسبا
والاقامة تقول السائل فى جوابهم لا بل محاربة الكفار فكل حتى تاج يعنى پس گرد زن بار ميشوم بنا دو تقدير اسد تعالى يعنى ولى بى كسى فى قوله
بهذا فى بعض النسخ ليكون ان يرتفع فى بعض النسخ لما يكون على ان الى تز مثلا ليسه فما ورجع ذكره الا انا القول بهذا اتى على غير التشبيه كما يعم كذا قال

لا يرد ان الاحتراز عنهما غير موجبة لانهما خارجان بقوله صيغة لان المراد منها هو صيغة الفعل بقرينة المقام وهما صيغة الاسم **قوله** اى آخر الامر فى الحقيقة انما قال فى الحقيقة لان عند الكوفيين وقف آخره وسكونه ليس بحسب الحقيقة بل بلام المقدرة كما سيأتى وقوله والبناء على السكون عطف تفسيرى لقوله الوقف اعلم ان البصريين ذهبوا الى ان الامر مبنى وسكونه سكون البناء لا سكون الاعراب وذهب الكوفيون الى انه معرب وسكونه سكون الاعراب كسكون لم يضرب وليضرب ام اوردكلامه على رجة بناء دل الا الذين حيث قال حكم المجزوم **قوله** لانتفاء المقتضى الخ هذا علة البناء على السكون والحاصل ان علة كون المضارع معربا هى حرف المضارعة حيث بسبب حرف المضارعة يشابه الاسم المشترك كالعين فان ضرب مثلا قبل دخول حرف المضارعة عليه يراد منه معنى واحد وهو معنى الماضى واذا دخل حرف المضارعة عليه يراد منه معنيان وهما الحال والاستقبال فيشابه الاسم المشترك بسبب حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة من الامر فرجع الى اصله الذى هو البناء لان الاصل فى الافعال البناء **قوله** او فى الصورة حكم المجزوم وانما قال فى الصورة لعدم صحة التشبيه باعتبار الحقيقة عند البصريين لان حكم الامر هو البناء والوقف وحكم المجزوم الاعراب او الجزم **قوله** اى مثل حكم المضارع اى حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم لان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع المجزوم فان حكم المجزوم يختص بالمجزوم كما ان حكم الامر يختص به ثم البناء على السكون اعم من اللفظى والتقديرى فلا يرد ارم وادع واخش **قوله** لانه لما شابه مضارعا فيه اللام من المجزوم اى من المضارع المجزوم مثل ليضرب وكلمة من للبيان وقوله معنى تميز عن نسبة الفعل الى الضمير الراجع الى الامر واما المشابهة المعنوية فلان معنى اضرب ولتضرب بالفارسية بزن وگوتا بزنى تو **قوله** بلام مقدرة فيكون اضرب فى الاصل لتضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال واما حذف حرف المضارعة فلئلا يلتبس بالمضارع **قوله** فان كان بعده لا يقال فينبغى تقديمه على قوله وحكم آخره حكم المجزوم لان قوله فان كان الخ مما يتعلق بقوله يحذف حرف المضارعة لانا نقول يحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم المجزوم لبيان حذف الاخير من الحركة وحرف العلة فيكون التعقيب المفهوم من الفاء فى قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم المجزوم ولهذا لم يتعرض الى اسكان الآخر لعدم الاحتياج اليه **قوله** لظهوره ولانه مشهور ويحتمل ان يكون عدم ذكره لقلة العمل فيه **قوله** والمراد بالرباعى الخ وهذا لدفع ما يقال ان قولنا يضرب مضارع رباعى مع انه زيد عليه همزة الوصل فيقال اضرب فى الامر منه ثم اعلم ان الرباعى عند الصرفيين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية فقط وعند النحويين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كيخرج كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعى ههنا الذى فى مضارع رباعى كان بعد حرف المضارعة ساكن مايكون على اربعة احرف من المزيد فيه وكلمة من للبيان ما فى قوله مايكون والضمير فى انما هو راجع الى ماكان ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وبعد حرف المضارعة ساكن فيخرج فعلل كدحرج لانه ليس من المزيد فيه وكذلك يخرج سافر يسافر لانه وان كان من المزيد فيه ولكن ليس ما يلى حرف المضارعة ساكنا فاذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد ما قال مولانا عصم وفيه نظر لان الرباعى لا يكون مخصوصا بالمزيد فيه انتهى كلامه **قوله** ليتوصل بها الى النطق اى يتوصل المتكلم بسبب الهمزة الى النطق اى التكلم بالساكن فلا بد ح ان يزيد همزة متحركة لا ساكنة لان الهمزة الساكنة لا يصلح لذلك وانما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن كما هو المتعارف اشارة الى وجه تسميتها بالوصل وقيل سميت همزة الوصل لانه مما يسقط فى الدرج وتصل ما قبلها بما بعدها بخلاف همزة القطع

قال مولانا عصم كما ان اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة كذلك اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة وان الفعل له تعلق الى الفاعل والى المفعول فح دفع تقدير المضاف فى صحة الاضافة لما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا بادنى ملابسة ومن كونه واقعا عليه انتهى حاصل كلامه اقول ان الفعل كما يضاف الى الفاعل يضاف الى المفعول ايضا ولكن الاضافة فى الفاعل بطريق الاسناد وفى المفعول بطريق الوقوع غاية ما فى الباب ان اضافة الفعل الى الفاعل شائع من اضافته الى المفعول وهذا لا يستدعى ان يكون اضافته لادنى ملابسة وقوله الواقع عليه ليس الا لبيان ان اضافته اى اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة كما توهم بل لدفع الاعتراض للفاضل المذكور بان الفعل يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا ولكن الاضافة فى الفاعل على سبيل الاسناد وفى المفعول على سبيل الوقوع كما مر قوله

وتوصيفه بقوله الذى لم يذكر فاعله لبيان ذلك فح لا يرد ما قيل انه اذا كان المراد من الموصول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذى لم يذكر فاعله فيلزم التكرار لان قوله ما لم يسم فاعله مذكور فى الكلام فاذا اريد من كلمة ما ايضا يلزم التكرار قوله ويكون اضافة الفعل اليه اى الى الموصول بيانية اقول قد قال فالانسب ان يكون اضافة العام الى الخاص بيانية بحسب المعنى كاضافة العلم الى الفقه واضافة الشجر الى الاراك فيكون المضاف اليه مبينا للمضاف وجعل هذه الاضافة داخلة فى الاضافة اللامية بناء على وجه غير معلوم فالتحقيق على ما بيناه ذيل فى بحث المجرورات بما وقع فى كلام النحاة من جعلهم اضافة العام الى الخاص لامية فح لا يرد ما قيل ان اضافة العام الى الخاص لا يكون بيانية قيل الاضافة البيانية فيما اذا كان بينهما عموم من وجه وههنا ليس كذلك اقول ان اضافة العام الى الخاص لامية والكلام فى ان هذه الاضافة مناسب ان تكون بيانية بحسب المعنى ففى قولنا علم الفقه وعلم المنطق وشجر الاراك معناه علم من الفقه وشجر من الاراك اى العلم الذى هو الفقه والشجر الذى هو الاراك فتكون الاضافة لادنى ملابسة فيكون فيها مجاز ولا يلزم ان يكون بينهما عموم من وجه لانه فيما اذا كانت الاضافة البيانية على سبيل الحقيقة قال الشر فى بحث المجرورات واما الاضافة بمعنى اللام فهى كثيرة قال مولانا عبد الغفور والعصم لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز انتهى وهذا الكلام يؤيد ما قلنا كما لا يخفى على المتامل وح لا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد من الفعل هو الفعل شبهه لكنه اكتفى بالاصل او بان المراد بالفعل الدال على الحدث فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قوله هو ما حذف فاعله وهو مبتدا وما بعده خبره فيكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدا محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله ويحتمل ان يكون هذا المبتدا من الخبر خبرا لقوله فعل ما لم يسم عدم ذكر الفاعل اما لان فاعله غير مقصود لان مقصود المتكلم ليس الا ذكر المفعول واما لنسيان الفاعل واما لجهل المتكلم بالفاعل يرى مقتولا فى صحراء ولم يعلم قاتله واما لتعظيم الفاعل او اما لتحقير او لشهرته او لقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان او لقصد الاختصار قوله واقيم المفعول مقامه احترز به عما لا ينتقض التعريف بنحو اخبرني بحذف الواو والياء ولكن لا يكون اقامة المفعول مقامه قوله فيما سبق فى مفعول ما لم يسم فاعله ولم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقوم شئ مقامه كما هو المتقرر عندهم قوله فعل الذى اريد حذف وهذا لدفع ما يتوهم من عدم ترتب الجزاء وهو قوله ضم اوله الخ على الشرط وهو كون فعل ما لم يسم فاعله لان ضم الاول وكسر الآخر مستعدان على كون الفعل مجهولا فبتقدير الارادة وجعلها شرطا يندفع ذلك اى ان اريد كون فعل ما لم يسم فاعله

اى ماذكر بقوله الاصوب نهاية مافى كلام الفاضل المذكور فيه نظر لان اختيار الاصوب دون الصواب لعل لامر لك لاحتمال لان المثال
من المعتل هو العرفى لا اللغوى وان جاز ان يكون اشارة الى ان عدم ذكر قيد المنقلبة عينه الفا الاكتفاء بالمثال ومثل اشارة الى ان
عور وسيد من الشواذ لا النقض للقواعد بها **قوله** وانما خص معتل العين والتخصيص بالنسبة الى المعتلات الاخر فتكون كلمة انما للاهتمام
المعتبر **قوله** لزيادة غموض لضم العين المعتبرة الخفاء والاختلاف فى شئ يستلزم الخفاء فيه **قوله** فى المبنى للمفعول منه اى من المعتل
وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل منه وهو غلط من سهو قلم الناسخ قوله كما ذكره بقوله ومعتل العين اى لا يكون عينه الخ **قوله** ويتبعه اى المعتل
ذكر بتبعيته المعتل من الماضى المعتل العين للمفعول من المضارع فيما بعد ومعتل العين ينقلب عينه الخ **قوله** ما ذكرنا من زيادة الغموض
والاختلاف **قوله** الافصح فيه وانما زاد لفظ فيه لان الخبر اذا كان جملة لا بد له من عائد ملفوظا كان او محذوفا **قوله** وهو شرح يعنى
يعنى فيه زيادة فصاحة بخلاف قيل وبيع فان فيهما زيادة الفصاحة ولهذا قال الافصح بصيغة اسم التفضيل **قوله** وفى شرح الرضى
لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه لانا نقول يسمون الكافية باسم الرضى الخ فكانه قال فى شرح الكافية و
يقول اضافة الشرح الى الرضى بيانية لا لامية **قوله** اى نحو اى يميل كسرة فاء الفعل الى جانب الضمة ثم يميل الياء الساكنة لعله الفاء
نحو الواو قليلا لان الياء تابعة لحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تميل الى الضمة قليلا فهى تميل الى الواو قليلا ضرورة **قوله** كالاشمام
حالة الوقف وجاء بهذا المعنى عند القراء ايضا مثلا واعلم مكموه **قوله** اعنى ضم الشفتين بان لا يكون التغير فى الحركة بل يكون حركة
الفاء كسرة خالصة ولكن يضم الشفتين عند القراءة للاشعار بان الفاء مضمومة مع انها بكسرة خالصة ولهذا قالوا ان الاشمام يدرك
الاشمام الذى هو بضم الشفتين ولا يدرك له الاعمى لعدم العين لحتى يرى ضم الشفتين وهذا مشكل عند من قرأ كسرا كالفاء
قوله الايذان اى الاعلام بان الاصل الضم الخ فالمراد من قوله فى اوائل هذه الحروف هو الحروف الاوائل من الماضى المجهول من
قبيل اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** وجعل الياء واوا اى فى بوع بضم الباء **قوله** من الثلاثى المجرد وقيد المشبه به بالثلاثى
المجرد لئلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه **قوله** اختير وقيد بكسر التاء والقاف فى اختير والقيد مثل قيل وبيع فى اللغات الثلثة المذكورة
بالافادة **قوله** بسكون ما قبل حرف العلة فيهما اى فى استخير واقيم فلا يقع ضير وضيم بخلاف اختير والقيد فان ما قبل حرف العلة منهما
متحرك فى الحال وفى الاصل ايضا فيجرى فيهما اللغات الثلث **قوله** فيقال استخير واقيم لغة واحدة من اللغات الثلث المذكورة فيكون
بعد الاعلال مثل قيل وبيع فلما لم يكن ما قبل المعتل متحركا فى الاصل فيهما لم يجوز اللغات الثلث فيهما **قوله** اريد حذف والتقدير
الارادة والملفوظ فى الماضى من عدم ترتب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط وهذا بتقدير الارادة وجعلها شرطا اى ان اريد
حذف فاعله ضم اوله الخ والمراد انه ضم اوله ان لم يكن مضموما وكذلك فتح ما قبل آخره **قوله** وان كان مضارعا عطف على قوله ان
كان ماضيا **قوله** نحو يضرب قيل لا ولى ايراد الامثلة بعد قوله وفتح ما قبل آخره **قوله** ومعتل العين قد سبق ان ذكره بتبعية
معتل العين الماضى لعدم الغموض والاختلاف **قوله** حقيقة كما فى يختار ويقال وحكما كما فى يقام ويستجار اصلهما يقوم ويستجير لتقلب
حركة الواو والياء الى ما قبلهما ثم تقلبان الفا لانهما متحرك الاصل **قوله** المتعدى وغير المتعدى اى هذا باب المتعدى ولم يتعرض
اليه اكتفاء بما ذكره فى المعرفة والنكرة حيث قال هذا باب بيان المعرفة والنكرة **قوله** فالمتعدى من الفعل وكذلك المتعدى
من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرها لكنه خص هذا الحكم بالفعل لاصالته **قوله** على متعلق بفتح اللام لا يقال لا يتوقف

على زيد قوله وهي ظننت وهو بمعنى ظن وحسب فهو يظل كما سيقول في الافعال الناقصة وهي كان وصار الخ اشارة الى انهما فاعلما انقيد فالمجرد تامة ليصح السكوت عليها بخلاف الافعال الناقصة لعدم افادتها بدون الاخبار بها وقوله وهي من عادة المسند اليه وآتاكم قيد بل عرفها على سبيل التعداد وقال هي ظننت الخ لان المقصود من تعريف الشئ هو معرفة افراده ولما كان افرادها متناهية تعرفها بطريق التعداد فان الممكن افرادها متناهية فتعريفها بطريق التعداد محال قوله هذه الثلثة للعلم اي اليقين وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الذي لا يزول بالتشكيك فيقال علمت او رأيت او وجدت زيدا فاضلا اذا كنت تيقنت وآتاكم الفعل فهذه الثلثة لليقين شك الى ان العلم اللغوي هو اليقين فقط فلا يكون التصور والشك والوهم والجهل المركب التقليد من العلم اللغوي قوله من حيث الاخبار بها اي بهذه الجملة قوله ناشئة خبر لقوله وهي كلمة من لبيان كلمة او ضمير راجع الى اول في تفسيره اي البيان اي ما هي عليه المذكورة بما قبله قوله اذا قلت علمت الخ او اذا قلنا زيد قائم فيكون هذا مجرد اخبار عن قيام زيد وهو يحتمل الصدق والكذب ولذا يجوز ان يقال زيد قائم بالاحتمال اي احتمال قيام زيد واما اذا قيل علمت زيدا قائما فيكون علمت دالا على ان سبب الاخبار عن قيام زيد هو العلم الثابت لنا اي الاخبار قيام زيد ناشئ عن علمنا فاذا عرفت هذا فقد عرفت منشأ الاخبار بهذه الجملة ناشئ عنه العلم في الجملة فان من الامور البديهية لا يحتاج الى ناشئة عن العلم فيكون في عبارة المصنف مسامحة فيكون المراد ان الاخبار بهذه الجملة ناشئة عنه وفي هذه المسامحة اشار بقوله من حيث الاخبار بها الامن حيث انها مفعول ثم هذا هو المراد من قوله كما اذا قلت علمت الخ ثم اذا قلنا زعمت زيدا قائما فيعلم ان الحسبان منشأ الاخبار بهذه وظن منه متردد بينهما المعرفة ان زعمت للشك واليقين لكن نفيد اصبحا باشعار فلا ينكر قوله وكذلك بواقي الافعال الخ قوله اي جزئي الجملة الاسمية اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه فيه اشارة الى انه لو قال فتنصب جزئي الجملة الاسمية لكفى الاحتياج الى ذكرهما على الجملة الاسمية وهما ما لم يسند ومن ترك المسند والمسند اليه مع ان كل منهما جزء من تركه المسند اليه قوله على انهما مفعولاه اي ان الفعل مفعولان لهما الان اشارة الى انهما في الحقيقة مفعول واحد فانهما في قولنا علمت زيدا فاضلا في معنى علمت فضله قوله من خصائصها وكلمة من للتبعيض اي انما الفعل ومن خصائصها كما قال في بحث الاسم ومن خواصه دخول اللام وفي اول بحث الفعل ومن خواصه دخول قد لجرد التعيين وهو اداء للتفهيم لوجه بعبارة مختلفة قوله وهي تخصيص بالشئ ولا يوجد في غيره وقيل فيه توهم الدور لان اخذ المعرف في المعرف يستلزم الدور ودفعه بتكلف اخرى بان الاولى ان يقول وهي ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره لئلا يلزم تعريف الشئ بنفسه واعترض عليه بان الاولى ان يقول وهي تخصيص بالشئ بدون ذكر قوله لا يوجد في غيره لان معنى الاختصاص ليس الا عدم وجوده في غيره فهو مندرج تحت قوله تخصيص والجواب عن

[illegible]

اذا اجتمع معنى والتعبير عنه اشعار بان حذف كل منهما بقرينة عقلية كانت او مقالية قوله وحذف المبتدأ الخ فانه قد يحذف الخبر بدون المبتدأ كما في قولنا خرجت فاذا السبع واقف وكذلك قد يحذف المبتدأ بدونه كما في قولك الهلال اي هذا الهلال قوله لان مضمونهما معا فاذا قلنا علمت زيدا قائما فالمفعول في الحقيقة مفعولهما اي علمت قيامه فصار المفعول به هو هذا المضمون فهو في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز حذف بعض اجزائها قوله كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وهو الصغرى والكبرى مطوي اي كل حذف بعض اجزاء الكلمة غير جائز فينتج ان حذف احد مفعوليهما غير جائز فلا يرد عليه ان الكبرى كاذب لانه قد يحذف بعض اجزاء الكلمة

مفعولان لها وصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا وذلك لان الجزئين هما مفعولان في الحقيقة مع ان المفعولين ليسا كلاما تاما وقابلين
بوصف المفعولية وهو ظ الا ان يقرر المفعولان ايض كلام تام مستقلين باعتبار انهما مسند ومسند اليه فح يصح مقابلة قوله مفعولين لها
بقوله لان يكونا مبتدأ وخبرا فان ما يكون مفعولا الفعل يصح اسناده والصلاحية اليه الا ترى انه يصح اسناده الى زيد هو صالح المنصب
كالاربابة مثلا سواء علم وجود هذا المنصب فيه اولا **قوله** كلاما تاما وانما قيد الكلام بالتام اشارة الى ان المراد من الكلام هو الكلام الاصطلاحي
لا اللغوي ثم المراد من الكلام التام هو الكلام التام الصادق لا الاعم من الصادق والكاذب فلا يرد ان مفعولي باب اعطيت
ايض كلام تام نحو زيد درهم لان القضية كما تكون صادقة كذلك تكون كاذبة ايض مثل زيد حجر **قوله** مع ضعف عملها اي افعال القلوب
بالتوسط والتاخر اشار به الى دفع ما يقال ان المفعول به يتقدم على فعله ومفعولها في الحقيقة مفعول به كما سبق **قوله** في معنى الظرف اي هذه الافعال
في المعنى ظرف الجملة على تقدير الغائها **قوله** زيد قائم في ظني لا يقرأ ان قوله في ظني ليس بظرف لان الظرف لا يخلو عن زمان ومكان وليس
قوله في ظني شيئا منهما لانا نقول انهم يسمون مطلق الجار والمجرور ظرفا وقد ذكرنا وجهه سابقا **قوله** الى جواز اعمالها ايض لا يقال الجواز هو
تساوي الطرفين مع ان الاعمال اولى على ما نقل عن بعض الشروح فينبغي التطبيق بين كلامه وكلام بعض الشروح لانا نقول المراد من الجواز
ههنا هو كونه مرددا بين الشيئين سواء كان احدهما اولى من الآخر اولا **قوله** بين الفعل ومرفوعه اي مرفوع الفعل نحو ضرب احسب
زيد قوله احسب صيغة المتكلم الواحد يعني زد زيد گمان ميبرم من ع انما يجب الالغاء ح لان عمل احسب مثلا ليس الا في مضمون الجملة مع انه
ليست ههنا جملة صريحة حتى يعمل فيها ولكن قوله ضرب يدل على جزء الجملة وقوله زيد يدل على الجزء الآخر منها اي حسبت زيدا ضاربا وكذلك
في الامثلة الآتية **قوله** نحو لست بكرم احسبت زيدا فالى الغاء العمل ههنا ايض لما مر من عدم وجود الجملة الاسمية صريحا فالتقدير احسب غير بكرم
زيدا **قوله** مصحوبا اي مصاحبا او مقارنا **قوله** ولا شك ان الغاءها الخ لما ذكرنا من عدم وجود الاسمية صريحا مع ان هذه الافعال
لا تعمل الا في مضمون الجملة كما مر تفصيله وهذا القول دفع دخل تقريره ان انحصار الالغاء المفهوم من كلامه في التوسط والتاخر ليس على ما ينبغي
لوجود الالغاء في مواضع عديدة كما ذكره قدس سره تقرير الجواب ان الحصر انما يكون فيما يكون على سبيل الجواز وما ذكره انما يكون على سبيل الوجوب **قوله** فلهذا
قيد جوازه الخ اي لاجل ان الالغاء في هذه الصور واجب قيد جوازه الخ لانه لو كان الالغاء جائزا في هذه الصور لما جاز تقييد جوازه المبني الخ كما لا يخفى فلا
يرد ان كون الالغاء واجبا في هذه الصور لا يكون سببا لهذا التقييد **قوله** هذا الالغاء الخاص وهو الالغاء على سبيل الجواز مع ان مطلق الالغاء سواء كان
على سبيل الجواز او الوجوب من خصائصها **قوله** لشيوعه اي الالغاء على سبيل الجواز وكثرة وقوعه **قوله** ومنها انها تعلق التعليق جعل الشيء بين الشيئين
لا الى هذا ولا الى ذلك وتعليق هذه الافعال ان تجعل بغير عمل في اللفظ وبالعمل في المعنى والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عدم الاعمال مع جوازه
والتعليق عدم الاعمال مع غير جوازه وتفصيل الفرق ما ذكره في آخر البيان الذي تعلق هذه الافعال كل ما له صدر الكلام نحو لام
الابتداء والاستفهام والنفي نحو علمت لزيد منطلق فعلمت يقتضي نصب المفعولين ولام الابتداء يقتضي جعلهما مبتدأ وخبرا فاعطيا في اللفظ
ما اقتضته اللام لان اللام اقرب اليهما واعطيا في محلهما من الاعراب اقتضاه علمت وكذلك في الاستفهام والنفي ثم قوله وتعليقها
اشارة الى كون ان مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد **قوله** بسبب توقعها اي افعال القلوب متعلق بقوله وتعليقها **قوله** تقبل معنى الاستفهام
سواء كان حرف الاستفهام او اسمه لهذا قال معنى الاستفهام دون حرف الاستفهام او اسمه انما لم يقل كلمة الاستفهام مع ان القبلية
بالنسبة اليها حقيقة وفي المعنى مجاز لان المتبادر من كلمة الاستفهام كل كلمة دالة على الاستفهام دلالة مطابقية فيخرج اسم الاستفهام

للفاعل مطلقا شرط المفعول متاخر بكسر ان
اى بعينه قوله فان النحاة ذكروا افعالا لا
اتحاد يحرجها الى شيئين احدهما ان يكون فعلها
للقلب متعديا ان احدهما اسم ظاهر والآخر ضمير
ان المراد لا يجوز ضمير واحد باسم ضمير متصل فاعل
الفاعل والمفعول فيها اى في معنى ليس بابهما
فاتحادهما اى الفاعل والمفعول بان يكون احدهما ضمير

ان يكونا متعين لفظا فلا يرد ما من ان الفاعل والمفعول متغايران في خصوص المعنى بحسب المفهوم لا ان الكلام فيه بغير المتكلم قوله متعديا ليس بمعنى اى لا يقال انه
نفسي يكون ان متعين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لا ان
ضمير المتكلم ولا حاجة في مثل الجنبي لا اضافة الا ان نقول المراد منهم
في الحد ان لا يكون مغاير للمعنات بحسب الذات فتامل

اليه بحسب الذات كما في خاتم نفسه قوله ان افعال القلوب الى قوله حتى بيكن توجيهه بان الدليل المذكور من قوله الا ان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
لوجه علمه ان المصنح قوله علمتني مطلقا الا اتحاد الفاعل والمفعول الاول معنى فلا بد من تغايرهما لفظا فلا يمكن بان يكون احدهما اسما ظاهرا والآخر ضميرا
كان احدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا ثانيهما ان المفعول الاول الثاني في قوله علمتني مطلقا مؤثر ومتاثر فلا بد من اتحادهما معنى وتغايرهما لفظا فلا
فرق بين افعال القلوب وغيرها انه كيف يصح بيان الفرق بينهما لكن قوله لا فعاليس في الحقيقة فاعلا ومفعولا بالنظر الى الاول وتقرير الجواب ان التعدية
الا ما لم يكن المفعول الاول في الافعال القلوب ليس مفعولا به في الحقيقة بل هو مفعول بحسب اللفظ والمفعول في الحقيقة مضمون الجملة التي هي ثابت الاطلاق
قوله انهما ليسا حقيقتا اى الفاعل والمفعول الاول في افعال القلوب ليسا حقيقتا فاعلا ومفعولا اذ لا يقال ان الفاعل فيما يكون فاعلا حقيقيا ان الفاعل
في قولك علمت انطلاقك يكون في موضعه انا نقول لا ينفى الكل يكفي في نفي احد اجزائه فلا شك ان المفعول ليس مفعولا بحسب الحقيقة كما عرفت فيصح نفيها
فان انتفاء الكل يتحقق بانتفاء احد اجزائه قوله وما يجري مجرى الى قوله فقدتني وعدمتني مما يجري مجرى الخ وقد دخل تقريره ان كون فاعله ومفعوله ضميرين
متصلين لشيء واحد من خصائص افعال القلوب باطل لان ذلك جائز في غيرها ايضا مثل فقد وعدم فانها ليسا منها فيقال فقدتني وعدمتني وتقرير الجواب ان
من افعال القلوب حقيقة وحكما ويجري مجراها حكما فان قوله وجدتني من افعال القلوب فهما نقيضان لا يكون ذلك من قبيل حمل النقيض على النقيض
فقوله انها نقيضان الخ بيان وجه الحمل لا يقال كيف كانا نقيضين لان عدمتني ان لم يوجد تني مع انه لابد ان لا يكون احد النقيضين سلبا للآخر فانه
معناه سلبه البتان والحمل بحسب المعنى لان معنى عدمتني معدوم ساختم من خود را ومعنى فقدتني مفقود ساختم ونيست شمردم من خود را فكيف انه
بين النقيضين بان العلم بالوجدت بتوقف على العلم بالعدم [illegible] فلا بد في حمل النقيض على النقيض من المناسبة بينهما [illegible]
النقيضان فكيف كانا نقيضين لانا نقول لا يكون شيء واحد نقيضان حقيقة وهما بيان النقيض قوله وكذلك يجري اى ان معنى الخ قوله

بحث الافعال الناقصة

قوله ای افعال وضعت وفسر کلمة ما بالنکرة لان الاصل فیها ان تکون موصوفة لا موصولة واشار بقوله وضعت الی ان

تذکیره باعتبار لفظ الموصول ولقائل ان یقول یلزم من تفسیر کلمة ما بالافعال لا بالفعل التعریف الافراد بالافراد لانه عرف

افراد الفعل بافراده والجواب ان المعرف هو الفعل الناقص فان الالف واللام للجنس مبطلة للجمعیة وایرادها فی المعرف

اشارة الی الجامعیة وفی المعرف الی المانعیة فالمعرف فی الحقیقة هو المفهوم لا الافراد لعدم جواز تعریف المفرد بالمفرد

کتعریف الفرد بالمفهوم وعکسه قوله لتقریر الفاعل علی صفة ای لثبوت الفاعل علی صفة بانها تنسب الی الفاعل وهو القیام

فی کان زید قائما واشار بذکر الفاعل الی تسمیة مرفوعها فاعلا ولهذا اجاز الحال عنه عند الجمهور ولهذا ایضا یذکر اسم کان

فی المرفوعات علیحدة کما ذکر خبرها فی المنصوبات لعدم دخوله فی المفعول به لان الفعل لا یقع علیه قوله ای العمدة

فیها الخ وهو لدفع الاعتراض تقریره ان الافعال الناقصة لا یکون موضوعة لتقریر الفاعل علی صفة فقط کما هو المتبادر

من عبارته لانها موضوعة للزمان ایضا بل الدوام ایضا ولکن الزمان جزء الموضوع له فی جمیع الافعال الناقصة والدوام

جزء له فی بعضها مثل مادام مثلا والانتقال فی بعضها مثل صار وتقریر الجواب ان العمدة فی اجزاء الموضوع له هو التقریر

المذکور فلیس الاجزاء الآخر عمدة ثم ان تذکیر هو مع رجوعه الی العمدة باعتبار الخبر قوله ولا شک ان الخ دفع دخل تقریره

ان هذا التعریف صادق علی الافعال التامة لانها ایضا موضوعة لتقریر الفاعل علی صفة فان ضرب فی ضرب زید موضوع

لتقریر الفاعل علی صفة الضرب تقریر الجواب ان الصفة فی الافعال الناقصة خارجة عنها ای لیست جزءا فی الموضوع

له فلیس القیام جزءا فی کان فی قولنا کان زید قائما لان التقریر الذی هو العمدة فی الموضوع له نسبة بین الفاعل والصفة

وکل منهما خارج عن النسبة لان طرفی النسبة خارجان عنها فاذا قلنا کان زید قائما فیکون العمدة والمقصود الاصلی

هو ثبوت القیام ونسبته الی زید وهو داخل فی کان ولکن القیام غیر داخل فیه بل خارج عنه بخلاف الافعال التامة فان

تقریر الفاعل والصفة جمیعا داخلان فیها فاذا قیل ضرب زید فالعمدة فیه هو ثبوت الضرب الی زید فهو داخل فیه فانه

جزء فی مفهوم ضرب قوله لانها موضوعة لصفة وتقریر الفاعل الخ ای کل واحد منهما یکون جزءا فی الافعال التامة دون

الافعال الناقصة کما عرفت قال مولانا عصام لو کان مجرد الدخول فی الموضوع له مستلزما لکونه عمدة فیما وضع له لکان الزمان

ایضا عمدة فی هذه الافعال ولو کان موجب کونه عمدة امر آخر فلا بد من بیانه حتی نتکلم علیه انتهی کلامه اقول وحاصله ان الفرق

بین الافعال الناقصة والتامة اما باعتبار الجزئیة وعدمها ای کون التقریر المذکور عمدة اما باعتبار الجزئیة بان یکون الصفة

جزءا فی التامة دون الناقصة کما تشعر به قوله تخرج عن الحد الخ واما باعتبار امر آخر فان کان الاول فیلزم ان یکون الزمان

ایضا عمدة فی الافعال الناقصة مع ان العمدة فیها هو التقریر فقط وان کان الثانی فعلیک البیان حتی نتکلم علیه هذا اقول هذا

یرد اذا کان الحصر الذی یفهم له من ظاهر قوله ان العمدة فی الافعال الناقصة هی التقریر حقیقیا وهو ممنوع لم لا یجوز ان یکون

اضافیا فمعناه ان تقریر الفاعل عمدة فی الافعال الناقصة دون الصفة فانها لیست عمدة فیها وهذا لا ینافی ایضا عمدة

فیها قوله وکل عن الصفة والتقریر عمدة الخ وانما تعرض بالعمدة ههنا لانه یتبادر الذهن من قوله لانها موضوعة لتقریر الفاعل

لانها موضوعة لها فقط مع ان الزمان ایضا جزء لمفهومها لکن الزمان لیس من الاجزاء التی هی العمدة بخلاف الافعال التامة

٣٦٧

من ثلاث حالات الخ فيكون المتضمن حينئذ حالا او به مشتملا و بهذا المعنى للتضمن مشهور بينهم قوله تمم التسعة فقوله تمم من الافعال

التامة لا يطلب خبرا نحو قولنا تمم التسعة او تمم البيت او تمم الدار و غيرها كلام تام غير محتاج الى الخبر و لكن الخبر الذي جعلت بالنصب

يدل على ان قوله تمم بمعنى صار اى ليصير التسعة بهذا العدد عشرة تامة و لقائل ان يقول بان ما عرفت معنى التضمن يلزم ما يكون

تامة حالا عن التسعة مع ان قوله تامة صفة لقوله عشرة و لا يصلح المعنى للحالية فالاولى بان يقدم التامة على العشرة بان يقال

اى ليصير تامة عشرة و لهذا قال مولانا عصم ليصح ان يكون تامة حالا بان يكون معناه ليصير التسعة حال كونها تامة عشرة و احتمل انه

ذهب بعضهم الى ان التضمن هو ملاحظة معنى الفعل في ضمن فعل آخر و لا يشترط فيه ان يكون المتضمن حالا و المتضمن فيه اصلا او بالعكس

فجاز ان يكون بناء كلامه على هذا المذهب قوله و كل زيد فان كل فعل تام لا يحتاج الى الخبر و لكن ايراد حالا بعده يدل على ان

كمل تضمن معنى صار اى صار زيد حالا فى الكمال الخ قوله اى صار زيد حالا كلامه فقوله كاملا صفة لقوله حالا حالا عنه فحسب ما فيه

قوله ناقصة خبر قد جاء قوله ضميرها اى ضمير جاءت اسمها و حاجتك خبرها على تقدير رواية نصب حاجتك و على تقدير رفعها فهي اسمها

و خبرها ما الاستفهامية المتقدمة لاستفهام قوله من الغرارة و ذكرها الغرارة بالكسر و انما قال و نحوها لان كون الضمير راجعا الى الغرارة

غير متيقن و واقعه آنست كه در زمان امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه جماعتى از اطاعت روى گردانيده بودند و آن جماعت دوازده

هزار كس بود و ازان جهت است كه آن جماعت را خوارج ميگويند جماعتى را فرستاده تا آن خوارجان كه شبهه ايشان را دفع كنند

و با طاعت آيند ازين دوازده هزار كس هشت هزار اطاعت كردند و چهار هزار ديگر اطاعت نكردند و گفتند اين چهار هزار خوارج

ما جاءت حاجتك و اين خطاب با ابن عباس است كه حضرت على رضي الله تعالى عنه ايشان را سردار آن جماعت ساخته فرستاده

بودند يعنى تو نيافتى حاجت خود را يعنى حاجت تو آن بود كه ما را دفع شبهت يابى و ما را جهت اضطرار به اطاعت كنيم فيكون جاءت

بمعنى كانت فقوله ما جاءت بمعنى لم يكن لكن بعد الغرارة و قوله حاجتك على صيغة الخطاب بقرينة و حاجتك قوله لان الاستفهامية مطلق

على قوله ما فيه قوله ليعود اليها اى الى كلمة ما قوله انما انث اى ضمير جاءت باعتبار خبرها اى ما الاستفهامية كما في من كانت امك فان

التانيث ههنا باعتبار الام هي خبر من الاستفهامية فان تانيث الضمير قد يكون باعتبار الخبر لان المبتدأ و الخبر في الحقيقة شيء واحد

كقولنا زيد انسان و يجوز ان يكون تانيث كانت فيه باعتبار من الاستفهامية لانه لفظه و ان كان مذكرا و لكن معناه مؤنث

يعني كدام آنست مادر تو فان الشيء اذا كان مذكرا بحسب اللفظ و مؤنثا بحسب المعنى يجوز فيه تذكير الضمير باعتبار اللفظ و تانيثه

باعتبار المعنى كما قالوا قوله و معناه اية حاجة اشارة الى جواز كون تانيث جاءت باعتبار معنى ما الاستفهامية المعبر بها عن الحاجة

قوله اي صف شفرة اى حد سكينة حتى قعدت اى صارت مثل حربة الشفرة بالضم السكين العظيم الحربة الرمح القصير المعرب

يعبر عن السكين الذي في غاية القطع بالرمح الذي هو في غاية الحدة بينهم بالحجم ليغير الاس قوله لا يتجاوز جاء و قعد اى ما

لا يتجاوزان عن موضع استعملها العرب فيه فهما ناقصان في التركيب الذي وقعا ناقصين فيه فليس لنا ان نخترع تركيبا

و جعلهما فيه ناقصة قوله خلافا للفراء فانه يجعلهما ناقصة في هذا التركيب و غيره قوله اي لاجل اعطائها اى الافعال الخ

و اشار به الى ان اضافة الاعطاء الى الخبر من قبيل اضافة المصدر الى المفعول و الفاعل هو الافعال الناقصة قال هو لانام

ان الافعال الناقصة كما يعطى اثرها الى خبرها و هو المنتقل اليه كذلك يعطى اثرها الى اسمها فانا اذا قلنا صار زيد غنيا في تغير

قوله مودة بفتح الميم والواو محبت ودوستی والمقصود بالتمثیل تحویل تستحیل بمعنی صار والمعنى ان العداوة تصیر محبة بانتقال السیئات بالحسنات وقول الشاعر
فیالک من نعمى تحولن ابؤسا والمقصود بالتمثیل هو تحول بمعنی صار وهو الاصل تتحول فعل مضارع حذف احدى التائین منه وقوله ابؤسا بفتح الهمزة
وسکون الباء وضم الواو کافلس جمع الباس کالافلس بمعنی مشقت ودشواری النعمى بالضم جمع النعیم بمعنى النعمة وههنا کنایة عن الجنة وبا فی قوله فیالک
حرف النداء واللام فیه للتعجب او للاستغاثة والمنادى هو نعمی والمنادى مجرور باللام مبین بمن البیانیة والمخصوص من بین امثاله لاختصاصه
لغرابته واللام متعلق بما یفهم من فحوى الکلام نحو اخص ای اخص لک من نعمی الخ قوله واصبح وامسی واضحی الخ وهذه الکلمات الثلاث اذا
کانت ناقصة یکون لها اسم وخبر وحصول الخبر یکون فی هذه الاوقات کما تقول اصبح زید غنیا ای حصل غناؤه فی وقت الصباح ودون غیره
من الاوقات والمراد بالجملة هو زید غنیا وارادوا بمضمونها حصول الغناء لزید فی هذه الاوقات الخاصة یعنی فی وقت الصباح اذا قلت اصبح
وفی وقت المساء اذا قلت امسی وفی وقت الضحی اذا قلت اضحی قوله المدلول علیها ای هذه الافعال تدل علی هذه الاوقات بموادها
وهی الحروف لا بصیغها ای مادة هذه الافعال فی الماضی والمضارع تدل علی الزمان الخاص الذی هو هذه الاوقات الخاصة ولا یکون
هذه الاوقات الخاصة فی الافعال الاخر نحو ضرب ونصر وفتح وغیرها فانها تدل بموادها وهیأتها علی الزمان مع اعلم ان جمیع الافعال الناقصة تدل بموادها
لا وقاتها فلم یتعرض فیما بقی من الافعال الناقصة بذلک اکتفاء بما ذکر قوله ولیس المراد بل یکون هذه الافعال بمعنی صار فقط فاعلم ان الصبح
هو الفجر والصباح من طلوع الفجر الی الزوال والعشاء ما بعد الزوال الی الغروب والضحی صدر النهار حتی یعلی الشمس شعاعها قوله وتکون تامة
وحینئذ تکون معناه الدخول فی هذه الاوقات فقوله اصبح زید یعنی صبح کرد زید یعنی دخل فی الصباح قوله ونهارها اراد بالوقتین النهار و
اللیل فالنهار لظل واللیل لبات فاذا قلت ظل زید قائما معناه مضى علیه النهار وهو فی القیام واذا قلت بات زید قائما معناه مضی علیه اللیل
وهو فی القیام قوله فی جمیع نهاره ای نهار زید ای النهار الذی هو فیه کذلک فی قوله جمیع لیله قوله بات زید سائرا والمناسب ان یقول بات
زید نائما ای النوم یناسب ان یقع موقع السیر لانه لا یناسب اللیل الذی یفهم من بات قوله بمعنی صار تقول ظل زید قائما فان اردت به کونه قائما
فی وقت النهار دون اللیل فظل تکون ناقصة وان اردت به انه صار ذا قیام من غیر ان ترید تخصیص قیامه بلیل ونهار فظل یکون
بمعنی صار وکذا بات قوله ظلت بمکان کذا یعنی روز باشیدم بمکان کذا یعنی طیب قوله وبت بیتا طیبا یعنی شب گذرانیدم یعنی با تش کردم
شب باشی کردی خوش قوله انها من الملحقات فهذه الاربعة تکون من الافعال الناقصة من وجه فذکر فی الاجمال ولا یکون منها من وجه فلم یذکر
فی التفصیل قوله الحق علی صیغة المجهول قوله من زال یزال ای هو من زال یزال بالفتح مفتوح العین لا من زال یزول بضم العین لانها اذا
کان زال یزال ناقصة فکیف وجه زیادة کلمة ما علیه لانا نقول انها تکون بمنزلة الحدث باعتبار اتصال کلمة ما الیها قوله ومنه البارحة للیلة الماضیة
فیناسب برح بمعنی زال فی معنی الزوال فان اللیلة الماضیة قد زالت قوله انفصل فیکون انفک بمعنی انفصل و ما انفک بمعنی ما انفصل وهذه الافعال لکون
ناقصة لا مع کلمة ما النافیة قوله قیل سمی اسمها فاعلها قال مولانا عصم وقد کان محل هذه التسمیة فی تعریف الافعال الناقصة وهو قوله ما وضع لتقریر
الفاعل علی صفة ویمکن ان یقال انه قد یذکر المشترک فی الآخر کما یذکر فی الاول انتهی حاصل کلامه اقول نعم یصح ایراد ها فی کلا المحلین لکن المناسب ایراد ها فی
هذا الموضع لان ذکر الخبر یناسب ذکر الاسم یلیه فلما ذکر الفاعل بعد ذکر الخبر فقال قیل سمی اسمها ای اسم الافعال الناقصة فاعلاً الخ قوله ما قبله وهذا الجار
الغایة فی الزمان وقیل بکسر الباء فعل ماض ای هذه الافعال الاربعة لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها من وقت ان یقبل فاعلها بوجه کما
قوله من وقت یمکن الخ وهذا التفسیر لدفع ما یقال ان ما ذکره لا یصدق الاعلی الفاعل الذی وجوده ازلی فاما ما زال وما برح الله عالما وکلاقی

[illegible]

هو الاسكون لمام السيد بجانب لوجود قوله لكونه الخ … ثم اعلم ان هذا التقديم وبيانا شارة الى صغرى الدليل وقوله بيانا لتاكيد اشارة الى
كبرى الدليل قوله فان الزاد الذي حمل في ارادة واثماغال ومصدرية ليست وان التي فيها وهم الانصدرية كما سبق قوله بما قبل المصدر فتوى ان كلمة
كلمة ما اذا كانت مصدرية فيكون بحرفها في تاويل المصدر فيكون المراد منه المعنى المصدري كما هو المذهب الصحيح فلا يتقدم معموله عليه قوله بينا خط

ان الخلاف يكون من جانب جمهور النحاة ان المخالفة من بين الجانبين يتقدم الى المخالفة من الجانب الآخر الخ لكن كلما تستلزم ان يكون
يجب فالمخالفة لما هو المايكون من ابنه الامن جانبهم قوله وذلك لخلاف في منع تقديم خبر الخ فان ابن كيسان يوافق الجمهور في دوام ان يجوز
فيه تقدم دليل الجمهور في النافية بقوله فلا تمتنع التقديم على خبر النفي على النفي قوله لان دوام النفي لما دخلت الخ ودليل لابن كيسان ما حاصل
ان اداة النفي اذا دخلت على الفعل الذي معناه النفي يفيد النفي الثبوتي لان نفي النفي اثبات فمعنى ما زال يدوم فتقدم على خبر النفي … يجب
النفي فظهر بذلك ان المخالف ابن كيسان على المعنى ونظر الجمهور على الظاهر وهو صورة كلمة النفي في الافعال المذكورة قوله ان الداخلة
وهو ما بين التفاعل في الاصل وما بين التفاعل وباب التفاعل يقتضي المشاركة من الجانبين في اصل الفعل وهو ههنا دوان … على
فانا لعنا ضارب زيد عمرا يكون الضاربية ثابتة من جهة زيد دون عمرو الا ان عمرا مفعول صريحا فيما نحن فيه لم يجار او ذلك انه
زيد وعمرو يكون المضاربية ثابتة لكل واحد منهما صريحا لان كل واحد منهما فاعل صريحا فالمراد فيما بين الجمهور وكذا في ابن السير ابن الى اخره قوله اعاده
لدو مقدمة اللام لا تحاد في علمها وهو التسمية … قوله بناء على انه فعل اشارة الى الصغرى قوله يجوز تقديم خبره
الكبرى بالاتفاق لا مسلم بمعنى الكبرى لا يلزم تقديم الفاعل على انه معمول مع ان المفهوم من تعريف الفاعل عدم تقدمه الا ان القول المراد من
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ولما افتتح الكلام في الافعال … ثم … والا فعان الى …
… قوله ما المصدرية فيكون مفعولا مطلقا نوعيا بتقدير المشابهة
دنو رحيا فيكون مفعولا مطلقا في الحقيقة هو المضاف الذي هو من جنس فعله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فسمي به المفعول المطلق تجوزا
قوله حصول الخبر للاسم الخ على سبيل الحكم بالحصول قوله بسبب ما كان الخ … وذلك لان ما قبلها على سبيل الربط الى ان معنى كان
على سبيل الحصول يكان كذا … على سبيل الاتصال في الطلق … على الترتيب الكتاب قوله الخ كما يقرب حصولها الى الكلام الخ
فيكون اقرب من عسى للتحقق … بالحصر بالنسبة الى الفاعل بالنسبة الى المشرع ان …
… الى غير ذلك من … الى الصحن … قوله لان الاول … لا يكون الا فعلا مستقبلا مع لفظة ان …

[illegible]

قوله كقولهم عسى الغوير ابؤسا فهذا البيت ايضا مستشهد حيث شبه عسى الذي لم يذكر فيه ان على كاد بقوله كذلك عسى زيد يخرج فلم الشبه
عليه كان هذا البيت ايضا تمثيلا معناه بالفارسية نزديك است غمي كه پيش آيد مر شبانگاه در اين غم يعني بود مر شبانگاه در آن غم نزديك است
كه ميبوده باشد از وراي آن غم يعني از عقب شادماني قريب قوله فرج بالجيم او بالحاء بمعنى خلاص الثاني بمعنى شادماني وفي بعض النسخ
الكرب بفتح الكاف وسكون الراي موضع قوله الهم ومعناهما واحد قوله كان الاصل ان يكون وهو خبر عسى قوله دون الاستعمال
الثاني اي الحذف فان فيه لعدم مشابهته قولك الخ لانه لا يقال كاد ان يخرج زيد لعدم وجودان في كاد قوله اي ما وضع لقرب حصول
يعني كاد موضوع لقرب الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجاءه وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا تنبيها على انه المقصود
بالقربة لانه على معنى الحال الذي يناكد القرب قوله فتخبر من الاخبار اي تخبر عن هو الخبر وذلك لعلمك باشراف الخبر على الحصول للفاعل
في الحال وفاعله اسم محض اي ليس مؤول بخلاف فاعل عسى على تقدير الاستعمال الثاني فانه مؤول قوله من الحال اي كاد زيد يجي في الحال
فخبره لا يكون الا المضارع ليدل على الحال قوله من غير ان اي خبره فعل مضارع من غير ان لدلالة ان على الاستقبال المنافي للمعنى المقصود
وهو الحال قوله قد كاد من الخ والالف في مصحا للاشباع فانها لاظهار حركة ما قبلها يعني دور دراز شدن كهنه نزديك است كه سوده شود
وبرطرف شود قوله مصحا بالصاد المهملة والمعجمة وهو المقصود بالتمثيل ومعناه الانقطاع قوله كاد وما يشتق منه قوله اي كسائر الافعال في
افادة الخ لان من شان حرف النفي ان ينفي مدخوله ايجابا او سلبا واثباتا وقد ر لفظ السائر بمعنى الباقي لئلا يلزم مشابهة الشئ بنفسه لان كل من
الافعال المذكورة ايضا وانما قال على القول الاصح للاختلاف كما صرح به فيما بعد قوله ماضيا كان او مستقبلا لا ان القول معناه انه سواء لم يكن
فيه حرف المضارعة او كان فيه ذلك او نقول المراد من قوله على كاد هو وما يشتق منه تعرف تفصيله فيما بعد قوله اي نفي كاد يكون للاثبات اي
اذا دخل حرف النفي وما في معناه عليه يكون للاثبات قوله كقوله تعالى وما كادوا يفعلون اي فذبحوها وقوله وما كادوا يفعلون فما النافية
دخلت عليه مع انه للاثبات والا يلزم التناقض بين قوله فذبحوها وقوله وما كادوا يفعلون لانه لو كان للنفي فمعناه بالفارسية ليس ذبح
كردند آدميان بقره را وحال آنكه نزديك نيست كه كرده باشند آدميان ذبح بقره را وانه تناقض فيكون قوله وما كادوا يفعلون للاثبات
بمعنى نزديك است كه ذبح واقع شده است انتهى بدانكه اين آيه در وقتي نازل شده است كه پيش از پيغمبر ما صلى الله عليه وسلم در وقت
يكي از پيغمبران شخصي را كشته بودند وجماعتي دعوي خون كرده اند وحي آمده است به پيغمبر آن زمان كه گاوي بكشند وگوشت او را بر مرده زنند
از مرده آوازه مي برآيد معلوم ميشود كه قاتل چه كس است پيغمبر آن زمان گفتند بر مردم كه برويد گاوي بكشيد وگوشت وي را بر مرده زنيد مردم گفتند
چه نوع گاو كشيم وحي آمد كه گاوي بكشيد كه جوان نباشد بلكه ميانه سال باشد پيغمبر آن زمان امر كرده مردم را بكشتن اين نوع گاو مردم باز سوال
كردند از پيغمبر خود كه گاو ميانه سال بسيار است كدام را بكشيم وحي آمد كه گاو زرد زرين باشد يعني خوش رنگ تابان باشد پيغمبر امر كرد
بكشتن اين نوع گاو باز مردم سوال كردند كه گاو زرد زرين بسيار است باز وحي آمد كه گاوي بكشند كه غلات مردم نخورده باشد تجسس
كردند در خانه پيرزاله يافتند وچون پيرزال از ين معني خبر يافت هرچند بهاي بلند كردند گاو را نداد بعده مردم گفتند به پيرزال كه گاو را بكشيم
و پوست او را پر از طلا سازيم پيرزال قبول كرد گاو را كشتند وگوشت او را بر مرده زدند مرده آواز داد كه مرا فلان كشته اند پيغمبر آن زمان گفت
اول بار كه گفتيم گاو كشيد يك گاو ميكشيد هر گاوي كه باشد اينهمه مشكل نميشد كار بر آدميان جاين اشكال بواسطه سوالات آدميان ناشي شد كه گفتند
كه چه نوع گاو كشيم بعضي گفته اند كه نزول اين آيه آنست كه پيش از پيغمبر ما صلى الله عليه وسلم چنان بود كه آدميان هر وقت كه كار بدي ميكردند

على سبيل الحصول بالعلم بالحصول المانع من الحدث من عدوه فالعلم بالحصول ليسند حصول في زمان حال كما هو المعتبر في القسم الثالث
لانه جاز ان يكون الحصول في زمان مستقبل طويل فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل الاولى تقديم ما هو على سبيل الاخذ والشروع على ما كان على
سبيل الحصول فيكون الاقسام الثلثة على الترتيب بان في القسم الاول يكون المقصود مجرد الرجاء او رجاء الخبر وفي القسم الثاني الذي هو الحصول
وقع الكثر اجزاء الخبر وبقي اقلها بخلاف القسم الثالث قوله قرب ثبوته عطف تفسيري بقوله لدنو الخبر وقوله دنو اخذه مفعول مطلق لمعنى في
النوع من القرب الذي هو الاخذ وقوله شروع عطف تفسيري لقوله اخذ قوله يعني اخذ في الفعل اي شيء من الاشياء فاذا تكلم الطفل يعني
معناه شرع في الضرب قوله كربت الشمس قال الشيخ في الحاشية الكربة ديگ شمس من الباب الاول ومجيئه من الخامس تصحيف كذا ملاء يعني كرب من الباب
من الغائب المجرد لا من الباب الخامس قوله وكرب اي كرب يفعل وقوله الفعل متعلق بالجمع قوله جعل يقول كما قال جعل يقول لم
يرده في قول كربت في بعض النسخ قوله وقال الله تعالى وطفقا يخصفان قوله يخصفان فعل مضارع بغير الاية بكذا وطفقا يخصفان
عليهما من ورق الجنة وهذه الاية في واقعة حضرت آدم وحوا عليهما السلام وهو زمانيكه ابليس وسوسه كرد سبب آن آن گندم خورده خدا مر تحريم و بخوردن
آن گندم جامه و پوشیده ایشان بر ایشان تمام ريخت و برهنه ماندند معنی يخصفان چسپانيدن يعني برگهاي که در جنت بود و بر اعضاي پيش خود مي گذاشتند
قوله مثل عسى كاد في الاستعمال و قد عرفت ان الاستعمال الراجح في عسى ان يكون مع ان والاستعمال في كاد ان يكون بغير ان بهوالمراد ههنا
ولهذا اعترض بان ههنا تناقضا لان اوشك اذا كان مثل عسى كاد في الاستعمال فيكون مع ان على سبيل الراجح ومع غير ان على سبيل
وهذا تناقض والجواب ان التشبيه انما يكون في مجرد المعنى لا في جميع الخصوصيات فيكون استعمال عسى كاد متساويا في اوشك بدون
الترجيح فيهما فلا تناقض قوله لانشاء التعجب اي لانهما مثل ما احسنه في المخرج قولنا لانشاء التعجب تعجبت يدل لانه من وضع الخبر
لانشاء وتعجبت ادراك الامور الغريبة قوله وفي اكثر النسخ فعلا التعجب يقال انه كان في اكثر النسخ بصيغة التثنية فلم يقل فعلا التعجب بصيغة التثنية وجعلها
اصلا لانه لا يقول الجواب كما ذكرنا فاوجه لما ذكره وقوله صيغتان ما افعله وافعل به لانه تكرار وتقول جعل الواحد لما لا المقصود من التعريف ان التعريف للمفهوم
لا للافراد وتعميم المفهوم من الواحد صريحا قوله الى الكثرة افراد وتشخيصا لا افراد والنوع لانهما صيغتان وهما ما افعله وافعل به فلقائل ان يقول ان الكان افرادا وكثيرا
بحيث لا تعد ولا تحصى وهو ظاهر فجمع القلة هو الافعال لا يدل على الكثرة والجواب انه اذا كان للشيء واحد جمعان احدهما جمع قلة كاحرف في جمع حرف فحينئذ
لا يستعمل جمع القلة الا في معناها واما اذا كان واحدا كالافعال في جمع فعل فحينئذ يستعمل في معنى الكثرة ويستعمل في معنى القلة ايضا لان الافعال مستعمله
في معنى الكثرة ههنا قوله التعريف للجنس اي التعريف للمفهوم في ضمنها وذلك لان فرد فعل التعجب ماهية نوعية للتعجب والتشخص فيكون ههنا
فيكون المفهوم هو الماهية النوعية لفعل التعجب في ضمنها قطعا لكون الحيوان الناطق في ضمن الماهية الشخصية لزيد قوله ايضا بالفعل الواحد قوله
اي في محل وضع تفسير كلمة ما يكون بالاعم الاقرب فلهذا فسرها قوله فلا ينتقض الحد اي بما فسرنا بالفعل فلا ينتقض الحد لعدم المانعية بنحو
ده ده فارسا فانه يقال في وقت التعجب قوله لانه من الاصوات لكن نقل من الاصوات الى صيغة المصدر او الى الاسم وهو تعجب في حسن شيء قال
بعض الشارحين تقديره لله ما طيبا الخ فيكون فعلا مقدرا فينتقض به وقاتله الله من شاعر يعني مقاتله كند الله تعالى زيد را اند وي شاعري يعني
غالب آيد زيد را الله تعالى اندر وي شاعري زيرا كه مقاتله كردن غالب آمدن لازم است يقال في وقت لم يكن من الناس مثله في الشعر قوله من شاعر
تمييز لدخول كلمة من على التمييز اي قاتله الله شاعرا او تمييز قوله بالياء بقعقعه في التجب الى العروق ومعناه حينئذ كويا بسا قوله لا شل عشره يعني
شل و خشك مباد ده انگشت زيد و يقال له في وقت التعجب حسن الرمي قال الشارح في الحاشية يقال لمن له جاد الرمي شلت لا شل عشره است

قوله من باب جعل الفعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب منه مصدرا منصوبا او مجرورا بالباء قوله یعنی بیان الفعل المذکور بسته اخراج یعنی بیدا بیرون می آید چشمه

بیان الفعل المتن المذکور قوله مثل ما اشد استخراجا ای حصل مثل ما اشد استخراجا فجعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب منه مصدرا و مجرورا بالباء قوله

المثل فی قوله مثل ما اشد بدل علی ان الوصل لا یخص بذلک بل المراد هو وما یشابهه مثل اقوی استخراجه واکثر استخراجه قوله ای التقدیم جائز فیما عدا الخ

ولقائل ان یقول ان کلامه یشعر بان التقدیم الذی فیما عدا صیغتی التعجب کان جائزا علی الوجه الکلی مع انه قد یکون واجبا کما اذا تضمن المفعول معنی

الاستفهام مثل من ضربت والجواب عنه بانه انما یتوجه اذا کان المراد من الجواز هو الامکان الخاص اما اذا کان المراد منه هو الامکان العام المقید بجانب الوجود

معناه ان عدم التقدیم لیس بضروری سواء کان وجود التقدیم واجبا اولا فلا یرد ما ذکر قوله فیما عداهما ای فیما عدا صیغتی التعجب کتاخیر الفعل عن

المفعول الجار والمجرور قوله انما قیدنا ای التقدیم جائز فیما عدا الخ وتاخیر جائز فیما عدا الخ قوله لیکون عدم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب والمراد انه

لو ترک التقدیم والتاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده به یتناول التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی

ان یکون عدم التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه

یشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام قوله فلا یقال الخ ای اذا لم یتصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ قوله الا انها ای معنی التعجب

لعدم النقل الی التعجب قوله جریانه الخ مثال جمع المثل وبیان ذلک انه اذا انتقل قولنا حسن زید الی قولنا ما احسن زیدا ای معنی التعجب فلا یتغیر حینئذ لانه

کالامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تتغیر قال العلامة التفتازانی صیفت اللبن بالصیف بکسر التاء خطابا الی المؤنث فهذا مثل

فلا یتغیر بان یفتح التاء بخطاب المذکر والواقعة بالفارسیة شخصی نوع دوست کرمیه منظر ومال بسیار داشته است ملکی زنی داشته است صبا حسب جمال این زنی

از وی پیری آمده بجوانی رسیده است که او مفلس بود و سیمنای این گرسنگی دلگیر شد بهمان شوهر اول که کرمیه منظر بود دوست کسی فرستاده که ازین جوان

پیرمرد آیم اکنون مرا بازه نکاح در آر که آمرد شخص کرمیه منظر گفت که یا اصیفة صفت اللبن یعنی آن ملامت زمان عقد نکاح می بایست چونکه در تابستان

فرو گذاشت اکنون زیرا که در تابستان شیر ضایع کرده است قوله قیل عدم التصرف هذا اعتراض وقع من الشارحین قوله فلو اکتفی بما ذکر الکفی ولما ذکرها

فی المتن ایضا فافهم الکفی کلام حسن قوله لا للتاسیس وهو افادة المعنی الجدید بخلاف التاکید مثل زید الثانی فی مثل قولنا ضربت زید زید فانه

لا یفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول به مثلا مقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوهم التقدیم فی

صیغتی التعجب ایضا فح یناسب ان کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر قوله بالوجود لان وجود کل واحد من التقدیم والتاخیر

یستلزم وجود الآخر قوله لکنه ینفصل ای ینفصل کل واحد منهما عن الآخر بالقصد فان القصد بالتقدیم لا یستلزم القصد بالتاخیر فی نفس الامر فالمراد

التقدیم والتاخیر معا اشارة الی ان کلا منهما متحد بالذات والآیف بالاعتبار والتقدیم والتاخیر دون التقدم والتاخر اشارة الی ان المراد بهما القصد

بهما قال الشرح فی الحاشیة یجوز ان یکون المراد تقدیم شیء وتاخیره بالنسبة الی شیء آخر کتقدیم زید علی ما او تاخیره عنه بحیث تقدم علی نفس الفعل فقط کما ینا

زیدا ما احسن او ما زیدا احسن کتقدیم احسن علی الکل وتاخیره عنه کما یقال احسن ما زیدا او ما زیدا احسن وان یکون المراد تقدیم المعمول علی عامله سواء کتقدیم علی کلمة

ما ایضا او تقدیمه علی نفس الفعل فقط وتاخیر کلمة ما عما ذکر بعده ولا یخفی ان ذکر التقدیم علی هذه التقادیر لا یغنی عن ذکر التاخیر وبالعکس ویرد علی هذا الجواب ان

هذا الحکم غیر جار فی الصیغة الثانیة والمقصود شمولها کلتا الصیغتین وایضا عدم التصرف بالتقدیم علی کلمة ما او تاخیر بالاخصوصیة له بصیغتی التعجب فانه

لا یجوز مطلقا والکلام فیما له خصوصیة بقدس سره انه یجوز ان یکون المراد من قوله ولا یتصرف فیهما بتقدیم وتاخیر ان تقدیم شیء بالنسبة الی شیء آخر و

تاخیره بالنسبة الی هذا الآخر ایضا بامکان التقدیم والتاخیر بالنسبة الی شیء واحد کتقدیم زید علی ما وکذا تاخیر زید عن ما وکتقدیم احسن علی الکل

قوله زيدت الكثرة عليه تقصيرته [illegible]

الباء زائدة قوله اي جملة بعد [illegible]

بها غير متناهية فلذا قال [illegible]

من بحث فيه فهو اشارة الى [illegible]

ان افراد الانسان كلها لا يكون خالية من جهة قوله يعني الافعال المشهورة عند النحاة الخ هذا في الحقيقة اشارة الى علة اخراج حبذا
عن جملة من افعال المدح او الذم بالمراد ههنا بيان الافعال المصطلح بينهم فلا يكون حبذا من الافعال المدح والذم المصطلح بينهم لانه
لم يوضع للانشاء بل هو موضوع لاخبار المدح والذم للانشاء كما يرد عليه حينئذ يشكل بقولنا امدح واذم فانهما لانشاء المدح
والذم لانهما امران لانا نقول انه موضوع للانشاء فقط فلا يرد النقض بهما حينئذ لانهما موضوعان للطلب ايضا لان معناهما طلب
المدح وطلب الذم فلا يلزم ان يكونا من افعال المدح والذم قوله منها نعم وبئس واعلم ان نعم فعل المدح وبئس فعل الذم المراد
بالمدح العام في نعم وبالذم في بئس معنى العام ههنا عدم تعيين الوصف الذي مدح او ذم لاجله يعني اذا قيل نعم الرجل لم يتبين
ان مدحه لاجل علم او شجاعة او غيرهما يعني ممدوح في جميع صفاته لا في صفة واحدة ثم اعلم ان نعم وبئس فعلان عند البصريين واسمان عند
الكوفيين ودليل البصريين كون الضمائر تاتيه يقولون نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت المرأة ودليلهم تفسير ضمير التثنية والجمع بالتفسير فيهما
المذكر والثالث انهما مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لم يبنيا الا انه ليس ما يوجب بناءهما ودليل الكوفيين دخول حرف الجر عليهما كقول الشاعر
الست بنعم الجار يؤلف بيته والثاني من بني سليم دخول حرف النداء عليهما كقولهم يا نعم المولى ويا نعم النصير يا نعم الرجل والثالث من بني سليم نعيم
الرجل باشباع كسرة العين حتى يحصل منها ياء ساكنة قال البصريون عن هذه الادلة الاول فلان دخول حرف الجر تقديره الست بجار
مقول فيه نعم معمول فيه صفة لجار فحذف الموصوف وهو جار وحذف ايضا مقول فيه واقيم الباء مقامه واما دخول حرف النداء فتقديره يا الله
يا نعم المولى انت فحرف النداء دخل على الاسم لا على الفعل وقوله يا نعم الرجل فشاذ لان الياء تولد من اشباع كسرة العين في نعيم فعل اصلي
قوله في فعل اذا كان [illegible] مفتوحا اقول لا يقال الاولى ان يقال اذا كان عينه حلقيا من قوله فاءه مفتوحا لان اربع لغات انما تكون
مادة لفظ الفعل فان فتح الفاء واحد من اللغات الاربع لانا نقول لو لم يقل قوله اذا كان فاءه مفتوحا فيلزم ان يكون في فعل مبني
المجهول ايضا اربع لغات وليس كذلك لا يقال فيلزم حينئذ ان يكون في فعل بضم العين ايضا اربع لغات وليس كذلك لانا نقول انا نحرم
ذلك لان الظاهر ما قال الشارح المحقق من ان هذه الوجوه الاربعة مطردة في كل فعل على فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذلك كل
اسم على فعل ثانيه حرف حلق كفخذ انتهى كلامه قوله بذكر المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل قوله نحو نعم الرجل زيد فان
في نعم الرجل اجمال لان الرجل مبهم فذكر زيد بعده تفصيل بعد الاجمال قوله نعم فرس غلام الرجل اي زيد في هذا المثال يكون الواسطة
واحدة وفي المثال الثاني هي اثنان قوله ها جراد او الاسم فعل بمعنى ايت فقوله جرا مفعول مطلق فعله محذوف نحو جر جرا او يجر جرا وهذه
اشارة الى جواز كثرة الواسطة قوله مميز بنكرة منصوبة فاذا كان الضمير مميزا باسم المفعول فيكون النكرة مميزا باسم الفاعل لانه يقال ان الضمائر
انما تكون معرفة فلا يجوز ان يقع النكرة مميزا عن المعرفة ودافعا للابهام عنها لانا نقول المراد من الضمير في قوله مضمر الضمير المبهم كالنكرة [illegible]
من قوله ان الضمائر معرفة هو الضمائر التي يتقدم المرجع عليها وقوله منصوبة فيه اشارة الى ان لا يكون التمييز الا منصوبا قوله او مضافة لفظية [illegible]

بحث الحرف

ان الفعل اذا اسند الى المؤنث الحقيقي يجب تانيثه ويجاب بان المراد من الفعل فيما سبق هو الفعل المتصرف وهما غير متصرفين واليه
اشار بقوله لانهما لما كان الخ **قوله** قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا قوله مبتداء ومتاول خبره يعني چه بد است اقوال آن قوم كه تكذيب
اسد تعالى كرده اند كه كاذب اند ولقائل ان يقول لم لم يجعل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جوابا عن السوال الذي هو عدم الموافقة في الجنس
منها كما مرت الاشارة اليه من قوله ان الذوات ليست من جنس الاحوال مع ان الجواب بالتاويل جواب عنه ايضا والجواب بان الشر لما ذكر قوله
تاويلا في جانب الجنس ثم لم يذكره في جانب الافراد فجعل السوال في جانب الافراد دون الجنس وظهر من ذلك عدم ايراد قوله تاويلا في جانب الافراد
لعدم اتصال السوال به على وجه الكمال **قوله** هو مثل القوم اي المثل المضاف الى القوم **قوله** متاول وهو في الحقيقة منع اي لا نم ان يكون قوله
الذين كذبوا مخصوصا بالذم قوله بتقدير مثل الذين الخ سند المنع **قوله** بتقدير مثل الذين كذبوا اي بتقدير المثل قبل قوله الذين كذبوا وحينئذ
يكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكونان مفردين والمثل بفتح الميم هو الاحوال اي بئس حال القوم الذين كذبوا **قوله**
او يجعل الذين اي الذين كذبوا صفة القوم وحينئذ يكون قوله كذبوا بمعنى المكذب باسم الفاعل قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فيكون
مثلهم مخصوصا فيهما مفردين ولقائل ان يقول ان الضمير في مثلهم راجع الى القوم فكانه قال بئس مثل القوم مثلهم فيلزم ان يكون المخصوص
متحدا مع الفاعل بحسب المفهوم مع انه وان كان متحدا مع الفاعل بحسب الذات ولكن لا بد ان يكون مغايرا له بحسب المفهوم والجواب انهما متغايران
مفهوما لان اضافة مثل الاول الى القوم للجنس واضافة مثل الثاني الى الجمع للعهد الخارجي فكانا متغايرين حينئذ مفهوما وقد قالوا ان
الاضافة ايضا ارابعة كالالف واللام **قوله** اذا علم اي حذف بالقرينة **قوله** اي ايوب فانه المخصوص بالمدح **قوله** بقرينة ان ذلك اي قوله تعالى
نعم العبد في قصة ايوب عم **قوله** فنعم الماهدون يعني چه خوب گسترانندہ است واجب تعالى **قوله** اي نحن فانه مخصوص وهو راجع الى الله تعالى
وانما اورد بصيغة الجمع ولم يقل انا مع انه تعالى واحد للتعظيم اي نعم الماهدون نحن **قوله** والاحكام كما قال وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة **قوله** ومنها حبذا ولو قال سادها مثل بئس لكان اولى للاختصار الا انه لم يكن مثل نعم في الشرائط والاحكام فلذا فصله بقوله
ومنها **قوله** حب في حبذا ففي عبارته مسامحة فان مجموع حبذا ليس من افعال المدح او الذم لانه مركب والفعل لا يكون الا مفردا ولكن ذا
صار مثل التاء في ضربت لا ينفصل عنه وهو للمدح **قوله** او حب بصيغة المجهول لا يقال يمنع ان يكون حبذا مركبا من حب بصيغة المجهول
وذا لان الحاء مفتوحة في حبذا لانا نقول اصل حب بفتح الحاء حبب بضم الباء الاول فاسقط حركة الباء والادغام اما باسقاط الحركة
او بنقلها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها وعلى التقدير الاول يكون مركبا من حب بصيغة المعلوم وذا وعلى التقدير الثاني يكون مركبا
من حب بصيغة المجهول وذا قوله اذا صار محبوبا وليس لك ان تتوهم من لفظ المحبوب ان حب مجهول فمعنى حب زيد محبوب شد ودوست داشته
شده است زيد كما يقال وجد زيد بمعنى زيد موجود **قوله** هو علي وضمير هو يحتمل ان يكون راجعا الى حبذا وهذا ما اختاره الشر
ويحتمل ان يكون راجعا الى فاعله والى ذا ايضا وهذا ينبغي لارجاع الضمير في قوله لا يتغير **قوله** يجرى بها اي حبذا بتاويل الكلمة **قوله** لا يتغير
اي الامثال لانها على قصة غريبة فلو تغيرت لا تدل عليها **قوله** على الوجهين المذكورين في نعم بان يكون المخصوص مبتداء وما قبله
خبرا او خبر مبتدا محذوف بالنظر الى السوال الناشي منه كما عرفت في نعم **قوله** ويجوز ان يقع الخ وهذا من الاحوال المخصوصة في حبذا
المشتركة قوله نحو حبذا رجلا زيد فان رجلا تمييز عن نسبة حب الى ذا وقع قبل المخصوص يعني چه خوب است از روي جليت
دانى كه خوب است از روي رجل بودن زيد است وفي المثال الثاني يكون التمييز بعد المخصوص وفي المثال الثالث يكون

في ضربت زيد عمرو وكل ما لا يسند بخلاف زيد قائما في ضربت زيدا قائما فانه لا تقع شئ منهما مسندا ومسندا اليه بل المسند فيه هو ضرب والمسند اليه هو التاء **قوله** يتعقل معناه بالنسبة اليه اي الى الاسم وهذا التوصيف للاشعار بان كل اسم محتاج اليه لكل حرف وتحتمل ان يكون تعليلا لاحتياجه في جزئيته الى الاسم اي لتعقل معناه بالنسبة اليه **قوله** او فعل كذلك اي فعل يتعقل معناه بالنسبة اليه وكلمة او لمنع الخلو اذ قد يحتاج اليهما معا كحرف الشرط والتحضيض **قوله** حروف الجر ما وضع اي حروف وضع كل منها للافضاء بفعل او ما في معناه الخ في المعرف اشارة الى جامعية كما ان ايراده في جانب التعريف اشارة الى مانعية ومعنى الاول انه ليس للمعرف فرد يخرج عن تعريفه ومعنى الثاني انه ليس للتعريف فرد لم يصدق المعرف عليه وقد اشار الشارح الى ذلك في قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه الخ فعلى هذا الابد ان ينبغي ان يقول حروف الجر هي المفرد لان التعريف للماهية لا للافراد ويجوز ان يكون الاضافة جنسية مبطلة للجمعية كلام الجنس فقوله ما وضع خبر لقوله حروف الجر ويجوز ان يكون تقديره منها حروف الجر وقوله ما وضع في التقدير هو ما وضع بارجاع الضمير الى مفرد وهو في ضمن الجمع وكلمة ما عبارة عن الحروف ولما تم تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلثة وتقسيم الاسم الى المعرب والمبني اكتفا بذكر اقسام الحرف فانه بمنزلة التقسيم فلا يشكل بان يقال النوعي تقسيم من المعرب الى النوعين **قوله** للافضاء بالفعل اي لافضاء مدلول الفعل الاصطلاحي والمراد من معنى الفعل في قوله او معناه ما يذكر بقوله كاسم الفاعل الخ فلا يرد ما قيل انه لم يرد من الفعل الفعل الاصطلاحي بل هو غير مفض وهو ظاهر وان اريد به الفعل اللغوي وهو الحدث فلا حاجة حينئذ الى قوله او معناه اي المعنى التضمني لان المعنى المطابقي مفض ايضا كالفعل الاصطلاحي ويمكن تقرير الايراد بعبارة اخرى بان ما هو مفض الى ما يليه ليس الا معنى الفعل الذي هو الحدث في جميع المواد لا لفظ الفعل فينبغي ان يكتفي بمعنى الفعل وللقائل ان يقول التقابل بين الفعل ومعناه حينئذ يكون تقابل العام بالخاص فلا يكتفي به وبان معناه يصح فان الفعل اعم من ان يتحقق في ضمن الفعل الاصطلاحي او في ضمن الفعل اللغوي **قوله** معنى الافضاء الوصول والمراد الخ دفع سوال تقريره ان تفسير الافضاء بالايصال ليس بجائز لان الافضاء لازم لانه بمعنى الوصول والايصال متعد وتفسير الشئ بالمباين غير جائز والجواب ان الافضاء وان كان لازما لكنه صار متعديا بالباء في قوله بالفعل فحينئذ يصح تفسيره بالايصال كما ان ذهب لازم بمعنى الذهاب حين تعديته بالباء يكون بمعنى الاذهاب لا يقال ان ما ذكره ههنا ينافي ما ذكره في خواص الاسم من قوله لان الافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه انتهى كلامه فالمراد من الافضاء في الموضعين معنى التعدي لانا نقول انهم قالوا ان همزة باب الافعال يكون للتعدية فالباء او نقول بتقدير الباء وللقائل ان يقول لا يصدق التعريف على مثل غلام لزيد لعدم وجود الفعل او معناه يفضي الى ما يليه والجواب انه مقدر ههنا اي غلام ثبت لزيد واجيب ايضا بان اللام في الافضاء للغرض لا صلة الوضع فاما التعريف المذكور يصدق على حرف العطف لايصال الواو مثلا معنى الفعل الى عمرو في قولنا جاءني زيد وعمرو لانها لم يوضع لغرض الايصال لان الواو انما وضع للجمع يلزمه الايصال ولا ينتقض التعريف جمعا بالحروف الزائدة من الحروف الجارة كمن في قولك ما جاءني من احد والباء في قوله تعالى كفى بالله واللام في قوله تعالى ردف لكم والكاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ لان هذه الحروف زائدة لا يراد منها معنى فضلا عن معنى الايصال وبان المعرف مخصوص بحرف الجر اللفظي وبان الافضاء اعم من ان يكون بالشخص او بالنوع **قوله** وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل ولفظ الكل مقحم وايراده للمبالغة كما مر غير مرة والمراد من معنى الفعل المذكور في التعريف اللغوي وفي المعرف الاصطلاحي فلا يرد ان اخذ المعرف في المعرف يستلزم الدور على ان الدور في التعريفات اللفظية غير مستحيل كما قالوا ذ
للقائل ان يقول ان شبه الفعل من التفسير داخل في معنى الفعل وقد جعله مقابلا في بحث الحال حيث قال و عاملها الفعل او شبهه [illegible]

ان من موضوع الجزئيات الابتداء لان الابتداء المطلق كالانتهاء المطلق معنى اسمي كما عرفت في صدر الكتاب قوله المراد الابتداء

الخاص مع يكون الامير المعهود لشهرته لا يقال لا بد في العهد من تقدم المعهود صريحا او كناية لانا نقول قد يكتفي بعلم المخاطب ايضا كقولك

ركب الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد قوله اي لابتداء الغاية يجعل اللام عوضا عن المضاف اليه قوله المراد بالغاية المسافة لا

النهاية التي هي المعنى الحقيقي لها والمسافة معناها المجازي فهو من قبيل اطلاق الجزء وهو الغاية على الكل وهو المسافة لان النهاية هي

النقطة الاخيرة وهي جزء في المسافة وهي شاملة لها فذكر الغاية وارادة المسافة من قبيل المجاز والعلاقة الكلية والجزئية والمراد

بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فلا يرد ان الاولى ان يقول المراد بالغاية هو الامر الممتد لان الغاية قد يكون

بمعنى النهاية وقد يكون بمعنى الامر الممتد وهو المراد ههنا والمسافة اخص من الامر الممتد ثم لا بد ان يعم الامر الممتد من ان يكون ممتدا

بنفسه او منشأ الامر الممتد فلا يرد النقض بقولنا خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن ممتدا بنفسه لكن يترتب عليه امر ممتد

كالسير والجلوس وغير ذلك فان قلت المسافة هي البعد المكاني فيلزم ان لا يشتمل الزمانيات فلم يصح قولنا صمت من اول الصبح الى

الليل واللازم باطل قلت المراد من المسافة ههنا البعد مطلقا فحينئذ يكون مستعملة في البعد سواء كان مكانيا او زمانيا قوله اذ لا معنى

لابتداء النهاية لان النهاية لا يكون ذا ابتداء لما عرفت انها النقطة الاخيرة لا يقال يكون لابتداء النهاية معنى بان يقال

ابتداء الامور التي لها نهاية فمعنى قولنا لابتداء النهاية انها لابتداء ماله نهاية فالاضافة لادنى ملابسة احترازا عن ابتداء ما لا يكون

له نهاية كالابديات والازليات لانا نقول معنى قوله اذ لا معنى لابتداء النهاية انه لا معناه على تقدير حمله على الظاهر بدون

تقدير شيء فيه فظاهره ليس الاضافة وعلى تقدير حفظ معنى الاضافة لا معنى لابتداء النهاية فحينئذ ظهر ضعف ما ذكره

الفاضل الحاشي بقوله فيه بحث لان الاضافة لادنى ملابسة اي من لابتداء ماله نهاية اي لا يستعمل لها في ابتداء

ما لا نهاية له انتهى خلاصته كلامه كلام الفاضل المذكور ساقط من وجه بانه لو كان المراد ان من لابتداء ماله نهاية فلم يبق المقابلة بين

المسافة والنهاية لان كون من لابتداء المسافة اي لابتداء الامر الممتد بمعنى ان من لابتداء ماله نهاية لان المسافة لا يستعمل الا في الامر

الممتد الذي له نهاية قوله وقيل كثيرا ما يطلقون الخ اي اطلاقا كثيرا او كلمة ما زائدة فالمراد من الغاية حينئذ هو الفعل اي الفعل الذي يصدر

من فاعل مثل سرت من البصرة وانتهاؤه الى الكوفة قيل الغرض تطلق على الافعال الاختيارية دون غيرها فيلزم ان لا يستعمل كلمة من في

غير الافعال الاختيارية واللازم باطل لصحة قولنا غلى القدر من اول النهار الى آخره اعني بالفارسية جوشيدن القدر ديگ فعل القدر

ليس فعلا اختياريا ويمكن الجواب بانه لم لا يجوز ان يكون اطلاق كلمة من ههنا على سبيل المجاز وبانه لم لا يجوز ان يكون الفعل الاختياري اعم

من الحقيقية والتنزيلية قيل الغاية ههنا بمعنى الامر الممتد كالسير والجلوس وغيرهما والمسافة اخص منه وكانه اراد بالمسافة الامر

الممتد من قبيل ذكر الخاص وارادة العام ولكنه ينتقض بنحو خرجت من البصرة او من الدار لان الخروج ليس امرا ممتدا واجيب بان الممتد

اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او كان منشأ الامر الممتد والخروج يكون سببا للممتد كالسير والجلوس قوله والمقصود وذكره بعد الغرض

لئلا يحمل على العلة الغائية قوله علامته من الابتدائية ولم يقل وعلامته كما سيقول لئلا يتوهم اختصاصه بالزمان او بالمكان

قوله او ما يقيد اي او صحة ايراد ما يفيد فائدتها اي فائدة الى في مقابلتها واراد بالمقابل اعم من ان يكون بعدها كما في المثال الاول

او قبلها كما في المثال الثاني قوله لان معنى اعوذ به التجئ اليه اي الى الله تعالى فقوله التجئ بصيغة المتكلم الواحد لا التجاء بناء طلبين

٣٧٧

ربه رجلا ويكون ذكر شيء لشارة اليه لا يقال ان الضمائر معرفة فكيف يصح ان يكون هذا الضمير مبهما لانا نقول الضمائر المعرفة هي الضمائر التي تقدم المرجع عليها ولم يتقدم المرجع على الضمير في كان كالضمير في ربه رجلا فيكون هذا الضمير نكرة لا معرفة قوله ومن وارد على سبيل الحكاية وهذا جواب على تقدير التسليم اي قوله قد كان من مطر وارد على سبيل الحكاية لا على سبيل الاصالة فنقول لا نسلم زائدة في غير الكلام الموجب ثم من بان يكون غير الكلام الموجب بالفعل او بالاصل فيكون قد كان من مطر غير كلام موجب في الاصل بل كان من مطر فاتيم قدر في الجواب مقام بل فيكون مادة الجواب والسوال متحدا فيصح ان يقال ان الجواب غير الكلام الموجب في الاصل فيما ذكر ضعيف ما ذكره الفاضل الحلواني في رد ما ذكره مولانا عصام حيث قال بالفاضل المحشي فالمراد بكونه في غير الكلام الموجب كونه فيه في الحال او في الاصل انتهى وفيه ان من في القول المذكور ليس في غير الموجب لا في الحال ولا في الاصل بل غير الموجب هو السوال وهو تركيب آخر وليس باصل الجواب ولم يعهد اطلاق الاصل عليه بالنسبة الى الجواب انتهى كلامه قيل ويمكن بان يكون حاصل تعميم غير الموجب حقيقة وحكما وجواب ما ليس بموجب في حكم غير الموجب وتجوز ان يكون حاصله تسليم كون من زائدة وتخصيص اشتراط كونها في غير الموجب بما يكون على سبيل الحكاية قوله والى للانتهاء اي لجزئيات الانتهاء بتقدير المضاف لان الانتهاء كالابتداء معنى اسمي او المراد به الانتهاء الخاص لشهرته ولمعلوميته قوله اي لانتهاء الغاية بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية هنا ايضا بمعنى المسافة لا بمعنى النهاية لانه ليس للنهاية نهاية لانها هي النقطة الاخيرة ولم يرد بها الغرض هنا اكتفاء بما سبق ويجوز ان يكون بمعنى الامر الممتد سواء كان ممتدا بنفسه او كان شانه كما في خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا لكنه سبب له كالسير والجلوس قوله فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان الانتهاء في المكان الخ وهذا اشارة الى ما يراد بالبعد من فان قيل

فلم يكن

من باعتبار اصل الابتداء والانتهاء وللقائل ان يقول في دفع الشبهة ان من يكون للابتداء في غير الزمان والمكان ايضا مثل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان كلمة او في قوله وهذا الابتداء اما من المكان او من الزمان لمنع الجمع لا لمنع الخلو قوله اتموا الصيام الى الليل اي اتموا الصيام من اول اليوم اي من اول الفجر الى اول الليل قوله فان قلب الطالب باسم الفاعل وبعد المتكلم المفهوم من الياء في قوله قلبي والضمير في اليه راجع الى الطالب باسم المفعول المستفاد من الكاف في قوله اليك فيكون المرجع اليه ضمير الغائب مذكورا معنى وجاز ان يكون المرجع اليه مذكورا حكما واليه يميل ما ذكره في شرح المختصر ان الضمير في يديه ورجليه من غير تقديم وكنبيه راجع الى صاحب الوجه لدلالة الوجه عليه التزاما فمرجع الضمير مذكور حكما انتهى كلامه فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل الحلواني من ان في قوله فان قلب الطالب الخ حزازة لان الطالب ان كان على صيغة اسم المفعول كقوله منتهيه وكان اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله منتهيه راجعا الى قلب الطالب كان الاولى ترك القلب لان المذكور في المثال قلب المتكلم لا قلب الطالب فالظاهر ان يقال فان الطالب منته وان كان على صيغة اسم الفاعل كقوله منته وكان ضمير اليه راجعا الى الطالب المعبر عنه بالكاف كان الظاهر ان يقال الى الطالب على صيغة اسم المفعول اذ لا وجه للضمير الغائب انتهى كلامه قوله باعتبار التشوق والميل يعني اسناد الانتهاء الى القلب ليس باعتبار نفسه فان ذات قلبه ليس بمنته اليه بل ميل قلبه منته اليه ولا يتجاوز منه الى غيره ويمكن تقدير المضاف اي ميل

فلان الحرفية مقتضية لعدم الحركة للزوم البناء للحرف وكون السكون اصلا في البناء ولكن سكونها متعذر لتعذر الابتداء بالساكن فجعلت مبنية على الكسر الذي هو قريب من السكون اذ السكون عدم الحركة والكسر لعدم دخوله على الفعل وغير المنصرف قليل وقريب من العدم واما اقتضاء لزوم مجرورية مدخولها بناؤها على الكسر للمناسبة بين حركتها وعملها قوله اي بمكان يقرب منه وصلة القرب لا تكون الا من فلذا قال منه دون به لكنها بمعنى البا اشارة الى ان الالصاق في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يكن ملتصقا بزيد بل يجوز ان يقول مررت بزيد مع ان بينك وبين زيد موضعا واسعا فالمعنى التصق مروري بموضع يقرب زيد منه والعلاقة ان القرب من الشيء في حكمه والملصوق به في حكم الملصوق بذلك الشيء ثم لما كان في الالصاق المجازي خفاء فذكره ولم يذكر الالصاق الحقيقي مع اصالته كما في به داء فلا يرد ما قيل من ان الاقتصار على مثال الالصاق الحقيقي ليس على ما ينبغي قوله كتبت بالقلم اي باستعانته والية قوله مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس في الاشتراء وفي بعض النسخ مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الشراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي وبهذا اندفع ما يتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراء الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقوله ملصقا به على صيغة اسم الفاعل او المفعول خبر لقوله يكون والضمير فيه للسرج وضمير المجرور للفرس قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة والفاء فصيحة وليست للتفريع لان ما يتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الالصاق لا استلزام الالصاق للمصاحبة ولا يبعد ان يحمل على التفريع نظرا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجرد مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الالصاق للمصاحبة انما يكون في الالصاق الحقيقي دون المجازي فلا يرد ما قال مولانا عصام وفيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك بانه اذا اشترى رجل فرسا بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشترى الفرس فيه فحينئذ يكون الالصاق متحققا لما مر ان السرج موجود في المكان الذي اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة ح لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الكلي لا الجزئي لانه حينئذ لم يصح قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي متحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل اللازم متعديا والمراد من الفعل هو الاعم من اللغوي والاصطلاحي ويحتمل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقايسة مثل اما ذاهب بزيد قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء دفع سوال تقريره ان التعدية لا تختص بالباء لوجودها في جميع الحروف الجارة كما يقال انسحب به على التراب الانسحاب الانجرار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدية التي كانت بتضمين الفعل معنى تصيير وهذه مختصة بالباء بخلاف التعدية التي بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله فانها متحققة في جميع الحروف الجارة قوله وزائدة بالرفع عطف على قوله للالصاق او على المعطوفات فيكون مرفوعا بالعطف على الخبر على ما عرفت في من قوله في الخبر في الاستفهام الخ اي هذه زائدة في خبر كلام الاستفهام بهل او في خبر المبتدا في الاستفهام اي في وقت الاستفهام قوله والنفي عطف على الاستفهام اي هي زائدة في خبر كلام النفي بليس وبما قوله وهي تزاد في الجر الخ توطية لقوله قياسا فاشارة الى ان قوله قياسا متعلق لقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسية وسماعية بجعل القياس والسماع بمعنى القياسي والسماعي او بحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الخبر الواقع الخ اشارة الى ان الضمير راجع الى الخبر المذكور فلا يرد ان الظاهر ان يقول وفي غيرها قوله سواء لم يكن خبرا اي قوله وفي غيرها فيه احتمالان الاول

والفرد قوله اصلها اي وضعها قوله ثم استعمل في التكثير وهو جمع دخل تقريره واذا كانت رب في معنى التقليل اصلا فيكون في معنى التكثير
مجازا فيلزم ان لا يحتاج في استعمالها في التقليل الى قرينة ويحتاج في استعمالها في التكثير الى قرينة مع ان الامر بالعكس وتقرير الجواب
ان استعمالها في معنى التكثير شائع مشهور فيكون كالحقيقة لشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها في التقليل ليس بشائع فيحتاج الى القرينة
قوله يعني الذي تعلق به رب واراده لبيان الاضافة التي في قوله وفعلها اي الفعل العامل في رب قوله ولا يتصور اي لا يتحقق
ذلك اي التقليل المحقق الا في الماضي فلا يكون فعلها مضارعا فلا يجوز ان يقال رب رجل كريم سالقى او لا القى فان معنى التقليل
لا يصح في المضارع الحال فلا يرد ما قيل ان المضارع الحال ايضا يدل على التحقيق فلا بد ان يقع فعلها فعل المضارع كالماضي لانا نقول
ان المضارع الاستقبالي مطلقا لا يكون مشكوك الوقوع فان بعضها متحقق الوقوع وهو مثل يؤخر في قوله تعالى يؤخر الاجل ويموت في
يموت زيد لانا نقول لا يصح فيما بينا قوله لم افارقه بصيغة المتكلم الواحد فيكون فعلها حينئذ منفيا بلم قوله اي ذلك الفعل الماضي اشارة
الى ان الضمير في انه راجع الى الفعل وتنوينه عوض عن المضاف اليه قوله القرآن باعتبار الواو ثم اللام في قوله لوجوده للتوقيت لا للتعليل
لان القرينة شرط للحذف لا علة له قوله لا مرجع له اي ليس له مرجع معين لقصد الرجوع اليه والا فللضمير لا بد من المرجع كما يدل عليه تعريفه
قوله خبر لا اي لا مرجع موجود له قوله مميز بنكرة منصوبة على التمييز قوله على التمييز علة النصب لا قيد له وذلك النكرة بعد قوله تمييز لان النكرة
مشروطة عند البصريين خلافا للكوفيين وقيد واقعي لان التمييز منصوب اتفاقا قوله خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وانما خص بالاختلاف
بالمطابقة لئلا يتوهم الى الدخول على الضمير المبهم المميز لا يدخل على الضمير عندهم او يدخل عليه لكن لا على المبهم او يدخل على الضمير المبهم لكن لا
على التمييز قوله بالكافة مشتقة من الكف وهو المنع فيكون قوله الكافة صفة كاشفة لما ويكون تحقيق ماهية الكف كما يقال الجسم طويل عريض
عميق مع ان الطول والعرض والعمق جميعا معتبر في مفهوم الجسم في الطويل العريض العميق تحقيق ماهية الجسم قوله بعد لحوق ما اي على
رب اشارة الى التعقيب المفهوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية والفعلية اعم من الماضوية والاستقبالية نحو ربما زيد قائم و
ربما قام زيد او يقوم وهو اشارة الى دفع سؤال تقريره ان دخول رب على الجملة ممتنع لان حرف الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قال
انها مختصة بنكرة تقرير الجواب بانها تدخل على الجملة بعد لحوق ما الكافة وعليها اشتمل ربما يود الذين كفروا الوداد بالفارسية كستن قوله
ربما ضربته بالجر فانه قد يدخل على الاسم كما يدخل على الجملة وتصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله اذا جلاه قوله اي واو رب في حكمها اشارة
الى ان الاولى ان القول واو رب في حكمها ثم قال هذا القائل وهو مولانا عصام ولم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو
ودخولها على الضمير اقول يمكن ان يقال المراد واو رب في دخولها ههنا على نكرة موصوفة بقرينة ايراد قوله تدخل على نكرة موصوفة
بعدها لا في جميع الاحكام قوله وبلدة بالجر والمراد منها المفازة ههنا والمراد من الانيس المونس اليعافير اولاد بقر الوحشي والعيس
بالكسر الابل الابيض قوله لان ذلك تعسف اي تقدير المعطوف عليه اذا كان في اول الكلام تعسف اي خروج من السبيل
المستقيم عند حذف الفعل وحسن المعنى مع وجوده اي حذف الفعل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية
اي الفعل الذي هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم لا يقال اقسم والله بخلاف الباء فانها
يستعمل مع اظهار فعل القسم وحذفه يقول احلف بالله لافعلن كذا او بالله لافعلن كذا قوله وكذلك لكثرة اي عدم ذكر الواو مع
فعل القسم لكثرة استعمال الواو في القسم فلا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو لشهرتها في القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم

٨٠

تخصيص الحذف بہنا لاجل الاعتراض والتقديم المذكورين فی جواب كلامه قوله اذا اعترض ای حذفه مشروط بواحد من الامرين و

قوله بين اجزاء الجملة التی تدل علی جواب القسم اشارة الی حذف المفعول عن قوله اعترض لان قوله اعترض و قوله قد تقدم تنازعا فی قوله

مايدل عليه وجعله معمولا للثانی كما ہو مذہب البصريين وحذف المفعول من الاول و ايضا فيه اشارة الی تفسير قوله مايدل عليه

الی جعل ما ہو معمول له حيث فسره بالمعرفة وحمل ما يكون للمقصود منه بيان حاصل المعنی قوله زيد والله قائم مثال لتوسط القسم بين

اجزاء الجملة التی تدخل ہذه الجملة علی جواب القسم والمثال الثانی لتقدم الجملة علی القسم والضمير فی قوله او تقدمه ضمير المفعول وقوله

مايدل عليه فاعل تقدم قوله لاستغنائه ای القسم وہذا دليل لهما جميعا قوله لا الجواب لان جواب القسم اصطلاحا يكون موخرا عن القسم

قوله ولهذا ای ولاجل انه ليس بجواب لفظا لايجب فی الجملة المذكورة علامة جواب القسم فی القسم الذی لغير السوال وہی اللام وان

وحرف النفی فلا يقال والله لزيد قائم او زيد قائم والله قوله ای لمجاوزة شیء وتعديته الخ اشاره الی ان اللام عوض عن المضاف

اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله عما بعده لانه قد لايكون كذلک كما فی اخذت عنه العلم و اديت عنه الدين وان كان المجاوزة كذلک

فی رميت السهم عن القوس الی الصيد قوله وذلک ای مجاوزة شیء وتعديته اما بزوال الشیء الاول عن الثانی الخ لا يقال الاولی

ايراد المشار اليه المونث بان يقول تلک موضع ذلک لتانيث المجاوزة لانا نقول المجاوزة مصدر تجوز تذكيره وتانيثه قوله

الی الصيد فان السهم شیء وصل الی القوس وجاوز عنه ووصل الی الصيد الذی ہو ثالث قوله او بالوصول وحده ای او

يكون المجاوزة المذكورة بالوصول ای بالوصول الی الثالث بدون الزوال من الشیء كقول التلميذ اخذت عنه ای زيد

الاستاذ العلم فان العلم باق فی زيد ايضا قوله اديت عنه الدين ای اديت عن جانب زيد المديون الدين الی خالد فحينئذ يكون

الزوال عن الشیء الثانی فقط بدون الوصول اليه لانه ادی الدين الی خالد من جانب زيد ولم يصل الدين الی زيد الذی ہو الثانی بل

وصل الی خالد الذی ہو الثالث فان قلت لا فرق بين ہذا المثال والمثال الاولی لان فی كليهما يكون الوصول الی الثالث ثم كما

فی الزوال عن الثانی فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان فی الاول يكون الوصول اولا الی الثانی ثم منه الی الثالث وفی المثال

الثانی لا يكون الوصول الی الثالث قوله ليعلم ذلک ای القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لايدخل الا علی الاسم واذا

كانا اسمين يكونان بمعنی الجانب الذی ہو الاسم كمثل جلست من عن يمينه ای من جانب يمينه وكذلک اخذت من علی زيد ای من

فوقه ای من جانبه والظاہر ان يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف الجارة عليهما غير مختص بمن الا ان يقال لما كان دخول

من عليهما اكثر استعمالا فلذا اخصه به لاظهار ذلک قوله والكاف للتشبيه ای تشبيه مفرد بمفرد ای للدلالة علی مشاركته له فی المعنی

وہذا المعنی لا يستدعی ان يكون وجه الشبه اقوی فی المشبه به وانما يستدعيه اذا كان الغرض منه الحاق الناقص بالكامل واما اذا كان

الغرض بيان حال المشبه فلا قوله وزائدة ہی مرفوعة معطوفة علی التشبيه كما مر فی قوله وزائدة عطف علی قوله للابتداء قوله اذا التقدير

ليس مثله شیء بان يكون مثله بالنصب خبر ليس وشیء مرفوع علی انه اسمه وانما قال علی بعض الوجوه اشارة الی ان فی الآية وجوها

وليس زيادة الكاف الا علی بعض الوجوه منها ما لا زائد فيه الكاف بل الزائد ہو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف ہو الحكم

بزيادة قبل الحاجة فهو كنزع الخف قبل رؤية الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم

بزيادة الاسم فضلا اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا بان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف علی الضمير من حيث التقدير

اخرجہا ای ابتداء مسافرتی جمیع سنۃ الفرس او ابتداء عدم رویتی لفلان جمیع سنۃ کما قولہ اشہر ای ان یسیر ہذا ان مثلا
انما یکون للابتداء فی الزمان الماضی بشرط معنی ہذہ السنۃ تمامہا ای لم تکن انت فیہا فانہ لو بقی شیئ منہا یکون السنۃ حالیۃ لا
ماضیۃ قولہ لا تکون علی صیغۃ الخطاب ای لا تکون انت وہو تفسیر للماضی وصفۃ کاشفۃ لہ قولہ الی الآن ای الی التکلم منہ الا
وانما لم یذکر اسمیۃ منذ ومنذ اکتفاء بما سبق فی بحث الظروف قولہ عطف علی الابتداء لا علی الزمان لئلا یلزم عطف الخاص علی العام
لان الزمان اعم من الحاضر الا انہ یلزم العطف علی معمولی عاملین مختلفین لان قولہ والظرفیۃ عطف علی الابتداء والعامل فیہ اللام
وقولہ فی الحاضر عطف علی قولہ فی الماضی والعامل فیہ ہو کان المقدر ای حال کونہما کائنین فی الماضی الا ان المجرور مقدم وہو یجاب
بحمل قولہ فی الماضی وفی الحاضر علی الزمان الماضی والزمان الحاضر لدفع التنافی حینئذ بین قولہ للزمان والظرفیۃ کما ہو تفصیل
قولہ للظرفیۃ المحضۃ من غیر اعتبار الخ وقولہ من غیر اعتبار تفسیر قولہ المحضۃ ای من غیر اعتبار معنی الابتداء ای ابتداء الزمان
الحاضر وہو لدفع ما یقال بلا فرق بین ہذا القسم والقسم الاول لانہ ایضا للظرفیۃ فی القسم الاول لان منذ فی المثالین المذکورین
من الزمان والزمان انما یکون ظرفا ولکنہما لیسا للظرفیۃ المحضۃ فی القسم الاول بل اعتبر فیہ معنی الابتداء ایضا قولہ ای الذی
صحبتہ فیہ حاضر ای الزمان الذی اعتبر ہذا الزمان حال کونہ حاضرا وان معنی بعض ہذا الزمان فیصح ان یقول ما رأیتہ فی ہذا الزمان
الحاضر الذی انا فیہ وہو یوم الجمعۃ مثلا وان معنی لبعض ہذا الیوم فیکون من قبیل تسمیۃ الکل باسم جزئہ فیصح ان یقال علی الاول
الحاضر بہذا الاعتبار فانا عرفت ہذا فنقول ان الانسان لیست من قار الذات ای ما کان اجزاؤہ مجتمعۃ فی الوجود فکیف یصح
ان یقال الیوم الجمعۃ مثلا زمان الحاضر لانہ انما یصح اذا اجتمع اجزاؤہ فی الوجود ولیس کذلک ثم المراد من قولہ ای بالذی اعتبرتہ
حاضرا ان الزمان الحاضر ہو باعتبار ہذا الامر مرکب من الجزء الآخر من الزمان الماضی والجزء الاول من الزمان المستقبل ولہذا قیل
الحاضر ہو الذی لم یمض تمامہ وانت فیہ فی بعض اجزائہ وقولہ فالمراد اجزاء بقولہ یعنی انا فیہ بما لخ قولہ ہذا ای ہذا الشہر الحاضر
ای الشہر الذی انا فیہ والیوم الذی انا فیہ قولہ لا انہ لم ینقض بعد وکانہ قیل من این تقول ان الیوم الذی انا فیہا والشہر الذی
انا فیہ ہو زمان الحاضر ای لم لا یجوز ان یکون منذ ومنذ فی ہذین المثالین للابتداء فی الزمان الماضی فاجاب بقولہ ای لان ہذا الشہر
وہذا الیوم لم ینقض بعد ولم یدخل زمان آخر فلا نعنی بالزمان الحاضر الا ذلک لما عرفت ان ہذا من قبیل تسمیۃ الکل باسم الجزء قولہ
فکیف یصح ای کیف یصح ان یکون منذ ومنذ فی ہذین المثالین للابتداء فی الزمان الماضی لما مر من انہ لا بد فی کونہما للابتداء
فی الزمان الماضی ان یکون السنۃ مثلا کلہا ماضیۃ فحینئذ یکون المثالان المذکوران کلاہما للظرفیۃ لا للابتداء فی الزمان الماضی
فکان قولہ فالمثالان المذکوران الخ اعتراض علی المصنف بان الاولی ایراد المثال لکل واحد من الابتداء والظرفیۃ قولہ یمکن ان
یحمل الخ جواب عنہ ای یحمل الاول ای المثال الاول مثالا للابتداء فی الزمان الماضی لکن بتقدیر مضاف وہو الدخول بالحجۃ
ای ما رأیتہ منذ حدوث شہرنا ای من زمان حدوث شہر رمضان مثلا لا یقال علی تقدیر حذف المضاف یصح جعل المثال الثانی
ایضا للابتداء فی الزمان الماضی فلا وجہ لتخصیص بالاول لانا نقول الظاہر ان یکون المثالان للابتداء فی الزمان الماضی والظرفیۃ
فی الزمان الحاضر جمیعا فان المتبادر ان یکونا علی ترتیب اللف والنشر وکانہ لذلک قال بحسب الظاہر قولہ ای استثناء ما بعدہا
اشارۃ الی کون اللام عوضا عن المضاف الیہ ثم ان الاستثناء بحاشا انما یکون عن السوء مطلقا فلا یقال احسن القوم

لانا نقول اكتفى به فى البواقى منها قوله لما اى لهذا الخ قوله لما خبر لقوله صدر الكلام وتقديم الخبر يفيد الحصر فيلزم اختصاص الصدارة لهذه الحروف وهو باطل لان همزة الاستفهام ايضا تقتضيه وكذلك رب وكم وغيرهما والجواب عنه بانا لا نسلم انه يكون تقديمه للحصر لم لا يجوز ان يكون تقديمه للاهتمام بشان الجزاء او ليكون الضمير اقرب الى مرجعه ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون الحصر اضافيا لا حقيقيا قوله وجب ذكر دليلا الجمل على الجواز كما يتوهم من اللام فى قوله لما فان قولهم ولك بمعنى جاز لك قوله يدل على قسم منه اى الشكل منها قوله كالكلام المؤكد فان وان جميعا تدلان على الكلام المشتمل على التشبيه وكذا البواقى قوله اى لعكس باقيها على حذف المضاف وهو لفظ الباقى وجاز لك ان تقول على حذف المضاف اليه موضع قوله على حذف المضاف لان لفظ الباقى لما يكون مضافا الى المضمر كذلك يكون مضافا اليه للعكس وانما احتاج الى حذف المضاف لئلا يلزم ان يكون الشئ عكسا لنفسه وان قلت لا حاجة الى تقدير المضاف لجواز ان يكون الضمير راجعا الى ما بقى بعد الاستثناء كذا يمكن ان يرجع الى ما له صدر الكلام اى التى لها صدر الكلام قلت عدم اختياره لانه اراد ان يكون المرجع للضمير فى لها والضمير فى عكسها الى امر واحد قوله لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد وهذا لدفع ما قيل من انه ان اريد صدارة مطلق الكلام فهو باطل كما لا يخفى وان اريد صدارة كلامها فان المفتوحة مقتضية لصدارة كلامها ايضا وان اريد صدارة الكلام الذى هو مقصود بالذات فالتعريف ليس بتام لان الدليل لا يدل الا على صدارة كلامها وايضا ينتقض بقولنا جاءنى زيد وان عمروا قاعد وبقولنا قال زيد ان عمروا فاضل فاجاب باختيار الشق الثانى ومنع كون ان المفتوحة مع مدخولها كلاما لانه مفرد قوله وحينئذ لو وقعت فى الصدارة الخ دفع سؤال تقريره ان كونها متعلقا بشئ آخر لا يستلزم تاخيرها وعدم صدارتها لانه يجوز ان يكون متقدمة على ما تعلقت به فاجاب بقوله وحينئذ لو وقعت آه وانما على الالتباس على الالتباس فى الكتابة مع وجود الالتباس فى التلفظ ايضا لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها لانه قد ذكر سابقا فى بحث المبتدأ فلم يذكره ههنا قوله وانما حملنا العكس على اقتضاء الخ حيث قال بان تقتضى عدم الصدارة ولم يقل بان لا تقتضى الصدارة فان بينهما فرقا لان الثانى اعم من الاول شامل له ولغيره مفهوما وذلك فان معنى قولنا لا تقتضى الصدارة انها لا يكون طالبة لها وهو اعم من ان يكون طالبة لعدم الصدارة او لا قوله لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك اى الاستثناء المستفاد من قوله سوى ان لا يفيد هذا المعنى الاخير بعينه فلو حمل العكس فى قوله فهى لعكسها على المعنى الاخير ايضا يستلزم استدراك قوله فهى لعكسها وهذا الكلام تعريض على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الاخير ولقائل ان يقول لو حمل العكس على المعنى الاخير لا يكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء لان المعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على سبيل الوجوب لان غيرها يقتضى صدره وجوبا كما ذكره فعدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما من ان تقتضى صدره جوازا او لا ولو حمل العكس على المعنى الاخير يصح جعل الفاء فى قوله فهى للتفريع فلا يلزم الاستدراك ويمكن الجواب بان المراد من قوله سوى ان لا تقتضى صدر الكلام وجوبا كما لا تقتضى صدره جوازا فحينئذ ايضا يصح التفريع بقوله فهى لعكسها فلا يكون عدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما حينئذ لان باقيها تقتضى صدر الكلام وجوبا ولا تقتضى صدره جوازا او فى قوله لان مجرد الاستثناء ايماء الى ان الاخصر والاوضح ان يقول ولها صدر الكلام ولان عكسه اى عكس الصدارة قوله الكافة اى الالفة عن العمل قيل انها اى ما الكافة اسم بمعنى الشئ فيكون انما زيد منطلق بمعنى ان شيئا زيد منطلق فيكون شيئا اسم ان

لا يكون فيه اسم الفاعل والمفعول متصلين فلابد حينئذ مما قيل لا بد ان تجعل صلة الالف واللام بمعنى اسم الموصول وهو الذي والتي مع ان صلة الالف واللام لا يكون جملة فلا حاجة حينئذ الى ان يجاب بان الجملة اعم من اللفظي والمعنوي وصلة اللام جملة معنى فحينئذ يكون الكبرى مخصوصة بما سوى صلة الالف واللام فيكون الكبرى كلية خصوصية قوله وتحت اما صيغة الغائب بارجاع الضمير الى ان او صيغة المخاطب بحذف مفعوله وهو ان قوله مال كونهما مع جملتها فاعلة اشارة الى ان قوله فاعلة حال عن ان وانما قال مع جملتها لدفع ما قال الشارح الهندي من ان ان حرف فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا خبرا لانها لا يكون الا اسما فكيف يقع كونها فاعلا او مفعولا او مضافا اليها فاجاب بان المراد ان مع جملتها فاعلة قوله لوجوب اى فتح الهمزة في ان لان الفاعل انما يكون مفردا لانه اسم وهو مفرد اى بلغني علم زيد وكرهت شعره قوله لوجوب كون الفاعل مفردا وكذلك قوله لوجوب كون المفعول مفردا الكبرى الدليل وصغراه مطوى قوله لوجوب كون المفعول مفردا كبرى الدليل وصغراه مطوى لا يقال يشكل هذا بقولنا قال زيد ضربت عمرا فان قولنا ضربت عمرا مفعول لقال وانكان عمرا مفعولا لضربت مع انه ليس بمفرد حقيقة ولا حكما فلا يكون اسما لانا نقول لا نسلم صحة هذا التركيب بل التركيب الصحيح ان يقال قال زيد ان ضربت عمرا فيكون حينئذ اسما حكما فهو مفرد حكما قوله نحو عندي انك فاضل اى عندي فضل زيد وعندي خبر مقدم عليه لتعريفه قوله لوجوب كون المبتدأ مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا يشكل بقولنا تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والجواب عنه بانه مأول بالمفرد اى سماعك وانما لم يذكر الحال والخبر لانهما يكونان جملة ايضا وانما لم يذكر التميز والمستثنى لانهما داخلان في المفعول فانه اعم من الحقيقي والحكمي ولذا لم يذكر مفعول ما لم يسم فاعله لانه داخل في المفعول عند المصنف وانكان داخلا في الفاعل عند غيره وانما المجرور بحرف الجر فهو داخل في المضاف اليه على مقتضى تعريف المصنف قوله مضافا اليها بارجاع الضمير الى الفاعل او المفعول او المبتدأ قوله نحو اعجبني اشتهار الخ اى اعجبني اشتهار مالك قوله لوجوب كون المضاف اليه مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا يشكل بقوله تعالى يوم ينفع الصادقين والجواب انه مأول بالمصدر ولا ينتقض بالمضاف اليه حيث وقيل لانه ايضا واجب الفتح لان المضاف اليه حيث مثل ما يجب اللفظ مفرد يجب الفتح فيمتنع عند دخول ان كما قالوا قوله وقالوا اى العرب لو [illegible]

لا ابتداء اى لولا وجود انك كذا ذكره في الحاشية ثم ان [illegible]

من الجملة الاسمية بعد لولا قوله اى ما بعد لولا الخ اشارة الى التسامح لان الظاهر ان يكون الضمير راجعا الى قوله لولا انك فاضل لولا على الامتناعية قرينة قوله [illegible] قوله [illegible] فيتبنا اى يجب الفتح فيما بعد لولا التحضيضية [illegible] لقرينة الجواب ان بعد لولا التحضيضية عليه ومعمول الفعل المذكور اما فاعل او مفعول لا يقال فلا يحتاج الى بيان ما بعد لولا الامتناعية او تخصيص فان النكتة المذكورة بعدم البيان ثم قوله خبران في قوله لولا انها قوله اى لولا ثبت اى ثبوت ذلك اشارة الى ان ما بعد لولا فعل محذوف والمذكور مفسر له لان لولا التحضيضية لا يدخل الا على الفعل فهي تدل على تقدير الفعل بعدها فالفعل المذكور بعد لولا ليس لان العلم بالفعل المحذوف بعد لولا على ان الفعل قرينة لتعيين الفعل المذكور بعدها بان الفعل المحذوف من جنس الفعل المذكور لا غير فلا يرد ان ايراد المفسر بالكسر مما لا يحتاج اليه لان لولا تدل على الفعل المقدر ثم ان لولا ههنا للتوبيخ واللوم لدخولها على الماضي وكونها

وفی بعض النسخ جمیعها ای اللهزمتان والیه یمیل قوله باراده تهامع حوالیها وبهذا اندفع ما یقال ان اللهازم جمع مع انه لیس لشخص واحد الا
لهزمتان تحت الاذنین فلا بد ان یقال واللهزمتین بصیغة التثنیة لا الجمع قوله مع حوالیها بفتح اللام ای حوالی اللهزمتین تغلیبا کالابوین
حیث اطلق اسم الاب علی الام ایضا قوله ای مثل عبد القفا واللهازم مثل شبهه لا یقال الظاهر ان یکون المراد شبه کل واحد من من یکرمنی
فانی اکرمه واذا انه عبد القفا واللهازم لان المراد بالشبه لیس ماله مزید اختصاص بالصورة الثانیة بل المراد به المواضع الاخر لجواز
التقدیرین ای تقدیر المفرد والجملة المستفاد من قوله فان جاز التقدیران الخ لانا نقول ان شبه کل واحد من الصورتین شبه
الاخری لما عرفت ان المراد بالشبه لیس ماله مزید اختصاص بالصورة الثانیة بل المراد به المواضع الاخر لجواز التقدیرین المذکورین
فبیان شبه الصورة الثانیة یستلزم بیان شبه الصورة الاولی فحینئذ لا یحتاج الی ارتکاب التاویل لکل واحد منها بل یکفی ان
یضاف قوله وشبهه الی الصورة الثانیة لقربها فلا یرد حینئذ ان المصنف لو قال وشبههما لکان اظهر لان الاختصار مطلوب فی المتن
مع ظهور المطلوب قوله ربما وجد ذلک ای قوله وشبهه لیس لموجود فی کثیر من النسخ قوله کان حاصل المعنی الخ وانما قال حاصل المعنی
لان ما لو کان موصولة فمعناه اول المقولات ولو کانت موصوفة فمعناه اول مقولاتی فیکون اول مقولاتی حاصل معناه
قوله لان اول المقولات انی احمد الله فانه جملة لانه مقول القول وهو لا یکون الا جملة ثم ارادة الاقوال او المقولات من کلمة
ما دون ارادة القول او المقول لاجل لفظ الاول لانه یطلب التعدد قوله لا المعنی المصدری ای اول المقولات لیس بمعنی
المصدری المستفاد من قوله انی احمد الله وهو قول الحمد وذلک لانه لا بد من الحمل بین المبتدا والخبر وهو التغایر فی الذهن والاتحاد
فی الخارج ولیس المعنی المصدری متحدا بالمقولات فی الخارج والحاصل ان المعنی المصدری قول خاص لیس من جنس المقولات
لان ما هو من جنس المقولات انما یکون جملة والمعنی المصدری لیس بجملة مع انه لا بد ان یکون الخبر محمولا علی المبتدا ولیس المعنی
المصدری محمولا علی المقولات بان یقال اول مقولاتی قول الحمد لله لان المعنی المصدری لا یکون الا محمولا علی المعنی بان
یقال اول قولی قول الحمد لله علی تقدیر کون ما مصدریة قوله اول اقوالی فانه فی تاویل المصدر بما المصدریة ای اول قولی
فحینئذ یکون المعنی المصدری الذی بسبب ان المفتوحة محمولا علیه ای علی المعنی المصدری الذی بما المصدریة لحصول التغایر
فی الذهن والاتحاد فی الخارج علی هذا التقدیر بخلاف المعنی المصدری واول المقولات انی احمد الله وان کان بینهما التغایر فی الذهن
ولکن لیس بینهما اتحاد فی الخارج کما لا یخفی علی المتامل الصادق قوله لا ما هو من جنس المقول ای لیس اول الاقوال ما هو من جنس
المقول حتی یقال لا یکون اول الاقوال فی الخارج هو معنی ان المفتوحة مع جملتها قوله کان اسمها المنصوب فی محل الرفع ای
لاجل ذلک یکون اسمها الذی هو منصوب بالفعل فی محل الرفع لانها لما لم تغیر معنی الجملة فیکون مدخولها باقیا علی کونه جملة فیکون
اسمها مرفوعا کما کان قبل دخولها وهذا اعتراض علی المصنف بانه جعل قوله لذلک علة لجواز العطف علی اسم ان المکسورة مع
انه لیس علة لکون اسمها المنصوب بمحل الرفع صریحا فالاولی ایراد قوله کان اسمها المنصوب فی محل الرفع موضع قوله جاز
العطف علی اسم ان المکسورة والعلة الصریحة الظاهرة لجواز العطف علیه کون اسمها المنصوب فی محل الرفع نعم قوله جاز العطف
من متفرعات کون اسمها المنصوب فی محل الرفع فینبغی ان یقول الشارح جاز العطف حینئذ الا انه لم یقل کذلک لیکون کتابة المتن
محفوظا ولعل مراد مولانا عصام من کلامه فی هذا المقام هو ما ذکرنا حیث قال الظاهر فجاز لیرتبط بما قبله وکانه حفظ کتابة المتن

لتكونه بمعنى المراد ولكونه بعض اكثر من الكسائي من الكوفيين قاله الرضي مترادفين في الحرف الذي بمعنى كما ذكره المصنف ايضا فالمراد من اكثر علماء البصريين ... بعض النحويين بمعنى الحرف في المعنى كما ذكره المصنف **قوله** فاذا كان تاتي الجملة بعدها اي بعد ان المفتوحة مع كون الجزء منها الابتداء ويكون اعمال فيه بعد منهم سواء كان من جزئها او بعد جزئها **قوله** والا اي لم يكن ما بعدها اسمين متفقتين على اولها حالها الا الكسائي **قوله** فان المذكور المذكور من جوابها احتمل عاملين على احوال احد مشترك فيهما اي من كلا اسميها من الكاف في المثال المذكور من نون الاسم الذي في المثال المذكور **قوله** فانه لما لم يظهر الجر دليل التحرير على العطف في التركيب المذكور **قوله** كما لم تعمل فيه اي في الاسم مثل زيد ... المذكور ... عاملين على اعرابات لان المراد منه على انه تحتمل عاملين على اعرابات احدها الكل ... في العطف على ان يكون اعرابات ... في العطف واعراب الآخر في التقدير بعد الحذف ومنه المراد المثال **قوله** لا ان المفتوحة مع ... الجملة ... سواء كانت جملة ... كما ان هذا المعنى للتاكيد **قوله** وعطف شيء عليه اي على الاسم ... ان ... هذا الشيء **قوله** وكذا ... **قوله** مثل ان ... المعنى لانها ... الى السامع ... لكن التاسيس ... الى التاسيس **قوله** لعدم ... بعد المعنى الاصلي بعد ان دخل المفتوحة الجملة الاسمية ... على تقدير ... بعد ... الا ان ... لكن ... امد ربط معناه ... وسواء ... كذلك في معنى الجملة الاسمية ... في معناه ... هو التاكيد ... ليست الا ... يعبر عنه الجملة ... بعد ... الى التاسيس ... لكن ... الكلام ... وصار الكلام ... المتغير ... بعد لكن العنبر ... الذاتي والآخر العبر الوصفي ... تحقق التغيير وان لم يتحقق التغيير الذاتي ... ان لم تعمل الجملة ... ولكن بعد ... لكن ... بعد ... فلو قيل كان ... اسم ... **قوله** المفتوحة ... تاويل المفرد فلا يكون التاكيد بمعنى الجملة بخلاف المكسورة ... العرض ... الاول ... الى ذكر ... بالاول وعطف ... على ... العكس لان العلة واحدة واما الجواب ... الكلام في الحقيقة من العطف على ... ولكن ... التعليل ... التعليل على ... يكون الاعادة لبعد العهد **قوله** دخلت اللام اي لام الابتداء وقوله التي هي للتاكيد بمعنى ... اشارة اليه **قوله** على ... اي المفتوحة ... التاكيد على الجملة ... المفتوحة ... تاويل المفرد ... **قوله** دخلت ... فلا ... بعدم الدخول اللام ... وما فات ... المعنى حينئذ **قوله** ان ... اي خبر ان المكسورة ... اشارة الى ان اللام ... الى ... من المفرد ... الاسمية والفعلية ... الاصل ... قام ... اللام ... على الاسم ... الاصل ... على المبتدا ... لام الابتداء ... على الاسم ... الفعل كما ذكره المصنف ... اللام ... التاكيد ... ويستلزم ... من الملزومات ... اللام ... **قوله** ... القائم ... زيد لقائم ... ان ... الخبر ... اللام ... الحق ... ما ... والدوات ... بالفتح ... قراءة المكسورة ... بالفتح ... في قوله ... اماته على

بيّن انه لا يجوز الالغاء فيه والجواب ان فيه مانعا من الالغاء كما يجيء ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير التخفيف وبعد بقائها الا ان يقال ان ان المخففة المكسورة متشابهة بالامر مثل بع فيكون مشابها بالفعل او يقال ان الالغاء لاجل فوات المشابهة اللفظية والاعمال لبقاء المشابهة المعنوية **قوله** كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل لان الاعمال اصل من الابطال ويحتمل ان يكون معناه على ما هو اصله وهو الفعل لانه لم يبطل عمله بحذف حرف منه متعلق بقوله يجوز الغاؤها **قوله** ولهذا لم يذكره صريحا اى ولاجل ان الالغاء غالب والاعمال مغلوب لم يذكر الاعمال صريحا مع اصالته ولم يقل ويجوز اعمالها بل ذكر الالغاء صريحا واكتفى بذكر الاعمال ضمنا واعلم ان ما بعد هذا علة انية لسابقه وسابقه علية لمية للاحقه والثاني ما يحصل العلم بالمعلول من العلم بالعلة والاول عكسه فلقائل ان يقول ان العلة الانية المفهومة من قوله ولهذا في حيز المنع لانه لا يحصل بها العلم من المعلول وهو عدم ذكر الاعمال صريحا على كون الالغاء هو الغالب لجواز ان يكون ذلك اى عدم ذكر الاعمال صريحا للتصريح برد مذهب الكوفيين لانهم يجيزون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلمي من حيث انه معلول علمي لتلك العلة العلمية من حيث انها علة علمية في تحصيل العلم من عدم ذكر الاعمال صريحا من حيث انه معلول علمي لكون الالغاء غالبا العلم به لا محالة فاعلم ذلك فانه مما خطر بخاطر خطري **قوله** واللام على كلا التقديرين اى الالغاء والاعمال وانما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء لانه لو كان لزوم اللام مخصوصا بالالغاء كما هو مذهب سيبويه فينبغي تاخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيبويه كما سيأتي **قوله** اما في الالغاء اى اما لزوم اللام في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية ففي المخففة اللام لازم وهي ليست في النافية فقولنا ان زيدا قائم معناه لا زيد قائم وقولنا ان زيد القائم معناه زيد قائم البتة فلو لم تدخل اللام في المخففة لم تظهر الفرق بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لانا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتاكيد وللتثبيت والنافية ليست كذلك فحينئذ لا يرد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يدخلها اللام اذا كانت مشددة ايضا **قوله** واما في العمل اى اما لزوم اللام في صورة العمل فلطرد الباب بين ما تكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسمها منصوبا بخلاف ما اذا كانت نافية واما انت لو لم تعملها فلزوم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية لا لطرد الباب فانك تقول ان زيد القائم سواء انت اعملتها او لم تعملها فقولك ان زيد لقائم برفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك **قوله** ولان كثيرا من الاسماء الخ دليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اى يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا اما الاول مثل ان فتى قائم واما الثاني مثل ان هذا قائم فلا يفرق النافية من المخففة في هذين المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد في الثاني للعمل اللفظي لما قال لان كثيرا من الاسماء ما لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقي ما ظهر فيه الاعراب لفظيا فهو يطرد انتهى كلامه وحاصل كلام الفاضل ان القياس بين المخففة والنافية انما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية واما في الاسماء التي فيها الاعراب لفظا فالفرق بينهما بحركة النصب في المخففة والرفع في النافية فلو قيل ان زيدا قائم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان زيد قائم يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما لحصول الفرق بالعمل لفظا في المخففة فليس لزوم اللام حينئذ لاطراد الباب فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا فمقابلته قوله ولان كثيرا من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فلطرد الباب ليس على ما ينبغي لجريان

لكونه ان يكون كلمتان للشرط المحققة

لصحة المعنى على الشرطية واجيب بان اللام في قول المسلم قرينة على كونها المخففة لعدم كون اللام في جواب الشرطية ويرد عليه انه يجوز ان يكون
ان نافية واللام بمعنى الا كما هو عند الكوفيين كما في قوله تعالى وان كانت لكبيرة **قوله** وهو شاذ والانقت للقواعد بالشرط الذي هما
عبرة المستثنى من القواعد والمراد من الشاذ هو النادر **قوله** كالمكسورة اي تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون الاخرى بعد
حركتها وكثرة الاستعمال وثقل التشديد **قوله** فتعمل المفتوحة عند التخفيف اي بعده على سبيل الوجوب وانما افاد الوجوب بقرينة ان العطف في
قوله وتخفيف المفتوحة عطف على قوله تخفيف المكسورة وقوله تعمل في ضمير شان مقدر عطف على قوله فيلزمها اللام والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فحكم المعطوف عليه اللزوم والوجوب فكذلك المعطوف فان قيل جاءني زيد وعمرو فهو في حكم زيد لاشتراكهما في المجيء لانتقال بين
كونهما في حكم المعطوف عليه وبين ان المعطوف يدل على المغايرة اي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه تنافي قلنا نقول معنى ذلك التحقيق
المغايرة ان المعطوف ليس بداخل في المعطوف عليه لا شك ان المعطوف فيما نحن فيه ليس بداخل في المعطوف عليه كما انه في
المثال المذكور ليس بداخل فيه **قوله** والسبب في تقديره اي في تقدير ضمير الشان ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة لان المفتوحة تشابه الفعل بان يقال ان بان بالتشديد ماض مثل مد وفر مضارعه يئن مثل يفر بخلاف المكسورة وقيل كون مشابهة المفتوحة
اكثر من المكسورة لان الامر من ان يئن بالفتح ان بكسر الهمزة والنون المشددة كما ان فر من يفر فيكون ان امرا مثل فر فيكون ان كمر
فعول امر كما ان بالفتح مثل فر على صيغة الماضي والجواب ان المشابهة القوية هي المشابهة بالفعل الماضي لان الفعل الماضي اصل فلا
يمكن الجواب ايضا بان آخر الماضي مفتوح ابدا بخلاف آخر الامر فانه يجوز فيه الكسر والسكون **قوله** كما سبق والظاهر ما سبق هو قوله انما
على الفتح مثله **قوله** في سعة الكلام اي في كلام واسع وهو كلام النثر او كلام النثر فيكون من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** كما انهم
واللام في لما فارقة وهي التي تدخل على الشرط او على ما تضمن معنى الشرط التي تدخل على الموصول المتضمن معنى الشرط وهي الداخل على الشرط وما
في معناه بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا فاللام في لما الاولى جواب القسم واللام في ليوفينهم فارقة بين المخففة والنافية وانما غيرت كلمة
ما بعدها لكراهة اجتماع اللامين والمعنى وان كلا مختلفين في القرآن والله ليوفينهم الضمير للمستتر الى السروى وفاء اذ اعطاء وهما
والمراد هو اعطاء الجزاء عليهم **قوله** ويلزم منه اي من عدم وقوع اعمال المفتوحة في سعة الكلام بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
وهو المكسورة على الاقوى وهو المفتوحة لما عرفت ان مشابهتها بالفعل اكثر وانما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان يكون عدم عمل
المفتوحة في السعة للتعادل لما عرفت ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر فحينئذ يعمل المكسورة بعد تخفيفها في السعة دون المفتوحة
للتعادل فلا يكون ترجيح الاضعف على الاقوى في الحقيقة لانه متعادل حقيقة **قوله** وذلك غير جائز اي بحسب الظاهر فلا يرد
ان قوله ذلك الكلام اشارة الى ترجيح الاضعف على الاقوى في نفس الامر فليس الكلام فيه **قوله** والجملة المفسرة عطف على الضمير
المستتر في يكون لوجود الفصل **قوله** كما كانت في الاصل اي كما كانت المفتوحة عاملة فيها في الاصل اي قبل التخفيف **قوله**
فمن ابي ان عاملا اي المفتوحة المخففة عاملة وانما قال لا يلزم من عمل المفتوحة المخففة في ضمير الشان المقدر ومن عمل المكسورة
المخففة في الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى لان دوام عملها مرجح **قوله** والعمل في الظاهر والكلام الخ والمراد من الظاهر

ومفعوله ليعود الى و قوله علم المرء ينفعه جملة معترضة بين قوله اعلم وبين مفعوله وهو قوله ان سوف ياتي كل ما قدرا والالف للاشباع
بالفارسية ميدانم من پس علم مرد نفع ميكند مرد را بدرستيكه زود هست كه مى آيد هر چيزيكه مقدر شده و تقدير الله تعالى رفته است
مصراع قيامت گرچه دير آيد بيايد **قوله** ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم اى الانبياء قد ابلغوا رسالات ربهم اى مرسلات ربهم
بلا تغير من الزيادة و النقصان **قوله** و لزوم هذه الامور الثلثة للفرق اى لزوم واحد منها ثم انما يحتاج الى هذا الفرق فى الماضى
والمضارع معتل الآخر واما فى الصحيح والاجوف فلزوم واحد منها للاطراد لان العمل فارق فيهما ولم يذكره الشارح اكتفاء بما سبق او لظهوره
لا يقال لو قيل الامر بالعكس بان كانت هذه الامور الثلثة لازمة بالمصدرية ايضا يحصل الفرق لانا نقول نعم لكن لما كان لهذه الامور
مناسبة بالمفتوحة المخففة فخصصها بها وذلك لان المفتوحة المخففة للتخفيف كما ان هذه الثلثة ايضا للتخفيف بخلاف المصدرية فانها
للرجاء و الطمع فلا يرد حينئذ ما قيل ان الدليل لا يدل على ايراد هذه الثلثة فى المخففة لجواز ايراد غيرها معها ولا يرد هذا فى الدليل الثانى
ايضا كما لا يخفى **قوله** او حرف النفى وهو لا و ما و لم و لن ليس من حروف النفى بل يستعملان فى معنى النفى فتركهما بالقياس بحرف النفى مثل علم
ان لم يقم زيد و علم ان لن يقوم زيد فلا يرد ان الاولى ذكرهما لانه ليس ههنا معهود حتى يشار اليه باضافته للعهد فاطلاق المطلق يستدعى
الاطلاق **قوله** كالعوض عن النون المحذوفة وانما قال كالعوض ههنا وكذلك فيما سبق لانها تفيد فائدة النون المحذوفة **قوله**
فانه لا يحصل بمجرده اى بمجرد حرف النفى الفرق بينهما لان حرف النفى يجمع مع كل من المخففة و المصدرية بخلاف السين و السوف فانهما
من خواص الفعل فلم يوجد هذه الثلثة مع المصدرية الجاعلة للفعل فى تاويل المصدر لا يقال هذا الوجه لكان فى لم و لن ايضا كذلك لانهما
لا يجمعان مع المصدرية لان الجوازم و النواصب من خواص الافعال لانا نقول نعم كذلك فان عدم الفرق فى حرف النفى وهو لا و ما يستعمل
فى معنى النفى جاز ان يكون الفرق بنفسه كالسين و سوف و قد ولذا قال او حرف النفى ولم يرد عليه لم يقل وما فى معناه من لم لن لا يقال ان
العوضية لا تدل على خصوص النفى لانا نقول النفى يناسب المخففة فى المصدرية لكون المخففة للاثبات بخلاف حرف النفى وما فى معناه **قوله**
فالفارق بينهما هذا الدفع ما يقال ان حرف النفى اذا جمع معها فلا فارق بينهما حينئذ فاجاب بان الفارق موجود لفظا و معنى فالفاء
فصيحة اى اذا عرفت اجتماعه معها فالفارق الخ وخبر الفارق محذوف هو موجود **قوله** اما من حيث المعنى اى وجود الفارق بينهما من
حيث المعنى فلانه ان اعنى به اى بالفعل الذى هو مدخول ان الاستقبال فهى المصدرية والا فهى المخففة وفى بعض النسخ لانه ان عنى
الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية يعمل فى المستقبل و تد عدلنا بان الاستقبال كما مر فى بحث الفعل **قوله** و الانشائية اى الانشاء
التشبيه فاشار به الى حذف المضاف والمراد تشبيه مفرد بمفرد لشركهما معا كما فى كاف التشبيه والمراد من الانشاء الاظهار لا بمعنى جعل الكلام الخبرى
الى الانشائى كما فى ليت و لعل فان قولنا كان زيدا الاسد يحتمل الصدق والكذب **قوله** على الصحيح هذا يدل على ان مذهب الخليل غير صحيح **قوله**
حملا على اخواتها دليل لكونها حرفا برأسه قوله و لان الاصل الخ دليل لقوله على الصحيح **قوله** مركبة من الكاف الخ كما ركبت مع ذا واى فى كذا
وكاى **قوله** لان الكاف فى الاصل الخ والحاصل ان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت عن عمل الجر لعدم الاثر لها اى انها لما ركبت
بان فصارت كلمة برأسها فانتفى الاثر منها والجارة مختصة بالمفرد لان الجر من خواص الاسم فراعوا الصورة اى صورة الكاف فان صورة
الحرف ففتحوا الهمزة ليكون داخلا على الاسم صورة وان كان المعنى على الكسر **قوله** و تخفف كان اى يجوز تخفيفها بحذف النون المتحركة مع حركتها
لثقل التشديد و كثرة الاستعمال **قوله** فتلغى عن العمل بعد التخفيف على الوجوب على الاستعمال الافصح فقوله على الافصح بحذف الموصول

لا يكون في الدعوى حينئذ على التجوز ان يكون اعتراضية قوله الاخير الظهر حيث قال هي عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر قوله وليت
للتمني وهو مصدر من تمنى يتمنى بفتح النون واشار بقوله اي لانشائه الى حذف المضاف والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون
الا في الممكنات والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات فان الانسان ربما يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه قوله فتدخل على الممكن هذا
اذا لم يكن الممكن مترقب الوقوع فيقال ليت زيدا خارج اذا لم يكن خروجه مترقب الوقوع الان يقال ان اللام عوض من الفا ثبت
اليه ثم التفريع مبني على تفسير التمني بانه محبة الشي المنتظر او غيره فحينئذ يشمل الممكن والمحال قوله وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود
لا يقال ان عود الشباب ممكن ليس بممتنع فان الله على كل شي قدير لانا
الذاتي فلا يرد النقض بالمحال رضي الله تعالى عنها الماء فت ان التم
مناقشة في المثال فجاز ان يكون المثال فرضيا فالمثال قوله يا ليت ايا
المعمولين لا يختص بالفراء بل جوزه بعضهم كما ذكره ولانا نقول المراد به نصب المعمولين المفعول مع غيره لم يجوز نصبهما المفعولية
كما ذكره الان ولكن الفراء يجري في عمل ليت من هذه الحروف بل وليل الكسائي وابو دواد ايضا كذلك قوله يا ليت ايام الصبي الخ
والمقصود بالتمثيل نحو له رواجعا النصب حيث لم يقل رواجع بالضم والرواجع جمع الراجعة ثم جمعه على رواجع مبني على مذهب المصنف لانه
جمع فاعل على فواعل قياس عنده فيما لا يعقل من الصفات وعند البعض يكون قياسا في جميع الصفات لانه لا يجمع على الصفة فواعل الا ان يجمع علة الصفة
والمراد من ايام الصبي هو ايام الشباب وهو من خمسة عشر الى اربعين او الى خمسين برواية والصبي في اللغة هو الميل الى المحبوب وقت الشباب
الى المحبوب لا يقال ان يا في يا ليت حرف النداء وليت حرف ايضا ونداء الحرف غير جائز لانا نقول المنادى محذوف اي يا قوم ليت ايام
قوله حال كونها اي الايام فان الخبر محذوف وهو قوله كائنة والضمير فيما الى الايام وانما قال لنا كائنة ولم يقل كائنة لنا ليكون متعلقا بالخبر
مقدما عليه لان الانسب ان يكون الخبر اسمية متعلق الظرف بتاخره عنه لاتساعهم في الظروف من غيره فلا يرد حينئذ ما قيل الاولى
ان يقول كائنة لنا لان الخبر المحذوف هو لنا وكائنة متعلقه قوله ولعل للترجي مصدر من ترجى يترجى وتدخل على الممكن المترقب الوقوع
قوله ومعناه اي معنى الترجي المعنى لعل وقال بعضهم لتحقق مضمون الجملة مثل ان ورد بانه لم يصح في قوله تعالى يتذكر او يخشى لان
فرعون لم يتذكر واجيب بان المراد به احد الامرين فتحمل انه خشي قوله لعلهم يفلحون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجو يعني
توقع لعيسى كنجاة وتالي بابه قوله ولعل الساعة اي ساعة القيامة هذا مثال الخوف لان فيها خوف قوله اي بكلمة
لعل وانما اول تانيث الضمير مع انه راجع الى لعل وهو حرف اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مؤنث هو حرف الترجي لا المعاني
قوله كما جاء في اللغة العقيلية اي جاء الجر والجر مع التشديد والعقيلة منسوبة الى عقيل وهو تصغير عقل والعقلية قبيلة
في العرب الانشاد شعر غيره اخواه من قوله في ذلك اي في الجر بها قوله وداع دعا الخ الواو في وداع واو رب فعلى مذهب
البصريين رب تقدر بعدها وهي جارة والواو عاطفة فلا بد من تقدير المعطوف عليه هنا وعلى مذهب الكوفيين الواو بمعنى
رب هي جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب يا حرف نداء وتجيب صيغة المتكلم وكلمة من استفهامية الندبي هو الدعا والتعمير
في لم يستجبه الى داع وذلك راجع الى النداء وقوله تجيب نكرة في سياق النفي فيفيد العموم في سياق النفي ولو بواسطة كما قال العلامة
التفتازاني قوله اخرى اي مرة اخرى قوله جهرة مفعول مطلق وقوله ابي المغوار بكسر الميم وغين المعجمة اسم رجل معروف بالسخاوة

لا يصح على اطلاقه بل على تقدير كونه للاضراب ايضا لان الاضراب يستدعى نفى الحكم عن المعطوف عليه مطلقا بل قد يكون لعدم كون ذكر المعطوف عليه مهما على ما يجيء وهكذا ذكره الفاضل الحلوائى اقول الاضراب لاينافى بدل الغلط لان فى الاضراب يكون المبدل منه فى حكم المسكوت عنه سواء كانت يعرف حكم المعطوف عليه الى المعطوف او لاثباته اليه وبدل الغلط كذلك مثل مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك فقلت برجل ثم استدركت فقلت حمار والمراد بالغلط فى قولنا بدل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل شئ من الغلط فحال الاضراب وبدل الغلط واحد بحسب المعنى واما بل التى للترقى فلا ينافى الحروف العاطفة فانه اذا قيل ما رأيت زيدا الامير بل السلطان فانها للترقى ويصدق مفهوم العطف عليه لانها تميل المعطوف الى المعطوف عليه فى الحكم وهو عدم الرؤية واما معنا نصيح الخ فقولنا جاءنى رجل حمار بدل الغلط الا انه غير فصيح وان كان صحيحا فالافصح ان يقال جاءنى رجل بل حمار حين اردت ان تقول جاءنى حمار **قوله** فالاربعة الاولى للجميع الخ اى لافادة الجميع او تعمل للجمع وليس المعنى على انها موضوعة للجمع لانه لا يصح الا فى الواو وغيرها ما وضع له الثلاثة الباقية فانه لا ترتيب فيه فى الواقع وقد نعلمه بقوله فالواو للجمع مطلقا واشار اليه بقوله اعم من ان يكون مطلقا الخ واعلم ان معنى كونها لجميع بين المفردين حتى كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين او غيرها ومعنى كونها للجمع بين الجملتين فى حصول مضمونهما **قوله** ومراد النحاة بالجمع ههنا ان يكون اى الاربعة الاول لاحد الشيئين الخ بل لابد ان يكون مجموع الشيئين او الاشياء وانما قال ههنا لان للجمع جاء بمعنى آخر كما فى بحث الفعل حيث قال ويقدر ان ابتداء اذا كان الواو للجمع فيكون المراد من الجمع حينئذ المعية والمصاحبة وهو اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه فى زمان واحد بخلاف الجمع المذكور ههنا فانه اعم من ان يكون اجتماعهما فى زمان واحد او زمانين مختلفين قال الفاضل الحلوائى الاظهر ان يقال ان يشترك المعطوف والمعطوف عليه فى اصل الحكم ولم ينفرد احدهما به انتهى اقول انما اورد بلفظ احد الشيئين او الاشياء رعاية لشيئية الذى ذكره بقوله كما كانت اداة لان كل واحد منهما لاحد الشيئين او الاشياء **قوله** وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل هذا فى غاية الظهور فى غير الواو وبحيث لا مجال للتوهم فيه فلا حاجة الى النفى الا فى الواو اقول المراد من قوله فى الفعل هو فى الفعل مثلا فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من ان الاولى ان يقال فى الحكم موضع قوله فى الفعل ليشمل زيد وعمرو شاعر انسان وبه سقط ايضا ما ذكره الفاضل الحلوائى من ان ايراد الحكم موضع الفعل غير مانع حيث لا يشمل مثل زيد كاتب وشاعر ومثل زيد كاتب وعمرو شاعر مع ان المعطوف والمعطوف عليه اجتمعا فى زيد كاتب وشاعر فى الفعل الذى هو الحدث المستفاد من الكاتب والشاعر وهو الكتابة والشاعرية وكذلك اجتمعا فى الحكم بها فيه لا يقال ليس اجتماعهما فى الحكم مثل اسكن انت وزوجك الجنة لان الحكم انما يكون فى الكلام الخبرى لا الانشائى وان كان اجتماعهما فى الفعل فيه لانا نقول هو مأول بقولنا مقول فى حقه اسكن انت وزوجك الجنة او المراد من الحكم هو الاسناد وهو معناه العرفى كما فى شرح الشمسية فما ذكره الفاضل الحلوائى من ان ارادة الاسناد من الحكم بعيد ليس بشئ **قوله** لغير مهملة هذا القيد مما لا بد منه لا يقال لا يستفاد هذا القيد من قوله ثم مثلها بمهلة لانا نقول لا نم ذلك لانه يمكن ان يستفاد منه التفاوت بالعموم والخصوص وايضا يستفاد منه مطلق الترتيب سواء كان بمهلة او غيرها **قوله** اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب فان اصل الترتيب مشترك بينهما

والركبان بضم الراجع للراكب قوله ومع هذا اي مع وجود تحقق العكس تصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة لان التقدم المستفاد من هذا التركيب انما يكون بحسب الذهن كما عرفت وانما عكسه وهو تقدم ربما التقدم على ركبا نهم انما يكون في الخارج فلا منافاة بينهما اي بين التقدم الذهني والخارجي قوله واعلم ان الاعتبار بالجزء الاقوى الخ اي كون المعطوف جزءا اقوى او اضعف من المعطوف عليه في حتى كما يكون لافادة الشمول الحكم بجميع اجزاء المعطوف عليه كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك الشمول اما الاول فمثل مات الناس حتى الانبياء فان الفعل اي الموت تناول جميع اجزاء الناس بحيث يكون الانبياء داخلا فيها فالانبياء جزء اقوى للناس واما الثاني فمثل نمت البارحة حتى الصباح فان الجزء الاخير هو الجزء الاخير من الليل والصباح جزء اول من اليوم لكنه ملاق به قوله ولذلك اي لاجل ان الملاقي للجزء الاخير يفيد العموم المذكور استعملت حتى الجارة في المعنيين اي الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بالملاقي بالجزء الاخير قوله الا انه لم يات الخ اي لكن لم يات في العاطفة الخ بل يات فيها هو الانتهاء بالجزء الاخير فقط فيتوهم مما سبق من استعمال حتى الجارة في المعنيين استعمال حتى العاطفة ايضا فيهما فيدفع ذلك التوهم بكلمة لكن المستفاد من كلمة الا قوله فان اصل حتى الخ علة لقوله الا انه لم يات الخ قوله لكثرة استعمالها اي كون حتى الجارة اصلا دون حتى العاطفة فلكثرة استعمالها قوله فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة بدون العكس ففي كل مادة يكون فيها حتى العاطفة يصح ان يحمل بها الجارة ايضا بدون العكس فلا يكون حتى في قولهم نمت البارحة حتى الصباح للعاطفة فلا يقال حتى الصباح بالنصب لما مر من عدم مجيء العاطفة فيما يلاقي الجزء الاخير والى هذا اشار بقوله واذا كانت محمولة الخ قوله في معنيها اي الجارة وهما الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بملاقي الجزء الاخير قوله ولهذا استعملوها اي حتى العاطفة دفع سوال كانه قيل فلا دفع مساواة الفرع الاصل فلعدم لزوم ذلك لم لم ينعكس الامر بان كانت حتى العاطفة مختصة بالملاقي الجزء الاخير فاجاب بانهم استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها حتى جزء قوله من اتحاد والمجاورين اي في تعلق الحكم فاذا قلنا مات الناس حتى الانبياء فان تعلق الحكم الذي هو موت للناس الى الجزء الذي هو الانبياء اظهر من تعلق الحكم باتحاد والمجاورين كما في نمت البارحة حتى الصباح فان الحكم فيه تعلق بها وقوله المجاورين تثنية المجاور بالفارسية همسايه فواحد من المجاورين هو الجزء الاخير من الليل والآخر هو الجزء الاول من اليوم قوله ومن هذا ظهر اي من التحقيق المذكور في بعض الشروح وهو شرح الرضي ظهر وجه اختصاص الخ وبهذا الدفع كلام صاحب الهندي حيث اعترض على المصنف بان قوله وجعلوها جزءا من متبوعه غير صحيح لانه ينتقض بقولنا نمت البارحة حتى الصباح لعدم تحقق الجزئية فيه ثم اجاب عنه بان المراد من الجزء في عبارته اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح جزء للبارحة حكما لانه قريب لها والقريب للشيء له حكمه فيكون جزءا لها حكما فعلى ما حققه الشارح لا يرد هذه الشبهة اصلا لعدم كون حتى في امثال المذكور للعاطفة كما عرفت قوله اي للدلالة الخ اي او واما وام تدل على ان نسبة الحكم انما يكون لواحد من المعطوف عليه والمعطوف على سبيل الابهام واشار بقوله والامور الى ان المراد من الامرين في عبارته هو اقل مرتبة التردد الذي يعم له من او واما وام فيكون ذكر الامرين على سبيل التمثيل قوله اي لم تعيين

٣٩٢

قوله اي من اجل ما ذكر ببينه من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت الخ
ولكن قوله ومن ثم في الاول تكون علة المجموع باعتبار الجزء الثاني منه على ما عرفت قوله لان السؤال عنه
اي عن التعيين لان المتكلم العالم بوجود احدهما الا انه يسأل التعيين من المخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا
للسؤال قوله دون نعم او لا اي لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا في جواب ازيد ارأيت ام عمرو وانما
خصهما بالمذكر لان تعيينهما يكفي فيما بعده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما وام المنقطعة قوله بخلاف او واما
مع الهمزة متعلق باو واما معا قال الفاضل الچلپي ولو قال بخلاف او واما وام المنقطعة مع الهمزة لكان اولى
لان ام المنقطعة مع الهمزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهمزة معناه بخلاف هاتين الكلمتين اذا
كانتا مستعملتين مع الهمزة فانه يصح جوابهما بلا ونعم وليس في جواب ام المنقطعة بلا ونعم مع ان الكلام في او واما
وام المتصلة والمنقطعة مذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابهما بلا ونعم وان جئت بالتعيين يحصل الجواب ايضا
ويلزم من تعيين ثبوت احدهما لكن مع الزيادة فيه اغناء للسائل عن السؤال مرة اخرى وهو السؤال عن التعيين
قوله لان المقصود بالسؤال اي سؤال او واما ان احدهما على التعيين جاءك فيجاب بان احدهما على التعيين جاء
او لم يجئ وهو معنى نعم ولا قوله وقد يجاب بنفي كليهما اي وقد يجاب بلا نفي كلا المستويين في السؤال بام المتصلة
الظاهر انه متعلق بقول المص كان جوابها بالتعيين لا بقول الش فانه يصح جوابها بلا ونعم بقرينة قوله لاحتمال الخطاء
في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما لان جوابها بالتعيين على تقدير اعتقاده بوجود احدهما على التعيين مع العلم ان
قول الش جاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر في جوابها التعيين ونفى جوابها مع ان المتحقق بلا نفي كليهما
لان اعتقاد المتكلم يحتمل ان يخطي ويجزم وجود احدهما فحينئذ يصح ان يقال في الجواب لا فمعناه حينئذ سلب كلي عند
السؤال بقولنا ازيد عندك ام عمرو مثلا ويحتمل ان يكون قوله تحقيقا لكلام المص بان الحصر المستفاد من كلام
المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لانه لا يجاب عنها بلا مطلقا حتى يكون الحصر حقيقيا بل معناه لا يجاب على
تقدير الجزم بوجود احدهما والافصح الجواب بلا قوله فالمشار اليه ثم بفتح الثاء من اسماء الاشارة وقوله امر واحد اشارة
الى قوله وام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين والمتفرع عليه لفظة ثم
في الموضعين لذلك الامر الواحد قوله على شرطين احدهما قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين قوله لصحة وقوع ام المتصلة اي كون هذا الامر الواحد مشتملا على شرطين
لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اي على مجموع الامر الواحد وهو جزاء الشرط قوله وجعلها وهو على صيغة
المصدر مبتدأ وقوله لا يخلو عن سماجة خبره اي جعل ثم في كل واحد من الموضعين اشارة الى شرط من الشرطين
المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى المجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضعين
باعتبار على حدة كما عرفته غير مرة وقوله جعلها الخ رد لكلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضع الاول بقوله
اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وفي الموضع الثاني بقوله اي لاجل انها

والم المت ساية لانبه لهمزة الاستفهام **قوله** تعت بعد النفي الخ اى كلمة بلى لكن اذا وقعت بعد الكلام المنفي يكون الاثبات لما بعدها واذا وقعت بعد الاثبات يكون نفيا لما بعدها والمشالان انما يكونان بطريق اللف والنشر المشوش **قوله** فلا بكل تقدير اى سواء كانت بعد النفي والاثبات اوكانت لعطف الجملة على الجملة اولعطف المفرد على المفرد **قوله** نعم بسبب الجمل تشديد الدال اى انها توردت في اوائل الجمل كلها اى سواء كانت اسمية وفعلية خبرية اوانشائية مثبتة او منفية **قوله** حتى لا يفوت اى طلب الخ سلى ايراد حرف التنبيه في اوائل الجمل ذلك لانه جاز ان يكون المخاطب غافلا من المتكلم ومتوجها الى جانب آخر حينئذ لو قال المتكلم زيد قائم جاز ان يغفل عنه ولم يعلم به فيورد حرف التنبيه على اواما فيقال الا زيد قائم معناه انك حاضرة ذهنك الى **قوله** من شئ ما يلقى الخ اى عن شئ من الاشياء التي يلقي المتكلم الى المخاطب **و قوله** يلقي من الالقاء من باب الافعال **و قوله** ولهذا اى ولاجل انها للتنبيه على عدم غفلته من شئ ما يلقي المتكلم الى المخاطب **قوله** نحو الا زيد قائم الخ فلما علم امثلة الجملة الاسمية فظهر منه بكون بعض الامثلة فعلية وكون بعضها مثبتة وبعضها منفية فلا يحتاج الى البيان فلا يرد انه لو اورد بعض الامثلة اسمية وبعضها فعلية وبعضها مثبتة وبعضها منفية لكان اولى **قوله** وتدخل ها خاصة الخ اى ها التنبيه تختص من بين الاسماء المفردة باسماء الاشارة **قوله** لا تعيين معانيها اى معاني اسماء الاشارة الا بها اى بهاء التنبيه والقائل ان يقول ان الحصر باطل من تعيين انا وانت فلانهما يتعين بالوصف بذى اللام مثلا لام الجنس بانه يبين ان المبهم الذي هو من اسماء الاشارة من اى جنس من الاجناس فذلك سبب لازالة الابهام منهما وقد تعرض اليه المعترض قبل بحث العطف حيث قال وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذي اللام للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع ومن ثم اي من اجل هذا الالتزام ضعف مررت بهذا الابيض لجعل الابيض صفة لهذا لانه يتبين بهذا الوصف جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس ومن ثم حسن مررت بهذا العالم لانه يتبين له العسلم وهو لا يكون الا انسانا لا غير انتهى فظهر من كلامه ان اسماء الاشارة تتعين بالوصف بذي اللام ايضا والجواب ان المراد من التعيين هو التعيين الشخصي لا النوعي واسماء الاشارة لا تتعين بهاء التنبيه بتعين الشخص بخلاف تعيينها بالوصف بذي اللام فانه نوعي لا شخصي لا يقال هاء التنبيه موجود حين وصفها بذي اللام فلابد حينئذ ان تتعين بالتعين الشخصي ايضا لانا نقول التعيين الشخصي غير مقصود من هاء التنبيه عند وصفها بذي اللام واراد التعيين من هاء التنبيه انما يكون القصد لا انها افادة تعيين معانيه اسماء الاشارة وبعضها الا انها الاشارة الحسية تتعين معانيها بها والجواب انها موضوعة للمشار اليه اشارة حسية ولكن الاشارة الحسية غير مقصودة منها **قوله** هذا وهاتا مثالان للمفرد وهاذان وهاتان مثالان للتثنية وهؤلاء للجمع لا يقال كيف يصح ايراد امثال التثنية والجمع لان الكلام في بيان المفردات من اسماء الاشارة كما ذكره بقوله وتدخلها في نفسه الخ لانا نقول المراد من المفردات هنا ما ليس بجملة فيدخل المثنى والمجموع فيه **قوله** حروف النداء وهي في اللغة الصوت وفي الاصطلاح ما ذكره في بحث المنادى وهي يا واخواتها انما تستعمل في موضع لا يستعمل غيرها فيه والاخيرة عند ارباب المعقول

صيغة من صيغة التفضيل فانه حينئذ لا يصير للذهن شوشا لما لا يخفى **قوله** يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب والمراد بالايجاب اثبات شيء فهذه الحروف لاثبات ما سبق كما هو في نعم واما بلى فلانه نفيه كما في بل فلا يرد حينئذ ان تسميتها بحروف الايجاب انما يكون بالنسبة الى اهل الافراد ولعدم صدق تلك التسمية في نعم مطلقا لانها مقررة لما سبقها سواء كان ما سبقها اثباتا او نفيا فلا حاجة حينئذ ان يجاب بانه سماها حروف الايجاب تغليبا او لا يرد ذلك من قبيل قوله حروف الايجاب بمعنى هذه الحروف تجعل ما سبقها مثبتا مع انه يصح حملها على معناها قبل على الايجاب الاثبات اي اثبات شيء على ما عرفت في ضمن بياننا هذا **قوله** لتقرره لما سبق اي هذه الحروف تجعل ما سبقها محققا في ذهن المتكلم **قوله** استفهاما كان او خبرا اي سواء كان ما سبقها كلاما استفهاميا او خبريا والاحتمال القيل او انشاء او خبرا كما يقتضيه المقابلة لان ما سبقها لا يكون انشاء مطلقا بل فرد منه وهو الاستفهام **قوله** بمعنى قام زيد اي نعم الذي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد ولقائل ان يقول لا يجوز ان يكون نعم بمعنى قام زيد لان نعم غير مستقل بالمفهومية مع ان قام زيد جملة مستقلة بالمفهومية ويمكن ان يجاب عنه بان معنى نعم هو تصديق ما سبقها و نعم لا يدل عليه الا بضم شيء آخر اليها وهو قام زيد في جواب السؤال المذكور والقول بان معنى نعم هو قام زيد مسامحة فان قام زيد لازم لمعناها لان قام زيد في السؤال المذكور لازم لتصديق الكلام السابق فاقيم لازم المعنى مقام المعنى هذا ما خطر ببالي لهب ما اشكل ذلك لي والله تعالى اعلم بالصواب ومثل ذلك توجيه على **قوله** بمعنى ربنا في جواب الست بربكم انت ربنا جملة اسمية لا يجوز ان يكون بمعنى بل الامر **قوله** ولو قيل في موضع بلى ههنا اي في جواب نعم ثم ان قوله الست بربكم كلام وقع من الله تعالى في مقابلة الارواح قبل خلق الناس **قوله** وقيل يجوز استعمال الخ وهذا الكلام لبيان انه يقوم نعم موقع بلى في جواب الست بربكم من غير كفر بان يكون حينئذ نعم في قوله تعالى لتصديق الكلام المثبت المستفاد من انكار النفي وبيان ذلك ان قوله الست للنفي والهمزة للانكار ونفي النفي اثبات فكأنه قال تعالى قال انا ربكم فيقال حينئذ نعم وهذا الاستعمال مشهور في العرف فانه لو قال احد يا زيد اليس لي عليك الخ معناه بحسب العرف ان لي عليك الف درهم لان همزة الاستفهام في الاصل للشك فيوافقه لتشكك الدائن في الالف بل هو جازم في ذلك فيقول اليس لي عليك الخ كما لا يصح الشك في جواب الست بربكم لانه تعالى يعلم بعلم اليقين ربوبيته لهم فيكون الاستفهام في هذا المقام للانكار **قوله** وبلى مختصة بايجاب النفي واشار باختصاص ههنا الى ان بلى لا يكون لتصديق الايجاب اي المقصود من ذكر الاختصاص هو نفي ذلك التصديق الذي اشار اليه بقوله وقد جاء بلى على سبيل الشذوذ **قوله** بايجاب النفي اي بايجاب الكلام المنفي المتقدم بجعل المنفي ايجابا **قوله** اي قد قام اي يقال في جواب الكلام المنفي الذي هو ما قام زيد بلى الا انها بمعنى قد قام وقد عرفت ما فيه **قوله** او مقرونا به اي بالاستفهام عطف على قوله مجردا **قوله** وقد جاء على سبيل الشذوذ الخ دفع دخل تقريره انه قد مر ان بلى مختصة بايجاب النفي اي الكلام المنفي مع انها يكون لتصديق الكلام السابق ايضا كما تقول في جواب الخ تقرير الجواب ان معناه انها مختصة بايجاب النفي على سبيل القياس وهي ههنا يكون لتصديق الكلام

لا بد من الترجيح انتهى كلامه اقول كون الحروف موضوعة لمعنى لا يستلزم عدم زيادتها فهذه الحروف كلها التي هي زائدة

ان اصل المعنى الحاصل بدونها وهذا لا يدل على عدم كون الحروف موضوعة لمعنى ثانيه ما يدل عليه ان لا يكون معنى

الحروف مرادا للمتكلم ان الكلام يتم معناه بدون معنى الحروف ولا شك ان الوضع يستلزم الدلالة المقارنة بالارادة

قوله ومعنى زيادتها ان اصل المعنى الخ واعترض الشيخ الرضي بان معنى الزيادة اذا كان كذلك فيلزم ان يكون ان في ان

ان زيدا قائم زائدة لان اصل المعنى وهو ثبوت القيام الى زيد لا يختل بدونها بل اصل المعنى باق وقد اورده شرح الكافية

حيث قال ويلزمهم ان يسمى ان ان يعدان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماكان او لازائدة ولم يقل به احد انتهى

كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون المراد من قولهم ان اصل المعنى بدونها لا يختل هو ان اصل المعنى

المقصود اي مقصود المتكلم من الكلام لا المقصود من الكلام نفسه فمقصد المتكلم ثبوت القيام الى زيد مع التاكيد لا بدونه

تامل قال الفاضل المحشي اراد باصل المعنى نفس معنى الكلام الموضوع هو له واعترض بان ما ذكره منتقض بان نحو ان

الابتداء حيث لا يختل اصل معنى الكلام بدونها مع انها ليست من الحروف الزائدة ويمكن ان يجاب بان الاسناد

وطرفيه وما يتعلق بواحد من هذه الاركان كلها داخل في اصل معنى الكلام وما ليس شيئا منها لم يكن داخلا فيه كما

ان زيدا قائم كذلك ان زيد القائم كلام معنى ان ولام تاكيد الاسناد الذي هو من الاركان فيكون داخلا في

اصل معنى الكلام وبدونها يختل اصل معناه بخلاف هذه الحروف فانها لا تفيد شيئا من الاركان ولا ما يتعلق بواحد

منها فان من مثلا في مثل ما جاءني من احد تفيد تاكيد الاستغراق والاستغراق ليس من الاركان فلا يكون تاكيدا

متعلقا بالركن كما لا يكون ركنا فلا يختل اصل معنى ما جاءني من احد بدون من وبهذا يسقط ما قيل ان الحكم بزيادة

هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد تحكم انتهى كلامه اقول ان من مثلا في مثل ما جاءني من احد يكون

لتاكيد النفي كما صرح به في بحث المستثنى في قوله ان من لا تزاد بعد الاثبات اذ ان المراد بها النفي للتقييد للاستغراق

ولا شك ان النفي داخل في معنى الكلام فكذلك ما يتعلق بالنفي وهو الاستغراق داخل في معنى الكلام فيكون من

حينئذ ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد ليس كلاما ساقطا بل كلام حسن

قوله كما في من الاستغراقية في النفي الجنس مثل لا رجل في الدار ولا من رجل فيها فان النكرة في سياق النفي

تفيد العموم ومن الاستغراقية تؤكده قوله وكونه بزيادتها افصح او كون تزيين اللفظ بسبب الزيادة فائدة لفظية

افصح اقول والقائل ان يقول لا يحتاج الى قوله او كون الكلمة او الكلام بسببها اي بسبب الزيادة اللفظية اذ انه

ايضا من جملة تزيين اللفظ فيكون داخلا في قوله وكونه بزيادتها افصح الا ان يقال ان كلمة او لمنع الخلو لا الجمع الا

ان اراد من تزيين اللفظ غير ما ذكره بقوله او يكون الكلمة او الكلام الخ وهذا هو الظاهر من استقامة وزن

الشعر لان المتبادر من تزيين اللفظ ان يكون مستقيما قبل ازدياد الزائدة وايضا كون حسن السجع من تزيين اللفظ

غير مسلم بل السجع نفسه تزيين للفظ وحسن السجع يكون زيادة في التزيين قوله ولا يجوز ذلك اي وقوع العبث

من الفصحاء بل وقوعه انما يكون من المراثيين قوله ان وان وما ولا الخ والاول منها يحتمل الشرطية والنافية والمخففة

٣٩٦

لاجمة الخ الجوبة بضم الجيم الحاء المهملة وسكون الواو مصدر بمعنى الهلاك وإلهاكا فهو قوله بيبرے بمعنے القے قوله شعر بفتح الشين المعجمة وكسر العين من الشعور بمعنى العلم وكلمة ما نافية والمضاف هو البيد والمصراع الثاني ان كفد حتى اذا الصبح حشرتوا الظرف في المصراع الاول متعلق ببسرى وقدم لضرورة الشعر والظرف في المصراع الثاني متعلق بيبرے اوبما شعر وحتى غاية له يقال حشر الصبح اذا طلع والمراد هو صبح الرجعة فيكون حتى للغاية والنافية لبيان المصراع الاول وهذا البيت في حق المومنين العاصيين والكافرين يعنے مومنين عاصيين درپاه مهالكه انداخته نشه آیشان را وحال آنکه نمیدانند کشم قوله الكفد علے وزن اخسر بمعنى الهلاك فلابد ان يتاول هو موضع قوله بالكفد برجوع الضمير الى يبرالهلاك لانه وضع المظهر موضع المضمر المصراع الاول بحسب المعنى وحاصل قوله اذا الصبح حشر بالفارسية وقتي عالم ميشوند بافتادن مذكور كه طلوع كند صبح موت لاكن عالم شدن دران زمان سود ندارد قوله مشتملا على ذكر مواضع زيادتها لعل هذا حكم الاغلب حيث ذكر موضع زيادة اللام فيما سبق غير ظاهر قوله حرف التفسير الخ قال مولانا عصام ينبغي ان يكون من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الخ هذا مذهب سيبويه انتهى كلامه اقول الشيخ جعل الفاء سببية في بحث اما ثم علله على مذهب سيبويه ثم قال وقيل زائدة او للتفسير فالظاهر ان يكون ايراده بلفظ قيل اشارة الى ضعف كون الفاء للتفسير على مذهبه فالزام الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني الخ من حروف التفسير لقائل ان يقول الفاء للتفسير متحقق بينهم فان الفاء في قوله فهي تفسير كل مبهم الخ للتفسير فلابد من عد فاء التفسير من حروف التفسير الا ان يقال ان الفاء في الاصل يكون للتعقيب كذا قالوا ثم استعمل لها للتفسير والعطف والتفريع فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التعقيب في الاصل قوله اي مات فهو تفسير لقوله قطع زرقه وهو حياته قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون المخففة كما هي وهي اي ان مخففة بها في معنى القول اي ان مخففة بمفعول مقدر للفعل هو في معنى القول بان يفهم القول منه اي من ذلك الفعل واليه اشار الشارح قوله اي تفعل متقرر اشار به الى ان المراد من كلمة ما هو الفعل واشار بقوله متقرر اي ثابتة في معنے الخ الى ان ظرفية المعنى للفعل الذي هو لفظ اعتبارية فلا يرد انه يلزم ظرفية المعنى للفظ وهو باطل فان ظرفية الالفاظ للمعنى ايضا مجازية وبيان ذلك ان الالفاظ قد يكون مظروفا للمعنى بناء على ان اللفظ يقدر بالمعنى ويزداد بزيادته كما ان المظروف يقدر بالظرف ويزداد بقدره وقد يكون المعنى مظروفا للفظ بناء على ان المعنى يستفاد من اللفظ فكانت الالفاظ قوالب تنصب فيها المعاني وهذا هو الاكثر قوله غير مشارك بمعنى تفسير للاختصاص قوله هي لا تفسير في اكثر الامفعول مقدر الخ اشارة الى من المسامحة التي في عبارة المصنف بان مراده انها مختصة بمفعول الفعل في معنى القول وتقدير المفعول بالنظر الى الاكثرية لا يقال الظاهر ان تكون الفاء للتفريع وفي تفرعه على ما قبله نظر لانا نقول التفريع قد يكون نظريا يثبت بضم مقدمة وانما قال في الاكثر لانها قد تفسير مفعولا ظاهر اللفظ هو غير صريح القول يودي ذلك اللفظ معناه قوله اي ناديناه بلفظ هو الخ فان قوله بلفظ مفعول مقدر له بواسطة حرف الجر فالقول المقدر اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة والفرق بين هذا المثال والمثال الثاني بهذا الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو الضمير في ناديناه وكونه في معنى القول فان القول لازم للنداء قوله اي كنت اليه شيئا هو اي ذلك الشيء رايت بمعنى هيا تو فان شيئا مفعول به مقدر له

بحث حرف الاستقبال

قوله ومن اشد رقدت كهن اي شد جلبانى تا دو الجنب الذكور وامانى معنا دون يكون شرجا وكذ التقدير الكون نحو كميّ ان بذا بيدتا ت بيسم جامد ششيع الى يكون لهما بيسم دات كل مرجا دب بيع شبه الجنب عنه ضعفنا الكون قوله لا تات اسد انواع الكلام وبه الكلام التخصيص كان الاستفهام مدل سف الكلام الاستفهامات وتعباره اخرى بان يقال احد انواع الكلام وهو التخصيص او التوبيخ او اللوم قوله يغير ما العمل وعلم ان لولا ولوما كونها تحضيضية هنا تليس ولا لو حل سف الفعل جزءا والنائب قد حل على الجملة الاسمية اي تعقب جملة اخرى وتسمى الجملة التي جوابها ويدل على امتناع الجملة ثانية لوجود الجملة الاولى وفي بعض النسخ يلزم الفعل بعد الفعل سطرا تا قبل لاسم الموصول تقدرت وهو هذه الحروف والتفرق بين المعنيين حينئذ من الفعل لازم لحروف التحضيض مع المسنة الاولى سف المسخة الثانية سف العكس وسف التقديرين فالحق ان هذه الحروف الانفكاك عن الفعل ولا تستعمل مبدية قوله هلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا ضربته قوله معنا وسف بعض النسخ معناها وهو الظاهر لرجوعه الى الحروف قوله معناه وسف بعض النسخ ومعناها سف المضارع الحض اي تحضيض المخاطب على الفعل وطلب المتكلم الفعل من المخاطب قوله سف المضارع بمعنى الامر فيكون المضارع معناه التحضيض او معناها تحكم الامر قوله ولا يكون تحضيضا لما الذي قد فات بل لا يستعمل الا في التوبيخ واللوم قوله قد فات لبيان الواقع وليس قيدا احترازيا فيتحصل معنى تسمية هذه الحروف الحروف بعد دخولها سف المضارع بحروف التحضيض وعند دخولها على الماضي بحروف التوبيخ واللوم وباعتبار التغليب بحذف قوله سف لوم المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اي لوم المتكلم المخاطب قيل انما قد يستعمل سف لومه سف ترك ما الذي يمكن تداركه سف المستقبل نحو هلا قتلت قاتل زيد يستعمل موته تعمدا قوله مثل ما فات اي مثل الفعل الذي فات في الزمان الماضي فان الضرب للذي فات من المخاطب يمكن تداركه ايراده في المستقبل فكانه قال للضرب الذي فات منك احدوثه في الزمان المستقبل قوله تسمى بها اي تسمى هذه سف بعض النسخ سميت بذا هو الظاهر لتوافق قول المجيبا قبل الاول ان يسمى بحرف التحقيق والتقليل ايضا المجيبا الا ان تسمية بحرف التحقيق هنا اولى لعدم خلوها عنه قوله فان هذه الحرف اذا دخلت سف الماضي والمضارع فلا بد فيها من التحقيق قيل هذا مخالف لما سف بعض الكتب حيث قال لها معان احدها التحقيق مع الماضي وثانيها التقريب معه وثالثها التقليل مع المضارع ورابعها التكثير معه وخامسها التوقع نحو قد يقدم الغائب لمن يتوقع قدومه والظاهر ان يقول فان هذه الحروف اذا دخلت الخ لعدم تحقق الحروف هنا الا ان يقع لما اورده المصنف بعيدا للجمع بمشاكلة فتبعه واورده وكذلك قوله ثم انه يضاف الى هذه الحروف والاضافة بمعنى النسبة والاضافة الاصطلاحية قوله الى هذا المعنى اي معنى التحقيق سف الماضي التقريب من الحال اي زمان الحال مع التوقع اي يكون مصدرها الفعل الذي هو مدخول قد متوقعا باسم المفعول للمخاطب ولا قامت قريب اي التقريب بزمان الحال فقوله اي يكون مصدره متوقعا المخاطب تفسير للتوقع وقوله ولا قامت قريب تفسير فان ركوب الامير متوقعا وايضا تقريب بزمان الحال وايضا قد يكون التحقيق فيه قوله قد قامت الصلوة اي حصل عن قريب الكنت متوقعه وهو قيام قوله بجمعه بالرفع صفة لمعاني

من المثال الذي هو للمضي بعينه المثال الاول الذي هو للمضارع تخمينا فيصح **قوله** فان للاستقبال **قوله** وت.

يستعمل في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة الخ سے امة مومنة خير من حرة مشركة ولو اعجبتكم اي الحرة المشركة لكم فيكون المراد من اعجبتكم معنى المضارع ومعنى الاعجاب در شگفتن و در شوق آوردن **قوله** وهذا الازم معناه الخ اي هذا المعنى لازم معنى لو اي المعنى الموضوع له كما هو الظاهر لان اعدادها من حروف الشرط موضوع للتعليق فالظاهر ان لو ايضا كذلك ويؤيده التعبير من الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحروف بمعنى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط على ما قالوا **قوله** مقدر فيه اي في الماضي اي حصول الامر في الماضي يكون مقدرا ومفروضا فيه وكذلك الامر المقدم والموخر فهو التالي **قوله** وما كان حصوله مقدرا في الماضي الخ قال مولانا عصام ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حققه في حاشيته انتهى كلامه وحاصل كلامه منع لزوم التالي لانه انما يصح اذا كان المقدر متناولا للمعدومات فقط مع انه يتناول الموجودات ايضا كما حققه السيد قدس سره في حاشية الشمسية في تحقيق المحصورات ويمكن الجواب عنه بان المراد من المقدر هنا ما يقابل المحقق لا ما يتناولهما كما هو في اعتقاد المعترض لان المعتبر في منع لو كون الشرط مفروض التحقق في الماضي مع عدم الانتفاء فيه وللقائل ان يقول سلمنا ان ومنع لو كذلك لكن قوله وما كان حصوله مقدرا الخ كلية فصدق هذه الكلية ممنوع الا ان يقال هو مثل قولنا كل شمس مضيء فيكون كليا منحصرا في فرد واحد وهو لو **قوله** فيلزم لاجل انتفائه الخ اي يلزم لاجل انتفاء المعلق عليه وهو المقدم انتفاء ما علق به وهو المعلق بالفتح **قوله** انتفاء ما علق به اي في الواقع وكان هذا مبني على ان التعليق في لو انما هو على وجه اليقين الاخبار والتعليق لا يستدعي توقف المعلق به كيف وقد يكون المعلق اعني الجزاء لازما من المعلق به اعني الشرط كما في ان كان انسانا كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحرارة وقد يكون لازما ساقطا من غير سببية الشرط للجزاء وجودا وعدما كقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة واذا عرفت هذا فالسر في الملازمة المستفادة من قوله فيلزم لاجل انتفائه الخ ممنوع لان المعلق عليه اما الملزوم او سبب وكون انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء اللازم ممنوع لان اللازم قد يكون اعم وكذا الامر ان يكون انتفاء السبب مستلزما لانتفاء المسبب لان السبب قد يكون اعم منه نعم ان كان مساويا للمسبب يلزم من انتفائه انتفاؤه **قوله** فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الخ اي فيلزم كون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء وذلك لما عرفت من ان التعليق المعتبر في معنى لو انما يكون على وجه التوقف والامكان بحسب زعم المتكلم او ادعائه ولا شك ان انتفاء الموقوف عليه سبب مستلزم لانتفاء الموقوف ثم في قوله في زعم المتكلم ايماء الى ان المعتبر في معنى لو سببية بحسب اعتقاد المتكلم وادعائه سواء طابق الواقع او لا ولا يخفى ان الزعم اعم من ان يكون بحسب الاعتقاد او الادعاء وعام من ان يكون مطابقا للواقع او لا فلا فائدة فيما ذكره الفاضل الحلبي الا من انه لو قال بحسب ادعاء المتكلم كان اولى على ان وجه الاولوية غير ظاهر **قوله** فيستلزم من ذلك اي من انتفاء الفساد انتفاء التعدد الذي هو الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واللازم في قوله لتعدد والآلهة للاستعانة **قوله** ومن هذا الاستعمال اي استعمال لو بهذا الوجه المعلوم لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان المعنى فيه انه اذا انتفى الفساد ينتفي التعدد فاعتقد ان لو لانتفاء الاول

حتى انه اذا حذف الفعل المفسر من ايراد المفسر به فلا يصح ان يقال لو انك منطلق بالنظر الى تلك القاعدة تقريره انه
ان قوله منطلق ليس في موضع ليق ان يقع في ذلك الموضع قوله بعيد ان لم يكن ان ليقت ذلك الموضع ان التفسير
ليس في موقع منطلق فيه فقوله ليس اشارة الى ان الاصل منه مجيز ان يرد فان قوله منطلق خبر لان وهكذا هما وجب ان يجب
آخر بان معنى قوله يصح منطلق ان ايراد انطلقت مستدرك بعد لو انما قال من المنطلق ومن دخلت منه لما انه فيه
ان يكون موضع انطلقت حتى آخر ما وجب ايضا ان منه قوله وحيث منطلق اي يكون في موضع منطلق قبل في ظل لوونه
بعده ولما في الحال حينئذ قوله ليكون كالعوض اي ليكون لفظ الفعل المذكور واقع خبر لان كالعوض عن لفظ الفعل
المحذوف قوله فيقال لو انك انت انطلقت ولا يقال لو انك منطلق حتى انه من تم قال بعضهم لو انك منطلق انطلقت الفعل
موضع منطلق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال عنه وينده الملاحظة لو انك انطلقت ولا يقال منه بهذه
الملاحظة لو انك منطلق فيكون قوله لو انك منطلق وهنا في قوله من تم قيل لو انك منطلق فاعل تحميده اكرر وانما خص
قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق القسم فلانك منطلق لو انك منطلق فاجيب بان لو فيه ليست شرطا
حرف معه ليس ليتعين قوله ان الفعل المقدر بدلا من مصدر اي الفعل المحذوف ابدلا من مصدر اي لم لاحظ التابق
من جهد قوله فهو عوض عنه من معنى التحقق والثبوت الذي شيء حرف عنه اي عن تثبت ينبغي الفعل ان التقدير ايضا
عن الفعل المقدر بل اشار فليس حتى سماه عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض لان العوض الحقيقي يجب ان يكون بنقيضه
عن تنجيس حيث اللفظ العين معا قوله اذا كان الخبر مشتقا اي كون الفعل موقع الخبر الشرط انما يصح اذا كان الخبر
مشتقا كالمنطلق لانه حينئذ يمكن اشتقاق الفعل من مصدر هذا الخبر ووضع هذا الفعل موضعه فان مصدره مصدر
من المنطلق فيشتق منه انطلقت ونضعه له مع منطلق قوله لا يمكن اشتقاق الفعل منه لانه ليس مصدر حيث
لا مصدر له قال الفاضل الحلوائي وفيه انه ان اريد بالجامد ما يقابل المشتق كما هو الشائع من المسائل فيصدق فيه
لا مصدر وقد امكن اشتقاق الفعل منه وان اريد ما لا يكون مشتقا ولا مشتقا عنه فيبقى المصدر واسطة انتهى كلامه
اقول لا واسطة بينهما لانه اذا كان الخبر مشتقا فيمكن حينئذ اشتقاق الفعل من مصدره اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره ايضا اذا كان الخبر مشتقا منه لا يحتاج الى البيان لامكان اشتقاق الفعل من نفسه قوله امتنع وقوع
ان الغير يصح فهو باطل حينئذ اذا وجب وقوع الاسم الجامد خبرا قوله اي التعذر وقوع الاسم لتعذر الاشتقاق من الجامد
قوله واذا التقدم القسم اول الكلام وقوله اول الكلام منصوب على انه مفعول فيه كما هو اختيار الشارح السند وتمام هنا
للشارح المذكور بان المفعول فيه يكون منصوبا بتقدير في اذا كان ظرف الزمان مبهما كان او محدودا وظرف المكان محدودا
مبهما وقوله اول الكلام ليس شيئا منهما لانه تحديد السبب منه فقوله اي في اول زمان المتكلم لنقع كلمة بان قوله اول الكلام
ظرف زمان باعتبار مضاف اليه محذوف اي اول زمان الكلام حيث اول زمان التكلم بالكلام في تقدير الزمان قبل
المضاف شائع والاول مضاف الى الزمان المضاف الى الكلام والاول المضاف الى الزمان ظرف لان اسم التفضيل اذا اضيف
الى الزمان صار المشهور الاكثر داخل في جنس المضاف اليه لا اقر فيكون قوله اول حينئذ من جنس الزمان واذا عرفت هذا

قال الفاضل الحلواني لبقي ههنا بحث وهو انه قد مر في بحث كلم المجازات ان الجزم واجب اذا كان كل من الشرط والجزاء مضارعا

فقط مضارعا وجائز اذا كان الجزاء فقط مضارعا وهو يدل على ان التطابق بين الشرط والجزاء في العمل وعدمه مما لا يجب

فكيف يجب التطابق ههنا حتى يشترط معنى الجزاء انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجزاء كما هو الظاهر فيما

نحن فيه على التقدير تقدم القسم على الشرط وعدم وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كلم المجازات فلا اشكال

حينئذ قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا اي لفظا فقط لما عرفت من ظهور علامات جواب القسم فيه لفظا وعدم ظهور ادوات

الشرط فيه لفظا قوله لا للقسم والشرط جميعا للتنافي بين اثريهما وهما الجزم وعدم الجزم قوله لانه يلزم ان يكون اي الجواب

مجزوما لو ظهر اثر ادوات الشرط فيه لفظا وغير مجزوم لو ظهر فيه علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم في آن

واحد على سبيل الوجوب لانه باعتبار انه جواب القسم غير مجزوم قطعا لان القسم لا يجزم شيئا وباعتبار انه جواب الشرط مجزوم

قطعا وهو محال واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم

كونه مجزوما وغير مجزوم انتهى كلامه وذلك لانه اذا كان الشرط ماضيا لم يجز ان يكون لادوات الشرط تاثير في الجزاء لفظا لان

الجزاء اذا كان مضارعا حينئذ فالمتكلم مخير في الجزم مثل والله ان آتيتني آتيك في صورة عدم الجزم ويقال والله ان آتيتني

آتك بحذف الياء في صورة الجزم مع ان ما ذكره من لزوم كونه مجزوما وغير مجزوم على تقدير تاثيرهما فيه لفظا ويمكن الجواب

ايضا بانه اذا كان الشرط ماضيا يجب جزم الجزاء اذا تقدم القسم على الشرط نعم لا يجب جزم الجزاء اذا لم يتقدم القسم عليه كما هو

المراد في بحث كلم المجازاة واجاب عنه مولانا عصام وقال وجوابه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير

مجزوم انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان الشارح اراد بقوله مجزوما وغير مجزوم هو صحة كونه مجزوما باعتبار تاثير

ادوات الشرط فيه ووجوب كونه غير مجزوم باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما باعتبار كونه

جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما هو امكان كونه مجزوما وامكان المحال محال او نقول عدم الجزم وجوبا لا يجتمع بصحة

الجزم وههنا هو الظاهر قيل ان ما ذكره الشارح لا يدل الا على ان الجواب لا يجوز ان يكون جوابا للقسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجوز

ان يكون جوابا للشرط فقط ايضا مع ان المدعى هو كون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط

ويجيب بان وجه عدم كون الجواب للشرط فقط ان تقديم القيد الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وهو القسم

ههنا يفيد كمال الاهتمام بذلك القيد فجعل الجواب بغير هذا التقدير لفظا ينافيه ظاهرا او بعبارة اخرى بان تقديم القسم يدل على

العناية اي بالقسم فحينئذ جعله جوابا له اولى من جعله جوابا للشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم يقدر ان يكون الجواب

جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان يكون جوابا لاحدهما فجعله جوابا لغير المفروض اولى من جعله جوابا للمفروض

لان الشرط مفروض بخلاف القسم لانه غير مفروض قوله لكون اليمين عليه اي على جواب القسم اي والله لاكرمنك ان آتيتني

قوله وللشرط اي فهو جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان الاكرام له مشروط باتيانه قوله الماضي لفظا

اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله او لم تاتني اي والله ان لم تاتني فالشرط يكون ماضيا معنى لان لم تقلب معنى المضارع

الى الماضي قوله لاكرمنك بلام الابتداء ونون التاكيد الثقيلة فيكون الجواب للقسم لشهادة اللام والنون قوله اي تقدم

ان ينشر على المعنى فتانى فى المثال الاول باعتبار التقديم على غير ترتيب وباعتبار الجزاء على الترتيب وفى المثال الثانى باعتبار التقديم
على الترتيب وباعتبار الجزاء على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه ليس تخالف
بين الاعتبارين فى المثال
الثانى فاذا كان كذلك

لتقديم الشرط باعتبار القسم مقدمين فى الاصل على المعنى الاول بخلاف المثال الاول فانه مثال لتقديم غير الشرط والقسم الذى فيه
فى المثل قوله لكن المراد اتصال المثال بالمثل بقدر الامكان الخ يعنى لما كان الغرض تقديم الشيئين وهما المثالان على الشرح اوجبا
المثالان على ما فعله المصنف قصد ليكون المثال متصلا وقريبا بالمثل لو دوما ياتى فى تقديم الاول حيث اشتمل على جواز القسم
المذكور فى المتن وعلى مثال تقديم غير الشرط المذكور فى المتن قريبا منه بخلاف ما لو قدم المثال الثانى فانه يشتمل على مثال تقديم الشرط
وجواز القسم بعيدان عنه فى الذكر فى المتن وانما قال بقدر الامكان لانه لم يحقق اتصال جميع الامثلة بالمثالات عقيبه على ما فعله بل
بل ما تحقق هو اتصال المثال الاول بمثله باعتبار الثانى جزئيه وقربه بالمثل باعتبار الجزء الاول وانما قال على تقدير تقديم الشيئين الخ
لانه لو قدم اللف الاول مخالفا ورد المثال الثانى يحصل اتصال المثال بالمثل ايضا لكن هذا خلاف ما فعله القوم والكلام فيه نظرا
مما تقدم ان الشيئين عبارة عن المثلين والنشرين عبارة عن المثالين وقوله من حيث مثاليهما بيان النشرين قوله وتقدير القسم كاللفظ
اى حكم اذا كان القسم مقدرا الحكم اذا كان القسم لفظا ويكون تقديره فى صدر الكلام قيل لا وجه للتخصيص بصدر الكلام لانه كان القسم
المقدر باول الكلام المقدم على الشرط كالقسم المذكور الملفوظ فى اول الكلام المقدم على الشرط فى اشتراط معنى الشرط وكون الجواب
لكذلك القسم المقدر فى وسط الكلام المؤخر عن الشرط وغيره كالقسم الملفوظ المتوسط بتقديم الشرط او غيره فى جواز الاعتبارين
وكون المثال الاول من قبيل الاول لا يوجب التخصيص لهذا وجه لقوله فى صدر الكلام واجيب بان تقدير القسم فى الوسط وان
وان جاز عقلا ولكنه خص بالصدر قوله اى كالتلفظ به او المقدر كالملفوظ اشارة الى ان المراد من التقدير اذا كان بمعناه المصدرى
يكون المراد من اللفظ هو التلفظ الذى معناه المصدرى واذا كان المراد من التقدير هو المقدر الذى هو اسم مفعول كذلك المراد
من اللفظ هو الملفوظ ولا يجوز ان يكون المراد من التقدير معناه المصدرى وان يكون اللفظ بمعنى الملفوظ لعدم اتحادهما حينئذ قوله فلزم
فى الشرط الخ اى اذا كان حكمه حكم القسم الملفوظ فى اول الكلام فلزم القسم فى الشرط الخ وقوله وكان الجواب للقسم عطف على لزم اى كان
الجواب للقسم لفظا قوله لاولى به اى بالجزاء الظاهر ان لا يكون الجزم بحذف النون اولى به لان المصنف قال فى بحث الفعل اذا كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز الجزم وجاز عدمه ايضا لو قوع الفاصلة بالاجنبى وهو الفعل الماضى لعدم عمل الشرط فيه لانه ذكر
صاحب الرضى ان الجزم حينئذ اكثر فيكون الاكثرية وجه الاولوية لان العمل بالاكثر اولى قوله يلزم الاتيان بالفاء اى فانه لشرط كونه مثل
هو الفاء او ما يقوم مقامه كاذا المفاجاة وغايته حينئذ ان فى لزوم الاتيان فى الجملة الاسمية نظرا لانه قد يؤتى فيها باذا المفاجاة ايضا كما
صرح به المصنف فى بحث كلم المجازاة لقوله تعالى اذا هم يقنطون من موضع الفاء قوله اما جملة فى الذهن اى يكون كلمة التفصيل اما جملة الكلام
بشرط ان يكون المجمل معلوما للمخاطب بالقرائن والا فلا قوله ان يتقدمها اى عليها اجمال كما ما الرواقع فى اوائل الكتب كقولهم اما بعد
قوله وقد يكتفى بذكر قسم واحد اى قد اكتفى بذكر قسم واحد هو كون اما مذكورة فى اول الكلام قوله حيث يكون المذكور الخ اى يكتفى

بحث تاء التانيث

اى تقديمه عليها كما بينه بقوله بل القسم اليها مانع آخر الخ قوله فان مافى حيز ان بكسر الهمزة والنون المشددة لا يعمل فيما قبل ان قوله

وهذا المازني يتمذ بين ان لا يكون بعد الفاء مانع آخر وبين ان يكون بعد الفاء مانع آخر ولهذا قال فى القسم الاول مع قطع

النظر عن الفاء وفى القسم الثانى ايضا مع قطع النظر عن الفاء قوله يجعل اى هذا القائل لاما فوقه سلب حكم الامتناع الذى

كان هذا الامتناع فى القسم الاول فقوله عن القسم الاول متعلق بالقوة المقيدة بالدفع والحاصل ان هذا القائل جعل لاما فوقه

جواز التقديم على تقدير ان يكون ماتيه يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء لا مطلقا كما هو مختار سيبويه

قوله دون اى لم يجعل هذا القائل لاما فوقه رفع لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون الثانى اى لم يجعل هذا القائل حكم الامتناع عن القسم

الثانى قوله هذا تقدير الكلام اى تقدير الكلام بهذا الوجه الخ قوله لما ذكر من قوله لا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء قوله لما كان اولا اى

كان ارتفاع زيد بالابتداء قبل التقديم اى تقديمه على الفاء قوله واما التقدير اى تقدير الكلام وهو مبتداء وقوله فوجه خبر ظاهر خبر له

قوله بما يذكر اى بان يقال ومهما يذكر الخ بان يقدر فعله عاما هو مشتق من الذكر كتذكر لا عاما هو مشتق من الكون كما هو على التقدير الاول

قوله بانه فاعل الفعل المحذوف اى فاعل الحكمى قوله مع انه يوهم الخ بان كان زيد امفعولا به لقوله تذكر على صيغة المعلوم المخاطب قوله

وجواز اما يوم الجمعة الخ اى يوهم جوازه ايضا بان كان يوم الجمعة فاعلا حكميا للفعل المحذوف قوله مع عدم جوازهما بلا خلاف

قال فى بعض الحواشى قد استدل المص على ذلك بانه قد علم انه اذا قيل اما زيد منطلق كان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق

واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق كان الغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه لا يقال لا نم

الابطال فى شئ من المثالين لان تقديرهما مهما يذكر زيد فهو منطلق ومهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه فلا يفوت كون

زيد مخبرا عنه بالانطلاق ولا كون يوم الجمعة ظرفا للانطلاق لانا نقول المقصود انه اذا قيل اما زيد فمنطلق فالغرض ذكر زيد للاخبار

عن نفسه لا عن الضمير الراجع اليه واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة لجعل نفسه ظرف الانطلاق لا الضمير

الراجع اليه وفرق جلى بين ان يجعل زيد نفسه مخبرا عنه بالانطلاق وبين ان يجعل نفسه مفعول شئ ويجعل ضميره مخبرا عنه بالانطلاق

وكذا فرق جلى بين ان يجعل نفس يوم الجمعة ظرف الانطلاق وبين ان يجعل نفسه فاعل شئ والضمير الراجع اليه ظرف الانطلاق

قوله وانما مثل الخ اى المص اورد المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما منصوبة مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولم يورد

المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما مرفوعة بل اورد الشرح لقوله اما زيد فمنطلق لان المثال الذى يكون الواسطة بينهما مرفوعة

ظاهرة لانه كثير واما الامثلة التى يكون الواسطة بينهما منصوبة غير ظاهرة قوله هى الردع كما قال سيبويه والاكثرون معناه الردع

والزجر ولا معنى له عندهم الا ذلك ورأى الآخرون ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيه لعدم صحته فى مثل قوله تعالى ما شاء ركبك

كلا يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم اختلفوا فى تعيين معناه فقيل هو بمعنى حقا وقيل هو بمعنى اى ونعم فيكون كلا حرف ايجاب بمنزلتها

وقيل هو بمعنى سوف ثم الظاهر ان يكون هذه المعانى مجازية يحمل عليها بمعونة القرائن والمقامات فلا قدح فيما ذهب اليه سيبويه

والاكثرون لان الظاهر ان كلامهم فى معناه الحقيقى قوله فيقول كلا ردعا الخ وقوله تقول بصيغة الخطاب اى تقول فى مقابلة الخبر

كلا حال كون كلا ردعا ومنعا لك اى لكن ان تمنعه كلا فيكون هذا ردعا للخبر ونفى قوله كقولك لمن قال الخ اى كقولك كلا لمن

قال انا فعل كذا وقوله لا ايجاب من الاجابة قوله اسم مبنى اى اسم مبنى لا معرب قوله ولمناسبة معناه لمعناه قيل هذا وهم للتنافى بين

وقال الفاضل الحلواني ولا يخفى ان كلامه هذا اي قوله والفائدة في مثل هذا الابدال على مراتع ميل الى جواز الاضمار قبل الذكر

لفظا ورتبة اذا اشتمل على فائدة وما نقلناه من كلام الجمهور عدم جوازه مطلقا انتهى كلامه اقول ولقائل ان يمنع كون ما نقله من كلامهم عدم

جوازه مطلقا لان ما ذكره من تنازع الفعلين من جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لفائدة تشهد بالتفسير يكون من كلامهم

كما لا يخفى قوله او يكون الجملة وهي نحو قعدا وقاموا ...

لان الاصل في المبتدا التقديم فهو مقدم عليه رتبة قوله ...

التسمي الخ اي سمي النون تنوينا اي سمي لهذا المعنى الذي هو التنوين باشعارا بحدوث النون فالتسمي صدر منه لان في

من معنى الحدوث ولهذا سمي الخ قوله نون ساكنة وقيل نون ثابتة في اللفظ دون الخط قوله هذا اما وارادوا بكونها ساكنة انها

ان يكون سكونها اصليا لا عارضيا وبعبارة اخرى ان يكون وضعها على السكون وبعبارة اخرى ان يكون ساكنة اذا لم يكن

موجب التحريك من خارج وحاصل كلامه ان المراد بالساكنة بذاتها لئلا يخرج عن التعريف التنوين المتحرك لعارض التقاء

الساكنين كتنوين قوله هاد ان الاولى لئلا يدخل في غير التنوين وبالجملة التقييد لادخال ما يخرج من التعريف من افراد المحدود

على تقدير الاطلاق حتى التسوية فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من ان اراد بالساكنة بذاتها ان يكون ساكنة اذا لم يكن موجب التحريك

فكل نون في آخر المعرب نحو حسن وحسان كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى ننظر فيه نعم ما اختاره يشمل الاول ويدخل نون

حسن وحسان في النون الساكنة بالمعنى المذكور لا يضر في منع التعريف لخروجه بقيد لمنع حركة الآخر فليتأمل وبالتقييد

بذا التنوين حين قوله نون ساكنة بل اوخال تنوين هاد من الاول في التعريف فان كسرة التنوين في هاد من الاولى لالتقاء

وهو اجتماع الساكنين بالتنوين وهمزة الوصل فان الكسر فلان الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله فلا يعتبر بالحركة العارضية

... فهما عن قوله نون ساكنة ... وجوب دخولها فيه ثم لما كان الكلام في التنوين فلذا جعل حضورهما واشتمت الاحوال اليها

... فلا يضر في منع التعريف وجعله الحركة العارضة للتنوين وما ذكره مما ضعف ما ذكره الفاضل الحلواني من انه لو قال فلا يضر منع

التعريف بجعله الحركة العارضية للتنوين لكان اولى وما قيل انه ضعيف ما ذكره مولانا عصام من ان الظاهر فلا يضر مع ارجاع الضمير

الى تعريف التنوين قوله وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها قال مولانا عصام قوله نون ساكنة لا يكون جنسا شاملا

لهذه النونات لان المراد من النون الساكنة هو النون الذي من اقسام الكلمة والنون في آخر كلمة من مثلا لا يكون من

حروف المعاني بل من حروف الهجاء انتهى حاصل كلامه ويشبه الفاضل الحلواني حيث قال ثم الظاهر ان يكون المراد بالنون الساكنة

النون وهو من حروف المعاني اعني هو قسم الكلمة وقسيم الاسم والفعل فكيف يشمل نون من ولدن ولم يكن فالاولى ان يقال

وهي شاملة لنون التاكيد الخفيفة انتهى كلامه اقول لو سلم ان يكون الكلام في حروف المعاني ولكن التعريف يقتضي الجنس والفصل

فكون النون الساكنة جنسا يقتضي ان يكون شاملا للنون الذي من حروف المعاني وغيره فان الاصل في الجنس ان يكون

شاملا للمحدود وجميع غير المحدود الا ان يكون شاملا لبعض غير المحدود وكان فصلا لبعض غير المحدود والآخر لان المعتبر عند القوم هو

ما ذكرنا وقد ذكرناه في تعريف اللفظ الواقع في تعريف الكلمة على ان كون الكلام في حروف المعاني لا يقتضي التخصيص في الجنس

كما ذكرنا ان المعتبر في الجنس عند القوم ان يكون شاملا للمحدود وجميع غير المحدود وقال الفاضل الحلواني يجعل جميع النون الساكنة

للتمكن فلم يكونا غير منصرفين مع انهما غير منصرفين اما احمد فللعلمية ووزن الفعل واما ابراهيم فللعلمية والعجمة لانا نقول ان التنوين
فيهما للتمكن بعد التنكير وقبل العلمية وبعد العلمية فللتمكن ولعل ايراد قوله واما التنوين في احمد الخ ههنا لاجل ما يقال ان احمد و
ابراهيم بعد التنكير منصرفان فالتنوين فيهما للتنكير فيكون فارقا بين المعرفة والنكرة بان المنون فيهما نكرة والمعرفة فيهما معرفة فيلزم
ان يكونا غير منصرفين بعد التنكير مع انهما بعد التنكير منصرفان فاجاب بقوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم بعد التنكير ليس للتنكير بل هو للتمكن
وانما قال ليس للتنكير لان الحاقه ليس لغرض الفرق بين المعرفة والنكرة وان كان مدخوله نكرة **قوله** قال الرضي وانا لا ادري منعا
من ان يكون تنوينا واحدا للتمكن والتنكير معا لا يقال تنوين الواحد يمتنع ان يكون للتمكن والتنكير في زمان واحد وان قلت انه
للتنكير قبل العلمية وللتمكن بعد العلمية قلنا فلا يكون تنوين الواحد حينئذ بل كل منهما تنوين على حدة الا ان يقال معنى كلام الشيخ
ان التنوين في الاسم الواحد يراد منه التمكن ويراد منه التنكير ايضا واليه يدل قوله فاقول التنوين في رجل الخ **قوله** لتعاقبهما على
آخر الكلمة اي كما يكون المضاف اليه في آخر الكلمة فكذلك التنوين في آخرها وكون التنوين العوض مختصا بالاسم نظر بالتامل و
اما كونه مختصا به اذا كان عوضا عن التاء او عن الياء او عن حركتها لا يخلو عن خفاء الا ان يقال ان من قال ان تنوين العوض
يكون عوضا من التاء او من حركتها فله وجه آخر للاختصاص بالاسم غير ما ذكره في خواص الاسم **قوله** والحق بها التنوين عوضا
عن الجملة جبرا للنقصان فلو لم يجبر لم يبق الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله لئلا يبقى الكلمة ناقصة **قوله** اي يوم اذ كان كذا اليوم زمان
معين مبدأه طلوع الشمس او طلوع الفجر ومنتهاه غروب الشمس وقد يستعمل بمعنى الوقت المطلق فعلى الاول الاضافة بيانية وعلى
الثاني لامية واما الاضافة في ساعتئذ وحينئذ وعامئذ فلبيانية لا غير **قوله** فوق بعض فان التنوين فيه عوض عن لفظهم فكأنه
مضاف اليه للتبعيض **قوله** وتوهم بعضهم انه اي التنوين في مسلمات للتمكن وهو صاحب الكشاف وقال الفاضل الحلواني لما لا
مانع عن ان يكون تنوين الواحد للتمكن والتنكير كذلك لا مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة فيمكن حمل كلام صاحب الكشاف
على انه للتمكن ايضا لا انه للتمكن دون المقابلة انتهى كلامه اقول لا نم ان لا يكون مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة وعدم العلم بالمانع
لا يستلزم عدم المانع مع كون تنوين الواحد للتمكن والتنكير انما هو مذهب الشيخ خاصة وعلى تقدير تسليم عدم المانع بينهما كما هو مذهب
الشيخ فهو لا يستدعي من عدم المانع بين غيرهما **قوله** ولو كان للتمكن لزالت اي التنوين بعد العلمية لانها غير منصرف للعلمية والتا
مع ان تنوين التمكن لا يكون في غير المنصرف قال الفاضل الحلواني ان التانيث في مسلمات ليست لمحض التانيث لانها علامة
وللجمع ايضا فلا توثر في منع الصرف فوجود العلمية والتانيث لا يوجب زوال تنوين التمكن على انه لا نم ان التنوين بعد العلمية
هو الذي كان قبلها لانه يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن وبعد العلمية للمقابلة وايضا لا منافاة بين التمكن والمقابلة فيجوز
ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن والمقابلة معا ومحض للمقابلة بعدها انتهى كلامه اقول ما ذكره الفاضل المذكور اولا ليس بشيء
لان القوم جعلوا التانيث في مسلمات موثرة في منع الصرف كما سبق في اول الكتاب فبناء كلام الشارح على ذلك فحينئذ وجود العلمية
والتانيث فيه لوجب زوال تنوين التمكن وما ذكره ثانيا خلاف المتبادر لان الظاهر ان يكون التنوين فيه قبل العلمية هو التنوين بعدها
كما ان التنوين في مسلمات عند الجمهور هو تنوين المقابلة قبل العلمية وبعدها وما ذكره ثالثا ايضا ليس بشيء لان عدم العلم بالمنافاة
بين التمكن والمقابلة لا يستلزم عدم المنافاة بينهما وقد ذكرناه آنفا **قوله** لوجوده فيما كان علما كعرفات فانها علم لموضع معروف

جمع مرج بفتحتين او بضم العين وسكون الميم اطراف الصحراء او اطراف البلد والغادي بالغين المعجمة الغالي والمخترق بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء اسم مكان اي المحل الذي يمر فيه بسهولة ومعنى العراج بالفارسية يعني بسيار ي از بلدها ست كه بسيار شده اطراف او وخالي شده است محل مرور او يعني كسي نميگذرد وباين اشاره است بانكه بلده ويران است قوله مشتبه الاعلام لماع الخفق الاعلام جمع علم بفتحتين يعني علامت راه ونشانه راه واشتباه الاعلام التباس العلامات يعرف بها الطريق ولماع مبالغة اللامع ولمعان الاضاءة وهذا يدل على كثرة اللمعان وقوله الخفق من الخفق بسكون الفاء حركت لوزن البيت بالفتح سراب كه در هواي گرم آب مي نمايد ومعنى العراج بالفارسية مشتبه شده علامتهاي راه او باهم بكديگر بسيار مي درخشد يعني اندر خشندگي درخشي آب مي نمايد قوله فحركت القاف الساكنة عند التغني بالفتح او الكسر لئلا يلزم التقاء الساكنين عند الحاق النون اما الكسر فلان اصل القاف الكسر في قوله الغادي المخترق ولما الفتح لكونها آخرا اضيف اليه فحركت كذا بالاصلية واما الفتح فلما ثبت من ان مثلهما اذا الحق به همزة ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى التقاء الساكنين نحو اضربن واضربان بنون التاكيد الخفيفة قوله والحق بها اي بالقاف النون فقيل الخ قوله وفي تحاوز ليست جميل قد يحاوز بهذا القسم حدود اذ حده ان تثبت في الوقف دون الوصل وهو بالعكس قوله ولهذا يسقط عن المقطع لان الحق بها وزاد به ترنم جديد به قوله موضوع لغرض الترنم اي تنوين الترنم بالحق آخر الابيات والمصاريع لغرض الترنم قوله واما التنوينات الاخرى استثناء الوضع في بعضها ايضا تامل اراد ببعضها تنوين العوض والمقابلة لان تنوين العوض موضوع لغرض التعويض وجبر النقصان اي التعويض عن المضاف اليه لا ان موضوعا له وكان هو معناه وكذلك تنوين المقابلة موضوع لغرض الشئ سمي له الموضوع له بالمسامحة والمجاز قوله وتحذف اي بالتنوين اي تنوين التمكن لان العلم الموصوف بابن لا يوجد فيه تنوين التنكير والعوض وتنوين الترنم انما يزيد لتحسين الانشاد وحسن الغناء والمحذوف ثانيه وتنوين المقابلة انما يكون في جمع المؤنث السالم قوله من العلم المراد من هذا العلم ومن العلم الثاني ايضا اعم من الكنية واللقب والاسم قوله مضافا الى علم آخر اي غير العلم الاول ونقض ذلك بمثل زيد بن زيد بن زيد اذا كان كل من الابن والاب يسمى بزيد فان الابن فيه ليس مضافا الى علم آخر بل الى العلم الاول واجيب بان التغاير بالمفهوم من قوله آخر اعم من الذاتي والاعتباري فزيد من حيث انه علم الاب غيره من حيث انه علم الابن والحاصل ان زيدا باعتبار انه اعتبر ابا غيره باعتبار انه ابن فالتغاير بين المدلولين بالذات بين اللفظين بالاعتبار فتغاير المدلولين ذاتيا كان او اعتباريا سرى الى اللفظين وجعلهما متغايرين لفظا ولو قرا قوله علم آخر بالتركيب الاضافي لا التوصيفي يندفع النقض كما لا يخفى قوله لكثرة استعمال ابن والكثرة تناسب التخفيف اي لكثرة استعماله بين علمين مع شدة الاتصال بينهما كانهما كلمة واحدة مع ان التنوين علامة التمام والانفصال قوله وخطا اي خطا وكتابة بحذف الالف فقوله خطا عطف على لفظا اي الابن لطلب التخفيف لفظا وخطا ثم ان طلبه التخفيف خطا انما في طلبه التخفيف لفظا ايضا خلافا لما ذكره الفاضل الحلوائي ان حذف الاصل لا يختص بالخط بل به تخفيف في اللفظ ايضا قوله الا في الثاني الا ان بن فلان كناية عن العلم والمراد من العلم هنا اعم من العلم والكناية عنه قوله ولعلم مضاف الخ والحاصل انه اذا انعدم احد هذه الشروط لم يجب الحذف بل لا يجوز قوله اذا كان اي الابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم اي كان له موصوفا علما لكن لغير

بل بزیدلا فی الدار یقوم لان مجیٔ نون التاکید مع النفی مما یحل نظر بخلاف النفی بلا المشابهة لنهی حتی قیل مجیٔها فی النفی بلا المتصلة قیاس عند ابن جنی بخلاف المنفصلة وان جاءت نحولا فی الدار یضربن لیس لشیٔ ثم اعلم ان المراد من النفی الواقع فی المتن معنی عام یشمل فعل الجحد لدخول نون التاکید علیه ایضا لانه مشابهة للنفی فی جزم الآخر قوله ولزمت ای نون التاکید قال مولانا عصام ینتقض ما ذکره بقوله تعالی ولئن متم او قتلتم لالی الله تحشرون جواب القسم وثبت الیضا مع انه لم یدخل نون التاکید علیه ای علی تحشرون والقسم مقدر فیه ای والله ولئن متم الخ واجاب عنه بان ذلک فیما اذا لم یکن المجرور مقدما علیه فلا یرد والاشکال حینئذ لتقدم المجرور فیه وهو الی الله قوله ای فی جوابه المثبت اشار به الی ان الاضافة الی القسم فی قوة الجواب الیه ای الی القسم لان المثبت لیس الا القسم فی الجواب لا غیر ومن جعل اضافة المثبت الی القسم من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف کجرد قطیفة کما اختاره الشارح المذکور فقد ارتکب المسامحة والتزام التساهل قوله لان القسم محل التاکید تسامح لان محل التاکید هو جواب القسم دون نفس القسم بل هو مفید للتاکید قوله ان یوکد والفعل بامر منفصل عنه ای عن الفعل وذلک الامر المنفصل هو القسم من غیر ان یوکدوه ای الفعل بما یتصل بالفعل وهو النون لبعد صلاحیته له ای لبعد صلاحیة الفعل لتاکید الامر المتصل الذی هو نون التاکید لانه متصل بالفعل بخلاف القسم قوله ای الشرط الموکد حرفه بما سواء کان التاکید بما لازما کما فی حیثما واذما او جائزا کما فی متما قوله فانه لما اکد الحرف ای حرف الشرط وهو ان فان اصل اما ان ما فجعل النون میما وادغم المیم فی المیم قوله لیلا ینتقص بالصاد المهملة من النقصان فان المقصود تاکید الفعل عن غیره وهو الحرف قوله مع ضمیر المذکرین ای الغائب والمخاطب قوله لیدل علی الواو المحذوفة قال الفاضل الحلوانی هذا لا یتم فی مثل لاتخشون وکذا لا یدل علی الیاء المحذوفة فی مثل لاتخشین الا ان یعتبر اطراد الباب انتهی کلامه اقول ان اصل لاتخشون تخشوون قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحذفت الالف وحذف النون الاعرابیة عند دخول نون التاکید ویحذف الواو ایضا اذا لم یکن ما قبلها مفتوحا فیضم الواو فیقال لاتخشون فیکون فی الاصل لاتخشون بنون التاکید فحذفت الواو لالتقاء الساکنین وکذا فی قوله لاتخشین قوله لالتقاء الساکنین ای فی کلمتین فان التقاء الساکنین علی حده فی کلمتین غیر جائز لان المشددة کلمة اخری ولهذا اشار بقوله ان اشترط فی التقاء الساکنین الخ فلا یرد حینئذ ان قوله لیدل علی الواو المحذوفة لالتقاء الساکنین لانه لا معنی لحذف الواو لالتقاء الساکنین لجواز التقاء الساکنین علی حده قوله ان اشترط فی التقاء الساکنین علی حده ان یکون الساکنان فی کلمة واحدة فعلی هذا لا بد من حذف الالف فی اضربان واضربنان بنون التاکید الثقیلة لعدم تحقق شرط التقاء الساکنین علی حده حیث قال النون المشددة کلمة اخری الا انها لم تحذف فی اضربان لئلا یشتبه بالواحد ولم یحذف فی اضربنان لئلا یلزم اجتماع ثلث نونات متوالیات وقد یقال ان الشرط فی التقاء الساکنین علی حده ان یکون الساکنان فی کلمة واحدة او فیما هو کالکلمة الواحدة او فی حکمها والنون المشددة فی التثنیة وجمع المونث والخانت فی کلمة اخری حقیقة الا انها نزلت منزلة الجزء منها لشدة الاتصال والامتزاج بها وکذا الحال فی جمع المذکر والواحدة المخاطبة ولا وجه لحذف الواو والیاء فیهما لالتقاء الساکنین الا ان الشارح لم یلتفت الی هذا الشرط فی التقاء الساکنین علی حده ولم یجعله مذهبا ثم انه ظهر فرق من قوله ان اشترط ان یکون الخ ان التقاء الساکنین اذا کان فی کلمتین وهما الفعل والتنوین یکون داخلا فی التقاء الساکنین

ولكنا اغزوا اكتفا بالمتصل كالمنفصل قوله يعني بها اي بالمتصل الف التثنية كذا ذكره والمصنف في شرحه هذا من قبيل ذكر العام و
ارادة الخاص لمعونة المقام وقوة القرائن وكانه اشار الى دفع ما اورده الرضي من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا مع ان اللام غيرثابت معها كما ثبت مع الالف فلیس اذن قوله كالمتصل على اطلاقه
صحيحا قوله في تسل بل ترون بسكون الواو قوله كعنهما اي لم تروا القوم باتصال الكلمة المنفصلة به قوله لاجل النون اي
نون التاكيد الخفيفة تقتضي حركة ما قبلها والا لازم التقاء الساكنين في كلمتين واما حركة الضم لاجل الواو قوله والخفيفة تحذف
للساكنين نقض ذلك بمثل اضربن بضم الباء وتخفيف النون واضربن بكسر الباء وتخفيف النون فانه لم تحذف للساكنين مع ما
وهما الجمع والنون في الاول وياء المخاطبة والنون في الثاني بل حذفت المدة واجيب بان المراد ساكنان اولهما النون المخففة
[illegible] فيكون النون الآخر ساكنة
[illegible] لا تهين الفقير علك ان تركع يوما

والدهر قد رفعه قوله تهين صيغة المخاطب المذكر من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من هان يهين هوانا
ضد الاكرام والفقير المحتاج وعلك اصله بتشديد اللام بمعنى لعل للترجي والكاف للخطاب وتركع منصوب بان من الركوع
وهو الانحناء والمراد ههنا الانحطاط من المرتبة يعني لا تهين الفقير لعلك تنحط عن مرتبتك والمعنى اذا اتاك فقير ذو حاجة اليك فلا تمنه
فعسى ان ينعكس الامر فيستغني هو اي الفقير وتفتقر انت وتحتاج اليه لان احوال الزمان لا تستقيم والنعيم لا تدوم والمال غاد
ورائح قوله وابقيت فتحة ما قبلها اي مع اثبات الياء قوله لتدل اي الفتحة عليها اي على النون الخفيفة بعد التاكيد المقصود من
الفوات قوله والا لكان الواجب ان يقول لا تهين الفقير اي بكسر النون مع اسقاط الياء قوله كما حرك التنوين تحريك تنوين
احد بالكسر في قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد قوله حط المرتبة اي دخل الفعل وهو نون التاكيد عن مرتبة ما يدخل الاسم
وهو التنوين وقيل ترجيحا لما هو اللازم عند عدم المانع على غير اللازم فان التنوين لازم للاسم المتمكن عند عدم اللام والاضافة
بخلاف النون فانها قد تترك بلا مانع وتغير اللازم اولى بالحذف قوله كما يحذف التنوين كذلك اي في الوقف تخفيفا اذا انضم او كسر
ما قبلها قوله فيرد ما حذف اي في حال الوقف لا ما حذف لاجل التقاء الساكنين قيل لا يبقى حينئذ دليل على التاكيد فيفوت
مع كونه مقصودا فالصواب ان لا يؤكد بها عند ارادة الوقف اصلا ليلا يفضي الى المحذور قوله لاجل الخفة يعني لاجل ما حذف سواء
كان حذفه لاجل الخفة او لاجل غيرها قوله فانه لا يرد ما حذف لاجلها اي عند الوقف كما لا يرد ما حذف لاجله عند التقاء الساكنين فلا
يقال قاض حال الوقف قاضي بالياء بل يقال قاض بسكون الضاد قوله المفتوح ما قبلها تقلب الفاء اي عند الوقف بسلامة عدلها
يجوز ان تقلب الفا وهذا بمنزلة الاستثناء من قوله وفي الوقف حيث لم يقيد النون فيكون ما قبلها مضموما ومكسورا قوله وان انضم او انكسر
يحذف اي يجوز ان يحذف نحو اصبت خيرا قلبت النون اي التنوين بالالف فالمراد من النون في قوله فان النون اذا فتح الخ
هو التنوين قوله اصبت بالفارسية رسيدي تو وقوله اصابني خير بضم الراء بحذف النون وكذلك قوله خير بحذف النون وكسر الراء

تمت